# اقتصاديات التنمية

دكتور
رمزي علي ابراهيم سلامه
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية



# اقتصاديات التنمية

دكتور
رمزي علي ابراهيم سلامه

أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة ـ جامعة الأسكندرية

١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــــداء :

إلى أحبائى وقرة عينى :
نهى ، نادية و ... عمرو

TO THE LIGHT OF MY EYES:
NOHA, NADIA AND AMRO

## مقدمة الطبعة الثالثة

خرجت الطبعة الأولى لهذا المؤلف عام ١٩٨٤/٨٣ ، وكانت فى شكل كتابين مستقلين : الأول عن التخلف ومظاهره والتنمية ومفهومها وإستراتيجياتها ، والثانى عن نظريات التنمية ، وفصلاً عن التخطيط للتنمية .

ثم ظهرت الطبعة الثانية عام ١٩٨٦ فى شكل مجلد واحد يضم نفس المحتويات مع بعض التعديلات الطفيفة بهدف التحديث وجعله أكثر ملاءمة للمناخ الثقافى والفكرى والاجتماعى والسياسى للبلدان العربية . وقد أقرته لجان المناهج فى كلية الاقتصاد والإدارة وعمادة الانتساب بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية لتدريسه لطلابها كمرجع أساسى لمادة التنمية الاقتصادية .

وبنفاذ الطبعة الثانية ، رأيت أن يكون إخراجه هذه المرة ملائما لبداية حقبة التسعينات . فجاءت هذه الطبعة متضمنة فصلاً جديداً عن أزمة الدين الخارجى فى العالم الثالث ، وفصلاً آخر فى التخطيط للعلاقة بين السكان والغذاء والزراعة . كما أضيفت للكتاب مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات الحديثة فى مضمار التنمية . وقد رأيت — تعميما للفائدة — أن يوكل أمر توزيع هذه الطبعة إلى دار للنشر تكون أكثر مقدرة على التعريف بالكتاب فى جامعات وطننا العربى الكبير .

والله ولى التوفيق ،

المؤلف

**د. رمزى على سلامة**

الأسكندرية فى أكتوبر ١٩٩٠

## مقدمة الطبعة الثانية

اقتصاديات التنمية فرع أخضر يانع من فروع علم الاقتصاد ، وهو من أكثرها تشويقا وربما — ايضا — صعوبة . ويعتقد البعض أن آدم سميث هو أول من كتب فى التنمية من خلال مؤلفه الشهير « ثروة الأمم عام ١٧٧٦ » . الا أن الكتابات المنظمة فى هذا المجال لم تولد بالفعل قبل الأربعين عاما الأخيرة ، وبالتحديد منذ مولد العالم الثالث بحصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسى فى الخمسينات والستينات من هذا القرن .

وبفضل الكتابات والدراسات الحديثة التى بلورت علم « التنمية الاقتصادية » امكن القول أن هذا العلم الجديد يتميز عن كافة فروع الاقتصاد سواء فى المنهج أو فى مادة الدراسة والبحث . فعلاوة على اهتمامه بمسائل التخصيص الأمثل للموارد النادرة المتاحة ، ودراسة وتحليل محددات النمو الاقتصادى ، فانه يعالج بمنهج مختلف موضوعات مختلفة فى دول مختلفة .

وعلم التنمية الاقتصادية يدرس تلك العمليات والمتغيرات التى تؤثر اقتصاديا واجتماعيا ومرفقيا وهيكليا على عملية رفع مستوى معيشةُ الملايين من الفقراء والاميين والمرضى والمطحونين من فقراء آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وفى سبيل ذلك يسعى هذا العلم للإجابة على العديد من الاسئلة ذات الطبيعة الخاصة ، نسوق بعضها فيما يلى :

— ماذا نعنى حقيقة بـ « التنمية ؟ » وما هى النظريات والمبادىء المفسرة لها ؟

— كيف يتم النمو ؟ ومن هم المستفيدون محليا ودوليا ؟ ولماذا تتسع الفجوة على الدوام بين الأغنياء والفقراء فى العالم أجمع ؟

— ماذا نعنى بالعالم الثالث ؟ وما هى مشاكله ؟

— لماذا لا يتحقق للاقتصاديات الفقيرة نفس القدر من النجاح فى مسيرتها نحو التقدم والنماء الاقتصادى مثلما كان الحال فى الماضى للدول التى سبقت فى هذا المضمار ؟ وما هى العقبات الكبرى للتنمية ؟

- هل هناك اقتصاد « عالمى » حقا يتأثر كل حزء فيه بما يحدث فى الأجزاء الأخرى فى العالم من تغييرات ؟ أم أن هناك مجموعة من « العوالم » الاقتصادية ؟ وما هى العلاقة المتبادلة بينها ؟ ولمصلحة من محصلة هذه العلاقة ؟
- هل الانتاج الأولى عبء يثقل كاهل الاقتصاديات الفقيرة حقا ؟ وهل التصنيع هو الأسلوب الأمثل للتنمية ؟ وما هى الاستراتيجية الأنسب لتنمية البلدان الفقيرة ؟
- ما هو الدور الذى لعبته التجارة الخارجية فى الماضى ، وما هو الدور الذى تلعبه فى الحاضر كمحدد هام من محددات النمو الاقتصادى للدول المختلفة ؟
- هل للعالم الثالث أى « مقدرة » على تغيير إتجاهات الاقتصاد العالمى المعاصر ؟ أم أنه سوف يظل محتفظا بموقف المتفرج على ما يدور حوله فى مجالات النقد والتكنولوجيا والتمويل ونظم التعليم التى يملك نواصبها العالم المتقدم ؟
- ما هى أبعاد المشكلة السكانية فى العالم الثالث ؟ وكيف تتحدد اتجاهات الصحة والتغذية والأمية فيه على ضوء تطورات هذه المشكلة الخطيرة ؟ وما هى التوقعات المستقبلية لهذه المشاكل جميعا ؟
- هل هناك « أمل » فى اقتصاد عالمى جديد ؟ وما هى مبادئه ؟ وكيف يمكن — أو لا يمكن — لها أن تتحقق فى دنيا الواقع المتغير بل والمتقلب بلا هوادة ؟

واذا استطعنا فى هذا المؤلف المتواضع الإجابة على هذه الاسئلة فقد أفاد العلم ، وإن لم نستطع فقد أخفقنا نحن ولم يخفق العلم . ولنتذكر أن علم التنمية يشترك مع كافة فروع الاقتصاد الأخرى فى أنه يمد الطالب ليس فقط « بكمية » من المعلومات فى مجال ما ، وإنما — وهذه هى وظيفة العلم الأساسية — يمده أيضا بأسلوب للتفكير المنظم ، وبمنهج لتحليل المشكلات المطروحة للبحث بمنطقية وبموضوعية . انه يعّلم الطالب : كيف يفكر باسلوب علمى .

وفى مجال « التنمية » فان العوامل « غير الاقتصادية » يكون لها دور حاسم فى

تحديد درجة نجاح أو فشل أى برنامج أو سياسة يكون هدفها التنمية الاقتصادية لبلد ما . إن القيم والمعتقدات والانماط السلوكية للافراد فى المجتمعات المختلفة تختلف كثيرا عن تلك السائدة فى المجتمعات المتقدمة ، ومن ثم ، فليس كل ما لا يمكن قياسه ( بالمعيار المادى ) يصبح بغير ذى جدوى فى موضوع التنمية الاقتصادية . بل على العكس من ذلك فالجوانب السلوكية للافراد تجاه مسائل عدة مثل : الاقبال على الاستمتاع بالحياة ( أو الزهد ) ، النظرة للعمل ، الروتين والهيكل الإدارى ، العبادة والمعتقدات الدينية ، الانتخابات والاسهام فى تشكيل القرار السياسى وفى الانشطة الأخرى ، النظرة الاجتماعية للطبقات وللملكية ... الخ ، كل هذه العناصر غير القابلة للقياس المادى لها اهميتها كمحددات للنمو الاقتصادى الذى يمكن قياسه ماديا . فزيادة الناتج القومى ، ورفع مستوى المعيشة واتاحة فرص أكبر للتشغيل والعمالة فى بلد ما ليست هذه كلها سوى محصلة للقيم والمعتقدات والعوامل الرقعية والاجتماعية السائدة بقدر ما هى نتيجة للمجهودات الرامية لرفع مستويات الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية ... والاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية — نحى نحو التجريد والقياس الكمى والرياضى ، أما فرع التنمية الاقتصادية فلا يأخذ صفة « العلمية » دون اتصاله وارتباطه الدائم بتلك العوامل : « غير الاقتصادية » .

ولعل فشل معظم تجارب التنمية فى العالم الثالث يرجع أساسا الى عدم مراعاة الاختلاف الجذرى بين الشرق ( والجنوب ) وبين الغرب والشمال من حيث القيم والمعتقدات والانماط السلوكية السائدة فى كليهما . إن التحليل الاقتصادى الذى تم نقله من الغرب المتقدم لا فائدة فيه لاقتصاديات دول العالم الثالث . لقد صيغت النظريات الاقتصادية فى الغرب بناءا على فروض معينة ( المستهلك الرشيد ، تعظيم المنفعة ، المنافسة الكاملة ودور جهاز الثمن فى إعادة تخصيص الموارد فى سبيل استخدامها الاستخدام الأمثل ... الخ ) هذه الفروض لا وجود لها فى المجتمعات المتخلفة ، فالمنتج — وليس المستهلك — هو صاحب اليد الطولى فى البلدان المتخلفة سواء فى تقرير نوع الانتاج أو كميته أو مستوى الأسعار الذى تعرض به منتجاته . ولقد بنيت معظم النظريات الاقتصادية ( الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية ) على فكرة سيادة المستهلك ونظام السوق ، والواقع أن يد آدم سميث الخفية لا يمكنها إلا أن تزيد من ثراء الأثرياء وتحط من مستوى

الفقراء وتضاعف من اعدادهم ، فمع كل دولار ( أو جنيه ) يكسبه اصحاب رأس المال تشتد حدة فقر الفقراء فى البلدان المتخلفة .

أن حقائق الحياة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة لكفيلة بأن تحيل النظريات الاقتصادية التقليدية ( على المستوى الكلى والجزئى ) الى شىء غير مفيد سواء فى مجال التحليل أو فى مجال رسم السياسات الاقتصادية . ومن الجدير بالذكر أن هذه النظريات والافكار لم تعد صالحة لتحليل وشرح وتفسير ما يجرى حتى الآن فى أى دولة رأسمالية فتلك النماذج قد بنيت على فكرة التوازن والاستقرار فى عالم غير متوازن ويفتقد دائما الى الاستقرار . لقد قدم لنا كينز حلولا لمواجهة الكساد وأخرى لمواجهة التضخم . ولقد نجحت نظرية كينز حين تطابقت فروضها مع ظروف الكساد الذى أصاب العالم الرأسمالى فى الفترة ١٩٢٩ـــ١٩٣٣ . أما وقد انتهت هذه الظروف فان النظرية الاقتصادية الرأسمالية لم تعد تصلح لتفسير ما يدور الآن . فالمشكلة التى تفرض نفسها منذ سنوات طويلة مضت ليست هى الكساد ولا التضخم ــ الذى تعرضت لهما فكرة الدورات الاقتصادية للنظام الرأسمالى ــ وإنما هى كساد مصحوب بارتفاع مستمر فى المستوى العام للاسعار وهى ما أطلق عليها اسم الكساد التضخمى "Stagflation" .

واذا تباعدت المسافة بين فروض النظرية الاقتصادية ، وبين الواقع العملى فى البلدان الصناعية المتقدمة ( والمفترض أنها وجدت لتفسير مشاكلها ) فمن باب أولى ألا تصبح هذه النظريات والنماذج صالحة لشرح أو تفسير أو المساهمة فى حل مشاكل بلدان العالم الثالث والمختلفة فى كل ظروفها عن البلدان المتقدمة .

إنه لمم نعتز به أن ننقل للطالب المصرى ولقارىء العربية ــ فى الصفحات القليلة لهذا المؤلف ــ مجموعة من الأفكار الجديدة فى موضوع التنمية الاقتصادية تلك الأفكار التى ظهرت على استحياء فى بداية السبعينات ثم اصبحت تتمتع بقدر كبير من الثبات واليقين مع بداية الثمانينات. وان مسايرة ما يجرى فى ساحة الأفكار الجديدة فى ميدان التنمية الاقتصادية لأمر جد صعب. فتيار الأفكار فى هذا الموضوع متدفق وغزير باستمرار . ولعل من جراء محاولاتنا اللحاق بالحديث فى موضوع التنمية أن خرج هذا المؤلف متميزا بما يلى:

١ـــ أنه يعالج موضوعات التخلف والتنمية فى العالم الثالث من خلال المشاكل

الحقيقية والواقعية للبلدان المتخلفة ، ولا يعير اهتماما كثيرا للمناقشات العقيمة لنظريات براقة الأطر خالية من كل علاقة تربطها بعالم الواقع .

٢ــ أنه يحتوى على رؤية تجمع ما بين الشمولية والخصوصية لمشكلات العالم الثالث ، فى حد ذاتها وفى علاقتها ببعضها ، ثم من خلال المقارنة مع نظيراتها فى العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى .

٣ــ أنه يجمع بشكل واضح بين العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية فى تحليل يؤدى بالضرورة الى إعادة النظر فى النظريات القائمة لمحددات النمو الاقتصادى فى العالم الثالث ، ويعرض فى ثوب جديد النظريات البديلة .

٤ــ أنه يعكس تماما وجهة نظر المؤلف فى ضرورة أن يكون حل مشاكل العالم الثالث متمشيا مع طبيعة هذه المشاكل . ونظرا لأن العالم الثالث يموج بمجموعة متداخلة متشابكة من المشاكل والمتبادلة التأثير فيما بينها ، فأن أى تصور لمعالجتها وأى استراتيجيات لحلها لابد وأن تتضمن ــ منهجيا ــ تلك الرؤية الشمولية . أن دراسة لما يسمى بالمشكلات الاقتصادية « فقط » ، كمشكلة الفقر أو البطالة أو الثنائية الاقتصادية فى بلد متخلف هى دراسة قاصرة ولن تخدم أغراض البحث العلمى السليم ما لم توضع فى الاطار الأكبر والذى تتحدد داخله العلاقات المتبادلة بينها وبين غيرها من المتغيرات ( المرفقية ــ الاجتماعية ــ الفكرية ــ السياسية ) . وقد تكون المشكلة الحقيقية هى فى كيفية التوصل الى وقياس الأثر الفعلى والمتبادل للعوامل غير الاقتصادية فى المتغيرات الاقتصادية البحتة . مثل هذه العقبات لا تقلل من أهمية المنهج الذى نتبعه فى دراسة التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث فليست العبرة بالقياس الدقيق لحجم الانجاز وإنما العبرة فى الانجاز ذاته .

وقد قمنا بتقسيم المادة العلمية لهذا المؤلف الى كتابين يحتوى الكتاب الأول على جزئين نعالج فى أولهما مجموعة من الحقائق التى يذخر بها واقع البلدان المتخلفة ، أى واقع الفقر والتخلف . ومنهجنا فى هذا الجزء هو المنهج الاستقرائى حيث نعتمد فيه على الاحصاءات التى تتمتع مصادرها بأكبر قدر من الثقة .

أما الجزء الثانى من الكتاب الأول ، فيعالج مفهوم التنمية وعقباتها ، واستراتيجياتها على المستويين النظرى والتطبيقى .

وفى الكتاب الثانى ، نستكمل فى الجزء الثالث تحليلنا لمحددات النمو الاقتصادى . ويعنى ذلك استعراض نظريات النمو الاقتصادى — مع النقد والتحليل — لكى نصل الى النظرية المقبولة لتفسير مشاكل الفقر والتخلف ، والقادرة بالتالى على مد واضعى السياسة الاقتصادية فى البلدان الفقيرة بأفضل الوسائل والأساليب المؤدية إلى تحقيق أهداف التنمية . وفى نهاية الكتاب نعالج فى جزء رابع وأخير ، موضوع التخطيط لما له من أهمية حيوية فى مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على السواء .

لقد راعينا فى هذا المؤلف أنه مقدم للقارىء الشرق بصفة عامة ، وللطالب العربى بصفة خاصة . فكان تركيزنا على ملامح التخلف فى الوطن العربى وفى مصر ، ومن ثم على الأساليب والإستراتيجيات التنموية التى تتجاوب مع هياكلنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقيمنا ومعتقداتنا السائدة ، ولعل ما قمنا به من إلغاء النظرية الماركسية فى التنمية كان تجاوباً خاصاً مع هذه الأنماط الثقافية فى بعض البلدان الإسلامية . ولاشك أن ضيق الوقت الذى أعد فيه هذا المؤلف يجعل منه — وبالضرورة— مجرد نواة ونقطة للبدء . ونتمنى من الله العزيز القدير أن يوفقنا فى الأعوام المقبلة إلى « تنمية » محتواه العلمى ، وتعزيزه « بدفعة قوية » نستكمل بها ما لم يسعفنا الوقت بمعالجته من موضوعات .

والله ولى التوفيق

**رمـزى سـلامة**
**ديسمبر ١٩٨٥**

# الكتـاب الأول

## التخلف الاقتصادى والتنمية

# الجـــزء الأول

## التخلـف الاقتصـادى

* حول مفهوم الفقر والتخلف
* الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة
  - هبوط مستويات الدخل والمعيشة
  - خصائص عناصر الانتاج
  - خصائص النشاط الاقتصادى
  - خصائص غير اقتصادية

# الفصـل الأول

## حول مفهوم الفقر والتخلف

**مقدمـــة :**

مع مشرق كل شمس تستيقظ الملايين من البشر كل صباح لاستقبال يوم جديد فى عمر الانسان . ولا يتساوى البشر فى مظاهر حياتهم . فالبعض يستمتع بما لذ وطاب من النعم ، والبعض الآخر يكاد لا يجد ما يبقيه على قيد الحياة . تلك ـــ للوهلة الأولى ـــ هى سنة الحياة . أن يتلاقى فيها وجها لوجه الفقر والغنى ، التخلف والتقدم ، الركود والنمو ، البؤس والرفاهية . فما هو الجديد اذن ازاء هذه الظاهرة ؟ وماذا فى عالمنا المعاصر من معالم الفقر والتخلف ما يفسر هذه الضجة حول مشاكل « العالم الثالث » ، ويبرز انعقاد المئات من المؤتمرات وظهور الآلاف من المقالات والكتب والتحليلات التى تتصدى بالتحليل والتفسير ولفت الانظار لمشاكل الفقر والفقراء على كافة المستويات الاقليمية والدولية ؟

★ ★ ★

تشير الاحصائيات الدولية الرسمية الى انقسام العالم ـــ مع نهاية الثمانينات ـــ الى ثلاث مجموعات رئيسية[1] :

**الأولى:** مجموعة الدول الصناعية الغنية ( ٢١ دولة ) وتضم سدس سكان العالم وتستأثر بثلثى الدخل العالمى .

**الثانيـة:** مجموعة الدول الاكثر فقرا ( ٧٠ دولة ) وتمثل اكثر من نصف سكان الكرة الأرضية ولا يزيد نصيبها عن $\frac{١}{٢٠}$ من الدخل العالمى (٥٪) .

**الثالثـة:** مجموعة الدول النامية المتوسطة الدخل ( ٨٨ دولة ) تضم حوالى ٤٠٪ من سكان العالم وتشمل هذه المجموعة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ( ١٢ دولة ) .

هذا بالإضافة الى مجموعة الدول المصدرة للبترول ذات الفائض ( ٣ دول

هى : الامارات ، الكويت ، السعودية ) ، وأيضا سنغافورة وهونج كونج وإسرائيل والتى تعتبر من البلاد النامية رغم ارتفاع متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومى ولا تزيد نسبة سكان هذه المجموعة عن ١,٣٪ من سكان العالم(٢) .

هكذا تبدو الفوارق شديدة بين العالم الغربى المتقدم فى نصف الكرة الشمالى والعالم الثالث المتخلف فى نصف الكرة الجنوبى . ولكى نقترب شيئا فشيئا من حقيقة الوضع المأسوى لظروف معيشة الفقراء فى البلدان المتخلفة فسوف نجرى مقارنة بين أسرتين إحداهما متوسطة الحال وتعيش فى دولة اوروبية أو فى ولاية بامريكا الشمالية ، والأخرى كذلك من أى دولة متخلفة افريقية كانت ام اسيوية .

تتكون الاسرة الغنية ــ عادة ــ من اربعة افراد فى المتوسط . وتقتنى شقة مريحة إن كانت فى المدينة أو منزلا بحديقة صغيرة إن كانت فى ضواحى المدينة أو فى الريف . يضم المسكن كافة المستلزمات العصرية من تكييف وإنارة وديكور وأثاث فخم وحجرة نوم لكل ابن من الأبناء . وتضم الحديقة غالبا بخلاف الورود والرياحين والتماثيل الجميلة حوض للسباحة قد تضبط درجة حرارته ( لدى بعض الاسر ) عند درجة ٣٧° مئوية ! وفى المطبخ سوف نجد ادوات واجهزة الكترونية تعمل على طهو الطعام باسلوب البرمجة الزمنية . وكل شيء فيه متعدد الجنسيات فالقهوة برازيلى أو كينى أو حتى يمنى ، والفاكهة افريقية ، استرالية أو من جزر هاواى ، والموالح مغربية أو أسبانية ، والمعدات يابانية ، أوروبية وبعضها من هونج كونج وكوريا الجنوبية . يتمتع الطفلان باجساد قوية وترتسم على وجوههم الصحة فيكسو وجناتهم اللون الوردى . لم لا ... فالطعام فاخر وغنى بالبروتينات والفيتامينات والسعرات الحرارية العالية ، والوجبات تتكرر ثلاث مرات كل يوم ! ويذهب الأولاد الى المدارس فى اتوبيسات خاصة أو فى سيارة الاسرة أو فى السيارة الصغيرة التى عادة ما تمتلكها الأم لاغراض السوق والزيارات الخاطفة ولقضاء الحاجيات اليومية . واذا خرجنا مع هذه الأسرة الى الشارع « الغربى » فسوف نرى لوحة جميلة صنعتها تلك التوليفة الرائعة لجهد الانسان وسخاء الطبيعة فالشوارع نظيفة تزينها الاشجار والطرق خالية تماما من الكمائن والمطبات واذا انهمر المطر لا يخلف وراءه بركة ماء ، كما أن كبائن التليفون منتشرة على طول الطرق وفى كل

مكان . إن ركوب المواصلات هناك بكافة وسائلها هو نوع من المتعة ( خاصة لمن حرم هذه النعمة فى البلدان الفقيرة ) . والمشتريات غالبا ما تتم بدفتر الشيكات حتى الخضروات والالبان ، فالنظام المصرفى والنقدى متقدم والبنوك تقدم خدماتها ٢٤ ساعة يوميا . واذا اراد الأب أو الأم صرف شيك من البنك فى يوم مزدحم فانه لن يستغرق اكثر من خمس دقائق وعادة ما لا يستغرق صرف الشيك اكثر من دقيقة واحدة فى الأيام العادية . كذلك الحال مع مكاتب البريد والسياحة والهيئات الحكومية فجميعها تستخدم الروتين Routine بمعناه الصحيح أى نسق ونظام . ونادرا ما تصادف هذه الأسرة طابوراً أمام احد المكاتب فى هيئة من الهيئات تتلامس فيه صدور البعض بظهور الآخرين . ولا يحدث أن يتخطى احد مكانه فى الطابور . وإن حدث فسوف يتصدى له الجميع . فالديموقراطية فى هذه البلاد التقت مع حب اهلها للنظافة والنظام . وركوب التاكسى هناك يختلف الى حد كبير عنه فى البلاد المتخلفة . فقد يحدث أن يقرر عمال وسائل النقل العام — فى أى بلد متقدم — الاضراب ( للمطالبة عادة برفع اجورهم ! ) ويزداد الاقبال على وسائل النقل الخاصة ومنها التاكسى الذى عادة ما يكون مجهزا باللاسلكى ويتم استدعاءه بالتليفون فيصل فى دقائق اقل من تلك التى تستغرقها عربة الاطفاء لاخماد حريق قد يشب فى احد المبانى فى بلد متخلف ! وليس من المتصور بالطبع أن يستقل التاكسى الواحد اكثر من عميل فى الطريق ويتقاضى سائقه اجرته شاكرا فى أدب كل منحة تمنح له فوق ما يشير اليه العداد !

تلك هى بعض مظاهر الحياة لاسرة تنتمى الى الشريحة المتوسطة من مجموعة الدول التى لا يزيد سكانها عن ١٦٪ من اجمالى السكان فى العالم . وقد يبدو انها تستمتع بحياة طيبة شأنها شأن كافة الأسر فى المجتمعات المتقدمة . فالأب قادر على توفير كافة الاحتياجات الاساسية لاسرته من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة وترفيه . كما أن الاسرة تزيد من مدخراتها مع الوقت . ولكن مقابل هذه المنافع المادية والمزايا الاقتصادية توجد دائما بعض الاعباء ذات الطبيعة « غير الاقتصادية » فالضغوط النفسية والاجتماعية الدافعة فى اتجاه المنافسة من أجل الحفاظ على وضرورة تدعيم المركز المالى للأسرة هى ضغوط قوية وعنيفة فى المجتمع

العربى . وفى ظروف التضخم النقدى والازمات الاقتصادية العالمية فان هذه الضغوط التنافسية من أجل المادة قد تؤثر بالسالب على الأحوال الصحية والنفسية لهؤلاء الأغنياء . أن الكسب والعمل والمال هى جوهر القيمة الاجتماعية فى هذه المجتمعات . وقد يحدث احيانا ألا يتوافر لدى الكثير منهم فرصة للتمشية واستنشاق الهواء النقى فى الريف بعيدا عن تلوث البيئة والضوضاء مع كثرة ما يملكون من دولارات . لقد جرف تيار التطور الاقتصادى والتكنولوجى معه مكانية الحياة الهادئة أو اللقاءات الاسرية الدافئة أو الاستمتاع باوقات الفراغ فى احضان الطبيعة النقية .

ومع ذلك فلا يقلل من تقدم هذه البلاد فى مستوياتهم المعيشية والاقتصادية أن التقدم كان سريع الخطى . فما زالت مئات الملايين من البشر وهى حبيسة لتلك الحلقة الخبيثة للفقر والتخلف فى تعطش ورجاء لأن تلحق بالركب المتقدم . إن مشاكل الاسرة الغنية لتذوب خجلا وتواضعا وتراجعا اذا ما قورنت بمشاكل الاسرة الفقيرة فى بلد متخلف .

كيف يعيش الفقراء ؟ من هم الفقراء ؟ وأين هم الفقراء؟

تلك اسئلة ثلاث نود الإجابة عليها بادىء ذى بدء .

## أولا : كيف يعيش الفقراء ؟

ليس من الصعب تصوير حالة الاسرة الفقيرة . حقا، ان مصر تنتمى الى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط ، الا أنه مازالت عندنا صور عدة لحالات الفقر المدقع والتى تعد امتدادا للماضى غير البعيد . الأسرة هنا ستتكون فى المتوسط من ٨ـــ١٢ فرد فى الريف وربما مثل أو أقل قليلا من هذا العدد فى المدينة : الاب والام وخمسة اطفال أو ستة فى المتوسط وغالبا ما يقطن الجد والجدة وبعض الخالات والعمات معا بنفس الدار ، يسكن الدار ـــ مع البشر وجنبا الى جنب ـــ قطيع الماشية من أبقار وماعز وجاموس وحمير بالإضافة الى بعض الطيور وكلب أو اكثر . تتكون الدار من بعض الحجرات للنوم يستأثر رب البيت

بأفضلها ويخصص البعض الآخر لتخزين المحاصيل وبعض السلع الغذائية المنتجة محليا . ويستخدم الفرن ــ المبنى عادة وسط الدار ــ فى صناعة الخبز وتجهيز الطعام نهارا وللتدفئة والنوم فوقه ليلا . « وبيت الادب » يشكو غياب الصنبور والسيفون . بعض هذه الديار يضاء بالكهرباء والغالبية بالكيروسين والزيوت . مازال الوقود المستخدم نباتيا أو حيوانيا والطاقة المستخدمة فى صورها البدائية للغاية . المأكل نمطى متكرر يخلو من اللحم الا فى المناسبات والاطفال دائما مصابين بحالات الجوع الشديد والملبس هزيل ووحيد ولا دخل لبيوت الموضة فيه . العمل : زراعة الارض أو الرعى أو الصيد . يشترك الرجال والنساء والاطفال فى العمل تحت الشمس المحرقة لساعات طويلة . والدخل عينى ونسبة الدخل النقدى بسيطة» ومازال التبادل يتم فى صوره الأولية فالمقايضة قائمة والسلع النقدية مستخدمة فى الاسواق جنبا الى جنب مع النقود المعدنية والورقية . ما أكثر الحشرات فى المنزل والحقل وما أكثر الأمراض المتوطنة وغير المتوطنة وما أقل المستشفيات المجهزة وما أندر الاطباء المؤهلين . لقد استحوذت المدينة على هذه الفئة وحل محلها حلاق القرية والمولدة وبعض المشايخ فى القيام بشبه العمليات الجراحية وتقديم الوصفات التى قد تصيب مرة وتخيب مرات . الأيام تمر رتيبة متشابهة متثاقلة لا تحمل معها جديد . والأمل فى حياة أفضل ليس من شيمة هؤلاء البؤساء . والكفاح اليومى من أجل البقاء يصاحبه غالبا ــ فى هذا الجزء من العالم ــ ايمان روحانى قوى على مستوى الفرد ، ومجموعة متوارثة من التقاليد والعقائد على مستوى الجماعة .

واذا انتقلنا الى المدينة فلسوف يصفعنا ذلك التناقض الشديد بين الثراء الفاحش للقلة الغنية والفقر المدقع للكثرة الغالبة . هذا التناقض الذى قد نلمسه فى الريف من النظرة الأولى فى صورة القصر الوحيد فى القرية والمرتفع وسط آلاف الاكواخ والمنازل المبنية من الطين اللبن أو القش . أما المدينة فهى تنقسم الى أحياء ولكل حى سكانه ومستوى معيشته . وهناك أحياء راقية وأخرى شعبية ، هناك سكان الفيلات الفخمة .. وآخرون يحتلون الاسطح والبدرومات . فى

مساكن الأغنياء تقام حفلات العشاء الساهرة الفاخرة فى نهاية كل اسبوع .. وفى مساكن الفقراء ينام الاطفال والكبار بلا عشاء معظم أيام الأسبوع .

لقد اجرى احد كبار كتاب التنمية الاقتصادية مقارنة بين اسلوب معيشة اسرتين تمثلان سكان المدن فى احدى الدول الفقيرة بامريكا اللاتينية . وبعد وصفه لاوجه الثراء وحياة البذخ التى تعيشها الاسرة الغنية ومدى ما يتمتع به الابناء من فرص التعليم فى الخارج انتقل الكاتب الى وصف الاسرة الفقيرة فقال : « حين يحل المساء تكون الام بمفردها فى مسكنها المتواضع فأبناءها السبعة وأبوهم يجوبون الشوارع . بعض الابناء يتسول والآخر يمسح الاحذية والبعض يسعى لخطف أو سرقة بعض ( المحافظ ) والاستيلاء على ما بها من نقود . والأب فى هذه الاسرة أصله من الريف وهاجر منذ سنوات الى المدينة وتبعه اليها باقى اسرته فيما بعد . متوسط دخل الاسرة السنوى يقل عن ١٢٠ دولار . الابناء التحقوا بالمدارس وخرجوا منها اكثر من مرة . فكلما ظهرت فرصة للعمل والمساعدة المادية كان التعليم أمر يأتى فى المرتبة المتأخرة من الأهمية . من وقت لآخر يتوافر مع الاخت الكبرى ــ والتى يتراوح عمرها من ١٥ الى ٢٠ عاما والتى تعيش مع بعض الاصدقاء فى الطرف الآخر من المدينة ــ بعض الفائض من النقود ولكن لا أحد يسأل من أين أتت هذه النقود ، ولا كيف حصلت عليها ؟ »[٣] .

أن الصورة لا تختلف كثيرا فى مدن امريكا اللاتينية عنها فى مدن آسيا أو افريقيا . ربما تختلف قليلا فى درجة الفقر أو فى مدى الفارق بين الأغنياء والفقراء أو فى مظاهر الفقر فلكل بيئة ملامحها ولكل بلد خصائصه ويبقى للفقر المطلق وللفقراء خصائص مشتركة سوف نعرضها فى حينها .

لعلنا ، بعد هذه اللمحة العابرة عن مظاهر حياة الناس فى اجزاء مختلفة من كوكبنا الأرضى ، نتساءل : هل تعنى هذه الفوارق الشاسعة أن لكل مجموعة من البشر ، أغنياء وفقراء ، صفاتها وخصائصها المتجانسة والمشتركة بين افرادها ؟ وما هى هذه الخصائص ؟ هذا ما سوف نعرفه عندما تتوثق معرفتنا أكثر بفقراء العالم الثالث .

### ثانيا : من هم الفقراء :

من الغريب أن الغنى فى المناطق الحارة قرب خط الاستواء يستمتع بكافة مظاهر الترف التى تتوافر لنظيره فى اوروبا الغربية أو امريكا الشمالية أو كندا أو استراليا . فبالمال يتكيف الهواء وتشفى الامراض وتتشكل الثقافات ، وبالمال يمكن الاتصال بـ ـــ والانتقال الى ـــ أى مكان فى العالم والحصول بالتالى على كافة الاحتياجات السلعية والخدمات . باختصار يتجانس الأغنياء فى مظاهر الغنى ، أما الفقراء فهم ـــ فى الواقع ـــ يخضعون لاشكال متعددة ولا حصر لها للفقر .

« ليس الفقراء اذن مجموعة متجانسة » ـــ فهم ينتمون الى اكثر من مئة بلد موزعة على ثلاث قارات ، ومن الخطأ اضفاء صفات عامة تميز الفقراء كمجموعة بشرية واحدة . ويمكننا أن نحدد أوجه الاختلاف فى مسببات الفقر ، وبالتالى اختلاف الفقراء بعضهم عن البعض ، فى النقاط السبع الآتية :

١ـــ **التاريخ** : معظم الفقراء يقطنون بلادا كانت ـــ الى وقت غير بعيد ـــ مستعمرات بريطانية ، فرنسية ، بلجيكية ، برتغالية ، أسبانية ، هولندية ، أو المانية ، وقد تشكلت ثقافات الافراد وأساليب حياتهم الاجتماعية وهياكل اقتصادياث بلادهم بنوعية الاستعمار . فالهند ثقافتها وطابعها متأثر بذلك الطراز الانجليزى ، الفلبين ( اسبانيا وامريكا ) الجزائر ولاوس ( فرنسا ) ، اندونيسيا ( هولندا ) ... وهكذا .

كما أن لبعض البلاد الفقيرة تاريخ عريق وحضارة قديمة ( مصر ـــ الصين ـــ الهند ـــ ايران ) والبعض بدائى متخلف منذ الازل . هذا الميراث الثقافى الاجتماعى السياسى بل والمزاجى والنفسى يجعل الفوارق شديدة بين فقراء العالم ويشكل نماذج للسلوك مختلفة فيما بينهم .

٢ـــ **الكثافة السكانية** : لا تتساوى بلد فيها خفة سكانها بالنسبة لمواردها مع بلد آخر يعانى من الانفجار السكانى . وتبين الاحصاءات أنه من بين ١٥١ دولة نامية الاعضاء بالامم المتحدة ( عام ١٩٨٩ ) توجد ٧٩ دولة يقل عدد

سكانها عن ١٥ مليون نسمة ، و ١٦ دولة أقل من ٥ مليون نسمة ، وبالتالى فالعالم الثالث يضم دولا مثل مصر ( ٥١ مليون ) ، البرازيل ( ١٤٢ مليون ) ، الهند ( ٧٩٨ مليون ) ، اندونيسيا ( ١٧٢ مليون ) ، الصين ( ١٦٦٩ مليون ) كثيفة السكان . ودولا اخرى مثل تشاد ( ٥٣ مليون ) ، موريتانيا ( ١,٩ مليون ) ، الكويت ( ١,٩ مليون ) ، الاردن ( ٣,٨ مليون ) . ولاشك أن حجم السكان وحده لا يعنى الكثير من وجهة النظر التحليلية فالمقارنة يجب أن تتم من خلال علاقة السكان بالموارد المتاحة وطبيعة البيئة الجغرافية والعوامل الجوية ودرجة عدالة توزيع الدخل القومى بين السكان . وعلى سبيل المثال فان الهند ( ٧٩٨ مليون نسمة ) لا يزيد فيها متوسط الدخل عن ٣٠٠ دولار فى السنة عام ١٩٨٧ ، بينما سنغافورة ( ٢,٦ مليون نسمة ) يبلغ متوسط دخل الفرد فيها ٧٩٤٠ دولار فى السنة ، وإسرائيل ( ٤,٤ مليون نسمة ) ومتوسط الدخل ٦٨٠٠ دولار للفرد فى نفس العام (١٩٨٩) .

٣ــ **وفرة عوامل الانتاج والموارد الطبيعية** : فقد حبت الطبيعة بعض المناطق بالمعادن والبترول والثروة المعدنية ( الخليج العربى مثلا ) وحرمت مناطق اخرى منها ( بنجلاديش ، توجو ) حيث لا معادن ولا أرض خصبة أو حتى صالحة للزراعة الجيدة . وبعض الشعوب متوافر لدى سكانها الرغبة فى العمل والتعلم واكتساب المهارات اليدوية والذهنية ( كوريا ، هونج كونج ، سيريلانكا ) ، ولا تتوافر هذه الصفات لدى شعوب كثيرة اخرى ( اليمن وجنوب الصحراء فى افريقيا مثلا ) . ولعل اهم مقومات التنمية فى البلد المتخلف هو مواردها البشرية ومدى قدرة البلد على الاستفادة منها ورفع مستوى مهاراتها الانتاجية كما سنرى فيما بعد .

٤ــ **درجة التصنيع** : الغالبية العظمى من دول العالم الثالث تعتمد على الانشطة الانتاجية البدائية فى مجال الزراعة وبعضها خطى خطوات واسعة فى الصناعة خاصة فى الستينات والسبعينات من هذا القرن مثل (تايوان،

سنغافورة، هونج كونج وكوريا الجنوبية). ويلاحظ تقدم الفن الانتاجى فى امريكا اللاتينية عنه فى افريقيا مثلا، وبالتالى تختلف طبيعة الهيكل الاقتصادى الاجتماعى والثقافى فى هذه المناطق بقدر نسبة العاملين فى الصناعة الى اجمالى قوة العمل فيها، وأيضا بنسبة ما يسهم به كل من قطاعى الزراعة والصناعة فى اجمالى الناتج القومى. (أنظر الجدول رقم ١).

٥ـ **النظام الاقتصادى** : ( أى رأسمالية أو اشتراكية النظام الاقتصادى الوطنى ) . والواقع أن البلاد النامية أو غالبيتها تأخذ بالنظام المختلط Mixed economic system مع وجود اتجاه اقوى لنظام السوق الحر والملكية الخاصة فى بلاد امريكا اللاتينية عنه فى الدول الاسيوية وبالذات الافريقية . فملكية الدولة والقطاع العام هى النمط السائد لعلاقات الانتاج فى القارة السوداء . ان توافر فرص العمالة وسياسات تحديد الاسعار واساليب التنمية ... كلها متغيرات تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادى السائد فى بلد ما . وعلى حين تنتمى الدول الـ ٢١ الصناعية المتقدمة جميعها للنظام الرأسمالى الحر فان العالم الثالث لا يميزه طابع معين بل يموج بأنظمة متفاوتة الاختلاف ما بين الرأسمالية والاشتراكية وما بين الدكتاتورية والديموقراطية .

٦ـ **درجة اعتماد البلد على العالم الخارجى** : ولا توجد بلد صغير من بلاد العالم الثالث الا وتعتمد ــ شبه كلية ــ على بلد أو اكثر من العالم المتقدم . يتضح هذا فى هيكل وارداتها ونوع التكنولوجيا المستخدمة محليا فى الانتاج ، ناهيك عن مشتريات السلاح وتدفقات المعونة الخارجية وما يصاحبها من قيم وسلوكيات مستوردة تنعكس فورا فى شكل سلوكيات وانظمة يؤخذ بها على المستويات الفردية والحكومية على السواء . وما أكثر الثقافات المستوردة بين بلدان العالم الثالث .

٧ـ **نظام الحكم وجماعات التأثير** : فاصحاب القرار السياسى هم الفئة التى تملك زمام التنمية فى كل مجتمع . وعادة ما تتشكل هذه الفئات من اصحاب الأراضى أو كبار التجار أو رجال البنوك والاستثمار أو العسكريين أو شيوخ القبائل ... الخ . وهى التى تتولى القيادة وتوجيه المجتمع وصياغة

## جدول رقم (١)

## درجة التصنيع فى بعض البلدان المتخلفة والمتقدمة (١٩٨٧)

( ٪ )

| الدولة | نسبتها فى اجمالى الناتج القومى ( ٪ ) | | نسبة القوى العاملة ( ٪ ) | |
|---|---|---|---|---|
| | الصناعة | الزراعة | الصناعة | الزراعة |
| الامارات العربية | ٥٧ | ٢ | ٣٨ | ٥ |
| الكويت | ٥١ | ١ | ٣٢ | ٢ |
| السعودية | ٥٠ | ٤ | ١٤ | ٤٨ |
| **دول متخلفة** | | | | |
| الصين | ٤٩ | ٣١ | ١٤ | ٧٤ |
| الأرجنتين | ٤٣ | ١٣ | ١٣ | ٣٤ |
| نيجيريا | ٤٣ | ٣٠ | ١٢ | ٦٨ |
| تونس | ٣٢ | ١٨ | ٣٦ | ٣٥ |
| الهند | ٣٠ | ٣٠ | ١٣ | ٧٠ |
| مصر | ٢٥ | ٢١ | ٢٠ | ٤٦ |
| سوريا | ١٩ | ٢٧ | ٣٢ | ٣٢ |
| أثيوبيا | ١٨ | ٤٢ | ٨ | ٨٠ |
| اليمن | ١٧ | ٤٨ | ٩ | ٦٩ |
| السودان | ١٥ | ٣٧ | ٨ | ٧١ |
| الصومال | ٩ | ٦٥ | ٨ | ٧٦ |
| أوغندا | ٥ | ٧٦ | ٤ | ٨٦ |
| **دول متقدمة :** | | | | |
| اليابان | ٣١ | ٣ | ٣٤ | ١١ |
| المملكة المتحدة | ٣٨ | ٢ | ٣٨ | ٣ |
| فرنسا | ٣١ | ٤ | ٣٥ | ٩ |
| الولايات المتحدة | ٣٠ | ٢ | ٣٩ | ٦ |

**المصدر** : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ـــ ١٩٨٩ ، الجدولين رقم ٣ ، ٣١ بالملحق الاحصائى .

فلسفته فى التعامل فى الداخل والخارج فى كل دولة من دول العالم الثالث .
ومع هذا الاختلاف الكبير فى الخلفية الايديولوجية والعقائدية يتشكل وجدان البلد النامى بمنطق واحد هو منطق « النخبة الصغيرة المتميزة » لفئة ما من فئات المجتمع . وربما حين يتفشى الفساد وتسود النزعة الفردية قد يتطلب الأمر انحاء هذه الفئة الحاكمة حتى يتسنى لجهود التنمية أن تنطلق فى صالح الغالبية العظمى للمواطنين وأن أية محاولة للقضاء على أسباب الفقر لابد وأن يصاحبها تغيرات هيكلية فى كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة ما ( على سبيل المثال : تغيير نظام ملكية الأرض ، هيكل التعليم ، هيكل العمالة ، نظام الضرائب والاجور واسلوب الحكم من اجل مشاركة اكثر فاعلية للجماهير ... الخ ) .

* * *

من تباين العناصر السبع السابقة من بلد لبلد يتضح أن فقراء العالم يشكلون مجموعة غير متجانسة من البشر . ومع ذلك ومع الاعتراف بصعوبة التعميم فلابد لنا من اجابة على السؤال السابق طرحه ، من هم الفقراء ؟ وماذا بخلاف انخفاض مستوى الدخل يجمعهم فى اطار واحد ؟

* * *

الواقع أن الفقراء فى العالم تتذبذب درجات عسرهم ويسرهم تذبذبا شديدا . فبينما يستطيع بعضهم تدبير أمورهم بشكل معقول ، يجد الآخرون بكل مشقة ما يبقيهم على قيد الحياة . اذ تتناقض تماما صور الزيجات والاحتفالات بعد موسم الحصاد مع حالات المرض والجوع خلال فصل الامطار . ان محصولا جيدا نتيجة لاستخدام تقاوى جديدة ، أو فرصة للعمل فى مشروع للطرق قريب من بلدة المزارع الصغير قد يرفع دخله الى درجة تمكنه من شراء عنزة او قميص جديد ، ولكن شح المطر لمدة عامين ، أو نوبة من المرض تصيبه قد تكلفه ارضه وماشيته وتتركه مفلسا معدما .

والى جانب الدخول البالغة الانخفاض ، يشترك الفقراء فى بعض الظواهر الأخرى نذكر منها مايلى :

* اثنين من كل خمسة من الاطفال دون العاشرة يعيشون في أسر كبيرة .
* يعيش ما يزيد عن ثلاثة أرباع الفقراء في مناطق ريفية نائية والباقي في الأحياء المتخلفة بالمدن ، ولكنهم جميعا تقريبا يعيشون في ظروف تتسم بالازدحام الشديد .
* المعيشة أساسا عن طريق العمل لساعات طويلة — رجالا ونساءا واطفالا على السواء — كفلاحين أو بائعين أو حرفيين أو كعمال أجراء .
* ينفق الفقراء أربعة أخماس ما يكسبونه على الطعام ، والنتيجة هي غذاء محدود على وتيرة واحدة ( نشويات ) مع قليل من الخضروات . وفي بعض الاماكن قد يحظون بسمكة صغيرة أو قطعة من اللحم . ويعاني الكثيرون منهم من سوء التغذية لدرجة تحد من قدرتهم على العمل الشاق وتلحق الأذى بالنمو البدني والعقلي لهم ولاطفالهم ، وتقلل من مقاومتهم للعدوى . وهم في الغالب مصابون بأمراض المناطق المدارية والحصبة والاسهال ، ومصابون بجروح وخدوش دامية لا تلتئم أبدا .
* بينما تبلغ نسبة الوفيات بين الاطفال دون الخامسة في بلد مثل السويد ١٪ من كافة الوفيات عام ١٩٨٧ فانها بلغت — على سبيل المثال — في البرازيل ٤٨٪ . وتعد امراض الاسهال المعوى واصابات الجهاز التنفسي ولاسيما الانفلونزا والالتهاب الرئوى من الأسباب الرئيسية لموت الاطفال في البلدان الفقيرة ( وقدر أن الاسهال المعوى يسبب ما بين ٥ الى ١٠ مليون حالة وفاة سنويا وأن الأمراض التنفسية تسبب ما بين ٤ الى ٥ مليون حالة وفاة ومن ثم فهي أكثر أسباب الوفاة لسكان البلدان النامية في مجملهم ) .
* من بين كل عشرة اطفال يولدون لآباء فقراء يموت اثنان خلال العام الاول وثالث قبل بلوغ الخامسة ، ولا يعيش الى سن الاربعين الا خمسة فقط .
* تتسبب سوء التغذية في العالم الثالث في الاصابة بعدة امراض . وتشير تقديرات البنك الدولي لعام ١٩٨٠ على انه يوجد في العالم ٥٠٠ مليون نسمة على الاقل مصابون بفقر الدم ، أكثر من نصفهم من النساء . وبالذات النساء الحوامل مما يؤدى الى تشوهات الجنين وزيادة احتمالات وفاة المولود . وكلما زاد

عدد الاطفال لامرأة ما كلما زاد احتمال اصابتها بفقر الدم وهكذا تتفاقم حلقة الفقر والخصوبة العالية والمعدلات المرتفعة لوفيات الاطفال .

* وثمة مرض آخر شائع بين الفقراء هو تضخم الغدة الدرقية ( يصيب حوالى ٢٠٠ مليون نسمة ) ، وينشأ عن نقص احد العناصر الغذائية الاساسية وهو اليود . وتشير الادلة المتوفرة الى أن مرض تضخم الغدة الدرقية قد يوقف التطور البدنى والعقلى ويعوق النشاط والحركة . وفى المجتمعات التى تعلو فيها الاصابة بتضخم الغدة الدرقية تبلغ نسبة الاطفال الصم والبكم أو الضعاف العقول ٤٪ أو ما يزيد عن ذلك .

* كما ينتشر نقص فيتامين (أ) بحيث يؤثر على نحو نصف الاطفال فى كثير من البلدان النامية . وفى اقصى حالاته يمكن أن يؤدى الى العمى . ولكنه فى أشكاله الأقل خطورة قد يضعف قوة الابصار وما يتبعها من تدهور الاداء المدرسى والقدرة على الكسب عند الكبر .

* يبلغ عدد الذين يعيشون فى أقطار يقل فيها متوسط العمر عن ٥٠ عاما نحو ٥٥٠ مليون نسمة عام ١٩٧٨ .

* الغالبية العظمى من الفقراء البالغين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة . ورغم أن لأطفالهم فرصة للالتحاق بالمدارس افضل كثيرا مما كانت عليه فى الماضى الا أن الاطفال عادة لا يواصلون الدراسة سوى لسنةأو سنتين . وبالنظر إلى عجزهم عن قراءة اشارة على الطريق فضلا عن قراءة صحيفة فان معارفهم وقدرتهم على الفهم تظل بالغة الضيق ( بلغ عدد الأميين فى العالم الثالث ١٦٠ مليون نسمة عام ١٩٨٩ ) .

* أخيرا ... بلغ عدد الفقراء فى العالم فى بداية التسعينات ( باستثناء الصين والبلاد الاشتراكية ) حوالى ٩٠٠ مليون نسمة ، وذلك باتخاذ مستوى دخل الفرد فى الهند ( ٣٠٠ دولار سنويا ) كأساس لقياس الفقر فى العالم .

وهكذا نقترب شيئا فشيئا ــ وبالاحصاءات ، ومن خلال المنهج الاستقرائى العلمى لموضوع دارستنا : العالم الثالث ــ كيف يعيش ؟ من هم أهله وفقراءه ؟ ويبقى لنا أن نحدد ــ على خريطة العالم ــ أين يتواجد هؤلاء الفقراء ؟

**ثالثا : أين هم الفقراء ؟**

لا يوجد خلاف يذكر حول أين هم الفقراء فى العالم . اذ يعيش نصفهم فى الهند وبنجلاديش جنوبى آسيا ، وسدسهم فى شرق آسيا خاصة فى أندونيسيا ، ويوجد سدس آخر فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . بينما يتوزع الباقون ويبلغ عددهم نحو ١٢٠ مليون نسمة على امريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط . وباستثناء امريكا اللاتينية نوعا ما حيث يقطن المدن ٤٠٪ من فقرائها فالفقراء أساسا من سكان الريف ويعتمدون على الزراعة اعتمادا كليا وغالبيتهم من العمال الزراعيين الأجراء الذين لا يملكون أرضا .

وتبرز بين الفقراء مجموعة خاصة من الاقليات مثل الهنود فى امريكا اللاتينية أو مثل طوائف محددة فى الهند وبصفة أعم ثمة اتجاه لاستمرار الفقر من جيل لجيل فى اماكن معينة وبين أسر ومجموعات اجتماعية بعينها فالفقر فى هذه الاسر والمجموعات تركة تورث وتورَّث !

**العالم « الثالث » لماذا ؟**

ظهر تعبير « العالم الثالث » لأول مرة عام ١٩٥٢ عندما إستخدمه الفرنسى ألفريد سوفيه Alfred Sauvy(٤) ، وقد لاقت هذه التسمية انتشارا وشيوعا حين تقبلها الكتاب والسياسيون فى بلدان العالم النامى ذاته بل وتداولوها بلا حرج وكان الكاتب الفرنسى يقصد بها ذلك المعنى المجازى لمجموعة من الدول كانت دائما ـــ ولا تزال ـــ بمثابة الطرف الثالث ( الأجنبى ) فى أى اتفاق بين طرفى العالم الرأسمالى الغنى من ناحية والاشتراكى المخطط مركزيا من ناحية أخرى . وهى مجموعة ليس لدولها خصائص المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ولا الاشتراكية المخططة مركزيا ، وإن كانت تدور فى فلكهما . وتخضع كل بلد لمحاولات بسط النفوذ والسيطرة والتبعية فى ذلك الصراع الايديولوجى المستمر بين الطرف الاشتراكى والطرف الرأسمالى .

والواقع أن بلدان العالم الثالث لم تشترك بالفعل فى وضع أسس النظام النقدى العالمى ولا فى الاتفاقات الكبرى المنظمة للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية وكأنها شئون يبت فيها الكبار ويكتفى الصغار بالمشاهدة وأحيانا التوقيع بالموافقة

والتأييد لا أكثر . حقا أن اشتراك ما يزيد عن مائة دولة متخلفة فى تقرير شكل العلاقات الاقتصادية الدولية لابد وأن يتناسب مع الوزن الاقتصادى لهذه المجموعة الا أن تجاهلها تماما كثيرا ما أدى مع الوقت الى إختلال انظمة النقد والتجارة الدولية وانحرافها لغير صالح هذه الدول . وهذا يفسر لنا دوافع تجمعها فى مؤتمرات للحوار بين الشمال والجنوب واتخاذ موقف موحد يعكس اهمية دفاعها عن مصالحها المشتركة فى مواجهة دول العالم المتقدم .

ومن المعروف أنه فى بداية الخمسينات ــ وقبل انتشار استخدام اصطلاح « العالم- الثالث » ــ كان يطلق على هذه المجموعة اسم البلاد الفقيرة Poor countries أو البلاد المتأخرة Backward countries ، ولأسباب دبلوماسية وانسانية رؤى استبدال هذه التسمية بأخرى هى البلاد غير المتطورة "Undeveloped" ، ثم رؤى تعديلها الى : البلاد المتخلفة Underdeveloped ، ولم يتوقف التعديل فى وصف مجموعة بلاد العالم الثالث فسميت فيما بعد بالبلاد الاقل تقدما "Less developed" ، وأخيراً يبدو أن الأمم المتحدة ومنظماتها قد اختارت تعبير البلاد النامية Developing countries وإستُخدمت فى كافة تقاريرها ونشراتها المختلفة .

إن الاستخدام السليم للغة يحتم علينا أن نفرق بين دولة نامية Developed ودولة غير نامية Underveloped ، وبين دولة متخلفة Underdeveloped ودولة متطورة Overdeveloped . ففى العالم مناطق غير نامية تتسم بالركود لخلوها من المواد ولانعدام المطر وربما البشر ايضا ( منطقة الصحراء فى وسط وغرب افريقيا ) وذلك بعكس المناطق النامية فهى نشطة اقتصاديا وبها موارد بشرية وطبيعية ، وقد تشمل بعضها مناطق واسعة غير نامية مثل المنطقة الوسطى الجافة فى استراليا . والدولة المتخلفة هى الدولة التى تحتمل ظروفها الاقتصادية تحقيق معدل ايجابى للنمو الاقتصادى مقاسا بحجم الناتج القومى من فترة لاخرى . الا أن بعض الدول المتخلفة ونتيجة للزيادة الكبيرة فى معدل نمو السكان بالمقارنة بالمواد المتاحة قد تصل لدرجة لا يزيد فيها متوسط نصيب الفرد سنويا من الناتج القومى بل قد يتناقص احيانا . هذه هى سمة بعض البلاد المتخلفة القديمة والعريقة مثل مصر ، الصين ، والى حد ما الهند والتى « كانت » دولا متقدمة فى زمن ما .

خلاصة القول أن هذه التفرقة لغوية أكاديمية بحته . وأنها لا يجب أن تشغلنا عن جوهر المشكلة محل الدراسة . ومع ذلك فاننا نميل نحو ترجيح اصطلاح « البلدان المتخلفة » لما يحمله من معنى النسبية فى درجة اللحاق بركب التقدم والنمو على مستوى دول العالم أجمع . كما أن استخدام اصطلاح « الدول النامية » لا يميز فى الحقيقة بين دولة وأخرى سواء كانت متقدمة أم متأخرة فجميع البلاد تحقق نموا وجميعها بلاد نامية . وهو أيضا اصطلاح لا يستطيع أن يشمل معناه مجموعة الدول التى تتسم بدرجة أو باخرى من الركود الاقتصادى فهى دول متخلفة وهى غير نامية على الاطلاق وربما ازدادت ـــ مع الوقت ـــ تخلفا . وبنفس المنطق يعد أصطلاح الدول « الاقل تقدما » أصطلاحا عير مناسب للتعبير عن الدول المتخلفة . فليست كافة الدول متقدمة كما قد يوحى لنا هذا الاصطلاح غير الدقيق . كما أن بعض البلدان المتخلفة قد تتقدم بمعدل أكبر من معدل تقدم الدول المتقدمة ( بمعيار نمو الدخل القومى ) ، فبلدان العالم الثالث هى اذن بلدان تتفاوت فى درجة « تخلفها » اذا قورنت بالدول الغنية المتقدمة . وسوف نناقش فيما بعد بتفصيل أكثر فكرة النسبية فى تحديد مفهوم التخلف .

# هوامش الفصل الأول

١ــ تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٩ ــ جدول رقم (١) صفحتى ٢٠٢ ، ٢٠٣ ولا تتضمن احصائيات البنك تلك الدول التى يقل تعداد السكان فيها عن المليون نسمة وعددها ٥٥ دولة تضم مالطة ، لوكسمبورج ، قطر ، البحرين ، وقبرص على سبيل المثال ، وقد ادخلناها ضمن المجموعات الثلاث الأخيرة .

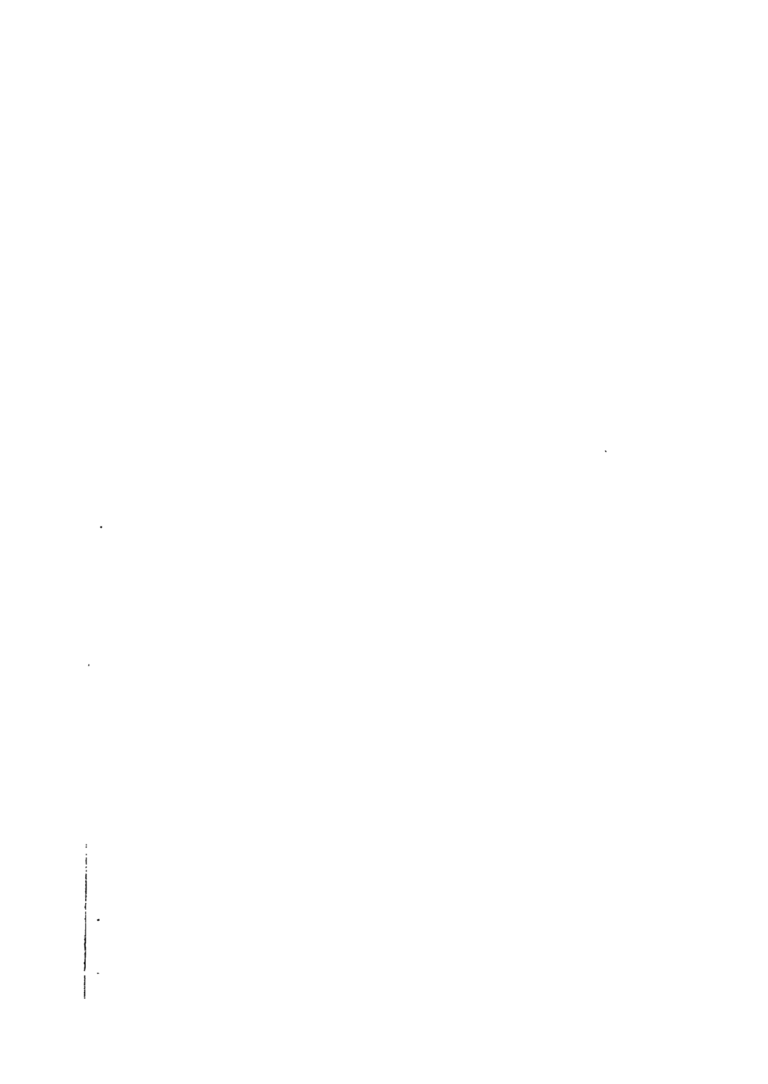
٢ــ يبلغ تعداد سكان العالم مع بداية التسعينات حوالى ٦ مليار نسمة .

٣ــ انظر :

**- Michael P. Todaro, "Economic Development in the Third World", Longman, New York, London, Fourth Edition, 1989, p. 5.**

٤ــ انظر :

**- Alain Barrere, "Le Dévelopement Divergent", Economica, 1978, p. 7.**



# الفصـل الثـانى

## الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة
## « معالم التخلف »

رأينا كيف لا تتجانس دول العالم الثالث فى خصائصها الاقتصادية وغير الاقتصادية وأنه يجب دراسة كل حالة منها على حدة لتقدير نواحى القصور وأسباب التخلف دون التسليم بصفات ثابتة أو متماثلة وتصور انطباقها على كافة الدول المتخلفة فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية. وبالرغم من هذه البديهية العلمية، فإنه من المفيد بلا شك لاغراض الدراسة فى مجال التنمية أن نلجأ الى اسلوب التجميع لاكثر الخصائص انتشارا بين هذه المناطق الفقيرة والمتخلفة ووضعها فى اطار عام يساعدنا فيما بعد حينما نتطرق الى دراسة الحالات الخاصة.

ولسهولة عرض هذه الخصائص سوف نجمعها فى أربع بنود ، نفرد لكل منها فصلا مستقلاً لدراستها ، وهى كالآتى :

**أولا** : مستويات المعيشة والدخول .
**ثانيـا** : خصائص عناصر الانتاج ( العمل ، الأرض ، المنظم ، رأس المال ) .
**ثالثـا** : خصائص النشاط الاقتصادى .
**رابعـا** : مجموعة الخصائص غير الاقتصادية .

* * *

### أولا : هبوط مستوى الدخل والمعيشة : « فجوة التخلف » :

تميل مستويات المعيشة فى الدول المتخلفة نحو الهبوط الشديد بين الغالبية العظمى لسكانها. تتضح هذه الحقيقة ليس فقط بين الدول الفقيرة وبعضها البعض وإنما بين الفقراء والاغنياء داخل الدولة المتخلفة الواحدة. ويعبر انخفاض مستوى المعيشة عن نفسه كما وكيفا فى صورة: دخل منخفض، مسكن غير ملائم، صحة متدهورة، تعليم متواضع، معدلات لوفيات الاطفال مرتفعة، متوسط عمر مرتقب قصير، وبصفة عامة احساس مختلط بعدم الارتياح واليأس معا.

ويأخذ الغالبية العظمى من كتاب التنمية الاقتصادية بمعيار متوسط الدخل الحقيقى كمقياس لدرجة التخلف الاقتصادى ، وبالرغم من صعوبة التقرير بما إذا كان انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للافراد هو سبب أم نتيجة للتخلف ، الا أن الأخذ بهذا المعيار يستهدف تركيز الاهتمام على نتائج الاشياء قبل مسبباتها عند تحديد مفهوم التخلف . ولقياس وفهم فجوة التخلف Underdevelopment gap والتى تفصل بين شعوب العالم المتقدم والعالم الثالث فسوف نعالجها من خلال رؤوس الموضوعات التالية :

( أ ) مستوى الدخل الحقيقى .

(ب) معدلات نمو الدخل القومى .

(جـ) تقييم معيار الدخل الحقيقى .

## ( أ ) تفاوت مستويات الدخل الحقيقى

الدخل القومى هو الترجمة النقدية المباشرة لمستوى الانتاج فى بلد ما . ولذلك نجد أن معيار الدخل ( القومى أو المتوسط للفرد ) ورغم ما له من أهمية فى القياس واجراء المقارنات بين مستويات المعيشة فى الدول المتخلفة ، لابد وأن يسبقه معيار آخر لقياس حجم النشاط الاقتصادى والانتاجى فى بلد ما . هذا المعيار هو : حجم الناتج القومى الاجمالى (Gross National Product: GNP) ، وفى نهاية عام ١٩٨٨ قدرت قيمة اجمالى الناتج لكل دول العالم Total world output بحوالى ١٥,٥٠٠ مليار دولار . اسهمت فيه الدول الصناعية المتقدمة بما قيمته ١٢,٦٥٠ مليار دولار ، ولم يتعد اجمالى اسهام دول العالم الثالث ٢٨٠ مليار دولار . وساهمت الدول متوسطة الدخل بالباق . واذا ما أخذنا فى الحسبان نمط توزيع السكان فى العالم فسوف يعنى هذا أن اكثر من ٨٠٪ من اجمالى الناتج العالمى يقوم بانتاجه أقل من ربع سكان العالم على حين أن ثلاثة أرباع سكان العالم لا تنتج سوى ١٩٪ من اجمالى الناتج العالمى ، والأهم من هذا أنه بمعيار الدخل فسوف يعنى ذلك أن العالم الثالث بسكانه الذين يمثلون ٧٧٪ من اجمالى السكان فى العالم يعيشون على أقل من ٢١٪ من الدخل العالمى أى أن نسبة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى البلاد الفقيرة الى نظيره فى البلاد الغنية ككل هى ١ : ١٦ تقريبا[1] .

## الشكل رقم (١)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لعام ١٩٨٨
( بدولارات ١٩٨٧ )

| الدولة | دولار أمريكى |
| --- | --- |
| سويسرا | ٢١٣٣٠ |
| الولايات المتحدة | ١٨٥٣٠ |
| الإمارات العربية | ١٥٨٣٠ |
| اليابان | ١٥٧٦٠ |
| كندا | ١٥١٦٠ |
| الكويت | ١٤٦١٠ |
| فرنسا | ١٢٧٩٠ |
| هولندا | ١١٨٦٠ |
| انجلترا | ١٠٤٢٠ |
| إسرائيل | ٦٨٠٠ |
| السعودية | ٦٢٠٠ |
| ليبيا | ٥٤٦٠ |
| الجزائر | ٢٦٨٠ |
| سوريا | ١٦٤٠ |
| تونس | ١١٨٠ |
| مصر | ٦٨٠ |
| المغرب | ٦١٠ |
| أندونيسيا | ٤٥٠ |
| باكستان | ٣٥٠ |
| السودان | ٣٣٠ |
| الهند | ٣٠٠ |
| الصين | ٢٩٠ |
| بنجلاديش | ١٦٠ |
| تشاد | ١٥٠ |
| أثيوبيا | ١٣٠ |

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم (١) بالملحق الاحصائى ص.ص. ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

ويظهر الشكل رقم (١) مدى التفاوت في مستويات الدخول ، وبالتالى فى مستويات المعيشة فى بعض الدول ومن بينها مصر . ولعلنا نلاحظ أن نسبة متوسط نصيب الفرد من الدخل فى اكثر البلاد فقرا ( أثيوبيا ) الى نظيره فى اكثر البلاد تقدما ( سويسرا ) قد بلغ ١ : ١٦٤ عام ١٩٨٨ وهو يساوى الـ ٧٤ ضعفا بالمقارنة بالصين والـ ٣١ ضعفا بالمقارنة بمصر .

واذا كان الانخفاض الكبير فى مستوى دخول الافراد فى البلاد المتخلفة يعكس مستويات معيشية منخفضة حيث لا يكفى الدخل لمواجهة الاحتياجات الاساسية للغالبية العظمى من السكان ( غذاء ، مسكن ، صحة ، تعليم ومواصلات وخدمات اساسية اخرى ) ، فان هناك بالضرورة قصور وعجز عن ادخار نسبة كافية من هذه الدخول . ومن ثم نجد أن حجم المدخرات القومية يتسم بالضآلة فى هذه البلاد ( من ٥٪ الى ١٢٪ فقط من الدخول القومية ) والنتيجة استثمارات ضعيفة وخدمات عامة غير كافية ومعدلات نمو بطيئة .

## (ب) ضآلة معدلات نمو الدخل القومى

بينما يؤكد انخفاض الدخل تخلف دول العالم الثالث فان ضآلة المعدلات التى تنمو بها الدخول فى هذه الدول يؤكد شيئا آخر هو اتساع فجوة التخلف — مع الوقت — بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

ومنذ عام ١٩٥٥ تضاعف دخل الفرد فى العالم الثالث ، ولكن متوسط الزيادة فى البلدان المنخفضة الدخل كان نصف هذا القدر . وفى العديد من البلدان نمت دخول الفقراء ببطء شديد بل وتناقص نمو بعضها . فعلى سبيل المثال : أظهرت الاحصاءات الخاصة بمعدلات النمو فى الدول الـ ٣١ الأكثر فقرا فى أفريقيا ( والعالم ) أنها كانت تنمو بمعدل متناقص — إن صح هذا القول — وبنسبة ( − ٠,٣٪ ) فى المتوسط سنويا خلال الفترة ن ١٩٦٥—١٩٨٥ ، وخلال نفس الفترة كان معدل نمو الدخل القومى فى الدول النامية كمتوسط عام ٣,٧٪ سنويا . وإذا استبعدنا الدول النامية المنتجة للبترول فسوف ينخفض هذا المعدل إلى ٢,٨٪ سنويا .

أما فى البلدان الصناعية المتقدمة فكان معدل النمو السنوى المتوسط خلال

نفس الفترة ١٩٦٥—١٩٨٥ لا يزيد عن ١,٧٪ . وهذا يعنى — أولا — أن فجوة التخلف ( بمعيار الدخل ) بين الدول المتقدمة وتلك الأكثر فقراً تتسع مع الزمن وبمعدل ٢٪ سنويا [ ١,٧—(-٠,٣٪) ] ، وثانيا — أنها تضيق — بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ككل — بمعدل ١,١٪ سنويا [ ٢,٨—١,٧٪ ] .

ولا يجب أن تقودنا هذه المؤشرات إلى تفسيرات مسرفة فى التفاؤل . فالواقع أن النمو مهما كان معدله كبيراً إلا أن مفعوله لا يزيد عن مفعول النفخ فى « قربة مقطوعة » ! فالدخول القومية غاية فى التواضع ومن ثم متوسط الدخل الفردى ، كما أن النمو السكانى يلتهم على المدى المتوسط كل زيادة فى الدخل القومى الاجمالى . ناهيك عن سوء توزيع الدخل القومى وسوء توزيع الزيادة فيه على طبقات المجتمعات الفقيرة . وعموماً ليست كل الدول متشابهة فى معدلات النمو . ويوضح الجدول (٢) معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى فى مجموعة من دول العالم الثالث ، ومنه يتضح التفاوت ما بين الزيادة الكبيرة والضعيفة بل والسالبة فى بعض الدول .

**( جدول رقم ٢ )**

**معدلات النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى**

**( ١٩٦٥ — ١٩٨٧ )**

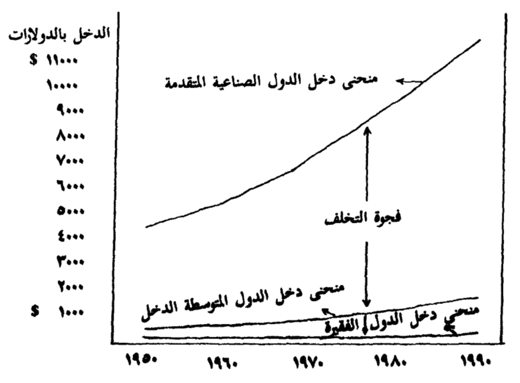
| أفريقيا | | آسيا | | أمريكا اللاتينية | |
|---|---|---|---|---|---|
| الكاميرون | ٣,٨ | سنغافورة | ٧,٢ | البرازيل | ٤,١ |
| تونس | ٣,٦ | هونج كونج | ٦,٢ | المكسيك | ٢,٥ |
| مصر | ٣,٥ | الصين | ٤,٢ | هندراوس | ٠,٧ |
| نيجيريا | ١,١ | أندونيسيا | ٤,٥ | الأرجنتين | ٠,١ |
| أثيوبيا | ٠,١ | السعودية | ٤,٠ | فنزويلا | - ٠,٩ |
| السودان | - ٠,٥ | باكستان | ٢,٥ | نيكاراجوا | - ٢,٥ |
| غانا | - ١,٦ | الهند | ١,٨ | | |
| ليبيا | - ٢,٣ | الكويت | - ٤,٠ | | |
| أوغندا | - ٢,٧ | | | | |

**المصدر** : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم — ١٩٨٩ ، جدول (١) بالملحق الاحصائى .

وعلى أى حال ، لا يجوز أن تصرفنا مقارنة معدلات النمو عن امعان النظر فى الأرقام المطلقة التى تشتق منها هذه المعدلات . ذلك أنه حتى لو قدر للدخول فى البلدان المتخلفة أن تنمو بنفس المعدل السائد فى الدول المتقدمة فان هذا كفيل مع الوقت بتوسيع الفجوة بينهما . يوضح هذا أن ارتفاع الدخل البالغ ٢٥٠ دولار سنويا بنسبة ١٠٪ مثلا يعطى زيادة قدرها ٢٥ دولارا فى نهاية العام بينما تعطى هذه النسبة زيادة قدرها ١٠٠٠ دولار اذا كان الدخل عشرة آلاف دولار على سبيل المثال ، وهكذا يتسع الفارق فبعد أن كان ١٠٠٠٠ - ٢٥٠ = ٩٧٥٠ دولارا
أصبح ١١٠٠٠ - ٢٧٥ = ١٠٧٢٥ دولارا

ذلك هو ما يحدث بالفعل ولكن بشكل اكثر حدة . وهكذا ، ففى الوقت الذى تبذل فيه دول العالم الثالث جهودا ضخمة للتنمية ، فان الفجوة تتسع وحيث تمضى عملية النمو فى مسيرتها متقدمة صفوفها دول الشمال الغنية زاحفة فى مؤخرتها دول الجنوب الفقيرة فانه لا محالة من اتساع فجوة التخلف والفقر . وتتسع تلك الفجوة بالقدر الذى يزداد به معدل ثراء الدول المتقدمة ، وتتسع ايضا بفعل تأخر الدول المتخلفة عن اللحاق بمسيرة النمو . انظر الشكل رقم (٢) .

**الشكل رقم (٢)**



يجرنا هذا الى مناقشة موضوع « نسبية التخلف الاقتصادى » فقد يقال أن التخلف هو نتيجة لندرة الموارد أو لعدم استغلال المتاح منها أو هو نتيجة وسبب فى آن واحد لانخفاض مستوى الدخل الحقيقى للفرد . وأيا كان المعيار المستخدم لتعريف وقياس الفقر والتخلف فانه لا يجب أن يغيب عن اذهاننا عند تقدير حالة بلد ما أن احكامنا هذه غير مطلقة . فأى اقتصاد متخلف هو كذلك لأن هناك اقتصاد آخر متقدم . بل أن المشكلة الاقتصادية أساسا مشكلة نسبية . وتتحدد « درجة » أو « مستوى » التخلف الاقتصادى على حسب درجة البعد عن أكثر المستويات الاقتصادية تقدما فى العالم وعلى مدى الفترة الزمنية التى نهتم بها . فالتقدم الاقتصادى عملية ديناميكية مستمرة مع مرور الزمن وتتخذ سرعتها معدلات تتفاوت مع الوقت ومن بلد لبلد بل من منطقة لأخرى فى نفس البلد . وللحكم على المستوى الاقتصادى لبلد ما فاننا نقارنه بأكثر البلاد تقدما فى سباق النمو والتقدم . وبالتالى يأتى ترتيب هذه البلاد فى شكل مستويات تبدأ بأكثرها تقدما وتنتهى فى الذيل بأقلها تقدما أو بأكثرها تخلفا . معنى ذلك أن فرنسا فى هذا المفهوم النسبى للتقدم والتخلف سوف تعد بلدا متخلفا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولكنها بلد متقدم بالنسبة لجمهورية مصر العربية . ومعنى ذلك أيضا أن مصر حاليا وبمستوى معيشة افرادها ( فى عام ١٩٩١ ) تعتبر متقدمة اذا قورنت بمستوى المعيشة فى بلد مثل انجلترا إبان الثورة الصناعية منذ مائة وخمسون عاما مضت . النسبية اذن هى الأساس فى مفهوم التخلف الاقتصادى حيث لابد من عقد المقارنات الدولية فى ظروف ديناميكية تتغير باستمرار أى على مدى الفترات الزمنية المتتابعة .

وفجوة التخلف Underdevelopement gap قد تتسع كما رأينا مع مرور الوقت بين بلد وآخر كما أنها قد تتعرض للانكماش اذا ما استطاع البلد المتخلف تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادى يفوق باستمرار ومع الوقت معدل نمو البلد المتقدم . وسوف نرى كيف انكمشت فجوة التخلف بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة فى مجالات الصحة ومحو الأمية على سبيل المثال .

ولا يعنى انهاء حالة الفقر فى مجال أو اكثر أو الارتقاء بمستوى المعيشة فى دولة ما أنها اصبحت بالضرورة دولة متقدمة . لقد خفت حدة التخلف من خلال

المراحل والانجازات المحققة للنمو الاقتصادى ولكنها تبقى متخلفة بالقدر الذى يفصلها عن اكثر الدول تقدما . وربما أن هذه الطبيعة الخاصة لنسبية مفهوم التخلف هى التى عرضت الحديث عن حدود الفقر المطلق أو أى معايير مطلقة لقياس الفقر للانتقادات الشديدة ، بما فى ذلك معيار الدخل الحقيقى كما سنرى حالا .

## (جـ) تقييم معيار متوسط الدخل الحقيقى

اتخذ الاقتصاديون متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة معيارا للتفرقة ما بين الدول المتخلفة والمتقدمة اقتصاديا . وثار الجدل حول مستوى الدخل الذى يفصل بين التقدم والتخلف. واتفق بصفة عامة على انه المستوى من الدخل الذى يضمن للفرد حد أدنى من ضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن وعلاج. ومع تباين البيئات والمستويات المعيشية ووجهات النظر فى الحياة واختلاف البشر فى تقديرهم لما هو كافٍ أو غير كافى فقد تبين صعوبة الاتفاق على رقم مطلق للدخل الحقيقى للفرد يمكن استخدامه لتمييز البلاد الفقيرة عن البلاد الغنية. والحقيقة أن فكرة استخدام رقم معين وثابت هى فكرة مرفوضة علميا خاصة اذا أريد استخدام هذا الرقم للمقارنة بين المناطق والشعوب والمجتمعات والدول المتباينة الاختلاف اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وعلى أية حال فقد تغيرت تقديرات الاقتصاديين لخط الفقر هذا Poverty line من ٣٠٠ دولار ( دخل سنوى ) فى الخمسينات الى ٥٠٠ دولار فى الستينات الى الف دولار فى السبعينات. والواقع أن هذا المستوى الأخير للدخل الفردى السنوى يقل عن المستوى المتواضع لدخول معظم الافراد فى الدول متوسطة الدخل فى الوقت الحاضر.

وباستخدام خط الفقر فانه سوف يقسم لنا العالم الى قسمين غير متساويين يضم الأول حوالى ربع سكان الكرة الأرضية يعيشون فى النصف الشمالى فوق خط الفقر ويضم الثانى ثلاثة ارباع السكان يعيشون فى النصف الجنوبى تحته .

الا أن الاقتصاديون ، ومنذ السبعينات ، لم يكتفوا باعتبار دول العالم الثالث دولا فقيرة فحسب ، بل راحوا يدققون البحث فى أحوالهم المعيشية والاقتصادية فتبين لهم أن داخل العالم الثالث مجموعة من الفقراء « جدا » لا يقل عددهم عن

النصف مليار نسمة وتعيش فى القاع السحيق تحت خط الفقر العالمى لدرجة أن البعض اطلق عليهم تعبير « العالم الرابع » .

وهكذا عرف الأدب الاقتصادى خطا آخر للفقر سمى بخط « الفقر المطلق » Absolute poverty line ، وفى دراسة حديثة قام بها نخبة من خبراء البنك الدولى(٢) بغرض قياس حجم هؤلاء الذين يعيشون فى فقر مطلق تبين الآتى :

ــ انهم يشكلون ــ مع التحفظ الشديد ــ نسبة لا تقل عن ٥٥٪ من اجمالى سكان مجموعة دول العالم الثالث .

ــ ان هذه النسبة تزداد فى الدول الفقيرة المكتظة بالسكان فتبلغ ٦٥٪ فى بنجلاديش ، ٤٦٪ فى الهند ، ٦٢٪ فى أندونيسيا .

ــ أنه بالحساب العددى يبلغ عددهم عام ١٩٨٨ حوالى ١١٩٨ مليون نسمة فى آسيا ، ٨١ مليون فى أمريكا اللاتينية ، ٢٠٥ مليون فى افريقيا .

ــ أن هذا الرقم قد بلغ اليوم ١,٥ مليار نسمة على الأقل مع زيادة عدد السكان فى العالم . واذا صدقنا ادعاء الصين بأنها قضت على الفقر المطلق بين سكانها فسوف ينخفض الرقم الى ٩٥٠ مليون نسمة على أساس أكثر التقديرات تفاؤلا . وهذا الرقم وحده يمثل حوالى ٢٠٪ من اجمالى سكان العالم .

إن مقياس متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، ورغم ما يكتنفه من صعاب ومشاكل عديدة هو بلا شك أقرب المقاييس للدقة . وهناك العديد من الانتقادات التى توجه لهذا المعيار نلخصها فى النقاط الثلاث التالية : الصعوبات الاحصائية ، صعوبات أسعار الصرف ، وسوء توزيع الدخل بين السكان ، ونوضحها فيما يلى :

**١ ــ الصعوبات الاحصائية :**

فللحصول على رقم يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يلزم معرفة رقمى اجمالى الدخل القومى وعدد السكان ، حيث :

$$\text{متوسط الدخل الحقيقى للفرد} = \frac{\text{الدخل القومى الاجمالى}}{\text{عدد السكان}}$$

وبتحليل مكونات هذا المعيار والكيفية التى يتم بها حسابها سوف نتبين أنها لا تتسم بالدقة ولا يمكن القول بصحة محتوياتها ولا بوحدة تعاريفها من بلد لبلد .

فالحقيقة أن احصائيات الدخل قد تشمل فى بعض البلاد بعض السلع والخدمات التى قد لا تتضمنها احصائيات بلاد اخرى مثل خدمات رأس المال الاجتماعى وسلع الاستهلاك الدائمة ( طرق ، كبارى ، شبكات التليفون والكهرباء ، الصرف الصحى ، المستشفيات والتعليم ... الخ ) . كما أن تعريف الدخل القومى الاجمالى قد يختلف من بلد لبلد ، بل فى البلد الواحد من منطقة لأخرى ( كما فى الهند مثلا . حيث تختلف المكاييل لقياس الانتاج من الحبوب وغيرها ) . وبعض الدول المتخلفة لا تعرف بعد اسلوب مسك الدفاتر والقيد أو بالكاد تحتفظ ببعضها فى حدود بدائية لا تمكن من حصر الموارد وحساب الدخل .

وقد تحتسب بعض عناصر الانفاق والتكاليف على أنها « دخل قومى » . يوضح ذلك أنه فى البلاد المتقدمة والأسر الغنية يوجه أصحاب المراكز الوظيفية أو الاجتماعية جزءا كبيرا من دخولهم نحو الأغراض المظهرية مثل شراء البدل الانيقة والسكن فى منازل كبيرة تزيد منافعها عن حاجة الأسرة لاستضافة المعارف أو استخدام اكثر من خط تليفونى أو شراء الهدايا للمجاملات ... كل هذه المشتريات والنفقات هى فى الواقع من قبيل الاعباء الواجبة وهى تكاليف اكثر منها دخل ، وهى تؤدى احيانا لزيادة الرقم المتوسط عن حقيقته . فى مقابل هذا قد لا يحتاج المزارع الفقير أو ابنه الى دورة مياه مجهزة بوسائل الراحة المعهودة فى منازل المدينة لقضاء حاجته فقد يقضى حاجته خلف كوخ أو تحت شجرة أو وسط الحقول . كما أنه لا يرتبط كثيرا بما يدور فى عالم الموضة من تجديدات ولا يحتاج الى أن يرسل ملابسه الى المكوجى وغالبا ما لا تفكر زوجته فى أن تطلب منه شراء غسالة كهربائية ولو على سبيل المزاح ، فتيار النهر أفضل عادة من تيار الكهرباء ... أن بساطة حياة الريف والغابات والادغال والصحارى ترفع كثيرا من القيمة الاستعمالية للدخل أو بمعنى أدق تزيد من المنفعة الحدية والكلية لدخل الفقراء ، بينما تؤدى تعقيدات الحياة الوظيفية والاجتماعية وظروف العمل والحياة فى المدن وبين الأغنياء الى زيادة بنود الانفاق زيادات كبيرة ، ومن ثم فان ارقام الدخل

القومى — وإن افترضنا جدلا دقتها — قد لا تصلح مقارنتها ببعضها لاعطاء صورة حقيقية عن مستوى معيشة ورفاهية أو بؤس المجتمعات المختلفة . فخلف هذه الأرقام تختفى الكثير من الحقائق والمعطيات التى يلزم دائما الاشارة اليها وتوضيحها .

ولعل أبرز الصعوبات الاحصائية التى تواجه معيار متوسط الدخل الحقيقى هى صعوبة تقييم عناصر الناتج القومى فى الاقتصاديات الفقيرة التى تتسم بوجود قطاع كبير من السكان يمارس حياة الاكتفاء الذاتى . فعلى حين يسهل الحصر فى البلاد التى يتقدم فيها النظام النقدى والمصرفى يصعب ذلك فى بلاد الاقتصاد المعيشى . ومن ثم لا تدخل نسبة كبيرة فى المواد الأولية والسلع الغذائية والخدمات المستهلكة ذاتيا ضمن عناصر الناتج القومى فى البلاد المتخلفة ( الحبوب ، الدواجن والطيور ، الوقود والاخشاب والخضراوات وغيرها ) مما يقلل من درجة دقة معيار الدخل الحقيقى وصلاحيته لاجراء المقارنات . وقد تجرى المحاولات فى كثير من البلدان المتخلفة المهتمة باعمال الحصر والاحصاء بالتقدير العشوائى أو تخمين رقم الناتج القومى الذى يتم استهلاكه محليا واضافته الى الناتج الذى يتم تبادله وتصريفه نقدا .

وغنى عن البيان أن أكثر الصعوبات الاحصائية هى تلك المتعلقة بالاحصاء السكانى فى البلدان المتخلفة . فلدوافع البعد عن المدينة أو الخوف من المجهول ومن مندوبى الحكومة أو الجهل ولعجز الجهاز الادارى والامكانيات المادية للاجهزة القائمة على الحصر ... لكل هذه الأسباب غالبا ما يكون رقم السكان فى هذه البلاد مجرد رقم تقريبى .

### ٢— صعوبة الاعتماد على اسعار الصرف السائدة لتقدير الدخل القومى الاجمالى :

والمعروف انه لإجراء المقارنات بين الدول يجب أن يتم تحويل قيمة الدخل والمقدره بالعملات الوطنية الى قيمة موحدة بعملة مشتركة ، وقد يبدو ذلك بسيطا من الناحية الحسابية طالما أن سعر الصرف معلوم . الا أن أسعار الصرف السائدة لأغلب العملات لا تعبر فى الواقع عن الاسعار الحقيقية لهذه العملات . وبمعنى آخر فان اسعار الصرف اذا ما تم استخدامها للحصول على عملة أخرى مشتركة

( دولار/ امريكى مثلا ) فاننا قد نحصل على مستوى دخل دولارى ( أى حجم معين من السلع والخدمات الممكن الحصول عليها به فى الولايات المتحدة الامريكية ) مختلف عن مستوى الدخل الاصلى قبل التحويل ( أى حجم السلع والخدمات الوطنية التى كان يمكن الحصول عليها بالدخل الأصلى من الدولة صاحبة العملة ) . فمائة جنيه مصرى بأسعار الصرف السائدة تساوى ٤٣ دولاراً ( مثلا ) . وعلى حين تكفى المائة جنيه للحصول على كمية معينة من السلع والخدمات فى مصر فان تحويلها الى دولارات يعكس مستوى آخر للمعيشة يختلف فى كل بلد يراد انفاق ٤٣ دولاراً فيها سواء الولايات المتحدة أو بلد آخر غير الولايات المتحدة ( عن طريق إعادة التحويل لعملتها الوطنية ) . أن أسعار الصرف السائدة لا تعكس المستويات الحقيقية للأسعار ... لماذا ؟

السبب ــ فى الواقع ــ هو تعدد صور القيود والتدخل الحكومى فى أنظمة الصرف والمدفوعات .

وحتى لو كانت اسعار الصرف السائدة هى الأسعار الحقيقية للعملات فانها لن تعبر إلا عن مستويات الأسعار المتبادلة للسلع والخدمات التى يتم تبادلها والإتجار بها دوليا . ومن المعروف أن هناك سلعا كثيرة وخدمات محلية لا يتم تبادلها دوليا . فالتجارة الخارجية لأى دولة لا تشمل سوى مجموعة من السلع والخدمات التصديرية فى حين أن الناتج القومى يشمل كافة السلع والخدمات التى يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة . والنتيجة أن تحويل الدخل النقدى الوطنى الى دخل عالمى بعملة مشتركة وبناءا على الأسعار التبادلية لمجموعة صغيرة من السلع والخدمات التى يتاجر فيها دوليا ، يؤدى بالضرورة الى اعطاء صورة غير حقيقية عن مستويات المعيشة والدخول فى البلدان التى تجرى بينها المقارنة . ولكنها على أى الأحوال ــ ومرة أخرى ــ سوف تكون صورة تقريبية ... ناهيك عن تقلب أسعار الصرف فى ظل نظام التعويم الحالى للعملات القوية .

**٣ــ سوء توزيع الدخل بين السكان :**

ان متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ــ شأنه شأن كل المتوسطات الحسابية ــ يفترض المساواة المطلقة بين السكان الذين نقسم على عددهم اجمالى الدخل القومى المكتسب ، مساواة سواء فى القدرات الانتاجية والوراثية أو فى

الأعمار . وبطبيعة الحال ذلك هو شأن الأسلوب الرياضى حيث يتحول كل فرد الى مجرد رقم وكل مجتمع الى رقم أكبر . ولو اقتربنا اكثر من الواقع لفحصه ولكشف النقاب عن هذه المتوسطات لهالنا ما سوف نرى من حقائق . ولكننا نود بداءة أن ندرس بعض الأساليب التى تستخدم لقياس درجة عدالة — أو سوء — توزيع الدخل القومى قبل أن نستطرد فى دراستنا لواقع توزيع الدخل بين سكان بلدان العالم الثالث .

## ٣—(أ) : بعض أساليب القياس لدرجة العدالة فى توزيع الدخل :

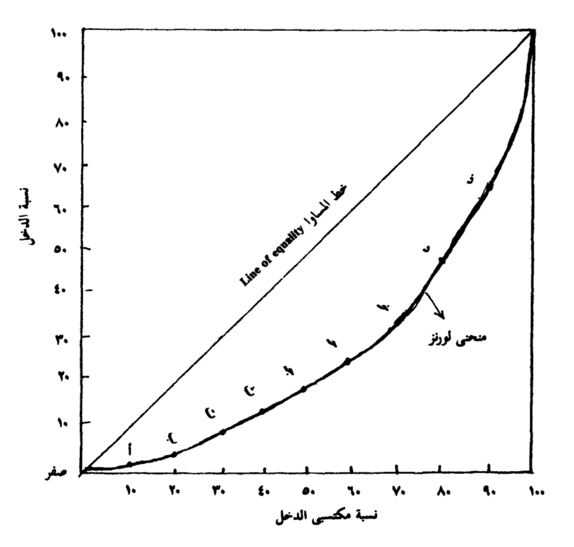
لاغراض التحليل الاقتصادى والدراسات الكمية يستخدم الاقتصاديون أساليب عدة لقياس درجة العدالة فى توزيع الدخل القومى بين السكان . وسوف نقدم منها الطريقتان الأكثر شيوعا فى دراسات التنمية الاقتصادية ، وهما منحنى لورنز Lorenz curve[٣] ، ومعامل جينى Gini coefficient[٤] .

**منحنى لورنز :**

يوضح الشكل رقم (٣) كيف يكون هذا المنحنى . فهو شكل مربع ترصد على محوره الأفقى فئات مكتسبى الدخل فى شكل نسب مئوية متصلة . فمثلا يعنى الرقم ٢٠ نسبة الـ ٢٠٪ الأكثر فقرا ، والرقم ٦٠ نسبة الـ ٦٠٪ من القاع حتى هذا المستوى ، وينتهى المحور الأفقى عند الرقم ١٠٠ حيث يتم رصد اجمالى السكان . وعلى المحور الرأسى ترصد نسب الدخل المكتسب وبنفس الطريقة ، ولذلك فطول كل من محور نسبة الدخل المكتسب ومحور نسبة مكتسبى الدخل ( شرائح السكان ) واحد ومقسم الى مائة جزء . وبالشكل خط يقطع المربع ويبدأ من نقطة الأصل ليقسم المربع الى مثلثين متساويين . هذا الخط يسمى خط المساواة Line of equality ، وأى نقطة على هذا الخط تعنى أن نسبة الدخل المكتسب ( من اجمالى الدخل القومى ) تساوى تماما نسبة السكان مكتسبى هذا الدخل ( من اجمالى السكان ) . فمثلا النقطة التى تقع فى منتصف خط المساواة هذا تعنى أن ٥٠٪ من الدخل المكتسب ( المحور الرأسى ) يحصل عليها ٥٠٪ من مكتسبى الدخل أى من السكان الممثلة نسبتهم على المحور الأفقى .

الشكل رقم (٣)

منحنى لورنز The Lorenz Curve




والنقطة التى تقع فى نهاية الربع الأول على هذا الخط تعنى أن ٢٥٪ من الدخل المكتسب تذهب فى توزيع الدخل القومى الى ٢٥٪ من السكان وهكذا . أى أن هذا الخط يمثل المساواة التامة بين السكان من حيث توزيع اجمالى الدخل القومى عليهم . أما منحنى لورنز ذاته فهو يبين التوزيع « الفعلى » actual distribution لاجمالى الدخل القومى على شرائح السكان مكتسبى هذا الدخل خلال فترة زمنية معينة ولتكن عام مثلا .

وفى الشكل رقم (٣) قمنا برسم منحنى لورنز مستخدمين البيانات المبينة بالجدول رقم (٣) عن بعض التوزيعات الحقيقية للدخل القومى الاجمالى لعدد ١٤ دولة من دول العالم الثالث . ومنه يتضح أنه عند النقطة (أ) على المنحنى يحصل ١٠٪ من السكان على أقل من ٢٪ من اجمالى الدخل . وتعنى النقطة (ب) أن نسبة الـ ٢٠٪ الاكثر فقرا من السكان تحصل على أقل من ٥٪ من الدخل . ويلاحظ أيضا أنه عند نقطة المنتصف (جـ) يحصل ٥٠٪ من السكان على أقل من ٢٠٪ من الدخل الكلى .

وبصفة عامة ، كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة كلما كان توزيع الدخل بعيدا عن العدالة . ومنتهى انعدام العدالة هو أن يحصل فرد واحد مثلا على اجمالى الدخل ، وهنا سوف ينطبق منحنى لورنز على المحور الأفقى السفلى ويصعد مع الرأسى على اليمين مبتعدا تماما عن خط المساواة .

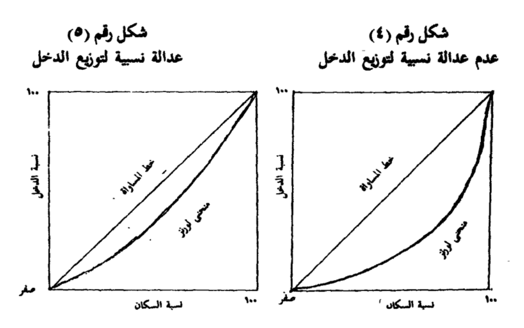
جدول رقم (٣)

بعض توزيعات الدخل القومى

| الدولة | نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة دولية الولايات المتحدة = ١٠٠ | الـ ٢٠٪ الأكثر فقراً | الشريحة الثانية ٢٠٪ | الشريحة الثالثة ٢٠٪ | الشريحة الرابعة ٢٠٪ | الشريحة الأكثر ثراء ٢٠٪ | الـ ١٠٪ الأكثر ثراءً | سنة القياس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ بنجلاديش | — | ٦,٦ | ١٠,٧ | ١٥,٣ | ٢٢,١ | ٤٥,٣ | ٢٩,٥ | ١٩٨٢ |
| ٢ زامبيا | ٤,٧ | ٣,٤ | ٧,٤ | ١١,٢ | ١٦,٩ | ٦١,١ | ٤٦,٤ | ١٩٧٦ |
| ٣ الهند | ٤,٧ | ٧,٠ | ٩,٢ | ١٣,٩ | ٢٠,٥ | ٤٩,٤ | ٣٣,٦ | ١٩٧٦ |
| ٤ كينيا | — | ٦,٦ | ٧,٨ | ١٢,٦ | ٢٣,٦ | ٤٩,٤ | ٣٤,٠ | ١٩٧٦ |
| ٥ أندونيسيا | — | ٥,٨ | ٨,٩ | ١٣,٢ | ٢٠,٢ | ٥٢,٥ | ٣٧,٠ | ١٩٨٥ |
| ٧ مصر | ١٥,٨ | ٥,٨ | ١٠,٧ | ١٤,٧ | ٢٠,٨ | ٤٨,٠ | ٣٣,٢ | ١٩٧٤ |
| ٨ تايلاند | ١٧,٠ | ٥,٦ | ٩,٦ | ١٣,٩ | ٢١,١ | ٤٩,٨ | ٣٤,١ | ١٩٧٦ |
| ٩ تركيا | ٢١,٨ | ٣,٥ | ٨,٠ | ١٢,٥ | ١٩,٥ | ٥٦,٥ | ٤٠,٧ | ١٩٧٣ |
| ١٠ بيرو | — | ١,٩ | ٥,١ | ١١,٠ | ٢١,٠ | ٦١,٠ | ٤٢,٩ | ١٩٧٢ |
| ١١ البرازيل | — | ٢,٠ | ٥,٠ | ٩,٤ | ١٧,٠ | ٦٦,٦ | ٥٠,٦ | ١٩٧٢ |
| ١٢ هنغاريا | ٣١,٢ | ٦,٩ | ١٣,٦ | ١٩,٢ | ٢٤,٥ | ٣٥,٨ | ٢٠,٥ | ١٩٨٢ |
| ١٣ الأرجنتين | — | ٤,٤ | ٩,٧ | ١٣,١ | ٢١,٥ | ٥٠,٣ | ٣٥,٢ | ١٩٧٠ |
| ١٤ فنزويلا | — | ٣,٠ | ٧,٣ | ١٢,٩ | ٢٢,٨ | ٥٤,٠ | ٣٥,٧ | ١٩٧٠ |
| المتوسط العام | | ٤,٦ | ٨,٥ | ١٣,٢ | ٢٠,٧ | ٥٢,٨ | ٣٧,١ | |

المصدر : تقرير البنك الدولى عن ال تنمية فى العالم لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم (٣٠) ، صفحتى ٢٦١ ، ٢٦٢ .

وعادة ما لا يتواجد عملا مجتمعا لا تحصل فيه الغالبية العظمى على شىء يذكر أو مجتمع يتساوى فيه نصيب كل الأفراد من الدخل وإنما تتفاوت المجتمعات بين المساواة النسبية أو عدم المساواة النسبية فى توزيع الدخل القومى وبالصورة المبينة فى شكل (٤) ، (٥) .




شكل رقم (٤)
عدم عدالة نسبية لتوزيع الدخل

شكل رقم (٥)
عدالة نسبية لتوزيع الدخل

« كلما ازداد تقعر المنحنى كلما ابتعد توزيع الدخل عن العدالة »
« وكلما ازدادت استقامته كلما اقترب التوزيع الى المساواة »

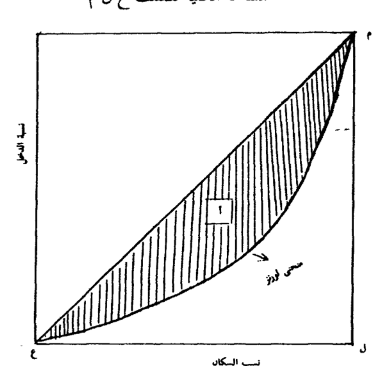
## معامل جينى :

لا يخرج معامل جينى عن كونه نظرة من زاوية اخرى لمنحنى لورنز ، فالفكرة ببساطة تعتمد على قياس نسبة المساحة الواقعة بين منحنى لورنز وخط المساواة الى المساحة الكلية لنصف المربع السفلى ( المثلث الواقع أيمن خط المساواة ) . أى نسبة المساحة المظللة (أ) فى الشكل رقم (٦) الى اجمالى مساحة المثلث ع ل م .

وتتراوح معاملات جينى ما بين الصفر ( مساواة تامة ) ، الى الواحد الصحيح ( عدم مساواه على الأطلاق ) . ولكن تتراوح هذه المعاملات باستخدام ارقام توزيع الدخل الواقعية فى دول العالم ما بين ٠,٥٠ ، ٠,٧٠ فى البلاد ذات التوزيع غير العادل نسبيا ، بينا تتراوح بين ٠,٢٠ ، ٠,٣٥ فى البلاد

**الشكل رقم (٦)**

$$\text{معامل جينى} = \frac{\text{المساحة المظللة (أ)}}{\text{المساحة الكلية للمثلث ع ل م}}$$




ذات التوزيع العادل نسبيا . وفى الشكل رقم (٦) تبدو قيمة معامل جينى حوالى ٥٥٪ ، وهذا يمثل مجتمعا افتراضيا يبتعد فيه نمط توزيع الدخل عن العدالة نسبيا .

وهكذا يتوافر للاقتصاديين من الأساليب ما يمكنهم من معرفة درجات الفقر فى كل مجتمع مهما كانت معدلات نمو الدخل القومى فيه مرتفعة وأيا كان متوسط دخل الفرد فيه مرتفعا . وننتقل الآن الى تحليل البيانات المتاحة فى هذا المجال عن دول وشعوب العالم الثالث .

## ٣ــ (ب) واقع توزيعات الدخل بين بلدان العالم الثالث

ذكرنا أن المتوسطات الخاصة بالدخل الحقيقى للفرد تخفى وراءها صورة قد تبدو مزعجة للفقر. وأنه لذلك كان ضروريا لدارسى التنمية الاقتصادية ربط هذه المتوسطات بنمط توزيع الدخل فى كل مجتمع سواء بين كافة المناطق الجغرافية أو بين الريف والحضر أو بين فئات السكان المختلفة. وفيما يلى بعض ما اسفرت عنه الدراسات فى الحقبة الأخيرة من حقائق حول هذا الموضوع نسوقها بالترتيب التالى:

١ــ بالرجوع الى بيانات الدخل لمجموعات السكان فى ١٦ بلد من بلدان العالم الثالث سوف يتضح أن أفقر ٢٠٪ من السكان يحصلون فقط على ٤,٦٪ من الدخل بينما يحصل أغنى ١٠ ، ٢٠٪ من السكان على ٣٧,٦ ، ٥٢,٨٪ على التوالى. ( انظر جدول رقم ٣) .

٢ــ أن حجم الدخل القومى ودرجة المساواه فى توزيعه على السكان هما اللذين يحددان معا مستوى رفاهية أو تخلف أى مجتمع . وبصفة عامة كلما ابتعد نمط توزيع الدخل الكلى عن المساواه كلما ازداد الفقر وإضطرب السلام الاجتماعى .

ولا يوجد مجتمع لا تتفاوت فيه الدخول ــ حتى اكثر المجتمعات تطبيقا للاشتراكية ــ ولكن درجات التفاوت تختلف من بلد لبلد وتؤثر بالتالى على مستوى معيشة الغالبية العظمى للسكان بل وعلى نمط الانتاج الذى يميل لأن يتجاوب مع الطلب الكلى الفعال ، وذلك الأخير يستمد عناصره من القوة الشرائية المتمركزة فى أيدى الأغنياء .

٣ــ رغم الاعتراف بوجود الفوارق بين دخول الأغنياء والفقراء فى كل مكان الا أن هذه الفوارق تكون اكبر بين فقراء وأغنياء الدول الفقيرة عنها فى الدول المتقدمة ( انظر جدول رقم ٤ ) . وقد وُجد على سبيل المثال أن الفوارق بين الدخول تكون شاسعة فى بلاد مثل البرازيل ــ اكوادور ــ كولومبيا ــ بيرو ــ مكسيكو ــ فنزويلا ــ كينيا ــ سيرى لانكا ــ الفلبين ــ ماليزيا ، كما تبدو الفروق معقولة بين أغنياء وفقراء بعض الدول

الأخرى مثل : الهند ــ تنزانيا ــ شيلى ــ فرنسا ــ الدانمارك ــ ألمانيا الغربية . هذا بينما تبدو عدالة التوزيع واضحة فى بلاد أخرى مثل : تايوان ــ ليبيا ــ اسرائيل ــ يوغوسلافيا ــ كندا ــ اليابان[٥] ــ الولايات المتحدة الأمريكية ــ تشيكوسلوفاكيا . وفى أغلب الدول الاشتراكية بصفة عامة حيث تقل فيها قيمة معامل جينى الى الحد الأدنى . وبمعنى آخر فاننا نلاحظ ارتفاع قيمة معامل جينى للدول منخفضة الدخل عنه فى الدول مرتفعة الدخل المتقدمة كما هو واضح فى أقصى يسار الجدول رقم (٤) .

٤ــ ليس هناك ــ من جهة أخرى ــ أى علاقة سببية او ارتباط واضح بين نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ودرجة العدالة فى توزيع الدخل فى بلد ما . ويبدو أن مثل هذه العوامل التى تدفع بعملية توزيع الدخل القومى فى مسارات غير عادلة بالنسبة للسواد الأعظم فى بعض المجتمعات ( غنيها وفقيرها ) انما تنشأ خلال مراحل اقتصادية معينة مثل الاقطاع والرأسمالية الحرة كما قد تنشأ فى ظروف الاستعمار العسكرى أو الاقتصادى أو التفرقة العنصرية أو الديكتاتورية السياسية أو فى ظل حكم نخبة متميزة مستبدة مهما اتخذت لها من شعارات قد تبدو براقة ومقنعة للبسطاء من الناس[٦] .

والواقع أن هذه الملاحظات العملية كان لها أثران : أحدهما أكاديمى وهو التحفظ الشديد عند استخدام معيار متوسط الدخل الحقيقى للفرد وضرورة ربطه بنمط توزيع الدخول فى كل بلد عند اجراء المقارنات ، والآخر خاص برسم سياسات التنمية فى الثمانينات من هذا القرن . فعملية التنمية الاقتصادية لم تعد مجرد تحقيق الزيادة فى الدخل القومى سنويا ولا ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الوقت وإنما لابد من مراعاة عدم ازدياد العدد المطلق للفقراء . ولن يتأتى هذا الا بمراعاة الكيفية التى يتم بها توزيع عوائد التنمية ، ومن هو المستفيد منها ؟ وهل هو اكبر عدد من السكان أم فئة قليلة متميزة فى المجتمع ؟ لقد ثبت أنه على الرغم من أن عدد السكان الأغنياء قد يشكلون نسبة قليلة من اجمالى السكان فى مجتمع ما يتميز بعدم عدالة التوزيع للدخول ، فان حفنة الأغنياء هذه تستطيع أن تسيطر على النسبة الغالبة من الموارد القومية فى هذا البلد . وبالقوة الشرائية التى

يستحوذون عليها يمكن أن يتشكل نمط الانتاج وهيكل الواردات نحو انتاج واستيراد سلع البذخ والكماليات والسلع المعمرة حتى لو كانت الغالبية العظمى من السكان تبحث بصعوبة عن الخبز وأبسط ضروريات الحياة .

ان سوء توزيع الدخل القومى فى البلدان المتخلفة يطرح فى الواقع جانبا ذلك الفرض شبه البديهى الذى احتوته النظرية التقليدية المفسرة لقوانين الانتاج Theory of consumer sovereignty وتعنى أن المستهلكين هم اصحاب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع وحجم الانتاج وذلك ــ كما نعلم ــ من خلال ميكانيكية نظام السوق وجهاز الثمن . لقد اثبتت تجارب التنمية أن الكلمة الأخيرة هى للفئة القليلة التى تتحكم فى أكبر نسبة من موارد المجتمع ودخله القومى فهى التى تحتكر السوق وهى التى تحدد حجم ونوع السلع المعروضة . وكلما قلت عدالة التوزيع كلما اتسعت فجوة التخلف داخل البلد الواحد وازداد عدد الفقراء رغم ما قد يظهره متوسط الدخل الفردى من ارتفاع أو نمو .

لقد كتب محبوب الحق الاقتصادى الباكستانى المرموق يقول :

« لقد علمونا أن نهتم بزيادة دخلنا القومى الاجمالى كوسيلة لمكافحة الفقر . دعنا الآن نقلب هذا ونهتم بمحو الفقر كوسيلة لزيادة الناتج القومى »[٦] .

★ ★ ★

خلاصة القول انه لصعوبة تقويم بعض عناصر الانتاج أو لتعذر الحصول على احصاءات دقيقة عن الدخل القومى والسكان أو لعدم امكانية الاعتماد على اسعار الصرف السائدة كأساس لتحويل ارقام الدخل القومى الى عملة مشتركة أو لتفاوت توزيع الدخل بين السكان وبين المناطق الجغرافية ، أو لكل هذه العوامل مجتمعة ، فان معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يفقد الكثير من دلالته للتعبير عن الفروق بين مستوى معيشة الأفراد ، ناهيك عن قصوره فى مقارنة معدلات النمو الاقتصادى فى محيط مجموعة من البلدان ، أو فى بلد واحد عبر فترات متتالية من الزمن .

ولا تخلو مختلف المعايير التى يقترح استخدامها فى قياس درجة التخلف أو مستوى النمو من القصور ، بل أن الآراء قد اجتمعت على أن معيار متوسط

الدخل الحقيقى هو أقلها قصورا . وكان من الضرورى اذن أن يعمد الكتاب الى استكمال دلالة هذا المعيار بما تتيحه البيانات والمؤشرات الأخرى من دلالات غير نقدية ومتعلقة بالاحوال الاقتصادية والاجتماعية . من ذلك نسبة الأمية ، ومتوقع العمر عند الولادة ، وعدد الاطباء بالنسبة لكل ألف من السكان ، ونصيب الفرد من استهلاك الوقود والقوى المحركة ومواد البناء ، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات الحيوانية ، وعدد السيارات أو التليفون أو اجهزة التليفزيون لكل الف نسمة ، أو نسبة المشتغلين بالصناعة الى اجمالى السكان فى سن العمل أو نسبة الأطفال تحت سن الرابعة عشر الى اجمالى السكان أو نسبة المتعلمين فى كل مرحلة من الرجال والنساء الى اجمالى السكان فى سن التعليم أو معدلات وفيات الأطفال فى مختلف الأعمار . وهذه كلها مؤشرات تعكف على توفيرها لاغراض البحث والدراسة هيئات دولية متخصصة لعل أهمها هو البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومجموعة المجالس والمكاتب المتخصصة والمنبثقة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة .

## جدول رقم (٤)

## تصنيف لبعض الدول حسب مستويات الدخل وعدالة التوزيع

### الدخل بدولارات ١٩٦٤

**نمط سيء لتوزيع الدخل — معامل جيني > ٠,٥٠**

| البلد | العام | متوسط دخل الفرد | نسبة توزيع الدخل (*) | معامل جيني |
|---|---|---|---|---|
| البرازيل | ١٩٧٠ | ٣٣١ | ٦٦,٧/٦,٥ | ٠,٦١ |
| كولومبيا | ١٩٧٠ | ٢٥١ | ٥٩,٥/٩,٤ | ٠,٥٤ |
| اكوادور | ١٩٧٠ | ٢٠٢ | ٧٣,٥/٦,٤ | ٠,٦٦ |
| جابون | ١٩٦٠ | ٣٦١ | ٧١,٠/٦,٠ | ٠,٦٥ |
| هندوراس | ٦٨/٦٧ | ٢٢٤ | ٦٧,٠/٧,٣ | ٠,٦١ |
| العراق | ١٩٥٦ | ١٧٢ | ٦٨,٠/٦,٨ | ٠,٦١ |
| مدغشقر | ١٩٦٠ | ٩٣ | ٦١,٠/١٣,٥ | ٠,٥٢ |
| بيرو | ٧١/٧٠ | ٢٩٧ | ٦٠,٠/٥,٦ | ٠,٥٧ |
| روديسيا | ١٩٦٨ | ٢١٤ | ٦٩,٠/٨,٢ | ٠,٦٢ |
| السنغال | ١٩٦٠ | ١٧١ | ٦٤,٠/١٠,٠ | ٠,٥٦ |

**نمط متوسط لتوزيع الدخل — معامل جيني = ٠,٤٠ — ٠,٥٠**

| البلد | العام | متوسط دخل الفرد | نسبة توزيع الدخل (*) | معامل جيني |
|---|---|---|---|---|
| داهومي | ١٩٥٩ | ٦٥ | ٥٠,٠/١٥,٥ | ٠,٤٤ |
| السلفادور | ١٩٦٩ | ٢٤٨ | ٥٢,٠/١٢,٧ | ٠,٤٥ |
| غينيا | ٥٦/٥٥ | ٢٧٢ | ٤٥,٧/١٤,٠ | ٠,٤٠ |
| الهند | ٦٤/٦١ | ٨٤ | ٥٤,٠/١٤,٠ | ٠,٤٦ |
| الفلبين | ١٩٦٥ | ١٥٠ | ٥٥,٤/١١,٦ | ٠,٥٠ |
| السودان | ١٩٦٣ | ٩١ | ٥٠,٣/١٤,٢ | ٠,٤٣ |
| تنزانيا | ١٩٦٧ | ٧٠ | ٥٧,٠/١٤,٠ | ٠,٤٨ |
| تايلاند | ١٩٦٢ | ٩٢ | ٥٧,٧/١٢,٩ | ٠,٥٠ |
| تونس | ١٩٦١ | ٢٥٦ | ٥٥,٠/١٠,٥ | ٠,٥٠ |
| زامبيا | ١٩٥٩ | ١٥٠ | ٥٧,٠/١٤,٦ | ٠,٤٩ |

**نمط معقول لتوزيع الدخل — معامل جيني = < ٠,٤٠**

| البلد | العام | متوسط دخل الفرد | نسبة توزيع الدخل (*) | معامل جيني |
|---|---|---|---|---|
| سيلان | ٧٠/٦٩ | ١٥٥ | ٤٦,٠/١٧,٠ | ٠,٣٧ |
| تايوان | ١٩٦٤ | ٢٠١ | ٤٠,١/٢٩,٤ | ٠,٣٢ |
| تشاد | ١٩٥٨ | ٦٣ | ٤٣,٠/١٨,٠ | ٠,٣٥ |
| ساحل العاج | ١٩٥٩ | ١٣٩ | ٥٥,٠/١٧,٥ | ٠,٤٣ |
| كوريا الجنوبية | ١٩٦٢ | ١٨٠ | ٤٥,٠/١٨,٠ | ٠,٣٦ |
| ليبيا | ١٩٦٢ | ٢٢٠ | ٣٧,٠/٢٣,٥ | ٠,٣٦ |
| ماليزيا | ٦٤/٥٧ | ٢٠٨ | ٤٣,٩/١٧,٧ | ٠,٣٦ |
| النيجر | ١٩٦٠ | ٧٢ | ٤٢,٠/١٨,٠ | ٠,٣٦ |
| باكستان | ٧٤/٦٣ | ٨٣ | ٤٥,٠/١٧,٥ | ٠,٣٧ |
| اوغندا | ٧٠/٦٩ | ١١٠ | ٤٧,١/١٧,١ | ٠,٣٨ |

دخل منخفض اقل من ٣٠٠ دولار

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دخل متوسط من ٣٠٠ الى ٧٠٠ دولار | جامايكا | ١٩٥٨ | ٣٨٨ | ٦١,٥/٨,٢ | ٠,٥٦ | الأرجنتين | ١٩٦١ | ٦٨١ | ٥٢,٠/١٧,٣ | ٠,٤٢ | بلغاريا | ١٩٦٢ | ٤٠٧ | ٣٣,٨/٢٦,٨ | ٠,٢١ |
| | لبنان | ٥٥/٦٠ | ٤٥٤ | ٦١,٠/٢٣,٠ | ٠,٥٢ | شيلي | ١٩٦٨ | ٤٢٧ | ٥٦,٨/١٣,٠ | ٠,٤٩ | اليونان | ١٩٥٧ | ٣٤١ | ٤٩,٥/٢١,٠ | ٠,٣٧ |
| | المكسيك | ١٩٦٨ | ٤٦٤ | ٦٥,٠/١٠,٢ | ٠,٥٨ | كوستاريكا | ١٩٧١ | ٤٢٣ | ٥٠,٦/١٤,٧ | ٠,٤٣ | اسرائيل | ١٩٥٧ | ٦٨٦ | ٣٩,٤/٢٠,٨ | ٠,٣٠ |
| | بنما | ١٩٦٩ | ٥٦٠ | ٥٩,٣/٩,٤ | ٠,٥٤ | اوراجواي | ١٩٦٧ | ٤٦٠ | ٤٧,٤/١٤,٣ | ٠,٤٢ | بولندا | ١٩٦٤ | ٦٤٩ | ٣٦,٠/٢٣,٤ | ٠,٢٥ |
| | جنوب افريقيا | ١٩٦٥ | ٥٣٠ | ٥٨,٠/٦,٢ | ٠,٥٩ | | | | | | اسبانيا | ١٩٦٥ | ٥٧٢ | ٤٥,٢/١٧,٠ | ٠,٣٨ |
| | فنزويلا | ١٩٦٢ | ٧٥٠ | ٥٨,٠/٩,٧ | ٠,٥٢ | | | | | | يوغوسلافيا | ١٩٦٨ | ٤٥١ | ٤١,٥/١٨,٥ | ٠,٣٣ |
| دخل مرتفع اكثر من ٧٥٠ دولار | | | | | | الدانمارك | ١٩٦٨ | ١٨٨٣ | ٤٧,٦/١٣,٦ | ٠,٤٢ | كندا | ١٩٦٥ | ٢٠٥٧ | ٤٠,٣/٢٠,٠ | ٠,٣٢ |
| | | | | | | فنلندا | ١٩٦٢ | ١١٩٣ | ٩٠,٣/١١,١ | ٠,٤٥ | تشيكوسلوفاكيا | ١٩٦٤ | ٨٨٠ | ٣١,٠/٢٦,٧ | ٠,٩٨ |
| | | | | | | فرنسا | ١٩٦٢ | ١٣٧٣ | ٥٣,٧/٩,٥ | ٠,٥٠ | المجر | ١٩٦٩ | ٨٧٠ | ٣٣,٥/٢٤,٠ | ٠,٢٤ |
| | | | | | | المانيا الغربية | ١٩٦٤ | ١٦١٤ | ٥٢,٩/١٥,٤ | ٠,٤٥ | اليابان | ١٩٦٣ | ٧٨٠ | ٤٠,٠/٢٠,٧ | ٠,٣١ |
| | | | | | | هولندا | ١٩٧٦ | ١٤٣٧ | ٤٨,٥/١٣,٦ | ٠,٤٣ | نيوزيلندا | ٦٩/٦٨ | ١٨٠٠ | ٤٢,٠/١٥,٥ | ٠,٣٧ |
| | | | | | | بورتوريكو | ١٩٦٣ | ٧٨٨ | ٥٠,٦/١٣,٧ | ٠,٤٤ | النرويج | ١٩٦٣ | ١٦٠٩ | ٤٠,٠/١٦,٦ | ٠,٣٥ |
| | | | | | | | | | | | السويد | ١٩٦٣ | ٢٢٢٠ | ٤٤,٠/١٤,٠ | ٠,٣٩ |
| | | | | | | | | | | | انجلترا | ١٩٦٨ | ١٥٩٩ | ٣٩,٠/١٨,٨ | ٠,٣٧ |
| | | | | | | | | | | | الولايات المتحدة | ١٩٧٠ | ٣٦٠٣ | ٣٨,٨/١٩,٧ | ٠,٣١ |

(*) نسبة توزيع الدخل = نسبة ما يحصل عليه الـ ٤٠٪ من افقر سكان البلد من الدخل القومي / نسبة ما يحصل عليه الـ ٢٠٪ من اغنى سكان البلد من الدخل القومي

Serace: M. Todaro, op. cit., p. 156.

## هوامش الفصل الثانى

١ــ بالطبع هناك تحفظات كثيرة على إستخدام الإحصاءات التى توردها المنظمات الدولية المتخصصة لأغراض المقارنة بين الدول . فالأرقام نادراً ما تكون دقيقة وهى غالبا ما لا تصلح للمقارنة عبر الزمن بسبب التغير الدائم فى مكوناتها وخاصة التغيرات فى أسعار الصرف ، ولكن جرى العرف على إستخدامها كمجرد مؤشرات عامة ونسبية .

٢ــ المصادر :

- M.S. Ahluwalia, N. carter, and H. Chenery, "Growth and Poverty in Developing Countries", Journal of Development Economics, sep. 1979.

- Population Reference Bureau, 1988 World Population Data Sheet, Woshington, D.C. 1988.

٣ــ نسبة الى رجل الاحصاء الأمريكى Conrad Lorenz الذى ابتكر فكرة هذا الشكل الرياضى الهندسى عام ١٩٠٥ بغرض دراسة العلاقة بين مجموعات السكان ونسبة الدخول التى يحصلون عليها من اجمالى الدخل القومى .

٤ــ احصائى آخر إيطالى يدعى C. Gini ، وكان اول من استخدم هذا المعامل عام ١٩١٢ .

٥ــ اظهرت دراسة نشرتها جريدة الأهرام فى ١٩٨٣/١٠/١٩ أن نمط توزيع الدخل فى اليابان هو من اكثر الأنماط توازنا فى العالم فى الوقت الحاضر . حيث يرى ٩٠٪ من الشعب اليابانى انفسهم من مواطنى الطبقة المتوسطة الدخل ، بينما ٧٪ فقط من اليابانيين يرون انفسهم من الطبقة المنخفضة الدخل ، ويعتقد اقل من ١٪ انهم من طبقة الأثرياء . لقد نجحت الحكومة اليابانية منذ نهاية الحرب الثانية فى ارساء دعائم الأستقرار الأقتصادى والأجتماعى من خلال نظام ناجح للضرائب والميراث .

٦ــ انظر : د. عبد الرحمن يسرى « التنمية الأقتصادية » ، دار الجامعات المصرية ١٩٨١ ، صفحة ١٤ .

٧ــ انظر : - Mahbub ul Haq, "Employment and Income Distribution in the 1970's: a new perspective,", Development Digest, October 1971, p.7.

# الفصل الثالث

# الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة ( معالم التخلف )

## ثانيا : خصائص عناصر الانتاج :
## العمل ـــ الأرض ـــ المنظم ـــ رأس المال

### ثانيا : (أ) عنصر العمل

« إن رخاء أمة من الأمم يتحدد
بالمهارة والقدرة على استخدام ما
لديها من أيدى عاملة » .
( آدم سميث )

لازالت هذه الملاحظة صحيحة . بل أن عنصر الموارد البشرية تتعاظم أهميته النسبية فى الدول المتخلفة . فهو عنصر الانتاج الوحيد المتوفر نسبيا لديها فى الوقت الحاضر . فبالرغم من أن بعض البلدان المتخلفة ـــ مثل بورما وتايلاند ـــ تتميز بدرجة ما من الخفة السكانية بالنسبة لمواردها الطبيعية ، إلا أن أغلب دول العالم الثالث تعانى من وفرة كبيرة فى عنصر العمل بالنسبة للعناصر الانتاجية الأخرى ، وخاصة بالنسبة لعنصر رأس المال .

وتتسم قوة العمل فى البلدان المتخلفة ـــ علاوة على الوفرة الكمية بعدة سمات وخصائص نوعية ـــ هى ـــ بصفة عامة ـــ الخمول وعدم الرغبة ، وربما عدم القدرة على العمل ، انخفاض المهارات الفنية والأساسية ، التركز فى انشطة الأنتاج

الأولية ذات الطبيعة الموسمية أو العرضية ، ضعف الرغبة فى العمل من أجل العمل ، وضعف الرغبة فى العمل بروح الفريق أى داخل مجموعات . ولهذه الخصائص غير الإيجابية عدة تفسيرات بعضها مجرد ملاحظات أو افكار ليس هناك اجماع على صحتها بين الاقتصاديين ، والبعض الآخر عبارة عن نتائج دراسات علمية وتجارب تأكد صحتها وبالتالى قبولها .

لاحظ البعض أن البلاد المتخلفة تقع جميعها تقريبا فى — أو بالقرب من — المنطقة الاستوائية بوسط الكرة الأرضية . بينما تقع البلاد المتقدمة أعلى خط العرض ٣٥° شمالا أو أسفل خط العرض ٢٠° جنوبا . ويرتب هؤلاء على هذه الملاحظة نتيجة معينة مؤداها أن هذا التقسيم ليس من قبيل الصدفة بل أنه — فى نظرهم — « حكم البيئة » ، وثار الجدل حول أى النظريات مقدرة على تفسير هذه الظاهرة ... ظاهرة ارتباط الفقر بالبيئة الجغرافية وبالمناخ .

برزت بين النظريات المفسرة للعلاقة بين عدم الرغبة وربما عدم القدرة على العمل وبين الموقع الجغرافى والظروف البيئية والمناخية للبلاد المتخلفة نظريتان تعتمد كل منهما على فكرة اساسية معينة :

— فكرة الجهد البشرى المحدود .
— فكرة انتشار الأمراض فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية .

** وقد ساد الاعتقاد طوال النصف الأول من هذا القرن بان الانسان تتحكم فيه ظروف البيئة والمناخ وأن الطقس شديد الحرارة شديد الرطوبة لا يساعد على بذل الطاقة والجهد سواء فى العمل اليدوى أو فى التفكير الذهنى واكتساب المعرفة ولهذا بالضرورة إنعكاسات على احوال البلاد الاقتصادية ومستواها الثقافى والحضارى .

هذه النظرية لم تعد بعد مقبولة . وقد لوحظ أن الرجل الأبيض يعمل بهمة ونشاط فى مناطق شديدة الحرارة ( العربية السعودية ، الكونغو ، الكويت ، منطقة قناة بنما ... وغيرها ) ، ولا تختلف كثيرا بعض الولايات الامريكية الجنوبية مثل المسيسبى عن اكثر المناطق الاستوائية فى افريقيا حرارة ورطوبة ومع ذلك فقوة العمل بها ديناميكية وبعيدة كل البعد عن أن توصف بالخمول . ليس هناك سبب عضوى physical reason لتفسير فروق القدرة على العمل بين المناطق

الاستوائية والمناطق الباردة والمعتدلة. وربما يثور التساؤل عما اذا كان هناك من العوامل التى هى خليط من البيئة والوراثة والتى تم تناقلها جيل بعد جيل فى المناطق الحارة بحيث اكتسب بعدها سكان هذه المناطق بدرجة أو باخرى صفات الخمول والكسل البدنى والذهنى ؟ مازالت المعرفة الانسانية فى الواقع قاصرة عن اعطاء جواب قاطع فى هذا الشأن.

ومن الأفكار الخاصة فى هذا الموضوع ما كتب عن أن البيئة الاستوائية لا تثير تحدى الانسان ولا ترغمه على أن يعطى أقصى ما عنده من جهد. فالحياة ميسرة والخير وفير والثمار على الأشجار تسقط فى غزارة كل فى موسمها، والأرض متوافر بها أنواع من الخضروات والدرنات ما يكفى ـــ فى البيئات غير المزدحمة بالسكان ـــ لسد حاجة الانسان الى الغذاء، ناهيك عن صيد الغزلان والظبى والحيوانات البرية والاسماك، علاوة على ذلك فان حرارة هذه المناطق تجعل الاحتياج الى الملابس والمساكن بل والوقود ينخفض الى الحد الأدنى مقارنة بالشعوب الأخرى الباردة المناخ. أن همم الرجال وإرادة التحدى تشحذها برودة المناخ وصعوبة الانتاج خارج المناطق الاستوائية. والواقع أن وجهة النظر هذه لا يمكن تعميمها أو الأخذ بها بشكل مطلق، فالتقدم الاقتصادى قد يسير بمعدلات أفضل حيثما تكون البيئة ليست معاكسة للغاية ولا هى مواتية وميسرة لدرجة كبيرة. ولكن يسر البيئة أو عسرها تلك مسألة مرتبطة بمتغيرات أخرى خارجية مثل كثافة السكان، المستوى المتاح من التكنولوجيا وغيرها، ومن هنا كان التحفظ فى قبول هذه الأفكار وربطها بكل منطقة أو بلد على حدة دون تعميم أو اطلاق.

** كما ارتبطت المناطق الاستوائية فى الأذهان بامراض الملاريا، الحمى الصفراء، والكوليرا. ومع انتشار بعض الأمراض التى انتقلت الى هذه المناطق مع الغزاة الذين قدموا من دول اوروبا على مدى القرون الثلاثة الماضية فقد أضحت من المناطق التى يعانى فيها الانسان من معايشته لمجموعة من الأمراض تتسبب فى النهاية فى خسارة مادية جسيمة وتؤثر بلا شك على قدرته على العمل وبذل الجهد.

وربما استطاع التقدم العلمى فى مجالات الطب الوقائى والعلاج أن يقلل كثيرا من خطورة الأوبئة والأمراض فى هذه المناطق، لكن مازالت بعض امراض

الطفيليات [ مثل البلهارسيا والانكلستوما وداء الفيل ( تضخم السيقان ) والدوسنتاريا وغيرها كثير ] توهن قوى الملايين من المصابين بها فى بلدان العالم الثالث . وبتحالف المرض مع سوء التغذية تخور قوى الأفراد وتقترب آجالهم من نهايتها لاسيما فى المناطق شديدة الازدحام بالسكان .

وعلى أية حال فالفارق كبير وشاسع بين جودة عنصر العمل فى الدول المتقدمة والمتخلفة . ورغم أن عنصر العمل هو أهم العناصر الانتاجية التى تتوفر لشعوب العالم الثالث فالمهارات منخفضة والقدرة على الانتاج ضعيفة والانتاجية هابطة ، وأيا كانت درجة صحة الآراء التى تربط بين هذه الخصائص وبين المناخ والبيئة فمن الثابت علميا أن قدرة أى مجتمع على العمل والأنتاج إنما هى محصلة لعدة عوامل اهمها : التعليم والغذاء والصحة . ولنا عودة بالتفصيل الى هذه الموضوعات عندما نتناول بالدراسة أسباب التخلف ومعوقات التنمية فى الجزء الثانى من هذا الكتاب الأول .

* * *

### ثانيا : (ب) عنصر الأرض :

« وآية لهم الأرض الميتة أحييناها ، وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب ، وفجرنا فيها من العيون ، ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون » .

( سورة يس : ٣٣ــ٣٥ )

الأرض فى المفهوم الضيق هى المساحة القابلة للزراعة والرعى والانتاج الأولى . والأرض فى المفهوم الشامل هى « الطبيعة » بكل ما تعنيه من أرض للزراعة وجبال ووديان وبحار بل ومناخ . فهذا العنصر هو المصدر الرئيسى للثروة فى بلد مثل سويسرا يتوافد عليها السياح لجمال طبيعتها . والأرض بمفردها قد لا تعطى الكثير ، ولابد لتفاعل عنصرى العمل ورأس المال لكى نحصل منها على الأخشاب والبترول والمحاصيل والاسماك وايرادات السياحة ( ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم ) . ونظراً لأن غالبية البلدان المتخلفة تعتمد فى معيشتها على الانتاج الأولى بصفة عامة

وعلى الأرض الزراعية بصفة خاصة فسوف نهتم بالخصائص الاقتصادية والطبيعية لعنصر الأرض الزراعية ــ بالمفهوم الضيق ــ فى هذه المناطق المتخلفة .

** وأما عن ظروف الانتاج الزراعى فهى ليست أحسن حالا منها فى أى مكان آخر . وقد يظن الكثيرون أن الغابات الاستوائية بما فيها من سيادة اللون الأخضر وكثافة النباتات أنها جنة الله فى أرضه . لكن العكس هو الصحيح . ولنا أن نتصور مدى الجهد المطلوب لتمهيد التربة من أجل زراعة اقتصادية لبعض المحاصيل المختارة فى منطقة استوائية تكتظ بالسكان . فبداءة يجب قطع الأشجار واقتلاع الحشائش وتخليص الأرض من الجذور غير النافعة والنباتات المتسلقة ... وهى عمليات مرتفعة التكلفة بالإضافة الى صعوبتها الشديدة .

والتربة فى المناطق الاستوائية تفتقر الى كل مكونات الأرض الزراعية لأنها فقيرة وغير ملائمة للزراعة الأكثر من عدة مواسم قليلة نظرا للظروف المناخية. فالشمس تلفحها بقسوة وغزارة الامطار تنزع عنها قشرتها السطحية الخصبة وبمجرد تعرضها بعد ذلك للمؤثرات الجوية فانها تستحيل على الزراعة وتصبح حمراء هشة سهلة الانسحاق وتتسرب منها المياه حاملة معها عناصر خصوبة التربة.

واللجوء للمخصبات غير مجدى سواء لعدم توفرها بنوعيها الطبيعية العضوية أو الكيميائية أو لأنها تضيع مع غزارة الامطار أو لأن التربة شديدة الحموضة . وكثيرا ما أسفرت التجارب عن اثبات عدم جدوى استخدام المخصبات فى ارض رملية تغسلها الأمطار باستمرار فلا تستفيد منها التربة .

والمحاصيل عرضة دائما لهجوم الحشرات والطحالب ، ولأن المبيدات الحشرية عالية التكلفة ولأن استخدامها لا يتيسر لمزارعى هذه المناطق بسبب جهلهم بأى المبيدات أنسب لأى نوع من الحشرات أو الطفيليات فهى عادة ما لا تفيد كثيرا فى تحسين ظروف الزراعة هناك .

كما لا تحظى تربية الماشية وتهجينها والاهتمام بانتاج سلالات جديدة منها برعاية تذكر . وإن تم هذا فبدون مهارة أو خطة أو مراقبة وأشراف . وربما يكمن السبب فى انتشار الطفيليات التى تصيب الانسان والحيوان ايضا وتضعفها وتقضى عليها ،

ويحتاج القضاء على هذه الطفيليات الى رأس مال ومعرفة تكنولوجية تفوق ما فى متناول سكان تلك المناطق .

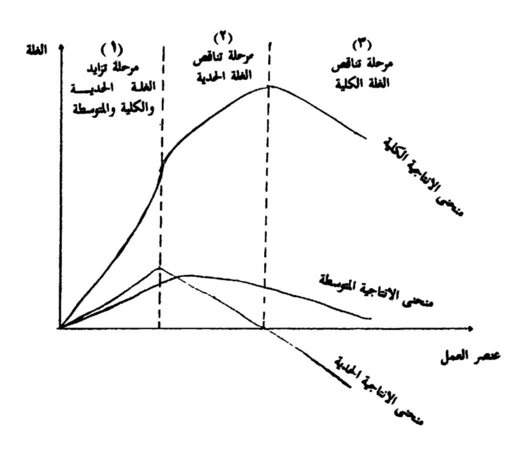
حقا لا تتوفر للزراعة بالمناطق الاستوائية الظروف المواتية لزيادة الانتاج ولذلك تبدو انتاجية العمل ضعيفة للغاية ، ومع ذلك فليست الأمور من السوء بالدرجة التى نتصورها فعوالم البحار والغابات هى المجالات الطبيعية للتجارب العلمية والتقدم التكنولوجى فى المستقبل . وربما أنه مع الاقتحام العلمى لهذه المناطق نرى انتاجية الأرض ــ كما ونوعا ــ فى تحسن وارتفاع عن معدلاتها الحالية[1] .

* * *

أما عن البلدان المتخلفة التى تتميز بخصوبة اراضيها الزراعية بدرجة أو بأخرى فمما يلفت النظر ان بعض هذه المناطق تتميز بمعدلات مرتفعة لانتاجية الأرض حتى مع المقارنة مع انتاجية الأرض بالدول المتقدمة . ( الأرز فى بورما ــ القطن فى مصر ــ الموالح والخضروات فى فلسطين المحتلة ، والفاكهة فى تركيا ) . لكن هذه الحالات تعد استثناءا على القاعدة العامة . يستدل على ذلك من مقارنة معدلات الناتج/الفدان لبعض المحاصيل المنزرعة فى كل من الدول المتخلفة والمتقدمة أو معدلات العمل/الفدان أو معدلات رأس المال/الفدان . فبينما تنخفض انتاجية الفدان النسبية فى الدول المتخلفة يرتفع عدد العمال الزراعيين لكل فدان ويقل معدل رأس المال المستخدم للفدان عنه فى البلاد المتقدمة . وبتعبير آخر فان الأرض الزراعية فى البلدان المتخلفة تمر بمرحلة تناقص الغلة الحدية . انظر الشكل رقم (٧) .

فى هذه المرحلة ومع تثبيت الفن الانتاجى المستخدم ومعدل رأس المال/الفدان فان إضافة أى عامل زراعى جديد الى مجموعة العمال القائمين بزراعة فدان واحد من الأرض ( مثلا ) يؤدى الى زيادة الغلة ( الانتاج ) الكلية ولكن بمعدل متناقص ، تلك هى مرحلة تناقص الغلة الحدية . وفى بعض الحالات تؤدى اضافة وحدة جديدة من وحدات العنصر المتغير ( العمل ) الى تناقص الناتج الكلى بمعنى أنه يعطى انتاجية بالسالب وهى المرحلة الثالثة بالشكل رقم (٧) . وتفسير انخفاض الانتاجية فى المراحل الثانية والثالثة يكمن فى النقصان النسبى لعوامل الانتاج الأخرى ، واختلال العلاقة بين مكونات العناصر المشتركة فى عملية

الشكل رقم (٧)




الانتاج الزراعى . فعدد العمال ( غير المهرة عادة ) يكون كبيراً نسبياً ، ورأس المال المستخدم والادارة والخبرة قليلة نسبياً .

وعلاوة على نقص المعارف الفنية لاساليب المقاومة والوقاية للنباتات وتدهور وتخلف اساليب الرى والصرف وجمود الوسائل المستخدمة فى زراعة الارض بالبلدان المتخلفة فانه يلاحظ أن نمط ملكية الأراضى الزراعية فى هذه البلاد يتسم بالتفتت وشيوع الملكية الصغيرة جدا مع وجود الاقطاعيات الضخمة جنبا الى جنب فى عديد من المناطق المتخلفة[٢] هذا التفتيت فى ملكية الأرض قد يكون له آثاره على الانتاجية حيث يصعب استخدام الميكنة ، وحيث يسرى قانون تناقص الغلة بزيادة عدد السكان/رقعة الأرض .

ومع ذلك فقد بينت التجارب التى قام بها البنك الدولى فى كل من البرازيل والهند بغرض معرفة العلاقة التى تربط رأس المال والعمالة بمساحة الأرض المنزرعة أن إعادة توزيع اراضى المزارع الكبيرة الى مزارع صغيرة ، سيزيد الانتاجية والعمالة زيادة ملموسة فى حالات كثيرة ( وبالطبع يتحقق المزيد من العدالة الاجتماعية ) . على أن هناك حدودا هامة . فعلى سبيل المثال ، تميل المزارع المتوسطة الى السرعة فى استخدام الأساليب المبتكرة لاسيما اذا واكب هذا التطور انخفاض معدلات الأمية بين صغار الفلاحين . كما أن تقسيم المزارع الكبيرة اذا تجاوز نقطة معينة يعوق الانتاجية . وعلاوة على ذلك فان قدرا كبيرا من الأراضى يفقد اثناء عملية التقسيم ووضع الحدود على الحقول . ( ففى بعض مناطق آسيا مثلا قد يقسم هكتار واحد الى ١٥ أو ٢٠ قطعة من الأرض ) . وأضافت دراسة البنك الدولى أن الميكنة الزراعية ربما ترفع من انتاجية الأرض لبعض المحاصيل ، بينما لا تقدم البحوث ما يدل على زيادة الانتاجية نتيجة لاستخدام الميكنة فى مزارع جنوب آسيا . ويتوقف الأمر فى النهاية على وفرة الأيدى العاملة أو ندرتها وبالتالى انخفاض تكلفتها أو ارتفاعها مقارنة بتكلفة الآلات الزراعية[٣] .

أما بالنسبة لعناصر الطبيعة ( بالمفهوم الشامل ) غير الأرض الزراعية فهناك ثلاث سمات تميز كيفية استخدامها فى البلدان المتخلفة :

* فتلك الموارد هى من ذلك النوع السهل الاستغلال والذى لا يحتاج الى مهارات فنية عالية أو رأس مال أو قدرات تنظيمية مرتفعة . فهى موارد مستغلة لقربها من المدن أو الموانىء أو لغزارتها فى منطقة ما . وغالبا ما تجتذب اليها رؤوس الأموال الأجنبية للمساعدة فى الاستفادة منها كحقول البترول وشركات التعدين والمناجم فى البلدان المتخلفة .
* انه باستثناء المجالات التى تعمل بها شركات اجنبية فان طرق الانتاجية مازالت الطرق التقليدية القديمة البدائية .
* وأخيراً ... أن معظم الدول المتخلفة ليست على دراية كافية بمواطن الثروة لديها فالبعض من ثرواتها الطبيعية لم يستكشف ، والبعض معروف وغير ممكن استغلاله اقتصاديا . ومن المؤلم حقاً أن إسرائيل قد إستطاعت أن تنتج أجود المحاصيل من صحراء سيناء أيام كانت مغتصبة فى حين عجزت الإمكانيات

المصرية عن الاستفادة من ثروة الآثار الضخمة التى تمتلكها على طول البلاد وعرضها . أن للتكنولوجيا المستخدمة والإدارة المنظمة ومستوى التعليم دور كبير فى الاستغلال الاقتصادى لثروة أى مجتمع .

**ثانيا : (جـ) عنصر رأس المال :**

يتكون رأس المال القومى من :

١ــ رأس المال الانتاجى .
٢ــ رأس المال الاجتماعى .
٣ــ كمية المخزون من السلع والمواد الأولية .
٤ــ احتياطى البلاد من العملات الأجنبية .

ويشمل رأس المال الانتاجى كافة المعدات والآلات والأدوات الأنتاجية التى تستخدم فى تحويل المواد الخام الى سلع ومنتجات مصنوعة ونصف مصنوعة . وكذلك كافة السلع الأنتاجية سواء استخدمت فى مجال الصناعة أم الزراعة أم الخدمات . كما يشمل رأس المال الأجتماعى كافة المرافق العامة والتى تضطلع بانشائها فى العادة الحكومات والمؤسسات الكبرى ، مثل الطرق والكبارى والسكك الحديد والتليفونات والأذاعة والتليفزيون والمدارس والمستشفيات والخزانات والسداد ... الخ .

ونظرا للصعوبة التى تتميز بها عملية تقييم حجم ومكونات عنصر رأس المال القومى فانه عادة يتم ترجمة كافة مكوناته الى قيمة نقدية ، ومن ثم كان من المنطقى أن نضيف الى رأس المال القومى رصيد البلاد من العملات الأجنبية . فهذه الأخيرة يمكن دائما ترجمتها الى معدات وأدوات وسلع وخدمات يتم استيرادها من الخارج .

ويستخدم للدلالة على مستوى وفرة أو ندرة هذا العنصر بعض المؤشرات مثل نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية أو عدد العمال الزراعيين لكل جرار فى القطاع الريفى أو معامل رأس المال/العمال . ولاشك أن لكل من هذه المؤشرات نواحى قصور فى مجال اعطاء معيار يمثل حجم رأس المال فى المجتمع(٤) ، وأيا كانت درجة التقريب فى حساب رأس المال القومى فى مختلف

البلاد فمما لاشك فيه أن معدلات التكوين الرأسمالى فى البلدان المتخلفة هى معدلات منخفضة للغاية اذا ما قورنت بنظيراتها فى البلدان المتقدمة .

ومعدلات التكوين الرأسمالى Rates of Capital Formation هى النتاج الطبيعى لعملية الاستثمار القومى . وفى البلدان المتخلفة يتراوح صافى الاستثمار ما بين ٤ــ٨٪ من اجمالى النواتج القومية فى فترة الستينات وأقل من ذلك فى السبعينات ، بينما تراوحت النسبة من ١٠ــ٢٠٪ فى الدول المتقدمة . ومن الملاحظ أن معدلات الاستثمار الحالية للدول المتخلفة هى أدنى بكثير من معدلات الاستثمار للبلدان المتقدمة حين كانت هذه الأخيرة تمر بمرحلة بناء أسس التنمية فى الماضى . فقد بلغت هذه المعدلات ( فى الولايات المتحدة وانجلترا والمانيا ) حوالى ٢٥٪ من الدخول القومية فى هذه الدول اثناء اجتيازها لما يسمى الآن بمرحلة الانطلاق Take off Period كما بلغت ٣٠٪ من الدخل القومى فى الاتحاد السوفيتى فى بداية عهد التخطيط وكذلك الحال فى بلدان اوروبا الشرقية والمخططة مركزيا .

أن التكوين الرأسمالى يتطلب حجز جزء من الدخل القومى وتحويله من الاستهلاك الى الاستثمار أى الى شراء وانتاج السلع الانتاجية . ونظراً لأن المستويات الأستهلاكية فى البلدان الفقيرة هى بطبيعتها منخفضة وعند مستوى الكفاف فانه من الصعب تصور استقطاع جزء من الدخل المخصص للاستهلاك بهدف رفع معدلات الاستثمار هناك ، بل يستحسن العمل على زيادة المخصص لسد الاحتياجات الأساسية من غذاء ومسكن وصحة وتعليم للأفراد بهذه البلاد .

ولعل أهم أوجه التكوين الرأسمالى فى البلدان المتخلفة هو ذلك الاستثمار الموجه لزيادة كفاءة وانتاجية العنصر البشرى . فقد اتسع مفهوم رأس المال ليشمل موارد المجتمع ليس فقط المادية ولكن البشرية أيضا . وزيادة قدرة العمال على العمل لا تقل ــ من حيث أثرها على حجم الناتج القومى ــ فعالية عن زيادة عدد الآلات أو المعدات الرأسمالية . ومن ثم فان الانفاق على التعليم والصحة ورفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمعات الفقيرة هو من قبيل الانفاق الاستثمارى ومن ثم يدخل فى مكونات عنصر التكوين الرأسمالى بالمفهوم الحديث .

وبجانب الإضافات الى رأس المال فى المجتمع ومعدلات تكوينها فان الاستخدام الأمثل لهذا العنصر وفعالية استغلاله واستخدامه بأكبر كفاءة ممكنة هى مسائل يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند تقييم هذا العنصر الهام من عناصر الانتاج ، فاستخدام فنون انتاجية مكثفة لعنصر رأس المال بالنسبة للعمل فى بلد مزدحم بالسكان ويحتاج لرفع معدلات التشغيل والعماله هو أمر لا يتمشى والأسلوب الأمثل للأنتاج فى مثل هذه الظروف . وقد يكون انفاق استثمارى معين بغرض رفع معدلات الأداء والتدريب وزيادة المهارات الفردية لأفراد هذا المجتمع هو الأسلوب الصحيح لزيادة الناتج القومى . أن الطاقة الأنتاجية لمجتمع ما تعتمد فى الواقع ليس فقط على حجم الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال وإنما على الاستخدام الكفء لكافة هذه الموارد ايضا[٦] .

واذا علمنا ببدائية مستوى الفنون الانتاجية المستخدمة فى الانتاج بالبلدان المختلفة وضعف مستويات التغذية وعدم القدرة على العمل ( الماهر على الأقل ) بها وانخفاض نصيب هذه البلدان من رأس المال بمختلف مكوناته لامكننا تصور أثر هذه العوامل مجتمعة على مستويات الانتاج والدخل فى دول وشعوب العالم الثالث .

### ثانيا : (د) عنصر التنظيم :

يعتبر جوزيف شومبيتر من الرواد الأوائل الذين ناقشوا أهمية دور عنصر التنظيم فى دفع عجلة التنمية[٧] . وقد أولى شومبيتر المنظم Entrepreneur عناية خاصة . فالمنظم ــ فى نظره ــ هو مفتاح التنمية أو هو « الدينامو » الذى يحرك عملية التنمية ويدفع بها للأمام . وهو يعتقد أن المنظم هو شخص فذ ، لديه مواهب متعددة ومقدرة على ركوب المخاطر فى عالم دائب الحركة ويكتنفه الغموض ، فيقوم بتحين الفرص الملائمة للأستثمارات الجديدة ، مما يؤدى الى خلق موجة كبيرة من الاستثمارات الجديدة تساهم فى زيادة الانتاج القومى . وهكذا تتم عملية النمو فى شكل قفزات تتم مع كل ابتكار جديد يلمح المنظم قيمته الاقتصادية فيحوله لخدمة الانتاج . ومن ناحية أخرى يهتم شومبيتر بالمنظم نظرا لاستطاعة الأخير التأثير فى العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ومن ثم التأثير على اذواق المستهلكين ، مما يؤدى الى احداث تغير فى هيكل طلبهم على السلع والخدمات

فيزداد طلبهم على السلع الجديدة فتدور عجلة النمو والتطور . لذلك اهتم شومبيتر بالعوامل النفسية والاجتماعية والتعليمية التى تسود البيئة التى يتواجد فيها المنظمون ، كما اهتم بنظرة المجتمع اليهم ومدى تقديره لهم ... ويرى شومبيتر أن المنظم هو شخص وظيفته الأساسية هى التجديد **Innovation** ويأخذ التجديد أحد أو بعض أو كل الصور الآتية :

١ــ كشف مصادر جديدة للمواد الخام .
٢ــ تقديم سلع جديدة فى الأسواق .
٣ــ استحداث اساليب انتاج جديدة .
٤ــ فتح اسواق جديدة .
٥ــ إعادة تنظيم بعض الصناعات على أسس حديثة .

ويستعين المنظم بالقروض التى يحصل عليها من البنوك لتنفيذ هذه التجديدات ومزج عوامل الانتاج المختلفة فى شكل مشروع استثمارى جديد .

ويختلف المنظم بهذه الصورة عن مدير المشروع الذى يتقاضى أجراً عن وظيفته كمدير ، فهذا الأخير يقوم أحيانا ببعض التجديدات ولكنها ليست فى أهمية الوظيفة التى يقوم بها المنطم ، ولا تزيد عن مجرد كونها تنفيذاً لمهام ادارية موكولة اليه . والمدير يفتقر الى الدافع الذاتى الذى يتحرك من خلاله المنظم .

الا أن ظهور المشروعات الضخمة وكثرة الابتكارات ووفرة المعاهد والمؤسسات التعليمية التى يتخرج منها المديرون الأكفاء ، كل هذه العوامل قد ساعدت على محو هذه الفروق التى وضعها شومبيتر بين المنظم والمدير الكفء فى عصرنا الحاضر . فالتنظيم والإدارة أصبحتا علما يكتسب وخبرة ومهارة لا تقل عن تلك التى حدد بها شومبيتر الملامح الشخصية للمنظم .

ان التنظيم الجيد والإدارة الفعالة هى فى الواقع عناصر مفتقدة فى البلاد المتخلفة . ذلك أن هذه العناصر لا تعتمد على الدافع الشخصى فقط ولكن على المناخ الاقتصادى والاجتماعى والفكرى السائد فى المجتمعات . وإن كان المنظم قد استطاع قيادة عملية التنمية فى دول اوروبا إبان الثورة الصناعية وفى أولى مراحل الرأسمالية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فانه ليس من المتفق عليه بين جمهرة الاقتصاديين انه قد تتاح له نفس القدرات فى قيادة عملية التنمية بالبلدان

المتخلفة فى الوقت الحاضر . بالعكس ، فيعتقد ليبنشتاين أن القدرات التنظيمية موجودة بالبلاد المتخلفة ولكن ظروف التخلف الاقتصادى هى التى لا تسمح لها بالانطلاق أو أن هذه الظروف تقيدها الى مشروعات معينة لا تتيح دفع عجلة النمو الاقتصادى بالمعدلات المطلوبة(٨) .

لقد خضعت الدول المتخلفة فترة طويلة للاستعمار الذى سيطر على أجهزتها الإدارية والتنظيمية ، وبعد أن حققت هذه الدول استقلالها السياسى ترك لها المستعمر جهازا اداريا ضعيفا هزيلا لا يقدر على تحمل مسئولية القيادة لعملية التنمية يضاف الى ذلك ما تعانيه هذه البلاد اصلا من مشاكل ضعف مستوى الخدمات العامة وافتقارها الى رأس المال الاجتماعى وتعقد وكثرة اللوائح والقوانين المقيدة لانطلاق المشروعات الجديدة وافتقادها لبورصات الأوراق المالية الواسعة النشاط وعدم مرونة انظمتها النقدية والمصرفية ... الخ .

كل هذه العوامل وغيرها تدفع بنا الى الاعتقاد فى عدم فعالية عنصر التنظيم — حتى وإن تواجد بالفعل — فى قيادة عملية التنمية بالبلدان المتخلفة ، أو على أقل تقدير فى صعوبة الخروج برأى عام بخصوص دور هذا العنصر فى البلدان المتخلفة .

## هوامش الفصل الثالث

١ــ انظر : - Stephen Enke, "Economics for Development" Prenticle Hall, Inc., N.J. 1963, pp. 29-31.

٢ــ انظر د. عبد الرحمن يسرى : « التنمية الاقتصادية » ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨١ ، صفحة ٢١ .

٣ــ تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٠ ، صفحة ٥٤ .

٤ــ من الأساليب المستخدمة لتقدير رأس المال القومى : ١ــ اسلوب التكلفة التاريخية المعدلة Adjusted Historical Cost . ٢ــ اسلوب تكلفة الاحلال Replacement Cost . ٣ــ اسلوب التقدير التقريبى لطاقة الكسب للأصول الرأسمالية Earning Power .

انظر : د. عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق ، هامش صفحة ٢٢ وكذلك :

- J. Robinson, "The Accumulation of Capital", London.

٥ــ انظر نظرية والت روستو فى مراحل النمو الاقتصادى بالكتاب الثانى من هذا المؤلف .

٦ــ انظر د. محمد الليثى « التنمية الاقتصادية » ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٩ ، ص ٥٠ .

٧ــ انظر : - J. Schumpeter, "The Theory of Economic Development, translated by R. Opiep, Cambridge, 1934.

٨ــ انظر : د. عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق صفحة ٢٧ .

# الفصل الرابع

# الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة ( معالم التخلف )

## ثالثا : خصائص النشاط الاقتصادى

يختلف الكتاب بطبيعة الحال فى ماهية الخصائص التى يولونها اهتمامهم دون غيرها حيث لا مناص من أن يتأثر كل كاتب بطبيعة البلاد التى يوليها المحل الأول من الاعتبار . وسوف نركز اهتمامنا على عدد محدود من خصائص النشاط الاقتصادى بالبلاد المتخلفة ، بحيث يتضح بالنظر اليها وجوه الاختلاف الأساسية بينها وبين طبيعة النشاط الاقتصادى فى البلاد المتقدمة .

وندمج فيما يلى خصائص النشاط الاقتصادى بالبلاد المتخلفة فى أربع خصائص ذات أهمية ارتكازية :

(أ) الانتاج الزراعى والأولى هو النشاط الاقتصادى الرئيسى .
(ب) شيوع ظاهرة البطالة الهيكلية .
(جـ) التخصص المتطرف فى منتج أولى واحد أو أكثر .
(د) الثنائية الاقتصادية .

### ثالثا : (أ) الانتاج الأولى هو النشاط الرئيسى :

يقصد بالانتاج الأولى الزراعة والرعى والصيد والغابات. ويعيش ٨٠٪ من سكان العالم الثالث فى مناطق ريفية (بالمقارنة بـ ٣٥٪ فقط من سكان الدول المتقدمة). ولذلك فقد اتسمت انشطتهم الانتاجية بالطابع البدائى وتختلف طرائق الانتاج واعتمادهم على الانتاج الزراعى والأولى الى حد كبير. توضح هذا مؤشرات العمالة وهيكل الانتاج. فالانتاج الزراعى يمثل من ٤٠ الى ٩٠٪ من قيمة النواتج القومية بالبلدان المتخلفة ولا تقل نسبة ما يستوعبه هذا القطاع من العمال عن ٧٢٪ من اجمالى قوة العمل بالدول المتخلفة بينما فى الدول المتقدمة لا تسهم الزراعة بأكثر من ٣٪ من اجمالى الناتج القومى ولا يزيد من يعملون فى القطاع الانتاجى عن ٧٪ من اجمالى القوة العاملة، انظر الجدولين رقمى ٥، ٦.

### جدول رقم (٥)
### هيكل القوة العاملة ( عام ١٩٨٠ )

| | الزراعة | الصناعة | الخدمات |
|---|---|---|---|
| الدول ذات الدخل المنخفض | ٧٢٪ | ١٢٪ | ١٥٪ |
| الدول متوسطة الدخل | ٤٣٪ | ٢٣٪ | ٣٤٪ |
| الدول الصناعية مرتفعة الدخل | ٧ ٪ | ٣٥٪ | ٥٨٪ |
| مصـــر | ٤٦٪ | ٢٠٪ | ٣٤٪ |

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية لعام ١٩٨٨ . جدول رقم (٣١) بالملحق الاحصائى صفحتى ٣١٤ ، ٣١٥ .

### جدول رقم (٦)
### هيكل الانتاج ( عام ١٩٨٦ )

| | الزراعة | الصناعة | الخدمات |
|---|---|---|---|
| الدول ذات الدخل المنخفض | ٣٢٪ | ٣٥٪ | ٣٣٪ |
| الدول متوسطة الدخل | ١٥٪ | ٣٦٪ | ٤٩٪ |
| الدول الصناعية مرتفعة الدخل | ٣ ٪ | ٣٥٪ | ٦٢٪ |
| مصـــر | ٢٠٪ | ٢٩٪ | ٥١٪ |

المصدر : السابق جدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى ، صفحتى ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

والسبب فى هذا مفهوم . فحيث لا يتطلب انتاج المواد الأولية سوى قدر قليل من رأس المال العينى والمعارف الفنية والمهارات ، وحيث تنتشر الأسر كبيرة العدد

فى ظل عدم وجود فرصة للعمالة خارج هذا القطاع. فلا مناص من أن يستأثر النشاط الأولى بالشطر الأعظم من القوه العاملة بالبلاد المتخلفة . من هنا كانت تسمية هذه البلاد احيانا بالبلاد المنتجة للمواد الأولية . وليست العبرة عند تحديد سمات التخلف فى نسبة العاملين فى قطاع الزراعة الى العاملين فى القطاعات الأخرى ولاسيما الصناعة فحسب بل أن العبرة هى بمستوى انتاجية عنصر العمل فى هذا القطاع بالنسبة لنظيره فى القطاعات الأخرى فى الاقتصاد الواحد وكذلك مستوى انتاجية عنصر العمل فى القطاع الزراعى فى بلد متخلف بالنسبة لنظيره فى بلد متقدم . وعلى سبيل المثال تعد الدانمارك واستراليا وهولندا من الدول المتقدمة اقتصاديا مع اعتمادها كثيرا على انتاج المواد الأولية ولا تزيد نسبة العاملين فى قطاع الزراعة بهذه البلاد عن ٦٪ من اجمالى قوة العمل . وهكذا نتبين أن الاعتماد النسبى الكبير على قطاع الانتاج الأولى فى ظروف انخفاض متوسط انتاجية العامل بهذا القطاع هو ما يدعو لاعتبار نشاط هذا القطاع مظهرا للتخلف الاقتصادى . يؤكد هذا ما تشير اليه الاحصاءات الدولية ــ رغم عدم دقتها ــ من أن انتاج ٦٣٥ مليون عامل فى قطاع الزراعة فى آسيا وافريقيا قد بلغ ما قيمته ١٦٦ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٧٩ فى حين بلغ انتاج اقل من ١٪ من هذا العدد من العمال الزراعيين ( أى اجمالى قوة العمل فى قطاع الزراعة ) بالولايات المتحدة الأمريكية ( ٤,٥ مليون عامل ) ما يزيد عن ربع قيمة الانتاج الكلى لعمال افريقيا وآسيا حيث بلغت ٤٥ مليون دولار فى نفس العام . وهذا يعنى أن معدل انتاجية العامل الزراعى فى قارتى آسيا وافريقيا الى انتاجية العامل الزراعى فى شمال امريكا هى ١ : ٣٥ ( تقريبا ) .

**ثالثا : (ب) شيوع البطالة الهيكلية :**

فى ظل ظروف، تتسم بثبات الفن الانتاجى المستخدم ومع مرور الانتاج فى القطاع الزراعى بالدول المتخلفة بمرحلة تناقص الغلة ( أو فى أحسن الظروف تزايدها بمعدل متناقص ) وباستمرار زيادة عدد السكان بمعدل يفوق دائما الزيادة فى معدلات الانتاجية للفرد فان مشكلة البطالة تبدو هى الظاهرة الوليدة لكل هذه الظروف . والبطالة هنا تأخذ شكل عدم التناسب بين الوفرة الكبيرة لعنصر اليد العاملة بالنسبة لندرة العوامل الانتاجية الأخرى مثل الموارد الطبيعية ورؤوس

الأموال والتنظيم . ويطلق على هذا النوع من البطالة اصطلاح البطالة الهيكلية أو البنيانية Structural Unemployment ، ولا تأخذ هذه البطالة الشكل السافر ( أى التعطل الكامل عن العمل (Unemployment) . بل غالبا ما يعتقد هؤلاء الذين لا عمل لهم انهم يعملون مع الآخرين فى الحقل وإن كانت انتاجيتهم الفردية تكاد تقترب من الصفر ولذلك فهى تسمى ايضا بالبطالة المقنعة (Underemployment) .

ان عدم امكانية قيام الفرد بالعمل اثناء كامل ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية أو الموسمية أو السنوية وتعطله عن القيام بالعمل لبعض هذه الأجزاء من السنة ، أو عدم تمكنه من بذل اقصى ما يمكن أن يبذله لاسباب خارجة عن إرادته هى اشكال من البطالة المقنعة . ومن هذا المفهوم يتضح لنا كيف تنتشر هذه الحالة من البطالة فى الدول المتخلفة — ليس فقط فى قطاع الانتاج الأولى وإنما ايضا فى قطاعات الانتاج الأخرى لاسيما الخدمات الحكومية وشركات القطاع العام ( ظاهرة قراءة الجرائد وشرب القهوة والشاى والمرطبات والدردشة وحل الكلمات المتقاطعة والخروج للتسوق اثناء اوقات العمل الرسمية واشغال الابرة والتريكو بمختلف اجهزة الدولة ) . ويمكن التعرف على هذا النوع من البطالة اذا امكن سحب نسبة من عدد العاملين فى جهاز ما دون أن يكون لخروجهم من العمل أثر يذكر على مستويات الأداء والأنتاجية .

أن معدل البطالة بالدول المتخلفة فى مدنها وقراها وريفها ، سافرة ومقنعة لا يقل باى حال عن ٣٠٪ من اجمالى السكان القادرين على العمل فى قارة مثل افريقيا ( انظر الجدولين : ٧ ، ٨ ) . ففى المدن الفقيرة تبلغ نسبة البطالة السافرة من ١٠ — ٢٠٪ من قوة العمل بها وتضرب هذه الفاقة بقسوة فئة الشباب وخاصة الشباب المتعلم من ١٥ — ٢٤ سنة . ولعل اخطر مراتب هذه المشكلة هو الجانب المستقبلى . فمع مرور الوقت يتزايد عدد الشباب الذى تزود بنصيب ما من التعليم المتوسط أو الثانوى أو الجامعى وفى الوقت الذى يرتفع اجمالى الطلب على فرص العمل تتضاءل الفرص الجديدة للتوظف فى الريف وفى الحضر بدول العالم الثالث . وهناك من الدواعى والأسباب ما يجعل من مشكلة البطالة فى دول العالم

الثالث مشكلة خاصة للغاية ولا تتشابه مع تلك البطالة التى تتميز بها المجتمعات الصناعية المتقدمة ومن ثم تستحق معالجات خاصة من جانب المحللين الاقتصاديين . ونجمل هذه الدواعى فى ثلاث :

١ــ أن هذه الظاهرة سواء حدثت بشكل منتظم ( موسمى ) أو مزمن ومستمر ، تصيب فى الغالب نسبة عالية من قوة العمل فى الدول المتخلفة تفوق كثيرا نظيرتها بالبلاد المتقدمة حتى فى اكثر ازماتها حدة ( سنوات الكساد العظيم ٢٩ــ١٩٣٣ ) .

جدول رقم (٧)
العمالة والبطالة فى الدول المتخلفة
( ١٩٦٠ــ١٩٩٠ )

| | ١٩٦٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|---|
| فى جميع الدول المتخلفة : | | | | |
| القوة العاملة ( بالمليون ) | ٥٠٧,٤١٦ | ٦١٧,٢٤٤ | ٧٧٣,١١٠ | ٩٩١,٦٠٠ |
| البطالة السافرة ( بالمليون ) | ٣٦,٤٦٦ | ٤٨,٧٩٨ | ٦٥,٦١٠ | ٨٨,٦٩٣ |
| البطالة السافرة (٪) | ٦,٧ | ٧,٤ | ٧,٨ | ٨,٢ |
| البطالة (سافرة+مقنعة ٪) | ٢٥ | ٢٧ | | |
| أفريقيا | ٣١ | ٣٩ | ٩,٨ | ٩,٩ |
| آسيا | ٢٤ | ٢٦ | ٧,٧ | ٨,٣ |
| امريكا اللاتينية | ١٨ | ٢٠ | ٥,٨ | ٥,٥ |

المصدر : Yves Sabolo, "Employment and Unemployment, 1960-90", International labour Review 112, No. 6, Table 3 and Appendix.

جدول رقم (٨)
بعض معدلات البطالة السافرة حسب العمر
فى بعض المناطق المدنية بالبلدان المتخلفة (٪)

| | من عمر ١٥ــ٢٤ سـنة | اعلى من ١٥ سنة ( الاجمالى ) |
|---|---|---|
| غانا ــ المدن الكبيرة | ٢١,٩ | ١١,٦ |
| بوجوتو ــ كولومبيا | ٢٣,١ | ١٣,٦ |
| بيونيس أيريس ــ الارجنتبين | ٦٪٣ | ٤,٢ |
| شيلى ــ المناطق المدنية | ١٣ | ٦ |
| كاراكاس ــ فنزويلا | ٣٧,٧ | ١٨,٨ |
| بانكوك ــ تايلاند | ٧,٧ | ٣,٤ |
| الفلبين ــ المناطق المدنية | ٢٠,٦ | ١١,٦ |
| سـنغافورع | ١٥,٧ | ٩,٢ |

المصدر : Edgar O. Edwards, Employment in Developing Countries (New York: Ford Foundation, 1973), Table 2.

٢ــ تتسم مشاكل العمالة بدرجة من التعقيد تعكس اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى البلاد المتخلفة عنها فى البلاد المتقدمة . وليس من المتصور التصدى لمشاكل العمالة والتوظيف بدول العالم الثالث بمثل سياسات التوسع النقدى لزيادة الطلب الكلى على الطريقة الكينزية . فليس كل اثرياء الدول النامية رجال اعمال ولا كل الاستثمارات تتجه نحو الصناعة والمشروعات التى تقدم فرص جديدة للعمل . بل عادة ما يرتفع الطلب على شراء الأرض والعقارات وشراء الذهب أو الاكتناز فى اوقات الرواج ... الخ . ان معالجة مشاكل التوظف فى دول العالم الثالث تحتاج الى منهج آخر مختلف ويتمشى مع طبيعة هذه المجتمعات .

٣ـ على المستوى الدولى لمشكلات العمالة يحتاج الأمر لنوع من التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلاد المتقدمة وتلك الخاصة بزيادة فرص التشغيل بالبلاد المتخلفة . وهذا البعد الجديد لمشاكل العمالة فى الدول المتخلفة يحتاج بالفعل الى تعاون الدول الصناعية الكبرى فى مجالات التجارة والمساعدات الاجنبية ونقل التكنولوجيا . والا ومع مرور الزمن فسوف يفاجأ الجميع بأزمات من نوع جديد قد تطيح بالامان الاجتماعى داخل الدول الفقيرة وتؤثر سلبيا على السلام العالمى فى العلاقات بين الدول[1] .

خلاصة القول فى هذا الموضوع انه على حين يرجع تعطل الأيدى العاملة فى حالة البطالة الدورية فى البلدان الصناعية المتقدمة الى قصور الطلب النقدى الكلى بما يترتب على ذلك من تعطيل جانب من الطاقة الانتاجية وبالتالى من الأيدى العاملة ، ترجع البطالة الهيكلية فى بلدان العالم الثالث ليس الى الأزمات الرأسمالية الدورية وإنما الى عدم التناسب بين عرض العمل وإمكانيات هذه البلدان من عناصر الانتاج الأخرى من رأس مال وموارد طبيعية ومعارف فنية وتنظيمية . وهكذا فانه على حين يتطلب علاج هذه المشكلة فى الدول الصناعية رفع مستوى الانفاق النقدى بما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على المنتجات وتشغيل الطاقة الانتاجية بمعدلات تمتص فائض القوى العاملة المتعطلة فان علاج مشاكل البطالة البنيانية لا يتم سوى عن طريق زيادة عرض عوامل الانتاج الأخرى ورفع الكفاءة الفنية والإدارية والتنظيمية لعنصر الموارد البشرية فى نفس الوقت .

**ثالثا : (جـ) التخصص المتطرف فى منتج أولى واحد أو أكثر :**

أسفرت سياسات الاستعمار وعلاقة التبعية التى ربطت تاريخيا البنيان الاقتصادى للدول المتخلفة بمصالح الدول المتقدمة عن طبع النشاط الانتاجى فيها بهذا الطابع الفريد ، اذ اصبحت تعتمد هذه المجموعة الكبيرة من الدول المتخلفة ــ على انتاج محصول واحد ( او اثنين ) يشكل نسبة كبيرة من دخلها القومى السنوى .

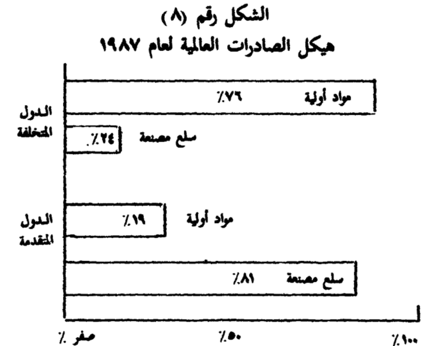
هذا المحصول أو المنتج الزراعى أو المادة الخام لا تتحكم فى انتاجه ظروف

الطلب الداخلى بالدول المتخلفة بطبيعة الحال وإنما هو منتج لغرض التصدير .
ومن هنا تتوقف مستويات الدخل والمعيشة ( رواجا وكسادا ) بالبلدان المتخلفة بدرجة كبيرة على الأحوال الجوية والمناخية بها من ناحية ، وعلى الأحوال السائدة بأسواق التصدير بالخارج من ناحية أخرى ، وتتوقف هذه الأخيرة على مستوى الأحوال الاقتصادية بالبلدان الصناعية .

أن نظرة على هيكل الصادرات العالمية كما يوضحها الشكل رقم (٨) تبين انه فى عام ١٩٨٧ شكلت المواد الأولية ( محاصيل زراعية ، مواد خام ، وقود ) ٧٦٪ من جملة صادرات* البلاد المتخلفة منخفضة الدخل ( بإستثناء الهند والصين ) ، بينما لا تزيد عن ١٩٪ من جملة صادرات البلاد المتقدمة .

**الشكل رقم (٨)**

**هيكل الصادرات العالمية لعام ١٩٨٧**




**المصدر : تقرير عن التنمية فى العالم ، البنك الدولى عام ١٩٨٩ ، جدول رقم ١٦ بالملحق الاحصائى ، صفحتى ٢٢٢ ، ٢٢٣ ( والأرقام تمثل نسب صادرات كافة الدول منخفضة الدخل بإستثناء الصين والهند ) .**

هذا التخصص المتطرف يتضح بدرجة أكبر اذا أجرينا نوعا من الحصر لبعض المنتجات الأولية والمواد الخام الأساسية لنحاول تحديد مصدر انتاجها فى العالم ( جدول رقم ٩ ) . فليست المشكلة هى فقط فى اعتماد مجموع البلدان المتخلفة

على الانتاج الأولى بما فى ذلك من مخاطر تقلب مستويات الانتاج واتجاه شروط التجارة لغير صالحها وعدم مرونة العرض واعتماد هذه الدول على اسواق الدول الغنية مما يجعلها مساوم ضعيف فى السوق العالمى ( باستثناء البترول خلال الفترة من ٧٣ــ١٩٧٩ ) . أن المشكلة تتضاعف اذا علمنا أن كل من هذه الدول تعتمد اعتمادا شبه كليا على حصيلة محصول واحد أو اثنين فى الحصول على احتياجاتها الأساسية وفى تمويل خطط التنمية بها .

### جدول رقم (٩)
### بعض السلع والمواد الأولية ونصيبها فى صادرات الدول المتخلفة ( ١٩٧٣ــ١٩٧٥ )

| | نصيب الدول المتخلفة فى الصادرات العالمية | نصيب المنتج فى صادرات الدول المتخلفة |
|---|---|---|
| الكاكاو | ٩٨٪ | غانا ( ٦٠٪ ) |
| البن | ٩٣٪ | كولومبيا ( ٤٧٪ ) أوغندا ( ٧٣٪ ) |
| الشاى | ٨٠٪ | سيرى لانكا ( ٤٥٪ ) |
| السكر | ٥٠٪ | البرازيل ( ٦٨٪ ) جزر الموريشيوس ( ٨٠٪ ) |
| الموز | ٩٣٪ | المارتينيك ( ٤٠٪ ) بنما ( ٣٠٪ ) |
| الأرز | ٣٠٪ | نيبال ( ٤٨٪ ) |
| القطن | ٤٩٪ | تشاد (٧٠٪) مصر (٤١٪) السودان (٤٥٪) اليمن (٤٩٪) |
| الجوت | ٩٦٪ | بنجلاديش ( ٣٥٪ ) |
| المطاط | ٩٦٪ | ماليزيا ( ٢٥٪ ) سيرى لانكا ( ٢٠٪ ) |
| القصدير | ٥٣٪ | زائير ( ٦٩٪ ) شيلى ( ٦٦٪ ) زامبيا ( ٩٢٪ ) |
| الحديد | ٤٩٪ | ليبيا ( ٦٨٪ ) موريتانيا ( ٧٨٪ ) |

المصدر : I.M.F., "International Financial Statisitics, VolumeXXXI, No. 7, July 1978.

ويمكن إيجاز الصعوبات التى تواجهها الدول المتخلفة بسبب طبيعة صادراتها الناجمة عن التخصص المتطرف فى الانتاج الأولى فى نوعين من المشاكل :

١ــ مشاكل بنيانية هيكلية داخلية .

٢ــ مشاكل تسويقية خارجية .

١ــ فالدولة المتخلفة تصدر الكثير من المواد الخام والأولية ، والقليل من السلع المصنوعة . ونظراً لكون التجارة فى السلع المصنوعة تتميز بديناميكيتها من حيث ظروف الطلب والعرض ، ومن ثم استمرار القدرة على رفع أسعارها وكميانها وأنواعها فى السوق العالمية ، فإن معدل نمو حصيلة صادراتها يزداد ولكن بأقل من المتوسط العام لنمو التجارة العالمية فى جملتها . فعلى مدى الستينات والسبعينات إزداد حجم التجارة فى المواد الأولية ( فيما عدا البترول ) بمعدل سنوى ٤,٥٪ وكان معدل نمو التجارة العالمية على مدى هذه الفترة ٧,٥٪ سنوياً[٢] .

هذا عن « حجم » التجارة ، أما عن قيمة التجارة الدولية فالفارق أكبر ، حيث إرتفعت قيمةالمواد الأولية خلال الستينات والسبعينات ( فيما عدا البترول ) بمعدل ٥٪ سنويا فى المتوسط ، بينما بلغ المعدل ٨,٥٪ بالنسبة لكافة السلع والمواد التى يتم تبادلها عالميا .

وتشير بيانات السكرتارية العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأنكتاد » فى الجدول رقم (١٠) إلى أن معدلات نمو الصادرات العالمية فى الثمانينات كانت أعلى دائما فى الدول المتقدمة عنها فى الدول المتخلفة من حيث الكمية . أما من حيث الأسعار فكانت الفوارق أوسع . إذ بينما كان معدل النمو إيجابيا فى العالم وفى الدول الصناعية المتقدمة كان النمو بمعدل سلبى فى الدخل المتخلفة . وبمعنى آخر كانت القوة الشرائية لصادرات البلدان المتخلفة فى تدهور وإنخفاض بلغ فى عام ١٩٨٦ وحده ١٥,٧٪ مقارنة بالعام السابق عليه ( ١٩٨٥ ) والذى سجل هو الآخر تدهوراً فى القوة الشرائية للصادرات من المواد الأولية قدره ١,٣٪ . فالصادرات تقل من عام لعام ، ولو زادت فبمعدلات متواضعة وبشكل متقطع وطارىء ، والأسعار تتدهور ومن ثم تقل حصيلة الصادرات بينما ترتفع قيمة الواردات التى تتشكل أساساً من السلع المصنوعة والحبوب . أى أن شروط التبادل

تتجه لغير صالح البلدان المنتجة للمواد الخام والأولية والتى تعتمد فى تسويقها على السوق العالمية .

## جدول رقم (١٠)
## معدلات النمو السنوى لكمية وأسعار التجارة الدولية
## ١٩٨٠ ــ ١٩٨٩

بالنسب المئوية

| مجموعات الدول | المتوسط السنوى ٨٠ــ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨* | ١٩٨٩* |
|---|---|---|---|---|---|
| العالم : كمية الصادرات | ٢,٧ | ٣,٥ | ٥,٩ | ٥,٣ | ٤,٥ |
| الدول المتقدمة : | | | | | |
| ــ كمية الصادرات | ٣,٦ | ٢,٠ | ٥,١ | ٥,٤ | ٤,٥ |
| ــ شروط التجارة | ٠,١ | ١٠,٢ | - ٠,١ | ٠,٧ | صفر |
| ــ القوة الشرائية للصادرات | ٣,٧ | ١٢,٥ | ٥,١ | ٦,١ | ٤,٥ |
| ــ كمية الواردات | ٣,١ | ٨,٩ | ٦,٥ | ٥,٨ | ٤,٦ |
| الدول المتخلفة : | | | | | |
| ــ كمية الصادرات | - ١,٨ | ١٠,٠ | ٧,٩ | ٥,٣ | ٤,٥ |
| ــ شروط التجارة | - ٠,٣ | - ١٨,٣ | ٤,٣ | - ١,٢ | ٠,٤ |
| ــ القوة الشرائية للصادرات | - ٢,٠ | - ١٠,١ | ١٢,٥ | ٤,٠ | ٤,٩ |
| ــ كمية الواردات | ٠,٢ | - ١,٧ | ٥,٧ | ٤,٧ | ٥,١ |
| الدول المتخلفة المصدرة للبترول : | | | | | |
| ــ كمية الصادرات | - ٩,٠ | ١٥,٤ | - ١,٦ | ٣,٧ | ٢,٧ |
| ــ شروط التجارة | ٠,٩ | - ٤٤,٧ | ٩,٠ | - ٦,٧ | ٠,٩ |
| ــ القوة الشرائية للصادرات | - ٨,٢ | - ٣٦,٢ | ٧,٣ | - ٣,٣ | ٣,٧ |
| ــ كمية الواردات | - ١,٤ | - ١٤,٣ | - ٧,٦ | ٠,٨ | ١,١ |

المصدر : **UNCTAD, Trade and Development Report, 1988, table 4, p. 9**
**(1988 and 1989 are forcested).**

ولا شك أن منافسة المنتجات الصناعية ـــ من ألياف وغيرها ـــ للمنتجات الطبيعية هى التى تفسر جزءاً من تراجع التجارة فى المواد الأولية ( كمياً وسعرياً ) فى هيكل التجارة الدولية . كما تفسر إجراءات الحماية ـــ التى تفرضها البلدان الصناعية على وارداتها من المواد الأولية ـــ الجزء الآخر من هذا التراجع فى تجارة البلدان المتخلفة ... والخلاصة أنه لأسباب بنيانية فى الهيكل الإنتاجى للدول المتخلفة فإنها لا تمتلك أية حيلة ذاتية لحفز صادراتها من المواد الأولية .

٢ـــ وفيما يتعلق بالنوع الثانى من المشاكل ، أى المشاكل التسويقية الخارجية ، يلاحظ مايلى :

(أ) تتعرض أسعار السلع الغذائية والمواد الخام والأولية التى تصدرها الدول المتخلفة إلى تقلبات أسعارها ، وتلك تنجم عن عوامل مؤقتة أو موسمية أو دورية فى الأجل القصير .

ومن شأن هذه التقلبات أن تؤثر على هيكل الطلب من ناحية وعلى معدلات الانتاج من ناحية أخرى . وعلى سبيل المثال بلغت التقلبات السعرية التى تم تسجيلها منذ ١٩٦٥ لسلع مثل السكر ، القصدير ، الأرز والكاكاو والموز والمطاط والبن والشاى أبعادا لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فبعد تذبذبات سعرية غير منتظمة بلغ متوسط ارتفاع المستوى العام لاسعار المواد الخام القمة فى عام ١٩٧٤ ثم هبط فى عام ١٩٧٥ بمعدل ٢٥٪ ليرتفع مرة أخرى ٣٠٪ عن مستوى القمة الذى حققته فى ١٩٧٤ . وتزداد حدة هذه التقلبات اذا تتبعناها لكل سلعة على حدة . ونظرا لإنخفاض مرونة الطلب ( وكذلك العرض ) السعرية على هذه السلع فانه لا يمكن الاستفادة كثيرا من ظروف ارتفاع الأسعار بينما تكون الخسارة شبه مؤكدة فى حالة هبوط الأسعار العالمية للمنتجات الأولية وخاصة الزراعية منها .

(ب) أما فى الأجل الطويل فيواجه الدول المتخلفة خطر إتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالح منتجاتها من المواد الأولية . وهذا يعنى ببساطة أنه للحصول على نفس الكمية من الواردات على الدول المتخلفة أن تزيد من كمية صادراتها عاما بعد عام . فأسعار الصادرات فى إتجاه ، وأسعار

الواردات فى الأتجاه الآخر ... وهكذا ، لو ترجمت الخسارة الناجمة عن إتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالح البلدان المتخلفة إلى دولارات ، فإن الأنخفاض فى القوة الشرائية لصادرات هذه المجموعة من البلدان سوف يبلغ أكثر من ٢٠ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٣ وحدها ، ٢٨,١ مليار فى نهاية ١٩٨٥ ( إذا استبعدنا بعض الدول الأسيوية الصاعدة الواعدة مثل : سنغافورة ، تايلاند ، كوريا الجنوبية ، هونج كونج )[٣] .

هذا ويضاف للنوع الثانى من المشاكل ذلك الشكل الخاص للعلاقات التجارية بين بائعى المنتجات الأولية ومشتريها . فبينما يتكتل المشترون فى شكل شركات دولية متعددة الجنسية وحكومات تنظم فيما بينها اسعار الشراء يتشتت البائعون وتتعدد مصادر المادة الأولية وغالبا ما لا تجمعهم منظمة قوية للدفاع عن مصالحهم أمام احتكار وقوة وقدرة الدول الغنية على الشراء والمساومة . وتقودنا هذه الحقيقة الى ظاهرة التبعية الاقتصادية التى تسود النشاط الاقتصادى فى البلدان المتخلفة .

**ثالثا : (د) التبعية الاقتصادية :**

تتمثل **ظاهرة التبعية الاقتصادية** فى سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، ومن ثم فى تنظيم الانتاج الأولى فى البلاد المتخلفة ــ والواقعة تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الاجنبية ــ بما يلائم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوروبية المتقدمة صناعيا . ولا يغير من حقيقة هذه التبعية الاقتصادية كون أن البلدان المتخلفة قد حصلت على استقلالها السياسى . فلا يخفى كيف تستأثر الشركات الاجنبية بالشطر الأعظم من تجارة البلدان المتخلفة ، بل لا يخفى كيف تصل السيطرة الأجنبية الى حد امتلاك الاجانب لمشروعات الأنتاج الأولى لغرض التصدير الى اسواق البلاد التى ينتمون اليها . مثال ذلك شركات البترول فى دول الخليج وفنزويلا وايران ، وشركات الفواكه الأمريكية فى امريكا اللاتينية أو شركات المناجم فى شيلى والكونغو أو المزارع الأجنبية الكبيرة فى ليبريا وسيلان[٤] .

وليست التبعية الاقتصادية قاصرة على ميدان التجارة الخارجية فقط . اذ تمتد لتشمل العديد من المجالات مثل :

١ـــ اعتماد الدول المتخلفة على انسياب **رؤوس الأموال الأجنبية** من الدول المتقدمة لتمويل استثماراتها القومية ـــ وبعبارة أخرى ـــ اعتماد الدول المتخلفة فى تمويل استثماراتها على مدخرات الدول المتقدمة . بل أن من خصائص الدول المتخلفة أن عرض مدخراتها المتاحة لا يتولد بالكامل من الاقتصاد القومى . فمساهمة الأجانب بمدخراتهم أو بمشروعاتهم الاستثمارية كان يتراوح فى فترة الخمسينات ما بين ٢٠ الى ٢٥٪ ثم هبط فى الستينات الى حوالى ١٠٪ من اجمالى تكوين رؤوس الأموال بالبلدان المتخلفة .

٢ـــ اعتماد الدول المتخلفة على انسياب **التكنولوجيا** وطرق الانتاج الحديثة من الدول المتقدمة . ومن الجدير بالذكر أن ذلك النوع من التبعية يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المتقدمة فكلما اريد احلال اسلوب للانتاج بآخر كانت الدول المتخلفة هى السوق الطبيعى لوسائل الانتاج القديمة أو التى انتهى العمل بها ، وكثيرا ما أدى نقص قطع غيار بعض المصانع فى الدول المتخلفة الى عجز هذه الوحدات عن القيام بالانتاج بكامل طاقتها .

٣ـــ اعتماد الدول المتخلفة على انسياب **السلاح** وأدوات الحرب الباهظة التكاليف ( والتى تسمى احيانا بوسائل الدفاع القومى ) من دبابات وطائرات وبطاريات ومدافع وسفن حرب تنتج فى الدول المتقدمة . ومع اشتعال الحروب الأقليمية بين الدول المتخلفة وبعضها البعض ، أو بين اجزاء الدول المتخلفة الواحدة فان طلبها على السلاح الأجنبى يزيد ويزيد معه انتعاش الدول المنتجة للسلاح ، وفى الحروب تدمر الأسلحة والموارد البشرية والموارد الطبيعية ويزداد الطلب وتزداد التبعية وتتسع الفجوة ... فجوة التخلف بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف[٥] .

٤ـــ اعتماد الدول المتخلفة على انسياب **المعونات الأجنبية** من الدول الصناعية المتقدمة فى صورها الثنائية أو من المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة التى تسيطر عليها وتمولها الدول المتقدمة فى صورها المتعددة الأطراف . وفى بعض الحالات تمثل هذه المعونات الاقتصادية الشق الأعظم من موارد البلد ( مثال ذلك اسرائيل والأردن ) .

٥ـــ كذلك تمثل **تحويلات العاملين بالخارج** احدث اشكال التبعية الاقتصادية

وهذه التحويلات هى موارد من العملات الأجنبية تتوقف فى حجمها ومعدلاتها على مستويات النشاط الاقتصادى خارج نطاق البلدان المتخلفة ومن ثم تتسم بالتقلب وهى عرضة فى حالات الحروب أو الازمات الاقتصادية الى التقلص وبالتالى التأثير على موارد البلاد لاسيما إن كانت تمثل نسبة لا يستهان بها من مواردها المخصصة لمشاريع التنمية والاستثمار .

٦ــ اخيراً تعتبر **أسواق المال العالمية** ( البنوك وصناديق التمويل وشركات التأمين والهيئات المالية العالمية ) هى المصدر الرئيسى لحصول الدول المتخلفة على القروض اللازمة لمواجهة متطلبات المعيشة والتنمية وتمويل نفقات الحروب . وتتمركز هذه المؤسسات والهيئات التمويلية فى الدول المتقدمة ودول البترول . ومن الظواهر المعتادة فى السنوات الأخيرة التجاء الدول الفقيرة الى الاقتراض بغرض سداد الاقساط السنوية للديون وفوائدها والتى تستهلك نسبة تتراوح بين ١٥ الى ٥٠٪ من الحصيلة السنوية للصادرات فى هذه الدول كما سيأتى الحديث عنها بالتفصيل حين نتناول بالدراسة أزمة الدين الخارجى فى العالم الثالث .

كل هذه الأبعاد لظاهرة التبعية الاقتصادية تضفى على موضوع التنمية الاقتصادية بدول العالم الثالث ذلك الطابع المزدوج . فالجهود من أجل الفكاك من مصيدة التخلف والفقر هى جهود بلا شك وبالدرجة الأولى قومية وطنية داخلية وتخص البلدان النامية ذاتها ، ومع هذا فلابد من اشتراك العالم الأول المتقدم فى استراتيجية شاملة للتنمية تلعب فيها الدول المتقدمة دورها الذى لا غنى عنه لتخفيف حدة إعتماد الدول الفقيرة عليها وارتباطها بها . وقد يتأتى هذا ــ كما سنرى ــ من خلال اشتراك الدول الفقيرة فى وضع أسس جديدة للعلاقات الدولية فى مجالات التجارة والتبادل والنقد العالمية .

**ثالثا : (هـ) الثنائية الاقتصادية :**

يتضمن هذا الاصطلاح **Economic Dualism** اربعة عناصر لابد من توافرها معا لإمكان القول بوجود ثنائية إقتصادية :

١ــ توافر مجموعة من الظروف المتباعدة فى آن واحد وفى مكان واحد . كأن يتعايش معا فى ظروف الانتاج فى بلد ما طريقتى الانتاج الحديثة والتقليدية

فى قطاعى الريف والمدينة . أو تعايش القلة أو الفئة الغنية مرتفعة المستوى الثقافى والتعليمى مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما . أو تعايش الدول الصناعية القوية والغنية مع المجتمعات الفقيرة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . أو فى مثل آخر ، تعايش ركاب المرسيدس والرولزرويس والـ BMW مع الحفاة والعرايا والمتسولين فى بلد واحد فى آن واحد . تلك هى المظاهر الأولية لظاهرة الثنائية الاقتصادية .

٢ــ إتساع هذا « التعايش » بالاستمرارية وليس بالمرحلية . فهو تناقض مزمن وليس مؤقتا . ويرجع هذا الى أن مسبباته ليست ظواهر عارضة ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل معها ازالتها والقضاء عليها بوسائل السياسات المالية أو النقدية أو الضرائب ... الخ من الوسائل التقليدية . وبمعنى آخر ، لا يمكن اعتبار الفقر الاقتصادى لبعض الدول فى الزمن الحاضر ــ فى مواجهة الدول الغنية ــ مجرد مرحلة انتقالية الى الثراء طبقا للتفسير التاريخى لمراحل النمو ، أو انه مع الوقت سوف تمر الدول الفقيرة بمرحلة الانطلاق ثم الاستهلاك الوفير كما هو الوضع بالدول الغنية حال تطورها بالماضى . أن واقع هذه الدول فى الحاضر يختلف جذريا عن واقع التخلف للدول الرأسمالية فى الماضى . ومن ثم فالثنائية « مزمنة » .

٣ــ لا تبدى الفوارق بين شقى ظاهرة الثنائية الاقتصادية ( القطاع المتقدم فى مواجهة القطاع المتأخر ) أى ميل نحو الضآلة أو التقارب بل على العكس فانها تميل نحو الزيادة والاتساع . يوضح هذا أن الفجوة التى تفصل بين انتاجية العامل فى الدول المتقدمة وانتاجية العامل فى الدول المتخلفة لا تضيق وإنما الملاحظ أنها تتسع من عام لعام .

٤ــ ومن أهم خواص الثنائية هذه ألا تتأثر الأحوال الأقتصادية فى القطاع المتخلف كثيرا بالرواج أو الانتعاش فى القطاع المتقدم . بل على العكس فبدلا من جذبه لأعلى قد يتسبب ظروف تواجد القطاع المتقدم فى دفع القطاع المتأخر الى أسفل . شأن استفادة الدول الغنية من تجارتها مع الدول الفقيرة وخسارة الأخيرة من تجارتها مع الأولى .

وهذه المكونات الأربعة لمضمون الثنائية يمكن أن تقدم لنا تفسيرا كافيا لخصائص الاقتصاديات المتخلفة من خلال رؤيتين :

**الأولى** : الثنائية العالمية International Dualism

**الثانية** : الثنائية المحلية Domestic Dualism

فقد رأينا كيف يستخدم معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل فى تقسيم العالم الى مجموعتين مختلفتين وأسلوبين متميزين للمعيشة فى مناطق العالم الفقيرة والمناطق الغنية . ثم رأينا كيف أن هذه الفروق ليست مرحلية أو قصيرة الأجل فسوف تظل هذه الاختلافات ليس لعشرات السنين وإنما لقرون . ومن تتبعنا لفجوة الدخل والتخلف تبين لنا أنها تتسع بمعدلات متزايدة مع الوقت ويزداد الأغنياء غنا ويزداد الفقراء فقرا .

وبالإمكان تجميع هذه العوامل التى تفتعل فيما بينها «على المستوى العالمى» لتسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى **خلق وتعميق ظاهرة الثنائية** وذلك كما يلى:

١ ــ قدرة الدول الغنية على السيطرة على مصادر الانتاج وأسواق السلع وتوجيهها لتحقيق مصالحها .

٢ ــ الانتشار العصرى للرأسمالية العالمية وتغلغلها فى اقتصاديات البلدان المتخلفة من خلال الشركات متعددة الجنسية والاحتكارات الدولية .

٣ ــ قدرة الدول المتقدمة وحدها على الوصول الى مواطن الموارد الأولية والخامات النادرة ( لوفرة رأس المال والتكنولوجيا ) .

٤ ــ تصدير العلوم والمعارف المتقادمة والاحتفاظ بحقوق الابتكار والاختراعات الحديثة .

٥ ــ فرض القيود الحمائية على الواردات من العالم الثالث فى الوقت الذى يتم فيه تصريف المنتجات المصنعة بسهولة فى اسواق الدول المتخلفة .

٦ ــ نقل طرق وأساليب التعليم التى عفى عليها الزمن فى الدول المتقدمة الى البلدان المتخلفة فى الوقت الذى يلعب التعليم دورا هاما وحيويا فى عملية التنمية .

٧ ـــ قدرة الدول المتقدمة على هدم الصناعات الناشئة بالبلدان المتخلفة عن طريق اغراق أسواقها بالمنتجات المصنوعة الرخيصة مرتفعة الجودة .

٨ ـــ نشر وتعميم نظريات واهية للتجارة الدولية على أساس التخصص وتقسيم العمل بحيث تظل الدول النامية منتجة للمواد الأولية ...

٩ ـــ مساعدات اجنبية تركز على مشروعات للشوبيس أو ما شابه ذلك والنتيجة درجات متفاوتة من الوهم والاعتقاد فى جدوى هذه المساعدات التى لا تعدو عن كونها احد المكونات المسرحية فى سيناريو الثنائية العالمية .

١٠ ـــ خلق ومساندة وتدعيم مجموعات « الفئة المتميزة Elite groups » أو الصفوة فى كل مجتمع والتى تدين فى افكارها وثرائها للنماذج الأجنبية رأسمالية كانت أم اشتراكية .

١١ ـــ نقل برامج التدريب والتأهيل الجامعى التى لا تربط بين نوعية وأعداد الخريجين وبين احتياجات المجتمع ( مبادىء النظرية الاقتصادية بفرعيها : الاقتصادى الجزئى والاقتصادى الكلى هى نظرية رأسمالية لا تنطبق من قريب أو بعيد على ظروف المجتمعات المتخلفة ، وعلى سبيل المثال ايضا أقسام الذرة فى كليات الهندسة تهتم بمجالات العلم غير المتوقع الاستفادة منها فى هذه البلاد على حساب أبحاث البيئة وتنمية المجتمعات الريفية وغيرها . وهذا يفسر جزئيا ظاهرة هجرة العقول ونزيف الموارد البشرية والادارية والعلمية الناجحة الى خارج الدول المتخلفة ولخدمة الدول المتقدمة التى تقدم لهؤلاء العلماء المهاجرين أجورا مرتفعة ومستويات معيشة مغرية ودافعة الى البقاء فى الخارج ) .

١٢ ـــ الأثر الهدام المفعول المؤدى الى توسيع رقعة الثنائية لما جرى العرف الاقتصادى على تسميته بأثر المحاكاة Demonstration effect خاصة اذا انتقل التقليد والمحاكاة من السلع المستوردة الى المجلات والافلام ونماذج الفكر والثقافة فى الخارج .

أما على المستوى المحلى فالثنائية الاقتصادية بمكوناتها الأربعة تتمثل فى الفروق الداخلية الكبيرة بين مستوى دخول الـ ٢٠٪ ذوى الدخل الأعلى والـ ٤٠٪ ذوى

الدخل الأدنى من السكان فى البلد المتخلف ، وتتمثل فى درجة الاختلاف بين مستوى معيشة سكان بعض الاحياء من الأثرياء وسكان الاحياء الشعبية فى نفس المدينة ، وتتمثل فى مستوى الخدمات التى يتمتع بها سكان المدينة بالمقارنة مع مستوى البؤس والحرمان الذى يسود الريف .

هذه الثنائية لا تقتصر فقط على مظاهر المعيشة والدخل ، بل تمتد لتميز نمط الانتاج بالاقتصاديات المتخلفة . ففى البلد الواحد تتعايش جنبا الى جنب بعض الجيوب الصناعية التى تستخدم أحدث الأساليب الفنية والمعدات الانتاجية المتطورة والتى يرتفع مستوى الأداء التنظيمى والتسويقى فيها والتى تمكنها من الانتاج بشكل لا يقل عن المستوى السائد فى الدول المتقدمة ، بجوار ورش الحرف اليدوية والمصانع والوحدات الانتاجية الصغيرة التى تعتمد على الطرق البدائية والعمالة غير المؤهلة فى الانتاج بمعدلات ضعيفة لا تقوى على المنافسة فى خارج حدود المنطقة التى تتوطن فيها . والواقع أن استمرار هذه الظروف نتيجة لهيمنة المستثمرين الاجانب على قطاعات الانتاج من اجل التصدير ( وبالذات فى المدن الكبرى وبالقرب من الموانى ) على مدى فترة طويلة من الزمن قد أعطى انطباعا خاصا بأن هناك اقتصادان داخل الاقتصاد المتخلف الواحد أحدهما متقدم وهو امتداد للاقتصاديات الاوروبية وآخر متخلف ويشمل معظم اوجه النشاط الانتاجى وله كل سمات التخلف فى هذه البلاد .

وهكذا تتداخل عناصر عدة لتسهم فى تشكيل ملامح التخلف الاقتصادى بنصف الكرة الجنوبى للأرض(٦) . أن هبوط مستويات الدخل والمعيشة ، وتخلف اساليب الانتاج والافتقار الى رؤوس الأموال ، وضعف مستويات العمالة والصحة والتعليم ، وشيوع ظاهرة البطالة البنيائية ، وتبعية الاقتصاد للخارج ، وثنائية نمط الانتاج والاستهلاك والتوزيع ... ليست سوى رؤى « اقتصادية » لوجه التخلف والفقر . وتكتمل ملامح هذا الوجه الهزيل كلما اقتربنا منه أكثر وأكثر وكانت لنا رؤى أخرى غير اقتصادية .

# هوامش الفصل الرابع

١ـــ لمزيد من التفاصيل فى تحليل مشكلة البطالة فى البلدان المتخلفة انظر الفصل الثامن من كتاب :

- **M. Todaro, "Economic Development in The Third World.**

٢ـــ انظر تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED بعنوان :

- **"Orientations nouvelles et structures nouvelles pour le commerce et le Developpement", N.U. New York, 1977, p. 35.**

٣ـــ انظر : **- UNCTAD, Trade and Development Report, 1986, p. 34.**

٤ـــ انظر : د. محمد زكى شافعى « التنمية الاقتصادية » ، دار النهضة العربية ١٩٨٠ ، الكتاب الأول صفحة ٣٦ .

٥ـــ فى حديث لمسئول عسكرى مصرى كبير نشرته الأهرام فى ١٩٨٣/١٠/٩ ، قال : « لقد دخل الحرب الحديثة عنصر هام جدا هو البعد الأقتصادى ، لأنه لا قيمة لمعركة تسقط فيها طائرة بوسائل مكلفة أكثر من قيمة الطائرة . والمعركة الأقتصادية هى أن تسقط بصاروخ ثمنه ١٠٠ ألف دولار طائرة ثمنها ٣٠ مليون دولار ... هذا هو الفكر الأقتصادى للحرب » . ومن المعروف أن دول العالم الثالث تستهلك ثلاث ارباع تجارة الأسلحة فى العالم مع بدايات الثمانينات ، انظر فى هذا الموضوع :

- **Ruth Leger Sivard, "World Military and Social Expenditures", New York, 1982.**

٦ ـــ انظر : د. جلال امين : « تنمية ... أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ » ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٦ ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص.ص : ٥ـــ٢٦ .

# الفصل الخامس

## الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة ( معالم التخلف )

## رابعا : خصائص غير اقتصادية

لا يتوقف المستوى الاقتصادى للبلد على العوامل الاقتصادية وحدها . إذ تمارس النظم السياسية والاجتماعية أثرها فى تحديد مستوى النمو الاقتصادى ، هذا فضلا عن الإطار الثقافى وما تلعبه القيم والتقاليد والمعتقدات والاتجاهات الفكرية والروحية من دور هام فى تحفيز أو عرقلة النمو الاقتصادى للمجتمع .

ومما لاشك فيه أن من الجهود التى تبذلها حكومات بعض الدول المتخلفة فى سبيل تنمية اقتصادياتها ما يصطدم بعقبات من هذا النوع غير الاقتصادى . ومن ثم قد يحتاج الأمر فى كثير من خطط التنمية الى التمهيد لها بتعديل بعض النظم والاتجاهات الاجتماعية والثقافية السائدة ، وإن لم تكن جميعها فبعض غير الصالح منها .

ولا يتسع المقام لتحليل مختلف التأثيرات التى تمارسها الأنماط غير الاقتصادية والنظم الاجتماعية والاطر الثقافية على المتغيرات الاقتصادية المحددة لمعدلات النمو الاقتصادى فى بلدان العالم الثالث . فالتأثير متبادل وذو اتجاهين . فارتفاع المستوى الاقتصادى يؤثر بالتأكيد على انماط السلوك الفردى والجماعى ويسهم فى تغيير الثقافات والعادات بل والحياة السياسية . كما أن سيادة شكل معين من النظم الاجتماعية ( القبيلة مثلا ) يحدد بشكل قاطع انماط السلوك الاقتصادى مثل الانتاج والادخار والتوزيع وهكذا . ونظرا للاختلافات الشاسعة بين الدول المتخلفة فيما يتعلق بانظمتها السياسية والاجتماعية وعاداتها وتقاليدها وثقافاتها فسوف نكتفى ببعض الأمثلة ونسوقها فيما يلى :

١ــ تركز السلطة السياسية ( ومن ثم الاقتصادية ) فى أيدى طبقات صغيرة ينتمى اليها الحكام فى الدول المتخلفة وينحصر اهتمامها السياسى فى المحافظة على ثرائها والامتيازات التى تتمتع بها ، بما يترتب عليه من استبعاد تحقق نمو

اقتصادى يعتد به ما لم تتكفل بذلك ثورة اجتماعية تتولى إعادة توزيع السلطة ( ومن ثم الدخول )[٧] .

٢ــ ضعف الهياكل التنظيمية ونقص الكوادر الإدارية بالغالبية العظمى للدول المتخلفة وكثرة التشريعات والقوانين المنظمة حينا والمربكة أحيانا للنشاط الاقتصادى للافراد والمؤسسات وتضاربها وتناقضها وتعددها بحيث تقف مشروعات كثيرة عند مرحلة التأسيس أو قبلها بسبب هذه العقبات ذات الطابع الإدارى والتنظيمى . والنتيجة هى خطط للتنمية ــ إن وجدت ــ على ورق ، وضعف وتخبط السياسات الاقتصادية للحكومات فى دول العالم الثالث .

٣ــ يرتبط نمط توزيع الدخل وانتاجه بشكل الاسر الكبيرة فى البلدان المتخلفة فالانتاج ليس مسئولية فردية والدخل مشاع ، وعادة ما تضم الأسرة الواحدة عدة أجيال تعيش معا فى نفس المنزل وتعمل معا فى نفس الحقل . واذا ما حدث وترك أحد الأبناء أسرته للعمل بالمدينة فهو عادة ما يترك زوجته واولاده فى رعاية رب الأسرة الكبيرة والذى يتصرف فى ايرادات الأسرة بالكيفية التى يراها ، ويتوفر فى هذا الشكل العائلى نوع من التأمين الأكيد ضد المرض والشيخوخة ويعمل على الربط بين المدينة والقرية الا أن من عيوبها عدم تحفيز الافراد على القيام بالمبادرات الاقتصادية وزيادة العمل والادخار والتجديد فهذه كلها مسائل تترك للعائلة ككل وبلا تحديد .

٤ــ فى المناطق الريفية والشديدة الفقر فى المدن تعم حالة من الرضوخ وعدم التطلع الى ظروف افضل عن طريق تعديل البيئة المحيطة وكأن الفقر نوع من القدر وأنه لا شيء يمكن للانسان أن يفعله سوى الرضى والقناعة وتكييف الحياة والافكار بعيدا عن فكرة الصراع والاعتراض على الواقع .

٥ــ قد تتعدى هذه الروح حدود الرضى لتتحول لدى بعض المجتمعات ( جنوب وشرق آسيا ) الى تسخير الفكر والمجهود لتأمين « مركز » روحى محترم فى العالم الآخر بدلا من الحياة الدنيوية والتى مصيرها الى الزوال . وأى استهلاك فوق الحد الأدنى لحاجة الجسد قد ينظر اليه باعتباره نوع من الرجس والخطيئة . فديانات مثل البوذية والهندوس ــ على سبيل المثال ــ

تقوم على التقشف والزهد فى المأكل والملبس والمسكن ، ولا ينظر فى هذه المجتمعات الى التسول على انه عمل غير اخلاقى . بعكس النظرة الامريكية مثلا والتى تعتبر الفقر خطأ شخصى ينتج عن التقاعس أو انعدام المهارة والجهد . إن التناقض شديد بين مزارع لتربية المواشى بهدف التغذية وبلاد تسير الأبقار فى شوارعها آلهة مقدسة تقدم لها القرابين .

٦ـ مازالت نظرات بعض المجتمعات الفقيرة لبعض المهن تحظى بتقدير خاص وللبعض الآخر بازدراء أو تحفظ فامتلاك الأرض والعقارات افضل مثلا من امتلاك تجارة أو دكان من حيث المركز الاجتماعى فى مثل هذه المجتمعات . والوظيفة فى مكاتب الحكومة اكثر احتراما من الأعمال اليدوية المنتجة . وبناء دار للعبادة ( معبد ) فى آسيا تضفى على صاحبها قدراً هائلاً من التقدير والاحترام ، وفى افريقيا الوسطى تزداد قيمة « كبير القبيلة » بزيادة عدد النساء التى فى حوزته كزوجات له . باختصار ، بينما تتمثل قيمة الانسان الغربى فى مقدرته على كسب « الدولار » فان الانسان الذى يقطن النصف الجنوبى من الكرة الأرضية يرى قيمته بطريقة مختلفة ، وقد تفرض التقاليد التى يوجد فيها هذا الانسان نماذج ثقافية لا يمكنه الفكاك منها ، هذه المعلومة لها اهميتها اذا ما اردنا أن نعالج مشاكل التخلف الاقتصادى فى هذه المناطق بالأسلوب الذى يتمشى مع طبيعة مجتمعاتها واطاراتها الفكرية والثقافية والاجتماعية .

فقد يتعارض الجرى وراء الثروة مع الكثير من طبائع بل ومعتقدات بعض الشعوب الفقيرة . وبالمقارنة بالشعوب المتقدمة فالأفراد فى الدول المتخلفة أقل استعدادا للجوع من أجل المزيد من الاستهلاك فى المستقبل أو لمضاعفة العمل بعد الحصول على الدخل الكافى للمأكل والمسكن والملبس والاحتياجات الأساسية . المادة عند الغرب لها قدسيتها بينما فى الجنوب تسود قدسيات أخرى تستمد مصادرها من السماء ومما وراء الكون . ولنا هنا وقفة قصيرة قد تبدو فلسفية لكنها موضع إعتقاد فكرى من جانب المؤلف ، كما أن بدونها لا تكتمل الصورة تماما :

* * *

ونقول ... أن **الأنسان الأوروبى** يختلف — فى إعتقادنا — فى تكوينه الروحى والنفسى والفكرى عن **الأنسان فى البلدان الفقيرة** عامة والبلاد الشرقية خاصة . فتكوين الانسان الغربى قد تشكل وتبلور على مدى السنين مرتبطا بفكرتين اساسيتين هما : **المادية** ، **والصراع** ، وهو ينظر — فى واقعية متطرفة — الى الأرض دائما لا الى السماء . وحتى الديانة التى آمن بها لم تستطع أن تتغلب فيه على هذه النزعة(٨) ، فاله المسيحية استنزل من السماء الى الأض وتجسد فى كائن حى . وحتى المحاولات الفلسفية والعلمية التى ظهرت فى أوروبا لتفسير وجود الانسان نجدها وقد بحثت عنه فى فصائل الحيوان على أساس نظرية للتطور والتكيف الفسيولوجى والمورفولوجى بينه وبين البيئة والأرض التى يعيش عليها . ثم جاءت المحاولة العلمية لتفسير التاريخ البشرى كله على أساس القوى المادية على يد المفكر الأوروبى كارل ماركس ( ١٨١٨—١٨٨٣ ) والذى وصل بالمادية الى منتهاها حين قرر بأن المدلول النفسى والاجتماعى والاخلاقى لمجتمع ما ليس سوى انعكاس لتطور قوى الانتاج المادية فى هذا المجتمع .

— هذه النظرة المادية الى الأرض أتاحت للانسان الأوروبى أن ينشىء قيما للمادة وللثروة والتملك اتضحت فى تطور الفكر الاقتصادى وعلم الاقتصاد ذاته . فكانت مذاهب المنفعة واللذة والاشباع والرفاهية الاقتصادية . وكان طبيعى للغاية أن تفجر هذه القيم المرتكزة على المادة كل الطاقات المختزنة فى كل فرد أوروبى ، فأفرز ذلك تقدما نشطا مع مطلع القرن الـ ١٩ وظهور الاقتصاد الرأسمالى الحديث ، نشاطا لا يعرف الملل ولا الارتواء من المادة بكل صنوفها وبكل اشكالها وفى كافة ابعادها النقدية والحقيقية ، الحاضرة والمستقبلة ، تقدما ونشاطا مؤسسا ومدفوعا بمفهوم الفردية والحرية والصراع .

— وإمعانا فى درجة الانسجام بين فكرة المادية والاحساس باللذة ومناهج المنفعة والرفاهية الاقتصادية خرجت الفلسفات الكبرى فى تاريخ أوروبا الحديثة تعبر عن هذه الحقيقة ، وذلك حين غمرت « الوجودية » مشاعر الانسان الأوروبى .

— ولاشك أن الحرية قد قامت بدورها الكبير فى نجاح الاقتصاد الرأسمالى الحر ، فهى الشرط الأساسى لاندفاع مثل هذا النظام القائم على النزعة الفردية وجهاز

الثمن وكانت الحرية نفسها هى اداة انفتاح الانسان الأوروبى على مفهوم الصراع والتنافس .

- ولقد عبرت فكرة الصراع هذه عن نفسها على كافة المستويات العلمية والفلسفية سواء كقانون طبيعى بين الأحياء ، أو كحتمية للتفاعل الطبقى داخل المجتمع ، أو كجدلية وكمنهاج للتفسير العلمى للظواهر قائم على أساس الفكرة ونقيضها ثم نقيض النقيض أو المركب الناجم عن الصراع بين النقيضين . وفى وقت قصير لا يزيد عن قرن واحد من الزمان استطاع نظام المنافسة الحرة إنماء وتضخيم الثروات الفردية وكذا الثروة الكلية للمجتمعات الغربية المتقدمة .

* * *

ولعل أبرز النظريات التى تفسر التخلف الاقتصادى بعوامل اجتماعية ، وتبرز العلاقة بين اختلاف النظم الاجتماعية وما يترتب عليها من اختلاف مستويات التقدم الاقتصادى هى نظرية الثنائية الاجتماعية "Sociological Dualism" ، ويُعرِّف بويك Boeke الهولندى — صاحب هذه النظرية — الثنائية الاجتماعية بأنها ظروف التضارب ما بين نظام اجتماعى مستورد مع نظام اجتماعى داخلى من طراز آخر . هذا الطراز المستورد غالبا ما يتمثل فى الرأسمالية ، ولكنه قد يتمثل فى الاشتراكية أو الشيوعية أو مزيج من هذه الأنظمة . وتؤدى هذه الثنائية الى ظهور نوع من التفتت وعدم الانتماء لوحدة ثقافية اجتماعية واحدة على المستوى القومى فى المجتمعات التى تعيش فى ظروف مغايرة للرأسمالية أو الشيوعية(٩) .

ويقرر بويك أنه على حين يرتبط الاستعمار بالقوى السياسية والعسكرية وينتهى بانتهائها فان الرأسمالية ترتبط بفلسفة وتنظيم يمكن أن تبقى بهما فى الدول التى رحل عن اراضيها الاستعمار العسكرى . وفى رأيه أن على الدول المتخلفة الا تعلق اسباب مشاكلها على « شماعة » الاستعمار ، وعليها أن تستوعب حقيقة أن رأسمالية الغرب تختلف عن الخصائص التى يتميز بها الشرق . ويستشهد بالقول المشهور بأن ( الشرق شرق والغرب غرب ، وأبدا لن يلتقى الطرفان ) .

وتنشأ الثنائية الاجتماعية فى رأى بويك نتيجة لدخول انماط السلوك والتنظيمات الغربية الى المجتمعات الشرقية . وفى هذه المجتمعات — يقول بويك — تكون

الرغبات محدودة للمستهلك على عكس الرغبات اللامحدودة للمستهلك فى المجتمعات الغربية . ويرجع ذلك الى أن رغبات الانسان الشرقى تتحدد بعوامل اجتماعية وليست بعوامل اقتصادية ، ويفسر ذلك انخفاض ساعات عمل الرجل الشرقى اذا ارتفع اجره أو ارتفعت اسعار المحاصيل التى ينتجها ، أو حقق كسبا كبيرا لأى سبب فهو يركن الى الراحة وليس عنده هذا الحافز على الاستمرار فى بذل الجهد بعد حدود معينة . بإيجاز يفسر بويك ظاهرة منحنى عرض الجهد الملتوى للوراء بدوافع اجتماعية ويشير الى غياب دافع الربح فى المجتمعات الشرقية بالإضافة الى ضعف المخاطرة فى الاستثمارات الجديدة وقلة العناية لديهم بالعمليات النهائية فى صناعة السلع والمفتقدة الى طابع الجودة بسبب نقص التخصص السليم وعدم توفر المهارات المطلوبة ... الخ . ويصل بويك فى تحليله الى انتقاد أى محاولة لشرح مسألة توزيع عوائد عناصر الانتاج على أساس نظرية الانتاجية الحدية حيث أن احلال هذه العناصر بعضها بالبعض وبين مجالات الانتاج المختلفة يتميز بانعدام المرونة أو ضعفها الشديد فى هذه المجتمعات .

ويستنتج بويك أن خير سياسة يمكن أن يتبعها العالم الغربى إزاء دول العالم الثالث هى أن يتركها فى حالها وإلا فسوف يصيبها المزيد من التدهور الاقتصادى إذا ما استخدمت اساليب غربية رأسمالية لتنميتها . فالزراعة بالبلدان المتخلفة — فى رأيه — هى نشاط انتاجى متكيف مع البيئة وتعديلها بادخال الطرق الفنية الحديثة للانتاج قد يصطدم مع عقلية الفلاح فى القرية الشرقية وهى لذلك لا تعتبر زراعة متخلفة . كذلك الصناعة يجب أن تبقى على طابعها الشرقى فى هذه البلاد حتى لا تضيع منها بعض المزايا التنافسية اذا ما نقلت اليها الأسلوب الغربى . وحتى السياسات الاقتصادية الوطنية بهذه البلدان يجب الا تسعى لتقليد نظيراتها بالدول الغربية فى معالجة مشاكل مثل البطالة أو الأسعار أو غيرها بغرض الاندفاع بعملية النمو الاقتصادى بالبلاد . فالنمو فى هذه الدول من وجهة نظر بويك هو عملية تتسم بالبطء وتستلزم من واضعى السياسة الاقتصادية نوع من الصبر !

لاشك أن آراء بويك هذه جاءت متأثرة بتجربته الشخصية حيث كان يعمل موظفا فى الحكومة الهولندية لشئون الهند الشرقية فى اندونيسيا ومن الخطأ تعميم حالة اندونيسيا على نصف سكان الكرة الأرضية . ففى دول العالم الثالث

مجتمعات متخلفة لكنها ليست شرقية مثل دول افريقيا وأمريكا اللاتينية . كما أن التخلف الاقتصادى ليس بالضرورة نتيجة للثنائية الاجتماعية ( شرق وغرب ) ففى البلد الواحد توجد هذه الثنائية بين سكان الشمال وسكان الجنوب سواء فى الثقافة أم فى الثروة أم فى التقاليد الاجتماعية ( بحرى والصعيد فى مصر ... أو الشمال والجنوب فى فرنسا وايطاليا مثلا ) . ومن الخطأ ايضا تحليل بويك لظاهرة منحنى عرض العمل الملتوى للخلف على أساس المبررات الاجتماعية فى الشرق فهى ظاهرة يمكن تبريرها اقتصاديا كما فعل روبرت مالتس من قبل ودون التقيد بنوعية المجتمع الذى يمكن أن تنطبق فيه . وتظهر الجوانب الضعيفة فى نظرية بويك عن الثنائية الاجتماعية عندما يتعرض بصفة خاصة لمسألة غياب دافع الربح والمخاطرة فى المشروعات الصناعية وذات الأجل الطويل بالمجتمعات الشرقية فهو يدلل على صحة آراءه هذه باتجاه معظم اصحاب الأموال الى المضاربة فى اسواق المال حيث تحقق ارباحا سريعة تفتقر خاصية الانتظام والاستمرار اللتان تميزان تيار الدخل . ففى غياب البيئة الاقتصادية النشطة واسواق المال يقل تلقائيا الحافز على الاستثمار وبصرف النظر عن توافر الرغبة فى الاستثمار . وفى الدول الرأسمالية المتقدمة عندما تضيق فرص الاستثمار لسبب أو لآخر يتجه المستثمرون الى مجالات الربح السريع والمضمون . أن الربط بين ضعف معدلات الاستثمار فى البلدان المختلفة وبين العوامل السلوكية هو ربط ضعيف لا يستند على أساس علمى ثابت . ونفس الانتقاد يوجه للفرض القائل بمحدودية الرغبات لافراد المجتمع الشرقى . فالمسألة ليست « رغبة » وإنما بالأحرى « مقدرة » على الاستهلاك ، وهى مسألة مرتبطة تماما بمستوى دخول الأغلبية من السكان ، وتلعب التكنولوجيا وانتشارها دورا كبيرا فى نشر كل ما هو جديد وعديد من أنواع السلع والخدمات التى لا يعرفها الافراد فى كثير من الدول المختلفة . والمسافرون الى الخارج من مواطنى البلاد المتخلفة تتفتح شهيتهم للانفاق على السلع الراقية والمتجددة بقدر ما تسمح به دخولهم ودون أى قيد سلوكى يؤثر على رغبتهم فى الاشباع . إن الانسان تقيده الظروف الاقتصادية بأكثر مما يشكل هو ظروفه الاقتصادية .

* * *

٧ـ ارتفاع معدلات المواليد مع هبوط متوسط العمر المرتقب عند الميلاد بما

يترتب عليه من ارتفاع نسب الاطفال تحت سن ١٥ الى اجمالى السكان فى معظم الدول الفقيرة ، وتعتبر هذه الظاهرة من الخصائص المميزة للتخلف ويستخدم احيانا معدل المواليد كمعيار للتفرقة بين الدول الفقيرة والأكثر فقرا والمتقدمة .

ويبين الجدول رقم (١١) أن معدل مواليد ٣٠ فى الألف هو الفيصل بين الدول الفقيرة جدا والدول متوسطة الدخل بينما تقع الدول المتقدمة عند مستوى من ١٠ـــ١٥ فى الألف .

## الجدول رقم (١١)
## معدلات المواليد فى بعض دول العالم ( لعام ١٩٨٧ )

| (٪) | |
|---|---|
| ٥٣ | مالاوى ، النيجر |
| ٥٢ | كينيا ، ساحل العاج |
| ٥٠ | تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا |
| ٤٧ | السنغال ، موريتانيا ، اليمن ، غانا ، أثيوبيا ، باكستان |
| ٤٤ | السودان |
| ٤٢ | السعودية ، إيران |
| ٣٩ | الجزائر ، أندونيسيا |
| ٣٦ | مصر ، المغرب |
| ٣٢ | الكويت |
| ٣٠ | تركيا ، فنزويلا ، المكسيك ، كولومبيا ، تونس |
| ٢٨ | البرازيل |
| ٢٢ | إسرائيل ، الأرجنتين ، الصين ، الاتحاد السوفيتى |
| ١٧ | سنغافورة ، هونج كونج ، الولايات المتحدة ، كندا ، إستراليا |
| ١٣ | هولندا ، بلجيكا ، فرنسا ، النرويج ، سويسرا ، إنجلترا |
| ١٠ | إيطاليا ، ألمانيا ، النمسا |

**المصدر** : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم ٢٧ بالملحق الاحصائى .

أما عن متوسط العمر المرتقب عند الميلاد فهناك فارق قدره ٢٢ عاما بين عمر الانسان فى الدول الفقيرة وعمر الانسان فى الدول المتقدمة فى المتوسط ( انظر الجدول رقم ١٢ ) ، ورغم ارتفاع هذا المتوسط بنسبة ٥٤٪ بالدول الفقيرة خلال الفترة من ١٩٥٠ــ١٩٨٧ نتيجة لهبوط معدل الوفيات ولتحسن الظروف الصحية ووسائل الطب الوقائى واستخدام الامصال والتطعيم ضد الأمراض الوبائية فمازال العمر المرتقب فى بعض الدول لا يزيد فى المتوسط عن خمسون عاما بينما يبلغ ٧٧ عاما فى الدول المتقدمة .

## جدول رقم (١٢)
## العمر المتوقع عند الميلاد
## ( بالسنة )

| | ١٩٥٠ | ١٩٦٠ | ١٩٨٠ | ١٩٨٧ | الزيادة من (٥٠ــ٨٧) |
|---|---|---|---|---|---|
| البلدان الصناعية المتقدمة | ٦٦ | ٦٩ | ٧٤ | ٧٦ | ١٠ |
| البلدان المخططة مركزيا (١) | ٦٢ | ٦٧ | ٧٢ | ٧٤ | ١٢ |
| البلدان متوسطة الدخل | ٤٦ | ٥٤ | ٦١ | ٦٥ | ٩ |
| البلدان منخفضة الدخل | ٣٥ | ٤٢ | ٥٠ | ٥٤ | ١٩ |
| مصـــــر | ٤٠ | ٤٦ | ٥٧ | ٦١ | ٢١ |

(١) بإستثناء الصين

**المصدر :** تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم (١) بالملحق الاحصائى .

وكنتيجة لارتفاع معدلات المواليد بلغت نسبة الاطفال تحت سن ال ١٥ــ٥٠٪ فى المتوسط من سكان الدول المتخلفة بينما لا تزيد عن نصف هذه النسبة

بالبلدان المتقدمة . وخطورة هذه الظاهرة تكمن فى كون الاطفال عنصر مستهلك وغير منتج .

أما انخفاض العمر المرتقب فينتج عنه هبوط نسبة السكان الذين فى سن العمل ( من ١٥ــ٦٤ سنة ) ، وهكذا يتضاعف عدد المطلوب إعالتهم من الأطفال ويقل عمر القادرين على العمل فى الدول الفقيرة بينما يحدث العكس فى الدول الغنية التى يزداد فيها دخل الافراد ويقل عدد اولادهم وتزداد اعمارهم ومن ثم قدرتهم على الانتاج واكتساب الدخل .

وهكذا« يرزق الأغنياء مالا أما الفقراء فيرزقون أطفالا »[١٠] .

مجمل القول ، أنه من الخطأ ما يرتكبه كثير من الاقتصاديين الذين يدرسون اقتصاديات البلدان المتخلفة وينقلون اليها المناهج الأوروبية للتنمية دون أن يأخذوا بعين الاعتبار درجة إمكان تفاعل شعوب هذه البلدان مع تلك المناهج . فالمناهج المستوحاة من خلفيات فكرية ( اشتراكية أو رأسمالية ) تصطدم دائما بالتناقض مع العقيدة والمناخ الفكرى والنفسى الذى تعيشه شعوب النصف الجنوبى من الكرة الأرضية وهنا يفتقد التفاعل والاندماج المطلوب بين المجتمع المراد تنميته وبين هذه الخطط المستوردة للتنمية .

كما أن ظاهرة التخلف تحتاج الى أن ينظر اليها ليس فقط فى اطارها الاقليمى ولكن فى تفاعلاتها وعلاقاتها مع العالم الخارجى أى على المستوى الدولى ايضا . فالقوى الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية تتحمل معا مسئولية الفقر وانعدام العدالة فى توزيع الدخول وهبوط مستويات الانتاجية التى هى من خصائص العالم الثالث . يترتب على ذلك أن صياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة للتنمية فى هذه المنطقة من العالم لابد وأن تتضمن البعدين : الداخلى الاقليمى ، والخارجى الدولى فى آن واحد . أى لابد من إعادة صياغة النظام الاقتصادى العالمى بما لا يتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية بدول العالم الثالث . وفى سبيل صياغة الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية ببعديها يقتضى الأمر أن يكون لدينا فكرة واضحة وكاملة عما نقصده حين نستخدم كلمة « التنمية Development » . ويرتبط « مفهوم » كلمة التنمية بالمشكلات

التى تعالجها والعقبات المراد التغلب عليها ، ومن ثم فالطريق الى وضع الاستراتيجيات السليمة وفهمها يتطلب القاء الضوء على :

١ـــ مفهوم التنمية الاقتصادية .

٢ـــ عقبات التنمية الاقتصادية .

٣ـــ استراتيجيات التنمية الاقتصادية .

تلك هى موضوعات الدراسة بالجزء الثانى من هذا الكتاب الأول .

## هوامش الفصل الخامس

٧ـ على سبيل المثال الذى يتكرر مرارا ، قام أحد الحكام الأفارقة لدولة فقيرة فى عام ١٩٧٩ بتنصيب نفسه امبراطورا فى حفل دعا اليه ملوك وشخصيات العالم وانفق فى هذا الحفل وحده ما يوازى ميزانية الحكومة لستة اشهر كاملة .

٨ـ انظر : محمد باقر الصدر : « اقتصادنا » ، القاهرة ، دار الفكر ١٩٦٩ .

٩ـ انظر فى هذا الموضوع د. عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق صفحات ١٢١ـ١٤٧ . وأيضا :

- **J.H. Boeke, "Economics and Economic Policy of Dual Socites, New York, 1953.**

١٠ـ النضج المبكر ، عدم تعلم الفتاة وعدم خروجها الى الحياة العملية وشيوع بعض المتعقدات والخوف من الموت المبكر للأطفال وغيرها من العوامل جعل الفتاة تتزوج فى الهند قبل سن الـ ١٨ بينما تتأخر لسن الـ ٢٨ فى فرنسا والسويد مثلا وينعكس هذا فورا على عدد الأطفال فى كلا البيئتين .

# الجـزء الثـانى

## التنمية الاقتصادية

* حول مفهوم التنمية الاقتصادية
* عملية التنمية
* عقبات التنمية
* استراتيجيات التنمية
* العالم الثالث والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

# الفصل السادس

## حول مفهوم التنمية

التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب . وبينما يشكل « النمو الاقتصادى Economic growth » احد المكونات الهامة لعملية « التنمية Development process » إلا أنه لا يعد المكون الوحيد . إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحته . انها تغيير جذرى يمتد ليمس ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس . والتنمية يجب النظر اليها باعتبارها عملية متعددة الابعاد وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية فى بلد ما . ولفهم ما تعنيه عملية « التنمية » علينا أن نتتبعها فى ثوبها التقليدى ثم فى تطورها بالمفهوم الحديث .

### ١ــ التنمية بالمنظور التقليدى :

بالمفهوم الاقتصادى الدقيق ، كانت عملية التنمية وعلى مدى الستينات والسبعينات من هذا القرن تعنى مدى قدرة الاقتصاد القومى الذى يعانى من الركود لفترة ما على تحقيق زيادة سنوية فى الناتج القومى بمعدل يتراوح من ٥ الى ٧ بالمئة أو أكثر . وقد لقبت الأمم المتحدة فترة الستينات والسبعينات بـ « عقدى التنمية » على أساس تكريس الجهود الوطنية والعالمية لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية والذى حدد بهذه الصورة الكمية . وتولت بعض وجهات النظر مسألة التركيز على زيادة الدخل « الحقيقى » ومن ثم ضرورة أن يكون معدل الزيادة فى الدخل القومى أعلى من معدل زيادة السكان ، وألا تتخطى معدلات التضخم معدلات الزيادة فى الدخول النقدية .

وكانت الاستراتيجيات التقليدية للتنمية ترتبط الى حد الالتصاق بفكرة التعديل المخطط لهياكل الانتاج والعمالة بحيث يقل نصيب الزراعة فى كليهما بينما يتزايد الاتجاه للتصنيع بقدر المستطاع . ولعل جهود الإنماء السريع لقطاع الصناعة فى الحضر كانت بمثابة الانعكاس العملى لهذه الفكرة . ثم يأتى فيما بعد ، وفى ركاب عملية التنمية بهذا المفهوم الاقتصادى البحت ، الاهتمام ببعض التعديلات

فى المجالات غير الاقتصادية مثل الأرتفاع بمستويات التعليم والصحة والاسكان والخدمات الأخرى . وعولت هذه الاستراتيجيات كثيرا على أن تعود ثمار التنمية على الغالبية العظمى للسكان حين يصاحب الزيادة فى مكاسب بعض القطاعات الرائدة زيادة فى فرص التشغيل ومن ثم الأرتفاع بالمستوى العام لمعيشة السكان . **أن مشاكل الفقر ، والبطالة ، وتوزيع الدخل أخذت مكانا خلفيا فى غمرة الاهتمام بالأرتفاع بمعدلات نمو الدخل القومى الإجمالى طبقا للمفهوم التقليدى للتنمية :**

## ٢ـ المفهوم الأقتصادى الحديث للتنمية :

اسفرت نتائج تجارب التنمية فى معظم بلدان العالم الثالث التى حققت بالفعل هدف الأمم المتحدة للتنمية على مدى الثلاثون عاما الماضية ، عن زيادة فعلية فى معدلات النمو الاقتصادى وأيضا ــ وللأسف الشديد ــ عن زيادة مخيفة فى عدد الفقراء فى كل دولة على حدة . وقد دل هذا على وقوع خطأ فادح فى سياسات التنمية التى أتبعت والتى بنيت جميعها على المفهوم التقليدى « الضيق » لعملية التنمية .

وإنبرت اقلام العديد من الاقتصاديين وواضعى السياسات الاقتصادية فى مهاجمة شعار « النمو الاقتصادى » كهدف نهائى للتنمية وكمعيار لقياس درجة نجاحها . وتحولت الانظار الى مشاكل الفقر المطلق الذى انتشر ، ومشاكل سوء توزيع النواتج القومية بين الفئات والقطاعات والافراد المشتركين فى الانتاج ومشاكل البطالة بصورها السافرة والمقنعة والتى تفترس القوى العاملة بالبلدان الفقيرة .

لقد أعيد تعريف التنمية الاقتصادية فى منتصف السبعينات لتصبح « عملية خفض أو القضاء على : الفقر ، وسوء توزيع الدخل ، والبطالة ... وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادى » ، باختصار اصبحت التنمية « عدالة توزيع من خلال النمو الاقتصادى » .

ومن هنا فالاسئلة التى يجب طرحها لمعرفة ما اذا قد تحققت ــ من عدمه ــ التنمية الاقتصادية فى بلد ما ، هى ببساطة : ماذا حدث للفقر ؟ ماذا حدث للبطالة ؟ ماذا حدث لسوء توزيع الدخل ؟ فاذا خفت حدة هذه المويبقات

الثلاث وهبطت درجاتها عن ذى قبل فقد حدثت تنمية اقتصادية ، وأما اذا استمرت واحدة أو أكثر من هذه المشاكل الثلاث على ما هى عليه أو ازدادت حدتها ، فسوف يكون من الغريب أن نسمى ما حدث فى هذا البلد « تنمية » ، حتى ولو ارتفع فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الى الضعف[1] . وكم من بلد حقق معدلات لم يرتفع فيها مستوى معيشة الـ ٤٠٪ الاكثر فقرا بل ازداد عددهم وتفشت البطالة بينهم واتسعت الفجوة التى تفصلهم عن الـ ٢٠٪ الاكثر ثراءاً ، هذه البلاد حققت ـــ بالمعيار التقليدى ـــ تنمية اقتصادية ، أما بالمفهوم الحديث وبمعايير الفقر والعدالة والتوظف فهى لم تحقق أى تنمية اقتصادية .

### ٣ـــ ما وراء المحتوى الاقتصادى للتنمية :

على أن عملية التنمية حين تستهدف الانتقال بالمجتمعات المعنية من مستوى التخلف لتتخطى بها حاجز الفقر والجهل والمرض ، لا يمكن أن تقتصر فقط على مجرد الجوانب الاقتصادية من ارتفاع بالدخول الى عدالة توزيع الناتج القومى الى توفير فرص العمالة . إن التخلف اصبح يمثل واقعا عريضا لحياة الفى مليون نسمة بكل ما تحمله هذه الحالة من أبعاد نفسية واجتماعية على المستوى الفردى والقومى لهؤلاء البشر . والفقر كبعد اقتصادى ليس الا أحد الجوانب المزمنة والمعبرة من زاوية واحدة عن حالة التخلف . فالفقر والتخلف أصبحا يمثلان ظاهرة تستقل بها المجتمعات المتخلفة لدرجة أن بعض المهتمين بهذا المجال الحيوى للدراسات الاجتماعية يطلقون على ذلك المناخ الخاص الذى يحيط بظاهرة الفقر والفقراء اصطلاح « ثقافة الفقر The Culture of poverty. »[2] .

**ومن ثم فالتنمية هى تلك العملية المتعددة الابعاد والتى تتضمن اجراء تغييرات جذرية فى الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا الى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى واستئصال جذور الفقر المطلق فى مجتمع ما .**

بهذا المفهوم تعنى التنمية الانتقال من حالة تخلف وحرمان ومن نظام اجتماعى مقيد وساكن تحكمه مجموعة من العوامل التى تحتفظ به فى حالة من التوازن ( توازن عند مستوى التخلف ) ، الى حالة من الكفاية والانطلاق ، الى نظام

اجتماعى يحمل فى طياته عوامل ديناميكيته ويتوافر فيه للفرد والجماعة حياة أفضل ماديا وإنسانيا .

### ٤ــ الاركان الثلاثة لمعنى عملية التنمية :

يحتار الانسان كثيرا حين يحاول العثور على إجابة شافية على سؤال مثل : ماذا نعنى بـ « حياة افضل ؟ » وم تتكون الحياة الطيبة ؟ أليست هذه مسألة شخصية ، تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر ؟ بل أليست هى مسألة نسبية تختلف من وقت لآخر ومن ظرف لظرف ؟ ومع هذا فنحن نتفق مع هؤلاء الاقتصاديين الذين رؤوا فى عملية التنمية فى هذا الوقت من القرن العشرين ولدول العالم الثالث بخصائصهما الحاضرة ، انها تلك الجهود التى تسعى لتحقيق ثلاث انجازات او ثلاث « قيم » أساسية تشكل جوهر التنمية وهدفها النهائى وهى :

(أ) اشباع الحاجات الأساسية للافراد .
(ب) تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانسانية .
(جـ) اتاحة الحرية والقدرة على الاختيار .

هذه المكونات الثلاث لمعنى التنمية يمكن اعتبارها المطلب الذى يرنو الى تحقيقه الجميع افرادا وجماعات ، وأيا كانت الإختلافات بينهم وفى كل الأزمنة بالماضى والمستقبل . لذلك فهى تستحق منا شىء من التحليل .

#### (أ) إشباع الحاجات الأساسية للافراد Life-Sustenance :

للفرد احتياجاته الأساسية والتى بدونها تصعب الحياة ، كالمأكل والمسكن والملبس والعلاج والحماية من الشرور والاعداء ( الامن الداخلى والدفاع الخارجى ) واذا حدث غياب او نقص شديد فى عرض واحدة من هذه الإحتياجات امكننا القول ــ وبلا تحفظات ــ أن أحد مسببات التخلف قد تواجد . ومن مهام النشاط الاقتصادى فى هذه الحالة التحرك بكل الطرق والأساليب لمنع مجاعة ، أو لإيواء من لا مأوى لهم ، أو لإنقاذ من اصابتهم الأوبئة الفتاكة ، أو لتسخير الموارد المتاحة لحماية المواطنين من اعتداءات الخارجين على القانون بالداخل أو ضد قوات الغزو القادمة من الخارج . عند هذا المستوى من الظروف يمكننا الادعاء بأن « التنمية الاقتصادية » شرط أساسى لتحسين الأوضاع المعيشية . فبدءا من

الحد الادنى للاحتياجات الأساسية يمكن التطلع لما هو افضل . وعليه فالارتفاع بمستوى الدخول والقضاء على الفقر المطلق وإتاحة فرص التوظف وإزالة الفوارق الشاسعة بين الدخول تعد لذلك الشرط الضرورى ـــ ولكنه غير الكافى ـــ للتنمية .

### (ب) تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية لدى الجميع Self-Esteem :

أن يشعر الانسان أنه انسان وأنه ليس مجرد « أداة » لخدمة الآخرين أو مجرد ترس فى آلة ضخمة تديرها وتحركها أو توقفها قوى أكبر منه ، أن يشعر أن له كيان يحترم ، كرامة تؤخذ فى الحسبان عند التعامل معه من جانب الدولة أو المجتمع ، وشرف تحرص القيم السائدة على حمايته ، واعتراف بانسانيته فى مواجهة الجميع ... هذا كله جانب آخر لمعنى الحياة الطيبة .

وتختلف ـــ بدون شك ـــ طبيعة تقدير الذات واشكال التعبير عنها من مجتمع لمجتمع ومن ثقافة لأخرى . ومن المشاهد فى العصر الحديث أن انتشار أنماط السلوك المادى السائدة فى المجتمعات الغربية الصناعية قد امتد بتأثير المحاكاة والتقليد لقطاعات كبيرة من الناس فى دول العالم الثالث . ومع أن هذه الدول كان لمعظمها تقاليد وقيم خاصة بها ، ولبعضها حضارات وثقافات عريقة وقديمة ووطيدة ، الا أن انتشار القيم الغربية قد أخل بدرجة أو بأخرى بما هو ذو قيمة وما هو بلا قيمة من مصادر المفاخرة ونواحى الاعتزاز التى كانت قائمة . ويبدو أن الرخاء المادى والاقتصادى قد اصبح له اليد الطولى فى منح هذا الشعور بالاحترام بين الآخرين . ذلك أن الأهمية التى تحتلها المادة فى تشكيل المكانة الاجتماعية للفرد الأوروبى والغربى جاءت نتيجة لتطور ذلك المجتمع الذى اصبح يقوم على اساس من التكنولوجيا والثروة والكفاح من أجل الثراء ( أى المجتمع الذى تم تنميته ) . وبينما كانت للفرد فى البلدان الفقيرة فى الماضى مكانته المحفوظة ( اجتماعيا ) حتى ولو كان فقيرا من منطلق تمسكه بقيمة ما ـــ غير مادية ـــ تضفى عليه طابع الاحترام والتقدير من قبل الآخرين ، نجد أن الثروة والمادة بصفة عامة قد تدخلت واتخذت لها مكانا فى مقدمة الشروط اللازمة للشعور بالحياة الطيبة فى عالم الرفاهية والاستهلاك الوفير . ومن ثم فقد أصبحت التنمية اداة للحصول على مستلزمات الحياة الطيبة ، لانه يصعب على الفقير الاحساس

باحترام الآخرين ( وانظر على سبيل المثال فى مصر اليوم كيف يتعامل الميكانيكى مع استاذ الجامعة وكيف يتعامل صاحب العمارة الجزار مع القاضى الساكن لديه وأيهما يقدم للآخر فروض الطاعة والاحترام ، وأيهما أكثر احساسا بالحياة الطيبة التى يتحقق له فيها ذاته وكيانه وانسانيته !! )(٢) .

(جـ) إتاحة الحرية والقدرة على الإختيار Freedom :

ونعنى هنا الحرية بالمفهوم الاقتصادى ، أى التحرر من استعباد الظروف المادية والحاجة والعوز ، والتحرر من قهر الظروف البيئية والثقافية للانسان والتحرر من العبودية فى مجال العمل والتحرر من عبودية الانسان ( امرأة أو طفل أو رجل ) للانسان فى مجال العادات والمعتقدات والتى تعيق انطلاق الانسان من أجل تحقيق حياة أفضل لنفسه ولمجتمعه .

وقد لخص آرثر لويس هذه القيمة الهامة للتنمية حين ربط بين الحرية والتنمية الاقتصادية فقال :

**"The advantage of economic growth is not that wealth increases happiness, but that it increases the range of human choice"[(3)].**

فبالمال والثروة يمتلك الانسان قدرا كبيرا من السيطرة على الطبيعة والظروف البيئية المحيطة ( انظر كيف يتجانس الأغنياء فى البيئات المختلفة من حيث قدرتهم على تحقيق اشباعاتهم المادية بحرية ــ الفصل الأول ) ، على حين لا يملك حرية الإختيار الفرد الفقير . ( البرد ــ الجوع ــ المرض ــ الجهل ... هذه وغيرها موانع اقتصادية تقيد حرية الفقير بينما يحولها الثرى الى دفء وشبع وصحة وتعليم وسلاحه فى ذلك هو الثروة التى تمنحه القدرة على الإختيار ) وذلك هو مفهوم الحرية الاقتصادية To be able to choose .

## ٥ــ أهداف التنمية :

نستخلص مما سبق أن التنمية هى مزيج من التطبيق العملى والفهم الفكرى والنظرى لما يجب أن تجريه المجتمعات الفقيرة والمتخلفة من تعديلات فى هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تحقيق حياة افضل . وأيا كان المفهوم

الخاص « للحياة الأفضل » فالمفهوم العام لها ــ والذى تتضمنه عملية التنمية ــ يعنى تحقيق أهداف ثلاث هى :

(أ) إتاحة الفرص لحصول الافراد على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وحماية .

(ب) رفع مستوى معيشة الافراد بزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كماً وكيفاً وبالارتقاء بالقيم الانسانية والثقافية فى المجتمع . ومن شأن هذه كله ليس فقط الارتفاع بمستوى الرفاهية وإنما أيضاً تنمية الشعور بالتقدير الذاتى على المستوى الفردى والقومى .

(جـ) توسيع مجالات الإختيار الاقتصادى والاجتماعى أمام الأفراد والشعوب وذلك من خلالهم تحريرها من العبودية والتبعية ليس فقط تجا ه الافراد والشعوب الأخرى ولكن بصفة خاصة تجاه قوى الفقر والجهل والبؤس الانسانى .

ولمعرفة ما اذا قد تحققت « تنمية » بالمفهوم الحديث ، فالأسئلة التى يجب طرحها على طريقة بروفسور Seers ، وبعد إعادة صياغتها لتتعدى المضمون الاقتصادى للتنمية هى كالآتى :

ــ هل ارتفعت مستويات المعيشة بالدرجة التى تكفى الجميع سد حاجاتهم الاساسية وترتفع معها معدلات العمالة والتشغيل وتتحسن مستويات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والثقافية الأخرى ؟

ــ هل بلغ التقدم الاقتصادى الحد الذى يشعر معه الأفراد والمجموعات البشرية المختلفة بالكرامة واحترام الذات تجاه بعضهم البعض وتجاه المجتمعات الأجنبية فى الخارج ؟

ــ أخيراً ... هل بلغ التقدم الأقتصادى المستوى الذى يتيح للأفراد قدراً اكبر من المقدرة على الإختيار والتحرر من التبعية للخارج ومن العبودية للآخرين فى الداخل ؟ أم أن التبعية الاقتصادية رحلت ليحل محلها نوع آخر من التبعية (الثقافية مثلا ؟ ) .

اذا كانت الإجابة على كل من هذه التساؤلات الثلاث هى بنعم ، عندئذ لابد أن ما حدث من تغيرات هى « التنمية » بعينها . والدولة التى تحقق فيها هذه

التغيرات هى باليقين دولة متقدمة Developed.. وإذا ما كانت الإجابة على السؤال الأول فقط بنعم بينما هى بالنفى على السؤالين الثانى والثالث فقد تحقق بالبلد المعنى بالاسئلة الجانب الاقتصادى وحده للتنمية ويمكن لذلك أن نعتبره من البلدان « الأكثر تقدما اقتصاديا Economically more developed » وإن ظل متخلفا بالمفهوم الواسع والحديث للتنمية .

**وعلى ضوء هذه المعايير قد نكتشف أن غالبية الدول المتقدمة اقتصاديا هى دول لم تتحقق بها بعد « التنمية » وذلك بالقدر الذى لا يزال الفرد فيها لا يشعر بآدميته أو يشعر بعجزه عن الإختيار حتى وإن اتيحت له كل أسباب الرفاهية المادية من مأكل وملبس ومسكن وصحة وتعليم ورحلات وخدمات اجتماعية وثقافية وفيرة** . وهكذا يتأكد مرة أخرى معنى النسبية فى « التنمية » شأنها شأن « التخلف » . وكما أن للتخلف درجات فللتنمية أيضاً درجات .

أن اسوأ درجات التخلف تبدأ عند الـ ٤٠٪ من سكان العالم الثالث السابحون فى القاع حيث الفقر والجهل والمرض . ولا معنى — عند الحديث عن هدف التنمية — للقول بأهمية الشعور بالاعتزاز بالنفس أو توافر حرية الإختيار بين هذه المجموعات البائسة من البشر . بل يجب النظر هنا إلى هدف التنمية على أنه هجوم انتقائى مباشر على أكثر أشكال الفقر سوءا . وتتحقق التنمية بين هذه المجموعات بالقدر الذى يتم به الخفض المتصاعد والألغاء الفعلى لسوء التغذية ، والمرض ، والأمية ، والفقر المدقع ، والبطالة ، ومظاهر عدم المساواة[٤] .

مطلوب لهذه الدول رسم برامج للتنمية الاقتصادية تصلح للتعامل مع مشاكل خاصة بالدول الفقيرة فيما بقى من القرن العشرين . فعقبات التنمية الاقتصادية فى هذه المجموعة من الدول وفى هذه الحقبة من التاريخ البشرى تختلف فى النوع والدرجة عن عقبات النمو الاقتصادى فى الدول التى كانت فقيرة فى الماضى وتحقق لها التقدم الاقتصادى فى الحاضر ، وذلك على النحو الذى سوف نراه فى الفصل القادم .

# هوامش الفصل السادس

١ــ أنظر :

- Dudley Seers "The Meaning of Development", Eleventh world conference of Society for International Development, New Delhi (1969), p. 3.

٢ــ أنظر :

- Denis Goulet, "The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development, New York: Atheneum, 1971, p. 23.

٢ــ الأسلوب العلمى لا يبحث عما يجب أن يكون ، وإنما يسعى الى كشف الحقيقة أى الى تحليل ما هو كائن . ويبدءا من الواقع توضع النظريات المفسرة . وعلى ضوئها ترسم البرامج والسياسات التى تستهدف تعديل هذا الواقع بما يجب أن يكون .

٣ــ - W. Arthur Lewis, "Is economic growth desirable", in the Theory of Economic Growth, London: Allen & Unwin, 1963, p. 420.

٤ــ محبوب الحق : « ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

# الفصل السابع

## عقبات التنمية الاقتصادية

لا تتفق البلدان المتخلفة ــ على تعددها وتباينها ــ فى كافة ما يعترض سبيلها الى النمو من عقبات . بل انه حيث تشترك هذه البلاد فى مواجهة مجموعة بعينها من العقبات ، تتفاوت هذه العقبات فى الأهمية النسبية من بلد الى آخر ومن وقت الى آخر فى البلد الواحد . وأخيراً يختلف الكتاب فى تقدير الدور النسبى الذى يكون لكل من هذه العقبات فى عرقلة النمو الاقتصادى لبلد ما[1] .

وبديهى أن عقبات التنمية الاقتصادية لا تعدو أن تتمثل على نحو أو آخر فى خصائص البلدان المتخلفة ذاتها . فالتنمية تستهدف محو معالم التخلف أى تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة . وقد دأب بعض الاقتصاديون فى معالجتهم لموضوع عقبات التنمية الاقتصادية على نهج المنهج التحليلى وفوائده ابراز الطبيعة المتداخلة لمسببات التخلف والتركيز على العلاقات الدائرية التى تربط بين خصائص التخلف بعضها ببعض . فالخصيصة الواحدة هى سبب ونتيجة فى ذات الوقت للخصائص الأخرى . ويقتضى الأمر فى سبيل الخروج من هذه الحلقات المفرغة للتخلف كسرها عند إحدى مراحلها لكى يتهيأ للاقتصاد القومى فرصة الانطلاق نحو النمو الذاتى .

وفكرة حلقات التخلف المفرغة محورها أن الفقر لا يلد إلا فقراً . وأن بالدول المتخلفة مجموعة من العوامل التى تؤثر وتتأثر ببعضها بحيث تبقى هذه المجتمعات عند المستويات الهابطة للمعيشة ( اقتصاديا ــ اجتماعيا ــ فكريا وسياسيا ) . وأشهر حلقات التخلف التى تعج بها الحياة فى البلدان الفقيرة هى حلقة الفقر المفرغة . وحلقة نقص رؤوس الأموال المفرغة . فقد رأينا بالفصلين الأول والثانى كيف أن الفقر يعنى إنخفاض مستوى الدخل الحقيقى وأنه ناتج عن انخفاض الكفاية الإنتاجية وأن انخفاض الكفاية الإنتاجية ناتج عن ضعف المهارات الفنية والتدريبية التى سببها نقص التعليم ، وأن نقص المهارات سببه عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لشراء العدد ، والأدوات اللازمة للانتاج المتطور وللانفاق على برامج

التدريب والتعليم وأن عدم كفاية رؤوس الأموال سببه انخفاض مستويات الأدخار والأستثمار ، وهذه الأخيرة منخفضة لإنخفاض مستويات الدخول الحقيقية . فالفقر هنا سبب ونتيجة ومن شأن هذه الحلقة المفرغة أن تشيع الشعور باليأس من إمكانية الفكاك من براثنها . وهذا غير مطلوب على الوجه الذى سوف نتعرض له فيما بعد .

ومن حلقة الفقر المفرغة تتفرع حلقات عدة مثل الحلقة التى تبدأ بانخفاض مستوى الصحة ــ فانخفاض المقدرة على العمل ــ فانخفاض الإنتاجية ــ فانخفاض الدخل الحقيقى ــ فسوء التغذية ــ وبالتالى انخفاض مستوى الصحة .

وهناك الحلقة المفرغة الخاصة بهبوط مستوى التعليم ــ فانخفاض مستوى المهارة الفنية والإدارية ــ فانخفاض الإنتاجية ــ فانخفاض الدخل الحقيقى ــ فانخفاض الانفاق على الخدمات بكافة أنواعها ــ فهبوط مستوى التعليم .

وأما عن حلقة نقص التكوين الرأسمالى فيمكن عرضها من زاويتين :

١ــ الطلب على رأس المال .
٢ــ عرض رأس المال .

فمن ناحية الطلب ، يتوقف الطلب على رؤوس الأموال على الحافز على الاستثمار ، ومن المعروف أن الحافز على الاستثمار فى الدول المتخلفة منخفض بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الأفراد وضعف القوة الشرائية لدى الشعوب الفقيرة سببه انخفاض مستويات الدخل الحقيقى ، وهذه الأخيرة منخفضة لإنخفاض الإنتاجية ، وإنخفاض الإنتاجية سببه ضعف معدلات تكوين رؤوس الأموال المستخدمة فى الانتاج ، وهذا الأخير يرجع ــ ولو جزئيا ــ الى ضعف الحافز على الاستثمار .

ومن ناحية العرض ، يتوقف عرض رؤوس الأموال على كل من المقدرة على الإدخار والرغبة فيه . وترجع ضآلة المقدرة على الإدخار الى انخفاض مستويات الدخول التى تعكس انخفاض مستوى الإنتاجية الناجم عن هبوط معدلات التكوين الرأسمالى المستخدم فى الإنتاج ، الأمر الذى يرجع لضآلة المقدرة على الإدخار ... وهكذا تتشابك الأسباب والنتائج لتبقى بالاقتصاد المتخلف عند

مستوى الفقر فى كافة المجالات : الدخل ، الصحة ، التعليم ، التنظيم والإدارة ، الإنتاجية ، الخدمات العامة ... الخ .

إلا أن التحليل الدائرى لعقبات التنمية بهذه الصورة ، بالإضافة الى ما يبعث به فى نفوس القراء من الشعور بالمرارة واليأس ، فهو لا يبين الأسباب التاريخية للتخلف كما أنه لا يفيد كثيرا فى رسم الطريق للخروج من مصيدة التخلف .

ولعل البديل ـــ فى رأينا ـــ هو التركيز على بعض معالم التخلف باعتبارها العقبات الأولى بالمواجهة ، وبحيث يكون التصدى لها من خلال برامج وسياسات جيدة وهو السبيل الفعال والممكن لكسر هذه الحلقات الخبيثة للفقر .

ولا يتسع المقام بالطبع لعرض كل العقبات التى تعترض سبيل التنمية فى بلدان العالم الثالث فهى متعددة ومعقدة . ويقتضى الأمر لبساطة العرض أن نلجأ الى الإختيار . وربما يشوب اختيارنا لبعض هذه العقبات شىء من « التحكمية » ... ليكن ، فالمهم هو لفت الأنظار والقاء الأضواء على مواطن الخطورة أو الضعف فى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية التى تتسم بها الدول المتخلفة والتى من شأنها عرقلة جهود التنمية ، حتى ولو اصطبغت محاولتنا هذه بالطابع الشخصى ، فاختلاف المناهج وتعدد وجهات النظر مطلوب لاسيما وأن الموضوع بطبيعته شائك وعريض .

من هنا سوف نركز فى عرض عقبات التنمية على مايلى :

**أولاً : العقبات الداخلية :**

١ــ مشكلة السكان .
٢ــ مشكلة التغذية .
٣ــ مشكلة الصحة .
٤ــ مشكلة التعليم .

**ثانيا : العقبات الخارجية : العلاقات الاقتصادية الدولية .**

## العقبـات الداخليـة

## (١) الإنفجار السكانى

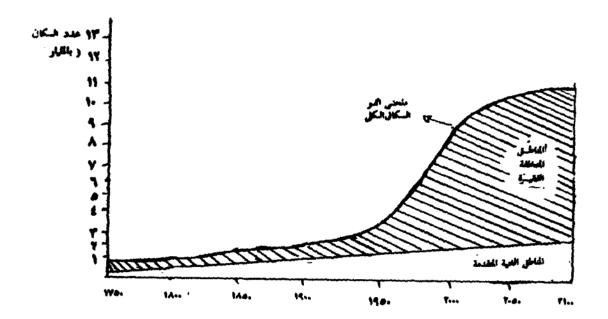
البشر هم العنصر الإنتاجى الأكثر وفرة وأهمية فى البلدان المتخلفة . لكنهم ــ أيضا ــ العنصر المستهلك والذى يتزايد بمعدلات تتسابق وتتخطى معدلات نمو النواتج القومية فى كل دول العالم الثالث . حتى أصبحت هذه الظاهرة معروفة باسم « **الإنفجار السكانى** » .

فمع إطلالة كل عام جديد يكون عالمنا قد إستقبل ٩٠ مليونا من البشر قد أضيفوا إلى سكان الكرة الأرضية الذين يربو عددهم على الخمسة آلاف مليون نسمة مع بداية التسعينات . و ٨٠ مليونا من تلك الـ ٩٠ عبارة عن بشر ولدوا فى مناطق متخلفة من العالم . وهو تكاثر وتزايد فى عدد السكان لم يسبق له مثيل فى التاريخ الإنسانى كله منذ والدنا الأكبر الأستاذ/آدم وأمنا جميعا السيدة/حواء ! فحين عرف الانسان الاستقرار حول مصادر المياه وقيامه بالزراعة منذ حوالى ١٢٠٠٠ سنة مضت لم يكن سكان العالم يزيدون عن خمسة ملايين نسمة ، أى أقل من عدد السكان الذين يقطنون مدينة الأسكندرية اليوم . وبعد مرور عشرة آلاف سنة ــ أى مع بداية التقويم الميلادى ــ بلغ عدد السكان فى العالم أجمع ٢٥٠ مليون نسمة ، أى أقل من ربع سكان الصين وحدها اليوم . ثم بلغ عدد السكان ٧٢٨ مليون نسمة فى غضون الثورة الصناعية أى حوالى عام ١٧٥٠ ميلادية ، وهو ما يقل عن عدد سكان الهند حاليا . ثم حدث الإنفجار البركانى منذ ١٧٥٠ ولمدة مائتى عام تالية ، فقد زاد العالم خلال هذه الفترة الوجيزة من تاريخ البشرية بمقدار ١٧٠٠ مليون نسمة دفعة واحدة[٢] . والملفت للنظر أن سكان العالم أصبحوا يزيدون بمقدار الضعف كل فترة قليلة ، وبالتحديد كل ربع قرن فقط !!

فبينما استغرقت زيادة اجمالى سكان العالم بمقدار ٢ مليار نسمة ٣٥ عاما لتصل من ٢ الى ٤ مليار نسمة ، فان زيادة بمقدار ٢ مليار اخرى لن تحتاج لأكثر من ٢٥ عاما فقط . وتشير توقعات البنك الدولى والتى تتمشى بشكل عام مع التقديرات الأخرى مثل تقديرات الأمم المتحدة ، انه قبل حلول عام ٢٠٠٠ سيزداد عدد سكان العالم من التقدير الحالى الذى يبلغ نحو ٥,٣ مليار نسمة

( فى عام ١٩٩٠) الى نحو ٦,٤ مليار نسمة . يشكل سكان العالم الثالث نحو ٧٩٪ منهم[٢] . وفى ظل اكثر الظروف تفاؤلا ، سيظل عدد سكان البلدان المتخلفة الاكثر فقرا ضعف عددهم الحالى أو ـــ فى ظل الإفتراضات الأكثر واقعية ـــ فانهم يمكن أن يزيدوا بحوالى ثلاثة امثال . ( انظر الشكل رقم ٩ ) .

## الشكل رقم (٩)




ويتضح من هذا الشكل لم أطلق على الزيادة السكانية منذ ١٩٥٠ تعبير « الإنفجار السكانى » . وتشير أغلب الدراسات إلى توقعات بأن يستقر عدد السكان حوالى عام ٢١٠٠ عند مستوى من ١٠ إلى ١١ مليار نسمة .

ويمكن تلخيص أسباب ظاهرة الإنفجار السكانى فى العوامل الآتية :

١ـــ هبوط معدل الوفيات .
٢ـــ ارتفاع معدلات الخصوبة فى العالم الثالث .
٣ـــ انخفاض مستوى زواج الفتيات فى دول العالم الثالث .
٤ـــ التخلف الاقتصادى فى حد ذاته .

فلأسباب تعليمية ، طبية ، تكنولوجية انخفضت معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال فى جميع أنحاء العالم ، واستفادت الدول المتخلفة من التقدم الطبى لاسيما فى مجال الطب الوقائى لدرجة لا بأس بها .

أما عن ارتفاع معدل الخصوبة بالمقارنة بنظيره بالبلدان المتقدمة فهو أمر يبدو طبيعياً فليس هناك ما يدعو الى الاستنتاج بأنه يوجد لدى الدول المتخلفة حافز استثنائى على الإنجاب . فمعدلات الخصوبة فى العالم الثالث اليوم لا تختلف كثيرا عن تلك التى عرفتها الدول المتقدمة الحالية منذ قرن ونصف قرن . ويبدو أن الفقر والخصوبة المرتفعة يدعم بعضهما البعض ، فالفقر نذير خطر وكلما اشتد الفقر ارتفعت معدلات الخصوبة ، وهى ظاهرة تسرى على الانسان كما تسرى على الحيوان فى كل زمان ومكان ، بل وتتوفر لدى كل الكائنات الحية التى يتهددها الخطر . وقد عملت هذه الآلية التعويضية على إعادة التوازن الديموجرافى فى أوروبا بعد الطاعون الأسود . وهى تعمل أيضا على تحقيق التوازن بين احتياجات الأسرة من « خدمات الأطفال » وقدرتها على أن توفر لأفرادها الحد الأدنى للبقاء فى البلدان المتخلفة فى الوقت الحاضر .

وتدفع فى اتجاه الزيادة السكانية المعدلات التى مازالت مرتفعة نسبيا لوفيات الأطفال . فالفقر والخصوبة ووفيات الأطفال تسير جنبا الى جنب . ومن المعروف أنه حين تتوقف الأمهات عن الأرضاع الثديى نظرا لموت الرضيع ، يزيد احتمال الحمل من الناحية البيولوجية وغالبا ما يحاول الآباء الذين يموت أطفالهم احلالهم بآخرين . فضلا عن أنه حينما يرتفع معدل الوفيات ، تميل المعايير الاجتماعية الى تشجيع « التأمين » ضد الخسارة المتوقعة فى عدد الأطفال ، ومن الغريب فى هذه الظاهرة المتداخلة الأسباب والنتائج أن معدل الخصوبة المرتفعة يسهم بدوره فى رفع معدلات وفيات الأطفال الرضع ، إذ أن كثرة الانجاب ــ خاصة إذا كانت الفترة بين انجاب الأطفال قصيرة ومع سيادة ظروف ضعف التغذية ــ يضعف الأمهات والأطفال على السواء .

إن الفارق بين الدول المتقدمة والمتخلفة ليس فى معدلاتها التاريخية والراهنة للخصوبة وإنما الفارق بينها فى معدلات وفياتها . فبينما لم يتعد معدل الخصوبة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر كثيرا معدل وفياتها ، نجده أعلى منه حاليا فى البلدان

النامية بحوالى ثلاث أضعاف . ولذلك بينما كان السكان يتزايدون بمعدلات طفيفة للغاية فى أوروبا فى فترة ما قبل الثورة الصناعية ، فانهم « ينفجرون » الآن فى البلدان المتخلفة .

ولننظر الى هذه الظاهرة من وجهة نظر الآباء فى الدول الفقيرة . فلاشك أنهم يسعدون بأطفالهم ، لكنه من المحتم عليهم أن ينفقوا الكثير من الوقت والمال فى تنشئتهم فضلا عن أن الأطفال شكل من أشكال الاستثمار قصير الأجل اذا شاركوا فى العمل أثناء الطفولة والاستثمار طويل الأجل اذا أعالوا آبائهم حين عجزهم أو شيخوختهم . وحيث أن الأطفال مصدر للأشباع النفسى ، فقد يتوقع المرء أن الآباء الموسرين يطلبون المزيد منهم . غير أن العكس هو الصحيح لأسباب عديدة :

**أولها** : أنه حين تتحسن فرص حصول النساء على التعليم والعمل وحين تتسع آفاقهم ، فغالبا ما يفضلن الأسرة الصغيرة .

**ثانى هذه الأسباب** : هو إدراك الآباء مرتفعى الدخل لأهمية حصول أبناءهم على أوفر قسط من التعليم والتغذية والرعاية الصحية ، ويتناسب هذا مع زيادة الدخل وقلة عدد الأولاد أى يتناسب مع التنمية .

**والسبب الثالث** لإنخفاض معدلات الخصوبة لدى الأثرياء وارتفاعها لدى الفقراء هو أن أبناء الفقراء يعملون داخل المنزل وخارجه وهم فى عمر مبكر ، أما بالنسبة للآباء الأثرياء فان عمل الأطفال لا يعتبر أمراً حيوياً فى تحديد مستوى رفاهية الأسرة .

فاذا ساعد الأبناء فى إعالة آبائهم وهم فى سن الشيخوخة، لا تكون التكاليف المالية «المنخفضة» لتنشئة الأطفال سوى ثمنا زهيداً لإنجابهم. وحينما تكون الأجور التى تحصل عليها الأمهات منخفضة فى الدول المتخلفة، لا يكون التفاوت بين ما تكسبه الأمهات وما يكسبه الأطفال كبيرا. كما أن فقد الأمهات للعمل والكسب أثناء فترة الرضاعة يمكن للطفل أن يعوضه بسهولة فيما بعد ويساعد على هذا كله أن نوعية الأعمال فى هذه المجتمعات تقليدية بدوية فى مجالات الزراعة والرعى وعمليات البيع البسيطة، ويمكن للأطفال القيام بها كما يمكن

للأمهات الجمع بينها وبين إعالة الأطفال ورعايتهم. وهكذا تتوثق العلاقة بين الفقر والظروف الأقتصادية للأسر الفقيرة وبين ارتفاع معدلات الخصوبة لديها.

على أن أحد العوامل الهامة لارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد هو انخفاض سن الزواج ، ويتأثر سن الزواج بنفس العوامل التي يتأثر بها معدل الخصوبة من تعليم النساء وتوافر فرص العمل لهن وارتفاع المستوى الاقتصادى للمجتمع . ويبلغ متوسط سن الزواج ( آخذين فى الحسبان النساء اللاتى لا يتزوجن على الأطلاق ) ٢٥ سنة فى الدول المتقدمة ، ٢٢ سنة فى الدول متوسطة الدخل وفى أمريكا اللاتينية وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية غير أن هذا السن يبلغ من ١٨ـــ١٩ سنة فى العديد من البلدان الأفريقية وفى الهند وباكستان وبنجلاديش .

ومن الملفت للنظر أنه على حين ينخفض سن الزواج لأقل من عشرين عاما فى الدول الفقيرة وترتفع نسبة زواج الإناث الى ٩٠٪ ، نجد أن سن زواج الإناث فى الدول المتقدمة قد ارتفع الى ٢٥ـــ٢٦ سنة بنما لا يتزوج سوى ٦٠٪ فى المتوسط من الإناث .

ولما كان هدف التنمية الاقتصادية هو نمو الاقتصاد القومى وزيادة معدل نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فان أى زيادة فى الدخل القومى لابد وستتأثر بزيادة النمو السكانى وذلك على النحو التالى :

- لو رمزنا لمعدل تغير متوسط نصيب الفرد من الدخل بالرمز ( ل )
- ولمعدل الادخار الصافى الجارى بالرمز ( خ )
- وللمعامل الحدى لرأس المال ( أى مقدار رأس المال اللازم لزيادة الدخل القومى بوحدة واحدة ) بالرمز ( م )
- ولمعدل النمو السكانى بالرمز ( س )

فان :

$$ل = \frac{خ}{م} \quad س$$

وبلد كمصر يبلغ فيه معدل الزيادة السنوية فى السكان ٢٪ فى الآونة الأخيرة ( بعد أن كان ٢,٧٪ فى الستينات ) ، وعلى فرض أن معامل رأس المال/الدخل

لا يتجاوز ١/٣ فان الأمر يستلزم استثمار ٦٪ من الدخل القومى وذلك للحيلولة دون انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل عن ذلك المستوى الذى كان سائدا قبل القيام بالاستثمار .

وبعبارة أخرى ـــ لمجرد بلوغ معدل من النمو الاقتصادى يساوى صفرا ـــ فاذا كان الهدف المرغوب تحقيقه هو زيادة النمو الاقتصادى بمعدل ٥٪ سنويا وجب اذن استثمار نحو ٢١٪ من الدخل القومى . ومن هنا تشكل الزيادة السكانية عقبة حقيقية فى سبيل تنمية بعض الدول التى تقع فيما يسمى بالفخ السكان Population Trap[٣] .

خلاصة القول ... أن انخفاض معدلات المواليد يكون أكثر وضوحا فى تلك البلاد التى تحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادى ، مما يوحى بوجود علاقة وثيقة بين التنمية ونمو السكان . وفى هذه العلاقة بين مستوى معيشة الأسرة ومعدلات الخصوبة يمكن العثور على بذور الحل لمشكلة النمو السكانى . بتعبير آخر يمكننا القول : أن التنمية هى أفضل وسيلة لمنع الحمل .

## (٢) الغـــــذاء

يستدل على خطورة مسألة سوء التغذية فى كل البلدان المتخلفة تقريبا ، من ثلاثة مؤشرات :

(أ) تقديرات استهلاك المواد الغذائية .
(ب) الدراسات العيادية وقياسات أجزاء الجسم البشرى .
(جـ) بيانات معدلات وفيات الأطفال .

(أ) كان الاعتقاد السائد منذ عشر سنوات أن سوء التغذية يرجع أساسا الى نقص البروتين ( وفى بعض الحالات الى نقص الأملاح المعدنية أو الفيتامينات ) وبذلك ركزت معظم برامج التغذية على فكرة توفير الأطعمة الغنية بالبروتينات للأطفال من تلاميذ المدارس عادة . ولكن محور التركيز اليوم قد تغير . وتدل دراسات البنك الدولى على أن ثمة اتفاق عام على عدة قضايا عريضة :

ـــ تبلغ مشكلة سوء التغذية أوج خطورتها فى بعض المناطق الأكثر فقرا

فى العالم الثالث . وتنجم المشكلة عادة عن عدم كفاية الطعام وليس عن اختلال فى التوازن بين السعرات الحرارية والبروتين . وغالبا ما يكون ثمة نقص فى الفيتامينات والأملاح فضلا عن نقص البروتين لاسيما بين الأطفال الصغار . فبالنظر الى التركيبة النمطية لوجبات الفقراء فان اشباع الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية ( كما قدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ) سيعنى على الأرجح حصولهم على الاحتياجات الأخرى غير السعرات الحرارية . الا أن المشكلة هى فى قصور كمية الطعام المتوفرة يوميا للفقير .

ــ يؤثر سوء التغذية على الكبار والصغار ، على الذكور والإناث ، على سكان الريف وسكان الحضر ، وهو منتشر بصفة خاصة بين الأطفال فيما دون الخامسة من العمر ، ويضعف مقاومتهم ضد الأمراض ، وهو سبب من أسباب وفاتهم فى نهاية المطاف ، وفى كثير من المجتمعات تعانى الفتيات منه أكثر من الصبيان .

ــ سوء التغذية انعكاس للفقر الى حد بعيد . فالفقراء ليس لديهم ما يكفى لشراء الطعام وبالنظر الى بطء النمو فى دخل الفقراء فى المستقبل القريب فسوف تظل أعداد غفيرة من البشر سيئة التغذية طيلة عدة عقود قادمة .

ــ أن من أسباب سوء التغذية أيضا ، العادات الغذائية السيئة . وعدم توزيع الطعام بالعدل بين أفراد الأسرة الواحدة .

(ب) أما عن الدراسات العيادية وقياس أجزاء الجسم ( المبنية على قياسات طول القامة والوزن المقابل لكل طول ، ومحيط الذراع ، وسمك الجلد ، وفحوص الدم وما اليها ... ) فهى تشير مثلا الى أن أطفال الأغنياء أو المهاجرين الى بلدان متقدمة ، يميلون الى النمو بدرجة تفوق كثيرا نمو أطفال الفقراء .

(جـ) كما تعكس البيانات الخاصة بوفيات الأطفال ، الآثار المشتركة للأمراض وسوء التغذية فالأمراض قد تفقد الشهية وتنقص كمية الطعام الذى يمكن أن يتناوله الفرد بوسائل شتى مثل مضار الطفيليات المعوية ، كما أنها قد

تنقص كمية العناصر الغذائية التى يتمثلها الجسم . وهكذا يقلل نقص التغذية من مناعة الجسم ، ويخفض من قدرته على مقاومة الأصابة الأولى ويجعله أضعف من أن يقاوم الأصابة بأمراض أخرى . وقد سبقت الإشارة الى أن سوء التغذية سبب من أسباب وفاة ما يربو على ثلث الأطفال والرضع فى البلدان المتخلفة ( انظر الفصل الأول — من هم الفقراء ؟ ) .

## ضحايا سوء التغذية وأثره على التنمية :

يعانى الأطفال الصغار بالدرجة الأولى من سوء التغذية ، يليهم النساء الحوامل والمرضعات . وتشير القياسات الى معاناة البنات أكثر من الصبيان فى البلدان المتخلفة والريف أكثر من المدن من حيث ضعف الغذاء كميا ونوعيا .

ولا تؤدى معظم حالات سوء التغذية فى فترة الطفولة الى الموت المبكر ، ولكنها تعنى بداية صعبة منذ الميلاد قد تحول دون افلات الأطفال من براثن الفقر الذى ولدوا فيه ، فسوء التغذية يوقف النمو ، وقد يعطل التطور العقلى فى بعض الحالات الخطيرة ، حتى بعد التغلب على آثاره البدنية . وقد أوضحت الدراسات أن الأطفال الذين عولجوا من سوء تغذية حادة كانوا أدنى بكثير من زملائهم بالمدرسة فى اختبارات الذكاء وغيرها . ( وليس من الميسور دائما فصل التغذية عن العوامل الأخرى المؤثرة فى الذكاء ، ومع ذلك توجد بعض الأدلة على آثارها الخاصة بها ) .

كما يؤثر سوء التغذية على الدخل مما يعكس جزئيا آثار سوء تغذية الأطفال على النمو العقلى والقدرة على التحصيل الدراسى . ولكن هناك علاقة مؤكدة بين التغذية والانتاجية البدنية للأفراد .

## أسباب سوء التغذية :

يعزى سوء التغذية وخاصة بين الأطفال الصغار والأمهات لحوامل والمرضعات الى ثلاث عوامل هامة :

(أ) انخفاض دخل الأسرة .
(ب) الجهل بأصول التغذية الجيدة .
(جـ) التوزيع غير العادل للطعام داخل الأسرة ذاتها .

وأهمها على الأطلاق هو الدخل المنخفض .

فالمجاعات فى اثيوبيا عام ٧٣ــ٧٤ وبنجلاديش عام ٧٤ والتى كان مصدرها الجفاف ، كان يمكن تفادى آثارها المدمرة على حياة السكان لو أن دخل الأهالى يسمح بشراء الطعام من المناطق الأخرى . وحيث أن الفقراء ينفقون جل دخلهم على الغذاء فان مشكلة الطعام هى مشكلة انخفاض الدخول بالدرجة الأولى فى هذه المناطق المتخلفة من العالم . ففى الهند سنة ١٩٧٣ــ١٩٧٤ كان أفقر ٢٠٪ من السكان يخصصون للطعام ٨٣٪ من اجمالى انفاقهم ، ومع ذلك لم يحصل الفرد الا على أقل من ١٥٠٠ سعر حرارى يوميا فى المتوسط ( يحتاج الفرد الى ٢٥٠٠ سعر حرارى يوميا للقيام بعمله بنشاط ) .

وغالبا ما يقترن انخفاض مستوى الدخل مع العادات الغذائية السيئة . فثمة اعتقادات عامة بشأن التغذية ، لها آثار ضارة ، وتعزى أساسا الى الجهل لا الى الفقر . وبالنسبة للأطفال يكون من المستحسن الاستمرار فى الارضاع الثدى طيلة السنة الأولى مع اللجوء الى الطعام الصلب لإكمال حليب الأم ابتداء من الشهر السادس . ومن المحتمل أن تكون التغذية السيئة للأمهات الحوامل والمرضعات راجعة ــ على الأقل جزئيا ــ الى الجهل أو عدم المعرفة . وقد أظهرت دراسات عديدة أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الوالدين كلما تحسن مستوى تغذية اطفالهما ، وأن تعليم الأمهات يفوق فى الأهمية تعليم الآباء حتى فى حالة ارتفاع دخل الأسرة .

ويمكن للتعليم ــ ولاسيما تعليم الفتيات ــ أن يساعد فى حل أخطر مشكلات التغذية وأكثرها استعصاء ، الا وهى نمط توزيع الغذاء داخل الأسرة . فتشير الأدلة المتعددة على أن النساء الراشدات فى معظم الدول المتخلفة يحصلن على نصيب أقل من الرجال من احتياجاتهم الغذائية وتعكس ضروب التمييز هذه الاختيارات الصعبة التى تتخذ فى ظل اكراه اقتصادى مرير ، وما تنطوى عليه من حرص له ما يبرره على عائل الأسرة . ولكنها تعكس أيضا الجهل بأولويات التغذية .

وعلى أية حال ، ومن واقع الاحصاءات الرسمية للبنك الدولى ، فإن فائض إنتاج الحبوب العالمى يبلغ ٩٥ مليون طن يحصل منه الأتحاد السوفيتى على الثلث والدول العربية على ١٥ مليون طن يخص مصر وحدها منها ٧ ملايين طن ، فاذا حدث

ووزع الناتج العالمى من الحبوب بطريقة مختلفة على الصعيد العالمى فان انتاج الحبوب الحالى قادر على تزويد كل شخص ، رجلا كان أو امرأة أو طفلا ، بما يربو على ٣٠٠٠ سعر حرارى مع ٦٥ جراما من البروتين يوميا ، وهو ما يفوق بكثير أعلى التقديرات للاحتياجات اليومية . فالقضاء على سوء التغذية لن يتطلب اكثر من توجيه حوالى ٢٪ من انتاج العالم للحبوب الى الأفواه الجائعة .

وقد دعت منظمة الأغذية والزراعة العالمية الى تقديم معونة غذائية عاجلة الى ٢٢ دولة افريقية مهددة بالمجاعة لتجنب كارثة تحيق بحوالى ١٥٠ مليون نسمة . وقدر خبراء المنظمة حجم المعونة المطلوبة لأفريقيا حتى نهاية (١٩٨٤) بحوالى ٣,٢ مليون طن ، وقالوا أن ١٩ فى المائة فقط من الكمية المطلوبة وعدت بعض الدول بتقديمها . وقال الخبراء فى اجتماع طارىء أن انخفاض انتاج الغذاء يهدد بانتشار سوء التغذية والجوع فى مساحات واسعة من القارة الأفريقية وعلى نطاق واسع . وقد أيد أكثر من ٢٠ وفدا أفريقيا اقوال الخبراء فى تقارير منفصلة عن اجمالى انتاج دولهم من الغذاء وجاء فى المناقشات أن أكثر من ٢٠٠٠ شخص ماتوا جوعا فى موزمبيق منذ بداية صيف ١٩٨٣ وأن مليون ونصف مليون رأس ماشية نفقت فى السنغال بسبب الجوع[٤] .

وفيما يتعلق بمصر ، والتى يتزايد سكانها بمعدل مليون ومائتى ألف نسمة سنويا ، فإنها تستهلك ١٠ ملايين طن قمح سنويا لا تنتج منها سوى ثلاثة ملايين طن وتستورد الباقى . ولو قسمنا إستهلاك القمح على ٥٠ مليون مصرى لنال كل فرد ٢٠٠ كيلوجرام قمح فى المتوسط سنويا ... وهو أكبر معدل لإستهلاك القمح فى العالم الثالث . وبذا تعد مصر رائدة فى هذا المضمار ! كما أنها رائدة فى مجال إستهلاك السكر برقم قياسى مقداره ٣٠ كجم للفرد فى السنة مقابل من ١٥–١٦ كيلوجراما للفرد فى أغنى الدول المتقدمة . وهناك يسمون السكر بالسموم البيضاء ( مثله مثل الكوكاكين ) من حيث أثره الضار على الصحة . والنتيجة أن مصر تستورد حوالى ٥٠٠ ألف طن من السكر[٥] .

## (٣) الصحـــة

يؤخذ بمتوسط العمر المرتقب وبمعدل الوفيات كمؤشرات لتحديد مستوى الرعاية الصحية فى بلد ما . وثمة تباين كبير بين البلدان المتخلفة فى هذا المجال . ففى ١٢ قطرا من أغنى بلدان العالم الثالث يبلغ متوسط العمر المرتقب عند الميلاد ٧٠ عاما أو يزيد ، وهو رقم يقارب المستوى المتوسط فى البلدان الصناعية المتقدمة فى عام ١٩٩٠ ويبلغ ٧٦ عاما . بيد أن متوسط العمر المرتقب لا يبلغ سوى ٥٤ عاما فى البلدان المنخفضة الدخل بل ويقل عن ٥٠ عاما فى كثير منها . ومن ثم فالفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة مازالت واسعة على الرغم من انها ضاقت نسبيا عما كانت عليه منذ ثلاثين عاما مضت .

ويبلغ الفارق فى العمر المرتقب بين طفل رضيع من اطفال العالم الثالث وآخر من العالم الصناعى ٢٠ عاما ، منها نحو ١٠ سنوات يمكن شرحها على ضوء ما يحدث فى السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل . اذ يموت قرابة ١٧٪ من الأطفال فى البلدان النامية ( وتصل النسبة الى اكثر من ٣٠٪ فى اكثر البلدان فقرا ) قبل بلوغ سن الخامسة ، فى حين أن النسبة فى البلدان المتقدمة لا تزيد عن ١,٥٪ .

أما عن معدلات وفيات الأطفال فهى تتراوح فى البلدان المتخلفة ما بين ٢٠ ، ٣٠ مرة مثيلاتها فى البلدان المتقدمة ، بل تتجاوز تلك النسبة احيانا . ومع أن الفرق يميل الى النقصان بارتفاع متوسط الدخل فان احتمالات وفاة الطفل بين السنة الأولى والخامسة فى عدد من البلدان بلغ متوسط الدخل فيها لكل فرد ٩٠٠ دولار فى السنة ( عام ١٩٧٨ ) ( وتضم هذه البلدان : الأردن وتركيا والجزائر وجواتيمالا ) كانت تبلغ ١٠ امثال على الأقل نظيراتها بالبلدان المتقدمة . أما عن الاطفال فى العالم الثالث الذين يبلغون سن الخامسة فان العمر المرتقب بعد ذلك لا يزال يقل فى المتوسط عنه فى البلدان المتقدمة بثمان أو تسع سنوات كما أنهم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض[٦] .

وبينما انتهت عملاأمراض الطفولة المعتادة (كالحصبة والدفتريا والسعال والديكى والشلل) من البلادالصناعية المتقدمة أو علىالأقل خفت ضراوتها كثيرا،

فانها مازالت قاتلة أو معقدة فى البلدان المتخلفة . وتزيد احتمالات الوفاة لطفل من العالم الثالث تصيبه الحصبة بمقدار ٢٠٠ مرة مقارنة بطفل يصاب بالمرض نفسه فى العالم المتقدم . ومن الغريب حقا أنه يمكن الوقاية من هذه الأمراض جميعا عن طريق التطعيم ، غير أن نسبة الأطفال الذين يتم بالفعل تحصينهم فى البلدان الفقيرة لا تزيد عن ١٠٪ من مجموعة الأطفال المولودين كل عام .

وليست الأمراض وحدها هى السبب فى ارتفاع معدلات الوفيات ونقص سنوات العمر المرتقب فى البلدان المختلفة ، بل هناك أيضا الحوادث الناجمة عن نقص ضوابط الأمن فى مجالات الانتاج الصناعى ، وكذلك حوادث السيارات ووسائل النقل فى هذه البلدان(٧) . ويقدر معدل الوفيات لكل سيارة فى بلد مثل نيجيريا بـ ١٠٠ مرة المعدل بالولايات المتحدة ، ويعزى ذلك أساسا الى استعمال المشاة ( على اثنين أو على أربع ! ) والدراجات والكارو وعربات اليد والسيارات واللوارى للطرق معا وفى آن واحد !

**ومحددات الصحة** ، على وجه العموم ، معروفة جيدا منذ فترة طويلة وتتلخص فى :

١ــ قدرة الانسان على اشباع حاجاته من السلع والخدمات ، وتتوقف هذه على مستوى الدخل وعلى مستوى الأسعار .

٢ــ البيئة الصحية وتتوقف هذه على كل من المناخ ومستوى الخدمات والمرافق الصحية العامة .

٣ــ وعى الناس بمبادىء التغذية والصحة العامة للوقاية من الأمراض وخاصة المعدى منها .

ويعد سوء التغذية الناتج عن هبوط مستوى الدخل من أهم أسباب الوفاة وخاصة بين الأطفال فى البلدان النامية . ويقدر خبراء البنك الدولى أن سوء التغذية يعد مسئولا عن ثلث أو ثلثى وفيات الأطفال بل وقد تزيد النسبة فى البلاد الأكثر فقرا . وقد أفادت دراسة شاملة لنحو ٣٥ ألف حالة وفاة فى ١٤ مستعمرة سكنية فى امريكا اللاتينية ، أن ٣٤٪ من وفيات الأطفال دون الخامسة كانت

ناشئة جزئيا أو كليا عن سوء تغذية حاد كما أن ثمة ٢٣٪ من الوفيات كانت ناجمة عن الولادة المتعسرة وهى تعكس فى حد ذاتها سوء تغذية الأمهات .

وإن كان عدد كبير من الأمراض وحالات الوفاة فى البلدان المختلفة يعكس بيئة غير صحية فثمة اختلاف ملموس بين الأثرياء والفقراء . فمن المرجح أن يقطن الفقراء مناطق الأمراض المتوطنة أكثر من الأغنياء ، سواء كانوا من أهل المدن أو من أهل القرى(٨) والا يلجأوا الى التدابير الوقائية أو الى الرعاية الطبية العاجلة حتى عند توافرها . ويصعب على الأسرة الفقيرة أن تخرج من الضائقة المالية عند سقوط عائلها فريسة للمرض ، بل ويمكن أن يؤدى المرض غير الخطير الى تردى الأسرة من الفقر الى الاملاق .

**امراض الفقراء :**

تقل أهمية أمراض الشيخوخة فى البلدان المتخلفة عنها فى البلدان المتقدمة والسبب لذلك بديهى ، فنسبة من تتخطى أعمارهم الـ ٦٥ عاما فى الدول المتخلفة ضئيلة للغاية . بينما فى الولايات المتحدة — على سبيل المثال — يعانى ثلث المسنين بها من أمراض الشيخوخة .

وأكثر الأمراض انتشارا فى البلدان المتخلفة هى تلك الأمراض التى تنقل عن طريق البراز الآدمى ، أى الأمراض المعوية الطفيلية والمعدية ، فضلاً عن شلل الأطفال والتيفود والكوليرا ، وتنتشر هذه الأمراض بسهولة فى المناطق التى لا توجد فيها شبكات عامة للمياه النقية ولا تمارس فيها قواعد الصحة العامة . وفى حين تتسبب هذه الأمراض فى رفع معدل وفيات الأطفال نجدها مزمنة ومسببة للضعف العام لدى الكبار . ويقدر أن هناك نحو ٦٥٠ مليون شخص يعانون من الأصابة بديدان الاسكارياريس ، تبعا لتقدير منظمة الصحة العالمية فى عام ١٩٧١ . وفى غرب جاوه بأندونيسيا اثبتت التجارب أن الأصابة بهذا الطفيل تغطى نسبة ٨٥٪ من سكان الجزيرة .

ومن بين الأمراض الأخرى التى تسبب الضعف العام وإن كانت لا تؤدى الى الوفاة بين الكبار ، يظل مرض السل أكثر هذه الأمراض انتشارا . ويأتى فى المرتبة التالية مرض البلهارسيا الذى تنقله القواقع التى تنشط فى المياه الراكدة . وتزداد

حدة هذا المرض فى شرق آسيا وشمال أفريقيا وبعض المناطق فى أمريكا اللاتينية . ويقدر عدد من يصابون بعدوى البلهارسيا من ١٨٠ الى ٢٥٠ مليون سنويا .

وينتشر مرض النوم انتشارا واسعا فى وسط أفريقيا وهو مرض يسبب الموت عادة اذا لم يعالج فى مراحله الأولى . وتنقل هذا المرض ذبابة « التسى تسى » وقد أمكن السيطرة عليها بدرجة كبيرة فى الخمسينات ، غير أنها عادت مرة أخرى نظرا لتراخى التدابير المتخذة للسيطرة عليها . وهى تشكل خطرا فادحا على حياة ما لا يقل عن ٣٥ مليون نسمة ، وقد سببت خسائر كبيرة فى قطعان الحيوانات .

وتسبب هذه الأمراض لدى الأطفال اضطرابا يعوقهم عن الانتظام فى الدراسة وينقص قدرتهم على التركيز والتعلم . أما بالنسبة للكبار فالاصابة بالمرض تقف حجر عثرة فى سبيل القدرة على الانتاج وتحد من قدرتهم على الابتكار لأنهم يصبحون أقل رغبة فى المخاطرة أو تحمل المسئولية . وقد أظهرت دراسة عن المزارعين فى باراجواى الذين يعانون بدرجات متفاوتة من الاصابة بالملاريا ، انخفاض انتاجية العمال بالمقارنة بالعمال الأصحاء .

وهكذا ... فبدءاً من إنخفاض الدخول على المستويين الفردى والكلى تنخفض مستويات التغذية كما ونوعا ، كما تقل نسبة من يستخدمون مياها نظيفة للشرب من بين السكان لعدم توافرها فى الريف ولا فى الأماكن التى يسكنها الفقراء فى المدن ، ويتضاءل حجم الخدمات الطبية مما ينعكس فى النهاية على المستوى العام للصحة بين ثلاثة أرباع البشر الذين نطلق عليهم إسم « العالم » الثالث .

- فبينما يحصل المواطن الأمريكى على ٩٧ جرام فى المتوسط يوميا من البروتين فى عام ١٩٩٠ ينخفض نصيب الفرد منه إلى النصف فى الهند وغانا .
- وبمقارنة إستهلاك الحبوب بين الشعوب الغنية وتلك الفقيرة فسوف نكتشف إتساع الفارق بينهما ، إذ يبلغ المتوسط العام فى الثمانينات ٦٧٠ كيلوجرام فى الأول مقابل ١٨٥ فقط فى الثانية .
- وليس سوء التغذية وحده مسئولا عن الضعف العام للصحة وإرتفاع معدلات الوفيات فى البلدان الفقيرة ، بل تعد قذارة مياه الشرب ونقلها للعديد من الأمراض السابق التعرض لها أيضا من العناصر الهامة المسئولة عن ٣٥٪ من

وفيات الأطفال فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ومع نهاية القرن العشرين مازال ٣٠٪ فقط من سكان العالم الثالث هم الذين يشربون مياها صالحة للشرب .

ــ أما عن الرعاية الطبية فيشار اليها عادة بمعيار نسبة الأطباء أو الممرضات أو الأسرة فى المستشفيات إلى عدد السكان . وتشير أحدث الاحصاءات الواردة بتقرير البنك الدولى عن التنمية لعام ١٩٨٩ إلى أن نسبة الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن فى الدول المتخلفة لا تزيد عن ٩,٤ طبيبا مقابل ١٦٠ فى الدول الغنية .

ــ ومن الملفت للنظر أن هذه النسبة الضئيلة للخدمات الطبية والصحية فى الدول المتخلفة تتركز بشكل كبير فى المدن على حساب الريف الذى يعانى رغم إكتظاظه بالسكان من النقص الشديد فيها . ففى كينيا ــ على سبيل المثال ــ تبلغ نسبة الأطباء إلى السكان فى العاصمة نيروبى ١ إلى ٦٧٢ بينما تبلغ هذه النسبة فى الريف ١ : ٣٠,٠٠٠ علما بأن ٨٧٪ من مواطنى هذا البلد الأفريقى يقطنون الريف . ولا تختلف هذه النسبة كثيراً فى أغلب البلدان الفقيرة فى أفريقيا ، وتقترب منها فى آسيا وأمريكا اللاتينية .

إن للتعليم دوره البالغ الأهمية فى الارتقاء بالمستوى العام للصحة برغم إنخفاض الدخول فى هذا الجزء من عالمنا المعاصر .

## (٤) التعليـــــم(*)

أعلن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء مؤخرا أن نسبة الأمية فى مصر انخفضت الى ٥٢٪ عام ١٩٩٠ . وتعنى الأمية هنا ــ بمفهوم القرن التاسع عشر وقت أن كان الفأس امتدادا لذراع الانسان ــ مجرد الجهل بالقراءة

(*) للمزيد من الدراسة المتعمقة فى هذا الموضوع أنظر للمؤلف :

١ــ «الآثار المتبادلة بين التعليم والتنمية فى البلدان المتخلفة» ، مجلة كلية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ملحق العدد الأول ــ السنة التاسعة ــ ١٩٨٩ ، ص.ص: ٩ــ١٥ ( ٤١ صفحة ) .

٢ــ «دراسة تحليلية للملامح الكمية والنوعية لتنظيم التعليم فى البلدان المتخلفة» ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الأسكندرية : المجلد ٢٧ ــ العدد الأول ــ مارس ١٩٩٠ ، ص.ص : ١٤٧ــ١٦٨ ( ٢٢ صفحة ) .

والكتابة ومبادىء الحساب . فهل حقا أن ما لدينا من الـ ٤٨٪ من السكان هم بالمفهوم المعاصر : متعلمون ؟ وماذا نعنى بالأمية ؟

لقد تغير مفهوم الأمية فى عصرنا هذا. فاليوم أصبح الانسان ينظر الى نفسه والى العالم من حوله نظرة جديدة. اليوم انطلق عقل الانسان ليغزو فى آن واحد عوالم ثلاثة: عالم المحسوس، وعالم المعقول، وعالم المجهول متحديا ما فى هذه العوالم من غموض وأسرار بقصد فهمها وتفسيرها وتحقيق بسيطرته عليها واخضاعها لإرادته، حتى أمكن القول أننا مقبلون حتما على مرحلة حضارية تختلف تماما عن كل المراحل التى مر بها الانسان من قبل. ومنذ بداية الستينات بدأ الانسان بالفعل فى قفزات هائلة ينسج خيوط حضارة جديدة لا تعرف لها وطنا أو موطنا. وفى ظل هذه الحضارة لم يعد الأمى هو من يجهل القراءة والكتابة ومبادىء الحساب، ولم يعد محو الأمية هو تعلم هذه الأشياء البسيطة.

لقد تجاوز عصر الأقمار الصناعية والأتصالات هذه الأمية بمفهومها التقليدى وأصبح محو الأمية يعنى احداث النمو المتعدد فى البناء الثقافى والقيمى والنفسى والجسدى للانسان .

* ففى عصرنا هذا يعتبر أميا من لا يعرف قيمة الوقت والزمن ، فتنفلت مواعيده وتتسيب ارتباطاته مع الآخرين وفى العمل ويمضى أوقاته غير عابىء بحجم أو نوعية ما قام بانجازه .

* وفى عصرنا هذا يعتبر أميا من لا يعرف واجباته وحقوقه ، ومن لا يقدم على ممارستها فى ايجابية . فيطالب بحقوقه فى أدب دون غلظة أو جفاء ويؤدى واجباته احتراما لذاته وليس خوفا من سلطة أعلى فإذا مازالت هذه السلطة تراخى أو أهمل .

* وفيه أيضا يعتبر أميا من لا يفكر الا فى شخصه أو فى أسرته دون فهم لطبيعة الحياة فى جماعة . فيتهرب من دفع الضرائب أو يلقى القاذورات فى الشارع أو لا يهتم براحة الآخرين أو يسعى للكسب بأى طريق ولو على حساب فئات المجتمع الأخرى .

* وفى هذا العصر يعتبر أميا من يقول غير ما يفعل ، أو يقنع بالقول دون الفعل

أو يقف سلبيا أمام مظاهر الافساد والتخريب ، أو يسقط دنيا الواقع ويعيش فى عالم من الأفكار الغيبية الميتافيزيقية فينعزل عن المجتمع والحياة ، أو ينقلب ضد المجتمع دون أن يلتمس تفسيرا للظواهر من حوله وحلا لمشكلات الجماعة الذى هو واحد من افرادها .

* وفية ايضا يعتبر أميا كل من لا يحترم مكانة المرأة فى المجتمع ، ويقدر للطفولة حقها ويحسن معاملتها ورعايتها ويوفر لها عوامل نموها ، ومن يمتنع عن مد يد العون للعاجز والمسن والمريض والمحتاج .

* وفيه أيضا يعتبر أميا من لا يتذوق معانى الحق والخير والجمال أو لا يستطيع التأثر بها أو التمييز بينها .

* وفيه أيضا يعتبر أميا من تطغى عنده نزعاته العاطفية على ادراكه العقلى ، وانفعالاته على الموضوعية فيضع العضل فوق العقل والجدل اليدوى فوق الجدل الهادىء المنطقى .

* وفيه يعتبر أميا من لا يمارس هواية أو رياضة أو من يهمل فى تكوينه الجسدى ويتبع عادات استهلاكية غير صحية ويحمل أمامه معدة منتفخة تتدلى فوق جسد خامل منهك لا يقوى على الحركة . فالرياضة البدنية تنشط الأعضاء والرياضة العقلية تشحذ الهمم وتنمى فى الانسان القدرة على التفكير وتستحث ذكاءه ويستمتع فيهما معا بثمرة العمل .

* ويعتبر أميا كل ملحد لا يؤمن بالله الواحد وكتبه ورسله . ومن لا يتمعن فى عظمة ملكوته وخلقه وما فى الكون من ابداع ونظام وجلال . فالانسان المؤمن بالله يستلهم دائما من عظمته وحكمته روح السكينة فى الأزمات ، وإرادة الاصرار فى طريق العمل والخير ، ولن يعرف المستحيل ولن يستشعر الوحدة وإن أنصرف عنه الآخرون . أن الانسان المؤمن بالله ليذوب انسجاما فى هذا الكون الفسيح دون تناقض أو تصادم مع ظواهره اجتماعيا كانت أم طبيعية .

** هذه هي الأمية بمفهوم العقد الأخير من القرن العشرين ، فهل أعدنا حساب نسبة الأميين ؟!

لكن الأمية ليست هى الوجه الأوحد للمشكلة التعليمية فى عالمنا الثالث،

فللتعليم فى البلدان المتخلفة مشاكله الكمية والنوعية العديدة. وإذا إستطعنا بحق إرساء النظم التعليمية الملائمة لمجتمعاتنا فنكون بذلك قد وضعنا شعوبنا على بداية الطريق الصحيح للانطلاق نحو التقدم والنمو والازدهار إقتصاديا وإجتماعيا. ذلك أن المؤلف يعتقد ـــ بل يؤمن تماما ـــ أن جوهر التنمية يكمن فى العملية التعليمية ، ففيها يتمثل أفضل أنواع الاستثمار فى العالم الثالث ، أى الاستثمار فى البشر . وتمشيا مع هذه الرؤية تعتبر الأمية وهبوط المستوى التعليمى من أكثر العقبات عرقلة للنمو الاقتصادى والاجتماعى بالبلدان المتخلفة . وسوف نعالج هذا الموضوع من خلال الموضوعين التاليين :

ـــ التعليم ومشاكله بالبلدان المتخلفة .

ـــ التعليم وآثاره على التنمية .

## أولا : التعليم ومشاكله فى الدول المتخلفة :

* انعكس الاهتمام الكبير الذى أبدته الدول المتخلفة فى مجال التعليم على ضخامة الاستثمارات التى خصصت للانفاق عليه . حيث ارتفع اجمالى الانفاق الحكومى على التعليم من حوالى ٩ مليار دولار سنة ١٩٦٠ ( بدولارات ١٩٧٦ ) وهو ما يعادل ٢,٤٪ من اجمالى الناتج القومى لهذه البلدان ، الى ٣٨ مليار من الدولارات عام ١٩٧٦ ، أى حوالى ٤٪ من اجمالى الناتج القومى . وفى الآونة الأخيرة يتراوح الانفاق على التعليم ـــ فى العديد من دول العالم الثالث ـــ ما بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ من ميزانية الدولة . ورغم ارتفاع هذه النسبة اذا ما قورنت باحتياجات البلدان المتخلفة من أوجه الأنفاق على السلع والخدمات الأخرى الا أن نصيب الفرد من اجمالى الانفاق الحكومى على التعليم لا يتعدى ١٣ دولار بالسنة فى هذه البلدان فى مقابل ٢٣٠ دولار للفرد فى البلدان الصناعية المتقدمة . بعبارة أخرى لا يحصل الفرد فى الدول الفقيرة سوى على $\frac{١}{١٨}$ مما يحصل عليه الفرد فى الدول المتقدمة من الانفاق الحكومى على التعليم ( بكافة مراحله ) ، ناهيك عن الفروق الشاسعة فى نوعية التعليم وكفاءة النظام التعليمى فى كلا المجموعتين من الدول .

* أما عن قيد التلاميذ بالمدارس ، فقد ارتفع رقم المقيدين بمراحل التعليم الثلاث ( ابتدائى واعدادى ـــ ثانوى ـــ عالى ) فى العالم الثالث من ١٦٣ مليون تلميذ سنة ١٩٦٠ الى ٣٨٥ مليون تلميذ سنة ١٩٨٠ بمعدل ٥٪ زيادة سنوية . وتبلغ نسبة الأطفال فى التعليم الابتدائى وحده ٨٠٪ من اجمالى قيد التلاميذ بالمدارس فى البلدان المتخلفة . ويبين الجدول رقم (١٣) بعض البيانات المقارنة لنسب القيد بمختلف مراحل التعليم فى كل من البلدان الفقيرة ، والمتوسطة الدخل والغنية .

*** وتعد ظاهرة تسرب التلاميذ من أكبر مشاكل التعليم فى الدول المتخلفة ، ويقدر نسبة من يتركون الدراسة قبل اكتمال مرحلة التعليم الأولى بين ٢٠٪ و ٥٤٪ و ٧٥٪ من اجمالى المقيدين فى دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية على التوالى . وتصل هذه النسبة الى ٨١٪ فى بعض دول الدول الفقيرة**

**وكانت نسبة التسرب فى التعليم الثانوى عام ١٩٧٥ حوالى ٣٩٪ فى افريقيا ، ١٨٪ فى أمريكا اللاتينية وآسيا بينما لا تتعدى هذه النسبة ١١,٤٪ فى أوروبا . ومن أبرز المشكلات الناتجة عن ظاهرة التسرب وجود نسبة كبيرة من البطالة المتعلمة فى تلك الدول .**

* **أما عن ظاهرة الأمية** فيلاحظ انخفاض نسبة الأميين ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة من ٦٠٪ عام ١٩٦٠ الى ٥١٪ فى عام ١٩٨٠ . ونظرا للانفجار السكانى فى البلدان المتخلفة نجد أن العدد المطلق للأميين قد ارتفع من حوالى ٧٠ مليون الى حوالى ٨٥٠ مليون خلال نفس الفترة . ومن المثير للأسى حقا أن نجد أعلى نسبة للاميين فى أفريقيا عامة (٧٤٪) وبين الشعوب العربية خاصة (٧٣٪) يليها شعوب آسيا (٤٧٪) ثم امريكا اللاتينية (٢٤٪) . ولا تزيد نسبة الأمية فى الدول المتقدمة عن ٢٪ فى المتوسط .

* واذا علمنا أن فرصة التعليم الابتدائى هى الفرصة المتاحة لأبناء الفقراء والأغنياء معا بينما أن التعليم الثانوى والعالى لا يفيد منه عادة الا أبناء الأغنياء فى البلدان المتخلفة فانه يصبح من السهل أن نتصور وجود درجة من عدم عدالة التوزيع للانفاق على التعليم بين طبقات المجتمع فى هذه البلاد . يضاف الى ذلك

أن الدراسات قد أوضحت ارتفاع نفقة التعليم الثانوى والعالى عنها فى التعليم الابتدائى والأولى فى الدول المتخلفة بمعدل أكبر منها فى الدول المتقدمة ( أنظر جدول رقم ١٤) . بحيث أن ما ينفق على خريج جامعة واحدة فى الدول المتخلفة يساوى تكاليف تعليم ٨٨ تلميذاً أنهوا مرحلة التعليم الأولى والأبتدائى . وتصل هذه

جدول رقم (١٣)

بعض معدلات القيد بالمراحل المختلفة للتعليم
كنسبة مئوية من المجموعات العمرية للأعوام ١٩٦٥ــ١٩٨٦
ونسبة الأمية

| | نسبة الأميين | تعليم أولى | | تعليم ثانوى | | تعليم عالى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٥ | ١٩٦٥ | ١٩٨٦ | ١٩٦٥ | ١٩٨٦ | ١٩٦٥ | ١٩٨٦ |
| الدول الغنية مرتفعة الدخل | | ١٠٥ | ١٠٢ | ٦٢ | ٩٢ | ٢١ | ٣٩ |
| ــ السعودية | ٧٦ | ٢٤ | ٧١ | -٤ | ٤٤ | -١ | ١٣ |
| ــ إسرائيل | ٥ | ٩٥ | ٩٩ | ٤٨ | ٧٩ | ٢٠ | ٣٣ |
| ــ هونج كونج | ١٢ | ١٠٣ | ١٠٥ | ٢٩ | ٢٩ | -٥ | ١٣ |
| ــ فرنسا | ١ | ١٣٤ | ١١٢ | ٥٦ | ٩٥ | ١٨ | ٣٠ |
| الدول متوسطة الدخل | | ٩٣ | ١٠٤ | ٢٦ | ٥٤ | -٦ | ١٨ |
| ــ المغرب | ٦٧ | ٥٧ | ٧٩ | ١١ | ٣٤ | -١ | -٩ |
| ــ مصر | ٥٥ | ٧٥ | ٨٧ | ٢٦ | ٦٦ | -٧ | ٢١ |
| ــ تونس | ٤٦ | ٩١ | ١١٨ | ١٦ | ٣٩ | -٢ | -٦ |
| ــ سوريا | ٤٠ | ٧٨ | ١١١ | ٢٨ | ٦٠ | -٨ | ١٧ |
| ــ البرازيل | ١٢ | ١٠٨ | ١٠٥ | ١٦ | ٣٦ | -٢ | •• |
| ــ الأرجنتين | ٤ | ١٠١ | ١٠٩ | ٢٨ | ٧٤ | ١٤ | ٣٩ |
| ــ الجزائر | ٥٠ | ٦٨ | ٩٥ | -٧ | ٥٤ | -١ | -٧ |
| ــ ليبيا | ٧٠ | ٧٨ | •• | ١٤ | •• | -١ | ١١ |
| الدول منخفضة الدخل | | ٤٩ | ٧٦ | -٩ | ٢٥ | -١ | -٤ |
| ــ أثيوبيا | ٩٢ | ١١ | ٣٦ | -٢ | ١٢ | صفر | -١ |
| ــ الصين | ٣١ | ٨٩ | ١٢٩ | ٢٤ | ٤٣ | صفر | -٢ |
| ــ الهند | ٥٦ | ٧٤ | ٩٢ | ٢٧ | ٣٥ | ٥ | •• |
| ــ السودان | ٧٠ | ٢٩ | ٥٠ | -٤ | ٢٠ | -١ | -٢ |
| ــ باكستان | ٧٠ | ٤٠ | ٤٤ | ١٢ | ١٨ | -٢ | -٥ |
| ــ أندونسيا | ٢٦ | ٧٢ | ١١٨ | ١٢ | ٤١ | -١ | -٧ |

(••) تعنى هذه النقط أن النسبة غير معلومة

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٩) بالملحق الاحصائى ، ص.ص : ٢٥٨ــ٢٥٩ .

النسبة فى بعض البلدان مثل مالاوى وكينيا وتنزانيا الى ١ : ٣٨٣ ولا تزيد نسبة الانفاق على الطالب فى التعليم العالى الى الانفاق على تلميذ الابتدائى فى الدول المتقدمة عن ١٠ : ١ يستنتج من ذلك أن الدول المتخلفة توجه نسبة كبيرة من ميزانيتها المخصصة للانفاق على التعليم نحو التعليم الجامعى الذى لا يستفيد منه سوى فئة صغيرة من ذوى الحظوة والثراء . بينما توجه نسبة صغيرة من ميزانيتها التعليمية نحو التعليم الابتدائى الذى يفيد بالدرجة الأولى الغالبية من أبناء الفقراء .

جدول رقم (١٤)

معدلات النفقة والمنفعة لمستويات التعليم المختلفة للفرد الواحد فى بعض البلدان المتخلفة والمتقدمة

| الدول | معدلات النفقة للتعليم | | معدلات المنفعة للخريج (على أساس الدخل) | |
|---|---|---|---|---|
| | ثانوى/ابتدائى | عالى/ابتدائى | ثانوى/ابتدائى | عالى/ابتدائى |
| * الولايات المتحدة — انجلترا — نيوزيلندا | ٦,٦ | ١٧,٦ | ١,٤ | ٢,٤ |
| * ماليزيا — غانا — كوريا الجنوبية — كينيا — أوغندة — نيجيريا — الهند | ١١,٩ | ٨٧,٩ | ٢,٤ | ٦,٤ |

المصدر : G. Psacharopoulos, "The Returnes to Education: An International Comparison", Amesterdam: Elsevier, 1972, Tables 8.2. and 8.4.

* ومن الملفت للنظر أنه بينما تصل فروق النفقة بين التعليم العالى والثانوى الى التعليم الابتدائى الى ٨٨٪ ، ١٢٪ على التوالى لا تبلغ نسبة دخل خريجى الجامعة والثانوى الى دخل من أنهى دراسته الابتدائية فقط سوى ٢,٤٪ و ٦,٤٪ على التوالى فى البلدان المتخلفة . بل أن دخل خريجى الجامعات فى كثير من البلدان المتخلفة يقل كثيرا عن نصف دخل من لم تتح له فرصة التعليم على الاطلاق . وفى مصر مثلا يحصل خريج كلية الطب فى بداية حياته العملية على حوالى ٧٥ جنيه كمرتب شهرى أى بمعدل حوالى جنيهين ونصف فى اليوم بينما لا يقل ايراد

أى صبى فى قطاعات الزراعة والتجارة والسمكرة وغيرها وكذلك ماسح الأحذية عن عشرة جنيهات يوميا أى حوالى ٣٠٠ جنيه فى الشهر !!

إن ارتفاع نسبة الانفاق على كل من التعليم الثانوى والجامعى لا يعكس بالضرورة حاجة المجتمع المتخلف الى هذه الفئات من الخريجين كما لا تعكس دخولهم درجة اسهامهم فى الانتاجية الكلية للبلد المتخلف . ووراء هذه الاختلال ظاهرة واضحة لا تحتاج الى الجهد فى التفسير ... ذلك أن نظام التعليم فى البلدان المتخلفة يعانى من الاختلال ولا يتمشى مع احتياجات هذه البلدان من المهارات الفنية والمعارف الأساسية التى يفتقر اليها غالبية السكان ، وتحكمه عادات وقيم وتقاليد غير رشيدة ترتفع بمقتضاها النظرة الاجتماعية الى التعليم العالى على حساب الاحتياجات التعليمية الحقيقية لتلك المجتمعات .

* أن نظام التعليم فى دول العالم الثالث يحمل فى طياته ذلك الخليط الغريب من التخبط والسطحية والضعف وعدم القدرة على الارتباط بالمشاكل العملية والحقيقية للمجتمعات الفقيرة . وهو نظام يفتقد — فى أحسن حالاته — الى التخطيط السليم والإدارة الجيدة والتنظيم الكفيل بربط برامج التعليم فى المدرسة والجامعة بمقتضيات المرحلة التى يمر بها العالم الثالث اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

فالمناهج تعج بمواد علمية متراكمة وعلى التلميذ أن يحشرها فى رأسه حشرا ، وبمجرد أن ينتهى تهديد الامتحان تعود للطالب عقليته الصافية الملساء لا يعلق بها شيئا كثيرا مما حفظه بعد ما استقياْه على ورقة الإجابة . وكما أن المناهج لم تكن وسيلة لتفتيح مدارك الطالب وإنارة قدرته على التفكير المنطقى والتحليل العلمى لما يحيطه من ظواهر ، فإن الامتحان هو الآخر ليس الوسيلة الموضوعية لتقييم الإمكانيات العقلية والشخصية بل هو تصيد مؤسف للطالب بهدف اختبار درجة تحصيله لمعلومات جزئية تعكس فى أغلب الأحيان بعض المهارات السطحية . ناهيك عن قصور الإمكانيات التعليمية بدءا من قاعات الدرس وأدوات الإيضاح والشرح وانتهاءا بالمعلم ذاته !!

ان المقام لا يتسع لنقد وتقييم نظم التعليم فى مراحله الثلاث : ابتدائى ، ثانوى وعالى بالبلدان المتخلفة . وربما أن تعرضنا لأثر التعليم على التنمية قد يوضح

ـــ من زاوية مختلفة ـــ نواحى القصور فى نظم التعليم وإمكانياته بالبلدان المتخلفة .

**ثانيا ـــ التعليم وآثاره على التنمية :**

ذكرنا من قبل أن للتعليم والتنمية آثار متبادلة أى مزدوجة الإتجاه ، فالهيكل الاجتماعى الاقتصادى للبلد ينعكس على نظام التعليم فيه ، كما تؤثر البرامج الطموحة للتعليم فى تعديل هذا الهيكل . ومع استيعابنا بالكامل لهذه الملاحظة المبدئية ، فانه بإمكاننا أن نلخص هذا الأثر المتبادل بين التعليم وبين بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المختلفة وهى (١) النمو الاقتصادى ، (٢) الفقر وسوء توزيع الدخول ، (٣) السكان والخصوبة المرتفعة ، (٤) الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر ، (٥) التنمية الريفية ، (٦) الهجرة الى الخارج .

**١ـــ التعليم والنمو الاقتصادى :**

يولد كل فرد ولديه عدد من المواهب والقدرات ، والتعليم يصقل ويبرز هذه المواهب والقدرات ويستغلها .

ومن آثار التعليم على البشر، انه يقوم بنقل المعرفة وتطوير القدرة على الاستنباط أى الاستدلال المنطقى، كما يحدث التغيرات فى القيم والمعتقدات وفى المواقف إزاء العمل والمجتمع. أى أن للتعليم أثرين (أ) أثر عقلى منهجى، (ب) أثر اخلاقى قيمى. وكلاهما بالغ الأهمية فى تشكيل المجتمع ودفع عجلات النمو الاقتصادى.

لقد تبين أن تنمية القدرة العامة على التفكير والتعلم ( أى الأثر الأول للتعليم ) أكثر أهمية من تعلم الموضوعات العلمية والدراسات ذاتها . كما أن الأثر الثانى هو وثيق الصلة مباشرة بالنشاط الاقتصادى . فقد تبين أن الشخص المتعلم هو أكثر استعدادا لتقبل الأفكار الجديدة أو لممارسة الديموقراطية والمنافسة الحرة والأمتثال للنظام ( فى حين أن الآثار الأخرى مثل التسامح والثقة بالنفس والشعور بالمسئولية الاجتماعية والمدنية ذات طابع شخصى أو سياسى أكبر ، لكنها قد تؤثر بطريقة غير مباشرة على الأداء الاقتصادى ) .

ولقد دلت التجارب التى قام بها خبراء البنك الدولى ومنظماته لقياس آثار

التعليم ، على أن « تطور النظرة العصرية » الى الانشطة المختلفة مثل : العمل اليدوى ، الإدخار ، تنظيم الأسرة ، التصويت ... الخ . إنما يتوقف على مستوى دراسة الشخص أكثر من أى عامل آخر . وأثبتت التجارب فى مجال الزراعة أن زيادة الانتاج ترتبط مباشرة وطرديا مع مستوى التعليم فقد وجد أن الانتاج السنوى للفلاح الذى أكمل أربع سنوات من التعليم الابتدائى ، يفوق فى المتوسط بنسبة ١٣,٢٪ انتاج نظيره الذى لم يذهب الى المدرسة . وتتضح دقة هذه النتائج اذا علمنا أن التجارب كانت تقيس الانتاجية مباشرة وليس من خلال الأجور

## ٢ــ التعليم وأثره على الفقر وسوء توزيع الدخول :

للتعليم الابتدائى اهمية خاصة فى التغلب على الفقر المطلق . فالتعليم الابتدائى ــ الذى هو مجرد تدريب على كيفية التعلم ــ يساعد الناس فى كيفية الحصول على المعلومات وتقييمها وفى انشاء السجلات لتقدير عوائد الأنشطة فى الماضى ومخاطرها فى المستقبل . وبصفة عامة فانه يدفع الإنسان الى تعويد النفس على النظام وتحقيق أهداف أبعد مدى فى مجالات العمل . ومع أهمية التعليم الثانوى والعالى والمهنى فانه يمكن التأكيد بأن التعليم الابتدائى يميل على وجه العموم الى أن يحقق نوعا من العدالة الاجتماعية وذلك لأنه يفيد الفقراء أكثر من غيرهم بإعادة توزيع الدخل عليهم . فى حين أن التعليم الثانوى والعالى يميل ــ كما ذكرنا من قبل ــ الى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ، لأن اولاد الفقراء ــ بالقياس الى اولاد الأغنياء ــ يكادون لا ينتفعون من هذين النوعين من التعليم .

ويعبر الاقتصادى جون سيمونز عن هذه الحقيقة قائلا : « أن الأمل فى التعليم كوسيلة للهروب من الفقر قد لا يعيش طويلا فى نفوس الفقراء فالفقير هو أول من يترك المدرسة طواعية لاحتياجه الى العمل ، وهو اول من يتركها اضطرارا لرسوبه أو ضعفه لأنه ينام فى الفصل بسبب الاجهاد الذى يصيبه كأثر لسوء التغذية ، وهو أول من يرسب فى امتحانات اللغة الإنجليزية أو الفرنسية لأن قرنائه من ابناء الأغنياء لهم فرصة أكبر لممارسة وتعلم اللغات فى المنزل مع أسرهم . ويتبخر الأمل لدى الآباء الفقراء فى ايجاد وظيفة مناسبة بشهادة الدراسة الابتدائية وحتى الشهادة الثانوية قد تبدو بعيدة المنال على ابنائهم لبعد المدرسة الثانوية عن

القرية ، ولعدم قدرتهم على تحمل أعباء انتقالات أو سكن أبناءهم فى المدينة حيث توجد المدرسة الثانوية والجامعة

وهكذا تقف النفقة المباشرة للتعليم زائد عليها نفقة الفرصة البديلة لتعليم ابناء الفقراء ( أى ما يتم التضحية به من دخل إن لم يذهب الإبن الى المدرسة وقام بدلا من التعليم بالعمل ) حائلا دون إتاحة فرصة التعليم لهؤلاء الفقراء .

## ٣ـ التعليم وأثره على الخصوبة ونمو السكان :

قد يكون تعليم البنات من أفضل الاستثمارات التى يمكن أن يقوم بها أحد البلدان لرفع معدل نموه الاقتصادى ومستوى رفاهيته ، حتى فى حالة عدم انخراط الفتيات المتعلمات فى الحياة العملية على الأطلاق ذلك أن معظم الفتيات يصبحن امهات ويؤثرن فى أطفالهن تأثيرا حاسما يفوق بكثير تأثير الآباء فى مجالات الصحة والتغذية والخصوبة .

ففى مجال الصحة ، دلت الدراسات المتعلقة ببنجلاديش وكينيا وكولومبيا على أن احتمال وفاة الأطفال يقل ، كلما ارتفع المستوى التعليمى لدى أمهاتهم ، حتى لو أخذت فى الأعتبار الفوارق بين دخول العائلات .

وفى مجال التغذية ثبت من الدراسات التى أجريت فى البرازيل ارتفاع مستوى التغذية مع ارتفاع مستوى تعلم الأمهات وخاصة فيما يتعلق بالأساليب الصحيحة للتغذية بالنسبة للأطفال .

وفى مجال الخصوبة فان التعليم يرفع من سن الزواج نتيجة لزيادة فرص العمل أمامهن من جانب ، ومن جانب آخر فالنساء المتعلمات أقدر على معرفة وسائل منع الحمل واستخدامها عن غيرهن . ومع ذلك فان التحيز فى الحاق الأبناء من الصبيان بالمدارس دون الفتيات يتضح فى أغلب بلدان الدول النامية وبصفة خاصة فى جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال افريقيا . فما السبب فى ذلك ؟

ربما يبدو للآباء أن تعليم بناتهم ليس بقدر أهمية تعليم أبنائهم ، وقد يخشون أن يؤدى تعليم بناتهم الى الإضرار بفرص زواجهن والحياة العائلية المترتبة عليها ، بل على قيمهن الأخلاقية . ولا يكاد ينتج عن تعليم الفتاة أى نفع مادى اذا كان

هناك تمييز ضدها فى سوق العمل ، أو اذا تزوجت فى سن مبكرة وتوقفت عن العمل ، أو اذا لم يصبح عليها أى التزامات مادية إزاء والديها بعد زواجها .

**٤ـ التعليم وأثره على الهجرة الداخلية :**

كلما ازدادت نسبة المتعلمين ، كلما ارتفعت معدلات الهجرة من الريف الى الحضر بحثا عن فرص عمل افضل أو أجور ومستويات معيشة أعلى . وفى المدينة توجد عادة المجالات الحديثة فى شتى قطاعات الأنتاج لاسيما الصناعة والخدمات . ويلاحظ أن فئات معينة من المتعلمين هى التى تهاجر الى المدينة بحكم مستوياتها التعليمية وتخصصاتها مثل خريجى الجامعات وبعض المهنيين والحرفيين . وهكذا يساعد التعليم على ربط الريف بالحضر من خلال اتصال المهاجرين للمدينة بأسرهم ، وعلى رفع مستوى الريف من خلال الإسهامات المادية للأبناء المهاجرين ونقل نماذج السلوك الحضرى وعاداته التى تساعد كثيرا على رفع معدلات الأداء لأفراد الريف فى المجال الاقتصادى .

**٥ـ التعليم وأثره على التنمية الريفية :**

ركزت أغلب مشروعات التنمية فى الدول المتخلفة على قطاع الصناعة والحضر فى الخمسينات والستينات وكان هذا الى حد ما على حساب تنمية الريف الذى يضمْ ٨٠٪ من سكان هذه الدول . والواقع أن الريف لا يحظى بالقسط الواجب من خدمات التعليم الحكومى أو الخاص . ونتيجة لذلك فإن طرق الزراعة وانتاجية هذا القطاع مازالت هابطة وتعانى من التخلف الشديد فى بعض المناطق . وقد سبق وأشرنا الى ضعف انتاجية العامل/الفدان وتخلف طرائق الأنتاج وانتشار البطالة المقنعة فى الريف بالبلدان المتخلفة . أن احتياجات قطاع الريف للتعليم تتلخص فى المجالات الأربعة التالية :

(أ) تعليم اساسى أو أولى يستهدف محو أمية المزارع واطلاعه على معنى ما يدور حوله من ظواهر بيئية .

(ب) تربية وارشادات لتطوير الأسرة وتزويدها ببعض المهارات وزرع بعض المفاهيم السلوكية التى تساعد على رفع المستوى الصحى والغذائى والأنتاجى للأسرة .

(جـ) تربية اجتماعية وقومية لتقوية الروابط بين المؤسسات السياسية والاجتماعية وبين المزارع ، بحيث يعم مشاركة الفلاح فى كل ما يحيط به من قرارات يتأثر بها من بعيد أو قريب .

(د) تدريب مهنى يرفع من مستوى استخدام المزارع للأساليب الأنتاجية المتطورة .

### ٦ـ التعليم وأثره على هجرة العقول :

بالإضافة الى سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على مقاليد التجارة والنقد والتكنولوجيا فى العالم فان الدول المتخلفة تواجهها مشكلة هجرة العقول brain drain منها الى الدول المتقدمة . وهى ظاهرة خطيرة حيث تشكل نزيفا لثروات هذه البلاد من العلماء والأطباء والمهندسين والفنيين الذين أُنفقت عليهم مبتلغ طائلة وخُصصت لهم كل سبل الرعاية والاحتضان ماليا وسياسيا . وبالرغم من حاجة بلادهم اليهم إلا أنهم ــ وتحت وطأة العقبات اللانهائية والتى تعترض سبيل تحقيق طموحاتهم فى مواطنهم الأصلية ــ يهاجرون الى البلاد التى لديها وفرة اقتصادية وتكنولوجية بل أن هذه الظاهرة تأخذ أبعادا خطيرة اذا علمنا أن هؤلاء الذين لم يهاجروا بأجسادهم من علماء ومهندسى وأطباء الدول المتخلفة هم فى الواقع مهاجرون بآمالهم وبعقولهم وأهتماماتهم التى تنظر دوما الى التسهيلات المتاحة فى بلاد الغرب المتقدم. إنه نوع من الانفصامية القومية تهدد نمط الحياة لفئة من العلماء والفنيين كان بالإمكان أن تفيد منها كثيرا البلدان المتخلفة لو توجهت طموحاتهم وإمكانياتهم الى الداخل بدلا من هجرتها إما جسديا أو عقليا الى الخارج.

وعلى سبيل المثال نجد تخصصات للأطباء فى جراحة القلب والأعصاب متوفرة فى البلدان المتخلفة بينما فى طب المناطق الحارة والطب الوقائى تندر التخصصات .

وفى مجال الهندسة قد نجد متخصصين فى تصميمات المتاحف والعمارات الضخمة بينما يندر التخصص فى الإسكان الشعبى أو معمار المدارس

والمستشفيات وينصرف المهندسون وكبار العلماء الى أعقد التجهيزات وأكثرها تطورا فى حين أن أدوات العمل البسيطة وأنظمة الصرف الصحى الاقتصادية ووسائل تطهير المياه وإعدادها للشرب ... كل هذه المجالات التى تخدم الأعداد الكبيرة تلقى الأهتمام الأقل لهذه الفئة من المتعلمين . وأخيراً ، وهذا أمر حقا مدهش ، يولى أساتذة الأقتصاد فى جامعات العالم الثالث جل إهتمامهم لتدريس نظريات للتوازن الاقتصادى من خلال عرض نماذج رياضية معقدة لأقتصاديات وهمية لا وجود لها مليئة بفروض من أشباه : المستهلك الرشيد ، المنافسة الكاملة ، القياس التفضيلى للمنفعة ، وغيرها ... فى حين أن مشاكل مثل البطالة والفقر والتنمية الريفية ونظم التعليم فى بلادهم ... والتنمية الاقتصادية عموما ، مثل هذه الموضوعات تعتبر لديهم فكراً من الدرجة الثانية ومن ثم تلقى إهتماما أقل . وهكذا أصبح الأستاذ الماهر هو الذى يبدو للطالب أكثر تعقيداً وأكثر بعداً عن مشكلات البلد القومية . إنه يحرص على أن ينقل ما تلقاه من جامعات الغرب وكتبهم فى نشاط وهمة ، وينأى — إما تعففا أو عن عدم إلمام كامل — عن الخوض فى المشكلات الحقيقية للمجتمع الذى نشأ فيه قبل أن يخرج منه مبعوثا للدولة ثم عاد أستاذا فى جامعاتها ينتظر أن يضيف إلى الناتج القومى المحلى ... لكن هيهات أن يكون قد عاد مثلما خرج ... لقد عاد بجسده ، أما ذهنه ومنهجه وأفكاره فلا زالت هناك ... فى الغرب .

أن نشر مقال فى مجلة دولية ، أو تلقى دعوة لحضور ندوة فى لندن أو نيويورك أو باريس ، هى من الأمور التى تحظى بشغف واهتمام علماء العالم الثالث ، أما حل مشكلة انفجار مواسير المجارى أو إيجاد وسيلة لعلاج خلل اقتصادى أو فنى أو طبى على المستوى الداخلى فهذه مسائل تأتى فى المرتبة التالية للأهمية !!..

## هوامش الفصل السابع

١ـــ د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق صفحات ٤٦ـــ٦٩ .

٢ـــ البيانات فى هذا الموضوع مصدرها :

- Thomas W. Meirick, "World Population in transition", Population Bulletin 41, No. 2, April 1986.

نقلا عن : - M. Todaro, op. cit., pp: 187-210.

٣ـــ أنظر الفصلين الرابع والخامس من كتاب :

- R.E. Baldwin, "Economic Development and Growth", N.Y., 1972.

٤ـــ المصدر : بيانات لوكالات الأنباء فى روما نشرها الأهرام فى ١٩٨٣/١٠/٢١ .

٥ـــ مقال إفتتاحى بجريدة الأهرام فى ١٩٩٠/٧/٢٠ .

٦ـــ عن العلاقة بين الصحة والسكان اكدت تقارير هيئة الصحة العالمية أن مليون حالة حمل تحدث فى العالم كل ٢٤ ساعة وأن ٥٠٪ من هذه الحالات تفشل . بالإضافة الى ١٥٠ حالة إجهاض متعمد من بين كل الف حالة حمل . كما تشير الإحصائية الدولية أنه نتيجة مباشرة لهذه الإحصائية فان ٣٥٠ الف طفل يولدون يوميا ٢٠٪ منهم من أمهات دون سن العشرين أو اكبر من سن ٣٥ سنة . مما ينتج عنه نسبة ١٥٪ اطفال مبتسرين أى ناقصى النمو ، ١٠٪ منهم يتوفون قبل بلوغهم العام الأول ، و ١٣٪ يصابون بالتخلف العقلى . انظر الأهرام فى ١٩٨٥/٤/٢٠ .

٧ـــ عن دراسة علمية مشتركة بين معهد بحوث الطرق بالمملكة المتحدة وأكاديمية البحث العلمى المصرية ، ونشرها الأهرام فى ١٩٨٣/١١/١٩ تبين الآتى :

وقع فى مصر فى عام ١٩٨٢ وحده خمسة آلاف حادث راح ضحيتها أربعة آلاف انسان وأصيب عشرون الفا آخرون . أما عن خسائرها الاقتصادية فقد بلغت ٢٠٣,٥ مليون جنيه ... هذا على سبيل المثال !

٨ـــ وفقا لتقديرات ١٩٧٦ ، كان عدد الناس الفقراء الذين يعيشون فى مناطق مازال يسود فيها مرض الملاريا ٨٥٠ مليون نسمة ، وأن ٣٤٥ مليون شخص آخر يعيشون فى مناطق لم تبذل فيها أية جهود للتحكم فى هذا المرض تقريبا . انظر تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٠ ، صفحة ٦٩ .

٩ ــ انظر تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لسنة ٨٠ ، صفحة ٦١ .

١٠ــ John Simmons, "Education, Poverty and Development", world Bank staff working paper, No. 188, 1974, p. 32.

١١ ــ تبين احصاءات الأمم المتحدة أن ثلاثة من كل عشرة من الكفاءات التى يتاح لها التعلم فى الغرب هى التى تعود الى بلادها .



# الفصل الثامن

## العقبات الخارجية للتنمية : العلاقات الاقتصادية الدولية

### مقدمـــة :

تسهم التجارة الخارجية بنسبة لا يستهان بها فى الناتج القومى لمعظم الدول المتخلفة . بل تزيد فى كثير منها عن نسبة ما يسهم به الاستثمار الوطنى والانفاق الحكومى معا فى اجمالى الدخل القومى . ويعتقد البعض أن التطورات غير المواتية فى القرن التاسع عشر ( من استعمار وتبعية ) قد اسفرت عن انحراف الهياكل الإنتاجية للبلدان المتخلفة بعيدا عن التوازن الاقتصادى ، واندماج نظمها الاقتصادية فى النظام الاقتصادى العالمى . ويذهب بعض الكتاب الى أنه ـــ من الناحية الاقتصادية ـــ ينبغى النظر الى جانب كبير من الاستثمارات فى قطاع التصدير بالدول المتخلفة ـــ والتى درج الاقتصاديون على اعتبارها استثمارات أجنبية ـــ على أنها استثمارات وطنية من جانب البلاد الصناعية ، وذلك بحجة أن نسبة عالية من الأرباح والفوائد المتولدة عن هذه الأستثمارات تجد طريقها الى الخارج لمصلحة المستثمرين الأجانب . هذا فضلا عما تتسم به الدول المتخلفة من ارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الواردات ، ومن ثم اتساع نطاق التسرب وإضعاف أثر مضاعف الأستثمار فى الأرتفاع بمستوى الدخل الحقيقى .

ويتضح لنا ـــ للوهلة الأولى ـــ ومع أهمية قطاع الصادرات فى حصول الدول المتخلفة على الصرف الأجنبى ـــ كيف لا يتسنى لهذه المجموعة من الدول أن تسيطر على مستويات الدخل والأنتاج فيها . فأى هبوط فى حصيلة صادراتها يكون له تأثيره السيىء على الاقتصاد الوطنى وبرامج التنمية ، ويصعب تعويض الانخفاض فى الأرصدة السائلة للدولة المتخلفة مما يضطرها الى الاقتراض وزيادة مديونيتها للعالم الخارجى .

ويقدر أن الخسائر التى تلحق بالبلدان المتخلفة نتيجة انخفاض أسعار الصادرات بنسبة ٥٪ فقط تتساوى تقريبا مع جملة ما ينساب اليها من رؤوس الأموال الأجنبية العامة والخاصة والمعونات من الحكومات الأجنبية[١] . ولا خلاف بين الاقتصاديين على أن حصيلة الصادرات هى المصدر الرئيسى لحصول الدول المتخلفة على وارداتها من السلع المصنوعة بل وعلى الغذاء احيانا من الدول المتقدمة وانها أيضا المصدر الرئيسيس لسداد وخدمة الديون الأجنبية .

حصيلة ما تقدم أنه يوجد ثلاثة أسباب — على الأقل — لتبرير الاحتياجات الخاصة للبلدان المتخلفة من الصرف الأجنبى :

(أ) التقلبات الواسعة فى حصيلة صادراتها من الصرف الأجنبى ، نظرا لما يتسم به انتاج وتصدير المواد الأولية والغذائية من عدم الاستقرار ( على المدى القصير ) .

(ب) تراخى الزيادة فى الطلب على منتجاتها من المواد الأولية ( باستثناء البترول وبعض المعادن ) . وإنخفاض نصيب هذه البلاد من الصادرات العالمية للمنتجات الأولية ، وضيق نطاق الأسواق المتاحة لصادراتها المصنوعة ، وتناقص فائض الصادرات بسبب زيادة السكان ، وهى مشاكل الأمد الطويل والتى يضاف اليها اتجاه معدل التبادل الدولى للتحرك فى غير صالحها .

(جـ) بالإضافة الى مشكلات التجارة والتبادل على الأجلين القصير والطويل فهناك أيضا مشكلة تضخم الديون الأجنبية واشتداد عبء خدمة وسداد هذه الديون التى تمتص نسبة هائلة من مواردها من الصرف الأجنبى .

وفيما يلى نتناول هذه الموضوعات بشىء من التفصيل على أن نخصص لأزمة المديونية الخارجية فصلا مستقلا لدراستها لما لها من خطورة على جوهر عملية التنمية بالحاضر والمستقبل .

(أ) المشكلات قصيرة الأجل لتجارة البلدان المتخلفة الخارجية :

١ـــ تبدأ مشاكل التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة من اعتمادها على تصدير منتج واحد أولى أو عدد محدود من المنتجات غير المصنوعة ( أنظر الجدول رقم ٩ ) ، ويقدر أن اسهام دول العالم الثالث فى تجارة السلع المصنوعة لا يزيد عن ٧٪ من اجمالى صادرات العالم لهذه السلع . ويعنى هذا التخصص المتطرف فى تصدير بعض المنتجات الأولية ربط خطط التنمية بحصيلة الصادرات التى تتحكم فيها ظروف العرض بالداخل وظروف الطلب العالمى بالخارج وكلاهما يتسم بعدم الاستقرار والتقلب من عام لعام ومن موسم لموسم . وهكذا ، وعلى حين تتسم تطورات أسعار السلع المصنوعة بدرجة من التدرج والانتظام النسبى ، نجد أن المواد الأولية والزراعية تواجهه تقلبات حادة وقد تتسبب فى إحداث كوارث اقتصادية لبعض البلدان لما تعكسه من نقص مفاجىء فى حصيلة البلد من الصرف الأجنبى .

٢ـــ وقد يغيب عن البال أحيانا أن الدول المتخلفة هى أيضا مستوردة للمواد الأولية والغذائية ومن ثم تتأثر بشكل مضاعف بتقلبات سوق المواد الأولية والغذائية العالمية . وتزداد آثار هذه التقلبات حدة اذا علمنا أن مرونة العرض السعرية ، وكذا مرونة الطلب السعرية للمواد الأولية والزراعية تتسم بالضآلة وهذا يعنى أن الكميات المعروضة أو المطلوبة منها لا تتأثر بنفس الدرجة بتغير أسعارها هبوطا أو صعودا خاصة فى الأجل القصير .

٣ـــ يضاف الى هذه المشكلات ما تنتهجه البلدان المتقدمة من سياسات الحماية التجارية والتى من شأنها عرقلة انسياب المنتجات الأولية اليها من الخارج . فالضرائب الجمركية العالية ، والقيود الكمية على واردات هذه البلاد من المواد الأولية ، تهدف فى الواقع الى تشجيع منتجاتها من السلع المنافسة والبديلة لمنتجات العالم الثالث .

٤ـــ ومما يزيد الطين بلة ، أن البائعين والمشترين للمنتجات الأولية لا تحكمهم نفس القواعد فالبائعين متفرقين ومشتتين ، أما المشترين فهم الدول المتقدمة

منظمون ومتفقون وقادرون على المساومة فى الأسواق العالمية للمنتجات الأولية . هذه العوامل — مع غيرها — تشترك فى الأضرار بالمركز النسبى للبلدان المتخلفة فى التجارة الدولية على المدى القصير .

### (ب) مشكلات التجارة الخارجية على المدى الطويل :

وتتمثل فى ثلاث مشكلات رئيسية هى التذبذب — مع الميل إلى التراخى — فى معدل الزيادة السنوية لصادرات البلدان المتخلفة ، والإرتفاع المستمر فى أسعار البترول والمواد المصنوعة وإتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالح الدول المصدرة للمنتجات الزراعية والأولية ... وينعكس هذا جميعه على حالة العجز المزمن فى موازين مدفوعات البلدان المتخلفة ، على نحو ما سنرى بالأرقام والإحصاءات :

١— يتراخى معدل الزيادة السنوية فى صادرات البلدان المتخلفة إذا قورن بمعدلات الزيادة السنوية فى صادرات البلدان الصناعية المتقدمة ( جدول رقم ١٥ ) . فعلى مدى الفترة من ١٩٥٠—١٩٨٦ نلاحظ — بإستثناء الفترة الوجيزة

## جدول رقم (١٥)
## معدل النمو السنوى فى قيمة الصادرات
## ١٩٥٠ — ١٩٨٦

| | ٥٠—٦٠ | ٦٠—٧٠ | ٧٠—٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول الصناعية المتقدمة | ٧,٦ | ٧,٦ | ٧,٩ | ١١,٧ | ١٢,٣ | ٥,٨ | ٢,٦ | -١,٠ | ١,٢ | -٢,٠ | -١,٧ |
| الدول المتخلفة | ٤,٠ | ٥,٠ | ١٢,١ | ٢٥,٠ | ٣٦,٥ | ١٥,٤ | ١,٩ | -٤,٥ | ٣,٩ | -٣,٩ | -٢٥,٩ |
| — المصدر للبترول | — | ٨,٤ | ١٩,٦ | ٣٩,٩ | ٦٢,٠ | ٢٣,١ | ٣,١ | -٨,٧ | ٢,٧ | -٣,٣ | -٤٩,٣ |
| — غير المصدرة للبترول | — | ٥,٣ | ٧,٣ | ١٣,١ | ١٢,٤ | ٧,٢ | ٠,٦ | -٠,٩ | ٤,٨ | -٤,٣ | -١٢,٨ |

المصدر : ١— تقرير البنك الدولى عن التنمية لعام ١٩٧٨ ، جدول رقم ٦ بالملحق الاحصائى .

٢— التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى لعام ١٩٨٧ ، جدول رقم ٦ صفحة ١٧ .

لبداية الثمانينات ـــ إنخفاض معدل الزيادة فى صادرات الدول المتخلفة ، بل وإتجاهها إلى النقصان بمعدل أكبر من معدلات الدول المتقدمة فى السنوات ٨٣ ، ٨٥ ، ١٩٨٦ .

ترتب على ذلك زيادة نصيب الدول الصناعية المتقدمة إلى ٧٠٪ من إجمالى الصادرات العالمية مقابل ١٢٪ فقط للبلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول و ١٣٪ للبلدان المنتجة والمصدرة للبترول و ٥٪ فقط للبلدان الاشتراكية وذلك مع بداية التسعينات .

ومن الملاحظ أن تجارة الدول المتخلفة فيما بينها لم تتعد ٢٠٪ من اجمالى تجارتها الخارجية خلال الربع قرن الأخير ، وهذا يوضح كيف لا تزال هذه الدول معتمدة على أسواق الدول المتقدمة فى تصريف منتجاتها ، وأنها غير قادرة على زيادة تجارتها فيما بينها .

٢ـــ على إثر تضاعف أسعار البترول بنسبة ٣٥٠٪ عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إرتفع العبء الواقع على دول العالم بنسب مختلفة حسب درجة إعتمادها على البترول وحسب قدرتها على تنويع مصادر الطاقة لديها .

وكان على دول العالم الثالث أن تتحمل نتيجة ارتفاع سعر البترول والذى جذب معه مستوى اسعار السلع الصناعية المنتجة فى الدول المتقدمة . فتضاعف الأثر التضخمى وارتفع رقم العجز فى موازين مدفوعاتها ( انظر جدول رقم ١٦ ) .

وتشير الاحصاءات الى زيادة معدلات استخدام الطاقة فى الدول المتخلفة عنها فى الدول المتقدمة بسبب الضغط السكانى من ناحية ولإحتياجات النمو الاقتصادى بها من ناحية أخرى . ففى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٦ ، كان استهلاك الطاقة بالبلدان المتخلفة يزداد بنسبة ٧,٦٪ سنويا ، بينما كان يزداد بنسبة ٤,١٪ فقط سنويا بالبلدان المتقدمة . وتشير تقديرات البنك الدولى الى ازدياد هذه الفجوة خلال الفترة التى امتدت الى عام ١٩٩٠ .

وبتحليل ميزان مدفوعات الدول المتخلفة ، يتضح لنا أنها كانت تحقق عجزا

## جدول رقم (١٦)
## موازين المدفوعات الجارية لمجموعات الدول
## ١٩٧٣ ــ ١٩٨٦

| | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول الصناعية المتقدمة | ١٧,٧ | ١٣,٩- | ١٧,٨ | ٢,٢- | ٤,٩- | ١٥,١ | ٢٣,٢- | ٦٠,٥- | ١٩,٠- | ٢٢,٤- | ١٩,٨- | ٥٨,٣- | ٥٠,٧- | ١٩,٠- |
| الدول المتخلفة | ١٨,٤ | ٣١,٣ | ١١,١- | ٨,٣ | ٢,٥ | ٣٥,٤- | ٦,٤ | ٣٠,٤ | ٤٨,٥- | ٨٧,١- | ٦٤,٠- | ٣٣,٠- | ٢٣,٩- | ٤٦,٤- |
| منها : المصدرة للبترول | ٦,٧ | ٦٨,٣ | ٣٥,٤ | ٤٠,٣ | ٣٠,٨ | ٦,١- | ٥١,٤ | ٩٥,٩ | ٣٤,٨ | ١٨,٢- | ١٩,٣- | ٤,٧- | ٣,٠ | ٣٧,١- |
| وغير المصدرة للبترول | ١١,٦ | ٣٧,٠- | ٤٦,٥- | ٣٢,٠- | ٢٨,٣- | ٢٩,٣- | ٤٥,٠- | ٦٥,٥- | ٨٣,٢- | ١٨,٨- | ٤٤,٧- | ٢٨,٤- | ٢٦,٩- | ٩,٢- |

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولى السنوى لاعوام ٨٢ (جدول رقم ٦ صفحة ٢٠)، ١٩٨٧ (جدول رقم ٧ صفحة ١٩).

مستمرا طوال السبعينات والثمانينات وأن أسباب هذا العجز الرئيسية كانت ارتفاع أسعار البترول ، وزيادة حدة التضخم فى اسواق السلع المصنوعة وكساد أسواق العديد من السلع الزراعية(*) .

وفى ظل هذه الظروف الاقتصادية الدولية ، يتوجب على الدول المتخلفة ـــ اذا ما ارادت تعويض الزيادة فى اسعار البترول ـــ أن تخفض من مشترياتها من السلع المصنوعة وتنقص وارداتها من السلع الغذائية وسلع الاستهلاك ، ذلك أنه فى بعض هذه الدول بلغت فاتورة البترول مما يوازى ٣٠٪ من اجمالى وارداتها من الخارج .

وهذا العجز ـــ الذى يعتبر دينا على الدول المتخلفة تجاه العالم الخارجى ـــ تتضح خطورته اذا قارناه بحجم الناتج القومى وباجمالى الصادرات كما سيتضح فى الفصل القادم .

٣ـــ وتعتبر مشكلة اتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالح الدول المصدرة للمنتجات الزراعية والأولية من أهم مشاكل تجارتها على المدى الطويل فحصيلة الصادرات لا تعتمد فقط على « الكمية » من السلع والخدمات التى تقوم الدولة بتصديرها ، وإنما أيضا على « الأسعار » التى تباع بها . فاذا إنخفضت اسعار الصادرات استلزم الأمر قيام الدولة بتصدير كمية اكبر من السلع والخدمات لمجرد الحصول على نفس الحصيلة من الصرف الاجنبى ، فما بالنا لو ارتفعت ايضا اسعار الواردات فى آن واحد مع إنخفاض اسعار الصادرات ؟ وهذا هو ما يحدث بالفعل فى تجارة البلدان المتخلفة ـــ مع العالم المتقدم ـــ فهناك إتجاه طويل المدى لاتجاه شروط التبادل الدولى لغير صالح البلدان المتخلفة .

بمعنى آخر أن معدل التبادل الدولى والمساوى ل :

$$\frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}}$$

يتناقص بالنسبة للدول المتخلفة من عام لآخر ، مما يستتبعه من تباطؤ الزيادة فى قدرة البلد المتخلف على الاستيراد فى الوقت الذى تتزايد فيه حاجتها الى

الواردات . ولقد ارتفعت اسعار السلع المصنوعة التى تستوردها الدول المتخلفة عام ١٩٧٨ بنسبة ١٤٪ ، بينما انخفضت اسعار المنتجات المعدنية غير البترولية والتى تصدرها هذه الدول بنسبة ٦,٣٪[٣]

وقد صرح رئيس صندوق النقد الدولى بأن « خسارة الدول النامية غير البترولية الناجمة عن تدهور شروط التجارة خلال السبع سنوات ١٩٧٣ ـــ ١٩٧٩ قد بلغ حوالى ٨٠ مليار دولار[٤] ، ويعبر احد الكتاب الفرنسيين عن هذه المأساة بأن « هذه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تنظر اليها هذه الدول الأخيرة ليس فقط باعتبارها سبب لتأخرها ولكن أيضا باعتبارها نتيجة لأسلوب ( النهب ) الذى تمارسه الدول المتقدمة على مواردها من خلال نظام غير عادل للتجارة الدولية »[٥] .

خلاصة القول ، أنه لهذه الأسباب مجتمعة تتراخى مقدرة البلدان المتخلفة على الاستيراد بسبب العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية التى لا تحقق لها نصيبها العادل فى مكاسب التجارة الدولية . وأنه فى مواجهة احتياجاتها الشديدة للموارد من الصرف الأجنبى مع قلة حصيلة صادراتها لا تجد هذه الدول أمامها سوى طريق واحد صعب ، وهو الاقتراض من اجل سداد العجز فى موازين مدفوعاتها . وسوف يتضح لنا حالا ما تمثله أزمة الديون الخارجية كعقبة كؤود من عقبات التنمية أمام دول العالم الثالث ، وهو ما نخصص من أجله فصلاً مستقلاً للدراسة والتحليل .

## هوامش الفصل الثامن

١ـ - B. Higgins, "Economic Development, Principles, Problems and Policies", 1959, p. 555.

(*) أسفر الاجتياح العرقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ـ كما نعلم ـ عن تعميق حدة كل هذه المظاهر السلبية والإرتفاع الشديد فى تكاليف التنمية فى العالم الثالث بأكمله .

٣ـ انظر :

- "La Crise de l'Energie et les Pays en voie de Développement", Conjoncture, Paris, Mars 1980, p. 27.

٤ـ - Finance & Développement, Septembre 1980, Vol. 17, No. 3, p. 4.

٥ـ - M. Godet, Les Cahiers Francais, No. 191, mai-Juin 79, p. 20.

# الفصل التاسع
# أزمة الدين الخارجى والبلدان النامية

« إذا كنت مدينا بـ ١٠٠٠ جنيه لمصرف ،
فلن أستطيع النوم . أما إذا كنت مدينا له بمليون
جنيه فإنه هو الذى لن ينام »

ج.م. كينز

**تمهيــد :**

الديون والتنمية والتجارة ونظم المدفوعات الدولية هى فى الواقع مجالات مترابطة حتى لا يكاد يمكن للمرء الفصل بينها . ومديونية البلدان النامية من القضايا التى كانت تناقش قديما وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤ فى الأنكتاد وغيرها . أما « أزمة » الديون الخارجية للعالم الثالث فلم تستحكم حلقاتها سوى فى عام ١٩٨٢ . وهذا التحول ــ من قضية عامة الى مأزق ــ له ما يفسره وما يميزه من ملامح لم تكن معروفة من قبل .

فى الماضى كان اللجوء الى إعادة جدولة الديون أو مجرد ظهور مشكلات لخدمة الدين هى الاستثناء لا القاعدة . ولم يحدث أن اجتمعا فى وقت واحد . بل وكانا ــ فضلا عن ذلك ــ يتعلقان بديون ضئيلة القيمة نسبيا . ويستحق معظمها لدائنين رسميين . أما مشكلة الديون المعاصرة فهى تؤثر فى وقت واحد على عدد كبير جدا من البلدان المدينة والدائنة ، والمبالغ

المستحقة ضخمة يستحق أغلبها للمصارف . وقد أقترن هذا التحول فى حجم وأبعاد مشكلة الدين بتحول فى طبيعتها وآثارها . فهى لم تعد مجرد ظاهرة مالية تخص البنوك المركزية ووزارات المالية فى المجتمع المالى الدولى فقط . لقد انتقلت لتلقى بظلالها القاتمة على هياكل الأسعار والأنتاج والأستثمار والعمالة فى البلدان المدينة . بل أن ظهورها الجديد قد هدد جوهر عملية التنمية لما صاحبها من نقل للموارد الحقيقية وهروب رؤوس الأموال الى البلدان الدائنة . لذا فقد فرضت أزمة الديون نفسها على مجتمع الأمم بأكمله . ومنذ هبت رياحها لتثير القلاقل الاجتماعية والسياسية فى البلدان المدينة وقد أصبحت تهدد مستقبل أجيال وأجيال ، علاوة على ما تشكله الآن من خطر على النظم النقدية والمالية والتجارية العالمية .

وربما أمكن تشبيه العوامل الأساسية النقدية والحقيقية التى تمخضت عنها الأزمة المعاصرة للديون بحركة حدى المقص : تصاعد أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع والمواد الأولية ، تزايد مدفوعات خدمة الدين وانخفاض تدفقات رأس المال ، تزايد العجز فى موازين التجارة وانخفاض الاستثمارات ... وهلم جرا . لقد كان عدم التناسق واضحا فى السياسات التى اتبعها المجتمع الدولى — حتى الآن — للتصدى لمشكلة الديون . كما ساعدت النظم التجارية والمالية الدولية — بدرجة أو بأخرى — على تردى مشكلة الدين وإعاقة حلها ، وإن كانت المشكلة قد أضعفت هى الأخرى من كفاءة هذه النظم .

ويتكون هذا الفصل من مبحثين، نعالج فى الأول المفردات والعناصر الرئيسية لأزمة الدين الخارجى . فنتتبع نشأتها فى السبعينات ونحدد ملامحها وسماتها فى الثمانينات . ونتعرف على طبيعة وأبعاد المشكلة التى نبحثها . وفى المبحث الثانى نسعى للتعرف على أسباب الأزمة والعوامل التى ساعدت — داخليا وخارجيا — على حدوثها . وهو تحليل يربط بين العديد من المتغيرات المحيطة بالمشكلة — على المستوى الاقليمى والعالمى — لكى ننتهى الى التشخيص السليم للأزمة . ثم نخصص جزءا لمعالجة آثار أزمة الدين الخارجى على عملية التنمية بالبلدان النامية ،

وينتهى الفصل بتحليل تقييمى للمقترحات التى قدمت لحل الأزمة وما نراه لازما لكى يكون الحل متسما بالمنطقية ومتمشيا مع الخط التحليلى الذى تعرفنا من خلاله على محدداتها وأسبابها .

## المبحث الأول : أزمة الدين الخارجى : سماتها وأبعادها :

### ١ــ١ مقدمــــة :

قفزت ديون الدول النامية على مدى السنوات العشر ١٩٨٠/١٩٩٠ من ٤٥٠ مليار دولار الى تقديرات تتراوح بين ١٤٠٠ مليار دولار ( صندوق النقد الدولى ) و ١٤٥٠ مليار دولار ( البنك الدولى ) و ١٥٠٠ مليار دولار ( منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). ويبلغ نصيب أمريكا اللاتينية ٤٦٪ من اجمالى الديون بينما تقتسم كل من أفريقيا وآسيا باقى الديون بنسبة ٢٧٪ لكل منهما . وبذلك يكون حجم الديون قد تضاعف بنسبة ٣٢٢٪ فى الفترة الوجيزة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ تمثل هذه الديون ــ فى عام ١٩٨٩ ــ ما يعادل ٣٤,٥٪ من الناتج القومى لكافة الدول النامية أو ١٣٩٪ من اجمالى صادراته ( ٨٥٪ ، ٣٥٠٪ على التوالى بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ) كما تبلغ نسبة خدمة الدين ٤,٩٪ من الناتج القومى أو ١٧,٥٪ من الصادرات ( جدول رقم ١٧ ) . وبالنسبة للدين الافريقى فقد بلغ لمجموعة البلدان منخفضة الدخل وحدها فى نهاية ١٩٨٦ نحو ١٠٢ مليار دولار وهو ما يمثل بالنسبة لهذه المجموعة ما يقرب من ثلاثة أرباع الناتج القومى الاجمالى وثلاث مرات ونصف اجمالى صادراتها .

وأمام هذه الأرقام الفلكية للديون ، والانخفاض الذى لم يسبق له مثيل فى الأسعار الحقيقية للمواد الأولية والخامات ( غير البترولية ) ، وما يترتب عليه من هبوط فى حصيلة صادرات البلدان النامية ، واجهت هذه الدول صعوبات بالغة فى سداد ديونها ( أقساط وفوائد ) فى وقت تتزايد فيه مطالب أبنائها وتتفجر معه مجموعة من مشاكلها التنموية الداخلية . ومنذ عام ١٩٧٩ فان أكثر الدول دائنية

قد خصصت ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ من قروضها الجديدة لدفع فوائد الديون الخارجية .

فى عام ١٩٨٢ كانت نقطة التحول عندما أعلنت ٢٢ دولة عدم قدرتها على مواصلة الوفاء بأعباء ديونها وطلبت التفاوض لإعادة جدولتها وفى مقدمة هذه الدول : الأرجنتين وبيرو واكوادور . ثم تضاعف عدد الدول العاجزة عن السداد خلال السنوات الخمس الماضية .

لقد اصبحت الدول النامية ــ ولأول مرة فى تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية ــ مصدرة صافية لرأس المال . وبالطبع أدت هذه الظاهرة إلى تعميق حدة الأزمة على الدول النامية . فالدين الخارجى على ضخامته كان يناظره تسربا رأسماليا صافيا لا يقل عن ٣٠٪ من اجمالى هذا الدين فى اتجاه البلدان الدائنة والمتقدمة . بمعنى أن مقابل كل ١٠٠ دولار أقترضتها هذه البلدان هرب ٣٠ دولارا الى الخارج فى بداية الثمانينات . لقد علق رئيس أحد المصارف الأمريكية الرئيسية على تلك الظاهرة بقوله : « أن البلدان النامية لا تستطيع أن تتوقع استعدادا أكبر من دائنيها الأجانب فى الوقت الذى لا يبدى فيه رعاياها استعدادهم للأبقاء على أموالهم للاستثمار فى الوطن »[٢] .

## ١ــ٢ نشأة الأزمة وتطورها :

أصيب العالم خلال السنوات الخمسة عشر الماضية بركودين كبيرين ، ارتبط كليهما بالأرتفاع المفاجىء فى أسعار البترول(*). وكان ركود ١٩٧٤/١٩٧٥ حادا غير أنه كان قصيرا. ولم يكن الركود الثانى فى الأعوام ١٩٨٠ــ١٩٨٣ على نفس المستوى من الحدة غير أنه استمر طويلا ، حيث دخلت البلدان الصناعية فيما أعتبر أطول كساد فى فترة ما بعد الحرب . لقد زادت البطالة ، وهبطت معدلات الاستثمار وتعرضت البرامج الإنمائية والأجتماعية فى كل بلد من بلدان العالم تقريبا .

(*) ارتفعت أسعار البترول للمرة الثالثة بدءاً من أغسطس وسبتمبر ١٩٩٠ ــ كنتيجة مباشرة للغزو العراقى للكويت ــ بينما كانت تمثل هذه الطبعة للنشر .

وبسبب هيمنة البلدان الصناعية على التجارة الدولية والنظام الأقتصادى والمالى العالمى كانت النتائج المترتبة على فشلها الاقتصادى أشد وطأة على البلدان النامية . ذلك أن البلدان الصناعية توفر سوقا لحوالى (٦٥٪) من صادرات العالم الثالث . ولرخائها ــ أو ركودها ــ ومقدار الحماية التى تنتهجها أثر حاسم على حصيلة البلدان النامية من النقد الأجنبى .

### ١٠ــ٢ــ١ البلدان الصناعية خلال العقدين الماضيين :

لم يبدأ نمو الدين الخارجى فى الاسراع الا منذ عام ١٩٧٣ ، عندما اجتاحت الدول موجة خفيفة من الاقتراض لتعويض ارتفاع أسعار النفط أو تمويل برامج تنمية تتسم بالطموح . ورغم أن ارتفاع أسعار النفط كانت له ردود أفعال على اقتصاديات الدول الصناعية والنامية المستوردة له على السواء ، الا أن هذا الارتفاع فى ( ١٩٧٣/١٩٧٤ ، ١٩٧٩/١٩٨٠ ) أدى الى تفاقم الصعوبات التى تواجه عملية التكيف لدى البلدان الصناعية . الأمر الذى يفسر ــ جزئيا ــ انطلاق القوى التضخمية فى ظل جمود أسواق العمل وبطء النمو الاقتصادى لهذه الدول بصفة عامة خلال السبعينات . لقد أسفر عدم مرونة الأسعار الحقيقية فى مواجهة الصدمات النفطية عن تخبط السياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية بصفة خاصة . وأسهمت الضغوط فى أسواق العمل وفى سياسات التمويل الحكومية عن ظهور أربع مشكلات كبرى مع بداية السبعينات هى : **التضخم ، والبطالة ، وهبوط الربحية ، والحماية**

لقد أعطى الأرتفاع الأول فى أسعار النفط دفعة صعودية دائمة للبطالة ، كما عجل بتقادم قطاعات هامة من السلع الرأسمالية القائمة مما دفع الحكومات حينئذ لدعم بعض الصناعات بالحماية والاعانات . وبرغم فشل الأجور الحقيقية فى التكيف وهبوط معدلات الربحية ، فان مستوى الطلب على الاستثمار ومن ثم النشاط الاقتصادى قد أمكن الحفاظ عليهما جزئيا خلال السبعينات عن طريق أسعار فائدة حقيقية منخفضة وسالبة فى بعض الأحيان . وهكذا حثت أسعار

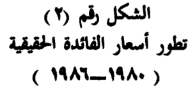
الفائدة الحقيقية المنخفضة فى ذلك العقد ـــ بل السالبة أحيانا ـــ الجميع على الاقتراض وبخاصة البلدان النامية غير المنتجة للنفط . فقد ارتفعت بشدة معدلات الاقتراض لهذه البلدان الأخيرة بمقياس دخلها القومى الأجمالى أو بالمقارنة بإجمالى صادراتها .

وفى سبيل دفع الطلب الكلى الفعال والدول الصناعية خلال السبعينات ، ارتفع الانفاق العام من ١٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٧١ الى ٤١٪ فى ١٩٨١[٣] . ولم تكن الضرائب وحدها كافية لمواجهة هذا الانفاق المتزايد للحكومات فلجأت للأقتراض . وحيث يتعلق العجز ببلدان كبيرة كالولايات المتحدة ، فقد تكون له عواقب عالمية هامة ، وبقدر ما يسهم فى ارتفاع أسعار الفائدة فانه يتسبب فى جذب رؤوس الأموال الى الداخل ويرفع من أسعار الصرف الحقيقية ، وبالتالى تتجه تكلفة الاقتراض بدورها نحو الارتفاع ، ليس داخل البلد فحسب وإنما أيضا على النطاق العالمى .

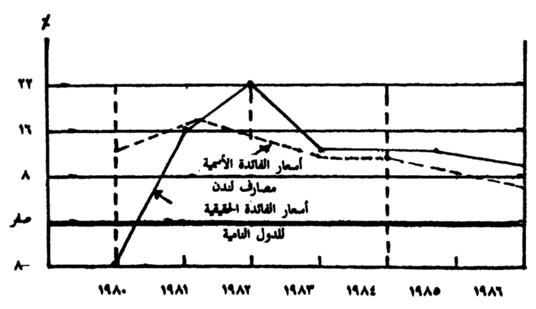
إن الظروف الأقتصادية فى أواخر السبعينات التى ساهمت فى ظهور أزمة الدين فى أوائل الثمانينات ، يمكن فهمها فقط فى ضوء العلاقة بين الأجور الحقيقية التى مالت ـــ خلال السبعينات ـــ الى الارتفاع بسبب انعدام مرونة عملية المواءمة ( سياسات التثبيت ) على نحو أسرع من الانتاجية ، وبين أسعار الفائدة الحقيقية والتى كانت منخفضة آنذاك .

ومن الجدير بالذكر ـــ حين نربط بين قيمة دولار الولايات المتحدة ومشكلات الدين الخارجى ـــ أن اجراءات مكافحة التضخم فى الولايات المتحدة والتى بدأت تثمر عن نتائج ملموسة فى بداية الثمانينات ، قد أصطحبت بتدعيم للدولار ( بنسبة ٣٣٪ إزاء المارك الألمانى ، و ١٤٪ مقابل الين اليابانى من ١٩٧٩ـــ١٩٨٢ ) . فزاد بدرجة كبيرة العبء الذى يتحمله المدينون بديون دولارية . وبسبب اجراءات مكافحة التضخم وفى ظل اتجاه إنكماش لأسواق الائتمان العالمية واجهة المدينون أسعار فائدة مرتفعة تزيد عن ١٠٪ .

وكان السبب الثانى فى ظهور صعوبات الدين اذن هو تغير اتجاه سعر الفائدة الحقيقى على مدى السنوات الأخيرة . ففى خلال الفترة من ١٩٦٠/١٩٧٣ بلغ متوسط سعر الفائدة الحقيقى فى أسواق النقد العالمية ( على الدولار لمدة ثلاثة شهور بعد تعديله بخصم معدل التضخم للناتج المحلى الأجمالى بالولايات المتحدة الأمريكية ) ٢,٥٪ ، وتراوح خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩ حوالى ٠,٧٪ فحسب ، وكان سالبا فى أوقات مختلفة . وفى ظل هذه البيئة كان الاتجاه نحو الاقتراض وبمعدلات مرتفعة سمة من السمات الاقتصادية لهذه الحقبة من التاريخ الاقتصادى ، ليس فى البلدان الصناعية فحسب بل وبصفة خاصة فى البلدان النامية . فى ذلك الوقت تغلب الأقراض التجارى من المصارف الكبرى على الأقراض الرسمى من الحكومات وهيئات التمويل الدولية . وأعتبر ذلك أداة حميدة



الشكل رقم (٢)
تطور أسعار الفائدة الحقيقية
( ١٩٨٠ــ١٩٨٦ )




المصدر : La Banque Mondiale: Rapport sur le developpement dans le mode, 1987, p. 21.

لإعادة تدوير الفوائض البترولية الضخمة ، وطريقة فعالة للبلدان النامية للحصول على الأموال . لكن أسعار الفائدة الحقيقية قفزت منذ عام ١٩٨١ الى ١٦٪ ثم الى ٢٢٪ عام ١٩٨٢ قبل أن تصل الى ٩٪ عام ١٩٨٦ . وكان لابد مع التراكم الضخم للدين التجارى ، أن يتبع هذا نشوء صعوبات خطيرة فى عدة بلدان[٤] .

ان الأرتفاع فى أسعار الفائدة الأسمية والحقيقية فى السنوات السبع الماضية والإبطاء — لحد التوقف — فى الاقراض الجديد ، جعل من الصعب بالنسبة للعديد من البلدان النامية خدمة دينها الخارجى ، وتبلورت ملامح أزمة عالمية .

### ١—٢—٢ : البلدان النامية وأزمة الدين :

تأثرت البلدان النامية — فى وقت واحد — بالركودين اللذين أصابا الاقتصاد العالمى فى ٧٤/١٩٧٥ ، ٨٠/١٩٨٣ ، وبشكل حاد وأيضا بانعكاس آثارها فى البلدان الصناعية على اقتصاديات العالم الثالث .

كانت البلدان الأكثر معاناة هى تلك البلدان غير المصدرة للبترول أو للسلع المصنوعة. .عانت هذه المجموعة من بعض التدهور فى معدلات التبادل التجارى فى السبعينات ، ولم تعد أبدا الى ما كانت عليه فى الستينات ( من ٦—٧٪ سنويا من الناتج القومى الأجمالى للبلدان غير المصدرة للبترول خلال الفترة من ١٩٧٤—١٩٨١ ) . كما تأثرت بالسالب موازين مدفوعاتها خلال نفس الفترة ( بنسبة من ٥٪ — ٢٪ من الناتج القومى الاجمالى سنويا ) . وبقياس أثر الزيادة فى سعر الفائدة الحقيقية على ميزان مدفوعات فقد بلغت بالسالب ما يزيد عن ٢٪ من الناتج القومى الاجمالى خلال نفس الفترة وقد تصل الى ٥٪ فى بعض السنوات . وكانت الأرقام بوجه عام أكثر ارتفاعا فى ١٩٧٩/١٩٨١ عما كانت عليه فى الفترة ١٩٧٤/١٩٧٨ .

وكان لضعف الطلب فى البلدان الصناعية أثره المباشر فى هبوط أسعار صادرات الدول الأجنبية بنسبة ١٥٪ خلال ١٩٨١/١٩٨٢ ، ومن ثم هبوط متحصلاتها من النقد الأجنبى . ومع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ( والتى كانت

ضعيفة أو سالبة خلال فترة السبعينات ) لتصل الى مستويات عالية من ١٥٪ الى ٢٢٪ بالنسبة لكثير من البلدان خاصة فى أمريكا اللاتينية ، زادت معدلات خدمة الدين الخارجى ( الفائدة + الاستهلاك ) بمقدار يربو على قيمة الهبوط المبكر الذى أحدثه التضخم فى القيمة الحقيقية للدين الخارجى قبل بداية الثمانينات .

ومنذ عام ١٩٨١ اضطرت أكثر من ستون بلدا ناميا الى السعى للحصول على دعم طارىء من صندوق النقد الدولى. كما كانت هناك سلسلة من حالات التوقف عن الدفع بدأت فى أمريكا اللاتينية لكنها انتشرت فيما بعد فى بلدان آسيوية وأفريقية. وكان لابد لها جميعا من أن تبدأ فى الحد من حجم وارداتها. ومع ذلك فان العجز فى الميزان الحسابى الخارجى المجمع للبلدان النامية زاد من ٢٩ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى ٧٠ مليار فى عام ١٩٨٠ ثم الى ١٠٣ مليار عام ١٩٨٢(٥).

ومن مؤشرات الدين الخارجى يتضح مدى حرج موقف البلدان النامية ( جدول رقم ١٧ ) فلم تعد الصادرات كافية بالكامل لتغطية ديونها .

وفى الواقع ــ وكما يشير لذلك تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ــ فان نصف اجمالى الديون المتوسطة والطويلة الأجل ، وأكثر من نصف مجموع الديون الخاصة المستحقة على البلدان النامية فى نهاية ١٩٨٣ قد نشأ بعد عام ١٩٧٨(٦) . وعلى ذلك فان التفاؤل الواسع النطاق فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على خدمة ديونها فى نهاية السبعينات أقترن باخفاق بين جانب الدائنين والمدينين على السواء فى تصور حجم ومدى الركود العالمى فى أوائل الثمانينات . فمثلا تبين من الإجابات التى وردت على استبيان نظمته مجموعة الثلاثين ( وهى مجموعة استشارية رفيعة المستوى معنية بالشئون الاقتصادية والنقدية الدولية ) فى عام ١٩٨٢ ، أن نسبة مقدارها ٧٢٪ من عينة من المصارف أعربت عن رأى مفاده أنه ليس من المتوقع أن تثور مشكلة دين عامة تؤثر على البلدان النامية(٧) .

لقد استلزم التصدى لأزمات الديون هذه دعما ماليا عاجلاً . ثم أعقب ذلك

## جدول رقم (١٧)
## مؤشرات الدين للبلدان النامية ( ١٩٧٠-١٩٨٩ )
( بالنسبة المئوية )

| المؤشرات | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٧٧ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي حجم الدين الخارجي(*) | ٦٨,٤ | ١٨٠,٠ | ٣٥١,٠ | ٤٨٠,٢ | ٦٣٥,٨ | ٧٤٧,٧ | ٨٤٦,٦ | ٨٩٧,٠ | ٩٤٢,٠ | ١٠١٦,٦ | ١٠٩٩,٠ | ١١٩٤,٨ | ١٢٢٨,٩ | ١٢٦٢,٨ |
| (١) نسبة الدين/الناتج القومي الإجمالي | ١٣,٣ | ١٥,٤ | ١٨,١ | ١٩,٥ | ٢٠,٦ | ٢٢,٤ | ٢٦,٣ | ٣١,٤ | ٣٣,- | ٣٥,٨ | ٣٥,٤ | ٣٨,٤ | ٣٦,٢ | ٣٤,٥ |
| (٢) نسبة الدين/الصادرات | ٩٩,٤ | ٧٦,٤ | ٨٤,٧ | ٨٣,٧ | ٩٠,- | ٩٨,- | ١١٧,٦ | ١٣٤,٨ | ١٢١,٢ | ١٤٣,٧ | ١٤٤,٥ | ١٥٦,٦ | ١٤٧,٦ | ١٣٩,٠ |
| (٣) نسبة خدمة الدين/الناتج القومي الإجمالي | – | – | – | – | ٣,٧ | ٤,- | ٤,٦ | ٤,٥ | ٤,٩ | ٥,٣ | ٥,٥ | ٥,٠ | ٥,١ | ٤,٩ |
| (٤) نسبة الفوائد/الصادرات | – | – | – | – | ١٣,٢ | ١٥,٦ | ١٨,٩ | ١٧,٨ | ١٩,٢ | ٢٠,٣ | ٢١,٧ | ١٩,١ | ١٩,٣- | ١٧,٥ |
| (٥) نسبة الدين الخاص/إجمالي الديون | ٥١,- | ٥٧,٥ | ٦٠,- | ٦٣,٢ | ٦٣,١ | ٦٤,٥ | ٦٥,- | ٦٥,٨ | ٦٥,٧ | ٦٣,٩ | ٦٤,٥ | ٦٣,٢ | ٦٣,٠ | ٦٠,١ |

(*) بالمليار دولار (–) غير معروف

المصدر : La Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, 1984, Tableau 2-11, page. 47, et le meme Rapport des annees 1987, à 1990.

مفاوضات على إعادة جدولة الديون غير المسددة . ونتيجة لذلك حدثت تغيرات عميقة فى تعامل المصارف الكبرى وأسواق رأس المال الخاص مع البلدان النامية ( نناقشها فى الفقرة التالية ) ، وأصبح الأقراض المصرفى الى البلدان النامية مقسما الآن الى سوقين منفصلتين : سوق للأقراض العادى كامتداد لما كان عليه الحال قبل أزمة الدين ، وسوق للأقراض « الأضطرارى » تواجه فيه البلدان المدينة مجموعات منظمة من الدائنين شكلت لغرض تنسيق اجراءاتها تجاه شروط إعادة جدولة الدين ومبلغ الأقراض الجديد وشروطه ... الخ . كما لعب صندوق النقد الدولى ودول نادى باريس دورا بارزا — على المستوى الرسمى — فى استمرار تدفق التمويل . الا أن برامج التكييف كانت شديدة الوطأة ، كما أن حجم القروض الجديدة أصبح محدودا للغاية .

### ١—٢—٣ : سمات أزمة الدين :

لأزمة الدين الحالية سماتها الخاصة . وتعود خصوصيتها الى حجمها ومداها وآثارها العميقة على اقتصاديات العالم أجمع . كما تعود خصوصيتها الى اختلافها حتى عن أزمة الدين العامة التى صاحبت الكساد العظيم منذ خمسون عاما خلت . فالأسباب مختلفة ، والأعراض مختلفة والمدى أبعد والآثار أعمق وموقف الأطراف المعنية جد مختلف هذه المرة . ويمكن حصر تلك السمات فيما يلى :

### أولا : حجم المتأخرات :

حدث نوع من الانهيار الجزئى فى التمويل والدفع للعديد من الدول المدينة بدءا من عام ١٩٨٢ ، ومن أعراض هذا الأنهيار وجود تلك المتأخرات الضخمة فى المدفوعات إثر انقطاع الكثير من المدينين عن خدمة الدين الخارجى ، الأمر الذى يميز هذه التجربة عن تجربة الثلاثينات . فوفقاالتقديرات صندوق النقد الدولى ، كانت متأخرات أعضاء الصندوق تتراوح بين ٥ ، ٦ مليار وحدة من حقوق السحب خاصة فى الفترة ١٩٧٧—١٩٨١ ، لكنها ارتفعت الى ٢٢,٦ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مع نهاية ١٩٨٢ ووصلت الى ٢٥,٨ مليار وحدة فى

نهاية ١٩٨٣ . ( أما عن الديون التى أعيد جدولتها فقد بلغت فى الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ وحدها حوالى ١٦٨ مليار دولار ) يخص دول أمريكا اللاتينية أكثر من نصف المتأخرات والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء حوالى الربع .

هذا وقد تراكمت أيضا لدى الكثير من البلدان النامية متأخرات تجارية ، لاسيما البلدان الصغيرة التى عانت ركود حصيلة صادراتها أو حتى من ندرة التمويل الرسمى . وقد قدرت المتأخرات التجارية على بلدان كثيرة فى افريقيا بما يعادل حصيلة ١٢ شهر من صادراتها ، أو ما يعادل ربع مجموع الديون القائمة ونصف مجموع التزامات خدمة الدين[٨] .

### ثانيا : ارتفاع نسبة الديون الخاصة/اجمالى الدين الخارجى :

وتبلغ هذه النسبة حوالى الثلثين فى الثمانينات بعد أن كانت تتراح من ٥٠ـــ٦٠٪ فى السبعينات . والديون الخاصة تحتاج الى ضمانات كثيرة وتتميز بصعوبة الشروط وارتفاع النفقة وقصر آجال السداد ( جدول رقم ١٧ ) .

### ثالثا : تزايد الاقتراض قصير الأجل :

فارتفع معدل القروض قصيرة الأجل الى تلك المتوسطة والطويلة الأجل من ٢٢٪ تقريبا فى منتصف ١٩٧٩ الى ٣٢٪ بنهاية ١٩٨٣ بالنسبة لمجموعة الدول المدينة الكبرى ( المكسيك ، البرازيل ، نيجيريا ، الأرجنتين ، شيلى ، وأوراجواى على سبيل المثال ) . وفى عام ١٩٨٣ ارتفع معدل الاقتراض قصير الأجل بنسبة تتراوح بين ٦٠ـــ٥٠٠٪ عما كان عليه فى ١٩٧٩ فى بلدان أخرى مثل : سوريا والمغرب وساحل العاج والفلبين والاكوادور والأردن وزمبابوى . وعلى خلاف القروض لأغراض التنمية فان القروض قصيرة الأجل توجه أساسا لاحتياجات التمويل التجارى للدول المقترضة . وهنا تشير التقارير الى أن نسبة الديون قصيرة الأجل الى واردات الدول النامية خلال الأشهر الستة السابقة قد تجاوزت الاحتياجات العادية للتمويل التجارى . ويعد هذا التجاوز مؤشرا سلبيا ويؤدى الى

صعوبة الحصول على التمويل متوسط الأجل ، وغالبا ما تؤدى هذه المصاعب الى التوقف عن خدمة الدين[٩] . لقد بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل الى الواردات فى البلدان ذات الاقتصادى الكبير نسبيا ٨٥٪ فى منتصف عام ١٩٧٩ ثم ارتفعت الى نسبة ١١٠٪ فى نهاية ١٩٨٣ . ويبدو أن تزايد الاقتراض قصير الأجل الباهظ التكلفة على هذا النحو المتعاظم كان لأغراض أخرى بخلاف تمويل التجارة ، مثل خدمة الديون المتوسطة والطويلة الأجل وإعادة تمويلها .

رابعا : الفوائد العالية :

ومن السمات الأخرى الملفتة للنظر فى أزمة الدين الحالية ارتفاع الفوائد . حتى أن الفوائد الزائدة المدفوعة قد امتصت قدرا كبيرا من القروض الإضافية التى أبرمت فى أسواق التمويل الدولية منذ بداية الثمانينات حتى اليوم . ( نصفها فى الأرجنتين وبنما وشيلى ) بل تجاوزت فى البرازيل كل التدفق الأضافى[١٠] .

وبمقارنة مدفوعات الفوائد الى اجمالى صادرات البلدان النامية نحصل على فكرة أوضح عن عبء الفوائد المتزايد . فقد تضاعفت نسبة الفوائد المدفوعة/الصادرات تقريبا خلال الفترة ١٩٧٨/١٩٨٣ فى جميع البلدان النامية ( على الديون المتوسطة والطويلة الأجل فقط ) . فبلغت ١٥٪ عام ١٩٨٣ . وحيث أن نسبة الديون/الصادرات زادت بنسبة تقل عن الخُمس فقط خلال هذه الفترة ، فمن الواضح أن زيادة الفوائد المدفوعة ترجع الى حد بعيد الى زيادة أسعار الفائدة لا الى زيادة حجم الديون .

وبتحييدأثر هبوط حصيلة الصادرات على هذه النسبة أوضحت الأنكتاد فى تقريرها لعام ١٩٨٥ الى أن زيادة أسعار الفائدة قد أدت الى أن تستخدم الدول المدينة قدرا أكبر من حصيلة صادراتها لتسديد مدفوعات الفوائد وقدرا أقل منه لتسديد الدين الأصلى . مما يعنى أن نسبة خدمة الدين الى الديون ذاتها زادت فى الفترة الأخيرة بسبب ارتفاع الفوائد حتى بعد الجدولة وبدون احتساب الفوائد المدفوعة على الديون قصيرة الأجل .

خامسا : زيادة عبء خدمة الدين :

تتواكب هذه الأزمة مع العديد من الصدمات الخارجية فتزداد بها عمقا واضطرابا . فمع زيادة أسعار النفط والفائدة وتدهور أسعار السلع الأساسية والمواد الأولية عالميا تتدهور معدلات التبادل التجارى بحوالى من ١٠٪ الى ١٤٪ خلال الفترة ١٩٧٤ـــ١٩٨١ ( كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى للبلدان النامية ) والنتيجة زيادة فى صعوبة خدمة الدين لبلدان العالم الثالث كأثر لعجز موازين مدفوعاتها وهبوط حصيلتها من النقد الأجنبى . وحتى فى دول النفط فقد تحولت فوائض الحسابات الجارية التى سجلتها فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ الى عجز قدره ٢٦ ثم ٣٢ مليار دولار فى عامى ٨١ ، ١٩٨٢ على التوالى ، بل لقد بلغ أثر الصدمات المواكبة لأزمة الدين فى بعض البلدان النامية ( مثل جامايكا وسريلانكا ) ثلث الناتج القومى الاجمالى أو أكثر ، لاسيما خلال ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

وحين تتجاوز مدفوعات خدمة الدين حجم الأقراض الجديد سنويا فان هذا يعد دليلا أكيدا على بداية الصعوبات الخطيرة لخدمة الدين . وكانت هذه الظاهرة بالغة الوضوح منذ ١٩٨٢ فيما يتعلق بالقروض المصرفية للبلدان النامية . وطالما كان معدل الفائدة المطبق أكبر من معدل نمو الديون المصرفية الناجمة عن الاقراض الجديد الصافى فسوف ينشأ نقل صافى للموارد[١١] . ناهيك عن هروب رأس المال من البلدان النامية وتداعى موازينها الحسابية .

سادسا : تباطؤ الأقراض الجديد :

أحجمت المصارف والحكومات والمؤسسات المالية العالمية عن اقراض الدول المدينة منذ بداية الأزمة . ولم يتبق غير نوع واحد من الاقراض « الاضطرارى » الذى صاحب برامج الجدولة . فمن معدل ١٣,٥٪ نمو سنوى فى الفترة من ١٩٧٩ـــ١٩٨٢ . هبط الاقراض العادى الطويل والمتوسط الى ١٠٪ عام ١٩٨٣

والى ٨٪ عام ١٩٨٤ . أما القروض طويلة الأجل فكان تباطؤها أكثر وضوحا . فمن معدل نمو قدره ١٥٪ عام ١٩٨١ الى ٦٪ فقط عام ١٩٨٤ . وتشير تقديرات البنك الدولى الى أن المنقول الصافى الى البلدان النامية لحساب الديون طويلة الأجل قد هبط الى حوالى الصفر فى ١٩٨٣ ، أما فى عام ١٩٨٤ وما بعدها فقد بدأ التحول واضحا فى حركة وإتجاه المنقول الصافى لرأس المال . ( أنظر الفقرة : ثامنا ، والجداول ١٨ ، ١٩ ) .

## ( جدول رقم ١٨ )

## الاقراض من المصادر الرسمية والخاصة الى البلدان النامية(*)

المبالغ سنوية بمليارات الدولارات

| | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اجمالى القروض المدفوعة | ٤٤,٨ | ١٠١,٥ | ١٢٢,٠ | ١١٦,٦ | ٧٩,٩ | ٨٧,٥ | ٧٩,٩ | ٨٦,٢ |
| - المصادر الخاصة | ٢٩,٨ | ٧٤,٤ | ٩١,٨ | ٨٥,٨ | ٦٦,١ | ٥٥,٩ | ٥٠,١ | ٥٣,٥ |
| الأقساط المسددة | ١٤,٦ | ٤٣,٢ | ٤٦,٣ | ٤٧,٧ | ٤٣,٥ | ٤٦,٧ | ٥٣,٤ | ٦٠,٦ |
| صافى الأقراض | ٢٩,٩ | ٥٨,٣ | ٧٥,٧ | ٦٨,٩ | ٥٤,٤ | ٤٠,٨ | ٢٥,٦ | ٢٥,٦ |

(*) هذه الأرقام تتعلق ببيانات عن ٩٠ دولة نامية فقط .

**المصدر** : البنك الدولى ، التقرير السنوى عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

وجدير بالذكر أنه فى بعض البلدان ـــ لاسيما ذات الدخل المنخفض أو المتوسط ـــ التى تقتصر فيها المدفوعات الاجمالية الطويلة الأجل عن بلوغ اجمالى خدمة الدين ، يظل هناك عجز تجارى فى الحساب الجارى . وتغطى التحويلات الصافية والعجز التجارى عن طريق المنح والقروض قصيرة الأجل والمتأخرات والسحب من الاحتياطى .

## سابعا : الجدولة والاقراض الاضطرارى :

لتفادى انهيار النظام المالى الدولى ، وللحيلولة دون انتشار حالات الاعسار بين المصارف الرئيسية فى بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة ، أتخذت مجموعة من الإجراءات بدءا من عام ١٩٨٢ . تضمنت هذه الإجراءات برامج تقشف واسعة النطاق فى البلدان المدينة ، والتدخل رسميا للمحافظة على حد أدنى من التدفق المالى اليها ، وعمليات إعادة جدولة لديونها القائمة .

فبالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولى تقوم المصارف الدائنة بمنح البلدان الشديدة المديونية نوع من الأقراض « الاضطرارى » المرتبط بعمليات إعادة جدولة مطولة للديون بما تتضمنه من شروط ( فترات التثبيت ، وآجال الاستحقاق ، وأسعار الفائدة ، ورسوم إعادة الجدولة ) . ولم تكن هذه الإجراءات سهلة رغم أن أحد أهدافها الرئيسية هو تعزيز مركز المصارف الكبرى على المدى الطويل . وقد أخذ التنسيق بين المصارف والمؤسسات الدائنة بشكل من أشكال « الكرتلة » أتاح لها إمكانية تقاضى أسعار فائدة عالية ورسوم على القروض التى أعيدت جدولتها !!(١٢) .

وأمام تذمر البلدان المدينة ، لتشدد بعض المصارف وتهديد بعضها بالتوقف عن الدفع ( كوبا والسودان وبعض دول أمريكا اللاتينية ) خففت الأطراف الدائنة من حدة موقفها . فأنشأت المصارف فى غرب أوروبا واليابان مخصصات للديون المعدومة(١٣) . أما مصارف الولايات المتحدة فانها لا تملك تأجيل أداء الفوائد أو إضافتها الى أصل الدين نظرا لأن الأنظمة السائدة فى هذا البلد تقضى بأن تصنف مثل هذه القروض باعتبارها عديمة الأداء بعد تسعين يوما من موعدها .

لقد توقف الأقراض الاختيارى تماما لأمريكا اللاتينية وحل محلة الاقراض الاضطرارى من خلال اتفاقيات الجدولة كما انخفض الى حد كبير فى باقى البلدان النامية . والجدول رقم (١٩) يوضح حجم الجدولة خلال السنوات من ١٩٨٣—١٩٨٦ .

## جدول رقم (١٩)

## حجم عمليات جدولة الديون للفترة ١٩٨٣ــ١٩٨٦

بمليارات الدولارات

| | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ |
|---|---|---|---|---|
| جدول الديون : | | | | |
| ــ المصارف | ٣٣,٨ | ١٠٠,٥ | ١٣,١ | ٥٧,٤ |
| ــ الدائنون الرسميون | ٨,٤ | ٣,٩ | ١٦,٣ | ١٣,٧ |
| الاجمالى | ٤٢,٢ | ١٠٤,٤ | ٢٩,٤ | ٧١,١ |
| القروض الاضطرارية الجديدة | ١٣,٠ | ١٠,٤ | ٥,٣ | ٢,٦ |
| التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل | ٢٧,٩ | ٣٦,٧ | ٣٥,٠ | ٣٥,٠ |

المصدر : La Banque Mondiale, Rapport sur le développement dnas le monde, encadre 2-1, p. 23.

لقد أدى سعى المصارف من أجل تعزيز موقفها المالى طويل الأجل الى انكماش قروضها الجديدة من ١٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ الى ٢,٦ مليار فقط عام ١٩٨٦ .

### ثامنا : الانتقال السلبى الصافى للموارد المالية من البلدان النامية :

وتلك سمة خطيرة لأزمة الثمانينات . ويتعلق الانتقال السلبى لرأس المال هنا بعوامل ليس منها « هروب » رأس المال من البلدان النامية ، رغم أن هذا الأخير يزيد من حدة وحجم التدفق السلبى الى الخارج . وإنما لعوامل أخرى أهمها التفاعل بين تباطؤ الأقراض الجديد الصافى والارتفاع فى أسعار الفائدة منذ أوائل الثمانينات .

وفى نموذج قياسى تحليلى ، وبافتراض أن أسعار الفائدة الدولية سوف تفوق معدل نمو الديون المصرفية خلال الفترة من ١٩٨٥ــ١٩٩٥ ، فانه يمكن اثبات أن الانتقال الصافى السلبى لموارد البلدان النامية سوف يستمر بمعدل سنوى قدره ٥٪ من اجمالى الديون المستحقة خلال الفترة المذكورة . وذلك يعنى خروج صافى مقداره ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ وحوالى ٣٠ مليار عام ١٩٩٠ ، وحوالى ٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ ( باعتبار أن الديون المصرفية المستحقة فى نهاية ١٩٨٤ هى ٤٥٠ مليار دولار )[١٤] .

### جدول رقم (٢٠)
### توقعات التحويلات الصافية من البلدان النامية الى مصارف الدول المتقدمة ( ١٩٨٥ــ١٩٩٥ )
( بمليارات الدولارات )

| السنة | (١) الديون المصرفية المستحقة فى نهاية السنة | (٢) صافى الأقراض المصرفى (١) × ٦٪ | (٣) مدفوعات الفوائد (١) × ١١٪ | (٤) الموارد الصافية المنقولة (٣) − (٢) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٥ | ٤٧٧,٠ | ٢٧,٩ | ٤٩,٥ | − ٢٢,٥ |
| ١٩٨٦ | ٥٠٥,٦ | ٢٨,٦ | ٦٢,٥ | − ٢٣,٩ |
| ١٩٨٧ | ٥٣٥,٩ | ٣٠,٣ | ٥٥,٦ | − ٢٥,٣ |
| ١٩٨٨ | ٥٦٨,١ | ٣٢,٢ | ٥٨,٩ | − ٢٦,٧ |
| ١٩٨٩ | ٦٠٢,٢ | ٣٤,١ | ٦٢,٥ | − ٢٨,٤ |
| ١٩٩٠ | ٦٣٨,٣ | ٣٦,١ | ٦٦,٢ | − ٣٠,١ |
| ١٩٩٦ | ٨٥٤,١ | ٤٨,١ | ٨٨,٦ | − ٤٠,٣ |

المصدر : تقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ ، الأنكتاد ، ص ١٤٧ .

وخطورة ذلك الأمر أن استمرار خدمة الدين على هذه الصورة مرهون بتحقيق البلدان النامية لفوائض تجارية طويلة المدى ، وما يستلزمه ذلك من برامج تقشف لسنوات طوال . واذا كان التاريخ لم يسجل مثل هذه الحالة من قبل حتى فى البلدان الغنية فان مجرد تصور إمكانية تحقيقها فى البلدان النامية سوف يصاحبه بالتأكيد ضغوط تضخمية فى بلدان تعانى حاليا من معدلات عالية لارتفاع الأسعار الداخلية . وقد ينتهى الأمر — كما ذكر رئيس بنك التسويات الدولية السابق الدكتور/ فريتز لويتوبلر — الى انفجار سياسى واجتماعى سببه الرئيسى هو خدمة الدين[١٥] .

**تاسعا : التجارة المقابلة The Countertrade :**

انتقل هذا الأسلوب كسمة للتجارة مع البلدان الاشتراكية لينتشر على نطاق واسع فى التجارة بين البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوق المتقدمة وكذلك بينها وبين بعضها البعض . وهو أسلوب يهدف الى تفادى صعوبات الدفع بالنقد الأجنبى ويقترب من المقايضة[١٦] .

وتشير بعض الدلائل التى توصلت اليها دراسة استقصائية للشركات فى الولايات المتحدة الى أن عدد البلدان المشتركة فى التجارة المقابلة ارتفع من ٢٧ بلدا الى ٨٨ بلدا فى الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٣ ، وأن المتوسط السنوى لزيادة عمليات التجارة المقابلة قد بلغ ١١٧٪ عام ١٩٨٦ بعد أن كان ٥٠٪ فقط عام ١٩٧٣ . وفى حالة تطبيق تعريف شامل للتجارة المقابلة فربما ارتفع نصيبها الى ١٥٪ من اجمالى التجارة العالمية[١٧] .

وهكذا دفع النقص فى النقد الأجنبى وأزمة الدين الخارجى ، بالإضافة الى الرغبة فى تأمين قدر من الاستقرار للواردات مستقبلا ، الى هذه الزيادة فى التجارة المقابلة . وللتجارة المقابلة مزايا يقابلها تكاليف . وحيث يتوقف توزيع كل من المزايا والتكاليف على جهود المساومة فى كل حالة على حده ، بذلك يصبح من الصعب تقويم الميزان الشامل للمزايا المرتبطة بها . وبعودة سوق المال الى طبيعتها

سوف تختفى هذه الظاهرة ... الا أن أزمة الدين قد تؤخر من هذه العودة طويلا[18] .

وهكذا ، وفى حين أن الجدولة المصحوبة بنظام للأقراض الاضطرارى قد أمكن من خلالهما تفادى حدوث انهيار مالى ، فلا يزال ثمة خطر ماثل يهدد الاستقرار المالى على المدى الطويل . حقا ، لقد تم احتواء الأزمة قبل مرحلتها الحرجة ، بل ومن خلال بعض التعديلات التى اتسمت بالمرونة أمكن للأطراف الدائنة قبول فترات تثبيت أطول وآجال استحقاق ممتدة فيما يتصل بالقروض التى أعيد جدولتها مؤخرا . وحدثت أيضا تخفيضات فى أسعار الفائدة ومصارف إعادة الجدولة . الا أن أعراض الخطر لازالت ماثلة . وأبرز هذه الأعراض ظاهرة الموارد السلبية الصافية المنقولة من البلدان النامية والتى غدت الآن شائعة فى كافة البلدان النامية ، بعد أن كانت متركزة فى دول أمريكا اللاتينية منذ أوائل الثمانينات .

واذا كنا فى هذا المبحث قد حاولنا تشخيص الأزمة ، وعرضنا لكيفية نشوئها وما هى عليه من سمات وخصائص ، فالمبحث الثانى نخصصه لمحاولة التعرف على الأسباب التى دفعت بالدول المدينة الى الدائرة الخبيثة لأزمة الدين الخارجى . كما سوف نخصص جزءا فى نهاية الفصل لدراسة أثرها على عملية التنمية قبل أن نعرض للسبل المتاحة والممكنة لمواجهة الأزمة فى هذه البلدان .

## المبحث الثانى : أسباب أزمة الدين ، وآثارها على التنمية

٢ــ١ :

نجم التوسع الكبير فى الاقتراض ( بمتوسط ٣٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ــ١٩٧٩ ) جزئيا عن عوامل فى جانبى العرض والطلب بأسواق رأس المال . فالفوائض البترولية الضخمة قد وفرت السيولة المتزايدة للنظام المصرفى الدولى ، ولم تكن عملية « إعادة تدوير » هذه الفوائض سوى محاولة للإفادة من فرص التنوع المربح من جانب المصارف الدولية ، وتوجهت هذه السيولة الى

البلدان النامية فى شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل مرتفعة التكلفة . وفى سياق النشاط التجارى العادى تضاءلت أخطار التمويل بفضل السوق الدولية الكبيرة . واستخدام المصارف لنظام أسعار الفائدة المتغيرة ، فتخلصت بذلك من أخطار تقلب سعر الفائدة .

وفى جانب الطلب ، فان القروض بالعملات « اليورودولية » قد تميزت فى هذه السوق الكبيرة بسرعة وسهولة الترتيبات اللازمة للحصول عليها . كما أنها خضعت لشروط أقل صرامة من شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولى . فتمتعت اذن بمزايا الوفرة والمرونة وسهولة الاجراءات .

والواقع أن بعض الممارسات المصرفية التى يسرت التوسع فى الاقراض للبلدان النامية لقادرة ــ بمجرد ظهور بوادر اعسار مالى عام ــ على زيادة الضغوط من أجل تقليص هذا التمويل لمواجهة حالة تردى المركز المالى أو الجدارة الائتمانية للبلدان النامية . وهذا ما حدث بالفعل ، ولكن بعد أن دخلت أزمة الديون مرحلة الخطر فى أواخر عام ١٩٨٢ .

ويمكن بلورة الأسباب الرئيسية لأزمة الدين فى مجموعتين رئيسيتين : الأولى داخلية ، والأخرى خارجية :

### ٢ــ١ــ١ : الأسباب الداخلية لأزمة الدين :

(أ) **التفاؤل الكاذب** فى نهاية السبعينات بقرب انتهاء موجة الكساد التضخمى التى ــ ورغم كل التوقعات ــ استمرت ثلاثة أعوام ونصف منذ نهاية ١٩٧٩ وحتى أواسط عام ١٩٨٣ وشملت الدول الصناعية الكبرى والدول النامية على السواء . فلم يتمكن الدائنون ولا المدينون من تصور نطاق ومدة الكساد الذى أدى الى انخفاض حاد فى نمو الناتج القومى الاجمالى للبلدان النامية منذ عام ١٩٨٠ والى تدهور ملحوظ فى الأوضاع السائدة فى أسواق التصدير العالمية .

وقد أدى هذا التفاؤل الواسع النطاق فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية

على خدمة ديونها الى اتجاه الحكومات فى البلدان النامية الى الاقتراض بمعدلات كبيرة والى تأخر اتخاذ الاجراءات الحذرة من جانب المصارف والأطراف الدائنة. والملفت للنظر فى هذه الموجة غير الحقيقية للتفاؤل بشأن الحالة الاقتصادية، أنها كانت تعزى الى نصوص صريحة فى التقارير الرسمية عن التنمية فى العالم والتى يصدرها البنك الدولى سنويا فى الأعوام ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٩٨٣[١٩].

لقد تراكم الجزء الغالب من ديون العالم الثالث وبشروط غير مواتية خلال هذه الفترة وحدها ٧٩ــ١٩٨٣ . والسبب هو تخبط السياسات الحكومية فى الدول النامية بشأن التوقعات الخاصة بالأسواق العالمية للتصدير وأسعار الفائدة ، وتأثرت بشدة سياساتها الاقتصادية الداخلية فيما يتعلق ــ بصفة خاصة ــ بمسائل تمويل الانفاق الحكومى ومستويات أسعار الصرف وأمور الميزانية العامة للدولة .

(ب) **أوجه استخدام القروض**: ويمكن التمييز طبقا لمعيار الرشد الاقتصادى فى استخدام القروض ، بين ثلاث مجموعات داخل الدول المدينة :

١ــ بلدان اقترضت لمواجهة أعباء حقيقية للتنمية الشاملة .

٢ــ وبلدان اقترضت لمواجهة أعباء التنمية والنفقات العسكرية المتزايدة .

٣ــ وبلدان ــ حكوماتها فاسدة ــ اقترضت وأسرفت وحققت رخاءا مصطنعا وألقت بعبء خدمة الدين على الأجيال القادمة .

ففى بعض البلدان ( مثل زائير والمكسيك ) اقترن الاقتراض بزيادة كبيرة فى الاستهلاك الترفى والمضاربة والبطالة كما ارتفعت معدلات هروب رؤوس الأموال للخارج خلال النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات[٢٠] . وبصفة عامة كانت المبالغة فى الاقتراض هى سمة السبعينات ، وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها . لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية أدى الى فشل الكثير من المشروعات فى تحقيق العوائد المتوقعة .

(جـ) **هروب رأس المال** : ففى الوقت الذى اقترضت فيه كثير من حكومات الدول النامية من الخارج على نطاق واسع فى السبعينات وبداية الثمانينات ، كان مواطنوا هذه البلدان نفسها يتملكون الأرصدة الأجنبية الضخمة فى البنوك الأجنبية خارج البلاد . وهكذا وطالما استمر هذا الإتجاه ولم تتمكن حكومات الدول النامية من اقناع رعاياها بالاستثمار فى داخل أوطانهم فان البلدان النامية ـــ على حد قول رئيس أحد البنوك الأمريكية الرئيسية ـــ « لا يجب أن نتوقع استعداد أكبر لدى دائنيها من استعداد رعاياها للابقاء على أموالهم واستثمارها فى الوطن »[٢١] .

وكنسبة من مستوى الدين الخارجى ما بين ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ كان تدفق رأس المال من أكبر ثمانى دول مثقلة بالديون ( الأرجنتين ، البرازيل ، شيلى ، كوريا ، المكسيك ، بيرو ، الفليبين ، فنزويلا ) تتراح بين ١٥٪ ، ٣٠٪ . مما يعنى أن مقابل كل مائة دولار تقترضها هذه الدول يهرب ثلاثون دولاراً .

وطبقا لتقديرات « مؤسسة مورجان » العالمية فان حوالى ٢٠٠ مليار دولار قد تم تهريبها من ١٨ دولة نامية فقط على مدى السبعينات ، وهو رقم متحفظ . وقد بلغ حجم الأموال المهربة من دول أمريكا اللاتينية وحدها بين عامى ٨٣ـــ١٩٨٥ حوالى ١٠٥ مليار دولار ، بينما استلمت قروضا جديدة فى نفس الفترة تقدر بـ ١٨ مليار دولار فقط[٢٢] .

وقد ارتفعت الودائع تحت الطلب والودائع لأجل ـــ فقط ـــ لرعايا البلدان الثمانية الأكثر دائنية من ٧ مليار دولار عام ١٩٧٤ الى ٤٧ مليار عام ١٩٨٤ أى بنحو ١٢٪ من اجمالى دينها الأجنبى البالغ ٣٨١ مليار دولار آنذاك ، هذا بخلاف الأنواع والصور الأخرى للاستثمار فى الخارج ( انظر الجدول رقم ٢١ ) .

## جدول رقم (٢١)
## الودائع الخاصة غير المصرفية من ثمان دول مدينة رئيسية في البنوك الأجنبية ١٩٨٤

بمليارات الدولارات

| البلـد | اجمالى الودائع الخاصة لدى كل البنوك الأجنبية | الودائع كنسبة مئوية من اجمالى الدين الخارجى |
|---|---|---|
| الأرجنتين | ٧,٦ | ١٧,٠ |
| البرازيل | ٨,٢ | ٧,٤ |
| شـــيلى | ١,٩ | ٩,٩ |
| جمهورية كوريا | ٠,٤ | ١,٠ |
| المكسـيك | ١٤,٣ | ١٥,١ |
| بيـــرو | ١,٤ | ١١,٢ |
| الفلبيـن | ١,١ | ٤,٧ |
| فنزويــلا | ١١,٧ | ٣٤,٢ |
| المجمـوع | ٤٦,٦ | ١٢,٢ |

المصدر : البنك الدولى ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ، المجلد ١/٢٤ ، صفحة ٥ .

وتعزى أسباب هروب رأس المال الى مبالغة حكومات البلدان النامية فى سعر الصرف وتوقع المواطنين الدائم لانخفاض العملة المحلية أو الى قيود القطاع المالى وعدم مرونة آلية تحديد أسعار الفائدة بحيث تتكيف مع معدلات التضخم السائدة . وكذلك الى سياسات التمويل بالعجز وما يترتب عليها من زيادة الضغوط التضخمية فهروب المواطنين الى الأصول والعملات

الأجنبية . كما أن البلدان النامية بصفة عامة تفتقر الى عوامل الاستقرار السياسى والاقتصادى التى تحمى المال الخاص مما يدفع به الى الهروب فى اتجاه البلدان الصناعية المتقدمة درءا للمخاطر ، وبحثا عن « الأمان » . ففى البلدان الصناعية المتقدمة تلقى الأموال القادمة من العالم النامى كل التشجيع . فتتوفر لديها السندات والشهادات لحاملها التى تكاد تخلو من المخاطر وتدر معدلات الفائدة السائدة فى السوق . كما تتوفر الحوافز مثل نظام التأمين على الودائع لغير المقيمين ، وعدم وجود ضرائب عند المنبع على بعض مستحقات غير المقيمين . وفى بعض البلدان المتقدمة تساعد سرية الحسابات المصرفية على زيادة حجم المعاملات غير القانونية والتهرب من الضرائب(٢٣) .

أن هروب رأس المال الى الخارج لكفيل بخلق أزمة سيولة فى البلاد يترتب عليها استنزاف لاحتياطياتها النقدية وانخفاض لمواردها المتاحة للاستثمار الداخلى فهبوط فى معدلات نمو الناتج القومى . كما يضعف هروب رأس المال من ايرادات الدولة وبالتالى من قدرتها على خدمة الدين الخارجى العام ومن ثم فانها تواجه حاجة متزايدة الى الاقتراض من الخارج مما يزيد من المشكلات القائمة والحادة للديون الخارجية .

(د) **التزايد السكانى السريع** : ففى بلدان تصل نسبة الأطفال دون الخامسة عشر الى ٤٧٪ من اجمالى السكان ، وتزيد فيها معدلات المواليد عن معدلات النمو فى الناتج الصافى السنوى ، لابد وأن تواجه حكوماتها مشكلات توفير المتطلبات الأساسية لأبنائها من تغذية واسكان وصحة ومرافق عامة . الأمر الذى يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل .

(هـ) **الحروب والانفاق الضخم على الأغراض العسكرية** . فالسلاح ــ اليوم ــ يختلف عن بنادق وسيوف الأمس . وقد تخصصت الدول الصناعية المتقدمة فى صنع السلاح وهى لا تدخل الحرب ــ عادة ــ لكنها تحث

عليها إن لم تشعلها وتزكيها ، فباستمرارها تستمر مصانعها فى الانتاج والبيع والتسويق . ويؤكد الاتحاد الأمريكى لحقوق الانسان والتنمية الاجتماعية أن العالم ينفق فى منتصف الثمانينات على التسليح مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار كل ٢٤ ساعة . وأن ثلاثة ارباع هذه الأسلحة تشتريها دول العالم الثالث .

* وأنه بثمن صاروخ واحد عابر للقارات يمكن أن يتزود ٥٠ مليون طفل يتضورون جوعا فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالغذاء ، ويشيد ٦٥ ألف مركز طبى و ٣٤ ألف مدرسة ابتدائية .
* وبثمن طائرة قاذفة نووية يمكن أن تقام ٧٥ مستشفى سعة الواحدة منها مائة سرير .
* وبثمن غواصة ذرية يمكن تشييد ٤٠ ألف مسكن شعبى .
* كما أكد الاتحاد أنه يوجد فى العالم اليوم جندى واحد لكل ٢٥٠ ألف مواطن ، مقابل طبيب واحد لكل ٣٧٠٠ مريض . وأن الجندى يتكلف تدريبه فى المتوسط ١٦ ألف دولار سنويا ، بينما ينفق العالم لتربية طفل واحد ٢٦٠ دولارا فقط(٢٤) .

لقد كانت الحكومات فى الماضى تقترض لتعيش شعوبها ، وهى اليوم تقترض ليتقاتل أبناؤها من أجل رفع مستوى المعيشة فى البلدان الغنية .

### ٢ـ١ـ٢ : الأسباب الخارجية لأزمة الدين :

هناك أسباب لا ترجع الى السياسات والظروف الداخلية للبلدان النامية وهى تنحصر فى ارتفاع أسعار الفائدة العالمية ، واجراءات الحماية التى تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية اليها ، وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام والسلع الأساسية وارتفاع أسعار السلع المصنوعة أو ما نعبر عنه باتجاه معدلات التبادل الدولى لغير صالح البلدان النامية . وفيما يلى نبذة عن كل منها :

(أ) **ارتفاع أسعار الفائدة** فى أسواق المال الدولية . وطالما ظل معدل نمو القروض الجديدة للبلدان النامية أقل من معدل أسعار الفائدة المطبقة عليها فسوف

يترتب على ذلك نقلا صافيا سلبيا للموارد من البلدان المدينة الى البلدان الدائنة . ( انظر الجدول رقم ٤ ، والهامش رقم ٢٥ ) .

ورياضيا اذا افترضنا ثبات كل من معدل نمو القروض المصرفية الجديدة وسعر الفائدة ، فيمكن البرهنة على أن الموارد المنقولة سوف تنمو بنفس معدل نمو الديون القائمة[٢٥] .

وهكذا يعود النقل الصافى السلبى للموارد الذى سجل حديثا فى كثير من البلدان النامية الى التفاعل بين النمو البطىء للقروض الجديدة الصافية ( ٦٪ المتوسط منذ بدايات الثمانينات ) وارتفاع أسعار الفائدة الدولية ( ١١٪ فى المتوسط ) . وكانت هذه الظواهر بالغة الوضوح فيما يتعلق بالديون المصرفية للبلدان النامية . فمعظم هذه الديون تخضع ـــ كما ذكرنا من قبل ـــ لأسعار فائدة متغيرة ، بينما هبط بشدة معدل نمو قروضها السنوى مع بداية الثمانينات . لذا تجاوزت الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الأضافى الصافى فى كثير من البلدان .

(ب) **الإجراءات الحمائية** المتزايدة ضد صادرات البلدان النامية الى الدول الصناعية المتقدمة . فمن المؤسف أن القيود القائمة المفروضة على المنتجات المتعددة الألياف كالمنسوجات وعلى المنتجات الجلدية والسلع المصنوعة ، والتى تطبقها المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة ٢٣٪ على صادرات الدول المتقدمة تطبق أيضا ولكن بنسبة ٦٥ ـــ ٨٠٪ على صادرات الدول النامية . ويجرى حاليا تطبيق مماثل على واردات الولايات المتحدة . وتشمل هذه القيود : أنظمة الحصص ، والتمييز الجغرافى ، ورسوم الاغراق ، والرسوم التعويضية ، وتدابير حماية المنتجين المحليين ... الخ .

وثمة قضية بالغة الحساسية تلك التى تتعلق بمعدلات الحماية التى تتصاعد مع ارتفاع درجة تجهيز المنتج ، مما يثير صعوبات أكيدة أمام تنوع الصادرات وتشجيع الصناعة بالبلدان النامية .

وهناك دراسة قيمة قامت بها أمانة الأنكتاد من أجل تقدير حجم

المكاسب التجارية المحتملة والمترتبة على إزالة هذه القيود الحمائية فى كل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة واليابان فقط فيما يتعلق بالمنتجات الأولية ، ويبين الجدول رقم (٢٢) أن القيمة الحالية للزيادة السنوية فى حصيلة صادرات البلدان النامية ( المترتبة على إزالة ترتيبات الحماية فى الدول الصناعية المتقدمة ) سوف تناهز ٧٠٠ مليار دولار ، أى ما يوازى تقريبا ٧٠٪ من اجمالى الديون الراهنة للبلدان النامية .

ومع ذلك ، فليس من المتوقع أن تخف القيود الحمائية الموجهة نحو منتجات الدول النامية اذ تتوقع المصادر الدولية أن تتصاعد الضغوط الحمائية على البلدان النامية طالما ظلت هذه الأخيرة تحت وطأة الأزمة المالية الحادة التى ترغمها على النفاذ الى الأسواق الخارجية بخطى متعجلة جدا . وتجد الدولة النامية ــ فى نهاية الأمر ــ أنها تدور فى حلقة خبيثة تبدأ بأزمة الديون فالحماية وتدهور معدلات التبادل فانخفاض الحصيلة من النقد الأجنبى فمزيد من الديون ... وهكذا .

(جـ) **انخفاض أسعار المواد الخام والسلع الأساسية فى الأسواق العالمية**، وقد شهدت الثمانينات أسوأ حالتين لتدهور مستوى أسعار السلع التى تعتمد الدول النامية على حصيلة صادراتها . فبلغت الخسارة المجمعة لحصيلة صادراتها خلال كساد ١٩٨١ــ١٩٨٣ ما يعادل تقريبا نصف مديونيتها خلال نفس الفترة . وتجاوز المعدل ١٠٠٪ فى حالة بعض البلدان مثل ( أوغندا ، بوليفيا ، تونس ، افريقيا الوسطى ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، جواتيمالا ، الكاميرون ، كينيا ) ويرتفع المعدل الى أكثر من ذلك اذا ما وُضع فى الأعتبار انخفاض حصيلة الصادرات الناشىء عن تقلص حجم الصادرات[٢٦] .

**ثم، وفى الفترة من ٨٤ الى ١٩٨٦ ، هبطت الأسعار الحقيقية للمنتجات الأولية غير البترولية الى مستوى لم يسبق له مثيل (الشكل رقم ١٠). وقد انعكست معدلات الهبوط ــ التى تراوحت خلال هذه الفترة ما بين ١٣٪ ، ١٦٪ ــ على**

### جدول رقم (٢٢)
### نموذج افتراضى لأثر سياسات تحرير التجارة التفضيلية
### فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والولايات المتحدة

بملايين الدولارات

| الصادرات / الواردات | صادرات من بلدان تلقى معاملة تفضيلية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المجموع | بلدان مختارة تلقى معاملة تفضيلية[١] | | |
| | | امريكا اللاتينية | آسيا | افريقيا |
| **القيمة الفعلية للواردات فى عام ١٩٨٠** | | | | |
| الجماعة الاقتصادية الأوروبية | ١٦٧٦٥٢ | ١٦٧٦٥ | ١٤٤١٩ | ٩٢٠٧ |
| اليابان | ٧٦٧٧٧ | ٤١٦٧ | ٣٠٠١ | ٦٠٨ |
| الولايات المتحدة | ٦٧٢٠٣ | ٢٣٩١٠ | ٥٨٧٠ | ٧٠١٠ |
| المجموع | ٣١١٦٣٢ | ٤٤٨٤٢ | ٢٣٢٩٠ | ١٦٨٢٥ |
| **المحاكاة الأولى : الزيادة المحققة بإزالة التعريفة التفضيلية** | | | | |
| الجماعة الاقتصادية الأوروبية | ٧١٥١ | ٧٥٨ | ١٤٢١ | ٢٩٧ |
| اليابان | ٢٨٨٠ | ١٦٣ | ٣٠٦ | ١٥ |
| الولايات المتحدة | ٤٤٩٣ | ٨٣٢ | ٩٩٦ | ٣٦ |
| المجموع | ١٤٥٢٤ | ١٧٥٣ | ٢٧٢٣ | ٣٤٨ |
| **المحاكاة الثانية : الزيادة المحققة بإزالة التعريفات التفضيلية والتدابير غير التعليفية** | | | | |
| الجماعة الاقتصادية الأوروبية | ١١٩٠١٣ | ٢٦٣٨ | ٤٠٤٥ | ٦٤٤ |
| اليابان | ٣٨٨١ | ٢٦٥ | ٥٣٧ | ٢٦ |
| الولايات المتحدة | ١١٨٦٩ | ١٩٠٩ | ٢٧٨٢ | ٥١ |
| المجموع | ٣٤٧٦٣ | ٤٨١٢ | ٧٣٦٤ | ٧٢١ |
| **بند التذكرة : القيمة الجارية لزيادة التجارة الناتجة عن إزالة التعريفة التفضيلية** | | | | |
| التدابير التعريفية | ٦٩٥٢٦٠ | ٩٦٢٤٠ | ١٤٧٢٨٠ | ١٤٤٢٠ |
| قيمة الديون القائمة | ٨١٢٩٠٠ | ٢٥٤٦٩٢ | ٩٧٣٥٣ | ٥٨١٦٨ |
| نسبة زيادة التجارة الى الديون | ٨٥,٠٪ | ٣٧,٨٪ | ١٥١,٣٪ | ٢٤,٨٪ |

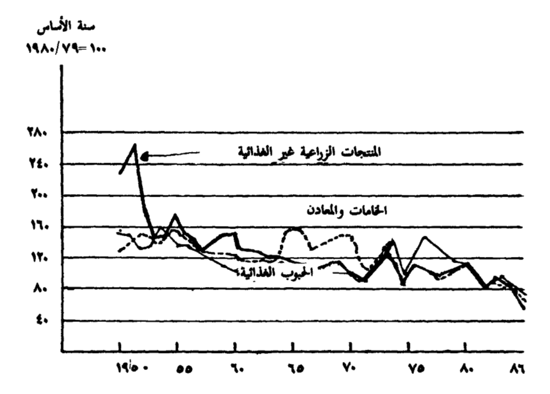
المصدر :الأنكتاد ، تقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ ، ص ١٦٨ .

١ــ تشمل من امريكا اللاتينية : الأرجنتين ، الاكوادور ، البرازيل ، بيرو ، شيلى ، فنزويلا ، كولومبيا ، المكسيك ، ومن آسيا : الباكستان ، تركيا ، كوريا ، الفلبين ، بينما تشمل من أفريقيا : مصر والجزائر والمغرب .

( شكل رقم ١٠ )

تطور الأسعار الحقيقية للمنتجات الأساسية غير البترولية

( ١٩٥٠ــ١٩٨٦ )




المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

العائد من العملات الأجنبية الى ما دون الحد الأدنى لإحتياجات هذه البلدان والعجز فى موازينها التجارية فالاستدانة لتغطيته. (جدول رقم ٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن تضافر العوامل الأخرى غير أسعار المنتجات الخام والسلع الأساسية ( مثل ارتفاع أسعار الفائدة والبحث عن البدائل للبترول ) قد أدى الى الغاء أثر التغير فى أسعار النفط بالنسبة للبلدان النامية المصدرة له . وقد تحولت فوائض الحسابات الجارية التى سجلتها البلدان المصدرة للبترول ( غير المرتفعة الدخل ) الى عجز فى الأعوام ٨١ وما تلاها حتى ١٩٨٦ ( باستثناء عام ١٩٨٤ ) وعلى مدى هذه الأعوام سحبت البلدان المصدرة للنفط من

## جدول رقم (٢٣)
## أرصدة موازين التجارة ( ١٩٨٠؛ـــ١٩٨٦ )

**بمليار الدولارات**

| | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البلدان النامية | ٧٩,١- | ١٠٦,٧- | ١٠٣,٠- | ٥٧,٢- | ٣٢,١- | ٣٧,٤- | ٣٥,٥- |
| ــ منخفضة الدخل | ١٧,٠- | ١٣,٩- | ٨,٩- | ٦,٧- | ٨,١- | ٢٥,٩- | ٢٢,٠- |
| ــ متوسطة الدخل | ٥٢,١- | ٩٢,٨- | ٩٤,١- | ٥٠,٥- | ٢٤,٠- | ١١,٥- | ١٣,٥- |
| ــ مصدرة للبترول | ١,٤ | ٢٢,٧- | ٣٠,٠- | ٧,٨- | ١,٤ | ,٢- | ١٩,٠- |
| ــ مصدرة للمنتجات المصنوعة | ٣٣,٩- | ٢٧,٥- | ٢٣,٣- | ٨,٤- | ١,٧ | ٨,٨- | ٦,٠ |
| ــ الشديدة المديونية | ٢٧,٩- | ٥٠,٤- | ٥٢,٩- | ١٤,٧- | ٠,٧- | ٠,٤- | ١٢,٠- |
| ــ أفريقيا جنوب الصحراء | ٤,٩- | ١٧,٨- | ١٧,٩- | ١٢,٨- | ٥,١- | ٤,٠- | ٨,٩- |
| البلدان المصدرة للبترول المرتفعة الدخل | ٨٨,٥ | ٧٤,٠ | ٢٦,٠ | ١,٢ | ١,٥ | ١٢,١ | ٩,٤- |
| الدول الصناعية المتقدمة | ٢٨,٢- | ٢,٤ | ١,٤ | ٢,٥- | ٣٥,١- | ٢٤,٧- | ٢١,٦ |
| ــ الولايات المتحدة الأمريكية | ٨,٤ | ١٢,٨ | ١,٤- | ٣٨,٢- | ٩٥,٨- | ١٠٤,٤- | ١٢٦,٧- |
| ــ الدول الصناعية الأخرى | ٤٦,٦- | ١٠,٤- | ٢,٨ | ٣٥,٣ | ٦٠,٧ | ٧٩,٧ | ١٤٨,٣ |

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٧ ، ص ١٩ .

احتياطياتها ، كما فعلت البلدان النامية المستوردة للنفط ، وخضعت جدارتها الائتمانية أيضا للتساؤل .

لقد تكاتفت الصدمات الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٩ــ١٩٨٢ ( على سبيل المثال ) لتكون المسئولة عن عجز موازين العمليات الجارية بنسب تتراوح بين ٥٧٪ ، ٢٠٥٪ من اجمالى العجز فى نهاية هذه الفترة لبعض البلدان المدينة كما يوضح الجدول رقم (٢٤ ) .

وهكذا ... تعددت الأسباب ، والدين واحد ! فما هى الآثار على عملية التنمية فى الأجل الطويل ؟ ذلك ما سوف نتعرض له ــ بإيجاز ــ فى الفقرة التالية .

جدول رقم (٢٤)
الأهمية النسبية لأثر الصدمات الخارجية على
مدفوعات بعض بلدان أمريكا اللاتينية
١٩٧٩ــ١٩٨٢

| البلد | التغير فى معدلات التبادل الدولى | التغير فى اسعار الفائدة | انخفاض الطلب العالمى على الصادرات | المجموع | النسبة التراكمية للعجز فى الحسابات |
|---|---|---|---|---|---|
| كولومبيا | - ٤,٣ | - ٠,٩ | - ٢,٦ | - ٦,٨ | ١٠٣ |
| البرازيل | - ٣١,٧ | - ٨,٩ | - ٧,٩ | - ٤٨,٥ | ٢٠٥ |
| شيلى | - ١,٩ | - ١,٥ | - ١,٥ | - ٤,٩ | ٥٧ |
| الأرجنتين | - ٦,٢ | - ٣,٧ | - ٣,٦ | - ١٣,٤ | ٧١ |

المصدر : J. Cheval and T. Apoteker, "Le Rôle des Banques dans le Financement des PVD: Leçons de L'experience récente", Economica, Paris, 1986.

## ٢ــ٢ : آثار أزمة الدين الخارجى على التنمية :

تنبع أهمية الموضوع الذى تناولناه حتى الآن بالتحليل ، ليس فقط من آثاره الحالية ، وإنما من آثاره على المدى الطويل ولعواقبه على آفاق التنمية فى البلدان المدينة . فللمرة الأولى يتعين على ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية أن يسددوا مدفوعات خدمة الدين بمبالغ تتجاوز قروضهم الصافية . وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الديون القائمة عن معدل نمو الاقراض الجديد . انها ظاهرة النقل السلبى للموارد من الدول النامية الى الدول المتقدمة .

فمع الوقت يتزايد عبء خدمة الدين . وفى الأجل الطويل لابد من زيادة معدلات نمو الاستثمار والصادرات بمعدل مساوٍ أو اكبر من معدل نمو الديون . وحتى لو لم يحدث أى نمو فى الواردات فسوف يتعين زيادة الصادرات باستمرار لمجرد تغطية التدفقات الخارجية المالية .

لكن استمرار الصادرات ونموها يحتاج الى المزيد من الاستثمار ، خاصة لبلدان النقل الصافى السلبى . ومع ذلك فقد ينخفض الاستثمار فيها انخفاضا كبيرا اذا

أريد تقليل العجز فى الحسابات الخارجية ، وهنا يكمن اللغز أو الحلقة الخبيثة للديون : الصادرات ، الاستثمار ، فالديون .

ولعل هذه الحلقة الخبيثة تبرز أهمية الربط بين النظام المالى الدولى وعملية التنمية . لقد أظهر النظام المالى الدولى بقنواته العادية ارتباكا فى تلبية حاجة التنمية من التمويل دون أن يحدث له انهيار . لكن على المدى الطويل يتعرض هذا النظام الى خطر أكبر بسبب عدم الاتساق بين الديون المتراكمة والنمو المطلوب لمواجهتها فى اقتصاديات البلدان النامية، فليس فى تأجيل الأزمة يكمن حل. وتحتاج حلقة الدين الخبيثة ــ كما أسميناها ــ لبعض من الضوء حتى يتبين الأثر السلبى للديون على التنمية فى الأجل الطويل .

**٢ــ٢ــ١ : حلقة الدين الخبيثة :**

١ــ نبدأ بحالة ترغب فيها دولة مدينة فى زيادة حصيلتها من النقد الأجنبى لمواجهة العبء السنوى لخدمة الدين ، وهو عبء متزايد لتجاوز معدلات الفائدة معدل نمو الدين على المدى المتوسط كما سبق ورأينا . عندئذ ، سوف توجه هذه الدولة قدرا من طاقتها الانتاجية للاستثمار فى صناعات التصدير . لأنها لو استثمرت فى انتاج بدائل الواردات لكانت بذلك قد اختارت تقليل المدفوعات من النقد الأجنبى لكنها لن تحقق فائضا تجاريا يساعدها على سداد التزاماتها للخارج .

ــ اذن البداية هى صناعات التصدير لغرض تحقيق صادرات اضافية . وتتوقف الصادرات الإضافية على الاستثمار الأضافى فى صناعات التصدير . وباعتبار أن هناك استثمارا قائما فى صناعات التصدير فان طاقة الانتاج المتزايدة فى قطاع صناعات التصدير سوف تتحدد بالمعدل الإضافى لرأس المال/الانتاج . وفى ظل استيراتيجية لزيادة الصادرات لابد وأن تحدث تعديلات جوهرية على نسب المزج بين أدوات الانتاج القائمة والتكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال . ناهيك عن التكاليف الإضافية المطلوبة للتسويق فى ظل القيود الحمائية القائمة فى أسواق التصدير العالمية .

— لذا ينصح الخبراء العالميون فى هذا المجال دائما بتفادى اخطار السوق العالمى لصادرات الدول النامية من خلال مراعاة النسبة المتوقعة للزيادة فى حصيلة الصادرات . وفى دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية ( الأنكتاد ) تحددت هذه النسبة بـ ٤٪ فقط من قيمة الاستثمار الكلى فى صناعات التصدير[٢٧] . وهى نسبة تقل كثيرا بالمقارنة بمعدلات رأس المال/الانتاج المحلى .

— نمو الصادرات إذن لابد وأن ينمو الاستثمار المولد للصادرات . لكن نمو الاستثمار لابد وأن يلزمه نموا للواردات لسببين : الأول لمواجهة الزيادة فى الطلب على الآلات والمعدات ، والثانى لأن الاستثمار عبارة عن طلب نقدى وانفاق ، ومعروف أن هناك نسبة من أى انفاق تتجه الى الطلب على السلع الأجنبية . وكأن زيادة الاستثمار أصبحت ضرورية بحيث لا تقل عن حد أدنى حاسم ( يتوقف على عوامل كثيرة )(*) اذا أريد تحقيق زيادة صافية فى حصيلة البلد من النقد الأجنبى عن طريق زيادة الصادرات .

— وأيا كان مستوى الضغوط على ميزان مدفوعات البلد المدين ، فان زيادة الحد الأدنى الحاسم المطلوب للاستثمار يؤدى بالضرورة الى مزيد من القروض ، مما رفع معدل نمو القروض الجديدة . وهنا يؤدى النقل الصافى السلبى الى تدهور المركز المالى للدولة ، وربما الى توقفها تماما عن دفع أقساط ديونها الخارجية .

— هذا ، ولا يتصور حدوث نمو فى الناتج القومى سواء للاستخدام المحلى أو للتصدير بدون استثمار ، ولا استثمار بدون استيراد ولا استيراد بدون قروض ولا قروض بدون ارتفاع لأسعار الفائدة فوق معدلات نمو القروض الجديدة ، ولا قروض جديدة بدون زيادة عبء خدمة الديون و/أو زيادة النقل السلبى للموارد ... واذا وصلنا الى هذه المرحلة فى حلقة الدين الخبيثة وعلى الأجل

(*) مثل : الرصيد الاجمالى للديون ، معدل الاستثمار/الصادرات ، القدرة على تخفيض الواردات ، الظروف الطبيعية للانتاج . كذلك يتوقف هذا الحد الأدنى على البيئة المالية والتجارية العالمية وكلها عوامل تتغير مع الوقت وتختلف من بلد لآخر .

الطويل لتحقق لنا أن هناك خلل أكيد . وأن هذا الخلل هو فى القنوات التى تفصل — ولا تربط — بين النظام الاقتصادى العالمى بجوانبه المالية والتجارية وبين عملية التنمية فى النصف « المدين » من الكرة الأرضية .

وأمام هذه المعطيات المتشابكة والمعقدة لأزمة الدين لم يقف المجتمع الدولى ساكنا . وكانت التحركات على المستوى الثنائى والأقليمى والعالمى من أجل الوصول الى حل للأزمة ، فما هى طبيعة الحلول المطروحة ؟ وللمآخذ التى تعترضها ؟ وما هى فى نظرنا الإضافات الممكنة لعلاج الأزمة ؟

## ٢—٣ : الحلول المطروحة والممكنة لأزمة الدين الخارجى :

أن حل أى أزمة على المدى الطويل يعنى — فى رأينا — استئصال أسبابها كخطوة أولى ضرورية وهامة ، ثم تعديل العناصر الأساسية — الداخلية والخارجية — بما يضمن عدم تجددها مستقبلا كخطوة ثانية . واذا كان القضاء على الأسباب هو بمثابة الشرط الضرورى للحل ، فان التعديل الهيكلى لعناصر الأزمة هو الشرط الكافى لضمان عدم تجددها .

### ٢—٣—١ : الحلول المطروحة :

تدور معظم الاقتراحات المطروحة لحل أزمة الدين حول محورين رئيسيين :

(أ) تعزيز النظام المالى الدولى وزيادة موارد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

(ب) تدعيم مركز المصارف فى علاقتها المباشرة مع الدول المدينة .

ومن أمثلة المقترحات الأولى : اجراء توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة ، وزيادة حصص الأعضاء بالبنك والصندوق ، وانشاء مخصص لأسعار الفائدة لدى صندوق النقد الدولى وتوسيع قدرة هذه المؤسسات على الاقراض .

ومن أمثلة المقترحات الثانية : تمكين المصارف من أن تستبدل بالقروض المشكوك فيها أصولا أكثر أمانا ، وزيادة القيود على نمو الأقراض للمدينين ذوى المتاعب ، واتخاذ تدابير لتعزيز رأسمال البنوك ، وبذل جهود لزيادة أربحية

المصارف ، وفى بعض الحالات ، انشاء مخصصات زائدة على سبيل الاحتياط لمواجهة قروض محددة .

وبالرغم من قبول المصارف ــ من خلال لقاءات نادى باريس مؤخرا ــ تمديد فترات الاستحقاق والسماح بمدد أطول للسداد . الا أن أيا من المقترحات السابق الإشارة اليه لا يمكنه سوى تحقيق هدف واحد هو : تجنب الأزمة أو ــ بمعنى آخر ــ تأجيلها . وعموما فانه من غير المرجح أن توضع كثير من المقترحات موضع التجربة فى المستقبل القريب الا اذا تفشت ــ على حد تعبير تقرير الأنكتاد ٨٥ ــ حالة طوارىء مالية جديدة(٢٨) . أضف الى ذلك أن هذه المقترحات ــ على كثرتها ــ لم تمس جوهر المشكلات المالية التى تواجه البلدان النامية فى الأجلين المتوسط والطويل .

**٢ــ٣ــ٢ : مشروع بيكر Le Plan Baker :**

فى محاولة للربط بين احتياجات النمو الاقتصادى طويل الأجل فى البلدان النامية ومشكلات الدين الخارجى ، تقدم وزير الخزانة الأمريكى فى اكتوبر ١٩٨٥ بمبادرة جديدة ــ أعطيت اسمه ــ لحل أزمة الدين الخارجى .

قدر « بيكر » أن الاحتياجات المالية للبلدان النامية الشديدة المديونية تقتضى زيادة الاقراض الجديد من البنك الدولى ومؤسساته الفرعية بنسبة ٥٠٪ ( أى ما يعادل ٣ مليار دولار سنويا ) بالإضافة الى ٢٠ مليار اخرى من المصارف الدولية على مدى السنوات الثلاث التالية ٨٦ــ١٩٨٨ .

وللحصول على القروض الجديدة لابد للدول المستفيدة من مراعاة برامج للتكيف الهيكلى تحت الاشراف الوثيق لكل من الجهات الدائنة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وقد وضع بيكر ثلاثة معايير محددة فى هذا الصدد(٢٩) :

١ــ تحسين معدلات العمالة والانتاج من خلال تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور الدولة فى التدخل فى النشاط الاقتصادى للأفراد .

٢ــ تعبئة المدخرات القومية وفتح آفاق الاستثمارات المنتجة من خلال تحرير أسواق المال والصرف من كافة أشكال القيود .

٣ــ العمل على جذب وتشجيع رأس المال الأجنبي للأستثمار بالداخل عن طريق تحرير حركات انتقال الأموال والموارد والتجارة من والى الخارج .

ولصندوق النقد الدولى والبنك الدولى هنا دور هام بحيث لابد من التنسيق بينهما لدرجة التكامل . فالصندوق يتولى عملية ادارة القروض والإشراف على برامج التكيف فى الدول المدينة ، والبنك الدولى سوف يكون له دور أكبر بالطبع فى المساعدة على تحقيق معدلات أعلى للنمو فى البلدان المقترضة .

وأما المصارف التجارية ، فهى مدعوة طبقا لهذا المشروع الى تقديم قروض جديدة ( فى حدود الـ ٢٠ مليار دولار ) الى الدول التى تلتزم بقبول هذه الشروط وتتبع البرامج التى يضعها لها كل من الصندوق والبنك الدوليين . هذه القروض الجديدة يمكن أن تستخدم للتمويل قصير الأجل لمواجهة مشاكل السيولة أو ــ فى نفس الوقت ــ للتمويل طويل الأجل لمواجهة متطلبات النمو الاقتصادى .

والمشروع بخطوطه العريضة تلك قد قوبل من مختلف الهيئات المختصة بالترحيب المتحفظ . فهو يعكس تغيرا ايجابيا فى سياسة الولايات المتحدة ــ آنذاك ــ تجاه مشكلات الدين فى العالم الثالث . كما أن النظرة الى هذه المشكلات وعلاقاتها بالاحتياجات التنموية على الأجل الطويل هي بدون شك نظرة تلقى كل التأييد على المستويين الأكاديمى والعلمى . وحتى بالنسبة للمصارف فالمشروع يحيى ــ من خلال قروضها الجديدة ــ قروضا قديمة كان يمكن أن يعدم معظمها لو أنهار النظام المالى العالمى تحت وطأة الأزمة الأخيرة . فالقروض الجديدة تحسن من ظروف خدمة الدين لدى البلدان المستفيدة .

وأما بالنسبة للبلدان المدينة فعلى الأقل سوف يحقق لها هذا النمط التمويلى المشروط نوعا من التحرر والاستقرار الاقتصادى والذى من شأنه أن يوقف أو يخفف من مشكلة هروب رأس المال الخاص الى الخارج . فالنمو الاقتصادى ، والدور المتزايد للقطاع الخاص ، والأسعار الواقعية الحرة ــ وخاصة معدل الفائدة وأسعار الصرف ــ والقضاء على الروتين والتعقيدات الحكومية ... كل هذه السمات التى يحملها المشروع كشروط للاقراض الجديد تعمل على جذب الأموال الأجنبية وتشجيع رأس المال الوطنى على البقاء والأستثمار فى الداخل .

لكن مشروع بيكر هذا مع وجاهة ومنطقية فكرته الأساسية ، أى الربط بين التمويل والتنمية ، يلاحظ فيه بعض الثغرات التى تقلل كثيرا من شأنه من الناحية العملية . وبالتحديد فى جوانبه الثلاثة : **كمية الاقراض المقترح ، التزامات الجانب الدائن ، وتوازن المشروع .**

فالموارد الإضافية التى يقترحها المشروع الأمريكى لا تمثل فى الواقع سوى شريحة صغيرة من مدفوعات الدول النامية لخدمة ديونها القائمة . وفى هذا قيد على امكانية تحقيق الأهداف المعلنة والمرجوة من المشروع لاسيما وأن النمو فى الناتج القومى يحتاج الى فترات أطول وأموال أكثر . وطالما لم يتعرض المشروع لأى حل لمشكلة ارتفاع اسعار الفائدة فسوف يظل عبء خدمة الدين عائقا دون تحقيق التحسن المطلوب . ويكفى للتدليل على قوة هذا الانتقاد أن تخفيضا قدره ٢٪ فقط فى أسعار الفائدة سوف يوفر للبلدان النامية ما يوازى اجمالى المبالغ المقترحة فى المشروع الأمريكى ، دون أن يترتب على ذلك زيادة فى مديونية البلدان النامية .

أيضا ، لم يتضمن المشروع أية ترتيبات من شأنها تخفيف الضغط على موازين مدفوعات العالم الثالث من جانب الدول الدائنة الصناعية المتقدمة . فلم يرد به شىء بخصوص تخفيف الحماية المتزايدة على صادرات الدول النامية ، أو تقديم تسهيلات تجارية أو زيادة مساعدات التنمية لتصل الى الـ ٠,٧٪ من النواتج القومية للبلدان الغنية المتفق عليها منذ عقد التنمية فى الستينات ... الخ . بل أن الاقراض المصرفى الجديد والمقترح ترك أمره للمصارف ولحريتها فى تقديمه أو عدم تقديمه دون أن يشار الى دور محدد ايجابى للحكومات المعنية للاسهام فى تشجيع بنوكها التجارية بالضمان أو بغيره .

لذا ، ونظرا لأنه مشروع على ورق ، ويفتقر الى التوازن فى المسئوليات وتوزيع الأدوار ، بدا هذا المشروع وكأنه موجه لحماية أموال الأطراف الدائنة فقط وليس لانقاذ الأطراف المدينة من ورطتها ، فلا قدمت البنوك التجارية شيئا يذكر ، ولا تحمست له البلدان المدينة .

ومع ذلك ، فلم تذهب الفكرة الرئيسية هباءا . فمن الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولى قد تبنى الفكرة وطبقها بحدود ضيقة ( ٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة ) على البلدان منخفضة الدخل التى تواجه مشكلات حادة ودائمة فى موازين مدفوعاتها وتحت اسم « تسهيل التكييف الهيكلى Facilité d'Ajustement Structurel -FAS- »(*) ، وتخضع البلدان التى تحصل على هذا النوع من التسهيل الإئتمانى لبرنامج صارم للاصلاح الاقتصادى تحت اشراف الصندوق .

**٢ـ٣ـ٣ : شروط الحل « الممكن » :**

أزمة الدين الخارجى هى ــ اذن ــ نتاج لعملية التنمية فى ظل ظروف مالية وتجارية غير مواتية اقليميا وعالميا . وحل الأزمة ليس ــ فى نظرنا ــ فى التوصية بما يجب أن تسلكه الدول النامية من استراتيجيات ملائمة لتمويل التنمية . فهذا الأخير « أسلوب حياة » فى ظروف عادية أو حتى غير عادية . أن حل أزمة الدين يكمن فى تلك الخطوات المحددة التى تستهدف الأسباب المباشرة للأزمة بالهجوم لأجل القضاء عليها .

والأزمة ــ كما تبين لنا من التشخيص ــ عبارة عن « **كم » هائل ومتزايد للمديونية المالية يترتب على محاولة سداده ( بشروطه القائمة ) نزيف خطير لموارد العالم الثالث فى اتجاه البلدان المتقدمة .**

لذلك فالحل الممكن ــ طبقا لما قدمنا من تحليلات للأزمة ــ يتشكل من مجموعة أو « حزمة » من الترتيبات التى يجب أن تتخذ معا وفى آن واحد . بعضها ينظر اليه باعتباره « الشروط الضرورية للحل » والأخرى بمثابة الشروط الكافية للحل . وكلاهما يكمل الآخر ، فتتجه مجموعة الترتيبات الأولى نحو تحقيق هدف محدد هو استئصال أسباب الأزمة والقضاء عليها ، بينما تعمل المجموعةالثانية من الترتيبات على ضمان عدم تجددها مستقبلا[٣٠] :

(*) بدأ العمل فعلا بهذا التسهيل الجديد ( بالانجليزية ) .
**Structural Adjustment Facility (SAF)**
وقد رفضت كل من الهند والصين ــ منذ البداية ــ السحب منه

**أولا : الشروط الضرورية للحل :**

١ــ التوصل مع الدول الدائنة الى اتفاق بشأن تخفيض سعر الفائدة على الديون القائمة ، ولو بنسبة ٢٪ فقط فسوف يعادل ذلك اجمالى المساعدات الأجنبية المقدمة للدول النامية سنويا ( حوالى ٢١ مليار دولار ) ، وهناك اقتراح بانشاء رصيد جديد فى صندوق النقد الدولى للمساعدة فى تمويل مبالغ الفوائد فوق سقف معين .

٢ــ تقليص الدول المدينة لدور القطاع العام فى النشاط الاقتصادى واعطاء الأهمية الكبرى للقطاع الخاص ، وترشيد الانفاق الحكومى وتحرير الاقتصاد من كافة القيود التى تؤدى الى هروب رأس المال .

٣ــ المساعدة فى حل النزاعات الجانبية التى تشتجر داخل بلدان العالم الثالث بايعاز ــ غالبا ــ من الدول الصناعية المنتجة للسلاح ، أو على الأقل تأجيلها !!

٤ــ اجراء توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة ، مع إعادة النظر فى نظام الحصص وتعديلها لتتلاءم والنصيب العادل للبلدان النامية ، والربط بين التوزيع الجديد وسداد الدين الخارجى للبلدان المدينة .

٥ــ رفع الاجراءات الحمائية التى تفرضها الدول الصناعية المتقدمة ضد وارداتها من البلدان النامية أو تخفيفها . والعمل بالقواعد العلمية التى نشرها النظام الرأسمالى فى العالم منذ ١٧٧٦ م حول حرية التجارة الدولية ونظريات التخصص وتقسيم العمل والنفقات النسبية .

٦ــ الربط بين أهداف التنمية الاجتماعية والتكيف الاقتصادى فى السياسات المعلنة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وزيادة مقدرتهما التمويلية .

**ثانيا : الشروط الكافية للحل :**

وهى تتعلق بكل من الدول المدينة ، والأطراف الدائنة ، والتجارة العالمية والنظام النقدى العالمى .

* فالتخلف ، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من أبعاد سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية يفرز فى حد ذاته أنماطا متخلفة لأنظمة الحكم الاستبدادى أو العسكرى فى معظم بلدان العالم الثالث . وما الديون الفادحة الا نتيجة لسوء تقدير أو سوء تصرف أو فساد يتفشى فى العديد من حكومات هذه البلدان . ودين اليوم ضريبة يدفعها جيل الغد . والقروض من هذا المنطلق لابد أن يصاحبها شعور بالوعى وبالمسئولية ، ودراية بالآثار والنتائج فى ظل البيئة المالية والتجارية المحيطة داخليا وخارجيا . وأى تحليل اقتصادى محض لظاهرة الدين الأجنبى لا يمكن أن يتلمس كل أبعاد الحقيقة دون أن يصل الى هذا الجانب الهام للمشكلة على المدى الطويل . من هنا ، فلا أمل فى الحل دون اضطلاع الحكومات بسياسات وطنية رشيدة ومخلصة للتنمية توجه بمقتضاها القروض نحو الاستثمارات المنتجة التى ترفع من معدلات النمو الاقتصادى وتساهم بدورها فى خدمة الدين .

وعلى الدول المدينة حين ترفع من مستوى نموها الاقتصادى أن ترسم خططها لذلك فى اطار من الوعى العلمى والديموقراطية . وأن تحرص على ألا تتجاوز مؤشرات الدين الخارجى لديها حدود الأمان ( معدلات الدين/الناتج القومى ، خدمة الدين/الصادرات وغيرها ) . وألا تتجاوز طموحاتها حدود الممكن فتقع فى المحظور حين تسقط بمواردها فى دوامة الحلقة الخبيثة للدين .

* وأما عن الأطراف الدائنة فليس من المستبعد اذا استمرت المصارف فى سياسات النهب الاستعمارى المالى المعاصر أن تواجه بمأزق مالى عالمى خطير ، تضطر على أثره الى قبول ما ترفضه اليوم من تنازلات .

وفى هذا المجال ، فان حداً أدنى لتكتل الدول المدينة فى مواجهة دائنيها ( غير الرسميين بصفة خاصة ) سوف يعيد الى الأذهان الحكمة الكينزية القديمة التى نستهل بها هذا الفصل والقائلة « اذا كنت مدينا بـ ١٠٠٠ جنيه لمصرفى ، فلن أستطيع النوم ، أما اذا كنت مدينا له بمليون جنيه فانه هو الذى لن ينام » .

# هوامش الفصل التاسع

١ ـــ تعكس اختلافات التقدير الاختلافات فى عدد البلدان المغطاة، وفى المصادر التى يستند اليها، وأساليب التحليل المستخدمة للوصول الى هذه التقديرات، وكلها تنبع من الاختلافات فى الاغراض التى من أجلها جمعت الاحصاءات. أنظر فى هذا الشأن مقال R. Weaving عن «قياس الدين الخارجى للبلدان النامية»، مجلة التمويل والتنمية ـــ البنك الدولى، مارس ١٩٨٧. وعن الدين الأفريقى أنظر فى نفس العدد المقال المعنون «مشكلة الدين فى أفريقيا جنوب الصحراء»، الجدول رقم (١) ص ١٤.

٢ ـــ تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٤ ، ص.ص : ٢٦ـــ٣٧ . ويشير التقرير المذكور الى أنه « بالرغم من أن زيادة أسعار النفط كانت ضارة بالبلدان الصناعية ، فانها وحدها لا تفسر المشاكل المتتالية لبطء النمو والبطالة والتضخم الا من سياق الجمود الاقتصادى الذى كان قائما بالفعل » ، ص ٣٣ .

٣ ـــ انظر الجدول رقم (٢ـــ٣) صفحة ٣١ بالتقرير السابق .

٤ ـــ التقرير السابق : الإطار (٢ـــ٥) ص ٤٤ ، التقرير نفسه لسنة ١٩٨٧ ، ص ٢١ .

٥ ـــ Rapport Sur le Developpement dans le Monde, 1987, Tableau 2.2, p. 19.

ولكن هذا العجز قد هبط الى مستوى ٣٥,٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ كما هو مبين بالجدول المذكور .

٦ ـــ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـــ الأنكتاد ، تقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ ، ص ١٠٠ .

٧ ـــ - Group of Thirty, "The Out-look for International Bank Lending", New York, 1983, pp. 20-22.

٨ ـــ أنظر فى قيمة المتأخرات والديون المعاد جدولتها :

- The World Bank: World Debt. Tables. External Debt of Developing Countries 1984-1985 Edition, Washington, D.C., 1985, pp. xvi-xvii.

----------: Toward Sustained Development in Subsaharian Africa. A Joint Programme of Action, Washington, D.C., 1984, Table 2.2.

٩ ــ أنظر فى هذا الشأن :

- The Amex Bank Review, "International Debt: Banks and the LDCs", London, 1984, No. 12, pp. 17-18.

وكذلك الجدول ( أ ــ ٦ ) من مرفقات تقرير الأنكتاد عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ .

١٠ــ أنظر الجدول (٢ــ٢) فى :

- A. Kaletsky, "The Cost of default", New York: Priority Press Publications, 1984.

١١ــ أنظر :

- H.S. Terrell, "Bank Lending to developing Countries: Recent Development and Some Considerations for the Future".Federal Reserve Bulletin, October 1984, pp. 760-761.

١٢ــ أنظر تقرير الأنكتاد لسنة ١٩٨٥ السابق الإشارة اليه ، الصفحات ١٣٧ــ١٣٩ .

١٣ــ حول التدابير الحديثة التى اتخذتها المصارف إزاء مشكلات الدين أنظر :

- S. Andrews. "The desperate search for Capital", International Investor, January 1985.
- M. Watson, P. Keller and D. Mathieson, "International Capital Markets Developments and Prospects, 1984", I.M.F. Occasional paper No. 31, pp. 14-20.

- P.N. Batista, "International debt rescheduling since mid-1982; rescue operations and their implications for commercial banks and debtor countries" Studies on International Monetary and Financial Issues for Developing Countries, UNCTAD Project, September, 1984, paras, 19-23.

١٤ــ الفروض ( القريبة من الواقع جدا ) هى أن معدل الأقراض المصرفى الجديد = ٦٪ من رصيد الدين المستحق فى نهاية السنة ، وأن معدل سعر الفائدة السائدة = ١١٪ . أنظر تقرير الأنكتاد لسنة ١٩٨٥ المشار اليه سابقا ، الفقرات ٢٧١ــ٢٧٦ .

١٥ــ Bank for International Settlements'', Press Review, 12, October 1984.

١٦ــ فيما يتعلق بأنواع العمليات التى يغطيها مصطلح التجارة المقابلة ، أنظر على سبيل المثال : الأنكتاد ، تقرير التجارة والتنمية لسنة ١٩٨٤ ، الفقرة ٥٦ ، وأيضا :

- G. Banks, ''The economics and politics of countertrade'', The World Economy, Vol. 6, No. 2, June 1983.

١٧ــ أجرت الدراسة المؤسسة الوطنية لمجلس التجارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية ونشرت بعنوان : A View of Countertrade

A Summary Review of the ''Survey of Problems in U.S. Countertrade''. The National Foreign Trade Council Foundation, 1984.

وقد أشار اليها تقرير الأنكتاد عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ بالفقرة ٢٩٨ ، صفحة ١٥٩ .

١٨ــ للاطلاع على أمثلة عن اتفاقات التجارة المقابلة التى عقدت لأغراض خدمة الدين ، أنظر :

- G. Cragg, ''Damaging influence to the Cohesion of OPEC'', Financial Times Survey of Countertrading, 7 February 1985.
- ----------, ''Analysis - barter Trade'', Seatodde, April 1985.
- A. Spence, ''The barter game'', The Middle East, December 1984, pp. 16-19.

١٩ــ وردت هذه الفقرات المبشرة بقرب تحسين الأحوال الأقتصادية العالمية فى :

- Rapport Sur le Développement dans le Monde.

والذى يصدره البنك الدولى سنويا ، أنظر : تقرير عام ١٩٧٩ ، ص ٤ ، وتقرير عام ١٩٨٠ ، ص ٣ . وتقرير عام ١٩٨١ ، ص ١٠ ، وتقرير عام ١٩٨٢ ، ص ٧ ، وتقرير عام ١٩٨٣ ، ص ١ .

٢٠ــ فى تقرير للوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة بجنيف بعنوان : « مشكلة القروض المالية المستحقة على الدول العاجزة عن السداد » لعام ١٩٨٦ وردت الإشارة الى حجم الرشوة التى حصل عليها رئيس المكسيك السابق

وحكومة زائير الحالية لتيسير حصول الدولتين على قروض لأغراض تبين فيما بعد أنها واهية . وكانت الرشوة هى السبب الحقيقى لعقد هذه القروض .

٢١ـ - Morgan Guaranty Trust, in The World Financial Markets, February 1986.

٢٢ـ أنظر : - Le Monde Diplomatique, Septembre 1986.

٢٣ـ أنظر الدراسة التى قام بها اثنان من خبراء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بعنوان « هروب رأس المال من البلدان النامية » ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ، المجلد ١/٢٤ ، صفحات ٢ـ٥ .

٢٤ـ أنظر للمؤلف كتابه : مبادىء المالية العامة ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩١ .

٢٥ـ اذا رمزنا لكل من :

١ـ المستحقات المصرفية المستحقة فى نهاية السنة بالرمز .................. $ص_{ز}$

٢ـ صافى الاقراض المصرفى الجديد بالرمز ................................ ر

٣ـ سعر الفائدة بالرمز ........................................ ف

٤ـ صافى المواد المنقولة خلال السنة بالرمز ............................ $ل_{ز}$

ومع فرض ثبات كل من ر ، ف فانه يمكن الحصول على صافى الموارد المنقولة سنويا كالآتى :

| السنة | المستحقات المصرفية في نهاية السنة | صافي الاقراض المصرفي الجديد | مدفوعات الفائدة | صافي الموارد المنقولة خلال السنة |
|---|---|---|---|---|
| ز | $ص_{ز}$ | ر = $ص_{ز} - ص_{ز-١}$ | $ص_{ز-١} \times ف$ | $ل_{ز}$ |
| أ | $ص_{أ} = ص_{أ-١} (١ + ر)$ | $ص_{أ} - ص_{أ-١} = ص_{أ-١} . ر$ | $ص_{أ-١} . ف$ | $ل_{أ} = ص_{أ-١} (ر - ف)$ |
| ب | $ص_{ب} = ص_{أ} (١ + ر)$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر)(١ + ر)$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر)^{٢}$ | $ص_{ب} - ص_{أ} = ص_{أ} . ر$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر) ر$ | $ص_{أ} ف = ص_{أ-١} (١ + ر)^{٢} . ف$ | $ل_{ب} = ص_{أ} (ر - ف)$<br>$= ص_{أ-١} (ر - ف)(١ + ر)$<br>$= ل_{أ} (١ + ر)$ |
| جـ | $ص_{جـ} = ص_{ب} (١ + ر)$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر)^{٢} (١ + ر)$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر)^{٣}$ | $ص_{جـ} - ص_{ب} = ص_{ب} . ر$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر)^{٢} . ر$ | $ص_{ب} . ف$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر)^{٢} . ف$ | $ل_{جـ} = ص_{ب} (ر - ف)$<br>$= ص_{أ-١} (ر - ف)(١ + ر)^{٢}$<br>$= ل_{أ} (١ + ر)^{٢}$ |
| .<br>.<br>. | .<br>.<br>. | .<br>.<br>. | .<br>.<br>. | .<br>.<br>. |
| ى | $ص_{ى} = ص_{أ-١} (١ + ر)^{ى}$ | $ص_{ى} - ص_{ى-١} = ص_{ى-١} . ر$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر)^{ى-١} . ر$ | $ص_{ى-١} . ف$<br>$= ص_{أ-١} (١ + ر)^{ى-١} . ف$ | $ل_{ى} = ص_{ى-١} (ر - ف)$<br>$= ل_{أ} (١ + ر)^{ى-١}$ |

ملحوظة : قارن بالجدول رقم ٢٠

٢٦ـــ تقرير الأنكتاد عن التجارة والتنمية لسنة ٨٥، ص ١٠٥، وللمزيد من التحليلات حول أثر العوامل الخارجية على مشكلة الدين وميزان المدفوعات في البلدان النامية أنظر:

- R.E. Feinberg and V. Kallad, "Adjustment Crisis in the Third World", New Brunswick and London: Transation Books for the Overseas Development Council, 1984.

- C.K. Helleiner, "Balance of Payments Experience and Growth Prospects of Developing Countries, A Synthesis" (UNCTAD), 1985.

- O. Enders and R.P. Nattione, "Latin America: The Crisis of Debt and Growth", Brookings Discussion papers in International Economics, No. 9, December 1983.

- W.R. Cline, "International Debt and the Stability of the World Economy; Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1983.

- B. Balassa, "Adjustment Policies in Developing Countries: A Reassessment", World Development, Vol. 12, No. 9, 1984.

- B. Balassa and F.D. McCarthy, "Adjustment Policies in Developing Countries, 1979-1983, An Uptate"; World Bank Staff Working Papers, No. 675, Washington, D.C., 1984.

- B. Balassa, "L'endettement des pays en developpement: Politiques et perspectives", Economica, 1986, pp. 189-209.

٢٧ـــ أنظر : الأنكتاد ، تقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ ، هامش ص ١٢٩ـــ١٤٢ .

٢٨ـــ - La Banque des reglements internationaux, le 56^e Rapport annuel, 9 Jun 1986- et. "La Situation de l'endettement international et le Plan BAKER", Problemes Economiques, 25 Jun 1986, No. 1980, pp. 3-8.

٢٩ـــ - IMF Survey, Several numbers: 1987.

٣٠ـــ لاستعراض العديد من الحلول المطروحة لمواجهة أزمة الدين الخارجي يمكن الرجوع الى الكتابات التالية ( على سبيل المثال ) :

- S. Latouche, "Les mythes du credit", Europargne, Juillet 1987.

- B. Balassa, "L'endettement des pays en developement" Politique et perspectives, Economica 1986, pp. 189-209.

- J- David, "Crise financiere et relations monetaire internationales", Economica, 1985 (206 pages).

- H- Bourguinat, "L'économie Mondiale à decouvrt", Calmann-Levey 1985 (270 pages).

- ---------, Les vertiges de la finance internationale, Economica 1987 (296 pages).

- ---------, V. Levy-Garboua et G. Maarek, "La dette, le boom, la Crise", Atlas- Economica 1987 (276 pages).

- M. Lelart, "La Crise financiere internationale ou les risques de l'endettement", Etudes internationales, de l'Universite d'Orleans, 1987 (16 pages).

# الفصل العاشر

## عملية التنمية

**مقدمـــة :**

رأينا فيما تقدم كيف لا تتفق البلدان النامية ــ على تعددها ــ فى كافة ما يعترض سبيلها الى النمو الاقتصادى من عقبات . كما رأينا أن عقبات التنمية الاقتصادية ليست سوى انعكاس ــ على نحو أو على آخر ــ لمعالم التخلف فرأينا كيف أن تخصص البلدان المتخلفة المتطرف ــ فى انتاج السلع الغذائية والأولية ، وتبعية اقتصادياتها للخارج وبدائية طرائق الانتاج بها وارتفاع معدلات نمو سكانها ... الخ . رأينا كيف عكست كل هذه الخصائص المشتركة ــ التى هى معالم للتخلف فى دول العالم الثالث ــ مشاكل وعقبات كثيرة ومعقدة ومتداخلة . وقد استبدلنا التحليل الدائرى لحلقات الفقر باختيارنا لعدد محدود من المشاكل والعقبات التى نرى فيها العقبات الأولى بالمواجهة ، وبحيث يكون التصدى لها ــ من خلال برنامج علمى ومدروس للتنمية ــ هو السبيل للخروج بهذه البلاد من مصيدة التخلف .

فى عبارة أخرى ، يتوقف مدى نجاح عملية التنمية الاقتصادية على قدرتها على الفكاك بالإقتصاديات الفقيرة من إسار التخلف والثنائية والتبعية ، وعلى قدرتها على الارتفاع بمستوى معيشة الفقراء وتخليصهم من مظاهر سوء التغذية والجهل والمرض . أن التصدى لعقبات التنمية ــ التى هى انعكاس لمعالم التخلف ــ يعد اذن فحوى وهدف عملية التنمية . ولما كانت العقبات داخلية وخارجية فى آن واحد ، فان عملية التنمية لابد وأن تشمل تلك البرامج التى تهتم ليس فقط بالقضاء على المشكلات الداخلية بالبلدان المتخلفة بل والتى تتصدى ايضا بالاصلاح والتعديل للبنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية وبما يتمشى وتحقيق

العدالة وتوزيع عوائد التجارة الدولية فى الأجلين القصير والطويل بين كافة الأطراف المشتركة فى عملية التبادل الدولى .

على أن مواجهة العقبات الاقتصادية وحدها لن يكفى فى حد ذاته لتحقيق اهداف التنمية بالمعنى السابق التعرض له فى الفصل السادس من هذا الكتاب . لقد سبق أن ذكرنا أن هدف التنمية ذو زوايا ثلاث (Life-Sustenance, Self-esteem, Freedom) ، ولأن التنمية نسبية ولأن للتخلف ومن ثم للتنمية ... درجات ، ولأن أسوأ درجات التخلف تبدأ عند الـ ٤٠٪ من سكان العالم الثالث السابحون بل والزاحفون زحفا فى القاع ، حيث الفقر المدقع والجهل الدامس والمرض اللعين ، فان هدف التنمية يتحقق بين هذه المجموعات بالقدر الذى يتم به — وكما ذكرنا من قبل — الخفض المتصاعد والألغاء الفعلى لسوء التغذية ، والمرض ، والأمية ، والفقر المدقع ، والبطالة ومظاهر عدم المساواة . أن التنمية « الاقتصادية » بالمفهوم التقليدى هى اقصى ما يمكن للبلدان الاكثر فقرا أن تحققه . ومن هنا فانه يجب النظر الى هدف التنمية فى هذه البلدان على انه محو وازالة اكثر العقبات صعوبة وتعقيدا .

وهكذا ، وبنفس المنطق الانتقائى لأهم عناصر التأثير فى اتجاه التخلف فاننا سوف نعيد النظر فى هذه التناصر ( أى العقبات ) محاولين القاء الضوء على ما يجب اتخاذه من اجراءات علاجية وسياسات اقتصادية واجتماعية لمواجهتها بهدف تحقيق اهداف التنمية . وهكذا سوف نناقش فى اربعة فصول مستقلة الأساليب اللازمة لمواجهة وعلاج المشكلات الآتية :

— السـكان .
— القطاع الريفى والزراعة .
— الاستراتيجية الملائمة للتنمية .
— النظام الاقتصادى العالمى .

وحيث أن تجارب النمو الاقتصادى للدول التى سبقت فى مضمار التقدم هى بمثابة النموذج والإطار التاريخى الذى يحتوى بالضرورة على الكثير من الدروس

المستفادة ، فاننا نجد فى دراستها ما يساعدنا فيما بعد على تبين الطريق الصحيح للتنمية . وفى ظل الظروف الاقتصاية والاجتماعية والسياسية المختلفة كل الاختلاف ــ وبالشكل الذى سوف نتعرف عليه فى هذا الفصل ــ فان محددات النمو الاقتصادى ومعالم التنمية سوف تختلف بالتالى فى دول العالم الثالث فى الوقت الحاضر عن تلك التى سادت فى الدول الرأسمالية المتقدمة فى غضون انطلاقها فى القرن التاسع عشر وحتى اليوم ، وفى هذا ما يدعو لمعرفة ملامح النمو الاقتصادى لهذه البلدان ثم اوجه الاختلاف بينها وبين الظروف المحيطة اليوم بالدول المتخلفة .

## أولا : ملامح النمو الاقتصادى فى الماضى :

يفرق جمهور الاقتصاديين بين **النمو** الاقتصادى **والتنمية** الاقتصادية . أما النمو فيقتصر معناه على مجرد الزيادة فى اجمالى الناتج القومى أو الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى . وأما التنمية فهى تتضمن ــ كما رأينا من قبل ــ مفهوما اوسع من ذلك ، إذ لا تتوافر للتنمية متطلباتها ما لم تكن هذه الزيادة فى الناتج القومى مصحوبة بتغيرات جذرية فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والتنمية الاقتصادية هى فى الواقع « عملية تحقيق زيادة سريعة ، تراكمية ودائمة ، فى الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن »[1] .

وهكذا ، بينما يستخدم اصطلاح النمو الاقتصادى للتعبير عن التطور الاقتصادى فى البلدان المتقدمة التى تتمتع بهياكل اقتصادية اجتماعية سياسية سليمة وقوية ، نجد أن استخدام اصطلاح التنمية الاقتصادية يتلاءم وظروف البلدان المتخلفة . فهذه البلدان أشد ما تكون حاجة الى زيادة معدلات نموها بسرعة واستمرارية لتعويض الفجوة التى تفصلها عن الدول المتقدمة . ولن تتأتى هذه الزيادة السريعة فى معدلات نموها الاقتصادى الا بإجراء تغييرات بنيائية تشمل فنون الانتاج وعلاقات عناصر الانتاج النسبية والانظمة المالية والنقدية بل والهياكل الاجتماعية والتعليمية والثقافية والسياسية .

ويقال أن كل شىء ينمو لابد وأن يتغير فى غمار نموه[2] . ويصدق هذا القول تماما على الاقتصاد القومى . الا أن الاختلاف بين الاقتصاديات القومية للبلدان

المتخلفة وتلك الخاصة بالدول المتقدمة ينحصر فى نقطة البداية فبينما يتيسر للدول المتقدمة الانطلاق فى غمار النمو الاقتصادى بقليل من التغيرات الهيكلية ومع الاحتفاظ بنظام السوق وجهاز الثمن ، لا يتوفر للبلدان المتخلفة سبيلها للانطلاق الاقتصادى بدون تغيرات هيكلية ضخمة وجذرية . وفى اطار من التخطيط المركزى الشامل والدليل على ذلك ما نشاهده من استقرار اقتصاديات بعض هذه الدول فى حالة من السكون والتوازن عند مستوى التخلف .

ولقد عرف احد كبار الاقتصاديين ويدعى سيمون كيوزنتس S. Kuznets النمو الاقتصادى فى بلد ما بأنه : « زيادة طويلة المدى فى طاقة الاقتصاد الوطنى وقدرته على امداد السكان بالسلع المتنوعة ، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والايديولوجية التى تتطلبها عملية النمو هذه »[٣] .

ويحتوى هذا التعريف على مكونات ثلاث للنمو الاقتصادى :

١ــ زيادة مستمرة فى اجمالى الناتج القومى كتعبير عن النمو الاقتصادى ، والقدرة على امداد السكان بالسلع المتنوعة كعلامة أو دليل على النضج الاقتصادى .

٢ــ التكنولوجيا المتقدمة هى الأساس فى النمو الاقتصادى المستمر وهى بمثابة الشرط اللازم ولكنه غير الكافى .

٣ــ الشرط المتمم لعملية النمو هو : التعديلات الهيكلية والايديولوجية والسلوكية الواجب احداثها . فخلق التكنولوجيا الحديثة فى بلد ما دون اجراء التعديلات الاجتماعية اللازمة اشبه بتركيب مصباح كهربائى فى منزل ليس فيه تيار كهرباء .

النمو تلقائى ، والتنمية ارادية محفوزة ، النمو نتيجة ، والتنمية مجهود ضخم يؤدى الى تلك النتيجة . ومع استخدام كيوزنيتس للفظة النمو Growth الا نه شأنه شأن العديد من الاقتصاديين ، يستخدمها للتعبير عن الظروف التى تحكم التطور

الاقتصادى للبلدان الرأسمالية المتقدمة . وهو يستخدم كغيره ايضا ـــ لفظة تنمية Development ـــ للتعبير عن الجهود الساعية لرفع معدلات النمو الاقتصادى واجراء التغييرات الهيكلية بالبلدان المتخلفة فى وقتنا المعاصر .

وفى تحليلة لمحددات النمو الاقتصادى للبلدان الرأسمالية المتقدمة فى الماضى ، قدم كيوزنيتس الملامح الستة التالية :

١ـــ ارتفاع معدلات الزيادة فى كل من نصيب الفرد من الدخل الحقيقى والنمو السكانى .

٢ـــ ارتفاع كبير فى انتاجية عناصر الانتاج ، وبصفة خاصة عنصر العمل .

٣ـــ تغير كبير فى مجموعة النسب والعلاقات التى تميز الاقتصاد القومى .

٤ـــ تغيير كبير فى الأنظمة الاجتماعية والايديولوجيات .

٥ـــ ميل هذه الدول الى الوصول الى الأسواق الخارجية لتسويق الانتاج وللحصول على المواد الخام .

٦ـــ اقتصار انتشار هذا النمو الاقتصادى على ثلث حجم السكان فى العالم فقط .

ولنناقش كل من هذه الملامح ببعض التفصيل :

١ـــ لقد حققت الدول المتقدمة المعاصرة بالفعل معدلات مرتفعة لنمو الدخل الفردى الحقيقى وللنمو السكانى بها من عام ١٧٧٠ حتى الوقت الحاضر . وتشير الإحصائيات الى أن هذه المعدلات كانت ٢٪ ، ١٪ على التوالى على مدى المائتى عام الماضية ـــ فى المتوسط بالبلدان المتقدمة غير الاشتراكية . وهذا يعنى زيادة فعلية فى اجمالى الناتج القومى قدرها ٣٪ سنويا . كما يعنى تضاعف الدخل الحقيقى كل ٣٥ عاما ، وتضاعف عدد السكان كل ٧٠ عاما ، وتضاعف الدخل القومى كل ٢٤ عاما .

ويلاحظ أنه بمجرد بداية الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر

قدرت الزيادة فى الدخل الحقيقى للفرد بعشر مرات قدر زيادتها قبل الثورة الصناعية . وعدد السكان من اربع الى خمس مرات واجمالى الدخل القومى من ٤٠ الى ٥٠ مرة .

٢ـ زادت انتاجية عنصر العمل من ٥٠ الى ٧٥ مرة بفضل التقدم التكنولوجى فى مجالات الطاقة وما يترتب عليها من تكثيف الاستخدام الآلى فى الانتاج .

٣ـ حدث تحولا ملحوظا من القطاعات الانتاجية فى الزراعة والريف الى الانشطة الصناعية ثم من الانشطة غير الزراعية الى الخدمات ، ومن الانتاج فى وحدات صغيرة ( ورشة أو مؤسسة صغيرة ) الى الانتاج التخصصى الضخم على المستوى القومى . يوضح ذلك أن حجم العمالة فى الأنشطة الزراعية بالولايات المتحدة هبط من ٥٣,٥٪ من اجمالى القوة العاملة عام ١٨٧٠ الى ٧٪ فقط عام ١٩٦٠ . وفى بلد زراعى عتيق مثل بلجيكا انخفضت نسبة العمال الزراعيين من ٥١٪ عام ١٨٤٩ الى ٤[١٢٪ عام ١٩٤٧ الى أقل من ٧٪ من اجمالى القوة العاملة عام ١٩٧٠ . هذا هو المقصود بالتغيير البنيانى فى غمار النمو وهو يتحقق بمعدلات سريعة فى بعض الدول حسب درجة مرونة اقتصادياتها .

٤ـ تحولات حضارية فكرية أيذيولوجية تصاحب وتدفع النمو الاقتصادى للبلد الى الأمام . وقد أعطى ج. ميردال قائمة ببعض علامات ومظاهر هذه التحولات الحضارية نذكر منها(٤) :

(أ) الرشد Rationality أى احلال الطرائق الحديثة أو العصرية للتفكير ، والسلوك ، والانتاج ، والتوزيع محل الطرائق التقليدية القديمة ، وفى هذا المجال يقول جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند الأسبق : « أن ما تحتاجه الشعوب المتخلفة هو العلم والتكنولوجيا . وأن الطرائق الفنية الحديثة ليست مجرد آلات تمتلك وتستخدم . فالتفكير العصرى يسبق استخدام الآلات العصرية . أنك لا

تستطيع أن تعمل على آلة حديثة بينما مازلت تحتفظ بعقلية قديمة ، فى هذه الحالة : لن تعمل الآلة » .

(ب) التخطيط Planning وهو الطريقة المنظمة لتكريس الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(جـ) المساواة الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة Social and economic equalization ، ويقصد بها إتاحة الفرصة لكل فرد لتحقيق ذاته على كافة المستويات المادية والاجتماعية .

(د) تطور فى المؤسسات القائمة وفى السلوك Improved institutions and attitudes ، وضرورة هذا التطور تتأتى لكونه المحرك لقوى الانتاج والخلق والإبداع فى المجتمع فى مناخ تسوده روح المنافسة والاجتهاد والمثابرة وحب الاتقان ويتطور فى ظل تطور القوانين والمؤسسات الحاكمة وأجهزة الخدمات وسلوك الافراد ومواقفهم وعقلياتهم إزاء الظواهر المحيطة فيتجه الافراد الى تحديد النسل والى مراعاة النظام وتقديس المواعيد وحب النظافة واعتناق قيم الصدق والامانة وتزداد قدرتهم على العمل معا فى تعاون ونظام ... يتحول الفرد الى انسان متحضر وعصرى "Modern man" .

٥ــ يترتب على التقدم التكنولوجى فى مجالات النقل والاتصالات البرقية والتليفونية وانتشار الشركات المتعددة الجنسية والتوسع فى الانتاج أن يتحول العالم الى وحدة واحدة . فأى حدث سياسى أو اقتصادى فى مكان ما فى جنوب استراليا تنقله وسائل الاتصال ووكالات الأنباء الى اسماع اوروبا وكندا والشرق الأقصى فى لحظات . لقد أصبح العالم أكثر من أى وقت مضى سوق كبير لتبادل السلع والخدمات والافكار ومن ثم فالنمو الاقتصادى فى البلدان المتقدمة أصطحب فى أثناء حدوثه بقدرة هذه البلدان على تسويق منتجاتها والحصول على المواد الخام وقوى العمل الرخيصة من الخارج سواء عن طريق الاستعمار السياسى فى الماضى أو السيطرة الاقتصادية فيما بعد .

٦ـ مع ازدياد معدلات النمو الاقتصادى تزداد رفاهية وثراء الاقلية من أغنياء العالم على حساب الفقر والبؤس والتخلف الذى يصيب الأكثرية من سكان العالم فعلى الرغم من الزيادة الهائلة فى اجمالى الناتج العالمى خلال القرنين الماضيين لم يستفد بهذه الزيادة أكثر من ثلث سكان العالم فى حين ظلت مستويات معيشة الفقراء فى الهبوط بل وازدادت الفجوة بينهما كما رأينا فى الفصل الأول والثانى . لقد تحقق السبق للدول المتقدمة فى استغلال موارد العالم فى الشمال والجنوب وفى الشرق والغرب وكان ذلك بفضل احتكار الشمال المتقدم للتكنولوجيا الحديثة فى مجال النقل والاتصالات والصناعة والانتاج ، فانتعشت تجارتهم وربحت صناعتهم وحصلوا من الدولالمتخلفة على المواد الخام الرخيصة والعمالة المطلوبة ، وتحقق الاستغلال فى فترة لا تتجاوز المائتى عام الأخيرة .

من هذه الخصائص الست التى حدد بها بروفسور كيوزنيتس Kuznets ملامح النمو الاقتصادى بالبلدان المتقدمة فى غمار تطورها نخرج بملحوظتين هامتين :

**الأولى** : طبيعة العلاقة التبادلية Interrelated التى تربط بين هذه الخصائص الست ، فهى متداخلة متشابكة ، ومتبادلة التأثير فيما بينها ، وتعتمد كل منها على حدوث الأخرى .

**الثانيـة** : أن العناصر المحركة للنمو والمتواجدة فى طيات هذا النموذج التارخى تتمثل فى ما يوفره النمو الاقتصادى فى مراحله الأولى من إمكانية الانفاق على البحث العلمى ، وأن الانفاق على البحث العلمى يؤدى بدوره الى الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة والاختراعات والتى بدورها تعطى للنمو الاقتصادى دفعة أكبر للامام فيزداد الفائض الاقتصادى فيتحول جزء منه للانفاق على البحث العلمى فمزيد من الابتكارات الجديدة فمزيد من النمو الاقتصادى ... وهكذا .

**ولذلك فليس من الصعب أن تفسر اسباب ازدياد واتساع الفجوة التى تفصل بين الدول التى سبقت فى مضمار النمو الاقتصادى والدول المتخلفة عن ركب هذا**

التقدم فحوالى ٩٨٪ من البحوث العلمية كانت تتم فى الدول المتقدمة بل وكانت تتعامل مع مشاكل هذه الدول الاقتصادية وغير الاقتصادية والتكنولوجيا التى طبقت فى الدول الفقيرة كانت تكنولوجيا مستوردة وغريبة الى حد ما عن هياكل هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية . وكانت تفصلها ــ ومازالت ــ عن تكنولوجيا الغرب المتقدم فروق زمنية وكمية وكيفية واضحة . أن العالم المتقدم يتخلص من طرائق الانتاج التى اصبحت قديمة بتصديرها الى العالم المتخلف وتظل الفجوة قائمة حتى باستخدام التكنولوجيا فى العالم الثالث ! وطالما كان الفائض الاقتصادى شحيح للدرجة التى تمنع من توجيه نسبة معقولة منه لاغراض البحث العلمى وما يفرزه من تكنولوجيا مناسبة ــ لاقتصاديات الدول الفقيرة فانها لا تستطيع الا أن تعتمد على استثمارات العالم المتقدم التى تمت فى الماضى فى مجال الابتكار والاختراع تمدها بما تحتاجه لطرائق انتاج حديثة وإن لم تتناسب مع هياكلها الاقتصادية وظروفها الاجتماعية بل وثقافتها وتقاليدها وقيمها الروحية .

ومن الدروس المستفادة لهذا التحليل اذن يمكننا الخروج بالحقيقة الهامة التى مؤداها : **« أن النمو الاقتصادى الذى تحقق للدول المتقدمة فى الماضى لا سبيل لتكراره أو انتشاره فى الدول المتخلفة اليوم »** .

واذا حاولنا الإجابة على السؤال : لماذا ؟ فسوف تنحصر الإجابة فى مجموعتين من الأسباب : الأولى تتعلق بالظروف التى تسيطر داخليا على الدول المتخلفة اليوم ، والثانية خاصة بالظروف التى تحيط خارجيا بهذه الدول وتتمثل فى اختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التى تربطها بدول العالم المتقدم فى الوقت الحاضر .

ان النمو الاقتصادى ، كما رأينا ، لا يتحقق لمجرد توافر الموارد والتكنولوجيا ، بل لابد له من توافر الإطار الاجتماعى السياسى المرن والملائم لاستنفاز الهمم وحث الجهود لدفع عجلة التنمية ، الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى تغييرات هيكلية جذرية وسريعة فى المجتمع . من هذه التغييرات التى لابد من استيعابها بمرونة فى خضم عملية النمو الاقتصادى ، تحول زمام القيادة فى الاقتصاد القومى من فئة

اصحاب الأراضي والارستقراطية الريفية الى فئة المنظمين ورجال الصناعة والأعمال فى القطاعات الحضرية ، أو التحول من الانتاج الزراعى الاقطاعى الى المزارع الصغيرة والمتوسطة التى يشارك زراعها فى ملكيتها . مثل هذه الإصلاحات والتعديلات التى نسوقها على سبيل المثال تثير من الصراعات ما يجب امتصاصه من خلال مرونة وقدرة المجتمع على تجاوز هذه الآثار المصاحبة للتغيير واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى ببلد ما . ولن يجدى فتيلا أى جهد استثمارى فى الموارد الطبيعية والبشرية أو استيراد آخر صيحات التكنولوجيا العصرية فى بلد متخلف ما لم تتراجع القوى الرجعية التى تتمثل فى القلة المسيطرة من اصحاب المصلحة ، مفسحة المجال للقوى الجديدة الدافعة فى طريق النمو الاقتصادى بما تحمله من افكار جديدة وبما تحدثه من آثار ايجابية فى شتى مجالات الحياة .

وأما عن المجموعة الثانية من الأسباب فقد ناقشناها فى الفصل الثامن ورأينا كيف فقدت دول العالم الثالث السيطرة على مقدرات اقتصادياتها فى ظل نظام اقتصادى عالمى لا يحقق لها الاستغلال الامثل لمواردها ، فمن تبعية اقتصادية فى مجالات التكنولوجيا والتجارة والتمويل الى تبعية غير اقتصادية فى مجالات الثقافة والعادات والتقاليد ، الى مركز ضعيف فى تقرير شكل العلاقات التى تربطها ببعضها البعض وبالبلدان المتقدمة ... كل هذه العوامل تمخضت عنها مشكلة التخلف التى يئن تحت وطأتها أكثر من ثلاثة ارباع سكان الكرة الأرضية .

وكما تعانى الدول المتخلفة من عدم مرونة هياكلها الانتاجية والاجتماعية بسبب الفئات الرجعية المسيطرة والوارثة لاقتصادياتها الوطنية بالداخل ، فانها تعانى من عدم مرونة ورجعية وسيطرة الحفنة القليلة من الدول الغنية بالخارج . وكما تحتاج هذه لدول الى تعديل هيكلى داخلى اجتماعيا وسياسيا لتحريك معدلات النمو الاقتصادى نحو الارتقاء من مستوى التخلف الى مستوى التقدم ، فانها بنفس القدر تحتاج الى ما يسمى « بالتنمية العالمية » ، والتى تسهم فيها الدول المتقدمة بجهود ايجابية لتشجيع وتوفير ظروف الانطلاق لهذه الدول الفقيرة أو على الأقل لعدم إعاقة جهودها الوطنية على المستوى الدولى. بدون هذا التكامل بين جهود

التنمية على المستويين الوطنى والعالمى فان النمو الاقتصادى العالمى لن تجنى ثماره سوى الدول التى هى بالفعل غنية. ولنا أن نذهب بخيالنا بعيدا فى المستقبل لنتصور كيف يمكن أن تسفر هذه الفجوة المتزايدة بلا توقف والتى تزيد الغنى غنا والفقير فقرا على المستوى الدولى، عن تفجر الصراعات وربما العنف من جانب الدول البائسة ورعاياها الجائعين ضد الأقلية الغارقة فى الرفاهية. أو لم ينفجر هذا الصراع على المستوى الوطنى فى الولايات المتحدة فى حروبها الأهلية بالستينات من القرن الماضى؟ وقد شاهدناه فى دول كثيرة مثل سرى لانكا، هايتى، باكستان، ليبيا، مصر، الجزائر، تايلاند، شيلى، وأخيرا فى ايران ونيكاراجوا. وفى ظل غيار العدالة فى توزيع عوائد التبادل الاقتصادى الدولى، لن يكون من المستبعد زيادة احتمالات تكتل دول العالم الثالث لاتخاذ اجراءات مضادة، وقد بدأت بالفعل الدول المتخلفة فى المطالبة بنظام اقتصادى عالمى جديد نناقش عناصره ومبرراته فى الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب الأول.

**ثانيا : لماذا لا تتشابه محددات النمو الاقتصادى فى الماضى والحاضر ؟**

أحد الأسباب الرئيسية لفشل البلدان المتخلفة فى تجارب تنميتها على مدى الخمسينات والستينات من هذا القرن كان عدم ادراك هذه البلدان لمحدودية القيمة التى يمكن الخروج بها أو الاستفادة منها من تجارب النمو الاقتصادى بالدول المتقدمة . ولعل الخطأ الفادح كان فى اعتناق الدول المتخلفة للنظريات المفسرة للنمو بالدول المتقدمة وتطبيقها محليا ، مثل نظريات « مراحل النمو الاقتصادى » ، ونماذج التنمية الصناعية السريعة المرادفة لها كأسلوب للتنمية . ( فالنظريات المفسرة لاسباب المد والجزر فى البحار والمحيطات لا تصلح لتفسير اسباب انخفاض أو ارتفاع منسوب المياه فى البرك والمستنقعات ) ، ومن المؤكد أن هذه النظريات التى استوحت منها الدول المتخلفة سياستها التنموية لم توضع أساسا لتفسير اسباب التخلف فى الدول الفقيرة ، بل أن اختلاف العوامل البيئية والسلوكية والظروف المحيطة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا جعل من نتائج هذه التطبيقات العشوائية للنظريات الغربية تجربة فاشلة استحقت إعادة النظر من

جديد عن اسباب الفشل ، ومن ثم استخلاص النتائج ورسم الاستراتيجية الملائمة .

وقد جمع لنا أحد الاقتصاديين المعاصرين ويدعى مايكل توادور M. Todaro أوجه الاختلاف بين الشروط المهيئة ( أو المعرقلة ) للتقدم فى الدول التى تقدمت فى الماضى وفى الدول التى فى سبيلها الى النمو ( الدول المتخلفة ) فى الحاضر فى ثمانية عناصر نضيف نحن اليها العنصر التاسع وهى(٥) :

١ــ الموارد الطبيعية والبشرية .
٢ــ متوسط الدخل للفرد بالمقارنة بغيره فى العالم الخارجى .
٣ــ المنـــاخ .
٤ــ حجم وتوزيع السكان ومعدلات نموهم .
٥ــ الدور التاريخى للهجرة .
٦ــ مزايا التجارة الدولية .
٧ــ التكنولوجيا والبحث العلمى .
٨ــ درجة استقرار ومرونة المؤسسات والتنظيمات الوطنية .
٩ــ التسليح والتجارة فى ادوات الحرب .

إزاء كل هذه العناصر يلاحظ اختلاف المركز النسبى للدول اليوم عنه فى الماضى . وهى بقدر ما توافرت بشكل ايجابى ساعد على النمو فى الماضى بقدر ما تعرقل بنفسها مسيرة التنمية فى المستقبل لانها لم تعد تساهم بما كانت تساهم به فى الماضى .

واذا ما أجرينا مقارنة بين ظروف الدول المتقدمة فى الماضى والظروف الحاضرة للبلدان المتخلفة لالفينا مايلى :

١ــ توافرت الموارد الطبيعية بالماضى عنها اليوم ( باستثناء بعض المعادن والبترول لبعض الدول المتخلفة اليوم ) ، كما أن قدرة العنصر البشرى على الانتاج

ومهارته مازالت فى الدول المتخلفة أقل من نظيراتها فى الدول المتقدمة عند بداية الثروة الصناعية .

٢ـــ لم يصل بعد مستوى معيشة ثلثى السكان من فقراء العالم الى ما كانت عليه مستويات الدخول والمعيشة للدول الأوروبية وروسيا واليابان فى بداية القرن التاسع عشر كما أن الدول التى سبقت فى التقدم لم تكن متخلفة آنذاك بالمفهوم النسبى الذى نعرفه اليوم ، فلم يكن يسبقها الى التقدم دول أخرى ومن ثم فقد اتيح لها فرصة الاستفادة من هذا المركز المتفوق نسبيا لجنى ثمار التقدم ، فى حين تعانى الدول المتخلفة اليوم من الهبوط النسبى الشديد فى مستويات الدخل والمعيشة فى الوقت الذى تطالب فيه باللحاق بالدول المتقدمة التى تفصلها عنها مسافات بعيدة من كافة النواحى الاقتصادية وغير الاقتصادية . وخير تشبيه على هذا المركز الضعيف للبلاد المتخلفة هو اشتراكها باعضائها فى سباق الـ ١٥٠٠ متر جرى/حواجز وعلى ما هم عليه من تهالك الصحة وسوء التغذية وتفشى الأمراض وانعدام التكتيك الجيد فان عليهم أن يحققوا انجازا ( رياضيا ) أمام الشباب المتمرس على الجرى الممتلىء صحة وقوة وحيوية والذى يسبقهم بـ ١٢٠٠ متر على الأقل وبمائة وخمسون « ثانية » فى سباق غير عادل ، ذلك أنه ليس فى المسافة القصيرة المطلوب من شباب الدول الغنية قطعها أية حواجز كتلك التى على مضمار الجرى أمام الدول الفقيرة . والصورة هى زحف فى المؤخرة لاكثر من مائة دولة وانطلاق فى المقدمة لاقل من ١٨ دولة فى سباق غير متكافىء للتنمية فى العقد الأخير من القرن العشرين . العقبات هنا ليست اقتصادية فحسب بل هناك حاجز نفسى وإحساس مستديم باليأس من امكانية اللحاق بالمقدمة . وهذا هو أخطر ما فى الواقع المعاصر من فروق .

٣ـــ كان ومازال المناخ الاستوائى الحار والرطوبة الشديدة بما يصاحب ذلك من انتشار بعض الأمراض والحشرات الضارة بالصحة وبالزرع وبالثروة الحيوانية أثره الحقيقى فى عدم توفير المتطلبات الطبيعية للنمو ( انظر الفصل الثالث ) .

٤ــ عنصر السكان يمثل عامل ضغط اليوم على موارد البلدان المتخلفة المكتظة بالسكان بينما لم يتجاوز نمو السكان فى حقبة النمو الأولى ــ وحتى اليوم ــ حدود التناسب مع الموارد فى البلدان المتقدمة . ويمكننا أن نتساءل عن حق : هل كان يمكن للدول المتقدمة أن تحقق ما حققته من ازدهار اقتصادى لو كانت قد عانت من ظاهرة الإنفجار السكانى التى نراها اليوم فى دول مثل الهند ، ومصر ، وباكستان ، واندونيسيا ، ونيجيريا أو البرازيل ؟

٥ــ أما عن دور الهجرة فقد خففت من حدة مشاكل البطالة ورفعت من تدفقات الصرف الأجنبى فى الدول الأم وقدمت لدول المهجر حاجتها من الأيدى العاملة والكفاءات والمهارات المختلفة على مدى القرنين التاسع عشر وأوائل العشرين. فى الوقت الحاضر لا تستطيع أن تلعب الهجرة ذلك الدول المخفف فى دول العالم الثالث، فعلى الرغم من وجود ظاهرة الهجرة الداخلية من بلد الى البلد المجاور (من مصر والهند وباكستان وبنجلاديش الى السعودية والكويت ودول الخليج، ومن تونس والجزائر والمغرب الى أسبانيا وفرنسا مثلا). الا أنها لم تتخذ أبعاد الهجرة الكثيفة الدائمة البعيدة المدى الى الخارج، وبالتالى لم تؤثر بنفس الدرجة فى حل مشاكل الدول النامية المكتظة بالسكان. ويرجع السبب فى قصور الدور التاريخى للهجرة من الدول المتخلفة وبخاصة فى افريقيا وآسيا الى الخارج لعدة عوامل منها نقص المعلومات عن فرص العمل وظروف المعيشة بدول المهجر وبُعد المسافات الجغرافية، وبالتالى ارتفاع النفقات المالية. ولكن أهم العوامل هو تلك القيود الشديدة التى غالت فى وضعها الدول المتقدمة عند تنظيمها لقواعد وقوانين الهجرة اليها. وأصبح نمط الهجرة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية اليوم متميزا بانغلاق باب الهجرة أمام العمال والفئات غير الماهرة من ناحية وبجذب الكفاءات المرتفعة المهارة فيما تسمى بظاهرة هجرة العقول "brain drain" من ناحية أخرى. ولاشك أن العقول المهاجرة تمثل خسارة فادحة للمجتمعات الأم التى تحتاج الى خبرة هؤلاء الذين دفعت غالبا ثمن تعليمهم وأصبحوا من خيرة ابنائها.

٦ـ لعبت التجارة الخارجية دور المحرك للنمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة على مدى القرن الماضى وحتى أوائل القرن الحالى. فبفضل الارباح الهائلة من التجارة مع العالم الخارجى نمت الصناعة وانتعشت حركة الاستثمار. وقد تميزت التجارة آنذاك بالحرية وانعدام القيود تقريبا مما سهل حرية انتقال السلع والعمال ورؤوس الأموال من مواطن وفرتها الى حيث تشتد الحاجة اليها. وشتان بين ميزة التجارة الخارجية فى الماضى وعقبة التجارة الخارجية فى الوقت الحاضر، فالدول المتخلفة ـ كما رأينا ـ تعانى من استنزاف مواردها الطبيعية فى ظل الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية (انظر الفصل الثامن)، فمن تدهور شروط التجارة على الأجل الطويل الى القيود الجمركية على صادراتها الى ضعف مركزها التنافسى الى صعوبة حصولها على التمويل اللازم، وغير ذلك من السمات المعاصرة لتجارة الدول المتخلفة الخارجية، كل هذه العقبات تبرز اختلاف الدور الذى لعبته التجارة فى الماضى كمحرك للنمو الاقتصادى، وتلعبه فى الحاضر كمعيق للتنمية فى الدول المتخلفة.

٧ـ ليست التكنولوجيا على نمط واحد. بمعنى أن تكنولوجيا الغرب المتقدم تهتم بالمنتجات عالية التجهيز والجودة، وبالانتاج للاسواق الضخمة العالمية، وتتميز بتكثيف عنصر رأس المال/العمل الماهر وتعتمد على درجة عالية من الكفاءة الإدارية، وتوفر من عنصر العمل الرخيص والموارد والخامات الطبيعية المستخدمة فى الانتاج. واذا أريد للعالم الثالث الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى مجال الانتاج والخدمات فلابد من البحث عن نمط آخر غير ذلك النمط السائد فى الغرب المتقدم. بمعنى ضرورة أن تعمل تكنولوجيا العالم الثالث على خدمة اغراض الانتاج الرخيص للمنتجات البسيطة، وبالإنتاج للأسواق المحدودة، والتى تتميز بتكثيف عنصر العمل المتوافر والاقتصاد فى استخدام عنصر رأس المال النادر. هذا النمط الأخير لا يمكن توفيره داخليا الا بتوافر الفائض الاقتصادى ورأس المال اللازم للاستثمار فى البحث العلمى وهو ما ليس باستطاعة هذه الدول الفقيرة بإمكانياتها المادية والعلمية. والبديل هو استيراد الانماط الغربية المتقدمة للتكنولوجيا العصرية، مما

ينعكس فورا فى شكل ثنائية اقتصادية واجتماعية داخل الاقتصاد المتخلف . واذا نظرنا تاريخيا للمركز المتميز للدول المتقدمة فى مجال الاختراعات والابتكارات فى شتى المجالات لالفينا تميزها الدائم ، ولاتضح لنا كيف تفرض هذه الدول على بلدان العالم الثالث علاقة التبعية والدوران فى فلكها الاقتصادى ، والسياسى ، والتكنولوجى .

٨ــ بدأت الدول المتقدمة انطلاقاتها نحو النمو فى القرن التاسع عشر كدول مستقلة تمارس الأسلوب الديموقراطى الحر فى اختيار سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ، وتربط بينها شبه وحدة وتماثل فى الثقافة والهيكل الانتاجى ، وفى التطلعات المادية ، وفى التفكير العلمى العصرى المجرد . وعلى النقيض منها دول العالم الثالث التى بدأت مؤخرا فى الحصول على استقلالها ممزقة بين ثقافاتها الأصلية والمكتسبة ومبتلاه بانظمة متعددة الأشكال للاستبداد ، أو الديكتاتورية أو الممثلة لمصالح فئة بعينها أو طبقة دون غيرها . علاوة على ذلك فان افكار ترشيد الاستهلاك والانتاج والاسرة والنزعة الفردية ، والطموح المادى ، والتفكير العلمى المجرد ، والموضوعية فى معالجة الأمور اليومية للحياة وحب العمل للعمل ... الى غير ذلك معظمها أفكار غريبة وسط الخضم الهائل من العادات والقيم والتقاليد الراسخة فى دول ومجتمعات العالم الثالث ، وربما لا نجد تفهما لهذه المعانى والقيم سوى لدى الصفوة المتعلمة فى تلك المجتمعات . تلك هى آخر أوجه الاختلاف بين ظروف الدول المتقدمة فى الماضى والدول المتخلفة فى الحاضر كما يراها تودارو . فنقطة البداية ليست واحدة والأوضاع الداخلية والخارجية ليست متشابهة ، ومن ثم فأى نظرية لتفسير محددات النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة على أساس تاريخى لا تصلح بداهة لتفسير محددات النمو الاقتصادى فى الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر . وبالتالى فلابد من مراعاة هذه الفوارق والخصائص والاعتبارات عند رسم سياسة للتنمية أو عند التخطيط للتنمية فى دول العالم الثالث ودون الارتباط بنماذج النمو الاقتصادى التى طبقت فى الغرب على مدى المائتى عام الأخيرة .

**ونود هنا أن نضيف الى اسباب تودارو سببا تاسعا وأخيراً هو : التسليح وتجارة الحروب :**

٩ــ بالماضى حاربت الدول الكبرى من أجل اقتسام العالم والإستيلاء على المستعمرات الغنية بالمواد الخام والعبيد . واستخدم السلاح « البسيط » كالبندقية والمدفع اليدوى والسيوف لغزو الشعوب المستضعفة من أجل هدف واضح هو زيادة ثراء الدول الغنية . أما اليوم فقد تفرغت الدول الكبرى لصنع السلاح غير البسيط فهى لا تدخل الحرب ــ عادة ــ وإنما تحث عليها وتشعلها وتزكيها وتحرص على استمرارها وبذلك تستمر مصانعها فى الانتاج والبيع والتسويق . والهدف مازال واحدا ــ وإن اختلفت ارض المعارك ــ ألا وهو زيادة الدول الكبرى ثراءا وزيارة الدول الفقيرا فقرا . فسلاح اليوم يختلف بعض الشىء عن سلاح الأمس . وفيما يلى بعض المؤشرات :

* يؤكد الاتحاد الأمريكى اللاتينى لحقوق الانسان والتنمية الاجتماعية فى خبر نشرته وسائل الاعلام المختلفة انه فى غرة يناير ــ كانون الثانى ــ لعام ١٩٨٥ م وبينما تلقى الأحاديث عن السلام سيكون العالم قد أنفق على الأسلحة مبلغ مليارى دولار كل ٢٤ ساعة .

* وأنه بثمن صاروخ واحد عابر للقارات يمكن أن يتزود ٥٠ مليون طفل يتضورون جوعا فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالغذاء ويشيد ٦٥ ألف مركز طبى و ٢٤ ألف مدرسة ابتدائية .

* وبثمن طائرة قاذفة نووية يمكن أن تقام ٧٥ مستشفى تسع الواحدة مائة سرير .

* وبثمن غواصة ذرية يمكن تشييد ٤٠ ألف مسكن شعبى .

* وأضاف الاتحاد أن اجمالى ما أنفقته منظمة الصحة العالمية على مدى عشر سنوات لمكافحة الجدرى فى العالم الثالث يساوى ٨٣ مليون دولار وهو أقل مما تنفقه دولة نامية فى سبيل الحصول على طائرة قاذفة واحدة .

* كما أكد الاتحاد أنه يوجد فى العالم اليوم جندى واحد لكل ٢٥٠ مواطنا مقابل طبيب واحد لكل ٣٧٠٠ مريض وأن الجندى يتكلف تدريبه فى المتوسط ١٦ ألف دولار سنويا بينما ينفق العالم فقط ٢٦٠ دولار لتربية طفل واحد .

* وفى تقرير لمنظمة اليونسكو ذكر مديرها السابق احمد مختار أمبو « أن اقتلاع جذور الأمية تماما من سكان العالم يحتاج الى صرف ١٦٠ مليار دولار أى ما يوازى ١/٤ ما أنفق على التسليح فى عام ١٩٨٢ فقط »[٦] .

إن المشاكل التى تواجه بلدان العالم الثالث اليوم تختلف كثيرا عن تلك التى واجهت الدول التى سبقت الجميع فى مضمار النمو والتقدم . من هنا كان تركيزنا على بعض المشكلات الهامة التى تواجه الدول الفقيرة فى عالمنا المعاصر والتى تمثل عقبة فى طريقها نحو النمو . وفى تقديرنا أن هذا هو الأسلوب العلمى الأكثر مقدرة على التعامل مع مشاكل جديدة بمنظور جديد . فبقدر معرفتنا بحجم وأبعاد المشاكل الحاضرة ، بقدر ما يكون التصدى لها مثمرا . وقد رأينا أن نعالج بداءة أهم المشكلات فى نظرنا والأولى بالبحث بغرض ايجاد المناسب لها ، ألا وهى مشكلة السكان .

## هوامش الفصل العاشر

١ــ - Nicolas Kaldor, "Essays, on Economic Stability and Growth", 1960, p. 233.

١ــ دكتور محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٧٨ .

٢ــ سيمون كيوزنتس ، استاذ للأقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية ، حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٧١ عن اعماله ودراساته فى مجال تاريخ نمو الدخل القومى للبلدان المتقدمة اقتصاديا ، انظر :

- Simon Kuznets, "Modern Economic Growth: Findings and Reflections", American Economic Review, 63 No. 3, 1973.

٤ــ انظر :
- G. Myrdal, "Asian Drama, New York: Pantheon", 1971, pp. 57-69.

٥ــ انظر : تودارو ، المرجع السابق صفحات ١٢٧ــ١٣٥ .

٦ــ انظر الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١/١٥ صفحة ٥ .

# الفصل الحادى عشر
# سياسات علاج المشكلة السكانية بالدول المتخلفة

رأينا فى الفصل السابع كيف ترتفع نسبة الاطفال الى حوالى نصف سكان المجتمعات المتخلفة ، وكيف لا تتناسب الزيادة السكانية مع المتاح بها من الموارد الطبيعية والرأسمالية ، وكيف لا يتمتع العنصر البشرى بالمهارات والكفاءات التى تتوفر لنظيره فى الدول المتقدمة ، وكيف تتشابك عوامل كثيرة مثل انخفاض الدخل وهبوط مستويات الصحة والتغذية والتعليم لتفرز معا هذا النموذج المتميز ظاهرة الإنفجار السكانى فى بعض هذه البلاد .

لقد ادركت بلدان العالم الثالث مشاكلها السكانية بشكل افضل بعد أن تراكمت لديها خبرة ما يقرب من ثلاثة عقود فى مجال الدراسات الديموجرافية . أدركت أنه لن يُفك أسارها من هذه المصيدة استخدام احدث منجزات التكنولوجيا فى مجال تحديد النسل ، ولا أبرع برامج « أنظر حولك » التليفزيونية فى مجال تنظيم الأسرة .

إن قطع الأرض الزراعية الشديدة الصغر فى الريف ، التى تنتج بالكاد من الطعام ما يكفى لاستمرار نظام التكاثر البشرى فى حقول العمل ، تعتبر تذكرة مستمرة لهذه البلاد بأنه ليس فى استطاعتها إضافة أعداد كبيرة أخرى الى سكانها الذين بلغوا بالفعل حدا كبيرا . كما أن عشرات الألوف ممن لا مأوى لهم ، يعيشون على الأرصفة ، من سكان المدن التى تنفجر بالفعل بسكانها ، تعتبر تذكرة أخرى بأن هذه البلاد تخلو سريعا من مكان يستقبل المزيد من السكان .

وإن علاج المشكلة السكانية يجب أن يتم من خلال الجهود المشتركة **للدول المتخلفة ، الدول الغنية ، والمنظمات الدولية .**

ويستلزم الأمر لعلاج هذه المشكله أن تتولى الدول المتخلفة المكتظة بالسكان تنفيذ البرامج التى من شأنها :

١ــ الارتفاع بنوعية السكان القائمين من خلال الانفاق على برامج التغذية ، الصحة ، التعليم ، والتدريب بهدف رفع المستوى المادى والفكرى وبالشكل الذى ينعكس بالضرورة على الانتاجية من ناحية وعلى حجم الأسرة من ناحية أخرى .

٢ــ تغيير النمط الثقافى والفكرى السائد ودفع المرأة الى مجالات العمل خارج المنزل أو الحقل ، وتشجيع النظرة الى اشتراك المرأة مع الرجل فى تحمل مسئولية الإنفاق والتربية باسلوب عصرى لا يتناقض مع الأهداف القومية للمجتمعات الحديثة .

٣ــ تخفيض معدل المواليد ... وهنا يقبع التحدى الحقيقى والحل الجذرى الممكن ، وسوف نركز على هذا العنصر الهام باعتباره الأساس لحل المشكلة السكانية بالبلدان المتخلفة على المستوى المحلى ، ثم نتناول فيما بعد سبل الحل على المستوى العالمى .

**أولا : سياسة خفض المواليد ، رؤية محلية لمشكلة السكان :**

إن لم تواجه هذه السياسة بإعتراضات دينية وعقائدية فانه لكى تنجح أى برامج لتخفيض المواليد يجب بداءة معرفة السبب الحقيقى لارتفاع عدد الأبناء فى الأسرة الواحدة . هل هو عدم رغبة فى أن تكن الأسرة صغيرة ؟ أم هو عدم معرفة .. أى عدم مقدرة على تحديد حجم الأسرة ؟ وبمعنى آخر هل المشكلة المراد علاجها هى تعديل إرادة الناس وإقناعهم بمزايا الأسرة الصغيرة أو توعيتهم وتثقيفهم ، وامدادهم بالمعلومات والوسائل اللازمة لتنظيم الأسرة ؟ فليس من المفيد كثيرا توصيل حبوب منع الحمل بالمجان الى كل منزل وكل زوجة ما لم تبتلعها لزوجة عن عمد رغبة منها ــ لسبب أو لآخر ــ فى انجاب طفل جديد .

وهناك من الدلائل ما يدعو الى الاعتقاد بأن معظم الأسر ــ لاسيما فى

الريف الذى يضم ثلاثة ارباع سكان العالم الثالث ـــ « راغبة أكثر منها غير قادرة » فى انجاب عدد أكبر من الأطفال . فزيادة عدد الأبناء فى هذه المجتمعات يكسب الأسرة شيء من العزوة والمكانة الاجتماعية ويوفر الأيدى العاملة فى الأرض ... الخ . ولعل فى المشاهدات التى ينقلها الينا الرحالة عن حياة الجماعات البدائية فى وسط افريقيا وجنوب غرب استراليا ما يؤكد هذا الاعتقاد . ففى قبائل وسط افريقيا وقبل العهد الاستعمارى حيث كانت تنتشر الحروب القبائلية كان يمتنع على أى امرأة الحمل والولادة قبل أن يكبر أصغر ابناءها ويصبح قادرا على الجرى ، وهى بذلك لن ترتبك بالانشغال بأكثر من طفل واحد صغير فى حالة وقوع أى هجوم من الأعداء . ولاسباب أخرى كان لا يسمح للمرأة بالحمل والولادة فى قبائل جنوب غرب استراليا ما لم تحصل على موافقة رئيس القبيلة الذى يسمح بذلك فقط فى حالة وفاة أحد أفراد القبيلة ، ويبقى بذلك العدد الكلى للقبيلة ثابتا على الدوام ، الأمر المطلوب لعدم عرقلة الانتقال الدائم والمستمر لافراد القبيلة من مكان لمكان . فى هذه الحالات كانت وسائل منع الحمل والإجهاض وحتى التعقيم معروفة ومستخدمة . وبقوة العرف وسلطان التقاليد وقسوة العقوبات للمخالفين استخدمت وبانتظام كافة الوسائل المؤدية الى الحد من المواليد الجدد . من بين هذه الوسائل كان تحريم اجتماع الرجل بزوجته اثناء فترة الرضاعة لآخر الأبناء فى بعض القبائل الافريقية . وقد بلغت حدة هذه التقاليد حد الوأد أى القتل للمواليد الجدد كما فى الصين فى العصور القديمة وفى بلاد الحجاز قبل ظهور الأسلام . أن تحديد النسل ليس بأى حال من الاختراعات التى أتت بها تكنولوجيا القرن العشرين !

وبصفة عامة ، وباستثناء الحالات المذكورة عاليه ، فالميل لزيادة المواليد يسود المجتمعات الفقيرة والريفية ويطغى على الميل لتحديد النسل . أسباب ذلك عديدة ، وبعضها معقول ويجب تفهمها . اذا أريد وضع سياسة فعالة لعلاج المشكلة السكانية .

* فمعدلات المواليد تتبع فى تطورها معدلات الوفيات . وفى ظل معدلات مرتفعة للوفيات سوف لا يكون من المستغرب أن يحصل كل أب وأم على أربعة أو خمسة أطفال « زيادة over » تحسبا للمستقبل وما قد يحمله من حالات وفاه لأبنائها . ولكل أسرة « أمل » فى أن تخلد ذكراها من خلال أبناءها وأحفادها لاسيما فى الريف .

* الأبناء هم « أصل رأسمالى » من نوعية خاصة وهم ثروة فى نظر الآباء فى الريف . فعند الكبر يعول الأبناء الآباء ويقدمون لهم الرعاية اللازمة ، كما يتوارثونهم فى زراعة الأرض ورعى الغنم والماشية . ومازال « المهر » المرتفع هو « ثمن » الحصول على زوجة فى الكثير من المجتمعات المتخلفة . فالزوجة هى الأرض الخصبة التى تنتج الثروة ... أى الأبناء ... حتى أن المولودة الأنثى تمثل فى نظر التقاليد السائدة فى جنوب الصحراء الأفريقية قيمة مادية مؤجلة الدفع لحين الكبر !

* فى المجتمعات التى يسود فيها نظام الأسر الممتدة ، وحيث يقطن الشاب المتزوج وزوجته مع أسرته أو أسرة زوجته ، لا تمثل أعباء إعالة أبناءهم شيئا يذكر أو على أكثر تقدير لن يمثل ذلك عبئا اقتصاديا مباشرا على الأب .

* ينظر للمرأة غير المتزوجة فى هذه المجتمعات نظرة غير مريحة حتى وإن كانت أرملة فالمرأة هناك لها وظيفة أساسية هى الزواج والحمل . وفى نفس المنطق غالبا ما تواجه الزوجة العاقر بالطلاق . باختصار ... فى المجتمعات الريفية التقليدية « المرأة كالأرض يجب أن تتمتع دائما بالخصوبة » .

اذا ما تفهمنا هذه العوامل الاجتماعية المؤدية الى زيادة المواليد فى الكثير من مناطق العالم الثالث ، أمكننا تحديد الوسائل التى يمكن للحكومات الوطنية فى الدول المتخلفة المكتظة بالسكان اتباعها لتخفيض معدل المواليد ، ونجملها فى الوسائل الخمس التالية :

١ــ استخدام وسائل التأثير السمعية والبصرية فى إطار خطة قومية لتحديد

النسل . أى نشر هذه المفاهيم فى المدارس والمصانع والقرى والمنازل من خلال الراديو والتليفزيون وكافة وسائل التأثير على الرأى العام الوطنى .

٢ــ رفع سن الزواج القانونى . فحيث الأجواء الحارة والنضج المبكر للفتيان فى المناطق الاستوائية تتزوج الفتيات فى سن الخامسة عشر . الا أن هذه الوسيلة تعتبر ضعيفة نظرا لأن معظم الزيجات تتم خارج الإطار الرسمى الممكن التحكم فيه من جانب السلطات الحكومية . ومع ذلك فقد نجح هذا الأسلوب فى بلاد تكتظ بالسكان مثل الهند . ومن المعروف أن تأجيل الزواج يؤدى الى تقليل فرص الولادة ، وقد كانت هذه احدى نصائح مالتس للدول الأوروبية إبان انتقالها لمرحلة الرأسمالية الصناعية فى أوائل القرن التاسع عشر .

٣ــ الأخذ بنظام العقاب الاقتصادى للأسرة الكبيرة العدد . كأن يحرم الإبن أو الأبنة الرابعة من بعض المزايا المالية أو المعونات الاقتصادية التى توفرها الدولة للأسر من خلال أنظمة التأمين الاجتماعى وقوانين العمل ، أو الحرمان من مجانية التعليم ، أو فرض ضرائب إضافية ... الخ . يساند العقاب الاقتصادى للأسر الكبيرة منح مزايا تشجيعية للأسرة الصغيرة كأولوية الحصول على خدمات السكن والرعاية الصحية المجانية والتعليم ... الخ . أو منح الأسرة الصغيرة مبالغ مالية مباشرة . وفى الهند تمنح الفتاة العاملة مبالغ تودع فى حساب ادخارى باسمها طوال فترة بقائها بلا زواج أو بلا حمل اذا كانت متزوجة ، وتقل قيمة هذه المبالغ ذات الطابع التشجيعى مع الطفل الأول ، وتستمر فى الانخفاض حتى الطفل الثالث ، ثم تلغى نهائيا وتسحب من الحساب كافة المبالغ إذا أنجبت الطفل الرابع . ولا تصرف القيمة المتراكمة لتلك الودائع الا عند بلوغ المرأة سن اليأس أى عندما تبلغ الخامسة والأربعين من عمرها . عندئذ تكون هذه المكافأة بمثابة نوع من أنواع التأمينات الاجتماعية التى يستفيد منها الأبناء والأسرة بأكملها . وفى تايوان يعمل بنظام شبيه ، حيث تودع الحكومة ( فى بعض المدن وليس

جميعها ) مبالغ معينة فى حساب مصرفى لتمويل نفقات التعليم اللازمة للابن الأول والثانى لكل زوجين جدد ، وعند انجاب الطفل الثالث تسترد الحكومة جزئيا المبالغ المنصرفة ، وإذا حدث وأنجبت الأسرة طفلها الرابع فان الحكومة تسترد من مرتبات الزوج والزوجة إجمالى المبالغ المنصرفة ، وفى هذا ربط ما بين تحديد النسل وتشجيع التعليم فى آن واحد .

ولعل أبرز البرامج فى هذا المجال هو البرنامج الذى تطبقه الصين حاليا بهدف الهبوط بمعدل الزيادة السكانية الى ١٪ فقط سنويا خلال الثمانيات فمن بين الأساليب التى بدأت الصين فى تطبيقها : (أ) خفض مرتبات العاملين الذين ينجبون طفلا ثالثا بنسبة ١٠٪ ، ويستمر هذا الخفض حتى يبلغ الطفل سن الرابعة عشر . (ب) يحرم الطفل الثالث من حق التعليم والرعاية الصحية المجانية . (جـ) غير مسموح بزواج الفتاة قبل سن الرابعة والعشرين . (د) يرفع الحد الأدنى لسن زواج الرجل الى السادسة والعشرين . (هـ) تمنح مزايا الحصول على السكن والوظائف للأسرة التى لا يزيد عدد أبناءها عن طفلين وتتناسب المزايا الممنوحة فى شتى مجالات الخدمات الحكومية عكسيا مع عدد الأطفال لكل أسرة .

لقد حققت الهند وتايوان نتائج ايجابية مشجعة ، وكذلك تجربة الصين ، وتتجه عيون الشعوب النامية والمتقدمة على السواء الى هذه التجربة لما تمثله الصين من ضخامة عدد السكان وبالتالى من أهمية فى مجال الدراسات الديموجرافية .

٤ــ إعادة توزيع الخدمات الحكومية والعامة بين المناطق المدنية والريفية بما يحقق للأخيرة فرصا أفضل للتنمية ولرفع مستوى سكانها . وفى هذا تقليل من حدة المشاكل التى تنتج عن تيار الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة وتخفف من الكثافة السكانية الهائلة وضغطها على المرافق العامة والخدمات المتمركزة فى المدن الكبرى . ومن المعروف أن ارتفاع مستوى المعيشة ــ بما يتضمنه من زيادة فرص التعليم والرعاية الصحية ومستوى الغذاء وإتاحة

فرص العمل خاصة للمرأة ــ يؤدى تلقائيا الى إعادة نظر الأسرة فى العدد المناسب للأبناء ، وكلما ارتفع الدخل انخفض حجم الأسرة . بمعنى آخر ، ومرة ثانية ، يبدو أن التنمية هى حقيقة أفضل وسائل منع الحمل .

٥ــ فى بعض الدول التى ليس بها حواجز عقائدية تمنع من استخدام الاجهاض كانت هذه الوسيلة ناجحة فى الهبوط بمعدل المواليد الى أكثر من النصف . مثال ذلك التجربة التى مارستها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية ، ففى خلال عقد واحد من الزمن هبط معدل المواليد بها من ٣٤ فى الألف سنويا الى ١٧ فى الألف . وقد أرجع الخبراء للاجهاض الفضل فى ثلثى هذا الخفض والذى لم يكن ممكنا الا لتساهل الحكومة اليابانية فى إباحته ثم انتشاره . وقد ترتب على ذلك تغير النظرة الى الاجهاض فقد أصبح : ١ــ رخيصا حيث لا تهرب من الرقابة البوليسية . ٢ــ آمنا ... لأنه يتم فى مستشفيات مجهزة وبها الاستعدادات الكافية وليس فى أماكن سرية . ٣ــ اسهل فى ترتيبه والحصول عليه لأن الاخصائيون يقومون بالإعلان عن عيادتهم فى الجرائد وغيرها ( ولا يحتاج الأمر للكثير من البحث عن طبيب مجازف وخارج على القانون وربما ليس متخصصا ولا يمتلك الإمكانيات اللازمة ، وعادة ما يغالى فى تقدير الأتعاب ، ناهيك عن المناخ النفسى الثقيل الذى تمر به المرأة التى تجرى الإجهاض تحت هذا الستار من السرية والتخوف مما قد يؤدى الى تدهور حالتها الصحية بل الى الوفاة أحيانا كثيرة )

ومع ذلك فان لنا تحفظا على هذا الأسلوب الذى بدأت دولا كثيرة فى تطبيقه فى الآونة الأخيرة ( معظمها دولا متقدمة ) ، ذلك أنه علاوة على أن الاجهاض مثير للاحباط نفسيا ، وخطر جسميا ، فهو لا يمكن اعتباره شيء آخر سوى « قتل نفس حرم الله قتلها » ليس فقط فى القرآن وإنما فى كافة الأديان والشرائع السماوية وان جرأة بعض الكتاب على تصنيف هذه الوسيلة ضمن وسائل علاج المشكلة السكانية تأتى ــ فى نظرنا ــ فى غير محلها ، لأنها وسيلة لا تتمشى مع قيم ومعتقدات الناس فى المجتمعات الفقيرة . فكلما انخفض الدخل

زاد الإيمان بالله ! ويبدو أن الشعوب الفقيرة أصعب ابتعادا عن تعاليم أديانهم من الشعوب المتقدمة ... على الأقل فى مسألة الاجهاض هذه ! وباختصار نحن لا نعتقد فى جدواها كحل لمشكلة الانفجار السكانى بالبلدان المتخلفة .

**ثانيا : إعادة النظر فى توزيع الموارد والسكان ، رؤية عالمية لمشكلة السكان !**

ليتذكر الطالب دائما أن التزايد السكانى لم يكن ليمثل أدنى مشكلة لو أن الموارد الطبيعية والسلع الغذائية تتوفر بالشكل الذى يتناسب ويستوعب هذه الزيادات البشرية . فمشكلة السكان هى أولا وأخيرا مشكلة اختلاف النسبة بين المتاح من الموارد وبين العدد البشرى الذى تتوقف سبل معيشته على هذه الموارد .

من هنا تتشكل أهمية النظرة الكلية لتلك العلاقة بين السكان والموارد على مستوى العالم بدوله المتخلفة والمتقدمة معا ، **وسوف نرى كيف أن الله خلق العالم وخلق له الرزق الكافى الوفير وأن المشكلة ليست فى شح الطبيعة ولا فى ندرة الموارد وإنما هى من صنع الانسان .**

ـــ ففى عالم تستحوذ فيه دولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية ( بسكانها الذين لا يمثلون سوى ٦٪ من اجمالى سكان الأرض ) على ٤٠٪ من المصادر الطبيعية المتاحة ، وتستولى نسبة تزيد قليلا عن الـ ٣٠٪ من اجمالى السكان فيه على حوالى ٨٠٪ من موارده الطبيعية لن تكون المشكلة هى مشكلة أرقام مطلقة . انها مشكلة سوء توزيع وعدم عدالة فى تلك المعادلة الصعبة التى تجمع بين وفرة الموارد ووفرة السكان فى أسلوب للمزج مختل وغير منطقى .

ـــ واذا نظرنا لاستهلاك الغذاء ـــ برؤية عالمية ـــ فسوف نجد أن ٥٢٪ من حاجة الانسان للطاقة الحرارية يتحصل عليها من بعض الحبوب مثل القمح والذرة والشعير والأرز اذ يستهلكها مباشرة . وهو يستهلكها أيضا بطريقة غير مباشرة حين تقدم كغذاء للمواشى والدواجن والطيور فيحصل منها على اللحوم والألبان والجبن والبيض فتصبح الحبوب فى الواقع مسئولة عن توفير أكثر من ٩٠٪ من احتياجات الانسان الغذائية . ويوجه الانسان لذلك ٧٠٪ من الأراضى

المحصولية لزراعة الحبوب . ويلاحظ أن الفرد الأمريكى يستحوذ على خمسة أضعاف ما يصيب الفرد فى الدول الفقيرة من الحبوب والمصادر الطبيعية والمستلزمات الخاصة بانتاجها من أراضى الى مخصبات الى مياه ... الخ .

ــ وفى مجال استهلاك الطاقة ، والتى تأتى فى المرتبة التالية مباشرة فى الأهمية للحياة فى المجتمعات الحديثة بعد انتاج الحبوب ، تبين الاحصاءات الرسمية أن استهلاك الفرد الأمريكى للطاقة بكافة مصادرها ( بترول ــ فحم ــ كهرباء ــ طاقة ذرية وشمسية) بلغ فى المتوسط عام ١٩٧٦ حوالى ٢٥ ضعفا بالمقارنة بمتوسط استهلاك الفرد فى البرازيل ، و ٦٠ ضعفا بالمقارنة بالفرد الهندى ، و ١٩١ ضعفا بالمقارنة بالنيجرى ، و ٣٥١ ضعفا بالمقارنة بالأثيوبى .

ــ ان استخدام الطاقة بهذه المعدلات لتشغيل أجهزة التكييف وتسيير السيارات الفاخرة وإنارة المنازل والشوارع والمكاتب ، ودفع عجلات الانتاج فى كافة المجالات الحديثة بالدول المتقدمة يعنى حرمان الأسرة فى الدول الفقيرة من نصيبها فى خيرات الله ، ويعنى قضاء ليالى طويلة مظلمة يعانى فيها الشخص الفقير بدول العالم الثالث من البرد والجوع والمرض . وعلى الدول المتخلفة أن تدفع أغلى إن أرادت الحصول على مصادر هذه الطاقة ! والأمثلة ــ فى الواقع ــ لا حصر لها للتدليل على فاقد الاستهلاك فى الدول المتقدمة سواء فى الطاقة أو فى مصادر الغذاء والمواد الأولية الغير قابلة للتجديد . لقد أضحت هذه الشعوب غارقة لأذنيها فى خيرات الأرض والطبيعة حتى لم تعد تسمع صيحات الجائعين أو أنين المحتاجين لكل قطعة لحم أو رغيف خبز تمتلىء بها عندهم صناديق ضخمة للقمامة !

غاية المراد من هذا العرض هو القول بأن برامج وسياسات تحديد النسل فى البلدان المتخلفة يجب أن يسايرها ويؤازرها برامج « رحمة » وإعادة نظر فى توزيع الموارد الكلية على سكان الأرض وشىء من الترشيد للنمط الاستهلاكى للأغنياء من أجل مزيد من الشعور بالمسئولية إزاء هذه المشكلة ذات الطابع العالمى . فتخفيض المواليد يحتاج الى تنمية ، والتنمية يعوزها موارد ، والموارد تستأثر بها

الدول الغنية والدولة الغنية تستطيع أن تسهم بالتأكيد فى حل المشكلة السكانية بالبلدان الفقيرة ، ويكون ذلك سواء بالاعتدال فى الاستهلاك أو بالتحويلات والمعونات أو بالتوقف عن استغلال الدول المتخلفة فى مجالات التجارة والنقد والاستثمار العالمى ، أو بفتح أبواب الهجرة لاستقبال فائض السكان والعمالة من البلدان المتخلفة ... الأمر الذى لا تفعله ولا تقبله الدول المتقدمة !

ماذا يمكن للدول المتقدمة والمنظمات العالمية أن تقدمه اذن من مساهمات فى حل المشكلة السكانية ؟

فى الواقع ، لن تتوفر أية مساهمة ما لم تتوافر الإرادة والنية الحسنة من جانب الدول المتقدمة . فأمام الدول المتقدمة مجالات عديدة تتخطى حدود المساهمات المالية والمساعدات لتشمل :

- تحسين العلاقات التجارية .
- تحويل التكنولوجيا الملائمة .
- تنشيط الأبحاث العلمية التى تخدم البيئات الفقيرة .
- تعديل سياسات تحديد الأسعار للمنتجات الأولية والنصف مصنوعة .
- إعادة توزيع الموارد الطبيعية والسكان ... الخ .

كل هذه المجالات وغيرها سوف نناقشها فى الفصل الثالث عشر : النظام الاقتصادى العالمى . مع الإشارة فى الوقت الحالى لمجالين هامين للمنظمات الدولية والدول المتقدمة فى سبيل حل المشكلة السكانية بالبلدان المتخلفة .

**الأولى** : البحث العلمى المتقدم فى استكشاف الوسائل المضمونة والسهلة الاستخدام والرخيصة التكاليف لمنع الحمل . وتستطيع الدول المتقدمة والهيئات الدولية المتخصصة تمويل الانفاق على هذا المجال وتحويل النتائج للاستفادة بها فى الدول المتخلفة .

**الثانى** : تخصيص جزء معين من المعونات الأجنبية للانفاق على برامج تنظيم الأسرة والتخطيط السكانى والتعليم العام بالدول المتخلفة . لاشك أن مثل هذا التخصيص للمعونة سوف يربط بين المعونة وبين حل المشاكل السكانية بحيث تتناسب المعونة فى حجمها وانتظامها مع درجة نجاح الدولة الممنوحة فى تخفيض معدل المواليد وزيادة الكفاءة الانتاجية للسكان .

# الفصل الثانى عشر

## سياسات لعلاج مشاكل القطاع الريفى والزراعى بالدول المتخلفة

يرتبط نمو القطاع الريفى والزراعى فى دول العالم الثالث بهدف ثابت : هو زيادة دخل وانتاجية المزارع الصغيرة . ولمعرفة محددات النمو المؤدية لتحقيق هذا الهدف يمكن تقسيمها الى مجموعتين من العوامل المتداخلة :

| **أولا : عوامل انماء المزارع الصغيرة** | **ثانيا : متطلبات تهيئة النمو فى القطاع الريفى** |
|---|---|
| ١ــ تكنولوجيا حديثة | ١ــ تعديلات فى أسلوب خلق وتوزيع الانتاج |
| ٢ــ سياسة اقتصادية واجتماعية ملائمة | ٢ــ سياسات لدعم القطاع الريفى ورفع مستوى الخدمات به |

### أولا : ١ــ التكنولوجيا والابتكار :

جرت محاولات تنمية حجم الناتج الزراعى ورفع معدلات الانتاج ــ فى أغلبها حتى الآن ــ عن طريق التوسع الأفقى ، أى زراعة الأراضى الحدية وتحت الحدية بعد استصلاحها . ولم يعد هناك أمام الدول المتخلفة أراضى كثيرة للاستمرار فى التوسع أفقيا . وعليها اذن التركيز على التوسع رأسيا ، أى رفع معدلات الانتاجية/للفدان ، أو/للعامل فى قطاع الزراعة . والوسيلة لذلك تنحصر فى تطبيق التكنولوجيا الحديثة والابتكار فى مجال الانتاج الزراعى . ويتخذ لذلك التطبيق أحد شكلين مختلفين أو كليهما معا .

**الأول** : استخدام الميكنة الزراعية الموفرة لعنصرى العمل اليدوى ، والوقت ، ويستطيع رجل واحد يعمل على جرار أو آلة حصاد أن ينجز فى ساعة واحدة ما ينجوه المئات من العمال بأدواتهم البدائية فى أعمال الحقل . ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه لا يمكن استخدامه حيث تنتشر المزارع الصغيرة ويندر رأس المال ويتوفر عنصر العمل .

**الثانى** : ابتكار البذور المحسنة ، والمخصبات ، والمبيدات الحشرية مما يعطى زيادة مباشرة فى غلة الأرض المتاحة . كما يرفع من جودة المحاصيل المنزرعة ويتضمن هذا النوع من الابتكارات أمثلة كثيرة أخرى مثل : الوسائل الحديثة لرى المحاصيل وأساليب زيادة انتاج الألبان والثروة الحيوانية . ويتميز الأسلوب الثانى بامكانية استخدامه فى المزارع الصغيرة دون حاجة الى مدخلات ضخمة من عنصر رأس المال ، الأمر الذى يتناسب كثيرا مع ظروف النشاط الزراعى فى دول العالم الثالث .

## أولا : ٢ــ السياسات والمؤسسات :

بالرغم من التحسينات التى أدخلت على أساليب الزراعة بهدف توفيرها للمزارع الصغيرة فانه الأسف لا يستفيد منها فى أغلب الدول المتخلفة سوى كبار الملاك الزراعيين . يوضح ذلك أن ابتكار الحبوب الجديدة الذى أطلق عليه الثورة الخضراء كانت الاستفادة منه حكرا على من يمتلكون أساليب الرى والخدمات الزراعية المتعددة اللازمة لاستخدام وزراعة هذه الحبوب ( فى جنوب آسيا والمكسيك ) . ولا تتاح مصادر التمويل اللازمة لتطبيق الميكنة ولتسويق المنتجات بالشروط الملائمة الا لكبار الملاك الزراعيين .

يستلزم الأمر اذن تدخل الدولة للعمل على توصيل هذه الأساليب الحديثة والابتكارات الجديدة الى صغار الفلاحين . وقد يتم ذلك عن طريق انشاء جمعيات ومؤسسات تعاونية أو حكومية تكون مهمتها التعامل مع هذه الفئة التى تمثل الأغلبية العظمى للطبقات المنتجة فى الريف فى دول العالم الثالث .

شروط تنمية الريف :

## ثانيا : ١ــ تعديلات فى أسلوب الانتاج والتوزيع :

على القطاع الريفى أن يجمع فى نظامه الاقتصادى والاجتماعى ما بين هدفى زيادة الانتاج، وعدالة التوزيع. وارتباط الفلاح بأرضه مسألة معروفة، ولأسباب انسانية فان طريق التنمية الريفية لابد أن يمر بالاصلاح الزراعى . فإعادة توزيع ملكية الأراضى الزراعية ، بما يضفيه على صغار الملاك الجدد من شعور بالكرامة وبالإنتماء ، هو السبيل السليم الى التنمية الريفية . بل هو شرط أساسى من شروط التنمية .

وقد يتم هذا فى الواقع من خلال تمليك الأراضى لزارعيها ( كوبا ــ أثيوبيا ــ اليابان ــ تايوان ) ، أو تحويل الأراضى من نظام الملكية الأقطاعية أو الحكومية الكبيرة الى نظام المزارع الصغيرة وتمليكها لزارعيها ( المكسيك ، كينيا ) . وقد يأخذ الاصلاح الزراعى شكل الملكيات التعاونية ( الصين ــ تنزانيا ) . وفى كل هذه الأحوال والأنظمة يستهدف الاصلاح الزراعى تحقيق فكرة معينة هى : وضع الأرض تحت السيطرة المباشرة ، وغير المباشرة لهؤلاء الذين يزرعونها بالفعل . وفى تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (F.A.O.) عن جدوى الاصلاح الزراعى فى عملية التنمية بالريف (١٩٧٠) يؤكد على أنه لابد منه اليوم أكثر من أى وقت مضى ويذكر لذلك الأسباب الآتية :

١ــ استفحال مشاكل البطالة وسوء توزيع الثروة الطبيعية فى الريف .
٢ــ مع التزايد السكانى تزداد مشكلة سوء توزيع الثروة والدخول حدة .
٣ــ مع التقدم التكنولوجى واستفادة أصحاب الملكية الكبيرة منه على حساب صغار الملاك والمأجورين، تتسع الفجوة بين أغنياء الريف وفقراءه وبالتالى

تزداد قوتهم وقدرتهم الاقتصادية والسياسية ويتحولون مع الوقت الى عقبة فى طريق اية محاولة للاصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكيات لصالح الفقراء والمعدمين .

الاصلاح الزراعى إذن شرط ضرورى للتنمية الريفية ، ولكنه ليس بشرط كافٍ ، ويقودنا هذا للنقطة التالية :

**ثانيا : ٢ــ سياسات لدعم القطاع الريفى :**

لكى تكتمل الفائدة من سياسات الاصلاح الزراعى لابد من تدعيمها بسياسة مكملة تستهدف مد المزارع الصغيرة بما لا يستطيع الحصول عليه بدخله المحدود من خدمات هامة ( بنوك تسليف ، جمعيات زراعية لتوفير المخصبات والمبيدات والجرارات ، مدارس زراعية متخصصة ، مخازن حكومية ، مؤسسات تسويقية ، شبكة طرق لتسهيل النقل والانتقال بين قرى ونجوع الريف ) . كما أن للحكومة دور كبير فى رسم سياسات التسعير والتسويق التى من شأنها رفع مستوى الانتاج والدخل للفلاحين .

يتضح من الشروط السابقة لمحددات النمو فى القطاع الريفى والزراعى مدى التكامل والترابط بين كل منها ، فتحسين مستوى المعيشة ( تعليم ، عمالة ، صحة ، تغذية ، اسكان ، خدمات اجتماعية ) لا ينفصل كهدف عن تحقيق العدالة فى توزيع الدخول فى الريف وتوزيع الخدمات بين الريف والمدينة وكلاهما جناحان للهدف النهائى وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المتخلفة .

وكمثال فريد للتنمية الريفية ، جذب اليه انتباه خبراء التنمية فى العالم ، نسوق فيما يلى تجربة الصين .

**التجربة الصينية فى التنمية الريفية :**

لم تطرق أبواب الصين بواسطة الأجانب سوى فى بداية السبعينات من هذا القرن . فقد كان الصين بلدا مغلقا على نفسه . ومنذ ذلك الحين والأنظار ترقب

ما يدور داخل هذا البلد من صراع مع مشاكل الفقر والتخلف بهدف القضاء عليها[1] .

وتعتبر الكميونات الشعبية Peopl's Commune هى الوحدات الأساسية التى تمارس من خلالها عملية التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والانسانية . وهو نظام تعاونى معروف ومطبق فى اسرائيل وكوبا وبعض الدول الاشتراكية . وتمر هذه التجربة والتى بدأت عام ١٩٤٧ بالمرحلة الرابعة من مراحل تطور برنامج التنمية الريفية بالصين . وكانت البداية عقب الثورة الصينية ، حينما انتزعت الدولة ملكية الأرض من الطبقة الاقطاعية والتى كانت تستحوذ على ٧٠ــ٧٥٪ من اجمالى مساحة الأرض الزراعية بالصين ، ثم قامت بتوزيعها على المعدمين الذين وجدوا صعوبة كبيرة فى زراعتها فى البداية بدون الخدمات التسويقية والاجتماعية والإدارية . لذلك قامت الدولة ــ فى المرحلة الثانية ١٩٤٩/١٩٥٥ ــ بتشكيل « مجموعات الخدمة » التى تساعد الفلاحين فى هذه المجالات المختلفة ، لكنها كانت بدورها أصغر من أن تقوم بهذا الدور ، وفى عام ١٩٥٥ بدأت المرحلة الثالثة بانشاء التعاونيات الزراعية على مساحات تتراوح بين ١٠٠ الى ٥٠٠ هكتار لكل منها . ونجحت هذه التعاونيات فى زيادة الانتاج ولكن كان ينقصها الامكانيات المادية والتنظيمية . لذلك ومنذ عام ١٩٥٨ انضمت التعاونيات الى بعضها البعض فى شكل مستعمرات تسمى الكميونات الشعبية . وبها اختفى فى الصين أى شكل من أشكال الملكية الخاصة . وتصبح بذلك الأرض والماشية والآلة والمصنع وكل أدوات الانتاج ملكية تعاونية .

ينقسم كل كميون Commune الى ألوية انتاج Production brigades وكل لواء الى مجموعات عمل work teams وتتألف كل مجموعة عمل من ٢٠ــ٣٠ أسرة تشكل فيما بينها قرية مستقلة تنتج فى آن واحد حاجتها ونصيبها من المنتجات المخصصة للكميون التابعة له . تتراوح مساحة الأرض فى كل كميون من ٣٠٠٠ــ١٢٠٠٠ هكتار وعدد السكان من ٩٠٠٠ الى ٥٠,٠٠٠ نسمة . وفى الصين اليوم حوالى ٢٦٠٠٠ كميون .

ويبدو أن الصين قد استطاعت بالفعل التغلب على مشكلة الفقر فى القطاع الريفى حيث تمد سكانها بحد أدنى من مستلزمات المعيشة ، وعلى مشكلة البطالة حيث يعمل كل فرد فيها منتميا الى أحد الألوية الانتاجية وفى مجموعة من مجموعات العمل ، وعلى مشكلة سوء توزيع الدخل حيث ألغيت نهائيا الملكية الخاصة[٢] ، ومع ذلك ــ ورغم تعداد سكانها الهائل ــ فيبدو أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الصين يبلغ من ٢ــ٣ مرات نظيره فى الهند وباكستان ، ومن ٥٠٪ الى ١٠٠٪ أكبر منه فى تايلاند وأندونيسيا والفيلبيين . ومن المؤكد أن النسبة بين أعلى الدخول الحقيقية وأدناها فى الريف الصينى لا تزيد عن ٢ : ١ أى الضعف فقط . ويذكر المسئولون فى هذا البلد الكبير أنه لا عودة لوجود فقير واحد يعانى من الجوع والمرض فى الصين المعاصرة[٣] .

### أسباب نجاح التجربة الصينية فى التنمية الريفية :

يتميز نظام الكميونات بست مميزات هى :

١ــ القدرة على تحريك فائض القوة العاملة من القطاع الزراعى الى مجالات الانتاج العديد مثل تحسين التربة ، بناء السدود والقناطر ، حفر القنوات اللازمة للرى والصرف ، انشاء الطرق . كنتيجة لذلك ارتفع متوسط انتاجية الأرض الزراعية فى الصين الى ضعف المتوسط السائد فى الهند وباكستان . كما ارتفع انتاج الصين من الحبوب من ١٠٨ مليون طن عام ١٩٤٩ الى ٢٤٦ مليون طن عام ١٩٧٢ . ومع أن الصين تعتبر أكبر دول العالم تعدادا ( ١٢٥٠ مليون نسمة ) فقد استطاعت منذ سنوات أن تنتج أكثر من حاجة سكانها من الغذاء والحبوب . أى بلغت مستوى الاكتفاء الذاتى فى الطعام .

٢ــ القدرة على تنويع أوجه النشاط الانتاجى من الزراعة الى التخشيب ( الغابات ) الى صيد السمك وأخيرا القيام بكثير من الصناعات الصغيرة . ولعل هذه هى أهم نقاط القوة فى التجربة الصينية ففائض العمالة يتحول الى قوة انتاجية حين تنفتح امامه مجالات جديدة غير

الزراعية ، وفى الوقت نفسه يرتفع مستوى المعيشة بالريف بدخول الصناعات الصغيرة والأنشطة الجديدة لمجال الانتاج الزراعى .

٣ــ القدرة على خلق الفائض الاقتصادى وإعادة استخدامه وهكذا يرتفع معدل التركيم الرأسمالى السنوى بنسبة ١٥ــ٢٠ فى المائة من الدخل السنوى للكميونات الشعبية . يستخدم رأس المال هذا فى انتاج الآلات الزراعية والمعدات المطلوبة للصناعات الأقليمية . وتتضح درجة الأهمية التى تعلقها الصين على قطاع الزراعة من سياستها فى تسعير المنتجات . فلأول مرة تفوق أسعار السلع الزراعية أسعار السلع المصنوعة . بمعنى آخر تتجه شروط التبادل بين الزراعة والصناعة لصالح الأولى . وكما يوضح الجدول التالى ، ازدادت كمية السلع المصنوعة الممكن شراؤها بكمية ثابتة من السلع الزراعية بنسبة ٦٧٪ من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ .

٤ــ القدرة على توصيل الخدمات الأساسية لكل فرد فى الريف الصينى وخاصة التعليم والرعاية الصحية . وحيث أن بناء المدارس والمستشفيات لا يتأتى بدون تحقيق الفائض الاقتصادى واعادة استخدام جزء منه ، فان الفرد العامل فى الصين يشعر مباشرة بنتيجة جهده .

٥ــ القدرة على الاستغلال الأمثل والكامل لكافة مصادر الثروة الطبيعية وذلك من خلال اللامركزية فى ادارة وتخطيط الانتاج بالقطاع الريفى . فالانتاج فى التجربة الصينية هو حصيلة الاشتراك الفعلى لأكبر عدد من العمال والفلاحين فى تحديد الكم والنوع والأسلوب المراد ، وعلى خلاف تجارب التخطيط فى معظم الدول الأخرى لا يتم التخطيط فى المكاتب والأبنية الحكومية الأنيقة ثم يتم تنفيذ الخطط من أعلى الهرم التنظيمى الى أسفل ، بل يترك وضع الخطط للقائمين على تنفيذها ، وهم فى النهاية أصحاب المصلحة فى تقرير حاجتهم من السلع والخدمات وتحديد أسلوب انتاجها .

٦ــ القدرة على التعبير عن ايديولوجية النظام بأكمله . **فالكميون هو الوحدة المصغرة للصين جميعها** . وفى الكميون الشعبى يتحقق الهدف الذى يسعى

## جدول رقم (٢٥)
## تطور تسعير المنتجات فى الصين
## ١٩٥٠ ـــ ١٩٧٠

| السنوات | (١) الرقم القياسى لأسعار المنتجات الزراعية | (٢) الرقم القياسى لأسعار المنتجات المصنوعة | (٣) (١) ÷ (٢) ٪ |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٥١ | ١٢٠ | ١١٠ | ١٠٩ |
| ١٩٥٢ | ١٢٢ | ١١٠ | ١١١ |
| ١٩٥٣ | ١٣٣ | ١٠٨ | ١٢٢ |
| ١٩٥٤ | ١٣٧ | ١١٠ | ١٢٤ |
| ١٩٥٥ | ١٣٥ | ١١٢ | ١٢١ |
| ١٩٥٦ | ١٣٠ | ١١١ | ١٢٦ |
| ١٩٥٧ | ١٤٦ | ١١٢ | ١٣٠ |
| ١٩٥٨ | ١٤٩ | ١١١ | ١٣٤ |
| ١٩٧٠ | — | — | ١٦٧ |

المصدر : — John g. Gurley, "Rural Development in China: 1949-1972 and the Lessons to be Learned from it", in E.O. Edwards ed. Colombia University Press, 1974, p. 396.

اليه النظام السياسى وهو المساواة بين الناس فى اتاحة الفرص وفى الحقوق والواجبات . فليس الهدف الأيديولوجى العقائدى للاشتراكية الصينية هو تحقيق اكبر معدلات انتاج مادى أو خلق مجتمع الاستهلاك الوفير فى أسرع وقت ممكن ، بل تحقيق مجتمع بلا طبقات ولا وجود فيه للتمييز بين فرد وآخر . ومن خلال اشباع الحاجات الأساسية لكل فرد يتوفر لدى الصين

عنصر انتاج حيوى ودافع لزيادة الناتج القومى الاجمالى هو : العنصر البشرى . ومن هنا تتصف التجربة الصينية بالتميز وبجدارتها بالاحترام .

**تقييم التجربة الصينية :**

منذ نشأة الكميونات الشعبية فى ١٩٥٨ وقد تحقق فى الصين قفزة هائلة فى تنمية الريف اقتصاديا واجتماعيا نذكر بعض جوانبها فيما يلى :

(أ) تحول المجتمع الفقير ذو الطبقات الاجتماعية الشاسعة الفوارق الى وحدات انتاجية منسجمة اجتماعيا قوية اقتصاديا وقادرة على تدبير الاحتياجات المادية والطعام لأكبر تعداد سكانى فى العالم .

(ب) تحول الاقتصاد الريفى الى اقتصاد متنوع الأنشطة يسوده نمط انتاجى يعتمد على تكثيف عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وعلى الصناعات ذات الأحجام الصغيرة المرتبطة بزراعة يدوية بسيطة .

(جـ) تم خلق مجتمع المساواة وتحققت فى الصين العدالة الاجتماعية بين المجتمع .

(د) نجحت التجربة فى اشراك المواطنين فى وضع خطط الانتاج وتنفيذها من خلال اللامركزية الإدارية والتنظيمية . ولقى هذا الأسلوب تجاوبا مع الطبيعة الانسانية ومع الشخصية الصينية وطموحاتها وتطلعاتها .

ويشهد كل من زار الصين مؤخرا أن هذا البلد قد استطاع فى فترة وجيزة من العزلة (١٩٤٩ــ١٩٧٠) أن يقضى على ظاهرة **الفقر المطلق** وأن يمحى من صفوف طبقاته العاملة أى شكل **للبطالة** وأن يحقق لاقتصاده الاستقرار النقدى ويحميه من **التضخم** وهى المشاكل الثلاث التى فشلت دول العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى معالجتها أو القضاء عليها .

ومع هذا تبقى الأسئلة الصعبة بلا ردود شافية . فمثلا ، كيف يمكن الاستفادة من التجربة الصينية فى تنمية الريف بالبلدان المتخلفة الأخرى ؟ وهل يمكن تجاهل الدور الأساسى للعقيدة والأيديولوجية السياسية فى تحويل المجتمع

الصينى القديم ذو الحضارة العريقة الى مجموعة ضخمة من الكميونات التعاونية ؟ وهل يمكن تنفيذ مثل هذه التغييرات الجذرية ونظم الملكية والحياة الاجتماعية والسياسية فى بلدان العالم الثالث الأخرى ؟ هل ترضى الشعوب الأخرى بهذا المستوى المتواضع من الحاجات المادية مثل بسيط الطعام والمسكن والملبس مع بعض سلع الرفاهية مثل الدراجة أو الراديو أو الساعة ، فى الوقت الذى يتعرض قادتهم ويتعرضون هم ذاتهم لأثر محاكاة المجتمعات الغربية فى نماذجهم الاستهلاكية الراقية للسيارات وأجهزة التليفزيون والملابس الأنيقة والثلاجات وغيرها من السلع التى لا يدركها الشعب الصينى ؟ هل فى مقدور الدويلات الصغيرة الفقيرة شأن معظم دول العالم الثالث أن تنتزع نفسها من العالم لتدخل فى « عزلة » تتمكن خلالها من الاعتماد كلية على امكانياتها الذاتية ( المحدودة ) شأن ما فعلت الصين ؟ هل نزع الملكية الخاصة مسألة ممكنة ؟ وهل الملكية المشاع فى نموذج للانتاج التعاونى أمر ممكن تطبيقه فى بلدان تقدس الملكية وترى فيها مصدر من مصادر العزة والطمأنينة ؟ وقبل هذا وذاك هل هذه أمور مقبولة اجتماعيا فى هذه البلاد ؟

هذه الأسئلة لن نجد لها إجابة بدون الرجوع لكل بلد لمعرفة ظروفه وإمكانياته ، وهناك من الجوانب ما يلزم الإشارة اليها فى ختام هذا العرض . ذلك أن تجربة الصين ونجاحها فى تحقيق العدالة الاجتماعية وبعض المزايا المادية لم تكن بلا ثمن . فالفرد فى الصين محروم من التعبير عن رأيه فى أمور تعد من قبيل حقوقه الشخصية كانسان ـــ مثل مكان ومجال العمل أو الرغبة فى السفر للخارج أو رفض نظام الحكم أو التعبير عن هذا جميعا فى مكان مفتوح ! وفى كلمة أخرى : ماذا تعنى التنمية اذا حرم الانسان من حريته مقابل المساواه فى الطعام مع غيره ؟ وهل يتصور لو انفتح المجتمع الصينى على العالم الخارجى ليدرك ما يدور حوله من التغيرات على جميع المستويات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية ؟ أن قادة الصين الجدد يعملون اليوم على إعادة بعض أشكال الملكية الخاصة فى محاولة لمسايرة ما يدور فى العالم المعاصر من اتجاهات فكرية تدعو الى حقوق الانسان .

ان تجربة الصين تبقى برغم كل التعليقات نموذجا لما يمكن للانسان أن ينجزه فى ظل أضخم تجمع بشرى . وستبقى مجالا للدروس المستفادة سواء توفرت لدى الدول الفقيرة الأخرى — أم لم تتوفر — القدرة أو الرغبة فى تقليد تجربتها الفذة . وأهم هذه الدروس هو الاعتماد على العنصر البشرى المتوفر فى تشكيل وخلق الانتاج الزراعى والصناعى بدون مشاكل بطالة وبدون فرارق اجتماعية أو طبقية

# هوامش الفصل الثانى عشر

١ـــ انظر : - S. Enke, op. cit., p. 375.

١ـــ - Sartaj Aziz, "The Chinese Approach to Rural Development" World Development 2, No. 2 (1974), pp. 87-91.

٢ـــ يرى البعض أن الأفراد فى هذا النوع من التنظيم يشتركون حقا فيما يسمى بـ « اشتراكية الفقر » .

٣ـــ أنظر : - M. Todaro, op. cit., p. 281

# الفصل الثالث عشر

## الاستراتيجية الملائمة للتنمية

**مقدمـــة :**

التنمية هى ــ فى نهاية الأمر ــ حشد للموارد والجهود وتوجيهها لإزالة معالم التخلف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية فى بلد ما . وهى كمفهوم وكفكرة تبدو واضحة وسهلة وقد أمكننا استيعابها . ولكنها كسياسة وأسلوب واستراتيجية تبدو أقل وضوحا وأكثر صعوبة . فليس هناك اتفاق بين الغالبية من المفكرين والاقتصاديين على أسلوب واحد محدد لعملية التنمية . وفى هذا يمكن القول أن هناك ــ على الأقل ــ مذهبين أساسيين فى استراتيجية التنمية يتناهبان الفكر الاقتصادى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أضف اليهما ــ مع نهاية السبعينات من هذا القرن ــ مذهب ثالث جديد تمخضت عنه نتائج تجارب التنمية فى البلدان المتخلفة فى الآونة الأخيرة ويلقى فى الوقت الحاضر رواجا فكريا فى الأوساط العلمية المحلية والدولية .

أما عن المذهب أو الأسلوب الأول فيعرف باستراتيجية « النمو المتوازن » على حين يعرف المذهب الثانى باستراتيجية « النمو غير المتوازن » وأما المذهب الثالث والأخير فيطلق عليه منهج « الاحتياجات الأساسية »[1] .

على أننا ــ وقبل الخوض فى مضمون هذه الاستراتيجيات ــ نود أن نلفت الأنظار الى نقطتين هامتين ، الأولى : أن هذه المذاهب الثلاث لا تختلف فى لزوم أن يتوفر لها حد أدنى من الاستثمار كشرط ضرورى ــ وإن لم يكن كافيا ــ لنجاحها فى تحقيق التنمية . وهذا هو جوهر ما يُعرف بفكرة الدفعة القوية . والثانية : أنه يلزم ، لفهم منهج الاحتياجات الأساسية ، التعرف على تطور نظريات التنمية فى الفكر الاقتصادى ، ولهذا السبب فقد رأينا أنه من الأنسب ارجاء عرض هذا المذهب الحديث الى موضع لاحق بالكتاب الثانى[2] ، وعلى ذلك ، فسوف نناقش فى هذا الفصل الموضوعات الثلاث الآتية :

**أولا :** نظرية الدفعة القوية .
**ثانيا :** استراتيجية النمو المتوازن .
**ثالثا :** استراتيجية النمو غير المتوازن .

## ١ــ نظرية الدفعة القوية

الدفعة القوية ، بما تعنيه من توجيه حد أدنى من الموارد والجهود لبدء التنمية ثم الاستمرار فيها ، هى فكرة تقف على طرفى نقيض مع الأسلوب التدريجى للتنمية فاذا أردنا تقريب الفكرة الى الأذهان، وتصورنا أن الاقتصاديات المتخلفة أشبه بمجرى نهرى جاف وأن التنمية تستهدف جريان المياه فيه، فلن يتسنى للكميات القليلة من المياه أن تشكل تيارا للمياه بل سوف يتم امصاصها أولا بأول، ويقتضى الأمر اذا للحصول على التيار توفير كمية ضخمة من المياه ودفعها فى هذا المجرى الجاف فيمتص بعضها ويكتمل بالباقى المسيرة أى مسيرة التنمية. ويشير أنصار فكرة الدفعة القوية أيضا لعملية ارتفاع الطائرة من فوق الأرض. ذلك أن هناك حد أدنى من السرعة الأرضية ينبغى تجاوزه قبل أن تتمكن الطائرة من التحليق فى الهواء. فالتنمية يواجهها عقبات تمثل عوامل للمقاومة، ولا تسفر الوسائل الهزيلة لمواجهة هذه العقبات عن أى نتيجة على الاطلاق. من هنا ليس هناك من خيار أمام الدول المتخلفة، فاما توفير الموارد اللازمة أو توفير الجهد لعدم جدوى أى أسلوب يعتمد على التؤدة والحقن البطىء التدريجى والذى لن يسفر عن أى تقدم.

وتنسب نظرية « الدفعة القوية » الى اقتصادى من أوروبا الشرقية يدعى « روزنشتين رودان » كتب فى عام ١٩٤٣ مقالا فى موضوع التنمية الصناعية ثم أعاد الكتابة فى نفس الموضوع عام ١٩٥٧ ــ وكان قد استقر فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ــ ليصبح بعدها صاحب هذه النظرية التى تناولها الكثيرون بعده بالتحليل والتأييد(٣) .

لقد رأى رودان أنه لا سبيل لامتصاص الأيدى العاملة العاطلة فى مجال الزراعة ولرفع مستوى انتاجية العامل بالبلدان المتخلفة ومن ثم الارتقاء بمستوى معيشة

أبنائها، سوى بالإتجاه نحو التصنيع. فالتنمية الصناعية ــ في نظره ــ تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من الركود الى النمو والانطلاق. وبقدر ما للتصنيع من مزايا فان له ــ في الاقتصاديات الفقيرة ــ مشاكله.

ومن أولى مزايا برامج التصنيع الضخمة ما يحققه للاقتصاد القومي من وفورات خارجية External economies والتى سبق وأن تكلم عنها بيجو كما تكلم عنها مارشال بالنسبة للمشروع الواحد داخل الصناعة. ويقصد بالوفورات الخارجية تلك المنافع والمزايا المتعددة التى يحققها لمشروع معين انتشار البيئة الصناعية ولكثرة عدد المشروعات الصناعية دون أن تدر هذه المنافع ايرادا مباشرا للمشروع الواحد. ومن أمثلة الوفورات الخارجية فى جانب العرض: مشروعات بناء الطرق والسكك الحديدية والتليفونات ووسائل النقل والاتصال والمواصلات والاسكان وخدمات التعليم والتدريب سواء قامت بانشائها الدولة أو الصناعات والمشروعات الخاصة. ومن أمثلة الوفورات الخارجية فى جانب الطلب: انتشار الأسواق المنظمة وتوفر القوة الشرائية القادرة على امتصاص انتاج الصناعات القائمة... وهكذا. الا أن طريق التصنيع لن يخلو من العقبات الكبرى. وعلى الدول التى تختار هذا الأسلوب منهجا للتنمية أن تجيب مسبقا على عدد من الأسئلة الهامة مثل:

ــ ما هو الأسلوب الأمثل للتصنيع ، أى ما هى الصناعات التى يمكن البدء بها ؟ وكيف ؟

ــ كيفية تدبير رؤوس الأموال اللازمة لتمويلها ؟

ــ كيفية تصريف المنتجات المصنوعة ، أى كيفية مواجهة عقبة ضيق السوق ؟

ومع التأكيد على أهمية « الدفعة القوية » ورفض الأسلوب التدريجى للتنمية ، أورد روزنشتين رودان اجابات متماسكة على هذه الأسئلة . وقد أوضح أن هناك نوعين من أساليب التصنيع[٤] . الأول إقامة برنامج للصناعات الثقيلة وصناعة الأجهزة والآلات والصناعات الخفيفة الاستهلاكية معا بهدف الاكتفاء الذاتى . وقد رأى أن هذا الأسلوب معيب لضخامة ما يتطلبه من موارد وتضحيات لأكثر

من جيل فى سبيل انجازه ( وقد أتبع هذا الأسلوب بالفعل فى الاتحاد السوفيتى ) ، كما أنه يبتعد باستخدام الموارد المتاحة عن الاستخدام الأمثل اذا ما أخذنا بفكرة التخصص وتقسيم العمل الدولى فى الحسبان . والثانى أن تقوم البلدان المتقدمة بالاستثمار المباشر أو غير المباشر فى الصناعات المتنوعة بالبلدان المتخلفة . وهذا الأسلوب الثانى يحقق الهدف من التخصص وتقسيم العمل الدولى ، ويفيد البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء. وكما ذكر أحد الاقتصاديين المصريين، فان هذا الاقتراح الذى قدمه روادان « ليس له مثيل فى تجربة النمو الاقتصادى ، فلقد تحركت رؤوس الأموال بشكل تلقائى من البلدان المتقدمة خلال القرن التاسع عشر متجهة الى الاستثمار فى الموارد الطبيعية الغنية فى البلدان المتخلفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية . وكانت رؤوس الأموال الدولية حينئذاك تجد الأمان الكافى فى ظروف التبعية السياسية لهذه البلدان المتخلفة ، أما فى النصف الثانى من القرن العشرين فقدتغير الموقف كثيرا... »[٤] ومع أن محاولات حديثة قدأجريت بالفعل فى جمهورية مصر العربية لجذب المستثمرين الأجانب لتمويل الصناعة داخل البلاد فيما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتى بدأت فى أوائل السبعينات ، الا أن المشاكل الفنية والادارية ومصاعب الحصول على خدمات رأس المال الاجتماعى والعمالة الماهرة كانت مع غيرها من الأسباب الحقيقية التى حجبت رأس المال الأجنبى عن المشاركة فى المشروعات الصناعية ذات القيمة للاقتصاد القومى . وقد أدرك روادان منذ البداية حقيقة هذه العقبات ، ومن ثم نجده يقترح على الحكومات ضرورة التدخل لتمهيد المناخ الاقتصادى والسياسى مما يشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى الداخل بكفاءة وأمان . وعلى الحكومة أن توفر لهذه الصناعات ليس فقط خدمات رأس المال الاجتماعى ، وإنما وبالضرورة الخدمات الفنية من خلال برامج تدريبية للعمال . فالمشروع الخاص لا يستطيع القيام بمهمة تدريب العمال وتحويل العمالة الى عمالة ماهرة فهناك احتمال مغادرة العامل الماهر للمشروع للعمل فى مجال آخر بعد أن يكون قد تكلف كثيرا . فى حين أنه على مستوى الاقتصاد القومى يعتبر الانفاق على برامج التدريب المهنى نوع من الانفاق الاستثمارى المثمر والمفيد . وهنا يعبر روادان عن فكرة بيجو عن

الوفورات الخارجية فى جانب العرض . فالنفقة الحدية الخاصة Privat M. Cost لتدريب العمال مرتفعة للغاية بالمقارنة بالنفقة الحدية الاجتماعية Social Marginal Cost بمعنى آخر أن فائدة المجتمع أكبر من الفائدة الخاصة للمشروع من مثل هذا الانفاق . ويضيف رودان أن الوفورات الخارجية فى ظل ظروف التنمية ( والتحليل الديناميكى عبر الزمن ) أكثر أهمية بكثير من الوفورات الخارجية التى أبرزها مارشال للمشروع القائم داخل صناعة ما فى ظل تحليل السكون Static Analysis . فالخدمات والمنافع العامة تهيىء الظروف لقيام صناعات لم يكن قيامها ممكن من قبل . فالكهرباء والسكك الحديدية ومنافذ التسويق ووسائل الاتصال ... كلها تخلق وفورات خارجية ترفع من ربحية المشروع الجديد وتخفض من نفقاتها .

وأوضح روادن أن فكرة الوفورات الخارجية « الدفعة القوية » ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية لابد من تكاملها اذا أريد لعجلات التنمية أن تتحرك للأمام هى :

( أ ) عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة أو تكامل دالة العرض .
(ب) عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل دالة الطلب .
(جـ) عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة .

أما عن تكامل دالة الانتاج Complementarity of Production Function فيقصد بها عدم قابلية رأس المال الاجتماعى للتجزئة Indivisability ، وكذلك تكامل عدد كبير من الصناعات أفقيا ورأسيا من حيث مدخلاتها ومنتجاتها . أى أنه لا يمكن تصور قيام صناعة وحيدة فى بيئة غير صناعية والا ستضطر هذه الصناعة الى انشاء صناعات أخرى مكملة لها وأيضا الطرق والكهرباء والمياه والمواصلات والاسكان والمرافق ... الخ مما يستحيل لمشروع القيام به وحده . هذا وترجع عدم قابلية رأس المال الاجتماعى للتجزئة الى ضخامة الحد الأدنى لحجم مشروعاته مثل السد العالى أو مشروعات الاسكان الشعبى أو مد خط سكة حديد أو تركيب شبكة قومية للتليفونات ... الخ ، بل يحتاج الأمر لنوع من

التلازم الزمنى بين الأنواع المتعددة للخدمات المتكاملة لمشروعات المنافع العامة مثل أن يجرى تنفيذ تركيب خطوط التليفون مع مواسير المياه وأخرى للصرف الصحى مع انشاء واصلاح الطرق ، وكذلك انشاء السدود والقناطر مع مشروعات تركيب الشبكات الخاص بالقوى الكهربائية . وهذه المنافع العامة والمسماه بخدمات رأس المال الاجتماعى لازمة قبل القيام بانشاء المصانع والوحدات الانتاجية المباشرة لتأمين انطلاق جهود التنمية الاقتصادية . ومن هنا تبدو صعوبة توفير الاستثمارات اللازمة لهذه المشروعات والتى تحتاج لتخصيص من ٣٠ــ٤٠٪ من جملة الاستثمارات القومية .

وأما عن تكامل دالة الطلب Complementarity of Demand والتى تناولها نيركس فى تبرير استراتيجية النمو المتوازن ، فتعنى أن انشاء عدد من الصناعات فى آن واحد سوف يخلق سوقا متسعا لها جميعا بما يتيحه من دخول ومن تعدد السلع المعروضة . فالمشروع الواحد يتعرض لمخاطر كبيرة لاحتمال عدم تسويق منتجاته ، بينما تعمل الأعداد الكبيرة من الاستثمارات فى المشروعات المختلفة على أن توجد سوقا متسعة . وقد ضرب روдан مثله الشهير عن مصنع الأحذية لتوضيح فكرة عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة ولمعالجة مشكلة ضيق نطاق السوق بالدول المتخلفة من خلال الدفعة القوية ، فقال :

لنفترض أننا أخذنا مائة عامل زراعى من الذين تساوى انتاجيتهم الحدية صفر ، وقمنا بتوظيفهم فى مصنع للأحذية ، فان أجورهم سوف تمثل بالطبع دخلا اضافيا . فاذا ما أنفق هؤلاء العمال كل دخولهم على شراء أحذية هذا المصنع فسوف يجد المصنع سوقا تمتص انتاجه ، غير أن هذا الافتراض غير واقعى ومن ثم فالمخاطرة من انشاء مصنع دون التأكد من تصريف منتجاته سوف يضعف الحافز على الاستثمار . ولكن اذا استبدلنا فى هذا المثال المائة عامل فى مصنع واحد بعشرة آلاف عامل ــ من العمال الذين يعانون من البطالة السافرة و المقنعة ــ وأنشأنا لهم مائة مصنع ومزرعة تنتج فيما بينها العديد من السلع والخدمات الاستهلاكية عندئذ سوف ينفق العاملون دخولهم على منتجات بعضهم

البعض أى سوف تخلق السوق وتخلق الطلب دفعة واحدة مما يدعم الحافز على المزيد من الاستثمارات .

يتضح من هذا المثال أن ضيق السوق لن يمكن مواجهته الا بتكامل الطلب أى بانشاء عدد كبير من الصناعات المتزامنة التى تنتج فيما بينها معظم ما ينفق عليه العمال الجدد أجورهم ، وهذا بالطبع يتطلب حد أدنى من الاستثمار .

وأما عن تكامل دالة الادخار Saving Function فتمكس بالضرورة ذلك القدر غير العادى من الأموال اللازمة لتمويل التصنيع فى بداية مراحل التنمية . ويعترف روادان بضخامة مشكلة التمويل ، الا أنه يرى أن تكامل دوال العرض والطلب سوف يدفع بمستوى الدخل القومى الى الارتفاع بمعدلات متزايدة ، وهنا يمكن للدولة اتخاذ ما يلزم من الأساليب والإجراءات ما يكفل تحويل أعلى نسبة من الزيادة فى الدخل الى مدخرات ، ويجب التفرقة بين الميل المتوسط للادخار والميل الحدى للادخار . فعلى حين ينخفض ــ بصفة عامة ــ الميل المتوسط للادخار فى البلدان المتخلفة ( من ٧٪ الى ١٢٪ من الدخل القومى فى المتوسط ) فانه يمكن فى الوقت نفسه الارتفاع بنصيب الادخار من الزيادة التى تطرأ على الدخل القومى الى ٤٠٪ ، ومن هنا ليس فى انخفاض الميل المتوسط للادخار ما يحول دون الارتفاع كثيرا بالميل الحدى للادخار . فالمشكلة ــ مشكلة التمويل ــ تكون جادة فى بداية التنمية بأسلوب الدفعة القوية ، ولكنها تصبح أقل حدة مع كل زيادة فى الناتج القومى .

## ٢ــ استراتيجية النمو المتوازن

يرجع الفضل فى عرض وتعميق أسلوب النمو المتوازن الى الاقتصادى المعروف راجنر نيركس[٥] ، وإن كان قد سبقه اليها روزنشتين روداان . ويعنى به ضرورة أن توجه الدفعة القوية الى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا ، لكى يتسنى كسر حلقة قصور رأس المال الخبيثة ولمواجهة عقبة ضيق السوق المحلى . وقد سبق لنا أن ذكرنا أن نقص عنصر التركيم الرأسمالى فى الدول المتخلفة يرجع الى

سلسلة من الأساليب من ناحية العرض ، ومن ناحية الطلب تتشابك فيما بينها لتبقى بالاقتصاديات فى حالة من التوازن عند مستوى الركود والتخلف . فانخفاض التكوين الرأسمالى يرجع ــ كما ذكر نيركس ــ الى انخفاض الادخار الناتج عن قلة الدخل ، وهذا الأخير بسبب ضعف الانتاجية ، ويتولد ضعف الانتاجية نتيجة لإنخفاض التكوين الرأسمالى هذا من حيث العرض . كما أن انخفاض التكوين الرأسمالى يرجع ــ من ناحية العرض الى ضعف الحافز على الاستثمار ، وهذا يرجع الى ضيق السوق أى الى انخفاض المقدرة الشرائية لدى الأفراد المستهلكين . وبديهى أن انخفاض المقدرة الشرائية هى انعكاس لضعف الدخول الحقيقية . وهكذا نجد أن نتيجة التخلف وسببه شىء واحد ... تلك هى الدائرة الخبيثة المفزعة للتخلف .

ويؤكد نيركس أن الأسلوب التدريجى والاستثمارات المتبعثرة والفردية لا يمكن أن تساعد على كسر حلقة التخلف المفرغة . ويعطى للسوق أهمية خاصة فى تحليل . ويرى أنه يترتب على انشاء العديد من الصناعات المتزامنة ليس فقط توسيع نطاق السوق ( حيث تخلق كل صناعة سوقا لغيرها من الصناعات بما توزعه من دخول ) ، وإنما أيضا خلق نوع جديد من الوفورات الخارجية يتمثل فى اطراد اتساع حجم السوق كلما استمر التقدم الاقتصادى واستمرت الغلة فى التزايد .

واذا تساءلنا : لماذا يعتقد نيركس فى استراتيجية النمو المتوازن أو فى التصنيع للسوق الداخلى كأسلوب للتنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة ؟ فسوف نجد أن نيركس قد اقتنع أن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية لم يعد فى غير صالح البلدان المتخلفة ( على النحو الذى أوضحناه فى الفصل الثامن من هذا الكتاب ) . وأن التجارة الخارجية لم تعد قادرة على أن تمارس دورا ايجابيا فى تنمية الدول المصدرة للمواد الزراعية والخام . وأنه يصعب على هذه البلاد المنافسة فى الخارج بالمنتجات المصنوعة ، ومن هنا كان التصنيع للسوق الداخلى ، وباستخدام الدفعة القوية على نطاق واسع أى فى خلق العديد من الصناعات التى

يتكامل الطلب عليها ، هو السبيل الذى لا مناص منه للتنمية ولكسر حلقة التخلف . هذا هو ما يسمى باستراتيجية النمو المتوازن .

وينضوى تحت مفهوم « التوازن » هنا ، التوفيق بين الزراعة والصناعة فى خطط التنمية فلا تنتعش احداهما على حساب الأخرى حتى لا يؤدى تخلف احداهما الى عرقلة نماء الأخرى . كما يرتبط أسلوب النمو المتوازن بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وليس الصناعات الانتاجية . ويرى نيركس أنه ليس من الحكمة فى ظروف البلدان المتخلفة أن تنتج هذه السلع الرأسمالية وعليها أن تكتفى باستيرادها مستفيدة بمزايا الانتاج الكبير لهذه السلع بالدول المتقدمة . ويرى نيركس أيضا أنه لا غنى عن قيام الدول بالصناعات الأساسية مثل الكهرباء والطرق والموانى والخدمات اللازمة لقيام الصناعة ولتوفير المناخ الاقتصادى والمرفقى الملائم بها .

**تقييم استراتيجية النمو المتوازن :**

بالرغم من التأييد الذى حظيت عليه استراتيجية النمو المتوازن بما تتضمنه من تبرير اقتصادى خاص بعدم قابلية دوال الانتاج والطلب وكذا الادخار للتجزئة ، وبالرغم من وجاهة ومنطقية أفكار نيركس حول دائرة التخلف المفرغة ، الا أن هذه الفكرة ــ فكرة النمو المتوازن ــ قد ابتعدت عن الواقعية فى الكثير من جوانبها مما ساعد على انتقادها ، وفيما يلى أهم الانتقادات التى وجهت اليها :

١ـ تفترض هذه النظرية ضمنيا أن الاقتصاد يبدأ من « لا صناعة » ومن ثم تتوقع فشل الصناعة الوحيدة . والواقع أن أى اقتصاد متخلف قد يحتوى على العديد من الاستثمارات القائمة وليس من المستبعد أن تتكامل أى صناعة جديدة مع ما سبقها من الاستثمارات فى مجال الصناعة . كما أن انشاء مجموعة صناعات جديدة ليس من الضرورى أن يخلق وضعا توازنيا بل غالبا ما يخلق سلسلة من الاختلالات التى هى من طبيعة العملية الانمائية الديناميكية . ويؤكد أصحاب نظرية النمو غير المتوازن أن اختلال

التوازن هو القوة التى تدفع بالاقتصاد الى النمو فى خضم حركة تصحيح مستمرة كما سنرى حالا .

٢ــ يأخذ هيرشمان على نظرية النمو المتوازن ما تؤدى اليه من خلق اقتصادى صناعى متقدم على رأس اقتصاد قومى متخلف وراكد ، ولا يرتبط كلاهما بالآخر الا بأوهن الصلات(٦) . ولا يخفى ما يعنيه ذلك من « ثنائية اقتصادية » لا تختلف كثيرا عن ذلك النمط الذى درسناه للثنائية والتى أورثها الاستعمار للبلدان المتخلفة بكل ما تحمله من آثار سلبية .

٣ــ تفترض نظرية النمو المتوازن توفر القدر من الموارد والاستثمارات اللازمة لبناء خدمات رأس المال الاجتماعى ولخلق مجموعة عريضة من الصناعات المتكاملة ولتنمية القطاع الزراعى حتى يتوازن مع القطاع الصناعى الحديث ... وفى هذا تجاهل لمقدرة البلدان المتخلفة على التمويل المتزامن لكل هذه الاستثمارات . بل أن هذه الاستراتيجية تفترض مرونة عرض عوامل الانتاج وذلك على الأقل بالنسبة لكل صناعة جديدة يراد انشاؤها . وكأنها تعالج مشاكل الركود والجمود والفقر بحلول خيالية تبتعد كثيرا عن الواقع ، أى أن الدول الفقيرة ــ إن أرادت أن تنمو ــ عليها أن تصبح غنية ! أن هذا المنطق لا يعرض نظرية النمو المتوازن فقط للانتقاد ، ولكنه يلقى عليها فى مجموعها ظلالا كثيفة عن الشك ويجعلها أبعد ما تكون عن الواقع لتكاد أن تسقط فى دائرة المستحيلات . ويقول سنجر فى هذا الشأن أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سيادة النمو المتوازن من الضخامة بمكان بحيث أن البلد التى تتمكن من تجهيز مثل هذه الموارد لا يمكن فى الواقع أن تعتبر متخلفة(٧) .

أن مشكلة نقص الموارد بالبلدان المتخلفة لا تعنى فقط نقص « الأموال » وإنما تمتد لتشمل نقص الكفاءات التنظيمية والعمال المهرة والمناخ الملائم اجتماعيا وفكريا وثقافيا . فالبلدان المتخلفة قد تستطيع فى بعض الظروف سد النقص فى الأموال عن طريق القروض والمعونات

الخارجية . ولكن تنافس الصناعات القائمة على عناصر العمل الماهر والقدرات التنظيمية التى تتصف بالندرة قد تؤدى — كما يقول ستيفن انك — الى ظهور نقائض للوفورات الخارجية External Diseconomies على عكس ما يتوقف أصحاب نظرية النمو المتوازن ، وقد تغلب هذه الوفورات الخارجية المتوخا ة فى هذه الاستراتيجية .

٤— ويشير هيرشمان الى أنه ربما استوحى أصحاب نظرية النمو المتوازن أفكارهم من المعالجات الكينزية لمشاكل البطالة الدورية فى الأنظمة الرأسمالية . فحيث يزيد الطلب الكلى الفعلى ( أى يتسع نطاق السوق ) يزداد تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة من آلات ومصانع وأيدى عاملة . وهى بطبيعة الحال متوافرة فى البلدان المتقدمة ... فضلا عن أنماط الاستهلاك الوفير . ويختلف الأمر جذريا فى حالة البلدان المتخلفة ، فليس توسيع نطاق السوق — وحده — هو العلاج . وعلى أية حال فان انتهاج مثل هذا المذهب للنمو المتوازن بدءا من هذه الخلفية الفكرية يعد مَن قبيل العلاج المبنى على تشخيص غير سليم لمشاكل وهياكل البلدان المتخلفة .

٥— يضاف الى هذه الانتقادات أن قيام التنمية على أساس الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد لا يؤدى الى الوصول بالمشروعات الى الحجم الأمثل من حيث الكفاءة الانتاجية ( وإن أكد نيركس على وجوب مراعاة ألا يقل حجم المشروع عن الحجم الأمثل ) ، وفى هذا عودة الى الانتقاد الثالث فكيف اذا صعب انشاء الحجم الأصغر يسهل الحصول على الحجم الأمثل ؟

٦— قد يحتاج البلد ، بعد البدء بانشاء الصناعات الاستهلاكية واتساع السوق الى الصناعات الانتاجية خاصة بعد زيادة الطلب على منتجات الصناعات الأولى . وهنا يكون الطلب على الصناعات الانتاجية ( آلات ومعدات وأجهزة وماكينات ومصانع وجرارات وحفارات ... الخ ) طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية . فزيادة الطلب على سلع الانتاج . ولما

كان الطلب المشتق يتسم بالانخفاض فضلا عن بطء نموه فالمتوقع تراجع معدلات نمو الصناعات الانتاجية ، وقد يرجأ قيامها الى حين توفر حجم الطلب الكافى لتبرير انشائها[٨] ، وإن كان انشاؤها سوف يكون دائما مصاحبا فى البداية بقلة الطلب عليها عن الحجم الأمثل ، وهكذا فان مسألة اتساع السوق الداخلى لسلع الاستهلاك لا يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتوزيع الموارد الاستثمارية بين صناعات السلع الاستهلاكية والانتاجية فمقتضيات النمو الاقتصادى على المدى الطويل تتطلب النظر الى العديد من الاعتبارات الأخرى بخلاف اعتبار اتساع السوق .

٧ــ أخيرا قد يؤخذ على استراتيجية النمو المتوازن ما قد تستوجبه من ضرورة التدخل الحكومى سواء للقيام مباشرة ببناء مشروعات رأس المال الاجتماعى أم بتوفير المدخرات اللازمة لانشاء الصناعات الاستهلاكية . ولا يعتد بهذا الانتقاد ، ذلك أنه من غير المتصور قيام الأفراد من خلال نظام السوق والمبادأة الفردية بأعباء النمو المتوازن . ويدفع نيركس بأن مناقشة هذا الأمر تخرج عن الموضوع على أساس أنها مسألة لا تتعلق بالطبيعة الاقتصادية للعمل ، ولكن بأسلوب العمل أو القالب الإدارى للحل[٩] .

ولا خلاف بين الاقتصاديين على أن التخطيط هو السبيل الذى لا بديل عنه للتنمية .

## ٣ــ استراتيجية النمو غير المتوازن

يشير هيرشمان الى أن التاريخ لا يعرف أمثلة للنمو المتوازن من جانب العرض وإنما اتخذ النمو الاقتصادى فى واقع الأمر صورة تقدم بعض القطاعات الرائدة من قطاعات الاقتصادى القومى ، وفى نمو هذه القطاعات ما يحفز ويدفع بقطاعات وصناعات أخرى على الظهور والنماء . ويتفق هيرشمان ــ الذى يدعو لاستراتيجية النمو غير المتوازن ــ مع روزنشتين روردان فى عدم جدوى قرارات الاستثمار الفردية فى احداث معقول ذو أهمية فى عملية التنمية . كما يعترف بأهمية التكامل وعدم قابلية دوال الانتاج والطلب والادخار للتجزئة ، ولكنه يرى كغيره

من الاقتصاديين الذين ناقشوا هذا الموضوع وخاصة الفرنسى فرانسوا بيرو . أن أفضل وسيلة لإنماء الاقتصاد المتخلف إنما تتحقق من خلال اسلوب النمو غير المتوازن من جانب العرض .

ويقصد باسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات ( أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتى تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار فى الصناعات والقطاعات الجديدة ) لتوجيه الدفعة القوية اليها . فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادى فى الاقتصاد القومى بأكمله . أى احداث اخلال مقصود فى توازن الاقتصاد القومى وفقا لاستراتيجية معلومة وهادفة . تلك هى استراتيجية النمو غير المتوازن .

فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل كما تفتقر الى القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن ( إن أمكن لها تدبير الموارد وهو افتراض نظرى بحت ) . ومن ثم فان استراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية .

ولكن السؤال الصعب هو كيف يتم الاختيار ؟ هل نبدأ بتوجيه الاستثمارات المتاحة نحو قطاع رأس المال الاجتماعى أم نحو قطاع النشاط الانتاجى المباشر ؟ وفى المجال الأخير : ما هى الأنشطة أو الصناعات التى نبدأ بانشائها ؟

ويجيب هيرشمان على هذه الأسئلة التى تنصب على موضوع تقرير أولويات الاستثمار بأن المعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الحض على الاستثمار فى المجالات الأخرى التى تتكامل معه .

ويتناول هيرشمان ــ صاحب الدعوة الى فكرة النمو غير المتوازن ــ هذا الموضوع من ناحيتين :

**الأولى :** المفاضلة بين التنمية عن طريق احداث فائض متعمد أو عجز متعمد فى خدمات رأس المال الاجتماعى بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التى تقوم بالانتاج مباشرة .

**الثانية** : المفاضلة بين الاستثمار فى مشروعات الانتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من قدرة على حفز الاستثمار فى غيره من الانشطة المكملة له .

أما من الناحية الأولى فيمكن البدء — كما يفضل هيرشمان — باحداث عجز متعمد فى خدمات رأس المال الاجتماعى ، على أساس أنه لا يمكن الجمع بين الاستثمار فى كلا المجالين معا : رأس المال الاجتماعى والنشاط الانتاجى المباشر . وعلى حين أن قيام التنمية على أساس احداث فائض فى رأس المال الاجتماعى تحض المنظمين على الاستثمار فى المشروعات التى تقوم بالانتاج مباشرة ، فان قيام التنمية على أساس عجز فى خدمات رأس المال الاجتماعى ( بالقياس الى الطلب عليها من جانب انشطة الانتاج المباشر ) سوف يسفر عن ضغط اجتماعى شديد على السلطان الرسمية لزيادة المقدرة الانتاجية لرأس المال الاجتماعى لتيسير مهمة اصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو الاقتصادى بأقل قدر من العراقيل . وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع فى خدمات رأس المال الاجتماعى ، ويجمع الاقتصاد القومى — مع الوقت — بين نوعى الاستثمار المتكاملان .

وأما من الناحية الثانية التى يفاضل فيها هيرشمان بين مختلف المشروعات التى تقوم بالانتاج مباشرة ، فيقرر أن أفضل المشروعات هى تلك التى تعتبر أكثر من غيرها فاعلية فى خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد .

ولتوضيح الفكرة ، يستند هيرشمان الى أن كل مشروع ليس سوى حلقة فى سلسلة طويلة من المراحل التى تبدأ بانتاج المنتج الأولى الأساسى وتنتهى بانتاج المنتج النهائى Final product . وكذلك كل صناعة . فالصناعة الواحدة ليست الا جزءا من كل . هذا الكل هو كافة الأنشطة الأنتاجية الأخرى صناعية وزراعية وخدمات . وأن هناك نوع من الترابط Linkage أو الاعتماد المتبادل Inter-dependence بين المشروعات المختلفة سواء من خلال تبادل السلع ( فمدخل Input صناعة أو مشروع معين هو أحد مخرجات output صناعة أو مشروع آخر ) ، أو من خلال الاستفادة بالوفورات الخارجية التى يخلقها ظهور

مشروع انتاجى جديد ( يكون قد استفاد فى قيامه هو الآخر من الوفورات الخارجية للمشروعات التى سبقته فى الظهور ) . وعلى ذلك فكل مشروع له درجة معينة من الترابط مع المشروعات التى تسبقه والمشروعات التى تليه فى العملية الانتاجية . ويطلق على جملة الآثار المترتبة على قيام مشروع ما والتى تتسبب فى تنشيط وحث الاستثمار فى المشروعات التى تسبقه وتزود هذا المشروع بمدخلاته من السلع والخدمات بآثار الدفع للخلف Backward Linkage Effects ، أما عن جملة الآثار المترتبة على قيام المشروع نفسه والتى تتسبب فى حث الاستثمار فى المشروعات التى تليه وتستخدم منتجات ( مخرجات ) هذا المشروع كمدخلات لها بآثار الدفع للأمام Forward Linkage Effects .

ولما كان معيار الاختيار بين المشروعات الواجب البدء بها هو مدى ما يتوفر لها من جملة آثار الدفع للخلف والأمام ، فانه يلزم قياس هذه الآثار لكل صناعة داخل الاقتصاد القومى ، ولكل مشروع داخل الصناعة الواحدة . الأمر الذى يختلف من اقتصاد لآخر ومن مرحلة زمنية لأخرى . وعلى أية حال فهى تقاس عن طريق استخراج جداول المستخدم/المنتج للاقتصاد القومى ، وتبين الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن أن الصناعات التى تقع فى المراحل الوسطى لسلسلة الانتاج هى التى تتميز بأقصى فاعلية وقدره على خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد . وبمعنى آخر : هى التى تتمتع بأكبر قدر من جملة آثار الدفع للخلف وللأمام . ويؤيد هيرشمان البلدان المتخلفة التى تختار صناعة الحديد والصلب هدفا لتوجيه الدفعة القوية ، لما تتمتع به هذه الصناعة من أعلى معدل كل لآثار الدفع للخلف وللأمام .

ومن الجدير بالذكر أن آثار الدفع للخلف افضل لما توفره من اتساع السوق الداخلى أى زيادة « طلب الصناعة الجديدة على المنتجات التى تعتبر بالنسبة لها « مدخلات » . وأن آثار الدفع للامام هى مجرد توفير مستلزمات انتاج ، أى « عرض » سلعة جديدة . لذلك يرى هيرشمان أن فاعلية الصناعة فى الحض على الاستثمار إنما تتوقف على مدى ما يتوفر لها من آثار الدفع الى الخلف . فانشاء

مصنع ضخم للملابس الجاهزة ـــ مثلا ـــ سوف يرفع من طلب السوق على سلعة الغزل الذى بدوره يشجع على انشاء مصنع للغزل مما يدفع ( للخلف ) الى تشجيع الزيادة فى خدمات صناعة الحلج بل وزيادة الطلب على الآلات والفنيين والعمال المهرة وطرق المواصلات ووسائل النقل ... كل هذه الاحتياجات تشكل ضغوطا أو اختلالات من شأنها أن تدفع الى الاستثمار فيها للترابط الكائن بينها جميعا . وفى نفس المنطق ينادى هيرشمان بالاهتمام بصناعة بدائل الواردات بدلا من الاهتمام بصناعات التصدير .

ولما كان النشاط الأولى ( زراعة ـــ رعى ـــ صيد ـــ تعدين ) له معدل منخفض لآثار الدفع الى الخلف والى الأمام ، فقد استطاع هيرشمان أن يقدم لنا من خلال نظريته للنمو الغير متوازن تفسيرا لتخلف البلدان الفقيرة أو لتوازنها عند مستوى الركود . فانعدام الاختلالات لا يدفع باقتصادياتها نحو النمو المطلوب .

* * *

خلاصة القول ، أن نظرية النمو المتوازن لنيركس ورودان يعيبها نقص خطير فى التحليل الاقتصادى . ذلك أنها إنما تستخلص بدءا من نقطة يكون فيها الاقتصاد القومى متوازن عند مستوى الركود والتخلف ، ثم تنتقل بنا الى النقطة الثانية والأخيرة من التحليل وهى النقطة التى يتوفر فيها للاقتصاد القومى اسباب النمو المتوازن . وتتجاهل هذه النظرية ما يشيع بين النقطتين الزمنيتين من اختلالات للتوازن فى غمار عمليات ومراحل للنمو لا تتم بنفس المعدلات فى كافة القطاعات المنتجة للاقتصاد القومى . ولا ينفق ـــ كما ذكرنا من قبل ـــ تحليل السكون مع تحليل الحركة . والحركة من طبيعة عمليات التنمية الاقتصادية ، ومن ثم لا يعتمد فى واقعية نظرية النمو المتوازن سواء لهذا السبب الأخير أو لصعوبة أو استحالة تمويل استثماراتها المتزامنة على مستوى كافة جبهات الاستثمار : صناعة ـــ زراعة ـــ خدمات رأس المال اجتماعى .

على أن استراتيجية النمو غير المتوازن لا تخلو هى الأخرى من بعض أوجه النقد . فعلى ما يبدو أن المقصود باحداث الاختلال المتعمد فى نمط الاستثمارات

بهدف تحقيق اقصى ما يمكن من الاستثمارات المستحثة هو أن يكون الخلل المتعمد هذا من مهام الحكومة ، على أن يترك للمبادأة الفردية اتخاذ قرارات الاستثمارات المدفوعة للامام أو للخلف . وهذا ما يعتقده البعض وجه من أوجه القصور فى نظرية النمو غير المتوازن كاستراتيجية للتنمية . فمما لا شك فيه أنه لا تنمية تعتمد أساسا على المبادأة الفردية فى بلدان تفتقر اليوم أكثر من أى وقت مضى الى كل مقومات الإدارة التنظيمية السليمة والتسهيلات الخدمية المتنوعة . وأنه بالتخطيط الشامل ـــ وحده ـــ يمكن تنفيذ ما هو قابل للتنفيذ من استراتيجيات التنمية . لكننا نرى ـــ مع ذلك ـــ أنه لا تعارض بين جوهر استراتيجية النمو غير المتوازن واسلوب التخطيط الشامل . فالدفعة القوية يمكن أن توجه من خلال الخطة القومية الى الاستثمار فى المجالات التى يتحصل لها اكبر قدر من آثار الدفع للخلف وللأمام ، لكى يتلوها ـــ فى الخطة التالية ـــ دفعة أخرى من الاستثمارات توجه الى باقى الأنشطة الانتاجية المكملة . تلك الأخيرة سوف تجد من الوفورات ما يهيىء لها المشاركة بنجاح فى تحقيق أهداف التنمية . فالخطة الاقتصادية ـــ أيا كانت كمحرك اساسى للنمو ـــ لا تستطيع أن تحقق التوازن الا من خلال سلسلة من اللاتوازن أو الاختلالات المتعمدة . وهى فى النهاية مسألة اختيار ـــ فى حدود الموارد المتاحة ـــ للمشروعات التى توفى بأهم الاحتياجات القومية ... اليس هذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية سواء كان التخطيط أم جهاز الثمن هو المحرك للنمو ؟ وطالما أن أى خطة عاجزة عن توفير موارد الدفعة القوية اللازمة لتحقيق استراتيجية النمو المتوازن ، فلابد أن البديل هو التركيز على بعض المشروعات وبعض القطاعات الرائدة فى خطة اقتصادية محكمة ... تلك هى فى الواقع استراتيجية النمو غير المتوازن ولكن فى اطار من التخطيط الاقتصادى الشامل .

## هوامش الفصل الثالث عشر

١ــ المقصود بالاستراتيجية ، ذلك النمط أو المنهج الذى تتبعه السلطات فى دفع عجلات النمو الاقتصادى السريع أو كما يذكر د. زكى شافعى ، الخطوط العريضة التى ترسمها السياسة الانمائية فى الانتقال بالاقتصاد القومى من حالة الركود الى حالة النمو الذاتى .

٢ــ أنظر : « منهج الاحتياجات الاساسية » بالكتاب الثانى فى هذا المؤلف .

٣ــ - P.N. Rosenstein-Rodan, "Problems of Industrialisation of Eastarn and South-Eastern Europe", Economic Journal, June 1943.
- P.N. Rosenstein-Rodan, "Notes on the Theory of the Big Push", Economic Development for Latin America, Howard S. Ellis and Henery C. Wallich, eds., New York, 1962, p. 59 ff.

٤ــ أنظر : د. عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق ص.ص : ٧٠ــ٧٢ .

٥ــ أنظر : - R. Nurkse, "Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries", Basil Blackwell, Oxford, 1960, p, 271.

٦ــ - A.O. Hirschman, "The Strategy of Economic Development" New Haven: Yale University Press, 1958, p. 62-65.

٧ــ أنظر : - Hans W. Singer, "International Development: Growth and change", New York, McGrow Hill, Inc., 1964, pp. 39-54.

٨ــ أنظر : د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

٩ــ أنظر : راجنر نيركس ، المرجع السابق ص ١٦ .

# الفصل الرابع عشر

## العالم الثالث

## والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

**تمهيـــد :**

أن التحولات الجذرية التى شكلت العلاقات الدولية فى القرن العشرين تكاد تطغى فى أهميتها ومداها على مجريات التاريخ البشرى بأجمعه . ففى مطلع هذا القرن كان التسابق بين الدول الأوروبية على أشده من أجل بسط سيطرتها الاستعمارية على أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ويمكن اعتبار الحرب العالمية الأولى مظهرا من مظاهر هذا الصراع . تلاها مرحلة جديدة من التحول نحو نظام دولى آمن تدعى فيه كافة الدول ــ بما فيها الدول الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ــ لتقرير مصيرها من خلال عصبة الأمم . ومع أن هذا التحول كان ضعيفا ومترددا فانه ترك أثرا ملحوظا على التطورات فى الوضع الدولى برز بعد الحرب العالمية الثانية وتجسد فى نشوء الأمم المتحدة واعلانها ميثاق حقوق الانسان وارساء قواعد أقوى للمعاملات الدولية فى شتى المجالات . ومع ظهور العملاقين الروسى والأمريكى استطاعت مجموعة الدول النامية أن تستفيد من الصراع الدائر بينهما حول مسألة الاستعمار فى الحصول على استقلالها السياسى . وهكذا نجد أن حوالى مائة واربعين دولة من اجمالى الدول النامية اليوم ( ١٥١ دولة ) قد حصلت على الاستقلال القومى بعد عام ١٩٤٥ . بل لقد سمح الصراع بين القوتين العظميتين لمجموعة من الدول النامية بانشاء ما سمى بكتلة عدم الانحياز والتى تضم اليوم بين صفوفها أكثر من سبعة وسبعين دولة نامية . وأصبح هناك « عالم » ثالث يستقل بخصائصه ومشكلاته وطموحاته عن كل من العالم الرأسمالى الصناعى الحر والعالم الاشتراكى القائم على التخطيط المركزى . ونظرا لان الإتجاه لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى كان نحو خلق نوع جديد من التبعية يختلف عن الاستعمار السياسى ، فقد تركز جهد زعماء حركة

عدم الإنحياز على الجانب السياسى على حساب القضايا الاقتصادية الهامة والتى بدأت منذ منتصف الستينات فى الظهور بشكل ملح ومؤثر .

ان سرعة الزيادة فى السكان واشتداد الطلب على الغذاء وارتفاع عبء المديونية الخارجية وانصراف السياسات القومية عن الزراعة احدثت جميعها أثرا بالغا من الخطورة وصدمت زعماء العالم الثالث ودفعتهم الى الاسراع بالمطالبة باصلاح النظام الاقتصادى العالمى من أجل انقاذ مصالح البلدان الأشد فقرا بينهم . وقد تأخرت دعوة الاصلاح هذه كما تأخرت ردود الفعل من الدول المتقدمة مما أدى الى عواقب وخيمة ، إذ ما أن شارفت السبعينات على الانتهاء حتى كانت المجاعة تطرق أبواب دول عديدة أكثرها أفريقية ، والحروب بين بعض دول العالم الثالث تستنزف ما جنت من تقدم محدود فى الحقل الاقتصادى . والغريب أن مفهوم الحياد الإيجابى قد انقلب مع الحروب الأقليمية هذه الى نوع مكشوف من التبعية للعالم المتقدم فى الشرق والغرب ، ذلك أن هذه الدول المتقدمة تملك السلاح والعتاد والتكنولوجيا . فالحرب وضعف الانتاج الاقتصادى قد كشف عجز الدول النامية عن الحفاظ على استقلالها بل وربطها ربطا وثيقا بالدول الكبرى مرة أخرى .

ونسعى فى هذه الدراسة الى تتبع مسار العلاقات الاقتصادية الدولية فى الآونة الأخيرة بهدف التوصل لإجابة محددة على الأسئلة الآتية :

**أولا :** ما هى مواطن الخلل فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن ؟

**ثانيا :** ما هو مفهوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد ( نشأته ومضمونه ؟ )

**ثالثا :** الانجازات التى تحققت للعالم الثالث فى حواره مع الشمال ؟

**رابعا :** تحليل وتقييم هذا النظام الجديد والى أى مدى يمكن ترجمته الى أمر واقع ؟

تلك هى العناصر الأساسية لهذا الفصل ونتناولها فيما يلى بشىء من التحليل .

## أولا : أوجه الخلل فى الهيكل الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية

ترجع جذور النظام الاقتصادى العالمى المعاصر الى حوالى منتصف القرن

الثامن عشر ، وهى نفس الفترة التى شهدت مولد النظام الرأسمالى الحر وانتشار الحملات الاستعمارية وقيام الثورة الصناعية . ومع ذلك فان نهاية الحرب العالمية الثانية تعد بمثابة البلورة الحقيقية لملامح النظام الراهن . فقد اجتمعت الدول الكبرى حينذاك وكان على مائدة المفاوضات ــ فى بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية ــ بعض الدول الصغرى من بينها مصر .

وتقرر انشاء مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولى IMF لمعالجة المسائل النقدية والمالية ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD لمواجهة مشاكل تعمير ما دمرته الحرب ، كما أتفق فيما بعد ( عام ١٩٤٧ ) على عقد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT بشأن مشاكل التبادل والتجارة . ثم تتالى قيام المؤسسات الدولية سواء التابع منها للأمم المتحدة مثل مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD أو الاتفاقات الاقليمية خارج نطاق الأمم المتحدة مثل اتفاقية لومى والسوق الأوروبية المشتركة والكوميكون وصندوق النقد العربى وصندوق تثبيت المالية لأمريكا الوسطى واتفاقيات المساعدات المالية فى أمريكا اللاتينية .

ومع أن العالم بأسره قد تحول فى الآونة الأخيرة الى سوق هائلة تتبادل فيها المنتجات المصنعة والأولية بنقد قابل للتحويل ضمن مبادىء متعارف عليها دوليا واقليميا بين أطرافها الذين هم خليط من الدول المستقلة ذات السيادة والجماعات الاقليمية والشركات عابرة الحدود ، الا أنه يمكن بسهولة رؤية مشاكل عديدة قد فرضت نفسها على الاقتصاد العالمى المعاصر . أطلق على هذه المشاكل مجتمعة اسم « أزمة الاقتصاد العالمى المعاصر » . وأهمها : مشكلة الانفجار السكانى ، مشكلة الركود التضخمى ، مشكلة التبديد الشديد للموارد ، مشكلة تعاظم الانفاق العسكرى ، مشكلة الطاقة ، مشكلة الغذاء ، مشكلة تلوث البيئة ، مشكلة السيولة الدولية ، ومشكلة المديونية الخارجية للعالم الثالث .

لقد تمخض التطور السريع للعلاقات الاقتصادية الدولية فى فترة ما بعد الحرب عن شعور أكيد بالحاجة الى إعادة النظر فى النظام الاقتصادى العالمى القائم . فقد حققت دول العالم الثالث استقلالها السياسى وأصبحت تضم ثلاثة ارباع

سكان الكرة الأرضية ويزيد عددها على المئة دولة . وفى الوقت ذاته شرعت الكتلة الاشتراكية فى الخروج تدريجيا من عزلتها ، ساعية الى قدر أكبر من التكامل مع النظام العالمى للتجارة والمدفوعات . كما حدث بالفعل تغير عنيف فى خريطة القوى الاقتصادية للعالم . فها هى « الأوبيك » تعبر عن العمل الجماعى المتحالف لمصدرى البترول ، وها هى اليابان والمانيا الموحدة تخرجان من الظروف اليائسة التى مرت بها فى الأربعينات وأصبحتا تشكلان تحديا قويا لسيادة الولايات المتحدة الاقتصادية . ولذلك فليست الدول الفقيرة هى وحدها التى تحتاج لإعادة النظر فى أنظمة النقد والتبادل القائم ، اذ يحتاج اليها عالم تغير ، ومن الأرجح أنه مستمر فى التغير وبعنف فى العقود القليلة القادمة .

أن الدول الفقيرة تشعر أكثر من غيرها بالحاجة الملحة لتغيير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن ليصبح أكثر عدالة . ومن المفيد ــ وقبل أن نتعرض لباقى الأسئلة التى سبق طرحها ــ أن نلخص فيما يلى **أوجه انعدام العدالة فى هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة** :

(أ) لا يتسم عائد الناتج العالمى ــ عند توزيعه على المشتركين فى انتاجه ــ بالعدالة ، وفى هذا الصدد تشير احصاءات الأمم المتحدة الى أن الدول النامية المنتجة للمواد الأولية تتحصل فقط على ما لا يزيد عن ١٠٪ من سعر بيع تلك المنتجات للمستهلك النهائى ، والفارق (٩٠٪) تستولى عليه الشركات الرأسمالية من خلال عمليات النقل والتسويق ... وقد صرح رئيس صندوق النقد الدولى بأن « خسارة الدول النامية غير البترولية الناجمة عن تدهور شروط التجارة خلال السبع سنوات ١٩٧٣ــ١٩٧٩ قد بلغ ٨٠ مليار دولار[(١)] . ويعبر أحد الكتاب الفرنسيين عن هذه المأساة بأن « هذه الفجوة بين متحصلات الدول المتقدمة والدول النامية تنظر اليها الدول الأخيرة ليس فقط باعتبارها سبب لتأخرها ولكن أيضا باعتبارها نتيجة لأسلوب « النهب » الذى تمارسه الدول المتقدمة على مواردها من خلال نظام غير عادل للتجارة الدولية »[(٢)] .

خلاصة القول أن الدول المتقدمة تحصل على نصيب أكبر مما تستحق ، بينما لا تحصل البلدان الفقيرة سوى على جزء من صافى ايراداتها ( العشر ) من تجارتها مع العالم الخارجى . والسبب معروف وغير غامض . ذلك أن البلدان الفقيرة ضعيفة ومعدومة الحيلة إزاء ممارسة أى نوع من التحكم أو الرقابة سواء عند عرض أو تسويق أو نقل منتجاتها من السلع الزراعية والمواد الأولية .

(ب) هناك إختلال أكيد فى توزيع الاحتياطيات النقدية الدولية . فنصيب الدول المتخلفة ـــ والتى تمثل ٧٥٪ من سكان العالم ـــ لا يزيد عن ٤٪ من اجمالى الأحتياطيات النقدية العالمية ( من ذهب وعملات أجنبية وحقوق سحب خاصة )[٣] . ولما كانت النقود الدولية هى « منتجات » غربية تقوم على خلقها البنوك المركزية فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وحيث لا تتمكن البلدان المتخلفة من الاشتراك فى النظام النقدى المعاصر بدور مؤثر نظرا لما تتمتع به الدول الغنية من سيطرة على صندوق النقد الدولى والمؤسسات النقدية والمالية الدولية ... لكل هذه الأسباب ولغيرها فان الدول المتخلفة لا تملك سوى الاذعان لما تمليه عليها الدول الغنية من سياسات نقدية ومالية عالمية[٤] . وهكذا يتسم النظام التمويلى لصندوق النقد الدولى بالقصور والعجز عن تفهم أوضاع العجز الدائم فى موازين مدفوعات البلدان الفقيرة ، واقتصرت اهتماماته بتمويل العجز الطارىء والمؤقت فى موازين المدفوعات بغرض حماية العملات الوطنية للدول الأعضاء من الأزمات المفاجئة وسعيا وراء تثبيت أسعار الصرف وتعميم قابلية العملات للتحويل الى عملات أخرى .

وكما عجزت المؤسسات النقدية الدولية عن النظر بعين ا لاعتبار لمتطلبات التنمية لدول العالم الثالث . قصرت البلدان الغنية فى الوفاء بتعهداتها بخصوص المعونات والقروض الأجنبية . فمقابل الالتزام بنسبة ٠,٧٪ من الدخل القومى لم تتجاوز هذه النسبة فى المتوسط ٠,٣٥٪ من

الدخول القومية لاكثر الدول ثراءا عام ١٩٨٨ . وغالبا ما ارتبطت هذه المعونات فى شكلها الحكومى بشروط صريحة أو ضمنية كالشراء من البلد المانح أو إعطاء تسهيلات عسكرية أو كسب الولاء السياسى ... الخ(٥) .

(جـ) امعانا فى الحفاظ على فجوة التخلف وتوسيعها عبر الزمن والارتقاء بمستوى المعيشة فى الدول المتقدمة تضع هذه الأخيرة قيودا عدة على وارداتها من العالم الثالث اذا كان من شأن هذه الواردات القدرة على المنافسة فى أسواقها المحلية فى اوروبا وامريكا الشمالية . هذا بالإضافة الى ما تضعه هذه الدول من قيود قاسية على هجرة عمال الدول الفقيرة اليها . وبهذا يتسنى للدول المتقدمة السيطرة التامة ليس فقط على أسواق التجارة والمال وإنما أيضا على سوق العمالة الماهرة والخبرات بما توفره للكفاءات من أبناء الدول النامية من عوامل جذب « ظاهرة هجرة العقول » .

(د) احتوت العقود والارتباطات الاقتصادية التى عقدتها الدول المتقدمة مع الدول الفقيرة فى الماضى على امتيازات غير متكافئة ولغير صالح الدول الأخيرة . كان من نتيجة ذلك أن نصيب العالم الثالث من هذه الاستثمارات ومن استغلال مواردها بواسطة رأس المال الأجنبى كان ضئيلا للغاية مع أن المستغل هو مواردها الوطنية ، ولا يحدث العكس أبدا .

وتمتد آثار الاستعمار الاقتصادى لتجعل الدول المتخلفة حبيسة ذلك النظام الذى يجعلها مربوطة الى الشركات الدولية المتعددة الجنسيات والتى تقوم فيها بالاستثمار المباشر . هذا النمط من الاستثمار الأجنبى وإن كان يقوم بتمويل جزء من مشروعات التنمية بالبلدان المتخلفة ، الا أنه يحرمها من أى فرصة للحرية فى اختيار النمط الأمثل للاستثمار . وبنفس الدرجة تعتمد الدول المتخلفة على الدول الصناعية الغنية فى نقل التكنولوجيا اليها ، هذه الأخيرة تستحوذ وحدها على ٩٨٪ من اجمالى الانفاق العالمى على الأبحاث العلمية والفنية ، كما أنها تحتكر ٩٤٪ من حقوق الاختراع فى كافة المجالات الانتاجية .

(هـ) حين تناقش المسائل الهامة المتعلقة بالاقتصاد العالمى لا يزيد دور الدول الفقيرة فى المنتديات الدولية عن مجرد « الديكور » فى الاجتماعات التى تدور فيها هذه المناقشات والمشاورات . فأصواتها خافتة وإن علت فهى غير مسموعة ، وتبقى الكلمة الأخيرة فى « صنع القرارات الهامة — دائما — للكبار — لأن بلدان العالم الثالث بما تمثله من أغلبية سكانها ليس لها سوى أقل من الثلث فى اجمالى الأصوات فى منظمات هامة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . ان غلبتها العددية فى الأمم المتحدة لا تؤثر على الاطلاق فى صنع القرارات الاقتصادية فى المنظمات المالية والنقدية العالمية .

## ثانيا : النظام الاقتصادى العالمى الجديد ... نشأته ومضمونه

إن النظام الاقتصادى العالمى الجديد هو مجموعة « مطالب » اقتصادية معلنة فى اطار الأمم المتحدة ، وتشكل أسس الحوار القائم لتحقيق عدالة ومساواة نسبية بين دول العالم المتقدم منها ودول العالم الثالث .

وتعتبر نقطة البدء الحقيقية لإقامة هذا النظام الجديد هى المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز المنعقد فى بلجراد عام ١٩٦١ . فقد أوصى المؤتمر بعقد ملتقى خاص بقضايا التنمية . وقد انعقد بالفعل فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٢ واشتركت فيه احدى وثلاثون دولة أصدرت وثيقة تعرف بـ « اعلان القاهرة »[٦] . وفى جينيف عقد مؤتمرا لهذا الغرض فى عام ١٩٦٤ برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير مالية مصر آنذاك ، ومن نتائج المؤتمر الرئيسية أن شكلت الدول النامية فى حينه مجموعة دول عدم الانحياز المؤلفة من سبعة وسبعين دولة عرفت منذ ذلك التاريخ بمجموعة الـ ٧٧ رغم أن عددها الآن يزيد على المئة والعشرون دولة .

أما الخطوة التالية فهى عبارة عن انشاء الانكتاد UNCTAD أى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والإنماء الذى أصبح المنبر الدولى الرئيسى لمطالب الدول النامية وهو يعتبر بالنسبة لدول العالم الثالث التنظيم المشابه للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ( الجات GATT ) بالنسبة للدول الصناعية .

وأما عن الدعوة الأولى الواضحة والصريحة لانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد فقد كانت فى مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذى عقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ لبحث شئون المواد الخام والعلاقات الاقتصادية الدولية . فى هذا المؤتمر تقدم الرئيس هوارى بومدين بوصفه رئيسا للمؤتمر الى أمين عام الأمم المتحدة آنذاك السيد كورت فالدهايم بطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للتداول فى شئون المواد الأولية والتنمية . وبالفعل انعقدت الجمعية العامة فى جلستها الخاصة السادسة فى ابريل ومايو ١٩٧٤ حيث تم اعلان بيان بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وبيان آخر شرحت فيه الخطوات العملية لتحقيق ذلك الغرض ويدعى « برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد »(٧) .

والواقع أن الاعلان عن هذه الأفكار والمبادىء فى منتصف السبعينات كان له أسبابه التى تمتد لفترة حصول الدول المتخلفة على استقلالها السياسى . فقد اكتشفت هذه الدول أنها وإن كانت قد أنهت الشكل السياسى للاستعمال الا أنها مازالت غارقة فى استغلال اقتصادى بديل وربما كان أشد قسوة لما واكبه من انفجار سكانى وتخلف بالداخل وعدم قدرة على المشاركة فى خلق البيئة المناسبة اقتصاديا فى الخارج . فنصيب البلدان المتخلفة ـــ غير المصدرة للبترول ـــ لا يزيد عن ١/٥ التجارة العالمية وينخفض نصيبها عن ذلك مع مرور الوقت . وتصب ثلاثة ارباع تجارتها فى أسواق الدول المتقدمة التى كانت تستعمرها فى الماضى كما أن ايراداتها من التجارة الخارجية تنحصر فى صادراتها لعدد قليل من السلع التى لا تزيد عن ١٢ سلعة ( ظاهرة التبعية الاقتصادية والتخصص المتطرف فى الانتاج الأولى ) . ولا تزيد مساهمتها فى اجمالى الناتج العالمى من السلع المصنوعة عن ٧٪ . وتتأثر اقتصادياتها مباشرة بمشاكل تقلب الأسعار والتضخم والكساد . كل هذا ـــ فى اعتقاد الدول المتخلفة ـــ بمثابة التركة المثقلة التى أورثها لها الاستعمار السياسى فى الماضى ، والاستعمار الاقتصادى فى الحاضر .

**المبادىء والأهداف الخمسة والعشرون للنظام الاقتصادى العالمى الجديد :**

يمكن عرض الأهداف التى يسعى العالم الثالث لتحقيقها من خلال نظام

اقتصادى عالمى جديد تحت أربعة مجموعات يمثل كل منها مجالا من المجالات الرئيسية للعلاقات بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة[٨] هى :

أولا : المعونة الأجنبية

ثانيا : التجارة الدولية

ثالثا : التصنيع والتكنولوجيا

رابعا : النواحى الاجتماعية

المعونات الأجنبية :

١ـ تنفيذ الأهداف المعلنة للأمم المتحدة بشأن المعونة المقدمة للدول النامية فكل دولة متقدمة عليها أن تخصص ٠,٧٪ من دخلها القومى على الأقل كحد أدنى لما يجب أن تقرضه للبلدان النامية فى شكل معونات وقروض ميسرة .

٢ـ تقديم المعونات الفنية للبلدان النامية وايقاف هجرة العقول الى الدول المتقدمة على أن تكون المعونات المقدمة غير مقترنة بأية شروط أو تنازلات سياسية أو عسكرية ، وعلى أن تتضمن المعونات الفنية ليس فقط المعدات ولكن أيضا برامج للتدريب الفنى والإدرى بهدف اعداد الطبقات من المنظمين والإداريين القادرين على تحمل مسئولية التنمية فى بلادهم .

٣ـ إعادة النظر فى ديون الدول النامية . ويعنى ذلك تخفيف عبء الديون الخارجية الباهظة والتى تلتهم جزءا كبيرا من الدخول القومية للبلدان الفقيرة . ويكون ذلك بإعادة جدولتها على فترات زمنية أطول ، وبتخفيض أسعار الفائدة عليها وبتحويلها الى قروض ميسرة تسدد على آجال أطول .

٤ ـ توجيه قدر من الرعاية الخاصة للبلدان الأكثر فقرا فى مجالات تسويق صادراتها والمعونات الأجنبية المخصصة لها والتكنولوجيا اليها .

٥ ـ تخصيص نسبة من الأرصدة المتوفرة نتيجة لبرامج نزع السلاح لأغراض التنمية فى العالم الثالث .

**التجارة الدولية :**

٦ ـــ تخفيف وتحسين شروط التبادل الدولى ، ورفع الحواجز الجمركية عن منتجات البلاد النامية وتمكينها من تسويق منتجاتها فى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة ويتضمن ذلك توفير قدر من التسهيلات التصديرية ومنع صور الاحتكار والتحكم فى أسعار المواد الأولية . وسوف يساعد هذا النظام الجديد على اتاحة الفرصة للبلدان النامية لسداد ديونها ولاشتراكها فى منافع التجارة الدولية .

٧ ـــ اتباع سياسة تكاملية لانتاج وتبادل السلع . وينظم ذلك من خلال تنظيم نقابات للمنتجين وبرامج لتخزين المحاصيل الموسمية . والهدف هو تحقيق الاستقرار فى أسعار المنتجات الأولية . ولن يتأتى ذلك سوى بالقدرة على التحكم فى الكميات المعروضة منها بالأسواق على مدار السنة . ومنظمات مثل الأوبيك يمكنها تقوية البلدان المصدرة فى مساومتها على الأسعار فى مواجهة البلدان المستوردة .

٨ ـــ ايجاد برنامج عالمى للتغذية . وتتحدد ملامح هذا البرنامج فى ثلاثة شروط :

(أ) تحسين الكفاءة الانتاجية للمواد الغذائية فى البلدان الفقيرة عن طريق استخدام أكثر لبعض المدخلات مثل الرى ، المخصبات ، المبيدات ، وتحسين أحوال طبقة الفلاحين بدءا من نظام أفضل للملكية الزراعية الى توفير الخدمات اللازمة لزيادة انتاجهم من صحة وتعليم وتدريب وبرامج تحسين السلالات الموزعة عليهم ، ومرورا بالطبع بانشاء مخازن حكومية لاستيعاب الانتاج الزراعى الموسمى تمهيدا لتسويقه على فترات زمنية منتظمة .

(ب) ضمان حصول الدول النامية على حاجتها من الغذاء بأسعار معقولة وبما لا يجهد سيولتها وأرصدتها من العملات الأجنبية المخصصة لأغراض التنمية .

(جـ) توفير رصيد من الحبوب يستخدم دوليا لتحقيق الأمن الغذائى العالمى .

٩ ــ مساعدة البلدان الصناعية للبلدان النامية على تنويع صادراتها . ويمكن تحقيق ذلك بوسائل كثيرة منها ربط المعونة بدرجة تنويع الصادرات ، أو تخفيف القيود على الصادرات غير التقليدية ... وهكذا .

١٠ــ ازالة كل أشكال التعصب والتمييز المفروضة على تجارة بعض الدول لأسباب أيديولوجية . وينصب هذا النداء مباشرة على التمييز غير المعلن ضد تجارة الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية .

١١ــ تقوية علاقات التعاون الفنى والاقتصادى بين بلدان العالم الثالث وبعضها البعض فالتكامل بين هذه البلدان مطلوب فى كافة مجالات التعامل تجاريا ، وماليا ، وصناعيا ، وزراعيا ، بالإضافة الى مجالات الخدمات الأخرى مثل الاتصالات والنقل والمواصلات والتكنولوجيا ... الخ .

١٢ــ اصلاح النظام الذى تدار من خلاله أعمال صندوق النقد الدولى . فهذه المنظمة يجب أن يكون لها دور أكثر فاعلية فى اصلاح الخلل القائم فى النظام النقدى العالمى المعاصر والمعتمد كلية على عملة واحدة ( تقريبا ) هى الدولار الأمريكى . ويقترح لهذا ربط المعونات المقدمة للبلدان النامية بنظام توزيع حقوق السحب الخاصة واعتبار هذه الوحدات النقدية الدولية هى العملة الدولية الرئيسية واحلالها محل الدولار بالتدريج .

١٣ــ اشراك الدول النامية فى صنع القرارات التى تتخذ فى اطار صندوق النقد الدولى ويلزم لذلك تعديل نظام الحصص فى الصندوق وتمكين البلدان النامية أن تتناسب أصواتها مع أهميتها فى الأقتصاد العالمى المعاصر ، بل مع حاجتها الى التنمية .

١٤ــ زيادة معدلات تحويل الموارد الى البلدان النامية من خلال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . فعن طريق هذه القنوات الدولية الشرعية تتمكن

البلدان الأكثر فقرا من الحصول على نصيب اكبر من المعونات والموارد المخصصة لاغراض التنمية فى العالم .

**التصنيع والتكنولوجيا :**

١٥ــ بحث إعادة تصنيع البلدان النامية ومدها بالصناعات التى تتماشى مع هياكلها الانتاجية مثل الصناعات التى تقام على أساس تكثيف عنصر العمل أو الصناعات التى تدفع القطاعات الأخرى للنمو .

١٦ــ إتاحة التكنولوجيا للبلدان النامية . سواء بمنح حقوق الاختراع أو بتوسيع البرامج التدريبية والبعثات والمنح لأبناء البلدان النامية فى مؤسسات ومعاهد الأبحاث بالبلدان المتقدمة .

١٧ــ الحد من سيطرة الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسية على أسواق واقتصاديات البلدان النامية . وعدم تدخلها فى الشئون الداخلية لهذه البلدان وعدم تعارض سياساتها الاقتصادية مع مصالح البلدان التى تمارس فيها أنشطتها الاستثمارية ومراعاة توزيع عائد أرباحها بما لا يسفر عن استغلالها للبلدان النامية . وأن يعاد استثمار الأرباح فى داخل البلاد ما أمكن بدلا من تحويلها الى الخارج .

١٨ــ تدعيم المقدرة التنافسية للموارد الطبيعية فى مواجهة المنتجات الصناعية البديلة والعمل على تفادى الفاقد فى الموارد المستخدمة بما فى ذلك المنتجات الغذائية .

١٩ــ اقرار حق الدول جميعا فى الاستفادة من مياه البحار والمحيطات وفى توزيع عادل لهذه الثروة المائية الضخمة . ويدعو النظام الاقتصادى العالمى الجديد الى عقد اتفاقية دولية لتنظيم هذا الحق .

**النواحى الاجتماعية :**

٢٠ــ مراعاة عدالة توزيع الدخول القومية . وأن ترتفع نسب العمالة والتشغيل وألا

تقتصر أرباح قطاع الصناعة على العاملين فى الصناعة وحدهم بل يجب اشتراك الكافة فى اجمالى عوائد عوامل الانتاج بما لا يخلق الفروق بين الطبقات .

٢١ــ الرفاهية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من الرفاهية الاقتصادية والانسانية عامة . ولابد لتحقيقها من توفير القدر الأدنى من خدمات الصحة والتعليم والاسكان والثقافة ورعاية الطفل واشتراك المرأة فى التنمية واشتراك المواطنين فى صنع القرارات التى تتعلق بحياتهم .

٢٢ــ احترام استقلال الدول وسيادتها على اراضيها . وصيانة حقوق كل دولة فى السيطرة على مواردها البشرية والطبيعية

٢٣ــ اقرار حق الدول فى الحصول على التعويض المناسب اذا تعرضت للغزو الخارجى أو للاستغلال القهرى لمواردها من جانب دولة أجنبية أو بعض مؤسساتها .

٢٤ــ انشاء هيئة استشارية عالمية لتقديم المشورة فى مجال الانتاج والتجارة يكون من حقها إعادة توزيع الفوائض السلعية والمالية لصالح الدول التى تحتاج الى هذه الفوائض .

٢٥ــ إعادة تشكيل المجالس الفرعية ( الاقتصادية والاجتماعية ) للهيئة العامة للأمم المتحدة .

تلك هى مجموعة المبادىء المعلنة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، لقد تنبهت الدول النامية الى حقيقة خطيرة وهى ظهور سوق كونية تربط اقتصاد بلدان العالم بعضها ببعض وتفرض شروطها على البلدان الأعضاء . تتحكم فى هذه السوق مجموعة من البلدان الصناعية المتقدمة لا فى مجال توفير البضائع وتسعيرها ونقلها فحسب ــ بل فى مجال تمويل الانتاج والتسويق أيضا . فمراكز التمويل هى فى الدول الصناعية والمؤسسات الدولية الخاضعة لها وأسواق العملات الأجنبية هى فى أوروبا وأمريكا الشمالية . ثم أن البنك الدولى وصندوق النقد

الدولى هما من المؤسسات العالمية الخاضعة لسيطرة الدول المتقدمة التى تستحوز على أعلى نسبة من رؤوس أموال هذه المؤسسات . فان صنع القرار فى هذه المؤسسات يرتكز على الاقتراع ، ولكل دولة مشتركة عدد من الأصوات يتعادل مع رصيدها فى المؤسسة . نجد مثلا أن اعضاء صندوق النقد الدولى قد بلغوا ١٥٢ دولة فى عام ١٩٩٠ منها ٢٣ دولة متقدمة تنضوى فى منظمة التعاون والإنماء الاقتصادى OECD ، و ١٢٩ دولة نامية ، بالإضافة الى جنوب افريقيا وإسرائيل والصين . فلكل عضو ٢٥٠ صوتا يضاف اليها صوت واحد عن كل ٥٠١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من حصته . وهكذا نجد أن الولايات المتحدة وحدها تحوز ٢٣ بالمئة من الأصوات المقررة لصندوق النقد الدولى وتمنع بالتالى اصدار أى قرار تراه فى غير صالحها حتى ولو ترتب عليه اصلاح النظام النقدى للعالم بأجمعه .

## ثالثا : الإنجازات التى تحققت للعالم الثالث

لقد بدأ الجدل حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد واستمر لفترة فى اطار ضيق هو « النظام الدولى » ، أى مجموعة الأوضاع التى تحكم العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وأسفرت المناقشات والدراسات عن الاقتناع بأن تعديلا متكاملا وعميقا فى تلك العلاقات لابد وأن يصطحب بتعديل فى الأوضاع الداخلية فى كل من العالم المتقدم والعالم الثالث . وظهرت بذلك قضايا جوهرية مثل إعادة النظر فى استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث ومراجعة السياسات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية فى كل الدول الرأسمالية .

ولعل من الجدير بالإشارة أن نحدد هنا ـــ وقبل الحديث عن المنجزات ـــ تلك الإتجاهات المتعددة التى واكبت فكرة انشاء النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وتتلخص بالتحديد فى أربعة اتجاهات رئيسية هى كما يلى :

### ١ـــ الموقف المبدئى للدول المتقدمة فى الغرب :

لقد كان الموقف التقليدى للدول الرأسمالية الكبرى وفى مقدمتها الولايات

المتحدة والمانيا الغربية هو الرفض لهذا الإتجاه اذ تعتبر أن العلاقات الاقتصادية الدولية تحكمها قوانين السوق العالمى ، وهى — فى نظرهم — قوانين طبيعية تؤدى الى ما فيه الخير للجميع . وتحتج الدول المتقدمة على فلسفة إعادة توزيع الثروة فى العالم بحجة أنها غير مجدية وغير قابلة للتطبيق العملى . وتدعى بأن ما تشكو منه البلدان المتخلفة إنما يعود اصلا الى قصور جهدها الأقتصادى عن تحقيق أهدافها الاجتماعية . وبالتالى فهى تحذر من ان اخضاع المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولى الى اسلوب الاقتراع القائم على أساس صوت لكل دولة عضو — كما هو الوضع فى الجمعية العامة للأمم المتحدة — من شأنه أن يحدث اضطرابا ماليا خطيرا فى الاقتصاد الدولى ، وتتحكم الرغبة المنفصلة عن المسئولية المالية فى مقدرات العالم . لقد كان موقف الدول المتقدمة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة فى جينيف عام ١٩٦٤ هو رفض أية محاولة للتدخل من أجل تنظيم الأسواق العالمية . وباختصار تحاول الدول الصناعية المتقدمة أن تحول الانظار نحو استراتيجية انمائية أخرى تخالف نظرة الدول النامية الى الموضوع . فالدول المتقدمة تعتبر أن مسئولية الإنماء تقع فى الدرجة الأولى على سياسات الدول المتخلفة الداخلية ، وأن على هذه الدول الحد من النموالسكانى السريع واستخدام الموارد القومية بحكمة ، وعليها أن تساعد على تنقية أجواء الاستثمار حتى تجتذب اليها رؤوس الأموال من الخارج ، وتشدد على اصلاح الاقتصاد القومى والتوزيع العادل للثروة القومية بين سائر فئات وطبقات الشعب .

٢— الإتجاه الحديث للدول المتقدمة :

شهدت أوضاع الاقتصاد العالمى تغيرا أكيدا فى علاقات القوى بين العالم الثالث والدول الرأسمالية المتقدمة . ليس فقط بعد رفع أسعار البترول بنسبة ٤٠٠٪ خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩/١٩٨٠ ، وإنما أيضا بسبب موجة التصنيع السريع الأخيرة، الأمر الذى أحدث تنوعا ملحوظا بين بلدان العالم الثالث أنفسها وأصبح ينظر اليها باعتبارها منقسمة الى ثلاثة عوالم : عالم البلدان المصدرة للنفط ، وعالم البلدان المصنعة حديثا ، وأخيرا عالم الفقراء . وعلى أية حال فقد

حملت هذه التغيرات بعض الدول الرأسمالية على « تعديل » موقفها وقبول مبدأ إعادة النظر الشامل ( موقف السويد ) أو على الأقل قبول مبدأ الحوار مع الدول النامية بديلا عن المواجهة ( الموقف الفرنسى ) . أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأرجح بين التشكيك والميوعة أو بين الرفض المطلق والقبول المشروط[٩] . فعندما دعا الرئيس الفرنسى السابق جيسكار ديستان فى مؤتمر باريس الى الحوار مع الدول النامية قبلت امريكا فكرة مناقشة مشكلة الطاقة وحدها اذ اعتبرتها أهم شيء يمكن النظر فيه لإنعكاساته على العالم كله . أما عن موقفها فى مؤتمر كانكون فقد أعلنت صراحة أن مطالب العالم الثالث فى جوهرها عبارة عن « نظام دولى للضمان الاجتماعى بتمويل من الدول الصناعية » مما ألقى بالشك حول رغبة الولايات المتحدة فى متابعة حوار جدى وبنّاء فى المفاوضات الدولية لإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد .

### ٣ــ الإتجاه المتطرف فى العالم الثالث :

فى العالم الثالث يلاحظ أيضا عدد من المواقف والإتجاهات تتراوح بين الشدة والاعتدال . وفى أقصى اليسار يدعو بعض مثقفى العالم الثالث الى انفصال دوله عن النظام الاقتصادى العالمى، ويقوم بتحليله على أنه فى جوهره « رأسمالى » يعمل فى انتظام على زيادة الدول الثرية ثراءاً ، وعلى زيادة الدول الفقيرة فقراً ... وأنه ــ من وجهة نظرهم ــ لا يمكن للعالم الثالث أن يتخلص من الاستغلال الا بتصفية الرأسمالية العالمية تماما . وبما أن هذا الهدف ليس سهل المنال فلا أقل من فصم كل الروابط ( ما أمكن ) وتكميش المبادلات والمعاملات التى تربط العالم الثالث بالنظام الرأسمالى .

ويعد الاقتصادى المصرى الكبير سمير أمين من أبرز رواد هذا الإتجاه النيوماركسى وهو وزملاءه يعتقدون أن المصدر الأساسى للأزمة بالنسبة للعالم الثالث هو فى التقسيم الحالى للعمل الدولى ( والذى تمثل مطالب النظام الاقتصادى العالمى الجديد تحديا له ) . فالتقسيم الحالى للعمل الدولى يقصر دور البلدان المتخلفة على انتاج وتصدير المواد الأولية ( الزراعية والمعدنية ) فى حين

ينحصر تصنيعها ( احلال الواردات ) فى اطار السوق المحلى ولا يسمح لها بالمنافسة فى الخارج . وقد مثل تقسيم العمل الدولى هذا أحد الأسس التى بنيت عليها مرحلة الرخاء الدائم فى ربع القرن الماضى . وكان الرخاء مقصورا على دول العالم الرأسمالى المتقدمة ، ولكن الأزمة التى كانت مقصورة على المناطق المتخلفة من العالم بدأت منذ السبعينات تمتد لتشمل النظام الدولى بأسره(١٠) .

يستند التيار النيوماركسى فى تبريره لحتمية تأسيس النظام الاقتصادى العالمى الى نجاح اجراء الدول المصدرة للبترول فى رفع الأسعار عامى ٧٣ ، ١٩٧٤ . ويرى اصحاب هذا الإتجاه أن هذه الخطوة قد أثبتت أن ما يدعى « قوانين السوق » التى يستند اليها لتفسير استحالة تغيير الأسعار المجحفة لمنتجات العالم الثالث ، ليست سوى مقولة ايديولوجية وضعت لإخفاء حقيقة موازين القوى الدولية . ومعنى هذا ببساطة أن على الدول النامية أن تدعم قوتها ابتداء . ولكى تدعم الدول النامية من قوتها ينبغى أن تعمل على بناء اقتصادى قومى على درجة عالية من الاستقلالية القومية الذاتية بحيث تتمكن من مقاومة الضغوط الخارجية بصورة افضل ، وبالتالى تتاح لها امكانية التفاوض حول مشاركة العالم الثالث فى تقسيم العمل الدولى بشروط أكثر ملاءمة .

معنى ما سبق ، أن التقدم فى اتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد ، يقتضى ابتداءا وقبل كل شيء بلورة وتدعيم استراتيجية للتنمية المعتمدة على الذات . والتى تتضمن بدرجة أو بأخرى فصم عرى الارتباط بتقسيم العمل الدولى الراهن .

وعندئذ ، وعندئذ فقط ، يمكن اجبار الدول المتقدمة على القيام بالإجراءات الداخلية الضرورية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد(١١) .

### ٤ـ الإتجاه الغالب فى العالم الثالث :

ومن بين هذه التيارات يجمع أغلب المفكرين والمسئولين فى العالم الثالث على ضرورة العمل على تغيير الأوضاع الحالية للعلاقات الاقتصادية الدولية لرفع الاستغلال وضرورة تطوير أوضاع الاقتصاد العالمى . ولن يتم ذلك الا بعملية

مزدوجة تتمثل فى علاقات دولية أكثر تكافؤا من ناحية واستراتيجيات تنموية جديدة فى العالم الثالث من ناحية أخرى .

علاقات دولية أكثر تكافؤا ... نعم . فحيث تتجه معدلات التبادل الدولى لغير صالح صادرات البلدان المتخلفة ، وحيث تميل أسعار صادراتها من المنتجات الأولية الى الهبوط والتقلب ، وحيث يتراخى نصيبها من التجارة الدولية لما تواجهه من اجراءات حمائية وقيود جمركية فى أسواق البلدان المتقدمة وحيث تتعاظم حاجتها بسبب زيادة السكان الى الصرف الأجنبى فى ظل ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم العالمية ، تميل هذه المؤشرات مجتمعة الى تحميل دول العالم الثالث بضغوط اقتصادية تجارية ومالية تفوق قدرتها على الاحتمال . وقد دفعت هذه الظروف العديدة أغلب الكتاب ورجال السياسة والاقتصاد فى العالم الثالث بل والعالم المتقدم ايضا الى المناداة بنظام اقتصادى عالمى جديد أكثر عدالة وعلاقات دولية اكثر تكافؤا . نظام يتحقق فيه للدول المتخلفة مزيد من السيطرة على مواردها الوطنية ومزيد من العدالة فى تحديد أنصبتها فى التجارة الدولية ومزيد من المرونة فى حصولها على قروض بتكلفة معقولة .

واستراتيجيات تنموية جديدة ... نعم . فلقد تطور هدف التنمية منذ آدم سميث من النمو Growth ( اى الزيادة فى اجمالى الدخل القومى ) الى العمالة Employment ( عقب ازمة الكساد العظيم وتفشى البطالة فى النظام الرأسمالى الحر ) الى إعادة توزيع الدخول Redistribution كصدى لتيار الفكر الاشتراكى، ثم الى الاستثمار فى العنصر البشرى وهو العنصر الوحيد «غير النادر» فى البلدان الفقيرة . ولعل فشل معظم تجارب التنمية فى العالم الثالث يرجع أساسا الى عدم مراعاة الاختلاف الجذرى بين الشرق ( والجنوب ) وبين الغرب ( والشمال ) من حيث القيم والمعتقدات والانماط السلوكية السائدة فى كلاهما . أن التحليل الاقتصادى الذى تم نقله من الغرب المتقدم لا فائدة فيه لاقتصاديات دول العالم الثالث . أن سوء توزيع الدخل القومى فى البلدان المتخلفة يطرح — فى الواقع — جانبا ذلك الفرض شبه البديهى الذى احتوته النظرية التقليدية

المفسرة لقوانين الانتاج Theory of consumer sovereignty ، وتعنى أن المستهلك وليس المنتج هو صاحب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع وحجم الانتاج وذلك ـــ كما نعلم ـــ من خلال ميكانيكية نظام السوق وجهاز الثمن . لقد أثبتت تجارب التنمية أن الكلمة الأخيرة هى للفئة القليلة التى تتحكم فى أكبر نسبة من موارد المجتمع ودخله القومى فهى التى تحتكر السوق وهى التى تحدد حجم ونوع السلع المعروضة . وكلما قلت عدالة التوزيع كلما اتسعت فجوة التخلف داخل البلد الواحد وازداد عدد الفقراء رغم ما قد يظهره متوسط الدخل الفردى من ارتفاع أو نمو . وبمعنى آخر ، لوحظ أنه بمعيار النمو الاقتصادى حققت خطط وتجارب التنمية نجاحا غير متوقع ولم يسبق له مثيل فى معظم دول العالم الثالث ( حيث زادت الدخول القومية بمعدلات سنوية مرتفعة للغاية ) ، على حين زاد عدد الفقراء تحت خط الفقر المطلق فى هذه البلاد زيادة مروعة . أى أنه بمعيار النمو الاقتصاى أثبتت النظريات التقليدية المطبقة نجاحها بينما فشلت اذا قيست نتائجها بمعيار القضاء على الفقر والجهل والمرض .

أن حقائق الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا تتمشى مع فكرة سيادة المستهلك ونظام السوق التى بنيت عليها معظم النظريات الاقتصادية فى الغرب ( الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية ) . أن هذه الحقائق التى يذخر بها واقع العالم الثالث لكفيلة بأن تحيل النظريات الاقتصادية التقليدية ( على المستوى الجزئى والكلى ) الى شىء قليل الفائدة سواء فى مجال التحليل أو فى مجال رسم السياسات الاقتصادية . ولقد كتب محبوب الحق ، الاقتصادى الباكستانى المرموق يقول :

« لقد علمونا أن نهتم بزيادة الدخل القومى الاجمالى كوسيلة لمكافحة الفقر . دعنا الآن نقلب هذا ونهتم بمحو الفقر كوسيلة لزيادة الناتج القومى »[١٢] .

والآن نتساءل : ما الذى تم انجازه من كل هذه الطموحات والآمال ؟

## الإنجازات فى الحوار القائم :

على سبيل الحصر أمكن ـــ بعد الدراسة والاستقراء ـــ التعرف على ستة أوجه للانجاز تميزت بها السنوات العشر الأخيرة واعتبرت من ملامح التغيير الجذرى فى العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، نسوقها فيما يلى :

١ــ تعتبر اتفاقيتى لومى ( توجو ) الأولى والثانية المعقودتان فى عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ بحق بمثابة نموذج جديد للعلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب[١٣] .

واتفاقية لومى عبارة عن تنظيم للعلاقات التجارية والاقتصادية بين دول المجموعة الأوروبية الاثنى عشر ودول أفريقيا والكاريبى والباسفيك ( نحو ٦٢ دولة) وتهدف بنودها الى احلال الاستقرار فى عائدات الدول النامية من صادراتها وتشمل الصادرات المدعومة بالاتفاقية ٤٤ مادة خام وسلعة . وتشمل البنود الأخرى معاملات خاصة فى ميادين التجارة والتعاون الصناعى والزراعة وتسعيرة السكر . ومن المفروض أن توفر هذه الاتفاقية ٦ مليارات دولار للبلدان المستفيدة على مدى خمس سنوات . ومن أجل تحقيق الاستقرار فى دخل الدول المستفيدة تنص الاتفاقية على أن تعوض الدول الأوروبية المذكورة الدول المستفيدة عن النقص فى ايراداتها اذا ما حصل ذلك بسبب انخفاض الأسعار العالمية أو لأسباب ترجع الى العوامل الطبيعية كالجفاف أو السيولة أو غير ذلك .

ومن البنود الهامة باتفاقية لومى الثانية أنها تسمح للمنتجات الصناعية لدول الاتفاقية أن تدخل دول السوق الأوروبية المشتركة « بحرية وبدون حدود » .

٢ــ بالإضافة الى اتفاقيتى لومى الأولى والثانية نجد انجازا آخر قد تحقق أخيرا ألا وهو اقرار الولايات المتحدة والدول المتقدمة لاتفاقية أخرى تستهدف تثبيت أسعار السلع الرئيسية فى صادرات البلدان النامية ، وسميت باتفاقية الصندوق المشترك Common Fund والمراد به تمويل اتفاقيات السلع المنفردة

عن طريق عمليات السلع الوسيطة وذلك بالاشتراك مع صندوق فرعى يعرف باسم « النافذة الثانية » والمفتوح لمساعدة الدول الأكثر فقرا بين دول العالم الثالث مما يساعدها على تنويع وزيادة دخلها من المواد الخام .

وكانت الدعوة لإنشاء الصندوق المشترك قد أطلقت فى المؤتمر الذى عقدته الانكتاد بنيروبى عام ١٩٧٦ ، وكانت الدول الصناعية تعارض اقامة هذا الصندوق المشترك بحجة أنه صعب التطبيق وأنه مكلف . ولكن الدول المصدرة للسلع الأولية أصرت على أهمية تحقيقه من أجل تثبيت أسعار المواد الخام . وقد شاركت الولايات المتحدة بالفعل فى ثلاثة من الاتفاقيات السلعية الدولية International Commodity Agreements هى السكر والبن والكاكاو . وقد تم مؤخرا عقد اتفاقية المطاط وهى أول اتفاقية دولية للسلع يتم عقدها بعد أن كانت الأسعار تحدد على مستويات ثنائية أو محدودة بين مجموعة الدول المشتركة فى تجارة هذه المواد الأولية(١٤) .

٣ــ من الإنجازات الأخرى التى تحققت فى مجال الاصلاح الاقتصادى الدولى ذلك التغيير الطارىء على سياسة صندوق النقد الدولى الذى خفف مؤخرا من قسوة اجراءاته فى عملية الاقراض لبلدان العالم الثالث . فقد كانت قروض الصندوق مقتصرة على تمويل العجز المؤقت قصير الأجل فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، وبعد أن توشك الدول المحتاجة على أن تستنفذ احتياطيها المخزون فى البنك المركزى . وكانت القروض تقدم بعد اقرار العضو وقبوله لمجموعة من الشروط القاسية التى تدعو الى التقشف وتحرير الأسعار سواء للسلع أم للنقد الوطنى فى علاقته بالعملات الأجنبية ( أسعار الصرف ) وكذلك تحرير التجارة الخارجية والاحجام عن دعم السلع الاستهلاكية الضرورية لفئات الشعب الكادحة ، وما الى ذلك من شروط قاسية اقتصادية وخطرة سياسيا واجتماعيا مما كانت تعصف فى بعض الحالات بالامن والسلام الاجتماعيين فى بعض المجتمعات التى استجابت لهذه الشروط . ( احداث يناير ١٩٧٧ فى مصر وصيف ١٩٨٤ فى تونس ) .

بدأ الصندوق مؤخرا يقدم قروضا طويلة الأجل ( على غير عادته وسياسته منذ انشائه ) لمعالجة مشاكل مزمنة فى موازين مدفوعات الدول الفقيرة ولمساعدتها فى مواجهة مشاكل مديونيتها الخارجية المتأزمة . قدم قروضا من هذا القبيل لبعض الدول مثل الباكستان ويوغوسلافيا وتركيا وزائير وزامبيا والمكسيك وقدم فى بداية الثمانينات اكبر قرض من نوعه يبلغ ٥,٨ مليار دولار الى الهند لمساعدتها فى مواجهة مشكلة الطاقة وأسعارها المرتفعة رغم معارضة الولايات المتحدة لتقديم مثل ذلك القرض . كما اعتمد الصندوق سياسة جديدة ترمز الى زيادة نسبة القروض المسموح بها سنويا لكل دولة عضو وصاحب ذلك بزيادة حصص الأعضاء تمشيا مع حاجة العالم الثالث للمزيد من الأموال فى شكل قروض ميسرة .

٤ــ ولعل من أبرز الإنجازات التى تسعد كل فرد فى البلدان العربية هو حصول المملكة العربية السعودية على مقعد دائم فى مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولى اعتبارا من ١٩٨١ بجانب الدول الخمس الكبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان . وقد ارتفعت حصة السعودية فى الصندوق كما قدمت له قرضا ضخما فى عام ١٩٨٠ تقارب قيمته عشرة مليارات دولار . وتكون السعودية بذلك قد أصبحت الدولة النامية الأولى التى تحتل ذلك المنصب على أمل أن تكون لها بعض الفعالية فى إدارة أعمال الصندوق بعد أن كانت حكرا على الدول الصناعية الكبرى .

٥ــ انجاز آخر حصلت عليه البلدان النامية فى حوارها مع دول الشمال المتقدم وذلك باقرار نظام الأفضلية الجمركية المعمم (Generalized system of Preferences, GSP) ، وقد أقر هذا المبدأ فى اجتماع الانكتاد الثانى فى نيودلهى سنة ١٩٦٨ ، واعتمدت معظم الدول الصناعية ابتداءا من سنة ١٩٧١ ، ولكن كندا والولايات المتحدة لم تأخذا به الا فى سنة ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ على التوالى . وفحوى هذا النظام هى المعاملة بالحسنى من قبل

الدول الصناعية لبضائع البلدان النامية الصناعية والزراعية وذلك برفع الحواجز الجمركية والتعريفات كليا أو جزئيا .

٦ـــ وأخيراً يعتبر قبول منظمة الأوبك لمطالب مجموعة الـ ٧٧ زيادة مساعداتها للدول النامية انجازا . فقد قررت دول المنظمة المجتمعة فى فيينا فى يناير ١٩٨١ على زيادة مساعداتها ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سابقا فى السنتين التاليتين ، وذلك بنسبة ٥٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨١ ، و ٧٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٢ . وقد زاد رأس مال صندوق أوبك الدولى للإنماء ( الصندوق الخاص سابقا ) الى ما قيمته ٤ مليارات دولار . كما وأن الأوبك قد أنشأت الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD) ومقره روما . وجميع هذه الخطوات تعتبر مثالا طيبا للعلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب مع بعضها البعض .

هذا ويعتبر البعض ـــ إن لم يكن أغلبية الاقتصاديين والمحللين السياسيين ـــ أن أعظم الإنجازات والذى يعد بمثابة أول انتصار جماعى للعالم الثالث هو عملية رفع أسعار النفط فى عامى ٧٣ ، ١٩٧٤ . فلأول مرة منذ أربعة قرون يتخذ قرار يتعلق بالعالم ككل خارج اطار سيطرة المركز الاستعمارى . لقد أثبتت هذه الخطوة امكانية هذا ، وأثبتت أن ما يدعى « قوانين السوق » التى يستند اليها لتفسير استحالة تغيير الأسعار المجحفة لمنتجات العالم الثالث ، ليست سوى مقولة أيديولوجية وضعت لإخفاء حقيقة موازين القوى الدولية(١٥) .

الا أن هذا الاتجاه لرفع أسعار المواد الخام التى تنتجها دول العالم الثالث عن طريق انشاء صناديق للتضامن واتحادات للمنتجين لم يكتب له الاستمرار . فتحت ضغط الدول المتقدمة ، حلت استراتيجية « للأستقرار » من خلال الانكتاد و « المفاوضات » و « الحوارات » التى لا نهاية لها ، محل استراتيجية تنظيم المنتجين بهدف التدخل الجماعى أو الثنائى اذا كان ضروريا(١٦) .

على أية حال ، لا يمكن القول بأن الإنجازات هى « مكاسب صافية » للعالم

الثالث فى حواره مع الشمال . فهناك لاشك شوائب تعلق بهذه الإنجازات نشير اليها فيما يلى :

**مآخذ على الإنجازات :**

١ــ بالنسبة لاتفاقيتى لومى يلاحظ أن مدى مساعدة الدول الأوروبية ــ لدول الاتفاقية ــ إنما هى محدودة فى الواقع بقدرة الدولة المانحة على الايفاء بالتزاماتها . نجد مثلا أنه اذا ما حدث قصور فى ايرادات الدول المستفيدة فى أى وقت فذلك يلقى بعبء مفاجىء وكبير على الدول المانحة يمنعها من الوفاء بوعودها . وقد حصل مثل ذلك بوضوح عندما انخفضت العائدات فى عدد كبير من دول الاتفاقية فى آن واحد عام ١٩٨٠ حين بلغت قيمة طلبات التعويض ٢٨٧ مليون دولار فى حين أن الميزانية السنوية للتعويضات لم تكن قيمتها تتعدى ١٢١ مليون دولار . ومن جهة أخرى قد دفع انتاج السكر المتزايد فى دول السوق أن تعطى منتجيها للسكر والنسيج افضلية فى المعاملة وهو ضرب من الحماية لابد أن يؤثر على البلدان المستفيدة من اتفاقية لومى .

٢ــ وفقا لترتيبات نظام الأفضلية الجمركية المعمم والممنوح للبلدان النامية فان الدول الغنية تتعهد بمنح الدول الفقيرة تنازلات خاصة فى المعاملة التجارية دون مطالبتهم بالمعاملة بالمثل . وقد وضع هذا النظام موضع التنفيذ عام ١٩٧١ ولمدة عشرة أعوام ، وفى دورة طوكيو للجات ( والتى عقدت من الناحية العملية فى جنيف عام ١٩٨١ ) حصلت البلدان النامية على تأكيد بأن نظام الأفضلية الجمركية المعمم هذا سوف يصبح سمة شبه مستديمة للتجارة العالمية .

الا أن جزءا مما أعطى فى جنيف بيد أسترد باليد الأخرى . اذ أن الحد المتوسط للأفضلية بالنسبة المئوية ( مقارنة بمتوسط رسوم الدولة الأولى بالرعاية والمطبقة بين البلاد المتقدمة ) قد خفض الى النصف : بميزة قدرها ٣,٩٪ مقارنة بالنسبة السابقة وهى ٧,٩٪ . علاوة على ذلك فان الثلث

فقط من صادرات البلدان الفقيرة الى البلدان الصناعية الغنية ( ١٥٨ مليار دولار لعام ١٩٧٦ موزعة على الدول الأعضاء فى منظمة تنمية البلاد الأوروبية ) تغطية ترتيبات نظام الأفضلية الجمركية المعمم . ومن هذه النسبة لم يحصل بالفعل على المعاملة التفضيلية ودون أى قيود الا حوالى ٤٠٪ لنفس العام .

أن معظم البلدان الفقيرة لا يمكنها انتاج معظم المنتجات المشمولة بالأفضلية انتاجا تنافسيا ، وخاصة تلك السلع التى تتمتع بأكبر قدر من التخفيضات التفضيلية وعلى فرض تمكن البعض منها ـــ البلدان النامية المصنعة حديثا ـــ انتاج هذه الأنواع من المنتجات فان الدول الغنية سرعان ما تطبق الشروط الوقائية التى تسمح لها بالغاء المعاملة التفضيلية بالنسبة لأى صناعة أو لأى بلد دون تفسير وعلى أساس المعاملة من جانب واحد مما يتنافى مع قواعد الجات التى تقوم على مبدئين أساسيين : المعاملة بالمثل ، وعدم التمييز .

٣ـــ يظل الخلاف بين الدول المنتجة للمواد الأولية ذاتها ـــ ومعظمها من بلدان العالم الثالث ـــ العائق الرئيسى فى قضية الصندوق المشترك ، كما وأنه العائق لعقد اتفاقيات سلع دولية منفردة . أن مسألة الوصول الى اتفاق حول تحديد كمية الانتاج هى العقبة المستعصية فى طريق العمل الجماعى . ان بلدان كثيرة فى العالم الثالث تجد صعوبة جمة فى قبول مبدأ تخفيض انتاجها أو تحديده لأن عددا كبيرا منها يعتمد الى حد بعيد على تجارة مادة خام واحدة كالقطن أو الكاكاو أو النحاس أو السكر أو النفط ، ويكون لتخفيض الانتاج أو تحديده أثر خطير على الاقتصاد القومى فالمطلوب ايجاد أسلوب يمكن الدولة هذه من تحديد انتاجها بصورة عملية دون احجاف بحق أى بلد والحيلولة دون تعريض أى بلد لضائقة اقتصادية .

وعلى المستويين الأقليمى والدولى سعت البلدان النامية سعيا حثيثا لانعاش التعاون الاقتصادى فيما بينها وعقدت عدة اجتماعات لتحقيق ذلك

الغرض ، منها اجتماع بيونس ايرس ( الارجنتين ) فى عام ١٩٧٨ من أجل تحقيق التعاون الفنى والتكنولوجى ، تبع ذلك اجتماع دول مجموعة الـ ٧٧ فى أروشا ( تنزانيا ) فى عام ١٩٧٩ ثم فى كاراكاس ( فنزويلا ) فى مايو ١٩٨١ حيث بحثت قضية التعاون الاقتصادى وتسهيل مسألة الحصص ( الكوتا ) فى الاتفاقات الدولية للسلع ، وكان مؤتمر عدم الانحياز المنعقد فى الهند عام ١٩٨٤ قد دعا الى تعاون أوثق بين الدول النامية فى مجالات المواد الأولية والتمويل والاستثمار .

ويظل الخلاف مستمرا بين بلدان العالم الثالث أنفسها والتى كما ذكرنا من قبل قد أصبحت منقسمة الى ثلاثة عوالم : عالم البلدان المصدرة للنفط ، وعالم البلدان المصنعة حديثا ، وعالم الفقراء .

٤ــ تظل المشاكل المالية والنقدية قائمة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ما لم يعاد النظر فى أسس النظام النقدى الدولى من أجل مشاركة أكثر ايجابية فى خلق النقود الدولية وادارتها . أن خسائر الدول النامية من جراء البحث عن العملات « الصعبة » هى خسارة أكيدة . فتجارتها الخارجية تمر بمرحلتين : الأولى البحث عن العملة وتوفيرها ، والثانية : البحث عن سعر عادل لمنتجاتها وتسويقها . فى حين أن الشق الأول من هذه المشكلة لا تواجه به البلدان الصناعية المتقدمة !! ولمواجهة مشكلة السيولة تلجأ البلدان الفقيرة الى الاقتراض الباهظ التكاليف والذى يبتلع معظم حصيلة صادراتها فى سبيل السداد . وهكذا يخلق النظام النقدى العالمى القائم على استخدام عملات الدول الكبرى الصناعية مشكلة خطيرة لدول العالم الثالث ، أو على الأقل يساهم فى تعميقها ألا وهى مشكلة الديون الخارجية .

ومصدر القلق فى هذا الأمر ليس فقط فى ضخامة العبء السنوى لسداد هذه الديون ( المتراكمة والمتزايدة ) وإنما أيضا فى اتجاه دول العالم الثالث الى السوق الخاص للتمويل . فمن ٥٠٪ عام ١٩٧٣ ارتفعت نسبة الديون الخاصة الى اجمالى الديون الخارجية للبلدان النامية الى ٦١٪ عام

١٩٨٢ فى مقابل هبوط نسبة القروض المتحصل عليها من الحكومات والهيئات الدولية من ٥٠٪ الى ٤٠٪ على التوالى . ولتبيان مدى مساهمة النظام النقدى الراهن فى مشاكل السيولة للبلدان النامية نستعين بالاحصائية التالية لصندوق النقد الدولى والتى جاءت بتقريره السنوى عام ١٩٨١ :

خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩ حصلت الدول النامية على تمويل خارجى قدره ٣٠٠ مليار دولار منها ٢١٥ مليار قروض و ٨٥ مليار منح وهبات . ولظروف تقلب حصيلة هذه البلاد من الصرف الأجنبى لكونها منتجة للمواد الخام والأولية فقد حجزت من هذا المبلغ ما قيمته ٥٠ مليار دولار كأرصدة احتياطية سائلة فى بنوكها المركزية لمواجهة طوارىء السيولة النقدية . وأما الباق وقدره ٢٥٠ مليار دولار فقد سددت به العجز فى موازين مدفوعاتها عن هذه الفترة . ويقدر خبراء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن هذا العجز لا يمثل بأكمله مشتريات هذه الدول من السلع والخدمات من الخارج . فمن اجمالى الـ ٢٥٠ مليار دولار المدفوعة للخارج كان هناك ٨٠ مليار دولار لمقابلة خسائر ارتفاع أسعار الصادرات العالمية ( أى لتدهور معدل التبادل الدولى لمنتجات الدول النامية خلال الفترة نفسها ١٩٧٣ــ١٩٧٩ ) ، يضاف اليها حوالى ٦٠ مليار دولار أخرى لدفع فوائد الديون الخارجية الى بنوك ومؤسسات العالم المتقدم . وبعملية حسابية بسيطة يمكن اذن اكتشاف أن ٥٦٪ من قروض الدول المتخلفة تعود مرة أخرى الى الدول المتقدمة من خلال اطار غير عادل للتجارة بينهما ، وفى ظل نظام نقدى واقتصادى عالمى تستغل فيه الدول النامية أبشع استغلال .

أن الحاجة مازالت ماسة ، لا لمزيد من المرونة فى سياسات الصندوق الائتمانية والتمويلية ، بل الى التغيير الجذرى فى نظام النقد العالمى واحلال حقوق السحب الخاصة محل الدولار كنقود دولية محايدة واشتراك أكثر جدية وفعالية لدول العالم الثالث فى ادارة النظام الجديد .

٥ـ باستثناء دول الأوبك وهولندا والدانمارك والنرويج والسويد نجد أن المساعدات الخارجية للانماء التى تقدمها الدول الصناعية الى دول العالم الثالث فى انخفاض مستمر . وقد انخفضت الى دون المستوى المعين لها من الأمم المتحدة ( ۰٫۷ بالمائة من الناتج القومى للدول المانحة ) . حتى أن قيمة المساعدات الأمريكية ، وهى أكبرها حجما ، قد تدنت الى ۰٫۲٥ بالمئة من الناتج القومى أى الى ما يقرب من ۱۲ مليار دولار عام ۱۹۸۸ يذهب معظمه الى اسرائيل ومصر .

ومما يدعو الى القلق ايضا فى هذا المجال أن المساعدات الإنمائية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه ، وهى ضئيلة أصلا ، قد انخفضت من جديد من ۰٫۰۹ بالمئة من الناتج القومى عام ۱۹۷۳ الى ۰٫۰٤ بالمائة فى عام ۱۹۷۸ ولم تتحسن عن هذا المعدل منذ ذلك الحين . ولاشك أن الاتحاد السوفيتى عرضة لهجوم ضاغط من قبل دول العالم الثالث سواء فى مجال تقديم المعونة أو لفتح أسواقه لبضائع العالم الثالث لاسيما وأنه بائع أساسى للسلاح لهذه البلدان !!

## رابعا : تقييم وتحليل النظام الاقتصادى العالمى الجديد

فى تحليل متفائل لواحد من كبار الكتاب فى حقل التنمية الاقتصادية هو البروفسور الأمريكى المعاصر مايكل تودارو يعتقد الكاتب أن الصراع بين العالم المتخلف والعالم المتقدم والذى يدور فى نظره حول مصادر الثروة الطبيعية فى العالم ـ لابد وأن ينتهى الى التعاون بينهما[۱۷] .

ونقطة البدء فى تحليل تودارو هى ما يمر به العالم المتقدم من ازدياد حاجته الى الخامات والمواد الأولية المنتجة فى الدول النامية ، واحتياج الأخيرة الى الحبوب والطعام المنتج فى الدول المتقدمة . ومع مرور كل عام تزداد « الندرة » ... ندرة الخامات بالنسبة للعالم المتقدم ، وندرة الطعام بالنسبة للعالم الفقير . وأما الدول التى تفتقر الى النادر من الخامات ( بترول ـ مواد أولية ) ، ومن الطعام ( القمح ـ اللحوم وبعض السلع الغذائية ) فسوف يزداد موقفها سوءا . لقد

كانت الصعوبة فى الماضى هى فى كيفية الوصول الى الأسواق التى تشترى فيها السلع المصنوعة ( حين كان عرض السلع الزراعية والمواد الخام الأولية متوفر ورخيص أى حين كان هناك دائما فائض فى عرضها ) ، ومنذ السنوات العشرة الأخيرة انقلبت الصورة وأصبحت الصعوبة الحقيقية هى فى كيفية الوصول الى الأسواق التى تشترى فيها الخامات والمواد الأولية وأيضا الحبوب والطعام .

بهذا التحول الجذرى فى الوضع الاقتصادى العالمى ، تغيرت فى ساحة الملعب الكبير أسماء اللاعبين وأيضا قواعد اللعبة The Rules of The Game انتهى تماما — فى نظر تودارو — ذلك العصر الذى يتنافس — أو يتعاون فيه قلة مختارة من الدول الغنية — فى غزو أو اقتسام أسواق البلدان الفقيرة وبيع منتجاتهم من السلع المصنوعة بأسعار مرتفعة والعودة منها بالمنتجات الأولية رخيصة الثمن . لقد أصبح للدول الفقيرة المنتجة للمواد الخام النادرة قوة ومركز نسبى أفضل من المساومة الاقتصادية . ثم يطرح تودارو سؤاله الهام عما اذا كانت هذه التحولات الجديدة فى العلاقة الندية المتبادلة بين بلدان العالم الأول والعالم الثالث سوف تؤدى الى تساعد التعاون أم الى زيادة حدة الصراع فيما بينهما ؟ ويجيب بأن انفراد العالم المتقدم بسيادة النظام الاقتصادى العالمى لا يمكن أن تستمر فى المستقبل ، وأن التعاون هو البديل الوحيد والضرورى . ولكنه يضيف بأنه ليس من المستبعد أن تستخدم الدول الغنية سلاح الطعام فى مواجهة البلدان الفقيرة اذا ما حاولت هذه الأخيرة المغالاة فى استخدام سلاح المعادل والمواد الخام . وفى هذا الصراع — اذا ما انفجر — لن يكون هناك خاسر ومنتصر ، فالمصير واحد . ويرى تودارو لذلك أن على المجتمع الدولى أدراك حقيقة أن اقرار النظام الاقتصادى العالمى الجديد ليس ممكنا فحسب بل هو أمر ضرورى وأن تنمية أى مجتمع بل وأى فرد هى جزء لا يتجزأ من عملية النمو فى المجتمعات الأخرى فى العالم . وهكذا يعود الكاتب فى نهاية تحليله الى حديث المثاليات حين يختتم بقوله :

« دعنا نتمنى أن يغلب التعقل والادراك الحسى السليم لكى تصبح العوالم : الأول والثانى والثالث أجزاء فى عالم واحد تذوب معا فى مصير اقتصادى مشترك ويكون دليلها تلك المبادىء الإنسانية للسلام والأخوة والأحترام المتبادل[١٨] .

إن لكاتب هذا الكتاب رؤية أخرى . ودون أى شعور بمناطحة الكبار من الكتاب والاقتصاديين ، وإنما من باب الاختلاف الذى تمليه طبيعة البحث العلمى فى موضوع كهذا يعانى الكثير من قوى المد والجذر نعتقد أن النظام الاقتصادى العالمى بمبادئه الخمسة وعشرين ليس سوى مجموعة من الأمانى أو الرغبات الملحة . مجموعة من الرغبات والأمانى تصدر وتوجه من جانب ضعيف الى جانب قوى فى عالم تتباعد فيه للغاية المسافة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن .

وليس لهذه المبادىء — فى نظرنا — ومن الناحية المنهجية أية صلة بالعلم . فالعلم يهتم بالكشف عن الحقيقة ، وبما هو كائن . واذا كان منهجنا فى هذا البحث منهجا علميا نستعين فيه بالاستقراء على كشف أغوار الواقع ، ثم بالتحليل المنطقى والاستنباط للوصول الى الفروض العلمية المفسرة والتى من خلالها نستلهم الحلول لمشاكل العالم الثالث ، فليس من الحلول العلمية أن توجه الدول النامية والفقيرة « نداءات » الى الدول المتقدمة الغنية تطالبها فيها — بمنطق ما يجب أن يكون — ببعض التنازلات والتسهيلات والمعونات ... الخ . واذا عدنا الى تحليل مايكل تودارو فلسوف نلحظ على الفور أهم نقاط الضعف فى هذا التحليل الخاص بصراع القوى الاقتصادية فى العالم المعاصر وتكمن فيما يلى :

أولا : هناك حقيقة أصبحت ملموسة فى معظم تجارب التنمية الأخيرة وهى أن دول العالم الثالث تتحول وبالتدريج عن الأسلوب الغربى الذى أتبع تقليديا فى التنمية . وأنها فى سبيل ذلك تسعى الى اجراء تغييرات هيكلية فى اقتصادياتها لكى توازن بين انفجارها السكانى وبين حاجتها الى الطعام ، وأنها أصبحت تدرك — وعن حق — أن التجارة الخارجية لم تعد أحد محددات النمو الاقتصادى الأساسية بل هى وسيلة لاستنزاف مواردها الطبيعية والمادية والبشرية لصالح البلدان الصناعية المتقدمة فى العصر الحاضر .

**ثانيا** : أنه حتى لو صح تحليل تودارو حول مسألة « ندرة الخامات » هذه ( وهى الأساس الذى يبنى عليه الكاتب ما سوف تكتسبه البلدان الفقيرة من قوة المساومة فى مواجهة الدول الصناعية ) فان هذه النقطة مردود عليها بالآتى :

١ــ ان التقدم التكنولوجى ــ الذى تمتلك الدول الغنية ٩٨٪ من نتائجه وامكانياته ــ كفيل بتقليل اعتماد الدول الغنية على الدول الفقيرة . ولعل الدليل القوى على ذلك هو ما حدث عقب ارتفاع أسعار البترول من اتجاه الدول الصناعية الى تنويع مصادر حصولها على الطاقة ، بحيث أدى استخدام الطاقة الشمسية والذرية ــ بالإضافة الى ابتكار وسائل الانتاج الموفرة لاستهلاك البترول ــ الى هبوط أسعاره مرة أخرى فى الأسواق العالمية . بل وتنافس الدول المصدرة على بيعه خارج نطاق الأوبك باسعار أرخص من الأسعار المعلنة والمتفق عليها داخل المنظمة !

٢ــ أن العالم الثالث يضم دولا عديدة ، وأن الغالبية العظمى من دوله الأكثر فقرا ليست من عداد الدول ذات الفائض التصديرى من الخامات النادرة ( بترول ــ أخشاب ــ معادن ) وأن حاجتها الماسة للعملات الأجنبية يضعف دوما من مقدرتها على المساوة ، لاسيما وأن مجالات النقد والتمويل الدوليين سوف تظل دوائر مغلقة وحكرا على الدول الصناعية المتقدمة . ومن ثم لا نرى كيف او لماذا تتغير قواعد اللعبة القديمة ؟ ففى الماضى كانت لصالح الدول الصناعية ، واليوم أصبح المركز النسبى للدول الفقيرة اكثر سوءا من الماضى بمشاكلها السكانية فى الداخل وباطار العلاقات الاقتصادية الدولية الذى ليس فى صالحها فى الخارج .

أن الدول الفقيرة لا ولن تتمكن من تغيير قواعد اللعبة ــ بحيث يكون لها مركزا أقوى نسبيا فى علاقاتها الاقتصادية مع سالدول الصناعية الغنية ــ ما لم

تتحرك بعيدا عن خط الفقر المطلق وما لم تنفض عن نفسها غبار التخلف والأمية والمرض ، وما لم تتحرر من قيود التبعية الاقتصادية والفكرية ... تبعيتها لعالم الرأسمالى وتبعية بعضها للعالم الشيوعى . فلكل فلسفته وأسلوبه ومصالحه الخاصة فى ارتباط دول العالم الثالث به اقتصاديا وسياسيا وفكريا . أن للدول المتخلفة مشاكلها الخاصة بها وأسلوبها فى الحياة المتخلف جذريا عن الكتلتين الشرقية والغربية . واذا وعت الدول المتخلفة هذه الحقيقة فسوف تنكب على حل مشاكلها ذاتيا قبل أن تنظر الى خارج حدودها الجغرافية لتنتظر العون فى الحل من الخارج . ونحن بهذا لا نشكك فى أهمية بل وحتمية الاتجار مع العالم الخارجى وضرورة الاستمرار فى المطالبة بتغيير النظام الاقتصادى العالمى المعاصر . ولكننا نؤكد فقط على حقيقة أن القنوات من والى العالم الخارجى ـــ كما كانت دائما فى الماضى ولازالت ـــ تأخذ أكثر مما تضيف الى اقتصاديات البلدان الفقيرة .

والمشكلة الحقيقية والكبرى هى أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد لا يمكن تطبيقه جديا طالما لا توجد سلطة عالمية تخضع لها الدول والشركات متعددة الجنسيات والنقابات سواء فى العالم الرأسمالى المتقدم أو العالم الثانى الاشتراكى . ولهذا يمكن الفهم أنه فى حين كانت الدعوة لنظام اقتصادى عالمى جديد تسبب قلقا للدول الصناعية الكبرى فى عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، فقد أصبحت الآن تحظى بتأييد جماعى . ليس لأن موقف الدول المعارضة تجاه النظام الجديد قد تغير ، وإنما ولأن مثل هذا النظام لا يمكن تحقيقه عملا ، فلا مانع من أن يكون مجالا للخطابة .

غاية القول ... أن الدول المتخلفة لن تغير فى النظام الاقتصادى العالمى شيئا ما لم تغير ما بأنفسها .

# هوامش الفصل الرابع عشر

١ — Finance & Développement, Septembre 1980, Vol. 17, No. 3, p. 4.

٢ — M. Godet, Les Cahiers Francais, No. 191, Mai-Juin 79, p. 20.

٣ — انظر التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى لعام ١٩٨٤ ، صفحة ٦٧ .

٤ — انظر :

- R. Salama, "Liquidités Internationales et le Systéme Monétaire Internationale, Essai Sur le besoin d'une monnoie internationale", Thése d'Etat, Cujas, Paris 1981.

٥ — بينما بلغت مساعدات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للدول النامية عام ١٩٨٨ مبلغ ٤٩,٧٣ مليار دولار ، أو ٠,٣٥ بالمائة من الناتج القومى الاجمالى لها بلغت مساعدات دول الأوبيك ٩,٦ بليون دولار ، أو ٢,٣٤ بالمائة فى عام ٨٠ ثم ٣,٤ بليون فى عام ١٩٨٧ بنسبة ١٪ من الناتج القومى الاجمالى .

- World Development, Report 1989, tabel 19, Official Development Assistance from OECD and OPEC members, pp. 164-5.

٦ — ايليا حريق : « العرب وإعادة النظر فى النظام الاقتصادى الدولى » ضمن مجموعة مقالات صدرت تحت عنوان : العرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ، بيروت صفحة ١٥ .

٧ — انظر :

- United Nations, Declaration on the Establishment of a New International Economic order, Resolutions of the General Assembly at its Sixth Special Session, April 9, May 2, 1974. New York, 1974.

٨ — يشير النظام الاقتصادى العالمى الجديد الى مقترحات وتدابير واردة فى القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتيها الاستثنائيتين السادسة (١٩٧٤) والسابعة (١٩٧٥) ، المعنونة « اعلان بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد » ، وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد » ( قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٠١/د.أ. ٦ و ٣٢٠٢/د.أ. ٦ ) اللذان اتخذتهما فى أول مايو ١٩٧٤ وكذلك قرار ٣٣٦٢/د.أ. ٧ بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ .

٩ ـ John A. Matheison "North-South Inbalances", 38 Bulletin of Atomic scientists, January 1982, No. 1.

١٠ ـ اعتبرت الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ فترة رخاء عظيم لأن معدل البطالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة كان منخفضا ( ما بين ١٪ ، ٣٪ ) . وعندما وصل هذا المعدل فيها الى ٧٪ أعتبر ذلك بمثابة أزمة ، على حين أن المعدلات الحقيقية للبطالة كانت تتراوح فى الدول المتخلفة بين ١٢٪ ، ٢٥٪ وتسوء باستمرار منذ عام ١٩٤٥ .

١١ ـ عرض سمير أمين النقاط الرئيسية فى دراسة بعنوان :

- "Some Thoughts on Self-Reliant Development. Collective Self-Reliance and the New International Economic order", The Journal of the Association of Third World Economists, July 1977.

أنظر أيضا :

- Samir Amin, "Accumulation on a world Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment". New York: Monthly Review Press, 1974.
- ---------, "Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism". New York, Monthly Review Press, 1976.
- M. Barratt-Brown. "The Economics of Imperialism", 1976 ed. Baltimore- Pengim 1974.
- A. Emmanuel, "Unequal Exchange: An Essay on the Imperialism of Trade", New York: M.R.P., 1972.
- S. Lall, "Is Dependance a usful concept in Analysing Underdevelopment" World Development 3, No. 11 and 12, 1975, p.p. 799-810.
- M. Magdofe, "The Age of Imperialism: The Economics of U.S., Foreign Structure, Inflacion, Credit, Gold and The Dollar", New York: M.R.P., 1974.

١٢ ـ - Mahbub ul Hag, "Employment and Income Distribution in the 1970's: a new perspective", Development Digest, October 1971, p. 7.

١٣ ـ انظر أنس مصطفى كامل : « لومى ـ ٢ والحوار الصعب بين الشمال والجنوب » ، السياسة الدولية ـ يناير ١٩٨٠ .

١٤ــ تشمل البلدان الاعضاء فى اتفاقية البن التى بدأت ١٩٧٦ بلدانا تمثل ٩٩٪ من الصادرات العالمية و ٩٠٪ من الواردات العالمية. وفى سبتمبر من كل عام ــأى قبل بداية زراعة البن ــ تقرر البلدان الأعضاء فى الاتفاقية حصة التصدير العالمية (وكذلك حصة كل بلد من البلدان المصدرة) ودائرة الأسعار التى يمكن التحرك فيها. وتستند الحصة العالمية الى تقديرات الاستهلاك والانتاج والمخزون فى كل عام زراعى.

أما اتفاقية الكاكاو الدولية ــ والتى بدأ سريانها فى أغسطس ١٩٨١ ــ فتستخدم المخزون الاحتياطى فى محاولة لتثبيت الأسعار . وقد وفق فى عام ١٩٨٣ على توفير مبلغ وقدره ٧٥ مليون دولار لتمويل مشتريات المخزون الاحتياطى من الكاكاو ، وسيقدم هذا الرصيد عن طريق قروض البنوك التجارية .

انظر **- Finances & Développement, Mars 1983, p. 32.**

١٥ــ انظر سمير أمين : « النظام الاقتصادى العالمى الجديد واستراتيجية استخدام الفوائض المالية فى البلدان النامية » فى الغرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ ، ص.ص : ٢٣٥ــ٢٤٨ .

١٦ــ انظر :

**- Georges Corm, ''Le Capitaux Pétroliers et la réforme de l'ordre Financier international''. Monde Diplomatique, Octobre 1976.**

١٧ــ **- Michael P. Todaro, op. cit., 2ed edition, pp. 506-508.**

١٨ــ المرجع السابق صفحة ٢٠٨ .

# الكتاب الثانى

# نظريات التنمية وتخطيطها

# الجزء الثالث

# نظريات التنمية الاقتصادية

مقدمة عامة

(١) النظرية الكلاسيكية

(٢) النظرية النيوكلاسيكية

(٣) نظرية الرأسمالية الاحتكارية

(٤) النظرية الشومبيترية

(٥) نظرية المراحل ( روستو )

(٦) محددات النمو ( هارود ودومار )

(٧) تحليل آرثر لويس

(٨) التحليل الكينزى

(٩) مذهب الاحتياجات الأساسية

# الجزء الثالث

# نظريات التنمية الاقتصادية

**Theories of Economic Development**

## مقدمة عامة :

حاول عدد من الكتاب والمفكرين ، منذ حقبة بعيدة ، ارساء بعض القواعد لنظريات التطور الاقتصادى . وهذا يتضح من الإطار الفكرى الذى احتوته كتابات التجاريين والطبيعيين والذى تضمن — لأول مرة — عناصر مختلفة للنمو الاقتصادى مع ملاحظة أن بعض الكتاب قد ناقشوا — فى القرن الرابع عشر — العوامل التى اعتقدوا بأنها دافعة الى تحسين الرفاهية المادية للانسان[1] .

الا أن الأدب الاقتصادى لم يتضمن عناصر أساسية لنظرية ديناميكية للتطور الاقتصادى ، لا فى الصور الوسطى ولا فى الكتابات الواردة فى الفترة ما بين العصور الوسطى وعصر التجاريين . ويرجع هذا الى أن الأفكار التى تدور حول تحسين المستوى المادى للانسان كانت محدودة أو غائبة . ومع أن المشكلة الاقتصادية وجدت منذ خلق الله آدم وحواء الا أن النظريات العلمية الاقتصادية لم تبدأ فى الظهور سوى مع خروج كتاب آدم سميث « ثروة الأمم » الى النور عام ١٧٧٦ . والسبب فى ذلك كما يدلنا عليه روبرت هيلبرونر يكمن فى أنه طالما اعتمدت المجتمعات فى حل مشكلة البقاء على التقاليد أو اصدار الأوامر فان المشكلة الاقتصادية والتى تحتاج الى اقتصاديين بالمفهوم الحديث لم يكن لها أى وجود . وطالما سارت المجتمعات على هدى عادة أو طاعة لأمر فانها لم تستشعر الحاجة للاقتصاديين كى يوضحوا لها ما يدور ... كان هناك رجال الدين

(1) Henri Denis, ''Histoire de la Pensée Economique'', P.U.F., 6$^{e}$ edition, 1980, p. 91.

والفلاسفة والسياسيون ، أما الاقتصاديون فلم يكن لهم وجود[٢] . كان لابد من الانتظار حتى يولد نظام السوق والذى فيه تباع وتشترى السلع والخدمات وعوامل الانتاج ، وتسود روح الكسب وتترسخ مفاهيم الربح والابتكار . وبدأ هذا كله فى القرن الـ ١٣ ، ولم يتبلور نظام السوق بتلك المفاهيم الا فى القرن الـ ١٩ . وهكذا ولدت ـــ بمولد نظام السوق ـــ الرأسمالية التجارية والتى حركت ودفعت بخطوات جبارة تقدم الافكار والمخترعات والانفتاح على عوالم جديدة فى ظل المنافسة من أجل المزيد من الكسب . وقد تيسر هذا التطور بفضل مجموعة من العوامل كظهور الوحدات السياسية القومية فى أوروبا ، وتشجيع الدول القومية الجديدة لروح المغامرة والكشوف فى الخارج ، والتحلل البطىء الذى اصاب الروح الدينية تحت وقع ما جاءت به النهضة الفكرية فى ايطاليا من أفكار ومناهج تنزع الى الشك وتهدف الى البحث والاستقراء وتعنى بالانسان وبالحياه الدنيا ، وانتشار المدن وتشييد الطرق التى تشمل التجارة واتساع التداول النقدى ، وظهور ونمو اساليب فنية فى المحاسبة لم تكن موجودة من قبل ، وازدياد النظرة الاستطلاعية الاستقرائية العلمية . وبظهور عام ١٧٠٠ عرف العالم مفاهيم الرجل الاقتصادى ، والمضاربة ، والأسواق ، وهكذا يمكن اعتبار عصر التجاريين بمثابة فترة انتقال تم فيها ارساء النظام الاقتصادى المبنى على السوق بعد أن كان نظاما اقطاعيا راكدا على مدى العصور السابقة عليه .

ويمكن القول أن الكتابات الاقتصادية ، حتى عصر التجاريين ثم الفيزيوقراط لم تتضمن ـــ كما ذكرنا ـــ عناصر أساسية لنظرية ديناميكية للتطور الاقتصادى ، ومع هذا فقد أكد التجاريون على أهمية الدور الاستراتيجى للتجارة والصناعة ، وعلى ضرورة التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية ، كما أكد الطبيعيون دور الزراعة الاستراتيجى فى خلق الناتج الصافى ، ونادوا بتحييد الدور الذى تلعبه الدولة فى توجيه النشاط الاقتصادى .

(2) R. Heilbroner, "The Worldly Philosophers", Simon and Schuster, New York, 1961, pp. 15-45.

وقد لاحظ آدم سميث فى كتابه « ثروة الأمم » : « أن السعى وراء تكوين الثروة فى مختلف الدول ، وفى الفترات الزمنية المختلفة » ، قد أفرز نوعين من الأنظمة التى تميز بها الاقتصادى السياسى : النظام التجارى Mercantilist system والنظام الزراعى Agricultural system(٣) ، والواقع أنه لا يمكن وضع النظامين على قدم المساواة . فكيناى Quesnay ومؤيديه ـــ الذين عرفوا فيما بعد باسم الفيزيوقراط أو الطبيعيين ـــ قدموا للفكر الاقتصادى مجموعة متكاملة متجانسة من الأفكار خاصة فى مجال النمو الاقتصادى بحيث يمكن اعتبارهم وبحق اصحاب مدرسة فكرية متميزة . وبينما ظهرت افكار الفيزيوقراط فى فرنسا فى فترة الربع قرن السابق على ١٧٧٦ ، نجد أن الكتابات الانجليزية المتعددة والمتناثرة طوال قرون ثلاث لم يبد على أصحابها أية محاولة للخروج بتيار فكرى خاص فلم يكن بينهم اتفاق على مبادىء معينة كما أن الاختلاف كان شاسعا فى ادوات التحليل ووسائل البرهان المستخدم فى عرض حججهم الاقتصادية . لقد كانت تجمعهم صفتى اشتراكهم فى التجارب العلمية وكذا توافر خيوط « مذهبية » مشتركة بينهم جميعا .

ولن نتعرض لسرد أفكار كل من التجاريين والفزيوقراط ، ولكن يكفى الإشارة الى النقطتين التاليتين :

١ـــ قد يكون هناك اوجه شبه بين البلاد التى ترعرعت فيها أفكار التجاريين والبلاد النامية الآن ، الا أن هناك أوجه اختلاف اساسية : فمثلا نصيب الفرد من الموارد فى البلاد الأوروبية كان أعلى مما هو عليه الآن فى البلاد المتخلفة خاصة تلك المزدحمة بالسكان ، وكان السكان يتزايدون بمعدل أقل ، والمدخرات بمعدل أكبر ، كما أن التبادل والتجارة الدولية لم تكن عليها مثل هذه القيود التى تمثل عقبة أمام تصريف البلدان المتخلفة لمنتجاتها فى الخارج بل أن البدائل الصناعية للمنتجات الأولية لم تكن قد استحدثت بعد ... الى غير ذلك من أوجه الاختلاف التى تميل الى غير صالح الدول المتخلفة الآن .

(3) Mark Blaug, "La Pensée Economique, Origine et Développent", Economica, Paris, 1981, p. 11.

٢ـ كانت نقاط الضعف فى الفكر التجارى تكمن فى الفشل فى تعريف المفاهيم الاقتصادية بدقة ( كالانتاجية ، والثروة ، ورأس المال .. ) ، أو فى العجز عن وصف بعض العمليات ( مثل الادخار ، والاستثمار ، وتقسيم العمل ، وسلوك التكاليف ) ، أو فى العجز عن توضيح طبيعة العلاقات الدالية الهامة ( مثل التى بين النمو السكانى ومحدداته وبين الزيادة فى الناتج ... الخ ) .

أما عن الطبيعيين فقد أكدوا أهمية قطاع الزراعة كما تقدم ، كما أكدوا أهمية التكوين الرأسمالى والمشروع الخاص ، واهتموا بمعدل نمو الناتج بالنسبة للفرد والجماعة ، كما ارسوا مبدأ الحرية الاقتصادية ، وكان شعارهم المعلن **Laisser faire, Laisser passer** أى دعهم يعملون ، دعهم يمرون .

وفى الفصول المقبلة سوف نتناول ( فى هذا الجزء الأول من الكتاب الثانى ) عرض وتحليل أهم خطوط الفكر المتعلقة بموضوع التنمية الاقتصادية لكل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والماركسية والنيوماركسية وأفكار شومبيتر ونظرية المراحل لروستو وتحليل هارود ودومار وافكار آرثر لويس والتحليل الكينزى لكى نصل الى احدث نظريات التنمية الاقتصادية والتى اسفرت عنها تجارب البلدان المتخلفة فى النصف الثانى من القرن العشرين وهو ما يطلق عليه منهج الاحتياجات الأساسية .

وقبل الدخول فى تحليل هذه النظريات بشىء من التفصيل سوف نستعرض أهم الإتجاهات التى شكلت ملامح تطورها والتى يمكن ايجازها فى النقاط الخمس التالية :

**أولا :** أكدت كل النظريات التى ظهرت منذ آدم سميث وحتى كينز على أهمية التركيم الرأسمالى **Capital Accumulation** فى عملية التنمية ، باعتبارها المحدد الرئيسى لمعدل وحجم النمو الاقتصادى .

**ثانيــا :** اعتبرت الزيادة فى اجمالى الدخل القومى هى **الهدف العام** الشامل لعملية تطور ونمو الاقتصاد القومى فى ظل النظام الرأسمالى الحر ، كما

أعتبرت الزيادة فى انتاجية القطاع الصناعى ـــ والذى يستقطب نموه عنصر رأس المال النقدى والعينى وكذا التكنولوجيا الحديثة ـــ هى **الهدف الخاص** المؤدى الى نمو الناتج القومى للمجتمع ، وكان ينظر الى القطاع العائلى على أنه قطاع مستهلك أكثر منه منتج . وظل التركيز على الادخار والاستثمار الذى يتكون فى قطاع الاعمال وبخاصة فى مجال الانتاج الصناعى والتجارة الخارجية وهى القطاعات التى تستفيد من عنصر التكنولوجيا .

**ثالثـــا** : تطور التفكير من التركيز على النمو Growth الى العمالة Employment عقب أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩ـــ١٩٣٣ ، وظهرت الآراء الكينزية لعلاج الركود الذى يهدد استمرارية النظام الرأسمالى الحر . فقد كان لمشاكل البطالة التى تفشت آنذاك أثرها فى تطوير النظريات الاقتصادية للنمو بحيث تربط بين ارتفاع معدلات النمو فى الدخل القومى والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج المتاحة فى المجتمع .

**رابعـــا** : كان للافكار الماركسية ولتجارب البلدان الاشتراكية أثرها فى لفت الأنظار الى تطوير الاهتمام بالعدالة فى توزيع الدخول بين الفئات والطبقات المشتركة فى انتاج الدخل القومى . هكذا تطور هدف التنمية من النمو Growth الى العمالة Employment الى إعادة توزيع الدخول Redistribution . وأخيراً بعد أن اتضح زيادة عدد الفقراء ( فقرا مطلقا ) فى العالم فى أواخر القرن العشرين بالصورة التى عرضناها فى الكتاب الأول . فنجد أن الأهتمام أصبح فى الربط بين جهود التنمية وبين اشباع الحاجات الأساسية Basic Needs للفئات الأكثر فقرا فى المجتمعات المتخلفة والفقيرة . ويعتبر هذا المنهج الجديد أول محاولة للاستجابة مع الخصائص التى تنطبق على الاقتصاديات الفقيرة بالعالم الثالث بعد أن كانت نظريات النمو الاقتصادى المطبقة فى بلدان العالم الثالث مجرد نقل « أعمى » للنظريات الغربية المشتقة من ملاحظات خاصة بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

**خامسا :** تبرز من آن لآخر بعض الآراء التى تنفرد بتقديم وجهة نظر خاصة ولكنها استطاعت أن تعكس الى حد كبير بعض العلاقات والمتغيرات ذات الأهمية فى تحليل النمو الاقتصادى . فمثلا أبرز شومبيتر دور المنظم Entrepreneur فى قيادة عملية التنمية . كما لفت كارل ماركس الانظار الى دور ملكية عوامل الانتاج والتناقض بينها وبين اسلوب الانتاج أو الفن التكنولوجى المستخدم وما يفرزه ذلك من علاقات اقتصادية واجتماعية قد تطيح فى النهاية بالنظام القائم . وعرض آرثر لويس افكاره عن اجراء التنمية الاقتصادية من خلال تحويل العمالة من الزراعة الى الصناعة . كما أبرز النيوماركسيون دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى فرض علاقات التبعية والثنائية الاقتصادية بين العالم المتقدم والدول المتخلفة . ويؤكد والت روستو على فكرة أن النمو الاقتصادى يأخذ شكل السلسلة الزمنية وأن حلقاتها تعكس مراحل التطور الاقتصادى ، ولكل مرحلة خواصها ، وبالتالى فكل بلد سوف يحقق نفس المسيرة التى سبقه اليها بلد آخر متقدم . وتسمى نظريته هذه بنظرية المراحل .

وسوف نفرد لكل من هذه النظريات ( ماعدا النظرية الماركسية ) فصلا مستقلا لمعالجتها بصورة مبسطة مع التعليق عليها مع التركيز على ربطها ومقارنتها باحتياجات البلدان المتخلفة اليوم .

# الفصل الخامس عشر

# النظرية الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى

**The Classical Theory of Economic Development**

عاصر الكلاسيك فترة الثورة الصناعية فى غرب أوروبا فى أواخر القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ والتى تحقق فيها النمو التلقائى . وقد بنوا أفكارهم بناءا على مشاهداتهم بالإضافة الى أن التحليل الكلاسيكى حاول القاء الضوء على أسباب النمو الاقتصادى وكيفية حدوثه .

وسوف نعرض فيما يلى افكار المدرسة الكلاسيكية ككل ، ثم نذكر أهم هذه الأفكار لدى كل من آدم سميث وريكاردو ومالتس فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى .

## النموذج الكلاسيكى للنمو الاقتصادى :

طبقا للمدرسة الكلاسيكية ، يعد تطور النظام الاقتصادى الرأسمالى سباقا بين التقدم الفنى والنمو السكانى . وتظهر موجة نمو عندما يسبق التقدم الفنى نمو السكان حيث يترتب على ذلك زيادة التشغيل والانتاج والاجور أى حالة من الانتعاش الاقتصادى تؤدى الى زيادة فى السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو ... وهكذا .

ويعتمد التقدم الفنى على التركيم الرأسمالى الذى يسمح بزيادة فى التشغيل الآلى وتقسيم العمل ، ويعتمد معدل التركيم الرأسمالى بدوره على مستوى الارباح واتجاهاتها ، ولسهولة المقارنة بين النماذج المختلفة سوف نقدمها على شكل دوال ومعدلات كالآتى :

## ١ ـ دالة الانتاج : The Production Function

$O = f(L, K, Q, T)$ ............ (1)

| | |
|---|---|
| حيث ترمز O الى الانتاج | Total output |
| حيث ترمز L الى قوة العمل | The Size of Labour force |
| حيث ترمز K الى المتاح من الأرض | The Supply of Known resources or the amount of land available |
| حيث ترمز Q الى رأس المال | The Stock of Capital |
| حيث ترمز T الى مستوى التقدم الفنى | The Level of technique |
| أمـــــا f فتعنى دالة فى | "Function of (or) depends upon" |

أى أن الانتاج الكلى يعتمد على حجم قوة العمل ، ومقدار رأس المال والمتاح من الأرض ، ومستوى التكنولوجيا .

هذا وقد تم تجاهل عنصر التنظيم entrepreneurship فى هذه الدالة ، ولا يعنى هذا أن الكلاسيك اعتبروا المنظم عاملا غير ذى أهمية ، ولكنهم لم يعتبروه عاملا استراتيجيا فى النموذج ، ولم يفرقوا كثيرا ــ على عكس شومبيتر فيما بعد ــ بينه وبين المدير من حيث الوظائف التى يؤديها .

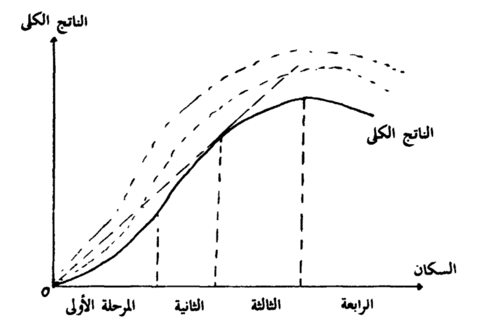
ومن الشيق أن تعرف أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا يقصدون بعنصر الأرض K تلك المساحة من الأرض المتاحة للزراعة وأنهم اعتبروا عرضها ثابت ، وبالتالى فان الموارد الجديدة المكتشفة ( من معادن وخلافه ) تدخل تحت عنصر التقدم الفنى T[1] .

وعلى هذا توضح لنا دالة الانتاج طبقا للتحليل الكلاسيكى ــ ما الذى يحدث للناتج الكلى عندما يزداد عرض العمل مع ثبات عنصر الأرض .

وكما هو مبين بالشكل رقم (١١) فان الزيادة المطردة فى عنصر العمل تؤدى الى نقص الناتج الكلى فى النهاية وعلى مراحل كالآتى :

| | |
|---|---|
| **المرحلة الأولى** : تزايد العائد الحدى | Increasing Marginal returns |
| **المرحلة الثانية** : تناقص العائد الحدى | Decreasing Marginal returns |
| **المرحلة الثالثة** : تناقص العائد المتوسط | Decreasing average returns |
| **المرحلة الرابعة**: تناقص العائد الكلى | Decreasing total returns |

**الشكل رقم (١١)**




وقد كانت أوروبا فى تلك الفترة التى ظهرت فيها الأفكار الكلاسيكيةتمر بالمرحلة الثالثة حيث أى زيادة فى كمية العمل بالنسبة للأرض تؤدى الى زيادة فى الناتج ولكن بمعدل متناقص .

ويظهر الشكل الموضح عاليه ماذا يحدث لو زادت كمية العمل L ( مع ثبات عنصر الأرض ) بالنسبة للناتج القومى وذلك كما يمثله المنحنى المتصل ، أما لو زاد التركيم الرأسمالى Q فان المنحنى يأخذ نفس الشكل ولكن ينتقل الى أعلى كما يتمثل ذلك بالمنحنيات المتقطعة .

### ٢ــ التراكم الرأسمالى يسمح بالتقدم التكنولوجى :

وبعبارة أخرى يعتمد مستوى التقدم التكنولوجى على مستوى الاستثمار

$$T = T(I) \quad \text{................} \quad (2)$$

وقد اعتبر الكلاسيك أن عرض التكنولوجيا متجدد باستمرار فيما يتعلق بالسلع وطرق الانتاج والآلات الجديدة ، ولكنهم اعتبروا أن المعدل الذى يتم به استغلال هذه الفرص محدود بتدفق رأس المال تمويل استثمارات جديدة ، وهم لذلك يؤكدون أهمية الاستثمار والادخار كعامل مستقل Independent factor .

### ٣ــ الاستثمار يعتمد على الأرباح :

ويقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الجديد أو الصافى net investment ، أو الإضافة الصافية لرصيد رأس المال a net addition to the stock of capital ، وقد اعتقد الكلاسيك أن الرأسماليين يقبلون على الاستثمارات لأنهم يتوقعون الحصول منها على ارباح وعلى ذلك فان :

$$I = dQ = I(R) \quad \text{....................} \quad (3)$$

حيث ترمز R الى العائد من عناصر الانتاج الثابتة (الأرض ورأس المال)، أو الأرباح (بالتعريف فان الاستثمار الصافى I = الزيادة فى رصيد رأس المال d Q).

### ٤ــ الارباح تعتمد على مستوى التكنولوجيا ، وعرض العمل :

ويرى الكلاسيك ــ كما رأينا ــ أن الأرباح هى النتيجة التى يسفر عنها السباق بين نمو السكان وبين التقدم الفنى فهى تزيد كلما ظهرت موجة من التقدم الفنى ، أما اذا زاد السكان ، وبالتالى عرض العمل فان العوائد المتحصل عليها من الزراعة تقل، وترتفع نفقة العمل فتنخفض الأرباح . ولكن ما يعوض هذا الإنخفاض ــ وقد حدث هذا تاريخيا فى انجلترا ــ أن يحدث تطور تكنولوجى آخر يرفع من مستوى الأرباح .

اذن :

$$R = R(T, L) \quad \text{....................} \quad (4)$$

ومن الجدير بالذكر أن الكلاسيك لا يفرقون بين قوة العمل وبين السكان ، فطبقا لتحليلهم الاقتصادى انه عند التوازن فان مستوى الأجور السائد ( ثمن العمل فى السوق ) يكون عنده جميع العمال الراغبين فى العمل موظفين توظيفا كاملا ، أى أنهم لا يعترفون بالبطالة الإجبارية ، ومن ثم فأى زيادة فى السكان تعنى انخفاضا فى معدل الناتج ، ما لم يصاحب ذلك تقدما تكنولوجيا .

ويمكن أن نعبر عن هذه المعادلات بمعادلة واحدة كالآتى :

$$T = T(I) = T(I(r)) = T [ I (R(T,L)) ]$$

ويبدو واضحا أن التقدم التكنولوجى يعد العامل المحرك للنمو ، ولكن هناك علاقة مزدوجة بين التقدم الفنى وبين معدل التركيم الرأسمالى ( الاستثمار I ) فكلاهما سبب للآخر واثرا له ، فلكى يوضع التقدم الفنى موضع التنفيذ لابد أن يترجم الى رأس مال عينى الذى بدوره يعتمد على توافر مجالات مربحة للاستثمار وهى تلك التى يخلقها التقدم الفنى .

## ٥ــ حجم قوة العمل يعتمد على حجم الأجور :

ولعل هذا الفرض نتيجة لقانون الاجور الحديدى Iron law of Wages الذى ساد الفكر الكلاسيك ، فأى زيادة فى اجمالى المبلغ أو الرصيد المخصص للأجور سوف تؤدى الى تحسين مؤقت فى مستوى المعيشة يترتب عليه زيادة فى معدل نمو السكان فتعود الأجور مرة أخرى الى ما يوازى مستوى الكفاف ، والذى لا يمكن دونه أن يعيش اطفالا جدد للطبقة العاملة . وقد يبدو هذا التحليل مستبعدا بالنسبة لظروف السكان فى الدول المتقدمة الآن ، ولكنه يعطى وصفا امينا وصادقا عما كان يحدث فى أوروبا فى آخر القرن ١٨ واوائل القرن ١٩ حيث كانت الزيادة فى السكان نتيجة لارتفاع مستوى الأجور لا يقابلها أى ميول لتنظيم الأسرة نظرا لظروف عدة اجتماعية وفنية لم تكن ملائمة[٢] .

$$L = L (W) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

### ٦ـ الأجور تعتمد على مستوى الاستثمار :

وباستثناء مالتس كان الاقتصاديون الكلاسيك يرون أن كل ما لا يستهلك يدخر وكل ما يدخر يجد طريقه آليا الى الاستثمار ، ولما كان حجم الاستثمار يتضمن تخصيص جزء منه باستمرار لدفع تكلفة رأس المال العامل أى الأجور فان المعادلة السادسة تصبح :

W = W (I) .................... (6)

ولما كانت هذه المعادلات الستة تضم سبعة متغيرات فانه لابد من اضافة المتطابقة التالية ، وتوضح أن الناتج الكلى يعادل مجموع الأرباح والأجور .

O = R + W ...................... (7)

ويمكننا اضافة معادلة اخرى توضح شرط التوازن فى الأجل الطويل :

W = w L .................... (8)

حيث ترمز w الى معدل الأجر الأدنى The minimum wage rate

وهكذا يمكننا تلخيص التحليل الكلاسيكى فى المعادلات الآتية :

O = f ( L,K,Q,T ) .................................................... (1)

T = T ( I ) ............................................................ (2)

I = d Q = I ( R ) ...................................................... (3)

R = R ( T,L ) .......................................................... (4)

L = L ( W ) ........................................................... (5)

W = W ( I ) ........................................................... (6)

O = R + W ........................................................... (7)

وفى الأجل الطويل نضيف المعادلة :

W = w L ............................................................... (8)

هذه هى خلاصة النموذج الكلاسيكى وهو يسير وفق المعادلات السابقة بطريقة دائرية .

ولنفهم كيفية سيره يمكننا الابتداء من الأرباح حيث انها المحرك الأول للنظام الرأسمالى .

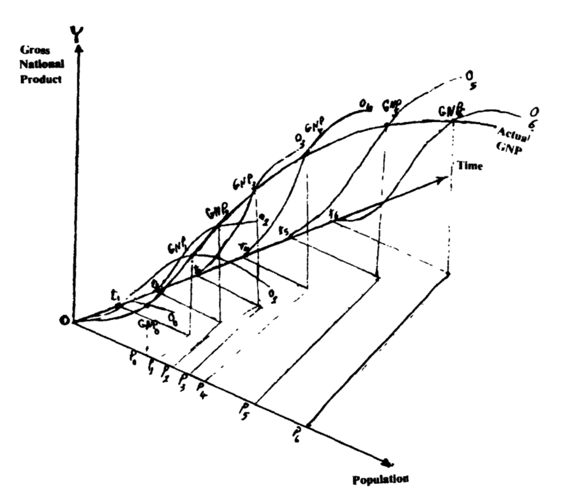
$$dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT\,,\,dW \rightarrow dL \rightarrow dR.$$

بمعنى أن زيادة الأرباح تؤدى الى زيادة الاستثمار التى يترتب عليها زيادة فى التركيم الرأسمالى مما يسمح للرأسماليين بتحسين المستوى الفنى وزيادة الأجور مما يؤدى الى نمو السكان الذى بدوره يؤدى الى غلة متناقصة للعمل بالنسبة للأرض ، وبذلك ترتفع تكلفة العمل ، وتقل الأرباح ... الخ ، أى فتنخفض الاستثمارات وتقل الزيادة فى رأس المال فيقل التقدم الفنى وتنخفض الأجور فيهبط النمو السكانى ... الخ .

ويوضح الشكل رقم (٢) فكرة النمو الاقتصادى طبقا للتحليل الكلاسيكى عبر الزمن ويظهر أثر الزيادة فى السكان ( قوة العمل ) على اجمالى الناتج القومى بمرور الوقت ، وسوف نبدأ بـ $t = O$ حيث ترمز t الى الزمن time وبرصيد من رأس المال والتقدم التكنولوجى والذى يسمح لنا بالحصول على المنحنى $O_o$ الذى يربط بين قوة العمل والناتج القومى الأجمالى ، كما سنفترض أن حجم السكان الفعلى هو $P_o$ وأن الناتج عند النقطة $GNP_o$ يمثل مرحلة انخفاض العائد المتوسط على هذا المنحنى $O_o$ .

ثم بالانتقال الى منحنى آخر $O_1$ ـــ بعد مرور فترة معينة ـــ حيث تنتج قوة العمل مقدارا أكبر من ذى قبل من الناتج بالنسبة لحجم الأرض الثابت ، وبالطبع يتزايد النمو السكانى ... وهكذا .

## الشكل رقم (١٢)




وهكذا يبدو انه طبقا للنموذج الكلاسيكي وبناءا على الاستمرار فى تزايد السكان وانخفاض ناتج العمل بالنسبة للأرض ( أى انطباق قانون تناقص الغلة ) ينتهى النظام الرأسمالى الى حالة من الركود Stationary state .

**آدم سميث Adam Smith**

لقد ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة فى تحليل النمو الاقتصادى من خلال تعرضه للمبادىء العامة التى تحكم تكوين الثروة والدخول . ولعلنا نعلم أن آدم سميث بذل ما فى وسعه فكريا لأرساء أسس الحرية الاقتصادية مناديا بمبدأ الفزيوقراط Laisser faire, Laisser passer ، فقد اعتقد أن القوانين الطبيعية هى

التى تنظم سير الحياة الاقتصادية من خلال ما أسماه باليد الخفية Invisible hand ورتب على ذلك أن أية قيود تفرض على النشاط الاقتصادى من جانب الحكومات إنما تعرقل نمو الاقتصاد القومى[٣] .

وكما يشير عنوان كتابه « دراسة فى طبيعة واسباب ثروة الأمم » والذى نشر لأول مرة عام ١٧٧٦ وترجم فى حينه الى عشرات اللغات ، فان اهتمام آدم سميث كان منصبا على كيفية حدوث النمو الاقتصادى وعلى العوامل المشجعة والمثبطة لتحققه . ونقطة البدء فى تحليل آدم سميث هى تقسيم العمل Division of labour فتخصص العمال فى انشطة محددة يرفع من مستويات الانتاج كما ونوعا . الا أن التخصص وتقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ بحاله على نطاق واسع الا اذا توافر للعمال امكانية استخدام المعدات والآلات المتخصصة . ومن ثم كانت أهمية التركيم الرأسمالى . ويلاحظ سميث أن الادخار اساسى للنمو الاقتصادى . فاذا توافر لدى الافراد ــ فى مجموعهم ــ تخصيص جزء من المواد الانتاجية لانتاج السلع الانتاجية بدلا من انتاج السلع الاستهلاكية واستخدمت بكفاءة عالية ( من خلال التخصص وتقسيم العمل ) امكن زيادة الانتاج الكلى زيادة كبيرة .

واستمرارا فى التحليل المنطقى لمحددات النمو الاقتصادى ، نجد سميث يربط ما بين فكرة التخصص وتقسيم العمل وضرورة اتساع رقعة السوق . فحجم السوق Size of the market قد يقف قيدا على انطلاق النمو الاقتصادى بمعدلات مرتفعة اذا لم يكن السوق قادرا على استيعاب الناتج المتزايد . وترتب على ذلك مناداة سميث بحرية التجارة والتبادل الدولى وتحرير التجارة لإمكان تصريف الناتج فى السوق العالمى . وأشار سميث فى هذا المجال الى أهمية اكتشاف امريكا باعتبارها سوق جديد واسع أمام السلع الأوروبية . وكان لابد للتجارة الدولية المحررة من القيود أن تسفر فى ظل هذه الظروف ــ التى قدم فيها سميث تحليله ــ عن تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول ، وبمعنى آخر معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى .

ويرى سميث أنه حين تبدأ عملية النمو فانها تصبح متجددة ذاتيا Self Sustaining فتقسيم العمل يرفع من الانتاجية التى تزيد بها الأرباح والدخول فيعمكن الافراد من تخصيص جزء اكبر من دخولهم للادخار والاستثمار أى للتركيم الرأسمالى، فمزيد من التخصص وتقسيم العمل حيث تعمل التكنولوجيا على ظهور الحديث من الآلات التى ترفع من مستويات الانتاج فمزيد من الارباح... وهكذا.

الا أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو الاقتصادى . ونجده يعبر عن تشاؤمه عندما يصل الاقتصاد القومى الى مرحلة حدة التراكم الرأسمالى حين يتكالب الرأسماليون على الاستثمار فى مجالات معينة مما يؤدى الى هبوط معدلات الارباح وينتهى الأمر الى حالة ركود Stationary state(٤) .

ويلاحظ أن تحليل آدم سميث لم يتسم بالدقة والترابط فى شرح الكيفية التى يصل بها الاقتصاد الرأسمالى الى حالة الركود هذه . الا أن العامل الذى يوقف النمو فى النهاية هو — فى رأيه — ندرة الموارد الطبيعية ، فمع تقدم الاقتصاد يتزايد التركيم الرأسمالى كما يتزايد السكان ( نتيجة لارتفاع الدخول ) فيزداد الطلب على عرض شبه ثابت للموارد الطبيعية فتتناقص الدخول وتقل الارباح ويضمحل الحافز على الاستثمار .

**ديفيد ريكاردو David Ricardo**

تأثر ريكاردو بكتابات سميث. ثم ما لبث أن أخذ فى تشكيل أفكاره محاولا فى النهاية وضع اللمسات الأخيرة لنظريته الصارمة عن النمو الاقتصادى، وبذلك ساهم فى تخليص النظرية الكلاسيكية للنمو من بعض الشوائب التى كانت تعلق بها.

وجعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسى الهام فى النشاط الاقتصادى نظرا للدور الهام الذى تلعبه الزراعة فى مد السكان المتزايدين بالمواد الغذائية . وكأن هناك سباق بين الغذاء الذى تتيحه الموارد الطبيعية من ناحية ، والسكان من ناحية أخرى(٥) .

وقد بنى ريكاردو أفكاره على دعامتين رئيسيتين ، وهما :

١ـــ نظرية مالتس فى السكان .

٢ـــ قانون تناقص الغلة .

ونقطة البداية فى النمو عند ريكاردو هى أن عنصر السكان يكون صغيرا بمقارنته بالموارد الطبيعية المتاحة ، وهذا يجعل الفرص المربحة متوفرة فيقوم الرأسماليون باستثمار اموالهم فى الميادين التى تتهيأ لهم فيها مثل هذه الفرص خاصة فى مجال الزراعة ، فتزداد ارباحهم وبالتالى معدلات تراكم رأس المال ، كما ترتفع الأجور ، وتؤدى زيادة تراكم رأس المال الى زيادة الانتاج والريع ويتزايد الطلب على عنصر العمل فترتفع الأجور ، وهذا من شأنه زيادة النمو السكانى . وتشتد المنافسة على استغلال الأراضى المرتفعة الخصوبة ، ولما كان عرض الأراضى ـــ من وجهة النظر الريكاردية ـــ محدودا نسبيا فانه باستمرار النمو السكانى يتم استغلالها جميعا بما فيهم الأراضى الأقل خصوبة ، وهذا يجعل من ظهور تناقص الغلة وارتفاع اسعار المواد الأولية والغذائية ... وهذا يؤدى الى مطالبة العمال برفع أجورهم ، واذا ما نجحوا فى تحقيق مطالبهم فان ذلك يؤدى الى نقص الارباح وبالتالى نقص التراكم الرأسمالى نظرا لان كلا من الأجور والريع ستلتهم الجزء الأعظم من الناتج القومى ، ومن ثم تأخذ الأرباح فى التضاؤل ، وهذا من شأنه تقليل الحافز على الاستثمارات الجديدة ، وبالتالى انخفاض الطلب على الأيدى العاملة فتتجه الأجور الى الانخفاض حتى تصل الى حد الكفاف مما يعمل على ثبات حجم السكان وظهور حالة من الركود Station ary state يصبح النمو بعدها عملية عسيرة .

هذا هو الفكر الريكاردى بايجاز ، ويوجه فيه النظر الى التغيرات التى تنتاب السكان والأجور والأرباح وتكوين رأس المال والريع وآثارها المحتملة ، وهو يقدم نظرية حركية للنمو وإن كان يتسم بطابع تجريدى الى حد كبير ، هذا بالإضافة الى أنه وجه جل اهتمامه ـــ على حد تعبير شومبيتر ـــ الى نظرية القيمة والتوزيع اكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادى .

ورغم تأكيد ريكاردو لأهمية تراكم رأس المال فى عملية النمو ونظرية القيمة

المستمدة من العمل Labour theory of value الا أنه جعل من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو ولذلك لم يأخذ فى اعتباره التقدم التكنولوجى ولا امكانية احلال عنصرى رأس المال والعمل محل الأرض .

هذا ولريكاردو أفكاره فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والضرائب ، فقد حبذ حرية التجارة وقدم نظريته عن اختلاف النفقات النسبية وأثر التجارة الدولية فى جنى ثمار تقسيم العمل والتخصص على النطاق العالمى مما يؤدى الى زيادة دخل الشعوب .

وهكذا يرى ريكاردو فى فرض التعريفة الجمركية اضرارا بالصالح العام لنمو البلاد ، كما أن الضرائب على السلع الضرورية والدخول والارباح تعتبر فى نظره معوقة لمعدل التكوين الرأسمالى والاستثمار ولكنه لم يمانع كثيرا فى فرض الضرائب على الريع والسلع الكمالية .

**مالتس Malthus**

القى مالتس الضوء على متطلبات النمو فى البلاد المتقدمة ، وتسيير عجلة التنمية على أساس أنها تتمثل فى الفرق بين الناتج القومى الكلى المحتمل Potential GNP والناتج القومى الكلى الفعلى Actual GNP[٦] .

كما أن لمالتس آراءه المشهورة عن النمو السكانى وانه يرى تزايد السكان وفقا لمتوالية هندسية بينما تتزايد الموارد وفقا لمتوالية عددية . وفى حين يتضاعف السكان كل ٢٥ عاما تزداد الموارد بمقدار ثابت ، وعلى ذلك فان الزيادة فى السكان لا يقابلها زيادة فى الموارد بنفس النسبة ومن ثم فهى تمثل العقبة فى سبيل النمو ، الا اذا صاحب ذلك زيادة فى الطلب على الأيدى العاملة بغرض زيادة الانتاج . فنمو طبقة العمال يعنى نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن ثم دفع عجلة التطور الاقتصادى . لكن زيادة الطلب على العمال بغرض زيادة الانتاج يعتمد من الناحية الأخرى على مقدار المتاح من رأس المال العينى ، لذلك يقترح مالتس زيادة معدلات الادخار بمقادير تتناسب مع حجم الاستثمار المطلوب حتى لا تحدث اختناقات . وقد ادخل مالتس فكرة الميل الامثل للادخار Optimum

propensity to save حتى يمكن تحقيق المدخرات اللازمة بالقدر المعقول للاستثمارات المتاحة المربحة ، وحتى لا تطغى ــ أو تكون ــ زيادة الادخار على حساب الانفاق الاستهلاكى فيقل الأخير مما يوقف تيار الاستثمار ويثبط من همم المستثمرين والى جانب اهتمام مالتس بمشكلة الانفجار السكانى ، والموارد والطلب الفعال اهتم مالتس ايضا بالتقدم الفنى وتقسيم العمل والاسواق . فهو يرى أن التقدم الفنى يزيد من العمالة والانتاج خاصة فى القطاع الصناعى حيث تتوافر فيه الفرص للاستثمار المربح ، والذى يتسم بزيادة الغلة ، اما بالنسبة لتقسيم العمل فقد المح الى مسألة ضيق الاسواق وانخفاض الطلب الفعال فى الدول الاقل تقدما .

هذا وقد انتقد مالتس قانون ساى للاسواق Say's Law الذى ينص على أن « كل عرض يخلق دائما الطلب عليه » . فقد اعتقد فى امكانية حدوث اختلافات بين مستويات الادخار والاستثمار ، ومن ثم اعتقد فى وجود حالات التشغيل غير الكامل لعوامل الانتاج .

بالإضافة الى ذلك فقد اشار الى ظاهرة الازدواج Dualism فى البلاد المختلفة . فهو يصور اقتصاديات تلك البلاد ، وقد انقسمت الى قطاعين رئيسيين :

١ــ قطاع زراعى .
٢ــ قطاع صناعى .

والصورة المالتسية للتنمية تتمثل فى زيادة رأس المال المستثمر فى كل من القطاعين ، فبالنسبة للقطاع الزراعى ، يقترح مالتس اتباع اساليب الاصلاح الزراعى كوسيلة لتحقيق زيادة الانتاج الزراعى وتوجيه جزء معين من رأس المال نحو هذا القطاع حتى يمكن زراعة جميع الأراضى الصالحة للزراعة وحتى تتوفر فرص الاستثمار المربحة فيه . وبذلك يمكن توجيه بقية رأس المال نحو قطاع الصناعة التى تزداد فيها الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجى . وبدوران عجلة النمو تزداد أهمية القطاع الصناعى .

غير أن هذا لا يعنى اهمال قطاع لصالح آخر ، بل لابد من تقدم القطاعين معا ذلك أن تأخر احدهما يعرقل من تقدم الآخر بسبب تشابك العلاقات بينهما ، فمثلا لا يمكن اهمال قطاع الزراعة فى البلاد المختلفة لان تقدم القطاع الصناعى سوف يحده تأخر القطاع الزراعى . وما يقترحه مالتس هو تحقيق نوع من النمو المتوازن حتى يمكن الوصول الى مستويات التطور المرغوب فيها .

هذا هو موجز عن افكار مالتس . ولقد تأثر باحوال بريطانيا التى عاصرها حينذاك فانعكس ذلك على افكاره وكتاباته . ولا تخفى الصورة القائمة التى رسمها عن السكان وأن نموهم يمثل اضرارا على مستوى المعيشة لا محال من حدوثها وأنها تتسبب فى النهاية فى الركود الاقتصادى .

ولم يكن يدور فى خلد مالتس آنذاك المنجزات التى فى مقدور التقدم التكنولوجى أن يحققها خاصة فى قطاع الزراعة لزيادة الانتاج الزراعى اللازم لمقابلة الزيادة فى النمو السكانى .

**نقد النظرية الكلاسيكية :**

رأينا أن النظرية الكلاسيكية قد ركزت على أهمية رأس المال والتركيم الرأسمالى فى عملية التنمية الاقتصادية ، كما أكدت على أهمية تحويل جزء من الفائض الاقتصادى المحتمل الى نواحى الاستثمار المنتجة وذلك لدفع عجلة التنمية .

غير أن هناك موجة من التشاؤم سادت افكار اعضاء هذه المدرسة تتلخص فى اجماعهم على ركود التور فى نهاية الأمر .

ويرجع هذا التشاؤم الى عدة عوامل اعتقدوا إمكان حدوثها فى ذلك الوقت ، ومن أهمها :

**١ - تزايد السكان :**

وسبق أن رأينا كيف أن افكار مالتس التشاؤمية عن نمو السكان بالنسبة الى الموارد سوف تؤدى الى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية .

## ٢ـ تناقص الغلة :

وقد اشار الكلاسيك الى تحقيق ظاهرة تناقص الغلة فى الزراعة ، مما يؤدى الى ارتفاع اسعار المواد الزراعية وبصفة خاصة المواد الغذائية ، وهذا يدفع العمال الى المطالبة بزيادة الأجور ، فاذا زادت الأجور فان الطلب على الأيدى العاملة سوف يقل وتنخفض الدخول فالطلب الفعال ، فحالة من الركود فى النهاية .

غير أن المدرسة الكلاسيكية قد غالت كثيرا فى سردها لآثار هذين العاملين . فبالنسبة لعامل السكان ، لم تتحقق الزيادة بالصورة القاتمة التى صورها مالتس لمعاصريه بل مرت بعض الفترات التى كانت فيها بعض دول اوروبا والامريكتين واستراليا تعمل على تشجيع زيادة النسل ليمكنها تحقيق زيادة مطردة فى الانتاج ومعدلات النمو .

ومن الانصاف القول أن شبح النمو السكانى بدأ يظهر فى بعض الدول المتخلفة فى الحقبة الأخيرة ، ومع ذلك فهو ليس بالصورة التى رسمها مالتس . أما فيما يتعلق بظاهرة تناقص الغلة فقد جاء التقدم التكنولوجى باساليب من شأنها زيادة انتاج كلا من قطاعى الزراعة والصناعة وبمعدلات لم تخطر على بال الكتاب الكلاسيك خصوصا فى الزراعة مما ادى الى توفر المواد الغذائية اللازمة لاشباع حاجات السكان المتزايدين .

وخلاصة القول أن النتائج التى انتهت اليها المدرسة الكلاسيكية لم تتحقق ، ولم تتوقف عملية النمو الاقتصادى فى الانظمة الرأسمالية وإن كانت هناك بعض العقبات والاختناقات التى تعرقل سيرها .

# هوامش الفصل الخامس عشر

١ــ B. Higgins, "Economic Development", op. cit., p. 88.

٢ــ ليست هذه الفكرة ساذجة تماما كما تبدو لأول نظرة ، ففى ايام آدم سميث كانت نسبة وفيات الأطفال فى صفوف الطبقات العاملة والدنيا عالية بشكل مفزع . وفى هذا يقول سميث فى كتابه « ثورة الأمم » : « ليس من غير العادى .. فى مرتفعات اسكتلنده الا يعيش للأم التى ولدت عشرين طفلا سوى اثنين » ، انظر كتاب : قادة الفكر الاقتصادى ، تأليف روبرت هيلبررونر ، وترجمة راشد البراوى ، صفحة ٧٢ .

٣ــ انظر :

- Adam Smith, "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations", J.M. Dent & Sons Ltd., London, 1933.

٤ــ انظر فى ذلك الجزء :

- Joseph A. Schumpeter, "History of Economic Analysis", George Allen & Unwin Ltd, London, $6_e$ Ed. 1967. pp. 562-564.

٥ــ يلاحظ أن ريكاردو كان من كبار الملاك الزراعيين ، وأحد كبار سماسرة بورصة الأوراق المالية ، وعضو برلمان بارز . انظر كتابه :

- "The Principles of Political Economy and Taxation", 1817.

٦ــ لمالتس كتاب بعنوان :

"T.R. Malthus, "Principles of Political Economy", 1820.

انظر ايضا :

- B. Biggins, "Economic Development", op. cit., pp. 99-106.

# الفصل السادس عشر
## النظرية النيوكلاسيكية
### The Neo-Classical Theory of Development

ظهر الفكر النيوكلاسيكى فى السبعينات من القرن الماضى . فى هذه الحقبة من الزمان تم اكتشاف موارد جديدة وتحسنت المعارف الفنية وظهرت مخترعات حديثة مما كان له أثره على زيادة الانتاج ودفع عجلة النمو الاقتصادى بمعدلات كبيرة . وقد كان لمثل هذه التطورات أثرها على الأدب الأقتصادى الذى ساد طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر بحيث اتسم بالتفاؤل . وقد اعتقد النيوكلاسيك بإمكان استمرار عملية النمو دون حدوث الركود الحتمى الذى أشار اليه الكلاسيك . ومن أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك الفريد مارشال A. Marshall الإنجليزى ، و ك. فيكسل K. Wicksell ، و ج.ب. كلارك الأمريكى .

وتتميز المدرسة النيوكلاسيكية فى التحليل الاقتصادى الخاص بموضوع النمو : محدداته وأسبابه ، بالعناصر والسمات التالية[١] :

**أولا** : أن عملية النمو الاقتصادى عملية متكاملة مترابطة ومتوافقة ، فنمو قطاع معين أو صناعة معينة يدفع القطاعات الأخرى الى النمو ايضا . واذا ما تقدمت الصناعة — كقطاع — أسفر ذلك عن انتاج الآلات والمخصبات وارتفع مستوى المعارف الفنية التى بدورها ترفع من مستوى قطاع الزراعة كما تفيد فى مد الصناعات الأخرى بخدمات مشتركة بينها ( مثل تسهيلات الكهرباء والقوى المحركة الرخيصة وخدمات النقل والمواصلات وبرامج التدريب الفنى ... الخ ) . وهنا تبرز فكرة الوفورات الخارجية External economices التى ساهم بها مارشال فى الأدب الاقتصادى والتى يؤكد بها أن النمو الاقتصادى يتسم بالتوافق والترابط[٢] . فوجود أى مشروع يخلق منافع وفوائد لم تكن موجودة من قبل ، ويدفع لتوسيع دائرة الاستفادة منها بانشاء مشروعات اخرى ترتبط بمستوى التقدم

الذى تحقق قبلها فى المشروعات الأخرى أو فى القطاعات الأخرى ، مما يضيف الى رصيد وحجم الخدمات المتاحة للجميع .

والوجه الآخر للتوافق الذى تتميز به عملية النمو من وجهة نظر هذه المدرسة يتمثل فى الفائدة المشتركة لفئات الدخل المختلفة فنمو الناتج القومى يعنى زيادة الدخول بشقيها : الأجور والأرباح وكذا زيادة أنصبة الملاك . وهى عملية ذات تأثير ايجابى متبادل كما نعلم .

**ثانيا** : أن النمو الاقتصادى يتوقف على مدى ما يتوافر فى المجتمع من عناصر الانتاج الأربعة : العمل ، الموارد الطبيعية ، رأس المال ، التنظيم ، ويضاف اليها عنصر هام هو التقدم التكنولوجى .

* وعن التغيرات السكانية فقد اعتبرها النيوكلاسيك معطية من المعطيات ، وإن ربطوا بينها وبين حجم القوى العاملة فى المجتمع . وقد نبهوا من ضرورة تناسب الزيادة فى السكان ـــ ومن ثم القوة العاملة ـــ مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة حتى لا تنخفض مع الوقت الدخول الحقيقية للأفراد .

* وأما عن عنصر رأس المال ، فقد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكى فيما يختص بمسألة التركيم الرأسمالى ، وجعلوا هذا التحليل أكثر تمشيا مع الهياكل الاقتصادية القائمة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين . وهم فى الواقع يعتبرون عملية النمو الاقتصادى محصلة للتفاعل بين عنصرى التراكم الرأسمالى ، والزيادة السكانية . فزيادة التكوين الرأسمالى من الأهمية بمكان ، وذلك لامكان اقامة المصانع واستخدام الآلات الحديثة وتبنى التكنولوجيا المتطورة وترجمتها الى أساليب جديدة للانتاج . بالإضافة الى ذلك فان زيادة عرض رأس المال تعمل على خفض سعر الفائدة ، وهذا من شأنه تشجيع الاستثمار ، ومن ثم زيادة الانتاج . وهكذا تتضح أهمية عنصر رأس المال فى رفع المستوى الاقتصادى ودفع عجلات النمو .

ورؤوس الأموال المستثمرة ـــأو الممكن توجيهها نحو الاستثمارـــ تستمد من الادخار. وتفترض وجهة النظر النيوكلاسيكية المتفائلة توافر الرغبة فى الادخار

من جانب السكان، وكما لو كان الادخار عادة راسخة فى الدول التى تشق طريقها نحو التقدم. وهكذا تأخذ عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا، ذلك أن النيوكلاسيك اعتبروا أن الرأسماليين ـــ من جانبهم ـــ يقومون تلقائيا بإعادة استثمار معظم ارباحهم طالما كانت هناك فرصة ربح جديدة.

الا أنه ـــ بالنسبة للنيوكلاسيك ـــ ليس من الضرورى أن يكون المدخر هو المستثمر . فالسكان واصحاب الدخول المختلفة يستطيعون الادخار عن طريق شراء السندات والاسهم والاصول المالية التى يوفرها لهم سوق رأس المال Capital market . كما يستطيع رجال الأعمال القيام باستثماراتهم عن طريق الاقتراض من البنوك والافراد ، ويجمع سوق رأس المال بين المدخر والمستثمر ويتحدد فى هذا السوق الثمن الذى يلتقى عنده فى نقطة التوازن عرض المدخرات مع الطلب عليها وهو سعر الفائدة Interest Rate .

* وفى التحليل النيوكلاسيكى يلعب سعر الفائدة دورا اساسيا فى تحديد الاستثمار . فيقوم رجال الأعمال بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من أى مشروع استثمارى وبين معدل الفائدة المدفوع على القروض المطلوبة للقيام بهذا المشروع . فاذا فاق الأول والثانى يكون الاستثمار مربحا . الا أنه فى ظل أى مستوى من مستويات المعرفة التكنولوجية كلما زاد عرض الاستثمارات فى مجال ما كلما تناقص معدل الربح المتوقع والمحقق فى هذا المجال ، فى الوقت الذى ترتفع فيه معدلات الفائدة نتيجة لزيادة الطلب على الاستثمار ومن ثم على الاقتراض فترتفع التكلفة وتقل فرص الربحية .

* وأما عن دور المنظم فيستشف من كتابات النيوكلاسيك ايمانهم بقدرة الانسان على الابتكار والتجديد . وهذا من شأنه عدم جمود عملية التطور بل دفعها دائما الى الأمام طالما كان هناك تقدما تكنولوجيا يستطيع النظم أن يستغله تجاريا واقتصاديا .

* وهكذا يتكامل فى نظر النيوكلاسيك الدور الذى يلعبه رأس المال مع التكنولوجيا فى دفع عملية النمو للافلات من حالة السكون أو الركود . لقد

أسس النيوكلاسيك تفاؤلهم هذا على عاملين اثنين هامين ، يتعلق الأول بالتقدم التكنولوجى ، ويتعلق الثانى بمرونة الطلب على الأرصدة المتاحة للاستثمار[٣] . بالنسبة للعامل الأول ، فقد اعتقد النيوكلاسيك أن التقدم التكنولوجى مستمر ولا يتوقف ، وأنه يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أية ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية . أما بالنسبة للعامل الثانى ، فقد رأى النيوكلاسيك أن أى انخفاض ولو ضئيل فى معدل الفائدة سوف يترتب عليه زيادة مشروعات الاستثمار زيادة كبيرة . وبصيغة أخرى ، فانهم اعتبروا أن مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة . ويترتب على ذلك أن الوصول الى حالة الركود ليس بالأمر الممكن أو السهل حدوثه .

**ثالثا** : أن النمو الاقتصادى لا يتحقق بطريقة مفاجئة وإنما بالتدريج . تماما كالنمو العضوى كما وصفه مارشال . ويتضح ما لآراء داروين من تأثير على الفكر الأقتصادى حتى أن اهتمام النيوكلاسيك الأكبر اتجه الى تحليل الكيفية التى يوزع بها جهاز الثمن موارد المجتمع بين استخداماتها اللانهائية . وقد استعانوا فى ذلك باسلوب التحليل المعتمدة على فكرة التوازن الجزئى الساكن Statie Partial Equilibrium . فكل مرحلة ، وكل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو معا فى شكل تدريجى ، متسق ، متداخل ، ومتبادل التأثير . ولذلك كان من المنطقى أن يتجه النيوكلاسيك باهتمامهم الى مشاكل الأجل القصير .

ويجدر بالذكر هنا أن التوافق والترابط والتدرج والتفاؤل الذى ميز عملية النمو الاقتصادى فى الفكر النيوكلاسيكى قد وضع له اطار لا يختلف عما أراده الكلاسيك وهو : الحرية الاقتصادية . فالمنافسة الحرة وعدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية الا فى اضيق الحدود هو الأسلوب الافضل — فى نظرهم — لدعم عملية التنمية .

**رابعا** : قام النيوكلاسيك بتحسين وتطوير نظرية التكاليف النسبية لشرح مساهمة التجارة الدولية فى التأثير على مستويات الدخول القومية بالدول المشتركة فى التبادل الخارجى . وعلى الصعيد الدولى يؤكد النيوكلاسيك مزايا التخصص

وتقسيم العمل وحرية التجارة الخارجية ، حيث تعم الفائدة وتزداد الدخول القومية بمعدلات تمكن الدول المختلفة من تكوين معدلات مرتفعة للتركيم الرأسمالى ، والتى بدورها تستخدم فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية بتلك الدول .

غير أنه من الانصاف أن نذكر أن النيوكلاسيك تشككوا فى امكانية استفادة جميع الدول فى المدى البعيد من مزايا حرية التجارة الدولية . حيث خشوا تدهور معدلات التبادل الدولى الى غير صالح الدول الصناعية القديمة . فهذه الأخيرة تواجه قصورا فى تجديد صناعاتها بما يتعادل مع التقدم فى مستوى الصناعات الأخرى فى الدول المنافسة ( وكانوا يشيرون الى صناعة الغزل والنسيج فى انجلترا وذلك فى مواجهة الصناعة اليابانية ، والالمانية التى تتميز بكفاءة انتاجية عالية وتكنولوجيا احدث ) .

ورغم أن النيوكلاسيك قد نادوا بحرية التجارة الدولية ، حتى تعم مزايا التخصص وتقسيم العمل على نطاق دولى ، الا أنهم يرتضون فرض قيود على التجارة ، وذلك فى حالة الصناعة الناشئة أو اذا ترتب عليها افادة للاقتصاد القومى ولفترة قصيرة وليس تقييدا مطلقا .

تلك هى أهم الأفكار التى جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية الى مجال التنمية الاقتصادية من حيث محدداتها وعناصرها ( رأس مال + تكنولوجيا + عمل + موارد + تنظيم ) وكذلك سبل أو ديناميكية حدوث هذا التطور واتسامه فى نظرهم بالتوافق والتدرج وليس بالفجائية .

**نقد النظرية النيوكلاسيكية :**

تتلخص أهم نقاط النقد فيما يلى :

١ ــ ان النيوكلاسيك ركزوا على العوامل الأقتصادية فى التنمية دون الجوانب الأخرى السياسية والأجتماعية والثقافية ، وافترضوا ثبات أغلب هذه العوامل الأخيرة ، ونحن نعلم أن العوامل الأخرى لا تقل أهمية كبواعث للتنمية الاقتصادية ذاتها .

٢ــ أنهم قالوا أن التطور يتسم بالتدريج وربما أنهم بذلك أشاروا الى مجرد عملية النمو على أساس من البنيان الاقتصادى القائم وليس عملية التنمية التى لا يمكن لها أن تدفع بالاقتصاد القومى الى الأمام بدون دفعة كبيرة كما هو متفق عليه فى الكتابات الاقتصادية .

٣ــ وجه أغلب النيوكلاسيك كل اهتمامهم نحو دراسة المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل ، دون أن يركزوا اهتمامهم على الاجل الطويل أيضا رغم أهمية هذا الجانب من الدراسة .

٤ــ كانت افتراضاتهم بصدد نموذج التنمية أن تسود المنافسة فى الداخل وحرية التجارة فى الخارج . غير أنه من المشاهد محليا أن كلا الفرضين غير محقق بدرجة أو بأخرى وأن التدخل الحكومى يتخذ له دورا متزايدا فى النشاط الاقتصادى بمرور الوقت حتى فى أعرق الدول الرأسمالية وذلك منذ أزمة الثلاثينيات . كذلك الحال بالنسبة لحرية التجارة ، فالدولة تفرض العديد من القيود الجمركية حتى تحقق توازنا فى موازين مدفوعاتها ... وربما أن النظرية النيوكلاسيكية قد فشلت فى تحليل المشاكل المتعلقة بالمحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، كما وأن فكرة التخصص فى التجارة الدولية التى يعضدونها إنما تخدم البلاد الصناعية المتقدمة اكثر مما تخدم البلاد الأقل تقدما .

ومن ثم يمكن القول بوجه عام بأن النموذج النيوكلاسيكى فى التطور اكثر انطباقا على الدول الرأسمالية المتقدمة ، ويصعب تطبيقه برمته على الدول الأقل تقدما أو الدول المتخلفة .

# هوامش الفصل السادس عشر

١ــ يرجع فى دلك الى :

- G.M. Meir and R.E. Baldwin, ''Economic Development'', John Willey, New York, 4th, ed., 1962. pp. 30-43.
- J. Buttrick, ''Toward a Theory of Economic Growth: The Neoclassical Contribution'', in Hoselitz ed., Paper V.

٣ــ يعرف مارشال الوفورات الخارجية بأنها هى تلك الزيادات فى احتمالات الربح لصناعة معينة والمترتبة على نشاط اقتصادى خارج عن نطاق الصناعة ذاتها ، مما يترتب عليه من توسع الصناعة المعنية .

٤ــ انظر : د. محمد الليثى : « التنمية الاقتصادية » ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ ، صفحات ٦٨ــ٧٢ .

# الفصل السابع عشر

# نظرية الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية

ترتكز هذه النظرية على دعامتين رئيسيتين(١) :

١ـــ نظرية الرأسمالية الاحتكارية .

٢ـــ نظرية الاستعمار .

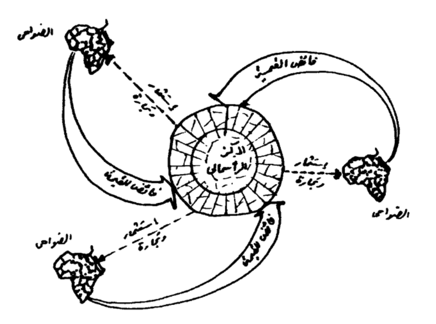
وبالرغم مما يؤكده اليساريون بصفة عامة ـــ من أن الرأسمالية تنتهى حتما الى الاستعمار ، أو أن الاستعمار هو الشكل المتطور للرأسمالية العالمية ـــ فانه لا يمكن القطع مسبقا بطبيعة العلاقة التى تربط مستقبليا بين الدول الرأسمالية المتقدمة The Center وبين الدول المتخلفة التى تدور فى فلكها The Periphery(٢) ، فهى علاقة سيادة Domination من جانب الأول ، وتبعية من جانب الأخيرة . ويتدخل فى تشكيل هذه العلاقة عوامل قد تكون سياسية ، استراتيجية أو عسكرية أكثر منها اقتصادية بما يترتب على ذلك من صعوبة التنبؤ مسبقا بطبيعة الروابط بين المركز والضواحى ( أى بين الاقتصاديات الغنية والأخرى الفقيرة المرتبطة بها ) . ولأن كلا الطرفين لا يتمتعان بأى درجة من التجانس فى خصائصهما الاقتصادية ، فان المدرسة النيوكلاسيكية تكتفى ـــ فى ظل هذه الصعوبات ـــ بتقديم الخطوط العريضة لخصائص هذه العلاقة التى تربط الاقتصاديات الفقيرة بالغنية . مع عدم اسقاط الخصائص المتميزة والخاصة لكل حالة على حدة من الحسبان عند تطبيق أفكار هذه المدرسة على الواقع العالمى بدوله العديدة .

* والفكرة الرئيسية التى تدور حولها تلك النظرية هى **أولا** : أن دول المركز ترتبط مع دول الضواحى بعلاقة ضارة وفى غير صالح الأخيرة . وانه من المستحيل أن تنجح أى تنمية للبلدان الفقيرة فى اطار من المنافسة الحرة فى عالم اليوم ...

أى فى ظل الرأسمالية العالمية المعاصرة . تلك هى واحدة من نقاط الانطلاق للفكر النيوماركسى . وهى وجهة نظر غير جديدة فقد كتب فيها الكلاسيك وماركس وانجلز من قبل . **ثانيا** : أن الرأسمالية المعاصرة فى تطورها بالاسلوب الاحتكارى ( والمتمثل فى الشركات العالمية المتعددة الجنسية ) تحتاج دوما الى أسواق واسعة للتصريف فيها والى مصادر رخيصة للخامات والى مجالات اكثر ربحية للاستثمار ، وهذه كلها تتوافر خارج حدود البلدان الأم ( أو المراكز ) وأنه بفعل المعدل المتزايد لفائض القيمة والذى تحدث عنه ماركس وأبرز مفعوله فى استغلال طبقة الرأسماليين للفئات الأخرى من العمال وأصحاب الخدمات وعوامل الانتاج ، فان الرأسمالية المعاصرة الاحتكارية تتميز عن رأسمالية القرن ال ١٩ وأوائل القرن العشرين بالعدوانية والبُعد عن ذلك الشكل التنافسى الحر لرأسمالية الماضى . وهى اذن بالضرورة مكلفة وضارة بمصالح البلدان التى ترتبط بها اقتصاديا فى علاقة سيادة وتبعية كتلك التى بين ال Center & Periphery .

وطبقا لهذه المدرسة الفكرية تتمخض العلاقة بين المركز والضواحى عن شكل من أشكال الاستغلال حيث ــ وبالضرورة ــ تتحول الارباح وفائض القيمة الى الدولة الأم أو المركز من الدول الفقيرة من خلال العديد من القنوات . هذه الأرباح المحولة سوف تخلق بدورها مشكلة للاقتصاد الأم هى مشكلة امتصاص أو عدم قدرة على استيعاب هذه الأرباح وتحويلها الى مجالات الاستثمار بالداخل Surplus absorption difficulties ، ومن ثم لن يكون أمام الاقتصاد الأم الـ Center سوى الاتجاه بهذه الأرباح مرة أخرى الى الخارج أى الى الاقتصاديات الفقيرة الـ Periphery ، وبذلك تقع الاقتصاديات الفقيرة فريسة لهذه الحلقة المفرغة لمشكلة استيعاب فائض القيمة المستنزف منها والمراد إعادة استثماره فيها ( أو فى غيرها ) لمزيد من الاستنزاف لمصلحة الاقتصاديات الغنية . ومن ثم يستنتج النيوماركسيون أنه لا مجال لأى أمل فى تنمية البلدان المتخلفة فى ظل الإطار الراهن للأقتصاد

## شكل رقم (١٣)




**ما أشبه هذه العلاقة بالعنكبوت الذى يتغذى على ضحاياه**

العالمى الذى تتحكم فى تجارته ونظمه المالية والنقدية بل والسياسية الدول الرأسمالية الكبرى[٣] .

* **هذا التيار من الفكر ، يتطرف لاشك فى نظرته التى ترى فى الثروة الزائدة والفقر الفاحش وجهان لعملة واحدة هى تلك العلاقة التى تربط المركز Center والضاحية Periphery ، غنى فاحش أو فقر مدقع ولاسيما بينهما . وهنا برز السؤال الآتى :**

كيف لنا أن نجزم بفروض هذه النظرية والتى تحتمل المناقشة مثل :

**١ــ أن الجزء الأغلب من فائض القيمة سوف يستنزف الى خارج الاقتصاد الفقير .**

**٢ــ أن الجزء المتبقى دون استنزاف من الدخل القومى المحقق ( فائض القيمة )**

سوف لا يستغل فى التنمية المحلية أو لن يؤدى الى رفع مستوى المعيشة فى الاقتصاد الفقير . أليست هذه فروض مغالى فيها بعض الشيء ؟

ولتلطيف حدة التطرف فى هذا الجناح الفكرى خرج الاقتصادى المصرى البارز سمير امين ومعه ك. توماس K. Thomas الأمريكى ( وهما من أعضاء نفس المدرسة الفكرية ) بنظرية أكثر واقعية مؤداها أن الدول الفقيرة سوف تستنفذ فيها الفئات المتميزة أو الصفوة المسيطرة على اقتصادها بجزء من فائض القيمة المحقق والمحول معظمه الى الدولة الأم بالخارج ، وقد يوجه هذا الجزء — أو لا يوجه — الى أغراض التنمية وذلك حسب درجة رشد ووطنية الفئات المستفيدة فى هذه البلدان الفقيرة .

★ ويرفض هؤلاء الاقتصاديون تحليل دوائر الفقر الخبيثة . فهو فى نظرهم اسلوب انهزامى يبعث على اليأس ويسعى لربط البلدان الفقيرة بالبلدان الغنية على أمل أن يأتى الغوث من الخارج طالما أنه لا أمل للخروج من مصيدة التخلف بالإمكانيات والوسائل الذاتية ! إن المشكلة الحقيقية — كما يراها باران — ليست فى وجود الدوائر الخبيثة للفقر والتخلف ، وإنما فى وجود الحافز القوى على التنمية . وفى تسرب فائض القيمة الى خارج الاقتصاد القومى . المشكلة اذن تتمثل فى غياب العامل الدافع الى التنمية الأمر الذى يزيد من خطورة استنزاف ونهب موارد البلدان المتخلفة بواسطة العالم الرأسمالى . وهى ظاهرة عصرية يطلق عليها فرانك A.G. Frank تنمية التخلف The development of under development ، بينما يراها سمير أمين — الأكثر اعتدالا وواقعية — على أنها ظاهرة للتنمية التابعة للخارج أو كما يسميها Dependent development .

★ لقد نظر أصحاب هذه النظرية دوما الى الطبقات المتميزة أو ما نسميهم الصفوة The elites فى البلدان الفقيرة نظرة شك تصل الى حد عدم الثقة ، وأكدت أنه لا يأتى من وراءهم خيرا لأوطانهم ، بل بالعكس هذه الفئة تمثل — فى نظرهم — احد العوامل المؤدية الى زيادة حدة الفقر والتخلف فى

بلادهم وذلك لاسباب تتعلق بتحليل مركزهم وتصرفاتهم الاقتصادية . فاستهلاكهم يتجه نحو السلع المظهرية الفخمة الغربية الأذواق ، واستثمارهم يرتكز فى شراء الأراضى والعقارات والابتعاد عن عنصر المخاطرة فى مشروعات صناعية تأتى بربحية على الأجل الطويل أو حتى المتوسط ، ومدخراتهم غالبا مودعة فى بنوك اجنبية بحثا عن الأمان الذى يفتقدونه دوما فى بلادهم . وهذه كلها سلوكيات مبررة ولها وجاهتها ومنطقيتها الا أنها تؤدى حتما الى افقار المجتمعات التى توجد فيها وزيادة مشاكل تخلفها حدة . والواقع أن فئات الصفوة من أغنياء البلدان المتخلفة غالبا ما تفتقر الى عناصر النجاح فى اقامة مشروعات تستطيع بها المنافسة فى الخارج ، فهم يفتقدون المقدرة التنظيمية ، وحب العمل والابتكار المؤديان الى التنمية .

★ ومن صميم المدرسة النيوماركسية المعاصرة قدم ايمانويل A. Emmanuel نظريته عن التبادل الغير عادل Theory of unequal exchange . وبين فيها أن انخفاض أجور العمال فى البلدان الفقيرة يجعل من هؤلاء العمال الفئة التى يقع عليها عبء مزدوج فهى فئة مستغلة مرتين : الأولى بواسطة طبقة الرأسماليين فى الداخل حيث تزيد ارباحهم على حساب تخفيض الأجور ، والثانية بواسطة طبقة الرأسماليين فى المركز الرأسمالى أو الـ Center بالخارج حيث تحول اليهم الأرباح بما تحتويه من معدلات عالية للاستغلال . هذا بينما أرجع ايمانويل ارتفاع مستوى أجور الفئة العاملة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة الى ارتفاع مستوى انتاجيتهم وليس الى استغلالهم للعمال فى البلدان الـ Peripheries فهؤلاء العمال طبقات لا تستغل وإنما يعمل الرأسماليون على استغلالها . فقط يتمتع العمال فى البلدان المتقدمة بمستوى وعى عمالى وتفانٍ يجعلهم قادرين على الربط بين مستوى انتاجيتهم ومستوى اجورهم بخلاف الوضع فى البلدان الفقيرة .

★ اعتمادا على تحليل ايمانويل اضاف سمير أمين الى التحليل النيوماركسى وجهة النظر القائلة بأنه على حين يتم استغلال الطبقة العاملة ( من خلال التجارة وتحويل فائض القيمة والأرباح الى الخارج ) بواسطة الرأسمالية الأجنبية ، فان

طبقة الصفوة The elites من أغنياء البلدان الفقيرة لا يتم استغلالهم بواسطة اغنياء أو صفوة البلدان الرأسمالية الأم The Center ، ويبرز سمير امين حقيقة أن هذه الفئة تستفيد فى كل الأحوال من الاستعمار الاجنبى فى بلادها . فهى حلقة الاتصال بين الاقتصاد الوطنى والرأسمالية العالمية لما لها من نفوذ سياسى ومالى فى الداخل وما تتميز به من تبعية ثقافية وفكرية بل واقتصادية للرأسمالية المتقدمة فى الخارج .

* ومما لا ينكره الفكر النيوماركسى ذلك العجز الباعث على الشعور بالاحباط للمواهب الإدارية والتنظيمية فى المجتمعات المتخلفة . ولكن النيوماركسيين يرفضون تماما المنطق الذى يضع هذه المشكلة فى قلب التحليل الاقتصادى لعقبات التنمية بالعالم الثالث . وهم يعتقدون أن وجود المهارات الإدارية والتنظيمية فى البلدان المتخلفة مرهون بتوافر الظروف الموضوعية ( اجتماعيا واقتصاديا وايديولوجيا ) . وأن تلك الظروف لا يمكن توفيرها مع سيادة مناخ التبعية للخارج . وفى رأيهم أنها مشكلة ثانوية وأنها نتيجة — أكثر منها سببا — للتخلف . وأن حلها يكمن فى انهاء حالة « النهب » المستمر لثمار مجهودات هذه البلدان من أجل التنمية وهى حالة تتم يوميا على يد المراكز الغنية التابعة لها هذه البلدان .

* بناءا على الرؤية النيوماركسية لفئة الصفوة وأثرها غير الإيجابى على اقتصاديات الضواحى Peripheries ، ينتهى النيوماركسيون — فى هذه النقطة — الى نتيجة مؤداها أنه فى البلدان المتخلفة تستطيع الدولة ( والدولة وحدها ) أن تقوم بتوجيه الفائض الاقتصادى المتاح نحو التنمية . ويمكنها انجاز هذه المهمة باحد اسلوبين :

١— إما أن تتحول الدولة بنفسها الى مستثمر رأسمالى كبير ، وتمتلك مؤسساتها الصناعية وتديرها لحساب المجتمع .

٢— أو أن تضع الدولة الأرصدة الكافية والتسهيلات اللازمة بين أيدى الأكفاء من الصفوة الوطنية وتترك لهؤلاء قيادة عملية التنمية . وبهذا

تخلق الدولة الطبقة التى ترى فيها الأمل فى رفع مستوى الاقتصاد الوطنى .

ويستبعد النيوماركسيون الاحتمال الأول لصعوبة تحقيقه فى ظل الإطار الحالى للرأسمالية الدولية ، ويفضلون عليه الأسلوب الثانى . فبالقروض طويلة الأجل التى توفرها الدولة للأعضاء الأكفاء تستطيع الدولة خلق طبقة الرأسمالية الصناعية الوطنية ( خارج نطاق الصفوة القائمة والمتمثلة فى طبقة التجار وكبار المديرين البيروقراطيين واصحاب الأراضى ) . ويعتبر وجود هذه الطبقة الرأسمالية الصناعية شرط لازم للنمو الاقتصادى .

ولكن سرعان ما سوف تجد الدولة نفسها أمام مأزق حاد . فخلق طبقة من الرأسمالية الصناعية الوطنية سوف يجعلها عرضة لنوعين من المشاكل الصعبة . الأولى : منافسة غير متكافئة مع الصناعات الأجنبية المتقدمة والتى تدين لها الحكومات الوطنية بديون اقتصادية لا غنى عنها ولا يمكن الوقوف ضد مصالحها فى المنطقة . الثانية : منافسة ضد الرأسمالية التجارية الوطنية وما يدور فى فلكها من فئات البيروقراطية وملاك الأراضى الذين تتعرض مراكزهم الاجتماعية للتقهقر ، والذين يرتبطون ـــ مثل الدولة ـــ مع الاقتصاديات الاجنبية المسيطرة برباط المصالح المشتركة . فى مثل هذا المأزق ، عادة لا تجد الحكومة أمامها من مخرج سوى الاستثمار فى المجالات التى لا تلقى منافسة فى الداخل أو الخارج مثل مجالات البنية الأساسية Infrastructural investements والسياحة .

* يرى الفكر النيوماركسى اذن أن النمط السائد فى استثمارات البلدان المتخلفة هو ذلك الاستثمار فى خدمات رأس المال الاجتماعى والسياحة وأن هذا الاستثمار « حتمية » لا بديل لها أمام حكومات هذه البلدان . خاصة فى مجالات النقل والاتصالات . والمتأمل فى هذه الاستثمارات لا يجدها فى الغالب موجها خصيصا لخدمة الاقتصاد الوطنى بقدر ما هى « تسهيلات » وخدمات لقطاع رأس المال الاجنبى فالطرق ـــ كما يشير النيوماركسيون ـــ

تربط بين المدن الكبرى فى البلدان المتخلفة وبين موانيها والضواحى التى قد تتوطن فيها الشركات الكبرى الاجنبية ، وليس فى الطرق الهامة فى الدول المتخلفة ما يربط بين النجوع والكفور والمناطق النائية المزدحمة بالسكان .

وأما عن المجال الآخر للاستثمار وهو السياحة فهو محط ازدراء وسخط النيوماركسية . أنها فى نظرهم النتيجة المباشرة للتبعية . ومضارها اكثر من فوائدها . ذلك أنها تجلب معها الى البلاد الفقيرة نمط سلوكى اجنبى سرعان ما ينتشر بفعل أثر المحاكاة والتقليد مما يترك بصماته على القيم والتقاليد السائدة وكذا على ميزان المدفوعات .

* تعتبر الشركات المتعددة الجنسية The Multinational Corporations — فى نظر الفكر الماركسى — بمثابة الشكل العصرى للاستعمار . تقف وراءها تساندها وتعضدها الدول التى انطلقت منها هذه الشركات . هذه الشركات الضخمة يحركها دافع الربح بصرف النظر عن الآثار الضارة — التى تترتب على زيادة ربحيتها — على اقتصاديات العالم الثالث وكما ذكر ماركس بنفسه انه « لا ترشيد لعنصر الربحية ، فالأرباح سرقة وهى لا شىء غير ذلك » . ولذلك فالنيوماركسيين فى تطرفهم هذا لا يرون أية آثار نافعة ومقيدة من استثمار الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان الفقيرة .

وهم وإن اعتقدوا فى عدم جدوى الاستثمار اذا كان مصدره رأس مال اجنبى فهم بالضرورة لا يؤمنون فى جدوى التجارة الخارجية والمساعدات الاجنبية والعلاقات الدولية بصفة عامة اذا كانت الدول الرأسمالية الكبرى اطرافا فيها . فهذه العلاقات تفرض جميعها على البلدان الفقيرة نماذج نمو اقتصادى لا تتلائم وهياكلها الاقتصادية ، ولا مع اهتماماتها الفكرية والثقافية أو اطرها الاجتماعية . أن أى تيار يحمل معه الى داخل هذه الاقتصاديات فائدة معينة Inflow سوف يقابله تيارا آخر الى الخارج Outflow يحمل معه اضعاف ما دخل . وتأخذ المدفوعات الخارجية شكل : فوائد ديون أو أقساط أو أرباح محولة للخارج أو رؤوس أموال وطنية تسعى للإيداع فى خزائن البنوك الاجنبية بحثا عن الأمان ( مدخرات

الصفوة ) أو تجارة خارجية تسير معدلاتها فى غير صالح البلدان الفقيرة ، والنتيجة انتاج ويطنى أكثر من أجل استبداله بانتاج اجنبى أقل كل عام .

ومن المعروف أنه طبقا لنظرية رأس المال الاحتكارى Theorey of Monopoly Capital يعتبر الاستثمار فى خارج حدود الوطن هو المنفذ أو المخرج لازمة هبوط الارباح بالداخل نتيجة لزيادة رصيد الاستثمارات وتزاحم المستثمرين على المجالات المتاحة فى الدول الأم . وكانت المجالات المفضلة — تاريخيا — للاستثمار الاجنبى هى الصناعات الاستراتيجية ( بترول — معادن — مناجم ... الخ ) . والسؤال الذى يجب طرحه هنا للحكم على مدى صدق هذه الآراء هو : ما هى نتائج دخول رأس المال الاجنبى الى العالم الثالث فى الفترة التى تسبق إعادة تحويل الأرباح الى الخارج ؟

يجيب الكلاسيك على ذلك بأن بناء المصانع وخلق الكوادر الفنية والعمالية لم يكن ممكنا بدون المبادرة من جانب رأس المال الأجنبى . وأن ارباح الاستثمار الأجنبية هى بالتالى الثمن الطبيعى المدفوع مقابل مزاياه للاقتصاد الوطنى . ولكن هذه المناقشة مرفوضة برمتها من جانب الفكر الماركسى والنيوماركسى ، فما الارباح فى نظرهم سوى « استغلال » أو « سرقة » .

حتى المساعدات الأجنبية والمعونات المالية والفنية من العالم المتقدم الى العالم الثالث لم تسلم من الهجوم الماركسى والنيوماركسى . فهى فى نظرهم ذات طبيعة لا تختلف عن طبيعة الاستثمار الأجنبى من حيث انها تفتح الاقتصاد الوطنى لتسهيل استنزافه . فهذه المعونات اذا كانت غير مباشرة سوف تستخدمها الحكومات الممنوحة فى اقامة خدمات رأس المال الاجتماعى ، واذا كانت مباشرة فسوف تقرر الحكومات المانحة نوع وحجم ومواصفات المشروع التى تمنحها من أجلها . وهى تعمل كالزيت فى ماكينة التحويلات لفائض القيمة الى خارج البلاد . وهى قد تكون ذات طابع سياسى استراتيجى فى أغلب الأحيان كمقابل للسماح بفتح قواعد عسكرية أجنبية داخل البلاد أو لمساندة بلد صغير ضد بلد صغير آخر يقع فى الحلف العسكرى المقابل ... الخ . أن ثمن هذه المساعدات هو فى —

رأى النيوماركسية ــ تحويل صنع القرار السياسى من السلطة الوطنية الى السلطات والقوى السياسية الاجنبية فى الجهات المانحة . وغالبا ما يكون رأس المال الخاص فى الدول المانحة وراء توجيه المساعدات الى دول الضواحى . فكأن المعونات الأجنبية هى الأداة لتسهيل دخول الاستثمارات الاجنبية ، ومن ثم خروج الأرباح وهو الهدف النهائى للدول المانحة .

لقد ألقت الماركسية والنيوماركسية بظلال الشك على كل ما هو أجنبى أو رأسمالى ، فليس الدافع الانسانى هو المحدد لتيار المعونات الأجنبية حتى تلك التى من مصادر عالمية مثل البنك الدولى ، أو من صندوق النقد الدولى . فهذه المؤسسات المالية والنقدية الدولية تخضع فى نظرهم للتنظيم الرأسمالى العالمى وتسيطر عليها البلدان الرأسمالية الكبرى .

أخيراً ... ينتقد أصحاب نظرية الرأسمالية المحتكرة الاستعمارية مفهوم الثنائية الذى يتجاهل عنصر النية المسبقة والإرادة الواعية فى عملية تحويل الأرباح من القطاع التقليدى الريفى الى القطاع الصناعى فى الحضر ، ومن المجتمعات الفقيرة والضواحى الى المجتمعات الرأسمالية الغنية فى المركز .

وبهذا يستكمل عرض الفكر النيوماركسى الذى يرى فى التنمية الاقتصادية فى الوقت الحاضر ضرب من الاستحالة طالما ظلت الهياكل القائمة داخليا وخارجيا على ما هى عليه . ويحمل هذا الفكر فى طياته ذلك الطابع الايديولوجى المتعصب الذى يرى أن عملية التنمية لا يمكن أن تتم بدون الاعتماد على الذات ورفض كل شكل من أشكال التبعية للخارج . فالخارج عالم ملىء بالشرور ، والعالم الثالث هو الجانب المستضعف فى العلاقات الدولية المعاصرة . ومن الجدير بالذكر أن النيوماركسية لا تعتقد فى أسلوب التغيير من خلال « الثورة » . فالثورات فى نظرهم تميل الى احلال نوع جديد من الاستغلال ( سياسى دينى أو اجتماعى ) محل القهر الاقتصادى .

خلاصة القول فى هذا الجدل أنه أيا كانت درجة الخطأ أو الصحة فى الآراء النيوماركسية فانها لاشك تعكس ذلك المناخ العالمى الذى يسود اليوم العلاقة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف . بين الثراء والفقر . الثراء الذى قفز لأعلى والفقر الذى أفرزته الرأسمالية العالمية وهى تحقق لنفسها هذا الثراء . فرأس المال يجوب الكون بحثا عن الربح فى حلقة لا تهدأ لصراع القوة ، والفقراء فى العالم الثالث يتزايدون، ومواردهم تقل ، وحياتهم سلسلة لا تنقطع من الصراع اليومى من أجل البقاء ... وما زال الصراع مستمرا .

# هوامش الفصل السابع عشر

١— M. Todaro, op. cit., 2ed. edition, pp. 97-85.

٢— استوحى الاقتصاديون هذه التعبيرات The Center and the Periphery من شكل المدن الكبرى التى تتمركز المصالح الحيوية فى وسطها أو مركزها وتنتشر الاحياء الفقيرة حولها فى شكل مدارات أو ضواحى لا تنفصل عنها . ذلك هو شأن الاقتصاديات الغنية فى علاقاتها بالاقتصاديات الفقيرة للدول التى ترتبط بها .

٣— بينما يؤكد بعض المبرزين من المفكرين النيوماركسيين هذه الخلاصة ( ومنهم باران ، وسويزى ، ومجدوف ) ، يرى البعض الآخر منهم ( سمير امين المصرى ، وتوماس الأمريكى ) أن التنمية ليست مستحيلة بل ممكنة ولكنها سوف لا تتم بمعدلات عادلة أى Inappropriate Pattern of Development ، انظر قائمة المراجع

# قائمة مراجع الفصل السابع عشر


- Samir Amin, "Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment. New York: Monthly Review Press, 1974.
- ----------, "Unequal Development: An Essay on the Scial Formations of Peripheral Capitalism. New York: Monthly Review Press, 1976.
- P. Paran, "The Political Economy of Growth. 1968 ed. New York, M.R.P., 1957.
- ----------, "The Longer View: Essays Toward a Critique of Political Economy". John O'Neill, ed. 1971.
- ----------, and Sweezy, "Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order. 1968 ed. New York: M.R.P., 1969.
- G. Barraclough, "An Introduction to Contemporary History". 1967 ed. Baltimore: Penguin, 1974.

- M. Barratt-Brown, "The Economics of Imperialism". 1967 ed. Baltimore: Penguin, 1974.
- R. Brenner, "The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marxism" New Left Review, July-August 1977, pp. 25-92.
- F.H. Cardoso, "Dependence and Development in Latin America", New Left Review, Joly-Aogust 1972.
- A. Emmanuel, "Unequal Exchange: An Essay on the Imperialism of Trade". New York: M.R.P., 1972.
- A.G. Frank, "The Development of Underdevelopment", Monthly Review 18, No. 4, 1966.
- P. Jalee, "The Pillage of the Third World". New York: M.R.P., 1968.
- E. Laclau, "Feudalism and Capitalism in Latin America", New Left Review, May-June 1971, pp. 19-38.
- S. Lall, "Is'Dependence' a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?" World Development 3, nos. 11, and 12 (1975): 799-810.
- H. Magdoff, "The Age of Imperialism: The Economics of U.S. Foreign Structure, Inflation, Credit, Gold and The Doller". New York: M.R.P., 1974.
- G. Palma, "Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?" World Development 6 (1978): 881-924.
- H. Radice, "International Firms and Modern Imperialism". Blatimore: Penguin, 1975.
- R. Rhodes, "Imperialism and Underdevelopment: A Reader". New York: M.R.P., 1970.
- P. Sweezy, "The Theory of Capitalist Development". 1970 ed. New York: M.R.P., 1942.
- ---------, "Modern Capitalism and Other Essays". New York: M.R.P., 1972.

- C.Y. Thomas, "Dependence and Transformation: The Economics of the Transition to Socialism" New York: M.R.P., 1974.
- B. Warren, "Imperialism and Capitalist Industrialization". New Left Review, September-October 1973, pp. 3-44.

# الفصل الثامن عشر

## النظرية الشومبيترية

**Schumpeter's Theory of Economic Development**

ظهرت أفكار شومبيتر عن التطور فى كتابه « نظرية التنمية الاقتصادية » الذى ظهر باللغة الألمانية[١] عام ١٩١١ . وبذلك يعتبر شومبيتر من أوائل الرواد الذين ناقشوا موضوع التنمية ، جاعلين منها فرعا مستقلا قائما بذاته من فروع الاقتصاد . وقد اكمل شومبيتر تحليله عن التطور الاقتصادى فى كتاب آخر ظهر له عام ١٩٣٩ عن الدورات[٢] . وقد تناول بعض نواحى التطور أيضا فى مؤلفاته الأخرى[٣] .

وقد عاش وعمل شومبيتر فى أربعة أقطار تقع فى ثلاث قارات مما أكسبه خبرة واسعة . فقد تقلد منصب وزير مالية فى النمسا . ولما كان يفضل العمل فى الجامعة . فانه عمل استاذا للاقتصاد فى كل من بون وطوكيو ، ثم فى هارفارد فى الفترة من ١٩٢٧ الى ١٩٥٠ ( عام وفاته ) .

وتجدر الإشارة الى أن شومبيتر قد تأثر بأفكار ماركس ، غير أنه كان يكره الجماعية ويمقت الشيوعية ، ومن ناحية أخرى ، فبالرغم انه عاش فترة طويلة فى بلاد يسودها النظام الرأسمالى ، فانه لم ينحاز الى الرأسمالية . وهذا يتضح من تنبؤه بانهيار النظام الرأسمالى من ناحية ، ومن أن النظام الاشتراكى ( وليس الشيوعى ) هو الذى سيرث النظام الرأسمالى بعد انهياره .

ويرى شومبيتر أن التطور — فى ظل النظام الرأسمالى — يحدث فى صوره قفزات متقطعة[٤] واندفاعات غير متناسقة تصحبها فترات من الرواج والكساد قصيرة الأجل متعاقبة أو قل انه تطور غير مستقر unstable[٥] . وتتم هذه

القفزات بسبب الابتكارات أو التجديدات التى يستحدثها المنظمون والتى من شأنها زيادة الانتاج ( الدخل ) ودفع عجلة التطور .

ويولى شومبيتر المنظم الخاص عناية فائقة ، فالمنظم Entrepreneur — كما ذكرنا من قبل — هو مفتاح التنمية ، أو قل انه بمثابة « الدينامو » الذى يدفع عجلة التطور ويحركها كما يجعل من الابتكارات التى تستحدثها بمثابة الأساس الأقتصادى الذى تستند عليه عملية التطور .

ومن ناحية اخرى يهتم شومبيتر بالمنظم نظرا لاستطاعة الأخير التأثير فى العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ومن ثم التأثير على أذواق المستهلكين ، مما يؤدى الى احداث تغيير فى هيكل طلبهم على السلع والخدمات ، فيزداد طلبهم على السلع الجديدة ... وهذا يغذى عجلة التطور . ولهذا كله ، أهتم شومبيتر بالعوامل النفسية والاجتماعية والتعليمية التى تسود البيئة التى يتواجد فيها المنظمون ، كما اهتم بنظرة المجتمع الى المنظمين ومدى تقديره لهم ..

وتجدر الإشارة الى الابتكارات أو التجديدات التى يستحدثها المنظمون تأخذ أحد أو بعض الصور الآتية[٦] :

١ــ استغلال موارد جديدة .
٢ــ استحداث سلع جديدة .
٣ــ استحداث اساليب انتاج جديدة .
٤ــ فتح أسواق جديدة .
٥ــ اعادة تنظيم بعض الصناعات .

ولتنفيذ هذه التجديدات ، يقوم المنظمون بالاقتراض من البنوك لتمويل الاستثمارات الجديدة . ويتضح من ذلك أنه ليس من الضرورى أن يكون المنظم مالكا لرأس المال أو لأى عنصر انتاجى آخر ، وذلك لأن العبرة بالقيادة وليست بالتملك[٧] ، ومن ناحية أخرى لا يقتصر دور المنظم على الإدارة ، ذلك لأن وظيفة المنظم الرئيسية هى الابتكار والتجديد لا الإدارة ( وإن كان يلاحظ أن

وظيفة المنظم فى الأزمنة الحالية قد اختفت وأصبحت تقتصر على الإدارة كما سبق ذكره ) .

**نموذج شومبيتر :**

وفى الإمكان عرض نموذج شومبيتر هنا ، وهو يقوم على عدة افتراضات كالآتى :

**١ــ دالة الانتاج :**

وهى نفس دالة الانتاج الكلاسيكية والماركسية(٨) ، ونلخصها فى الآتى :

$$(1)\ O = f(L,K,Q,T)$$

**٢ــ تعتمد المدخرات على الأجور والأرباح وسعر الفائدة :**

عرف شومبيتر الادخار بأنه تجنيب Saving up جزء من الدخل بغرض الاستهلاك فى المستقبل أو بغرض الاستثمار ، ومن ثم فانه سيكون فى مقدور العمال ادخار جزء من اجورهم ( W ) ، وكذا اصحاب رأس المال ادخار جزء من ارباحهم ( R ) وسيدخرون اكثر كلما زادت دخول كل من العمال واصحاب رأس المال . ومن ناحية أخرى ، فان شومبيتر يبقى على الافتراض النيوكلاسيكى القائل بزيادة المدخرات كلما ارتفع سعر الفائدة ( r ) . وبذلك تصبح المعادلة كالآتى :

$$(2)\ S = S(W,R,r)$$

**٣ــ يتكون الاستثمار الكلى من جزئين : محفوز وتلقائى :**

لقد فرق شومبيتر بين نوعين من الاستثمار ، استثمار محفوز ( Ii ) ، ويتم نتيجة الزيادة فى الانتاج أو الدخل أو المبيعات أو الأرباح ، واستثمار

تلقائى ( IA ) ، ويتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل ( من أهمها التطور التكنولوجى ... ) . وهكذا يكون لدينا المتطابقة الآتيه :

(3) I = Ii = IA

٤ ـ يعتمد الاستثمار المحفوز على مستوى الارباح وسعر الفائدة :

يزيد الاستثمار المحفوز كلما زادت الارباح الجارية من ناحية ، وكلما انخفضت اسعار الفائدة من ناحية اخرى ( وذلك لأن المنظم يقتطع من ارباحه الاجمالية الفائدة على القروض التى حصل عليها من البنوك ، وهنا يهمنا أن يكون الفرق بين الأرباح والفائدة كبيرا ) . ومن ناحية أخرى فهناك علاقة بين هذه المتغيرات وبين رأس المال المتراكم Q . ويمكن توضيح كل ذلك فى الآتى :

(4) Ii = Ii ( R, r, Q )

٥ـ يعتمد الأستثمار التلقائى على اكتشاف الموارد ، والتقدم التكنولوجى :

لقد أولى شومبيتر اهتماما خاصا لما يطلق عليه الابتكار أو التجديد Innovation كباعث على الاستثمار التلقائى ، ويعنى بالتجديد التقدم التكنولوجى و/أو اكتشاف الموارد . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة فى الاتى :

(5) IA = ( Ia (K, T )

حيث ترمز K الى معدل اكتشاف الموارد على مر الزمن .

$$\frac{dK}{dt}$$

وترمز T الى معدل التقدم التكنولوجى على مر الزمن :

$$\frac{dT}{dt}$$

ومن الملاحظ أن هذه العلاقة ــ في نموذج شومبيترــ لم تتضمن نمو السكان على أساس انه لم يعر اهتماما كبيرا لنمو السكان كقوة اقتصادية، فقد اعتبر نمو السكان بمثابة عامل خارجي External factor.

### ٦،٧ يعتمد التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف الموارد على عرض المنظمين :

وهذا يمكن التعبير عنه كالآتي :

(6) $T = T(E)$,

(7) $K = K(E)$

حيث ترمز E الى معدل زيادة عرض المنظمين على مر الزمن :

$$\frac{dE}{dt}$$

وطالما أن عرض المنظمين ــ في نموذج شومبيتر ــ هو العامل النهائي الذي يقرر معدل النمو الاقتصادي فان هذا يتطلب أن نوليه عناية خاصة هنا . ويتضح ذلك من الافتراض التالي :

### ٨ ــ يعتمد عرض المنظمين على معدل الارباح والبيئة الاجتماعية :

من البديهي القول باعتماد عرض المنظمين على معدل الأرباح . ومن ناحية أخرى ، نجد أن عرضهم يعتمد على « البيئة الاجتماعية » ، أو « الجو الاجتماعي » Social Climate[٩] الذي يتواجد فيه المنظمون ، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما يلي :

(8) $E = E(R, X)$

حيث ترمز X الى « البيئة » الاجتماعية أو « الجو » الاجتماعي للمنظمين .

٩ — يعتمد الناتج القومى الاجمالى GNP على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف :

من الملاحظ أن الثغرة بين الاستثمار والادخار ( الناشئة عن زيادة الاستثمار عن الادخار الاختيارى ) والتى تمول عن طريق الائتمان المصرفى ستعمل على زيادة الناتج القومى ( النقدى ) بعدة اضعاف الثغرة الأصلية ( التى بين الاستثمار والادخار الاختيارى ) . وهذا راجع الى مفعول المضاعف ، وهكذا فان :

$$(9)\ O = K\,(I\text{-}S)$$

حيث ترمز O الى الناتج القومى الاجمالى ( النقدى ) .
وترمز K الى المضاعف .

١٠— تعتمد الأجور على مستوى الاستثمار :

أبقى شومبيتر على الافتراض الذى أثارته المدرستان الكلاسيكية والماركسية والقائل بزيادة الأجور كلما زاد الاستثمار ( والعكس بالعكس ) . ويمكن توضيح هذا الافتراض كالآتى :

$$(10)\ W = W\,(I)$$

١١— ينعكس « الجو » الاجتماعى للمنظمين خلال توزيع الدخل :

يعتبر شومبيتر توزيع الدخل بمثابة ترمومتر جيد لقياس الجو أو المجال الاجتماعى العام . فاى ضغط على الأرباح أو التقليل منها[١٠] كفيل بتدهور الجو الاجتماعى .. وعلى ذلك فان النسبة بين الارباح والاجور تكون بمثابة تعبير مختزل يشير الى العوامل التى تؤثر فى الجو الاجتماعى أى أن :

$$(11)\ X = X\,(R/W)$$

### ١٢ــ الناتج القومى غير الصافى يساوى الارباح والاجور :

وبهذه المتطابقة ننهى نموذج شومبيتر :

$$(12)\ O = R + W$$

ويتلخص نموذج شومبيتر فى الآتى :

(1) $O = f(L, K, Q, T).$

(2) $S = S(W, R. r).$

(3) $I = Ii + IA$

(4) $Ii = Ii(R, r, Q).$

(5) $IA = Ia(K, T).$

(6) $T = T(E)$

(7) $K = K(E)$

(8) $E = E(R, X)$

(9) $O = K(I\text{-}S)$

(10) $W = W(I)$

(11) $X = X(R/W)$

(12) $O = R + W$

### ميكانيكية عملية النمو الاقتصادى :

يبدأ شومبيتر تحليله باقتصاد تسوده المنافسة والعمالة الكاملة فى حالة توازن ساكن Stationary equilibrium يكرر نفسه دائما دون وجود استثمار صافى(١١) أو زيادة فى السكان . كل هذا ينعكس على الحياة الاقتصادية التى تأخذ شكل تدفق دورى circular flow يكرر نفسه وينحصر دور المنظم هنا فى احداث تغييرات فى مجرى هذا التدفق ، مما يؤدى الى احداث اضطراب يلحق بالتوازن السابق ، فيتحقق توازن آخر(١٢) ، ويتم هذا التغيير أو الأضطراب نتيجة الابتكار الذى يحدثه المنظم ، والذى يأخذ عدة صور أشرنا اليها من قبل ( منها تغيير

توليفة الانتاج القائمة أو استحداث سلع جديدة ... ) . ويغتنم المنظم مثل هذه الفرصة المربحة فيبحث عن تمويل الاستثمارات الجديدة[١٣] ، وبذلك تتولد موجة ضخمة من الاستثمارات الجديدة نتيجة الابتكارات ويتسع النشاط الاقتصادى[١٤] .

وعندما يتم الانتهاء من انشاء المصانع الجديدة يتم تشغيلها ، وتجد السلع الاستهلاكية طريقها الى الأسواق وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرى الذى يمول التوسع العام فى النشاط الاقتصادى بما يعمل على زيادة الموجة الاستثمارية وزيادة السلع المتدفقة على الأسواق ، فيزداد الانتاج والدخل ( القومى أو الفردى ) وبالتالى ، ويستفيد جميع اعضاء فئات الدخل بما فى ذلك اصحاب رأس المال والعمال ، ويعم الرواج .

غير أن زيادة السلع ال متدفقة الى الأسواق تعمل على انخفاض الأسعار الذى يغذيه انكماش عرض النقود[١٥] . وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة الصناعات الجديدة المبتكرة ذات التكاليف المنخفضة ، فتلحق بالأولى ( القديمة ) خسائر فادحة . وبذلك تحدث عملية تعديل أو موائمة تضر ببعض المصانع والمنشآت مما يضطرها فى نهاية الأمر الى تصفيتها واغلاق أبوابها . ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تستمر موجة تدهور الأسعار ، مما يجعل توقعات المنظمين عن المستقبل متشائمة ، فتتعثر حركة التجديد ، وما يلبث أن يسود الكساد على نطاق واسع . وبهذا يتحول الرواج الى كساد .

غير أنه بعد فترة وجيزة ، تتحسن توقعات المنظمين بالنسبة للمستقبل ويبدأ بعضهم فى احداث ابتكارات جديدة تتفتق عنها اذهانهم ، فيعيدون توليفة عناصر الانتاج ، ويستحدثون اساليب جديدة للانتاج ... وتبدأ موجة الاستثمار تعكس توسع النشاط الاقتصادى من جديد ، ويزداد الأنتاج ... وهكذا تبدأ دوره جديدة من الرواج . غير أن نقطة التوازن الجديدة التى تم الوصول اليها تكون أفضل من تلك التى بدأوا بها ، يعنى أن الدخل القومى فى مجموعه يصبح أعلى مما كان عليه من قبل ، لاسيما وأن شومبيتر قد عدل على فكرة الاستثمار وما يحدثه

من زيادة فى الانتاج ( الدخل ) القومى . وهكذا تتم عملية النمو ـــ فى ظل النظام الرأسمالى ـــ فى صورة قفزات غير متسقة . تصحبها فترات قصيرة الأجل من الرواج والكساد ، وبعبارة أخرى فان عملية النمو ـــ وفقا لشومبيتر ـــ هى قفزات تصحبها تقلبات . وما التقلبات ـــ وفق شومبيتر ايضا ـــ الا نتيجة لهذا النمو فى ظل الرأسمالية[١٦] .

**أسباب انهيار الرأسمالية من وجهة نظر شومبيتر :**

يتفق شومبيتر مع المدرستين الكلاسيكية والماركسية بصدد انتهاء الرأسمالية بالتقوض والإنهيار . غير أنه يعزو انهيارها ليس الى فشل الرأسمالية بل الى نجاحها الذى يخلق بيئة لا تقوى الرأسمالية ذاتها على الحياة فيها ، فيكون مالها ـــ بعد نجاحها الزوال لتحل محلها الاشتراكية[١٧] .

والسؤال الذى يتبادر للذهن هو :

ـــ ما هى الأسباب التى تؤدى الى انهيار الرأسمالية وزوالها ؟

يرى شومبيتر أن الأسس الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية تنهار لاحد أو لكل الأسباب الآتية[١٨] :

١ـــ بوار وظيفة المنظم .
٢ـــ زوال الإطار التنظيمى للمجتمع الرأسمالى .
٣ـــ انحلال الطبقة السياسية التى كانت تحميها .
٤ـــ العداء النشط المستحكم ضدها ( ضد الرأسمالية ) من جانب المثقفين والعمال .

ففيما يتعلق بالسبب الأول ، من الملاحظ أن الابتكار أو التجديد اصبح أمرا روتينيا تقوم به مجموعة من الخبراء والباحثين Team work فالتقدم التكنولوجى ، والتسويق والإدارة ... كلها عمليات تلقائية تتم فى اقسام معينة فى الشركات والمؤسسات الكبرى يطلق عليها اقسام البحوث[١٩] . وبذلك تقل أهمية المنظم

الخاص الآن عما كانت عليه فى الماضى . وهذا يؤدى الى أن تضمحل طبقة المنظمين ، وتخبو الابتكارات الفذة ، فتتعثر عملية التطور .

وبالنسبة للسبب الثانى ، نجد أن تركيز رؤوس الأموال وظهور المنشآت الكبيرة وإن كانت تساهم فى دفع عجلة التطور فى ظل النظام الرأسمالى الا أنها تؤدى الى الاحتكار ( فى صور كارتلات وخلافه ) . فتنعدم الصلة بين حملة الأسهم والمديرين ، وتقل الحوافز التى يتسم بها النظام الرأسمالى ( لأن المدير يهمه أن يتقاضى أجرا مرتفعا بغض النظر عن الابتكارات والارباح التى تحققها ) مما يكون له أثره السيء على الدعامات الرئيسية التى يرتكز عليها النظام الرأسمالى مثل حرية التعاقد ، وحرية الاختيار ، والملكية الفردية .

وفيما يتعلق بانحلال الطبقة السياسية ، من الملاحظ أن الحكومة الملكية وسلطتها التى كانت تحمى النظام الرأسمالى فى العصور السابقة ( القرن ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ) اخذت فى الاندثار بسبب تطور الرأسمالية ذاتها .

ويركز شومبيتر اهمية كبيرة على السبب الأخير الضرورى لزوال الرأسمالية وهو العداء المستحكم ضدها من جانب المثقفين الذين لا يجدون اعمالا تناسبهم بالإضافة الى شعورهم بانخفاض نصيبهم من ثمار التطور . هذا بالإضافة الى عداء العمال نحو الرأسمالية ايضا ، مما يؤدى الى ثورة المثقفين والعمال معا فى النهاية ضد الرأسمالية . وتصبح كل هذه العوامل بمثابة النذير الذى يهدد مصير الرأسمالية .

**نقد تحليل شومبيتر :**

لاشك أن شومبيتر قد أضاف بعض النقاط المعقولة الى الأدب الإقتصادى خاصة فيما يتعلق بجوانب النمو الاقتصادى فى ظل الرأسمالية ، وإن كانت أفكاره فى مجموعها فى هذا الميدان ، لا تعتبر نظرية متكاملة فى التطور الاقتصادى . وسنعرض هنا فى ايجاز لما لشومبيتر وما عليه .

١ـــ اشار شومبيتر الى أن النمو فى ظل الرأسمالية يتسم بالقفزات المتقطعة التى تصحبها فترات من الرواج والكساد . وهذه حقيقة لا شك فيها وردت فى

كتاباته المبكرة (١٩١١) ولشومبيتر الفضل فى التلميح اليها وتسليط الضوء عليها .

٢ــ أكد أهمية عنصر التنظيم فى عملية النمو كقوة محركة أو دافعة . وهذا بالتأكيد من أهم الخصائص التى تميز نموذج شومبيتر عن نماذج التطور الأخرى . وإن كان قد بالغ شومبيتر فى هذا التأكيد بعض الشيء ــ كما سيرد ذكره حالا ــ الا أن هذا لا يعنى غض الطرف عن أهمية المنظم لاسيما وأنها قد وجدت طريقها فى الكتابات بعد ذلك خاصة فى البلاد الأقل تطورا التى يعتبر افتقارها الى عنصر التنظيم بالقدر اللازم والمناسب احد العقبات الرئيسية التى تعترض انطلاقها فتحاول حكومات هذه الدول المبادرة بالاضطلاع بهذا الدور .

٣ــ كان لشومبيتر الفضل فى التفرقة بين الاستثمار المحفوز والاستثمار التلقائى ( معادلة ٣ ) وكذا فى الإشارة الى أهمية الأبتكار وأثره على الأستثمار التلقائى ( معادلة ٥ ) .

٤ــ تنبأ شومبيتر بانهيار الرأسمالية ، فذكر أنها ستتوارى ، وبان « مجتمعا اشتراكيا سيبزغ من المجتمع الرأسمالى المتهاوى »[٢] ، وشعور شومبيتر بانهيار الرأسمالية إنما ينبع من إيمانه العميق بخبرته التى اكتسبها كاقتصادى فى مجتمع رأسمالى ، وعاصر بعض فترات ازماتها . وقد تقوض النظام الرأسمالى بالفعل فى بعض البلاد الأقل تطورا لفشله فى تحقيق التطور المرغوب فيه . وتحول النظام برمته الى الاشتراكية ( مثال ذلك يوغسلافيا ) أو ــ على أضعف الإيمان ــ الى نظام مختلط يضم سمات النظامين الرأسمالى والاشتراكى ( كما فى الهند ) ، وحتى البلاد الرأسمالية الأصيلة اخذت تعدل نظامها الرأسمالى ، ( مثال ذلك انجلترا ) .

غير أن هناك عدة نقاط تعيب تحليل شومبيتر . ولا تجعل من افكاره اطارا متكاملا لنظرية النمو الاقتصادى ، نستعرض بعضها فى الآتى :

١ـ سبغ أهمية كبيرة على المنظم ، اذ جعله بمثابة القوة المحركة للتطور . وفى هذا الادعاء مبالغة واضحة . فليس بالمنظم وحده تدور عجلة التطور ، بل لابد لها من عناصر أخرى مكملة . هذا بالإضافة الى أن وظيفة المنظم الفرد الخاص ( التى تتلخص فى الابتكار ) بدأت تفقد اهميتها بمقارنة ما كانت عليه فى الماضى ، اذ اصبحت عاملا روتينيا يقوم به جماعات الخبراء والمتخصصين .

٢ـ لا يمكن القول بأنه سيكون للابتكار فى عصرنا الحالى نفس الآثار الأقتصادية القوية التى كانت له فى الماضى ، اذ أن التجديدات الحالية لا تخلق هزات أو صدمات عنيفة للاقتصاد ، نظرا لانه غالبا ما تتمكن المشروعات الكبرى من استيعاب هذه التجديدات ومن تكييف ظروفها وفقا لها .

٣ـ جعل شومبيتر من سعر الفائدة احد العوامل المقررة للادخار ( معادلة ٢ ) غير أن العلاقة بين سعر الفائدة والادخار مازال الغموض يكتنفها .

٤ـ افترض شومبيتر أن تمويل الاستثمارات الجديدة يكون عن طريق الاقتراض من البنوك [٢١] ، غير أنه من الملاحظ أن هذا النوع من التمويل لا يتم الا فى حالات نادرة ( المانيا فى بداية عهدها بالتطور ) نظرا لأن البنوك لا تمنح قروضا طويلة الأجل فى البلاد الرأسمالية ، وإنما قروضا قصيرة الأجل ، وهذا راجع الى طبيعة هذه البنوك . أما الاستثمارات الطويلة فانه يتم تمويلها عن طريق الأرباح غير الموزعة أو اصدار اسهم وسندات .

٥ـ لم يتعرض شومبيتر للعوامل التى من شأنها عرقلة التقدم ، مثال ذلك الانفجار السكانى وتناقص الغلة ( خاصة فى الزراعة ) . الى غير ذلك من المشاكل التى تعانى منها غالبية البلاد الاقل تطورا فى عصرنا الحالى . ويبدو أن شومبيتر قد تجاهل أو تناسى مثل هذه العوامل وهو فى غمرة حماسه

لعنصر التنظيم والدور الذى يلعبه فى نجاح الرأسمالية فى بداية عهدها بالتطور .

صفوة القول أن تحليل شومبيتر هو فى الواقع مساهمة فى تحليل الدورات اكثر منه مساهمة أو اضافة الى نظرية النمو . ويبدو أن شومبيتر قد تنبه لذلك عندما أعاد مناقشة افكاره فى كتاب صدر له عام ١٩٢٩ فجعل عنوانه : « الدورة التجارية » وناقش فيه افكاره التى أوردها عام ١١٩١ . وبذلك لا تفلح كتاباته المتفرقة عن النمو لأن تصبح نظرية عامة متكاملة عن التطور الاقتصادى[٢٢] .

# هوامش الفصل الثامن عشر

١ ــ وقد تمت ترجمة هذا الكتاب الى الإنجليزية عام ١٩٢٤ لأول مرة ، انظر :

- Schumpeter, J.: The Theory of Economic Development, (Translated by R. Opie), Cambridge, 1934.

٢ ــ - Schumpeter, J.: Business: A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process, NY, 1939.

٣ ــ ونذكر منها هنا :

- Schumpeter, J.: Capitalism, Socialism, and Demoracy, NY, 2nd. ed., 1947; idem; Imperialism and Social Classes, (translated in 1951), NY, 1951.

٤ ــ - Schumpeter, (The Theory of Ec. Dev.), op. cit., p. 64.

٥ ــ انظر الفصل الرابع من : - Meier & Baldwin; (Ec. Dev.), op. cit., pp. 65-84.

وكذا الفصل الخامس من : - Higgins, (Ec. Dev.), op. cit., pp. 122-143.

حيث اتبعنا طريقتهما تقريبا فى عرض تحليل شومبيتر .

٦ ــ انظر وقارن :

- Schumpeter, (The Theory of Ec. Dev.), op. cit., p. 66, p. 126.

٧ ــ - Meier & Baldwin; op. cit., p. 87, Higgins; op. cit., Schumpeter; (Bus. Cycles, voll), op. cit., p. 103.

٨ ــ ترمز L لعنصر العمل ، K لعنصر الطبيعة ، Q لعنصر رأس المال ، T لعنصر التكنولوجيا .

٩ ــ يقصد بهذا الاصطلاح ذلك التركيب المعقد الذى يعكس المجالات المختلفة التى تحيط بالمنظمين ( مثل المجال السياسى والاجتماعى والنفسى ) وهذه تتضمن قيم المجتمع ، وهيكله الطبقى ونظام التعليم وما شابه ذلك فى حقبة ما .

١٠ــ ويأخذ التقليل من الأرباح صورة زيادة قوة نقابات العمال ، أو الضرائب التصاعدية على الدخل ، أو تنفيذ برامج الرفاهية الاجتماعية أو أى تدخل حكومى غرضه تقليل الأرباح أو إعادة توزيع الدخول .

١١ــ أى أن الاستثمار الجديد يقتصر على الاحلال فقط ولا يأخذ صورة استثمار اصلى جديد .

١٢ــ - See: Schumpeter: (Theory of Ec. Dev.) op. cit., p. 64. Higgins, op. cit., pp. 132-133; Meier & Baldwin; op. cit., pp. 90-91.

١٣ــ تجدر الإشارة الى أن شومبيتر يفترض تمويل الموجة الاستثمارية الجديدة عن طريق الائتمان الذى تخلقه البنوك ، وبعبارة اخرى أن التمويل يتم عن طريق التوسع النقدى وليس عن طريق زيادة المدخرات الجارية .

١٤ــ ستحتاج هذه الاستثمارات المبتكرة فى بداية الأمر الى اموال طائلة فانشاء السكك الحديدية ــ على سبيل المثال ــ يحتاج الى اموال كثيرة ، الا أن الحاجة الى مثل هذه الأموال ستقل فيما بعد الانتهاء من فترة الانشاء Gestation period وإقامة المصانع الجديدة ، حيث ستقتصر الحاجة الى رأس المال على القدر اللازم لتشغيل هذه الإنشاءات ( فالأموال اللازمة لتشغيل السكك الحديدية تكون اقل بكثير من الأموال التى تنفق بغرض انشائها ) وكذا القدر اللازم للاحلال محل الاستثمارات المستهلكة .

١٥ــ ينكمش عرض النقود بسبب انكماش الائتمان المصرفى من ناحية ، ولأن عددا كبيرا من المنظمين ــ بعد أن يبيعوا ما انتجته المصانع الجديدة ــ يقومون بسداد المبالغ التى اقترضوها من قبل وكذا الفوائد المستحقة عليها .

١٦ــ - Meier & Baldwin, op. cit., p. 91. Higgins, op. cit., pp. 163-6.

١٧ــ انظر وقارن :

- Schumpeter; (Capitalism...), op. cit., p. 61.
- Meier & Baldwin, op. cit., p. 61, Higgins; op. cit., p. 124.

١٨ــ - Meier & Baldwin., pp. 92-94.

١٩ــ - Higgins; op. cit., pp. 140-3, Solo, C., "Innovation in the Capitalist Process: A Theory of the Schumpeterian Theory, QJE, Aug. 1951, p. 417-28.

٢٠ــ ينتقد بعض الكتاب الغربيين وجهة نظر شومبيتر القائلة بزوال الرأسمالية وانبثاق الاشتراكية لتحل محلها . وهم لا يخفون مشاعرهم المعارضة لهذا الاستطراد ، اذ يصرحون بأنه حتى وإن تغيرت الرأسمالية فانه سيحل محلها نظام آخر يختلف عن الاشتراكية .

٢١ـ يبدو أنه تأثر بما كان عليه الحال فى المانيا وقتذاك

٢٢ـ انظر سمعان شنودة ـ نظريات التطور الاقتصادى ـ معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ابريل ١٩٦٥ ، ( وثيقة ٧٤٣٨ ) .

# الفصل التاسع عشر
# نظرية مراحل النمو
**Theory of Growth Stages**

**مقدمـــة :**

لمعرفة محددات النمو الاقتصادى والكيفية أو الميكانيكية التى يتحقق من خلالها قدمنا نظريات قامت على المعادلات والنماذج الرياضية . هذا الأسلوب التجريدى الذى يسقط عددا من المعطيات التى يذخر بها الواقع العملى ليركز على بعضها اعتقادا من اصحابه انها المعطيات الأكثر أهمية ، لا يمكن وصفه بالموضوعية ، وكثيرا ما تغلب عليه النزعة الشخصية والرؤية الخاصة . ويأتى التأريخ الاقتصادى للنمو ومحدداته ليكون بمثابة المنهج الشامل على الكثير من الدقائق فى وصف وتصنيف وتحليل التاريخ مستخدما فى ذلك الأسلوب اللفظى بكل ما يتضمنه من مرونة وثراء فى القدرة على التعبير تفوق بلا شك الأسلوب الرياضى . ونظر لأنه تأريخ ( أى رؤية خاصة للمؤرخ ) فهو أسلوب لا يخلو كسابقه من النظرة الذاتية والتى قد تبتعد بصاحبها قليلا أو كثيرا ــ عن الموضوعية ــ أى عن الحقيقة التى تحدث فى الواقع ، ومن ثم تبتعد عن العلم والنظره العلمية ( هدف أى علم هو الكشف عن الحقيقة فى مجال معين من مجالات الدراسة والحياة ) . والحقيقة انه ، لا يمكننا الخوض فى فكرة المراحل التاريخية هذه قبل الإشارة الى ضحالة ما يمكن الاستفادة به منها عند محاولة تطبيقها على دول العالم الثالث فى الوقت الحاضر . فنظرية المراحل تشرح لنا حلقات السلسلة الزمنية التى مرت بها الاقتصاديات المتقدمة فى الماضى وتربط بين تطورها وملامح التطور فى كل حلقة لتصل الى نتيجة مؤداها أن أى بلد يمكنه أن يصنف نفسه ضمن مرحلة من هذه المراحل وأنه بالتالى سوف يمر مستقبلا بالمراحل التالية كما كان

الشأن مع الدول التى سبقت فى مضمار النمو . وهو الأمر الذى إن تحقق اليوم فى حالة بلد معين يتمتع اقتصاده بالقوة والتوازن فهو لن يتحقق بالقطع فى أى من بلدان العالم الثالث الذى لا تربطه أى صلة بالظروف التى مرت بها الدول المتقدمة فى الماضى[١] .

ويتساءل البعض : هل يرقى المؤرخون الى مستوى العلماء ؟ أو بمعنى آخر هل يمكن لهم أن يقدموا نظرية علمية أم أن اقصى ما يستطيعونه هو مجرد وصف دقيق للماضى ؟ الإجابة هى : بالطبع يستطيع المؤرخون أن يذهبوا لابعد من مجرد ملاحظة التاريخ وتسجيله فبدءا من هذه الملاحظة استطاعت المدرسة الألمانية أن تعتمد فى تفسيرها لمستقبل الاقتصاد القومى على ما تستنتجه من تطورات الماضى . يستطيع المؤرخ الاقتصادى بقوة الادراك والملاحظة الإجابة على السؤال — ليس فقط : كيف يتطور الاقتصاد ؟ — وإنما أيضا : لماذا يتطور الاقتصاد ؟ والمجتمعات فى هذا المنهج التاريخى تتحول فى ممارستها للحياة الاقتصادية الى كائن عضوى تتابع مراحل نموه الواحدة تلو الأخرى .

ولا تخلو هذه النظريات المفسرة لنمو المجتمعات على أساس مراحل نموها التاريخية من بعض الفائدة اذا ما عرضت لنا —واذا استطعنا من جانبنا أن نستخلص منها— أهم العلامات المميزة للانطلاق من مرحلة الى أخرى — فهى نظريات ديناميكية تحوى كافة العناصر المفسرة للنمو وبالتالى يمكننا بمقارنة الاقتصاديات المختلفة فى الأزمان والمراحل المختلفة أن نقف على نقاط القصور ومواطن القوة فى كل مجتمع يسعى الى النمو والتقدم . العقبة الحقيقية فى سبيل هذه الاستفادة أن هناك من العوامل المحفزة على التقدم فى الماضى ما لا يتكرر فى الحاضر أو فى المستقبل . بل أن هناك من العوامل المثبطة والمعوقات ما قد أتى به الحاضر سواء فى الهياكل الداخلية لاقتصاديات العالم الثالث أو فى الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بل أن هناك شبه اجماع بين الاقتصاديين على أن الفائدة العملية من نظريات النمو التاريخية تبدو ضحلة ويحيط بها الكثير من الغموض[٢] .

وعلى كثرة الكتاب وعلماء الاقتصاد الذين اعتقدوا فى فكرة مراحل النمو فانه

لا يتفق منهم اثنان على نفس المراحل . وأول من كتب عن مراحل النمو الاقتصادى من اقتصادى المدرسة الألمانية والتى سادت الأدب الاقتصادى على مدى القرن التاسع عشر هم[٣] : فردريك ليست Friedrich List ، وبرونو هيلدبراند Pruno Hildebrand ، وكارل بوخر Karl Bucher ، وجوستاف شمولر Gustav Schmoller ، وفارنر سومبارت Werner Sombart الا أن اكثرهم على الاطلاق تأثيرا فى الفكر الاقتصادى هما كارل ماركس والاقتصادى الامريكى المعاصر وليم والت روستو W.W. Rostow .

وقد تصور كارل ماركس ـــ مثلا ـــ أن التاريخ دورة طابعها الصراع من أجل تملك ادوات الانتاج وأن المجتمع البشرى فى أى بقعة وأى زمان لابد أن يمر فى تطوره التاريخى بمراحل معينة حددها هو بـ :

١ـــ مرحلة الشيوعية .
٢ـــ دولة الرق القديمة .
٣ـــ مرحلة الاقطاع .
٤ـــ مرحلة الرأسمالية (التجارية ثم الصناعية).
٥ـــ مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا .
٦ـــ مرحلة الاشتراكية .
٧ـــ مرحلة الشيوعية .

وبينما يغلب العامل الأقتصادى المادى على التحليل المركسى كمفسر ومحرك لكافة التغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية فى أى مجتمع ، نجد أن تحليل روستو لمراحل النمو التاريخية يعتمد على ادخال العوامل جميعها الاجتماعية والثقافية والسياسية بالإضافة الى البعد الاقتصادى فى تفسيره لتطور المجتمعات . بل أن عنصر الاختيار ـــ وليس الحتمية ـــ له اهميته فى تحليل روستو على أساس أن للأفراد دائما فرصة للاختيار بين البدائل المختلفة ، وهذا يفسر اختلاف النتائج . بينما يرى ماركس أن الانسان والمجتمع هم أسرى لقوى الانتاج المادية وهم مسيرون فى حتمية ( ادعى لها العلمية ) نحو ما تمليه عليهم المصالح الاقتصادية للطبقة المالكة لادوات الانتاج فى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات .

## مراحل روستو للنمو Rostow's Stages of Growth

لقد بدأ روستو مؤلفه الشهير عما يلى :

« يقدم هذا الكتاب طريقة لتفسير المسار الذى تسلكه الاقتصاديات المعاصرة بناءا على تعميم الحقائق التاريخية ... فبالإمكان التعرف على المجتمعات ، بدءا من ابعادها الاقتصادية ، باعتبارها تمر بواحدة من المراحل الخمس التالية :

١ــ المجتمع التقليدى .
٢ــ التهيؤ للانطلاق نحو النمو الذاتى .
٣ــ مرحلة الانطلاق .
٤ــ مرحلة السير نحو النضج .
٥ــ مجتمع الاستهلاك الوفير ...

هذه المراحل ليست مجرد وصف للتاريخ ، وليست مجرد تقرير لحقائق عن تطور المجتمعات المعاصرة . بل انها تحمل فى حد ذاتها منطقها وقدرتها على الاستمرار . وهى فى النهاية تشكل نظرية للنمو الاقتصادى ، وايضا وبصفة عامة ، نظرية للتاريخ الحديث بأكمله »(٤) .

### ١ــ مرحلة المجتمع التقليدى The Traditional Society

يسجل التاريخ أن شعوبا كثيرة وجدت واستمرت وانتشرت فى الأرض دون أن يصيبها تغيرات اقتصادية تذكر . وانه حينما حدث تغير ما فى طريقة الحياة المادية كان هذا فى اغلب الأحوال نتيجة لغزو خارجى يأتى ومعه اسلوب جديد للزراعة أو لصيد الحيوانات واستئناسها أو لصهر المعادل أو لصنع عربات الجر أو للكتابة أو للحساب باسخدام الأرقام أو لاستخدام النقود لتسهيل التبادل ... الخ . وكان يفصل بين الابتكار والآخر سنوات طويلة . ولم يكن الابتكار وليد جهد مسبق من جانب الانسان بقدر ما كان صدفه أو لحادث أو لعامل خارجى . ومن هنا ، وكما يشير روستو « ... فى هذه المجتمعات التقليدية كانت محدودية الوسائل الفنية للانتاج سببا فى وجود حد اقصى لانتاجية الفرد . وما كان ينقص هذه المجتمعات ليس وجود الابتكارات الجديدة بقدر امكانية النظر الى ما وراء البيئة المحيطة بهم

ومحاولة خلق تيار من الابداع يصل بهم الى ما بعد مرحلتهم . تلك المرحلة التى سبقت عصر نيوتن » .

وهكذا يرى روستو أن المجتمع التقليدى وجد تاريخيا فى الفترة السابقة على عهد نيوتن ، بما فى ذلك حضارات الصين ومصر ودول البحر المتوسط وأوروبا فى العصور الوسطى ، فضلا عن المجتمعات التى مازالت قائمة ولم يصلها بعد المد الحضارى لعزلتها عن العالم لسبب أو لآخر .

ومن سمات هذه المجتمعات قيامها اساسا على الزراعة والرعى والصيد ، أما من الناحية الاجتماعية فهى مجتمعات تتمتع فيها القيادات الدينية والملاك بنفوذ كبيرة وتسوده قيم طبقية وحياة اجتماعية تتسم بالرتابة والجمود وتقيدها العادات والتقاليد الراسخة منذ الماضى البعيد . وينتج دخل البلاد من النشاط الزراعى وليس من التجارة أو الصناعة ، أما دخل الحكام والنبلاء أو رؤساء الطوائف والقبائل فمن ملكيتهم للأراضى .

### ٢ــ مرحلة التهيؤ للانطلاق The Preconditions for Take-off

ظهرت هذه المجتمعات ( التى تتميز بوصول الاقتصاد القومى فيها الى مرحلة القدرة على النمو الذاتى ) ببطء فى اوروبا الغربية ــ وبخاصة انجلترا ــ وذلك على مدى القرنين ونصف القرن التى سبقت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . وأهم مسبباتها :

ــ انهيار البناء الطبقى وتصدع النظام الاقطاعى .
ــ ظهور التيار القومى وبروز فكرة الدولة القومية .
ــ ازدهار طبقة التجار الأثرياء فى المدن ( البرجوازية ) .
ــ الغاء القيود المكبلة للنشاط التجارى وتمهيد الطرق وسن القوانين المشجعة على نمو وازدهار التجارة الداخلية والخارجية .
ــ التحلل من الفكر الكنسى وتحرر العقل البشرى من جمود الفكر التقليدى .

ـ انتقال السلطة من دعاة التقليد والاقطاعيين الى اصحاب العقول المجددة ، وتحول مظهر الثروة من امتلاك الأراضى الى امتلاك النقود والمعادن النفيسة .

وقد هيأ لهذه العوامل وسبقها اكتشاف العلم الجديد فى نهاية القرن الخامس عشر . وكذا ظهور الاكتشافات العلمية وانتشار ما يسمى بالنهضة الفكرية .

وطبقا لروستو فان العوامل المهيئة للتصنيع قد احتوت عادة تغييرات جذرية فى ثلاث مجالات غير صناعية هى :

١ـــ زيادة معدلات الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى خاصة فى قطاع النقل ، وهذا يدفع جنبا الى جنب مع التصنيع الى زيادة حجم التجارة والأسواق .

٢ـــ ثورة صناعية مما يهيىء للعاملين فى قطاع الصناعة مصادر المواد الأولية اللازمة للانتاج من ناحية ، كذا المواد الغذائية الوفيرة والرخيصة من ناحية أخرى .

٣ـــ توسع فى حجم الواردات والصادرات من والى العالم الخارجى .

وفى المجتمعات المتخلفة ، يلعب عنصر « أثر التقليد والمحاكاة » دورا هاما فى تغيير أنماط الاستهلاك والأذواق والقيم المحلية القديمة . ومع ذلك فلعله من المعترف به أن هذه المرحلة تختلف فى مظاهرها ومتطلباتها من مجتمع الى آخر . وهناك ثلاثة « فصائل » من المجتمعات لابد وأن تختلف فيها اعراض مرحلة التهيؤ للانطلاق بسبب الاختلاف الشديد بينها وهى :

(أ) البلدان التى بدأت التقدم فى أوروبا الغربية ( مثل انجلترا وفرنسا والمانيا ) .

(ب) البلدان الجديدة الشاسعة المساحة والتى دخلتها الرأسمالية مباشرة . ( مثل استراليا وكندا والارجنتين ومصر والهند والمكسيك ) . ولاشك أن هذه الاختلافات الجذرية هى نفسها التى تجعل من موضوع التنمية الاقتصادية موضوعا تصعب دراسته والوصول فى شأنه الى نتائج ونظريات يمكن تعميمها . فهل يعقل أن تتمكن بلاد مثل الهند ومصر واندونيسيا من

سلوك نفس الخطوات والمراحل نحو التقدم والنمو مثلما حدث مع السويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ؟

### ٣ــ مرحلة الانطلاق The Take-off Period

تلك هى المرحلة الحاسمة فى عملية النمو . ويفترض فيها انها قصيرة نسبيا ، بحيث لا يتعدى طولها عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن يتم خلالها تغيرات هامة ويتأكد بعدها أن الدخل القومى مستمر لاشك فى النمو . وقبل هذه المرحلة لا يمكن الثقة فى تحسن مستويات الدخل والمعيشة لانه يتم فيها التغلب على العوامل التى تسبب المقاومة الذاتية وتصبح عملية النمو مغروسة وراسخة الجذور فى المجتمع بكافة متطلباتها وشروطها .

وقد حدد روستو الأزمة التى بلغت خلالها بعض الدول المتقدمة هذه المرحلة كما يلى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ــ بريطانيا | ١٧٨٣ــ١٨٠٢ | ٨ــ روسيا | ١٨٩٠ــ١٩١٣ |
| ٢ــ فرنسا | ١٨٣٠ــ١٨٦٠ | ٩ــ كنـدا | ١٨٩٦ــ١٩١٤ |
| ٣ــ بلجيكا | ١٨٣٣ــ١٨٦٠ | ١٠ ــ الارجنتين | ١٩٣٥ــ |
| ٤ــ امريكا | ١٨٣٤ــ١٨٦٠ | ١١ ــ تركيا | ١٩٣٧ــ |
| ٥ــ المانيا | ١٨٥٠ــ١٨٧٣ | ١٢ــ الهند | ١٩٣٧ــ |
| ٦ــ السويد | ١٨٦٨ــ١٨٩٠ | ١٣ــ الصين | ١٩٥٢ــ |
| ٧ــ اليابان | ١٨٧٨ــ١٩٠٠ | | |

وهناك العديد من الشروط والمتطلبات التى يلزم حدوثها لبلوغ المجتمع مرحلة الانطلاق . ولكن اهمها على الاطلاق ثلاثة هى :

**أولا :** ارتفاع مستوى الاستثمار من أقل من ٥٪ الى اكثر من ١٠٪ من صافى الناتج القومى .

**ثانيا :** تطور صناعة أو قطاع معين ينمو بمعدلات مرتفعة .

**ثالثا : ظهور الإطار السياسى والاجتماعى المرفقى الذى يدفع بالمتغيرات الجديدة نحو النمو الذاتى .**

وأهمية هذه الشروط تتضح من أن زيادة النمو السكانى بمعدل يتراوح بين ١٪ و ١,٥٪ سنويا مع افتراض معدل رأس المال من الناتج بنسبة ٣,٥ : ١ يتطلب استثمارا سنويا صافيا قدره ٥,٥٪ من الناتج القومى لمجرد بقاء مستوى نصيب الفرد من الدخل ثابتا . فى حين أن زيادة الدخل بمعدل ٢٪ سنويا يستلزم استثمارا سنويا بمعدل من ١٠,٥٪ الى ١٢,٥٪ من الناتج القومى . ويفترض هنا أن الادخار الصافى سوف يتوجه الى مجالات الاستثمار وليس الى الاكتناز أو شراء العقارات أو الاستيراد من الخارج .

وأما عن الشرط الثانى فقد لاحظ و.و. روستو أنه غالبا ما صاحب مرحلة الانطلاق فى كل مجتمع اجتاز هذه المرحلة نموا سريعا فى احد القطاعات الصناعية الرائدة مثل : صناعة النسيج فى انجلترا ، والسكك الحديدية فى الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا ، وقطع الاخشاب فى السويد . أما كيف يتحقق كل من هذه القطاعات الرائدة انطلاقها ، فيجيب روستو بأن هذه القطاعات تتميز بالخصائص الأربعة الآتية :

( أ ) زيادة مفاجئة وكبيرة فى الطلب الفعال على منتجاتها .
(ب) التوسع فى رأس المال المستثمر فى هذا القطاع وازدهار ونمو انتاجيته .
(جـ) اتجاه الأرباح المحققة فى هذا القطاع الى إعادة الاستثمار فى نفس القطاع .
(جـ) قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار فى القطاعات الأخرى ( فكرة الدفع للأمام والى الخلف Input-output linkage ) .

ويثور هنا سؤال هام هو : هل يمكن للزراعة أن تكون احد هذه القطاعات الرائدة ؟ يعتقد غالبية الاقتصاديين انه ليس بالزراعة يتحقق الانطلاق فى اقتصاد ما . الا أن روستو يرى بامكانية ذلك على شرط أن يكون نمط الانتاج الزراعى موجه لخدمة اغراض السوق الكبير وليس للانتاج المعيشى أو الاكتفاء الذاتى . ولولا هذا الشرط التحفظى لما أمكن — فى الواقع — تفسير تقدم بعض البلدان

الزراعية الكبرى مثل نيوزيلاندا ( والتى يرجع الفضل فى تقدمها لانتاج الخراف والزبد ) والدانمارك ( البيض ، لحم الخنزير المملح Bacon ، والزبد ) .

وأما عن الشرط الثالث لبلوغ مرحلة الانطلاق فتكمن اهميته فى أن بلوغ هذه المرحلة لا يكفى وإنما الأهم هو الانتقال منها الى المرحلة التالية لها . وهنا يبرز دور الهيكل السياسى الثقافى الاجتماعى القادر على استغلال تقدم القطاعات الرائدة وارتفاع مستوى الادخار والاستثمار لتحريك الاقتصاد القومى نحو بلوغ مرحلة أعلى من النمو الاقتصادى للمجتمع . هذا الجانب الايديولوجى لا يمكن انكاره فى عملية النمو ... فهو الحافز على الانطلاق وهو المحافظ على المكاسب المحققة وهو المحرك للفكاك من أية عقبات غير اقتصادية يكون من شأنها عرقلة التقدم الاقتصادى فى المجتمع .

**٤ـ مرحلة السير نحو النضوج The Drive to Maturity**

فى هذه المرحلة تنتظم المعدلات المرتفعة للنمو والتركيم الرأسمالى . وفيها تحل قطاعات رائدة جديدة محل القديمة . وينطبق التقدم التكنولوجى على كافة مجالات الانتاج ويصبح الاقتصاد القومى قادرا على مواجهة اية صدمات أو مفاجآت أو ضغوط . ويتحول التركيز من الأغراض المادية فى الانتاج الى الخدمات والاشباعات الانسانية .

ويحدد روستو مرة أخرى التواريخ التى دخلت فيها البلدان المتقدمة هذه المرحلة الرابعة كالآتى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| بريطانيا | ١٨٥٠ | السويد | ١٩٣٠ |
| الولايات المتحدة | ١٩٠٠ | اليابان | ١٩٤٠ |
| المانيا | ١٩١٠ | روسيا | ١٩٥٠ |
| فرنسا | ١٩١٠ | كندا | ١٩٥٠ |

والواقع أن المشكلة تبقى فى تحديد مفهوم « النضج » لاقتصاد ما أو لبلد ما .

على أن التغيرات التى يذكرها روستو والتى تأخذ مكانها فى هذه المرحلة يمكن تلخيصها فى الآتى :

١ـــ التحول السكانى من الريف الى الحضر ، وتحول الريف ذاته الى شكل اكثر حضارة .

٢ـــ ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوى المهارة المرتفعة .

٣ـــ انتقال القيادة من ايدى أصحاب المشروعات والرأسماليين الى فئة المديرين التنفيذيين .

٤ـــ النظر الى الدولة ـــ فى ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية ـــ على أنها المسئولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعى والاقتصادى للمواطنين .

**٥ـــ مرحلة الاستهلاك الوفير The Age of High Mass Consumption**

شهد القرن العشرين وبالذات فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بلوغ بعض دول امريكا الشمالية وأوروبا الغربية الواحدة تلو الأخرى مرحلة الاستهلاك الشعبى الوفير ( الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ وبريطانيا ١٩٣٠ ، وباقى دول اوروبا الغربية بعد ١٩٥٠ بسبب قيام الحرب العالمية الثانية ) .

وهى مرحلة يتخطى فيها المجتمع مشكلة المأكل والملبس والمسكن أى حصوله على الحاجات الأساسية ، ليتجه الى انتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة مع التركيز على عنصر الجودة المرتفعة ويتحول الأهتمام من الاستهلاك الى الاستفادة بقضاء وقت الفراغ باسلوب يحقق مستوى أعلى من الرفاهية . وترتفع فى هذه المرحلة معدلات المواليد . ويصبح الجوع فى هذه المجتمعات شيء يقرأ أو يسمع به لكنه لا يشاهد بالعين المجردة ، ويتحول الحديث عن الفقر الى نوع من استعادة ذكريات الأجداد . باختصار ـــ وكما يقول ستيفن انك ـــ « يبلغ الانسان ـــ فى هذه المرحلة ـــ حد التغلب

على البيئة والسيطرة عليها ولو أنه لم يبلغ بعد درجة قهر رغباته والتغلب عليها »[٥] .

## تقييم نظرية روستو لمراحل النمو :

لم تلق نظرية شهرة مثلما لقيته نظرية روستو لمراحل النمو . وربما يضع البعض آدم سميث وكارل ماركس وجون ماينارد كينز ووليم والت روستو كابرز اربعة إقتصاديين تركوا أثرا قويا فى الفكر وفى السياسة الاقتصادية فى العالم فى المائتى عام الأخيرة . ومازال الكثير من المصطلحات الاقتصادية الشائعة الاستخدام حتى اليوم هى ذاتها التى ابتكرها روستو فى نظريته تلك ، مثل « متطلبات التمهيد للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، النمو المتجدد ذاتيا ، وغيرها » .

ومع ذلك فهناك شبه اجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية فى أمرين :

**أولا** : فى اثبات صحة هذه المراحل تاريخيا :

**ثانيا** : فى امكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم .

أن جوهر نظرية المراحل هو أن النمو الاقتصادى لابد وأن يسير زمنيا فى سلسلة معينة ذات حلقات محددة المعالم وواضحة الخصائص . وان كان هناك جدل أو لنقل تحفظا فى قبول خصائص مراحل روستو للنمو ، فان هذا التحفظ يتحول الى نقد شديد لواحدة من أهم مراحله وهى مرحلة الانطلاق فهذه المرحلة ــ على اختلاف الآراء حول الفترات الزمنية التى حددها روستو لدخول البلدان المتقدمة فيها ــ غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها المطاطة مع المرحلة السابقة عليها : مرحلة التهيؤ للانطلاق . ففى مرحلة التهيؤ للانطلاق يذكر روستو أن تحولا فى الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى وفى النمو الزراعى واتساع حجم الأسواق يعد من مميزات هذه المرحلة ، ثم يشير فى مرحلة الانطلاق الى عنصر هام هو تقدم قطاع صناعى معين وكذلك زيادة معدلات الاستثمار مما يتمخض عنه خلق سلسلة من التوسعات الجانبية . وهنا يثار التساؤل : الا تأخذ

هذه التغيرات مكانها بصورة عامة فى نفس الوقت ، أو على الأقل فى صورة غير متسلسلة ؟ أليس تقدم الصناعة رهينا بتقدم الخدمات الأساسية والأستثمارات فى رأس المال الاجتماعى وكذا باتساع الاسواق الخارجية والداخلية التى لا يتيسر اتساعها دون زيادة فى الانتاج الزراعى فى نفس الوقت ؟ بمعنى آخر ... ألا يقترب تحليل روستو الى الانطباع الشخصى لرؤية تاريخية لبعض التجارب ومحاولة تعميمها دون اثبات علمى تجريبى محقق ؟

أما عن السبب الثانى والأساسى فى فشل نظرية روستو للمراحل فيتلخص فى طرحنا للحقيقة القائلة « انه ليس من الضرورى أن يكرر التاريخ نفسه » .

لقد اثبتت تجارب التنمية وجود اختلافات شاسعة بين كل دولة متخلفة وأخرى فى نمط نموها ، وفى اسباب تفاقم مشاكلها ، بل وفى بعدها عن التسلسل الزمنى الذى إرتآه روستو لمراحل النمو الاقتصادى . لقد تحدد فى الكثير منها شروط بعض المراحل كارتفاع معدلات الاستثمار والانتاجية أو ظهور قطاعات رائدة لكنها ــ جميعا ــ مازالت تزحف اقتصاديا واجتماعيا ، ولم تزل بعيدة عن الانطلاق ! ولم يعد تفسير ذلك لغزا على اقتصادى التنمية . فالمعايير التى وضعها اقتصاديو الغرب كمحددات للنمو الاقتصادى هى بمثابة الشرط الضرورى ، والذى تحقق بالفعل فى كثير من تجارب البلدان النامية ، ولكنها ليست بالشرط الكافى . إن الخطأ الكبير الذى يقع فيه البعض هو عدم ملاحظة الفروق الأساسية ( وخاصة غير الأقتصادية ) بين مجتمع وآخر . فالافتراضات الضمنية لنظريات النمو المفسره لتقدم المجتمعات الغربية مبنية على أساس توافر الشروط المرفقية والسياسية والسلوكية والبنية الأساسية اللازمة لاعطاء الاستثمارات نتائجها المنطقية من زيادة النمو والارتفاع بمستويات المعيشة . وكل هذه الشروط تفتقر اليها البلدان المتخلفة بدرجة أو بأخرى .

ولكن ، وحتى بافتراض توفر هذه الشروط فى المجتمعات المتخلفة ( وهو افتراض نظرى بحت ) ، وليس بخافٍ على أى دارس مبتدىء للاقتصاد اليوم كيف ترتبط الاقتصاديات المتخلفة بعلاقة تبعية للخارج وكيف لا تستطيع أمهر

الاستراتيجيات التنموية أن تفلت من الآثار السلبية للأطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية والذى تتحكم فيه وتوجهه لمصلحتها حفنة قليلة من الدول الصناعية المتقدمة . وليس هناك من يمكنه الادعاء بأن التنمية هى مجرد إزالة لبعض العقبات الداخلية وتوفير بعض المكونات المفقودة ( مثل رأس المال أو العمالة الماهرة أو الصرف الأجنبى أو الإدارة الجيدة ) فهذه كلها أمور لم تعد تملكها دول العالم الثالث ، ولم يعد لها ـــ كما كانت لغيرهم من قبل ـــ حرية الإختيار .

وهكذا لا نعتقد فى جدوى هذه النظرية من حيث إمكانية الاستفادة منها فى رسم سياسة تنموية فى الوقت الحاضر . فالعالم الثالث يستقل اليوم بخصائص للتخلف تختلف ـــ محليا وعالميا ـــ عما تتطلبه فروض روستو للمراحل المختلفة .

١ــ انظر لماذا لا تتشابه محددات النمو الاقتصادى فى الماضى والحاضر ، الفصل العاشر ، البند ثانيا .

٢ــ انظر :

- S. Enke, "Economics for Development", Prentice Hall, inc., Englewood Cliffs, N.J., 1963, pp. 189-206.

٣ــ ظهرت افكار المدرسة التاريخية الألمانية كرد فعل للمغالاة فى التحليل الاستنباطى النظرى الذى ساد الفكر الانجليزى على يد آدم سميث والمدرسة الكلاسيكية .

٤ــ انظر :

- W.W. Rostow, "The States of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto (London: Cambridge University Press, 1960, pp. 1-4, and 12.

٥ــ - S. Enke, "Economics for Development", op. cit., p. 201.

# الفصل العشـــرون

## نموذج هارود ودومار

**The Harrod-Domar Growth Model**

الاستثمار ضروره حيوية لأى اقتصاد قومى وذلك لتعويض الاستهلاك الذى حدث فى رأس المال القومى نتيجة لاستخدام العدد والاجهزة والمبانى والآلات على مدى عام مضى ، أو لاحلال الخسائر فى هذه الأصول نتيجة للكسر أو الحوادث أو التلف بغيرها من الأصول الجديدة . أو ــ وهذا هو الأهم ــ لتحقيق زيادة صافية فى معدلات الدخل أى لتحقيق معدل موجب للنمو الاقتصادى .

واذا افترضنا وجود علاقة اقتصادية تربط بين الحجم الكلى لرصيد بلد ما من رأس المال **Size of total Capital stock** ، ونرمز له بالرمز **K** ، واجمالى الناتج القومى **GNP** ونرمز له بالرمز **Y** . وعلى سبيل المثال ، اذا لزم ما قيمته ٣ جنيه من رأس المال ( آلات وأجهزة وخلافه ) لانتاج تيار سنوى من الناتج قيمته ١ جنيه وسوف يعنى ذلك أن أى إضافة لرصيد المجتمع من رأس المال ( من خلال الاستثمارات الجديدة ) سوف تعطى ناتجا قوميا سنويا بنفس هذه النسبة أى ٣ : ١ . وتسمى هذه النسبة الأخيرة بمعامل رأس المال **Capital/output ratio** وسوف نرمز له بالرمز **k** .

واذا رمزنا لمعدل الادخار **The national saving ratio** فى المجتمع نفسه بالرمز **s** وافترضنا ثباته عند مستوى ٦٪ من اجمالى الناتج القومى ، وأن أية إضافة الى التكوين الرأسمالى فى هذا المجتمع ( أى الاستثمار الجديد ) تتحدد بمستوى الإدخار الكلى . ابتداءا من هذه الفروض يمكن بناء نموذج النمو التالى :

١ــ الادخار S نسبة ما s من الدخل القومى Y وبهذا نحصل على المعادلة الآتية :

$$S = s \, . \, Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

٢ــ الاستثمار I يعرف بأنه التغير فى رصيد رأس المال K ويرمز لهذا التغير بالرمز $\triangle K$ أى :

$$I = \triangle K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

ولما كان رصيد رأس المال K فى المجتمع يرتبط بعلاقة مباشرة بمستوى الناتج القومى Y كما يستدل على ذلك من معامل رأس المال k فانه يترتب على ذلك أن :

$$\frac{K}{Y} = k \text{ أو } \frac{\triangle K}{\triangle Y} = k \text{ أو } \triangle K = k. \triangle Y \quad \ldots\ldots\ldots \quad (2a)$$

٣ــ وحيث أن الادخار القومى الاجمالى S لابد وأن يتساوى مع اجمالى الاستثمار القومى I . فان ذلك يعطينا المتطابقة التالية الآتية :

$$S = I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

من المعادلة (١) $S = s.Y$ والمعدلتين (2) , (2a)

نعرف أن $I = \triangle K = k \, . \triangle Y$

ولذا يمكننا إعادة صياغة المتطابقة رقم (3) كالآتى :

$$S = s \, . \, Y = k \, . \triangle Y = \triangle K = I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3_a)$$

أو ببساطة

$$s \, . \, Y = k \, . \triangle Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3_b)$$

وبقسمة طرفى المعادلة (3b) على Y ثم على k سوف نحصل على المعادلة الرابعة التالية :

$$\frac{s}{k} = \frac{\triangle Y}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

( لاحظ أن الطرف الأيمن من المعادلة (4) $\frac{\triangle Y}{Y}$ يمثل معدل نمو الناتج القومى ) .

والمعادلة الرابعة هى الشكل المبسط لمعادلة هارود ، ودومار فى نظريتهم عن النمو الاقتصادى . ومنها نرى أن معدل نمو الناتج القومى يتحدد بكل من معدل الإدخار القومى s ، ومعامل رأس المال k .

والعلاقة تبين التناسب الإيجابى مع s والسلبى مع k أى كلما زادت قدرة الاقتصاد القومى على الإدخار (والأستثمار) كلما زاد الناتج القومى GNP ، وبالعكس كلما زاد معامل رأس المال الى الناتج كلما قل معدل الزيادة فى الناتج القومى .

والمنطق الاقتصادى للمعادلة الرابعة غاية فى البساطة فاذا ارادت المجتمعات أن تنمو، عليها أن تدخر ــوتستثمرــ نسبة ما من ناتجها القومى. وكلما زادت مدخراتها ومن ثم استثماراتها، زادت سرعة نموها، أما المعدل الفعلى الذى تنمو به عند أى مستوى من مستويات الادخار والاستثمار فيعتمد على «انتاجية الاستثمار». وتقاس الأخيرة بمقلوب معامل رأس المال k فاذا اردنا معرفة المعدل الفعلى لنمو الناتج القومى فما علينا سوى ضرب معدل الاستثمارات الجديدة × انتاجيتها.

أى ضرب $\frac{I}{k} \times \frac{I}{Y}$

وحيث أن معدل الاستثمارات الجديدة $\frac{S}{Y} = s$ ونظرا لأن $I = s$

وحيث أن $\frac{I}{k}$ يمكن كتابتها $I + \frac{I}{\triangle Y}$ ينتج من ذلك أن :

$$s \cdot \frac{I}{k} = \frac{I}{Y} \cdot \frac{\triangle Y}{I} = \frac{\triangle Y}{Y}$$

وبالرجوع لنظريات مراحل النمو والى المعادلة الرابعة فى نموذج هارود ، ودومار فسوف نتحقق من أن جوهر عملية التنمية يكمن فى تلك النسبة التى تستقطع من الناتج القومى وتوجه الى الادخار ( بدلا من الاستهلاك ) . فاذا امكن زيادة s فى المعادلة رقم ٤ عندئذ يمكن زيادة $\frac{\triangle Y}{Y}$ أى زيادة معدل نمو الـ GNP .

لقد حدد روستو ـــ كما رأينا ـــ ملامح مرحلة الانطلاق Take-off بنفس هذا المنطق . فقال أن البلاد التى بإمكانها ادخار نسبة من ١٥٪ الى ٢٠٪ من ناتجها القومى هى التى بإمكانها الدخول فى مرحلة الإنطلاق أى النمو بمعدلات أسرع من تلك البلاد التى تدخر أقل . وأضاف أن هذا النمو ( فى هذه المرحلة ) يصبح متجدد ذاتيا Self-sustaining .

ولا يغيب عن أحد أن محددات النمو طبقا لنماذج روستو وهارود ودومار لن تتوافر فى أكثر البلاد فقرا . تلك البلاد التى لا يكفى فيها الناتج القومى لمواجهة حاجة سكانها من الاستهلاك الأساسى للغذاء والمسكن والملبس والصحة . وتتضاءل فيها بالتالى نسبة ما يوجه من دخلها القومى الى الادخار والاستثمار . وغالبا ما يتراوح ادخار هذه البلاد بين ٥ الى ١٠ بالمائة من دخولها القومية وبالتالى يفصلها عن المعدل المطلوب للادخار ( ٢٠ــ٢٥٪ ) فجوة يطلق عليها الاقتصاديون فجوة الادخار Saving gap . وعندئذ لا تملك تلك الدول من وسيلة لسد فجوة الادخار سوى الاستعانة بمدخرات الآخرين أى بالاقتراض من الخارج أو بالسماح لرأس المال الاجنبى بالاستثمار فى اقتصادياتها الوطنية .

لقد استخدم منطق نظريات روستو وهارود ودومار واشباهها فى تقديم التبرير الاقتصادى لتيار الاستثمارات الاجنبية داخل اقتصاديات البلدان الفقيرة والمتخلفة . فبعد أن استخدم هذا المنطق بنجاح لرفع معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الأوروبية وتهيئتها للدخول فى مرحلة الانطلاق والسير نحو النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الامريكية ، أعيد استخدام نفس المنطق من جديد مع بلدان العالم الثالث ، وما أشد الأختلاف الذى رأيناه بين هذه البلاد وتلك .

# الفصل الواحد والعشرون

## النظرية الكينزية فى محددات الدخل والعمالة

**The Keynesian Theory of Income and Employment Determinations**

حملت الثلاثينات معها الى العالم الرأسمالى ــ كما نعلم ــ أزمة عميقة سميت بأزمة الكساد العظيم ١٩٢٩ـ١٩٣٣ . وكانت عبارة عن بطالة عالية شملت كافة القطاعات والأسواق ( السلع والخدمات وعوامل الأنتاج ) كما أنها استمرت لفترة طويلة دامت سنوات ، انخفضت فيها الأسعار انخفاضا شديدا وقلت القوة الشرائية وانعدم الدافع على الاستثمار وتفشى الانكماش الاقتصادى بكل ابعاده . ولاشك أن هذه الأزمة قد اصابت الاقتصاديين آنذاك بصدمة فكرية . لقد كان الاعتقاد الكلاسيكى والنيوكلاسيكى السائد انه لا يوجد احتمال لظهور بطالة فى الأجل الطويل فى النظام الرأسمالى الحر . ورغم موافقة الاقتصاديين التقليديين ــ بصفة عامة ــ على احتمال ظهور بطالة ضخمة فى الأجل القصير ، غير أنهم اعتبروا ذلك من سمات الدورات الاقتصادية فى نموذج النمو الرأسمالى والذى يتسم بأنه ــ على المدى الطويل تسود العمالة الكاملة ويتحقق التخصيص الأمثل للموارد ــ الأمر الذى حدث خلافه فى أزمة الكساد العظيم .

وفى سبيل التفسير النظرى لما يجرى على الساحة الاقتصادية للنظام ظهر **تياران رئيسيان**[1]: الأول على مستوى التحليل الوحدى أو الجزئى The micro level وفيه قدم جون روبنسون John Robinson الانجليــزى وادوارد **تشــامبرلن** Edward H. Chamberlain الامريكى تفسيرا مبنى على أساس فكرة غياب المنافسة الكاملة وفشل السوق وظهور الأشكال المتعددة لاحتكار القلة المشترية monopsony and oligopsony أو القلة البائعة monopoly and oligopoly .

وأوضحوا أنه فى هذه الحالات فان الموارد وعوامل الأنتاج ( بما فيها عنصر العمل ) تبقى معطلة جزئيا الـ underutilized والانتاج الكلى أقل من الحجم الممكن اذا ما توافرت ظروف المنافسة الكاملة . ورتبوا على ذلك أن التدخل الحكومى لا غنى عنه لالغاء الآثار السيئة للاحتكار فى اسواق السلع وعوامل الانتاج وللحيلولة دون تدهور الأوضاع الاقتصادية لحد الكساد . وفى هذا خروج صريح عن مبدأ laisser faire, laisser passer الذى كان عماد النظام الاقتصادى الحر حتى هذا الوقت . ومن هذا المنطق ( أى نظام اقتصادى حر مع تدخل حكومى لحماية المنافسة الكاملة ومنع الاحتكارات ) يعتقد البعض فى العالم الثالث أنه يمكن تنمية مجتمعاتهم ورفع مستوى المعيشة دون اللجوء الى اساليب أخرى اكثر شمولية يتعاظم فيها دور الدولة فى التنمية فتسيطر على كافة وسائل الانتاج وتقوم فيها التنمية على أساس التخطيط المركزى .

وأما التيار الثانى الذى ظهر لتفسير الأزمة والذى نال شهرة واسعة فكان على مستوى التحليل الكلى The Macro level . تلك هى نظرية كينز للتوظيف والدخل والتى يعتقد فى البداية انها نظرية عامة أى شاملة لكافة جوانب الاقتصاد القومى ومشاكله ، الا أنها اعتبرت فيما بعد ـــ وبصفة خاصة فى البلدان النامية ـــ نظرية خاصة تتعامل مع مشاكل البطالة فى البلدان الصناعية المتقدمة .

وسوف نرى هذه الحقيقة فى النموذج الكينزى والذى نعرضه فى النقاط الآتية :

### ( أ ) اعتراضات كينز على النظرية الكلاسيكية :

١ـــ رفض كينز الفرض الكلاسيكى القائل بأن النظام الاقتصادى الحر يميل لأن يتوازن من تلقاء نفسه عند مستوى التشغيل الكامل ( أى عدم احتمال ظهور بطالة فيه على المدى الطويل ) . وقد اعتبر النظرية الكلاسيكية بمثابة حالة «خاصة» وتطبق فقط فى ظروف محددة من الحالات التى يعرضها فى نظريته العامة . ويرى كينز أن التوازن قد يتحقق عند مستوى دون مستوى

التشغيل الكامل . وبينما يرفض هذا الفرض فانه يضع البديل . ذلك أنه يعتقد أن الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالى الحر هى التقلب الذى يميز النشاط الاقتصادى . التقلب ما بين العمالة الكاملة والبطالة المؤقتة أو القطاعية والبطالة المزمنة الشاملة . وهكذا فليس فرض العمالة الكاملة الا حالة نادرة الحدوث فى نظره .

٢ــ اعترض كينز بشدة على الفرض الكلاسيكى القائل بأن البطالة سوف تختفى اذا ما قبل العمال المستوى المنخفض للاجور فمن الناحيتين العملية والنظرية يعتبر كينز أن خفض الأجور مسألة غير ممكنة . فعمليا ، يقابل خفض الأجور بمشاكل اجتماعية ونقابية واضرابات قد تودى بالمشروع أو تتسبب فى خسائر كبيرة ، ونظريا يرى كينز أن الأجور لا تحددها المساومة على تحديد الأجر بين العمال واصحاب المشروعات وإنما يحددها الطلب الكلى الفعال على السلع والخدمات المنتجة ، ومن ثم فانه ليس من المتصور اختفاء البطالة تماما حتى فى ظل المنافسة الكاملة الا فى حالات قليلة وخاصة جدا وهى حالات سيادة ظروف التشغيل الكامل .

### (ب) النموذج الكينزى :

يعرض كينز نظريته التى تستهدف شرح محددات الناتج القومى والعمالة فى تحليل اقتصادى كلى .

واذا علمنا أن الدخل القومى يتوزع بين الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار ، واذا رمزنا لكل منها بالآتى :

الدخل القومى .......................................... ى
طلب القطاع العائلى على السلع الاستهلاكية ................. س
طلب القطاع العائلى على سلع الاستثمار ..................... ث
طلب القطاع الحكومى على سلع الاستهلاك والاستثمار .......... ح

فانه فى ظل اقتصاد قومى مغلق يكون :

الدخل القومى = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومى أى أن :

ى = س + ث + ح ................................ (١)

وفى ظل اقتصاد مفتوح تضاف الى تيار الدخل القومى قيمة الصادرات ( ص ) وتطرح منه قيمة الواردات ( و ) ، بمعنى آخر يضاف الفارق ــ سلبيا أم ايجابيا ــ بين ص ، م . أى أن :

ى = س + ث + ح + ( ص − و ) ........................... (٢)

ولتبسيط النموذج سوف يقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق كما تبينه المعادلة (١) وفيها يتحدد مستوى الدخل القومى ( ى ) بمستوى الطلب الكلى على سلع الاستهلاك والاستثمار فى كلا القطاعين العائلى والحكومى ( س +ث + ح ) ويرتبط هذا المستوى للدخل القومى بمستوى معين للعمالة ( ع ) وللفن التكنولوجى السائد ( ك ) وحجم معين من رأس المال ( ر ) . ومن المتوقع أن يصاحب ارتفاع مستوى الدخل القومى أو زيادته ارتفاع مناظر فى مستوى التشغيل لكل هذه العناصر معا وخاصة العمالة خاصة اذا افترضنا عدم تغير الفن التكنولوجى المستخدم .

الا أن هناك حدودا للمدى الذى يمكن زيادة تشغيل قوة عاملة اضافية مع كل زيادة جديدة فى الدخل القومى والاستثمار تلك هى الحجم الكلى للعمالة فى المجتمع ( $ع_م$ ) فاذا تم التشغيل الكامل لكل العمال فى المجتمع فانه لن يمكن زيادة الدخل القومى لأكثر مما وصل اليه ( مع ثبات التكنولوجيا ورأس المال ) . عند هذا المستوى يسمى الناتج القومى بالناتج القومى المحتمل **potential output** ولنرمز له بالرمز $ى_م$ ، ويؤكد كينز فى نظريته أن ى لا تتساوى مع $ى_م$ الا فى حالات قليلة نادرة تحدث عند بلوغ الاقتصاد القومى مرحلة التشغيل الكامل . وفى الحالات العادية فان الاقتصاد الرأسمالى الحر يعتمد مستوى الدخل القومى فيه على مستوى الطلب الكلى والذى يتحدد بدوره بمجموع س + ث + ح .

وكما يبين الشكل التالى (رقم ١٤) فان الفارق بين ى، ى يتمثل فى الفجوة بين الناتج القومى عند مستوى التشغيل الكامل وبين الناتج القومى عند المستوى الاقل من مستوى التشغيل الكامل. ويترتب على هذا ــ وكما يبين الشكل رقم (١٤ ب) ــ فسوف يتمثل مستوى البطالة فى الفجوة التى تفصل بين ع، ع.

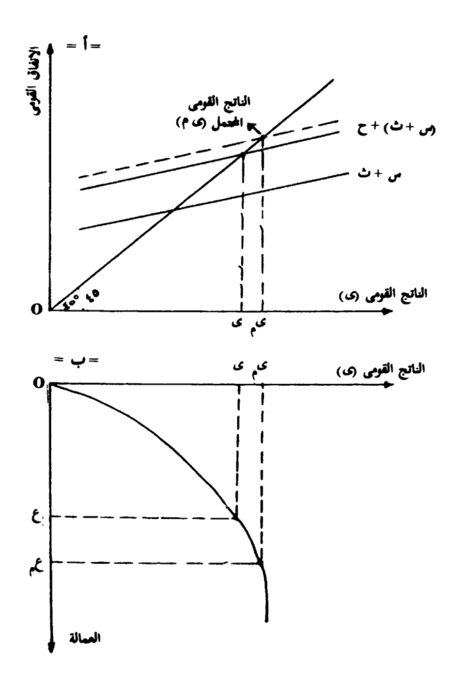
نستنتج من ذلك أنه اذا أريد زيادة الطلب الكلى ( ومن ثم الدخل القومى ) فانه على الحكومة أن ترفع من مستوى انفاقها الكلى على سلع الاستهلاك والاستثمار من المستوى ح الى ح ( لأن الأفراد لا يمكنهم زيادة انفاقهم على كلا المجالين بأكثر مما يتيحه لهم الدخل القومى ) ، أى بأكثر مما يملكون من دخل ثم توزيعه بالفعل على ( س + ت ) . وهكذا تتحول عملية الانفاق الحكومى عن طريق التمويل بالعجز Government deficit-financed expenditure الى سياسة ضرورية لرفع مستوى الدخل القومى الى أقصى حدوده ولتحقيق مستوى التشغيل الكامل واستئصال البطالة فى آن واحد .

و «الوصفة» الكينزية لعلاج مشكلة الكساد أو البطالة هى اذن سهلة الاستيعاب. وما على الحكومة الا أن «ترفع مباشرة من مستوى الانفاق بغرض زيادة الطلب على سلع الاستهلاك والاستثمار » ، أى تقوم هى بذات الدور ، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق تشجيع القطاع العائلى والخاص على زيادة انفاقهم ( تخفيض اسعار الفائدة على القروض ، منح مزايا ضريبية ، منح اعانات اجتماعية أو تسهيلات استثمارية ... الخ ) . وبقدر ما يوجد فى المجتمع من بطالة عمالية أو طاقة انتاجية عاطلة ، فسوف يستجيب عرض السلع والخدمات آليا مع كل زيادة فى الطلب الكلى على هذه السلع والخدمات . وسوف يتحقق للاقتصاد القومى مركزا توازنيا جديدا عند مستوى أعلى للدخل القومى والعمالة .

### (جـ) نظرية كينز والبلدان المتخلفة :

هل هناك علاقة بين التحليل الكينزى والظروف الاقتصادية للبلدان

## الشكل رقم (١٤)




النموذج الكينزى المبسط لمحددات العمالة

المتخلفة ؟ فى الواقع ، وبدون الدخول فى تفاصيل الإجابة على هذا السؤال ، يوجد على الأقل ملحوظتين هامتين فى هذا الصدد :

**أولا** : لما كان التحليل الكينزى ظهر ليعالج مشاكل النظام الرأسمالى فى الاقتصاديات المتقدمة فقد بنى ضمنيا وصراحة على فروض معينة مثل : وجود صرح اقتصادى به طاقات مستعدة للانتاج لكنها معطلة لقصور فى الطلب على السلع والخدمات المعروضة ، ووجود سوق منظمة للنقود والاسهم ورأس المال ، وامكانية الشركات والمؤسسات المنتجة الاستجابة بزيادة العرض مع أى زيادة فى الطلب النقدى على منتجاتها وذلك عن طريق زيادة التشغيل والعمالة بمعدلات سريعة الا أن جوهر المشكلة فى هذا الشأن — فى البلدان المتخلفة — يكمن فى جانب العرض . وطالما تسود ظروف الانتاج الزراعى والأولى ونقص رأس المال ( بانواعه الأربعة ) ونقص المواد الخام واحيانا الغذائية والسلع نصف المصنوعة وضعف كفاءة عنصر العمل وندرة المديرين والمنظمين المهرة بالإضافة الى افتقار هذه البلاد لاسواق النقد والمال وهبوط مستوى خدمات البنية الأساسية ، وسيادة نماذج استهلاكية غير رشيدة بين الفئة الغنية فيها ،... كل هذه السمات والخصائص المرفقية والهيكلية سوف تفرز آثارها العكسية والتى تمحو أى نتيجة ايجابية لسياسة الانفاق الحكومى بالعجز اذا ما حاول بعض واضعى السياسة الاقتصادية تطبيقها فى البلدان المتخلفة . ففى ظل ظروف كهذه تتسم بعدم مرونة العرض بالنسبة للطلب لا يتوقع مع أى زيادة فى الانفاق النقدى الحكومى غير ارتفاع عام فى الاسعار وتفشى التضخم فى الاقتصاد القومى . وقد حدث هذا بالفعل فى بلدان طبقت هذه السياسة فى امريكا اللاتينية والشرق الأوسط[٢] .

**ثانيا** : تتسم اقتصاديات البلدان المتخلفة بظاهرة خاصة فى مجال العمالة فى كلا القطاعين الريفى الزراعى والحضرى الصناعى والهجرة من الأول الى الثانى. ذلك أن خلق فرصة واحدة للعمل فى القطاع الصناعى أو الحضرى إنما يجلب مقابلة هجرة لاربعة فى المتوسط من العمال فى القطاع الريفى، ولعل هذه هو السر وراء نقص العمالة فى الريف وزيادة معدلات البطالة فى المدن فى معظم البلدان

المتخلفة. ولا يخفى أن تطبيق السياسة الكينزية فى هذه الظروف سوف يؤدى حتما الى خلق مشكلة للبطالة فى القطاع الزراعى مع زيادة مشاكل الهجرة الى القطاع الرأسمالى. وأكثر من ذلك فقد ينتهى الأمر ــ بدلا من زيادة العمالة والدخل القومى ــ الى ظهور مشكلة عامة للبطالة ونقص الدخل القومى فى هذه البلاد!

لهذين السببين وحدهما، يمكن القول بأن النموذج الكينزى يقف عند حدود الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ويفقد صلاحياته للتطبيق فى اقتصاديات البلدان المتخلفة.

# هوامش الفصل الواحد والعشرون

١ــ انظر :

- A. Todaro, op. cit., pp. 249-253.

٢ــ فى تصريح لوزير التخطيط المصرى فى مؤتمر الشرطة العصرية والتنمية المنعقد بالقاهرة فى أواخر يناير ١٩٨٤ ، ذكر أن التمويل بالعجز فى الميزانية المصرية ( أى بالاصدار النقدى ) بلغ ٤٦٪ من اجمالى ميزانية الدولة فى السنة المالية ٨٢٪١٩٨٣ ، ثم هبط الى ٢٦٪ فى العام التالى ، وقد اعتبر السيد الوزير ذلك انجازا اقتصاديا كبيرا فى سبيل مكافحة التضخم ورعاية مصالح ذوى الدخول الثابتة والبسطاء من عامة الشعب .

# الفصل الثانى والعشرون

## نظرية آرثر لويس فى التنمية The Lewis Theory of Development

يعد آرثر لويس أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف الى الحضر ومن الزراعة الى الصناعة بشكل مقصود ومنطقى(٩). وقد نالت نظريته قبولا عاما لدى مخططى سياسات التنمية فى العالم الثالث على مدى الفترة من آواخر الخمسينات وحتى نهاية الستينات من هذا القرن . وقد اهتمت بها على وجه الخصوص معظم البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان .

ويتكون نموذج الاقتصاد القومى ( الذى يتعامل معه لويس ) من قطاعين :

(أ) قطاع تقليدى أسماه قطاع الكفاف Rural subsistence sector ويتميز بهبوط انتاجية العامل فيه الى الصفر أو أعلى قليلا .

(ب) قطاع صناعى حديث Modern urban industrial sector ترتفع فيه انتاجية العامل وتتحول اليه بشكل تدريجى ومنتظم القوة العاملة الرخيصة والمتوفرة فى القطاع التقليدى .

والفكرة الرئيسية فى نموذج لويس للنمو تعتمد على عنصرين هامين هما :

١ــ عملية تحول العمالة من القطاع التقليدى الى القطاع الصناعى .
٢ــ نمو وزيادة حجم العمالة فى القطاع الصناعى الحديث .

وكلا العنصرين محفوزان بزيادة الناتج فى القطاع الصناعى ويزيد الناتج فى هذا القطاع بمعدل أسرع كلما ارتفع معدل التركيم الرأسمالى فيه ، أى كلما حدث توسعا فى الاستثمار فى هذا القطاع ، الأمر الذى يتوقع حدوثه طالما ظلت أرباح طبقة الرأسماليين أعلى من مستوى التكلفة ( الأجور والخامات ) وعلى أساس افتراض أن طبقة الرأسماليين تعيد استثمار كل ارباحها . وآخر الفروض فى نموذج

لويس هو أن يحتفظ القطاع الصناعى بمستوى ثابت لاجور العمال فيه وأن هذا المستوى يظل دائما أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد فى القطاع الزراعى التقليدى . ( يفترض لويس زيادة الأجر فى القطاع الصناعى بنسبة ٣٠٪ دائما عن نظيره فى القطاع التقليدى وذلك لتحفيز العمال الزراعيين على الهجرة الى المصانع فى المناطق الحضرية ) وعلى هذا فيعبر عن هذا الفرض الأخير بأنه عند مستوى الأجر الثابت فى قطاع الصناعة يكون عرض العمال الزراعيين لا نهائى المرونة .

يعتمد نمو الاقتصاد القومى — فى نموذج لويس — على نمو القطاع الصناعى فى الحضر . فهو فى نظره القطاع الرائد الذى يتحقق فيه النمو بمعدلات كبيرة وهو القطاع الديناميكى ومنه وبه تنجذب لأعلى باقى القطاعات من خلال الآثار الإيجابية التى يولدها نمو هذا القطاع . ويوضح الشكل رقم (١٥) عملية النمو عن طريق عرض لا نهائى لعنصر العمل « الرخيص » . ويمثل المحور الأفقى كمية العمل أو العمالة ، كما يمثل المحور الرأسى مستوى الأجر الحقيقى ( والذى يتساوى مع الانتاجية الحدية لعنصر العمل فى القطاع الصناعى ) وفيه :

- ق = المستوى المتوسط للدخل الحقيقى فى القطاع الريفى التقليدى .
- س = المستوى الأعلى للدخل الحقيقى فى القطاع الرأسمالى وعنده تكون مرونة عرض العمل لا نهائية ، لذلك فان الخط الأفقى :

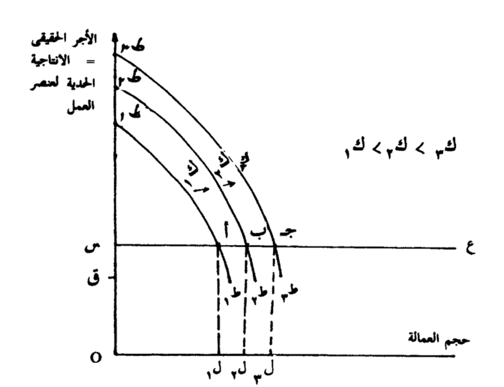
س ع   يمثل منحنى عرض العمل ( اللانهائى المرونة )

وبافتراض مستوى معين لرأس المال المستثمر فى بداية عملية النمو وليكن ك$_1$ سوف يكون لدينا منحنى طلب على عنصر العمل ينخفض من أعلى الى أسفل ومن اليسار الى اليمين كما المبين بالمنحنى ط$_1$ ط$_1$ .

وبالتقاء منحنى الطلب على العمال مع منحنى العرض اللانهائى المرونة عند النقطة أ يتحدد مايلى :

## الشكل رقم (١٥)

### نموذج لويس للنمو والعمالة
### فى اقتصاد ثنائى وعرض عمل لا نهائى المرونة




| | |
|---|---|
| ـ حجم العمالة الفعلية فى القطاع الرأسمالى | O ل١ |
| ـ الحجم الكلى للناتج فى القطاع الرأسمالى | O ط١ أ ل١ |
| ـ نصيب العمال من الناتج الكلى ( الأجور الحقيقية ) | O س أ ل١ |
| ـ نصيب طبقة الرأسماليين ( الأرباح ) ، وفائض الانتاج | س ط١ أ |

ولما كان من المفترض أن كل ارباح الرأسماليين ( أى نصيبهم من الناتج الكلى ) سوف يعاد استثمارها ، فان اجمالى رأس المال المستثمر فى القطاع الصناعى سوف يرتفع من المستوى ك١ الى المستوى ك٢ فيزيد الطلب على العمال لمواجهة الزيادة فى الاستثمار فى الآلات والأجهزة الأضافية . وهكذا ينتقل منحنى الطلب على العمال الى أعلى كما يوضحه المنحنى ط٢ ط٢ فى الشكل أعلاه .

وعند نقطة التوازن الجديدة ب يزداد حجم العمالة الى O ل$_{2}$ وحجم الناتج الكلى الى O ط$_{2}$ ب ل$_{2}$ ، واجمالى أجور العمال أو نصيبهم من الناتج الكلى الى O س ب ل$_{2}$ وارباح الرأسماليين الى س ط$_{2}$ ب .

ومرة أخرى يعاد استثمار الأرباح وتزيد كمية رأس المال للمستوى ك$_{3}$ وينتقل منحنى الطلب على العمال الى المستوى ط$_{3}$ ط$_{3}$ ونحصل على نقطة جديدة للتوازن عند المستوى جـ ... وهكذا تستمر هذه العملية التنموية بلا توقف طالما توافرت الشروط الأربعة الآتية :

١ـــ استمرار وجود فائض عمالة فى القطاع التقليدى سواء فى شكل بطالة سافرة أو مقنعة .

٢ـــ أن يظل معدل الأجر فى القطاع الصناعى أعلى منه فى القطاع التقليدى .

٣ـــ ألا ترتفع نفقات التدريب للعمال غير المهرة القادمين من القطاع الريفى الزراعى الى القطاع الصناعى ارتفاعا من شأنه التأثير على مستوى الارباح فى القطاع الصناعى .

٤ـــ ألا ينخفض معدل النمو السكانى عن المعدل الذى تزيد به ارباح طبقة الرأسماليين فى القطاع الصناعى ( وبالتالى زيادة معدل طلبهم على عنصر العمل ) .

## تقييم نموذج آرثر لويس :

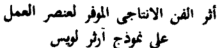
يعتبر نموذج آرثر لويس للتنمية أحد الأعمال الحديثة التى تأثرت بالفكر الكلاسيكى . وفى بداية تحليله ينتقد لويس أى محاولة لتطبيق الفكر الكينزى على اقتصاديات البلدان المتخلفة . فكينز اهتم بالظروف الخاصة بالاقتصاديات المتقدمة من اضطرابات دورية تنعكس فى شكل بطالة أو كساد أو قصور فى الطلب الكلى الفعال . ولذلك يلفت آرثر لويس الانظار الى أن دراسة تنمية اقتصاديات البلدان المتخلفة بمشاكلها المتمثلة فى الاكتظاظ السكانى وندرة رأس

المال لا تفيد كثيرا أو قليلا بالرجوع الى النيوكلاسيك وكينز ، وإنما لابد لإيجاد الحلول الملائمة من العودة الى الاقتصاديين الكلاسيك .

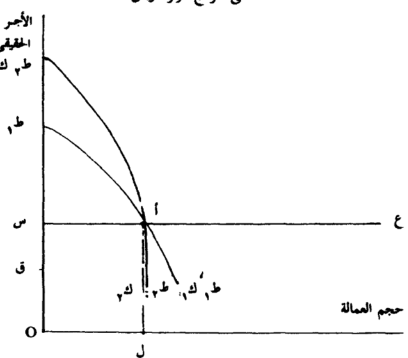
وبالرغم من تطابق وجهات النظر الكلاسيكية مع نموذج آرثر لويس وانطباقهما على التجارب الفعلية التى مرت بها بلدان الغرب الرأسمالى فى مراحل نموها ، فقد احتوت على ثلاث فروض ثبت عدم تحققها فى تطور البلدان المتخلفة فى العالم الثالث ، وهى :

**أولا** : يفترض النموذج ــ ضمنيا ــ تناسب الزيادة فى تحول العمالة غير الماهرة من القطاع التقليدى الى القطاع الصناعى مع معدل التركيم الرأسمالى فى هذا القطاع (الارباح المعاد استثمارها) فكلما زاد التركيم الرأسمالى زاد نمو القطاع الصناعى وزاد الطلب على العمالة. ولكن، ماذا لو أعيد استثمار ارباح الطبقة الرأسمالية فى استحداث اجهزة وآلات حديثة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وموفرة لعنصر العمل؟ ولماذا يفترض أنه سوف يعاد استثمار الأرباح بمضاعفة عدد الآلات الموجودة والتى تستخدم نفس الفن الانتاجى؟ أليس من المتوقع اتجاه طبقة الرأسالية لاستخدام التكنولوجيا المرتفعة الثمن والموفرة للوقت ولعنصر العمل اليدوى تحاشيا لمشاكل النقابات العمالية والاضطرابات وتوفيرا للجهد الإدارى... وخلافه؟ عندئذ سوف يترتب ى إعادة استثمار الأرباح تحول منحنى الطلب على العمال ــ لا الى أعلى ــ وإنما الى اسفل ليعبر عن انخفاض الطلب على عنصر العمل على الزيادة الجديدة فى التركيم الرأسمالى (انظر الشكل ١٦).

وفى الشكل يتضح أنه حتى مع الزيادة الكبيرة فى الناتج الكلى من $C$ ط$_{١}$ أ ل الى $O$ ط$_{٢}$ أ ل فان حجم الأجور الحقيقية $O$ س أ ل وكذلك مستوى العمال ل لم يصيبهما أى تغيير . وكأن الزيادة فى الانتاج القومى اتجهت بالكامل لطبقة الرأسماليين وكما نعلم فهذه الطبقة عبارة عن عدد محدود من الأفراد ، وهذا ما دفع البعض لتسمية نتائج مثل هذه الحالات فى النمو الاقتصادى « النموذج المضاد للتنمية » **Antidevelopmental**




أثر الفن الانتاجى الموفر لعنصر العمل
على نموذج آرثر لويس




Economic growth أى النموذج الذى يترتب عليه ثراء الأثرياء وبقاء الفقراء ــ وهم الغالبية العظمى فى المجتمع ــ على ما هم عليه من انخفاض مستوى المعيشة .

**ثانيا** : يفترض النموذج ــ أيضا ضمنيا ــ وجود فائض مستمر للعمالة فى القطاع الريفى بينما يوجد دائما طلب زائد عليها فى القطاع الحضرى الصناعى . وهنا تشير معظم الدراسات المعاصرة الى أن هذا الفرض هو على العكس تماما مما يحدث فى الواقع . ففى أغلب دول العالم الثالث توجد البطالة السافرة فى القطاع الصناعى الحضرى والقليل من البطالة ( سافرة أو مقنعة ) فى القطاع الزراعى الريفى التقليدى .

حقا توجد مواسم يقل فيها الطلب على عنصر العمل فى القطاع الزراعى أو فى بعض المناطق الجغرافية من العالم ، الا أن معظم اقتصادى التنمية يوافقون عادة على الفرض القائل بظهور البطالة فى المناطق الحضرية فى البلدان المتخلفة بمعدلات أعلى بكثير من المناطق الريفية ، وهو ما يفترض آرثر لويس عكسه تماما .

**ثالثا :** وثالث الفروض الغير واقعية ، هو مسألة بقاء مستوى الأجور الحقيقية فى القطاع الصناعى ثابتا بقدر ما يستمر فائض العمالة فى القطاع التقليدى . فمن المشاهد استمرار ارتفاع مستويات الأجور فى المناطق الحضرية والصناعية فى كافة دول العالم ( المتقدم والمتخلف على السواء ) حتى ولو كانت هناك مطالب عمالية فى قطاع أو آخر من قطاعات الاقتصاد القومى .

من كل ما سبق ، واذا اخذنا فى الحسبان تزايد استخدام التكنولوجيا الموفرة لعنصر العمل وتزايد ندرة العمالة العاطلة فى قطاع الزراعة . واستمرار ارتفاع معدلات الأجور فى القطاعات الصناعية الحضرية ، عندئذ سوف نستنتج مدى محدودية نموذج لويس ذو الاقتصاد الثنائى فى امكانية افادة العالم الثالث بحلول لمشاكل العمالة والهجرة من الريف الى الحضر ولا نغالى إن حكمنا عليها بانها نظرية — هى أيضا — قد ثبت فشلها عمليا .

ومع ذلك فهذا النموذج مازالت له قيمته من الناحية التحليلية . فهو يلقى الضوء ويركزه على جانبين هامين لمشكلة العمالة هى :

١ـــ الاختلافات الهيكلية والاقتصادية بين القطاعين الريفى والحضرى فى أى مجتمع .

٢ـــ أهمية عملية التحويل أو الانتقال التى يقوم بها عنصر العمل من الأول الى الثانى .

فالفكرة قائمة وإن كان التنظير لها بقوانين علمية أمر أثبت الواقع صعوبته .

# هوامش الفصل الثانى والعشرون

١ــ حصل سير آرثر لويس على جائزة نوبل فى الأقتصاد لعام ١٩٧٩ . ويرجع فى نظريته للتنمية لـ :

W.A. Lewis, "Economic Development with unlimited supplies of labour", Manchester school, 1954.

# الفصل الثالث والعشرون

## مذهب الاحتياجات الأساسية

**The Basic Needs Approach**

قام المذهب الحديث فى أواخر السبعينات على انقاض النظريات التى سبقته . فبعد مضى ما يزيد على الربع قرن من تجارب التنمية فى دول العالم الثالث اكتشف الاقتصاديون ظاهرة لا تخلو من الغرابة . فبمعيار النمو الاقتصادى لوحظ أن خطط وتجارب التنمية قد حققت نجاحا غير متوقع ولم يسبق له مثيل فى معظم دول العالم الثالث ( حيث زادت الدخول القومية بمعدلات سنوية مرتفعة للغاية ) ، على حين زاد عدد الفقراء تحت خط الفقر المطلق فى هذه البلاد زيادة مروعة . أى أنه بمعيار النمو الأقتصادى أثبتت النظريات التقليدية المطبقة نجاحها بينما فشلت اذا قيست نتائجها بمعيار القضاء على الفقر والجهل والمرض .

ومذهب الاحتياجات الأساسية، الذى ولد على يد نخبة من الأقتصاديين العاملين فى الهيئات الدولية للتمويل والتنمية وخاصة البنك الدولى، ثم أيده وتبناه عدد متزايد من اقتصاديى ومفكرى دول العالم الثالث، يمكن تحديد هدفه ببساطة فى «السعى الى القضاء على ظاهرة الفقر المطلق». وأما عن تعريف المذهب فنقول أنه هو ذلك المنهج الذى يعتمد على تحقيق العناصر الأربعة التالية للتنمية:

١ــ اتاحة فرص كسب الدخول للفقراء .

٢ــ توصيل الخدمات العامة المرفقية والاجتماعية والاقتصادية للفقراء .

٣ــ توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة ومكين الفقراء من الحصول منها على الحد الأدنى اللازم لتمكينهم من الحياة والعمل.

٤ــ اشتراك الفقراء فى اتخاذ القرارات الخاصة بالكيفية التى يتم بها اشباع حاجاتهم الأساسية .

انه ــ باختصار ــ ذلك المنهج الذى يتجه بالاستثمارات مباشرة الى عنصر الموارد البشرية ... الى الناس الى الشعوب الفقيرة وليس الى رأس المال والى طبقة المنظمين وأصحاب المشروعات على حساب السواد الأعظم من سكان العالم الثالث . وسوف نرى حالا كيف انقلب أسلوب التنمية هنا رأسا على عقب وما أسباب ذلك . ففى الماضى كان يقال أن زيادة الدخل القومى الاجمالى هى الوسيلة الأصلح لمكافحة الفقر . أما اليوم فقد أصبح محو الفقر هو أسلم وسيلة لزيادة الناتج القومى[1] . كيف هذا ؟ ولماذا ؟ تلك هى الأسئلة التى نسعى للإجابة عليها من خلال تعرضنا للنقاط الآتية :

**أولا** : الفروض التى بنيت عليها النظريات التقليدية للتنمية .

**ثانيا** : تفنيد هذه الفروض بمواجهتها بالواقع فى العالم الثالث .

**ثالثا** : ماهية المنهج الجديد . « منهج الاحتياجات الأساسية » .

**رابعا** : الانتقادات الموجهة للمنهج الجديد ، والرد عليها .

* * *

## أولا : فروض النظريات التقليدية

تأثرت المناقشات حول موضوع التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بقوة بآراء آرثر لويس . وفحوى هذه الآراء أن النمو الاقتصادى **Economic Growth** هو الوسيلة الفعالة للقضاء على الفقر . لقد انعقدت الآمال طوال هذه الفترة على أن يسهم النمو الاقتصادى وزيادة الدخل القومى ( خاصة فى القطاع الصناعى المتقدم ) فى تحقيق الرفاهية الإنسانية لشعوب العالم الثالث . فقد كان معلوماً للجميع ــ وبوضوح ــ أن النمو الاقتصادى ليس هدفا فى حد ذاته ولكن مجرد دليل ومؤشر على التنمية الصحيحة . وأبرزت المناقشات وجود ثلاثة أسباب لتبرير أهمية النمو الاقتصادى كدليل ومؤشر للتنمية . هذه الأسباب هى بمثابة الفروض الأساسية للفكر التقليدى فى موضوع التنمية ونسوقها فيما يلى :

(أ) الاعتقاد بأن ثمار النمو فى القطاعات الرائدة سوف يجنيها المجتمع فى النهاية .

وبأن الفائض الاقتصادى فى هذه القطاعات سوف يتساقط ليشمل بمزاياه كافة قطاعات المجتمع والاقتصاد القومى الأخرى . وأن ذلك سوف يحدث عن طريق قوى السوق . فزيادة الأرباح فى قطاع ما تزيد من الطلب على العمالة ، وترفع من الانتاجية ومن الطلب على السلع الزراعية والمواد الخام كما تؤدى زيادة الانتاج الى هبوط الأسعار أو الى رفع الأجور(٢) .

(ب) الافتراض أن الحكومات بتركيبها الديموقراطى أو فى أضعف الاحتمالات مهتمة بمصير الفقراء ، سوف يكون لها دورها فى نشر مزايا النمو فى قطاع ما على باقى أفراد المجتمع وقطاعاته . ولها فى سبيل ذلك من السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وغيرها ما يمكنها من أداء هذا الدور . فاذا ما انحرف — فرضا — جهاز السوق ، استطاعت الدولة إعادة تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى .

(جـ) الإيمان القوى بأنه فى أول مراحل التنمية يجب أن تعطى الأهمية أولا لبناء الاقتصاد القومى وتشييد البنية الأساسية وأن مشاكل الطبقات الفقيرة ومصالحهم يضحى بها لحين . وبأن أفضل الأساليب لمساعدتهم هو أن يبنى لهم أولا المصانع والطرق والكبارى والمدارس والتليفونات ... أى أن ترفع لهم طاقة الاقتصاد القومى الانتاجية وأنه فى سبيل هذا الهدف على الفقراء أن يتبعوا سياسة شد الأحزمة الى أن يتمكن الأغنياء من التركيم الرأسمالى والاستثمار ، فعندئذ سيتوفر للجميع فرص للعمالة وزيادة فى الانتاج فى ظل اقتصاد متقدم .

وقد أيدت بعض الدراسات التحليلية هذا التبرير الأخير ، مثال ذلك الدراسة التى قام بها كيوزنتس Simon Kuznets وأثرت كثيرا على الفكر الاقتصادى التنموى ، والتى أكدت أن عدم عدالة توزيع الدخول هى ظاهرة تصاحب دائما المراحل الأولى للنمو الأقتصادى . وأضافت الدراسة أنه فقط عند مستوى مرتفع للدخل الحقيقى( ٦٠٠ دولار للفرد ) تتغير هذه الظاهرة ويصبح النمو مصاحبا بعدالة اكثر فى توزيع الدخول(٣) .

## ثانيا : تفنيد فروض النظريات التقليدية

أثبت واقع التنمية فى التجارب التى قامت بها العشرات من البلدان المتخلفة أن كل من المبررات الثلاثة للتركيز على النمو الأقتصادى كأفضل أسلوب للتنمية قد تحول الى مبرر للتخلف والتدهور الاقتصادى . أى جاءت النتائج على عكس التوقعات . لقد تحقق النمو الاقتصادى بنجاح وزاد عدد الفقراء زيادة كبيرة فى آن واحد . فلا تساقط الفائض على الفقراء ، ولا تحركت الحكومات — ديموقراطيا — لتتخذ الخطوات التصحيحية لتخفيف حدة الفقر ، ولم يتأكد على الاطلاق ضرورة أن يصاحب المراحل الأولى للنمو اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بالعكس . لقد تبين أن ادخار الورش الصغيرة واستثمار وانتاجية المزارع الصغيرة كان — فى المتوسط — يتم بمعدلات أكبر من نظيراتها فى قطاعات أخرى كملاك الأراضى فى البلدان المتخلفة .

أسفر التطبيق أن النمو كان مصحوبا بتعميق مفهوم وواقع الثنائية الاقتصادية والاجتماعية . أى رواج القطاع الصناعى الحديث فى المدينة جنبا الى جنب مع النمو البطىء أو الكساد لباقى الاقتصاد القومى . بل لم يخلق نماء القطاع الحضرى فرصا تستحق الذكر للعمالة .

وحتى آراء آرثر لويس فى نظريته عن التنمية عن طريق تحول العمال الزراعيين عن الريف الى الصناعة فى الحضر والتى كانت مقبولة ليس فقط على المستوى الاكاديمى وإنما اعتنقها وحاول تنفيذها واضعوا السياسات الاقتصادية فى العديد من دول العالم الثالث ، هذه الآراء أسفر الواقع عن عدم تحققها . وذلك للأسباب الثلاثة الآتية :

(أ) الارتفاع الكبير — أكبر مما توقع لويس — فى مستوى الأجور فى القطاع الصناعى وعدم امكانية خفضها لقوة النقابات العمالية .

(ب) كانت معدلات زيادة السكان والعمالة أكبر مما كان متوقعا .

(جـ) لعبت التكنولوجيا المستوردة من الدول الغنية دورا فى زيادة الانتاجية عن طريق توفير عنصر العمل وليس بزيادة العمالة .

وهكذا كانت النتيجة مزيد من الفقراء ومزيد من البطالة فى ظل الثنائية الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع أن الحديث عن العمالة **Employment** والبطالة **Unemployment** يدور فى دائرة مفرغة اذا استمر مرتبطا بتلك المفاهيم السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة . ففى هذه الدول يكون هناك معنى للبطالة من رؤية الأرقام التى تحصرها مكاتب التشغيل فى سوق العمالة منظم وملم بكافة المعلومات الكمية والنوعية عن حجم العمالة المشغلة بالفعل والعاطلة عن العمل . وفى هذه الدول يحصل العاطل على تأمين بطالة توفره له الدولة خلال الفترة التى يبحث فيها عن العمل .

اما فى البلدان المتخلفة فليس هناك وجود ــ فى أغلبها ــ لمثل هذه المؤسسات أو القواعد المعمول بها فى مجال العمالة. بل أن المشكلة الحقيقية فى البلدان الفقيرة ليست فى البطالة. أنها مشكلة «العمل» المرهق ولساعات طويلة من اليوم مقابل دخل منخفض وانتاجية ضعيفة. فى الحقل والورشة والمصانع البدائية وفى الغابات والأنهار تبدو هذه الظاهرة واضحة. وفى هذه المجتمعات الفقيرة تمارس المرأة ــ وأحيانا الأطفال ــ صنوف عدة من الأعمال المرهقة ــ على مدى النهار والليل ــ دون حتى أن تحسب ضمن تعداد القوة العاملة. أن مشكلة العمالة فى البلدان المتخلفة يجب أن ينظر اليها فى مضمونها الحقيقى الا وهو «العامل الفقير» **The Working Poor** الذى ينقصه التدريب والمهارة وتعوزه المجالات المثمرة للتخصص والعمل ويفتقر الى التنظيم النقابى الذى يحفظ له حقوقه.

ويقدم لنا الاقتصادى المعاصر بول ستريتن **Paul Streeten** ثلاثة عوامل تقف جميعها وراء مشكلة العامل الفقير فى البلدان المتخلفة بحيث لا تتفق فى طبيعتها مع مشاكل البطالة بالمفهوم التقليدى بالبلدان الصناعية المتقدمة وهى[٤] :

* مستوى المعيشة .

* العوامل السلوكية .
* المؤسســـــات .

* فالاستخدام الكفء للقوة العاملة يستلزم حصولها على حاجتها الأساسية من الغذاء والتعليم وتمتعها بمستوى مناسب من الصحة والتدريب . ولكن الانفاق على هذه النواحى قوبل فى برامج التنمية بالأهمال والتجاهل لانها — كما ينظر اليها فى المجتمعات الغنية — نواحى استهلاكية لا تؤثر ( فى المجتمعات الغنية ) على انتاجية عنصر العمل . بينما يختلف الأمر فى البلدان الفقيرة ، فالغذاء الأفضل والتعليم والصحة لابد وأن تؤدى فى هذه البلدان الى زيادة الانتاجية ، انها ليست نواحى للانفاق الاستهلاكى . انها انفاق استثمارى فى عنصر الموارد البشرية ( وهنا تظهر أهمية مذهب الاحتياجات الأساسية ) .

* كذلك تؤثر التقاليد على أنماط السلوك فى مجال العمل . ففى العديد من الدول المتخلفة يرفض المتعلمون القيام بأى نوعية من الأعمال اليدوية وينظرون اليها بنوع من التعالى .

* أما العامل الثالث فهو غياب أو ضعف المؤسسات المنظمة لسوق العمل وهيئات التمويل أو نظام ملكية الأراضى الزراعية أو قانون الإيجارات ... الخ مثل هذه التنظيمات المرفقية والتشريعية من شأنها اضعاف مدى الاستفادة من القوة العاملة المتاحة بكامل طاقتها . ومن ثم وجود ما يسميه مفكرى الغرب بالبطالة فى البلدان المتخلفة .

لهذه العوامل جميعا انعدمت مرونة عرض عنصر العمل للدرجة التى يصعب معها أى تكيف مع ظروف الطلب عليها فى المجتمعات الفقيرة ، واتسمت القوة العاملة فيها بأنها غير مستخدمة الاستخدام الأمثل Under Utilised .

يضاف الى كل ما سبق أن نظريات النمو الاقتصادى تهتم بزيادة الدخول النقدية وتفترض أن ذلك سوف يصيب فى النهاية كافة الأفراد فى المجتمع لكن ما قولنا إزاء الحقيقة التى أثبتت الدراسات الميدانية صحتها ، والتى تبين أن هناك

نسبة من المواطنين فى الدول المتخلفة ما بين أطفال يتامى وشيوخ أى كبار السن وعجزة ومعوقين ، وأن هذه النسبة لا تقل عن ٢٠٪ من اجمالى السكان ؟ هؤلاء يجب رفع مستوى معيشتهم عن غير طريق الدخل النقدى بل بتوصيل الخدمات الأساسية اليهم مباشرة .

من هنا يمكن القول ، أن الاهتمام فى مجال التنمية قد تحول من هدف النمو Growth الى العمالة Employment ثم الى معاملة العامل الفقير من خلال مبدأ العمالة وإعادة توزيع الدخول Redistribution and equality . ويعنى هذا الإتجاه الأخير محاولة الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الصغيرة الحجم بحيث ترفع من انتاجيتها وتعيد توزيع الدخل القومى لصالحها دون أن يؤثر ذلك بالسالب على اجمالى الناتج القومى .

ولعله من الصعب القطع بمدى تأثير النمو الاقتصادى على العدالة فى توزيع الدخل القومى أو تأثير العدالة فى التوزيع على نمو الدخل القومى . فلكل بلد ظروفه الخاصة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا مما يجعلنا نذكر الدارس بما أكدناه فى بداية الكتاب الأول من اختلاف مظاهر الفقر والتخلف فى دول العالم الثالث . وسؤال آخر يثور حول التجارب التى تمت فى الماضى. أيهما أهم: تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخول أم مقابلة احتياجات الفقراء من الغذاء والملبس والمسكن والتعليم والصحة ( الحاجات الأساسية ) ؟

لقد جاءت الإجابة ترجح هذه الاحتياجات الأساسية لسببين : أولهما : أن الغالبية العظمى من الشعوب الفقيرة تفضل حصولها مباشرة على حاجاتها الأساسية فى حين أن هدف المساواة أو العدالة فى توزيع الدخل هو هدف يهتم به الساسة والفلاسفة فى الأنظمة الشمولية الاشتراكية الجماعية كهدف مستقل فى حد ذاته ، وهى نظرة ايديولوجية بحتة . ثانيهما : أن اشباع الحاجات الأساسية هو هدف يسهل تنفيذه عملا اذا قورن بهدف العدالة أو المساواة . فهذا الهدف الأخير مبهم وذو طبيعة مجردة وهو نسبى ويخضع لما لا حصر له من التفسيرات ولذلك يصعب تحديد المعيار الذى تتخذه للتحقق من تنفيذه أو عدمه بينما اشباع

الاحتياجات الاساسية للمجموعات الفقيرة من السكان هى اهداف ملموسة يمكن قياسها والتحقق من انجازها بسهولة . واذا كان حكمنا على نتائج التنمية بذلك القدر من النجاح فى تقليل المعاناة لدى الطبقات الفقيرة ، فان منهج الاحتياجات الأساسية يبرز بامكانياته الواضحة ليتغلب على مبدأ تحقيق العدالة فى توزيع الدخول .

والآن ... ماذا نعنى بمنهج الاحتياجات الأساسية فى التنمية ؟ خصائصه ، حجم مؤيديه ، الاعتراضات التى توجه اليه ، والجدل الذى يدور حوله فى الآونة الأخيرة ؟ تلك هى موضوعات الفقرة المقبلة من هذا الفصل .

**ثالثا : ماهية المنهج الجديد** « منهج الاحتياجات الأساسية » يأتى التركيز على « احتياجات الانسان الأساسية » كمرحلة منطقية فى « مشوار » الفكر الاقتصادى التنموى . فمن الاهتمام بالنمو الى العمالة إلى إعادة التوزيع ثم الاحتياجات الأساسية ...، مثل هذا التطور يوحى بأن مفهوم الاحتياجات الأساسية لم يعد بالمفهوم المجرد أو الغامض بل هو خلاصة لسلسلة طويلة من التجربة والخطأ فى اتجاهات اخرى متعددة .

ويرتبط المنهج بتوجيه سلع وخدمات معينة الى فئة خاصة ومحددة من البشر ويمكن لذلك ترجمته الى عدد كبير من الحاجات الأنسانية الملموسة ( صحة ، طعام ، تعليم ، مياه ، سكن ، نقل ، أثاث وادوات منزلية ... ) ، وغير الملموسة ايضا ( الثقافة ، حب العمل ، النظافة ، النظام ، الاشتراك فى انتخابات مجلس الشورى ... الخ ) .

ويلقى هذا المنهج ــ عند التنفيذ ــ تأييدا سياسيا وفكريا معا . فمن ناحية السياسة الاقتصادية يمكن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف واضحة وملموسة وليس ــ كما هو الحال فى منهج النمو أو العدالة ــ محاولة تحقيق اهداف عامة غير محددة ( مثل مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات أو القضاء على الاستغلال الطبقى أو تحقيق العدالة الاجتماعية ... الخ ) . ومن ناحية فتحقيق التنمية من

خلال منهج الاحتياجات الأساسية يتضمن فى الوقت نفسه انجازات لأهداف أخرى كثيرة متصلة ومتداخلة مثل حماية البيئة والعدالة الاجتماعية ، استجلاب أو ابتكار التكنولوجيا المناسبة ، الحد من هجرة العمالة من الريف الى المدن ، وزيادة الوعى الصحى والثقافى عامة ... الخ .

فهل يرقى منهج الاحتياجات الانسانية الاساسية على المناهج السابقة عليه والتى تركز على زيادة الانتاجية والدخل والقدرة الشرائية للفئات العاملة ( غنيها وفقيرها ) ؟ الإجابة بنعم . **وهناك عدة أسباب لتفضيل المذهب الجديد** :

١ــ أن زيادة انتاجية الفقراء ــ فى قطاع الزراعة مثلا ــ قد لا يؤدى الى تحسن مستوياتهم الغذائية وإنما سوف يعمل فقط على انخفاض اسعار السلع الغذائية التى يستهلكها سكان المدن . ومع ذلك ، واذا افترضنا أن زيادة انتاجية الفقراء سوف تؤدى الى زيادة دخولهم النقدية فان منهج زيادة الدخل قد يعجز عن رفع مستويات الغذاء والصحة لدى هؤلاء الفقراء . فغالبا ما تتحكم العادات الاستهلاكية السيئة فى تشكيل نمط الانفاق للزيادات فى الدخول ( المكيفات ، إعادة الزواج ، الانفاق البذخى والمظهرى ... ) .

٢ــ بالمثل ، عندما تخرج المرأة للعمل ويترتب على ذلك حرمان أطفالها من الرضاعة الطبيعية فان زيادة الدخل لا يمكنها أن تعوض الآثار الضارة جسديا ونفسيا واجتماعيا وتربويا على الأطفال الذين يشكلون القوة العاملة فى المستقبل .

٣ــ هناك اعتقاد خاطىء بأن زيادة الدخل النقدى لرب الأسرة سوف ينعكس تلقائيا على باقى أفرادها . والواقع أنه يسود فى القطاعات العريضة للاقتصاد المعيشى والأسر الممتدة توزيع سيء للغاية للدخل بين أفرادها . وعادة ما يستحوذ الرجل فيه على نصيب أكبر مما تناله المرأة أو الأطفال . الأمر الذى لا يمكن تفاديه الا بتقديم الخدمات والسلع مباشرة لهذه الفئات المهملة فى معظم التجمعات المتخلفة .

٤ــ بعض الاحتياجات لا يمكن الحصول عليها من السوق . فمهما زاد الدخل النقدى للطبقات الفقيرة تظل احتياجاتهم للتعليم والصرف الصحى والمياه النقية والخدمات العامة مرهونة بدور الدولة المباشر فى اشباع هذه الاحتياجات .

٥ــ ولعل أبرز مزايا منهج الاحتياجات الأساسية ، أنه يمكننا من تحقيق هدف ذو اولوية ملحة ، ولا جدال حول أهميته ، فى فترة قصيرة وبموارد قليلة عما لو كان الهدف هو خلق الفرص لامتصاص العمالة الزائدة أو الارتفاع باجمالى الدخل القومى على أمل أن يتحقق بعد ذلك اشباع الحاجات الأساسية للجميع . إن فى المنهج الجديد اختصار للطريق وللوقت وللنفقات ، وضمان للنتيجة . وبالفعل ، اثبتت تجربة سرى لانكا ومقاطعة كيرالا فى الهند نجاحا لا حدود له لهذا الأسلوب الجديد فى التنمية . بدءا من مستوى هابط للدخول ارتفعت فى هاتين الحالتين مستويات العمر المرتقب عند الميلاد ، ومحو الأمية ، وهبطت معدلات الوفيات بين الأطفال لتصل الى نفس المستوى فى أكثر البلدان الصناعية تقدما .

٦ــ يضمن المنهج الجديد تحقيق أهدافه بتكاليف أقل من خلال ما يلى :

( أ ) توفير الموارد المطلوبة له .

(ب) زيادة الموارد المتاحة فى المجتمع .

فالموارد المطلوبة لتنفيذه تكون أقل لانها لا تشمل الانفاق على الاحتياجات الأخرى غير الأساسية . وعلى سبيل المثال ، فهو يستبدل النفقات الباهظة للخدمات العلاجية فى الحضر بنفقات بسيطة وقائية لمنع الأمراض فى الريف(٥) ، وهى أقل أيضا لأن منهج الاحتياجات الأساسية يربط بين أكثر من هدف فى آن واحد . فالانفاق على الغذاء السليم وحده يؤدى الى تخفيض النفقات التى تخصص للعلاج فى نفس الوقت . وفى سرى لانكا أدى التعليم الملائم للبيئة الى تخفيض الانفاق على الصحة ، ذلك أن الناس عرفوا هناك متى يجب تغلية المياه غير الصالحة للشرب . وأخيرا يكون الأنفاق أقل لأن هذا المنهج يؤدى الى خفض

معدلات الخصوبة والمواليد لدى أكثر الطبقات فقرا وهى أكثرها انجابا للاطفال كما نعلم . فعندما يهبط معدل الوفيات بين الأطفال ويعيش للأسرة الواحدة اطفالها ، وعندما تتعلم المرأة وعندما يحرص المجتمع على رعاية كبار السن وغير القادرين على كسب الدخل النقدى . فان الحاجة والرغبة فى الأسرة الكبيرة العدد تختلف عندئذ سوف توجه الموارد للانفاق على تحسين الظروف المعيشية للاسرة الصغيرة .

وطبيعى أن يؤدى منهج الاحتياجات الأساسية الى زيادة الموارد المتاحة فى المجتمع . فهو يستهدف الأنفاق على الأنسان ، أى على العنصر البشرى الذى يعتبر أهم عناصر الانتاج وأكثرها توفرا ( ولكن بنوعية هابطة ) فى المجتمعات المتخلفة ، ولاشك أن الانفاق بهدف الحصول على مستوى أعلى فى الصحة والتعليم والمهارات الفنية سوف يؤدى الى ظهور قوة عاملة أكثر كفاءة سواء فى الحاضر أو فى المستقبل عندما تنمو الاجيال الصغيرة السن لاسيما اذا تم تهيئتها على استخدام وسائل الانتاج الموفرة لعنصر رأس المال النادر فى هذه البلاد[٦] .

وكما يقول بول ستريتين ، « أن منهج الاحتياجات الأساسية مبارك من ثلاثة زوايا thrice blessed ، أولا : لأنه غاية فى حد ذاته ، وفى هذا لا يحتاج لأى حجة أو تبرير قبل اعتناقه والأخذ به ، وثانيا : لأنه اسلوب لتعبئة الموارد البشرية ــ ذلك العنصر المتوفر فى البلدان الفقيرة ــ وتجهيزها من أجل المزيد من الانتاجية والرفاهية ، وثالثا : لأنه يؤدى الى تخفيض معدل النمو السكانى ومن ثم توفير الموارد اللازمة لرفع مستوى المعيشة فى تلك المجتمعات .

**رابعا : الانتقادات والرد عليها :**

يواجه هذا المنهج الجديد باعتراضين أساسيين هما :

( أ ) أن تخصيص الموارد لاشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف لا يؤدى سوى الى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار فى الاقتصاد القومى وبالتالى نقص الرفاهية على المستوى القومى .

(ب) انه مذهب قصير النظر . فبدلا من زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع من

خلال سياسة معلومة وموجهة للنمو والتنمية على المدى الطويل ، نجد أن هذا المذهب يعتمد على التوجيه المؤقت للموارد المتاحة نحو القطاع الاستهلاكى لدى الفقراء بدلا من توجيهها نحو النواحى الانتاجية التى يمكن فى النهاية أن ترفع مستوى معيشتهم على المدى الطويل .

والحقيقة أن فكرة اشباع الحاجات الأساسية للجميع على المدى الطويل من خلال زيادة الناتج القومى هى فكرة خاطئة وخادعة لسببين هامين :

**الأول** : أنه يمكن — كما ذكرنا من قبل — مواجهة الاحتياجات الأساسية للفقراء دون التأثير مباشرة أو غير مباشرة على المخصصات المتعلقة بالانفاق الاستثمارى وذلك بتخفيض الانفاق الاستهلاكى غير الضرورى للأغنياء والحكومة على السواء ، وأيضا بتحويل الأنفاق القومى من النواحى التى لا تتعلق بالاحتياجات الأساسية الى الأنفاق عليها .

**ثانيا** : أن الانفاق على الحاجات الأساسية لفئة عريضة من السكان الأكثر فقرا فى المجتمعات المتخلفة هو من قبيل الأستثمار المباشر فى تنمية العنصر البشرى ، ويترتب على زيادة المقدرة الانتاجية لهذا العنصر الاستراتيجى أى عنصر الموارد البشرية . وهو فى النهاية استثمار طويل الأجل فى رأس المال البشرى .

والسؤال الهام اذن يجب أن يصاغ كالآتى : كيف يمكن التعرف على الدرجة التى يمكن أن تؤدى بالانفاق على الاحتياجات الأساسية الى زيادة انتاجية عنصر الموارد البشرية ؟ وما اذا كان العائد الاستثمارى لمثل هذا الانفاق أعلى ( أو أقل ) من العائد الممكن الحصول عليه من الانفاق على الأنواع الأخرى للاستثمارات المتاحة فى الدول النامية ؟

لقد أظهرت الدراسات القياسية فى هذا المجال أنه على الرغم من صعوبة التوصل الى نتائج مؤكدة وعمومية فان الانفاق الاستثمارى فى مجال التعليم ( على سبيل المثال ) وخاصة التعليم فى المرحلة الابتدائية يؤتى بعوائد مرتفعة تتراوح ما

بين ٦,٦٪ فى بلد مثل سنغافورة ، و ٨٢٪ فى فنزويلا ، ولكنها تبلغ ٢٥٪ فى المتوسط بين الـ ١٧ حالة للدول التى كانت موضع الدراسة[٧] .

كذلك أظهرت هذه الدراسات أن هناك علاقة طردية ومؤكدة ، بين اشباع الحاجات الأساسية للافراد ( غذاء ــ صحة ــ تعليم ) وبين معدلات نمو الناتج القومى أى النمو الاقتصادى فى المجتمع . وأن العامل المتمتع بصحة جيدة وقسط ما من التدريب والتعليم والتثقيف ينتج أكثر لأنه يعمل بجهد أوفر ولفترة أطول وبدقة أفضل . وأن الطالب الموفور الصحة والعافية تتوفر لديه قدرة أكبر على التعلم والتحصيل ... والتفكير . وأن الانفاق على الصحة يوفر فى الموارد الموجهة للانفاق على انجاب وتنشئة وتربية اطفال يموتون قبل أن يبلغوا عمر الانتاج .

**الخلاصـــة :**

انتشر فى الآونة الأخيرة ــ على قصرها ــ إستخدام اصطلاح « الاحتياجات الأساسية Basic Needs » ، بحيث أخذ الاصطلاح مفاهيم متعددة وأصبح من العسير الاتفاق عل معنا واحد له . وقد بات الخلط بائنا بين الهدف والوسيلة فى هذا المنهج . فالمقصود فى النهاية هو تحقيق هدف التنمية « بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومى وأيضا زيادة الموجه اليهم من الخدمات الأساسية » . وعلى كل دولة يقع عبء تحقيق هذا الهدف الذى يمكن الوصول اليه من خلال العديد من الأساليب والطرق التى نسميها استيراتيجيات التنمية ، فالمهمة أولا وبالدرجة الأولى مهمة قومية .

ولما كانت التنمية بعقباتها وحلولها ذات طابع قومى ودولى فى نفس الوقت ، فيقتضى الأمر ترسيخ مفهوم الاحتياجات الأساسية وربطه بالبرامج العالمية والدولية للمساعدات والمنح الأجنبية لشعوب العالم الثالث . واذا أريد حقا مساعدة العالم الثالث على تحقيق أهداف التنمية فعلى الدول والمنظمات الدولية المانحة للمعونات المالية والفنية مراعاة التزاماتها الجديدة فى ظل المنهج الجديد ... منهج الاحتياجات الأساسية ، ويأتى هذا الالتزام بالآتى :

* مراعاة زيادة المساعدات الأجنبية لتمكين الدول الفقيرة من إقامة وبناء هياكلها

الأنتاجية وبنيتها الأساسية ( مصانع ، رأس مال اجتماعى ، وقطاعات انتاجية حضرية ) ، بالإضافة الى امداد الفئات الأكثر فقرا بها بالخدمات والسلع الأساسية دون أن يطغى جانب على آخر . أى مساعدة البلدان الفقيرة على السير قدما وجنبا الى جنب فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستثمار فى مواردها البشرية ، ويتطلب هذا ــ طبقا لاكثر التقديرات تواضعا ــ مضاعفة حجم المساعدات المالية والفنية التى تقدمها الدول الغنية والمنظمات الدولية لدول العالم الثالث .

* إعادة توزيع المساعدات لتتحول جزئيا من دول العالم الثالث ( متوسطة الدخل ) الى الدول الأكثر فقرا . فمن الثابت احصائيا أن ٥٥٪ من المعونات الثنائية تتجه حاليا الى الدول متوسطة الدخل والتى تضم ٢٠٪ فقط من اجمالى فقراء العالم الواقعين تحت مستوى خط الفقر المطلق . ولعل أفضل الطرق لإعادة توزيع المعونات هو أن تتولاها الهيئات العالمية ( كالبنك الدولى ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة ) . فقد اتجهت نسبة تزيد عن ٩٠٪ من قروض مؤسسة التمويل الدولية IDA المتفرعة عن البنك الدولى لتمويل الدول الأكثر فقرا ، على حين لم تزد قروض الدول الغنية الثنائية للبلدان الأكثر فقرا عن ٤٥٪ من اجمالى مساعداتها .

* مراعاة التعاون والتنسيق بين الدول الغنية والمنظمات الدولية والبلدان الفقيرة من أجل السير فى استراتيجية عالمية للتنمية ينظر فيها لمطالب العالم الثالث بخصوص النظام الاقتصادى العالمى الجديد وتوضع فيها مهام التنمية فى العالم ومسئولياتها موضع الجدية . فلو صدقت النية لعاش العالم فى رفاهية وسلام .

وتكفى الإشارة الى أنه على حين بلغ اجمالى القروض والمعونات المقدمة لكل دول العالم الثالث حوالى ١٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ فان انفاق العالم على التسليح قد بلغ فى العالم نفسه ما قيمته ٣٧١ مليار دولار . وأن اجمالى ما قدمته الدول الغنية الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCED من قروض ومساعدات أجنبية للعالم الثالث يمثل ما يوازى ثمن استهلاك هذه الدول من الكحول والسجائر فقط لمدة شهرين[٨] .

## هوامش الفصل الثالث والعشرون

١ــ انظر الكتاب الأول ، الفصل الأول .

٢ــ هذا الاعتقاد الشائع فى الماضى لم يمنع البعض من التنبيه الى أن هذا الاسلوب المعتمد على نمو القطاعات الصناعية المتقدمة يعطى أكثر لمن لا يحتاج ويحرم من خيراته الباقين . ولكن هذا البعض كان أقلية لن تستطيع التأثير على تدفق تيار « النمو » القوى آنذاك .

٣ــ انظر :

- Simon Kuznets, "Modern Economic Growth: Findings and Reflections", American Economic Review 63, No. 3, 1973, pp. 243-258.

٤ــ - Paul Streeten "From Growth to Pasic Needs Poverty and Basic Needs". The World Bank, Sept. 1980, pp. 3.5.

٥ــ لاشك أن برنامجا للقضاء على يرقات البلهارسيا سوف يتكلف اقل كثيرا من الانفاق القومى لعلاج سرطان المثانة وحده والذى يصيب حوالى ٦٠ ألف مصريا سنويا ( على سبيل المثال ) ويحدث هذا المرض نتيجة تكرار الإصابة بالبلهارسيا ، ويتكلف فى أخف صوره خمسمائة جنيه كنفقات علاج منتظمة عن كل ثلاثة أسابيع ولمدة تصل الى عامين للفرد الواحد . ناهيك عن مرض البلهارسيا ذاته ونتائجه الصحية .

٦ــ الامثلة فى هذا الصدد معروفة ، حيث ارتفعت مستويات العمالة من الناحية الفنية والانتاجية فى بلاد مثل كوستاريكا ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تايوان ، يوغوسلافيا .

٧ــ - G. Psacharopoulos, "Returns to Education", San Francisco, Washington: Jossey-Bass, 1973.

-E.F. Denison, "Accounting for Slower Growth", Washington, D.C. Brookings Institution, 1977.

- N.L. Hicks, "Growth vs. Basic neesd: Is There a Trade-off? World Development, vol. 7, (Nev./Dec. 1979), pp. 985-994.

٨ــ انظر للمؤلف :

- R. Salama, "Liquidités Internationales et Systeme Monétaire International, Essai Sur le basoin d'une monnaie internationale" Cujas-Paris, 1981, p. 331.

# الجـزء الرابـع

## التخطيط والتنمية

* أنواع التخطيط للتنمية
* الاعتبارات المحددة لاختيار نمط التخطيط
* أسباب فشل البلدان المتخلفة فى التخطيط للتنمية
* نموذج للتخطيط الغذائى/السكانى ومشكلاته

# الفصل الرابع والعشرون

## التخطيط والتنمية

**Planning and Development**

**مقدمــة :**

التخطيط هو — كما قال جواهر لال نهرو — ممارسة ذكية للتعامل مع الحقائق والمواقف كما هى عليه فى الواقع ، ومحاولة العثور على حلول للمشاكل القائمة[1] . والتخطيط هو اصطلاح نعنى به : تلك العملية العقلانية التى تستهدف —عن طريق تدخل الدولة— تنظيم الجهود التى ستبذلها والموارد التى ستنفق بهدف تحقيق أهداف تنموية يتفق عليها . يتطلب هذا بالطبع نوع من التنسيق بين الأهداف المرجوة والموارد المتاحة لكى يتسنى تنفيذ الخطة بدرجة عالية من الكفاءة .

والتخطيط بهذا المعنى ويعرف بالتخطيط القومى National Planning هو نظام جديد على العالم ، لم يؤخذ به الا فى العشرينات من القرن الحالى . لقد لفتت الحروب العالمية الأولى والثانية الأنظار لأهمية التخطيط سواء لكسب الحرب أو لتعمير ما دمرته الحرب . الا أن التجربة التى خاضها الاتحاد السوفيتى منذ البداية فى مجال التخطيط الاقتصادى الشامل وما صاحبها من نجاح فى تجنب الاقتصاد السوفيتى الآثار السلبية التى تعرض لها العالم اجمع أثناء فترة الكساد العظيم ١٩٢٩—١٩٣٣ ، هى التى نظر اليها باعتبارها مثل يحتذى به ومدرسة يستفاد منها . حتى أن دولا كثيرة انتقلت عن إقتناع من المعسكر الرأسمالى الى المعسكر الاشتراكى بهدف تنظيم عملية الانتاج والتوزيع على أساس من التخطيط المركزى الشامل(*) .

(*) وإن كانت الأوضاع قد تغيرت وأخذت الإتجاه العكسى تقريبا منذ بروسترويكا جورباتشوف فمنذ ١٩٨٩ وقد إتجهت دول المعسكر الاشتراكى الى الأخذ بمزيد من الحرية الاقتصادية والتخلى عن الاقتصاد المخطط مركزياً أو بمعنى أدق التخلى عن مبدأ ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج وأعطاء فرصة أكبر للأفراد والقطاع الخاص فى التملك والأنتاج .

وقد ساد اعتقاد خاطىء بأن التخطيط الشامل لا يصلح الا فى الدول الاشتراكية فقط . وانه فى الدول الديموقراطية حيث تتعدد الاحزاب والشركات الرأسمالية والقطاع الخاص ويسود مناخ الحرية السياسية والاقتصادية قد يفشل التخطيط فى تحقيق الأهداف القومية . والحقيقة أن هذه الدول تستطيع ــ كما أخذت بالتخطيط فى أوقات الحرب ــ أن تأخذ به فى أوقات السلم . وليس هناك اليوم دول رأسمالية متقدمة تسير اقتصادياتها بدون خطة قومية شاملة يساهم فيها ــ حقا ــ القطاع العام بنصيب كبير فى الاستثمار والانتاج .

أما عن الاقتصاديات المختلطة التى ليست بالاشتراكية الخالصة ولا الرأسمالية الصرفة ، وإنما هى خليط بين هذا وذاك ، ونقصد بها غالبية بلدان العالم الثالث ، فقد ارتأت فى التخطيط ضرورة وحتمية للانتقال بها من التخلف الى الرقى والتقدم . ويؤمن الاقتصاديون فى البلدان المتخلفة بأنه لا غنى عن التخطيط طالما أن اقتصادى السوق لا يسفر فى بلادهم سوى عن تقلب مستويات الأسعار والدخل والانتاج والعمالة ويربطهم فى حلقة خبيثة بالمصالح الرأسمالية العالمية ، ويضعف من قدرتهم على التحكم فى مواردهم الطبيعية ويسلبهم حق تقرير نمط التنمية المطلوب والذى يخدم القاعدة العريضة من المواطنين الفقراء . « لقد أحست هذه الدول أن تدعيم استقلالها السياسى أو المحافظة عليه لا يمكن أن يتم الا بإعادة بناء اقتصاديات القومية ، وتنمية مواردها الاقتصادية ، ورفع مستوى معيشة شعوبها ، منبهرة فى ذلك بالتجربة الروسية ، فكان أن عقدت العزم على تطبيق هذا النظام فى أراضيها مهما كلفها ذلك من جهد ومال[٢] .

وليس بالضرورة أن تكون الدولة اشتراكية لكى تأخذ بأسلوب التخطيط ، فالهند وغيرها الكثير من الدول النامية ــ تنتهج نظاما اقتصاديا قوامه القطاع الخاص . وبرغم من كونها دولة تمارس فيها الديموقراطية وتتعدد فيها الاحزاب الا أنها قد تمكنت عن طريق الأخذ باسلوب التخطيط الشامل من مواجهة مشاكلها الاقتصادية بكفاة يشهد بها قضاؤها على البطالة وزيادة الانتاج الزراعى والانطلاق بالصناعة وتخفيض معدلات النمو السكانى .

التخطيط اذا ميسور لأى دولة ترغب فى توجيه نشاطها الاقتصادى لخير المجموع ، لا لخير أفراد قلائل .. بالطبع هناك اختلاف فى مضمون التخطيط وفى وسائله وأساليبه من بلد لبلد ومن نظام لنظام ، ويرجع هذا الاختلاف الى تباين الأنظمة : اشتراكية ، رأسمالية ، مختلطة ، أو الى تباين مستوى النمو : متقدمة ، متوسطة ، متخلفة .

على أية حال ، لقد أصبح التخطيط ايديولوجية ينتشر الإيمان بها بين صفوف البلدان المتخلفة . ولا يخفى كيف يشكل التخطيط اليوم فرعا مستقلا من فروع الدراسات الأقتصادية . ومن ثم فاننا حين نتعرض ــ فى فصل واحد ــ لهذا الموضوع الحيوى ، فاننا لن نقدم منه الا الموجز القليل . لذلك فسوف ينصب اهتمامنا على بعض عناصر الموضوع ــ وأهمها فى نظرنا ــ الا وهى :

١ــ أنواع التخطيط للتنمية بالبلدان المتخلفة .
٢ــ الاعتبارات المحددة لاختيار نمط التخطيط .
٣ــ اسباب فشل البلدان المتخلفة فى التخطيط للتنمية .
٤ــ نموذج للتخطيط من أجل التنمية : التخطيط الغذائى/السكانى ومشكلاته.

## أولا : أنواع التخطيط للتنمية بالبلدان المتخلفة :

اذا ألقينا نظرة على تجارب التخطيط للتنمية التى تجرى فى العالم الثالث لأمكننا أن نصنفها فى ثلاث أشكال أو أساليب :

١ــ أسلوب التخطيط لمشروع فمشروع .
٢ــ أسلوب التخطيط الجزئى .
٣ــ أسلوب التخطيط الشامل .

يعتمد الأسلوب الأول على انتقاء الدولة لعدد محدود من المشروعات وتوجيه الاستثمار الحكومى اليها سنويا . وقد يكون هناك رابط بين هذه المشروعات

وبعضها البعض . وقد لا يكون .. كما قد يكون الاستثمار فى مجموعة من المشروعات الصغيرة أو فى مشروع ضخم معين يليه مشروع آخر فى السنة — أو السنوات — التالية ... وهكذا . ومن الواضح أن هذا الأسلوب يفتقد الى النظرة الشاملة للموارد الكلية للمجتمع ، ويخلو من الترابط الذى يجب أن يميز أسلوب التخطيط الاقتصادى بل انه قد يؤدى احيانا بدلا من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى الى احداث بعض الاختلالات سواء فى ميزان المدفوعات أو فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى . من هنا يرفض البعض النظر الى هذا الأسلوب باعتباره نوعا من أنواع التخطيط على الاطلاق فى حين يرى البعض الآخر أنه مجرد مرحلة بدائية على طريق التخطيط الجزئى ثم الشامل . وأن الدول تضطر للبدء به لاسباب قهرية مثل عدم توفر الاستقرار السياسى أو لضعف الجهاز الحكومى وسيطر روح اللامبالاه « والانامالية » على معظم أفراده .

وأما اسلوب التخطيط الجزئى فينطوى على درجة أكبر ومستوى أكثر تقدما للتخطيط . حيث يتولى جهاز التخطيط حصر الموارد المتاحة المحلى منها والأجنبى بهدف تمويل برنامج للاستثمار فى مجال قطاع معين بأكمله كالقطاع الصناعى أو قطاع رأس المال الاجتماعى مثلا ، أو فى اقليم أو منطقة معينة . يتوقف هذا الاختيار الجزئى لنمط ومجال الاستثمار القومى على ترتيب للأولويات يقع على واضعى السياسة الاقتصادية فى البلد عبء تحديدها مسبقا .

ولا يخفى مدى اعتماد هذا الأسلوب على الوزن النسبى للقطاع العام أى نسبته الى اجمالى أنشطة الانتاج فى الاقتصاد القومى . فحيث يكون للقطاع الخاص أهمية أكبر فى الاقتصاد القومى يتعذر على القطاع العام القيام وحده بعبء التنمية . ومن ثم يكون تخطيط القطاع العام على ضوء الاتجاهات المتوقعة للقطاع الخاص . ومع أن اسلوب التخطيط الجزئى يتفوق على أسلوب المشروع ، فمشروع من حيث حجم الاستثمارات الموجهة للتنمية ، وكذلك وجود درجة من الترابط بين عناصر الخطة ، الا أنه يشترك معه فى كونه أسلوبا يفتقر الى التوازن والتناسق بين كافة مجالات الاستثمار القومى ويغلب قطاع على قطاع آخر أو اقليم

على اقليم آخر . كما يصعب التحكم فى متغيرات كلية هامة مثل الإدخار والاستثمار والعمالة القومية والميزان التجارى ... وهذه وغيرها هى مفاتيح التنمية ومقاييسها التى لا غنى عن السيطرة عليها اذا اريد للتخطيط أن ينجح فى تحقيق الأهداف المرجوة . ولا يحقق هذا سوى الأسلوب الثالث للتخطيط وهو التخطيط الشامل .

ويعنى التخطيط الشامل بصياغة خطة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص على السواء ، مع التنسيق بينهما بما يتفق مع أهداف الخطة العامة للاقتصاد القومى[٣] .

فى هذا النوع من التخطيط ، تتحدد أهداف مبدئية كلية على مستوى القيادة التخطيطية العليا ، ثم توزع أو تقسم الى سنوات وقطاعات ومناطق يخص كل منها جزء من الهدف الكلى للخطة القومية . ويسمى هذا بالتخطيط من أعلى الى أسفل . على أنه لما كان القطاع الخاص يسهم بنسبة — كبرت أم صغرت — فى تنفيذ المشروعات فقد اقتضى الأمر أن يتم جمع المعلومات المبدئية عن حجم ومجال المشروعات المزمع القيام بها عن طريق هذا القطاع ، وكذلك الحال مع القطاع العام وذلك قبل اعداد الخطة . بعد ذلك تدرج هذه الخطط الجزئية فى برنامج شامل للتخطيط الكلى بحيث يتم الربط بينها جميعا ، وتحقيق التناسق والتكامل الذى يكفل تحقيق هدف التنمية المتفق عليه . ويسمى هذا الأسلوب الأخير بالتخطيط من أسفل الى أعلى . وكلا الأسلوبين ضرورى وجنبا الى جنب فى حالة التخطيط الشامل للتنمية .

وهكذا تتحصل الخريطة الكاملة فى خطة شاملة ، فبرامج ، فمشروعات وهى المستويات الثلاث للتخطيط القومى . فالخطة الشاملة تغطى الأهداف المراد تحقيقها على مستوى الأقتصاد القومى بقطاعاته ومناطقه المختلفة . كما تشير الى وسائل تدبير الموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف الكلية . والبرامج تغطى الأهداف الجزئية التى يتعين تحقيقها فى كل قطاع أو كل منطقة على حدة وفى كل سنة من سنوات الخطة . وأما المشروعات فهى الوحدات

الانتاجية التى يتألف منها البرنامج أى هى اللبنات التى تستخدم فى بناء الجسم الكلى للخطة القومية .

* * *

واذا استبعدنا التخطيط بأسلوب مشروع فمشروع من دائرة التخطيط الاقتصادى بالشكل المفيد وجدنا أن التخطيط الشامل يتفوق على التخطيط الجزئى من حيث الشمول . ولكن من المعروف أنه غالبا ما لا تتوافر للدول النامية كافة مقومات التخطيط الشامل من توافر البيانات والاحصاءات وتوافر الكفاءات الإدارية والتنظيمية والفنية القائمة على وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية . ولهذه الأعتبارات العملية والواقعية يقع على التخطيط الجزئى وبصورة خاصة التخطيط المتكامل للقطاع العام العبء الحقيقى فى سبيل تنمية الاقتصاديات الفقيرة . ويتمثل فى هذا النوع من التخطيط النواة التى يبدأ بها النظام على طريق التخطيط الشامل وقتما تتوافر مقوماته مع كل تقدم يتم احرازه على المدى الطويل .

كما قد تحتوى الخطة على درجات متفاوتة من التفاصيل وذلك حسب ما تأخذ به الدولة من مركزية أو لا مركزية . فبقدر التوسع فى أسلوب المركزية فى تسيير الحياة الأقتصادية بقدر ما تحتوى الخطة على قدر أكبر من التفاصيل الكمية ، سواء فى تحديد الأهداف أم فى تعيين وسائل التنفيذ . وبديهى أنه يصعب تحقيق المركزية الكاملة فى ظل وجود قطاع خاص عريض كما هو الحال فى معظم البلدان المتخلفة . ومع ذلك فللدولة ساليبها المعروفة فى حفز مشروعات القطاع الخاص على انتهاج السبل المؤدية الى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية القومية .

وتنقسم الأساليب الحكومية فى هذا الشأن الى الأساليب المباشرة والأساليب غير المباشرة . أما الأساليب المباشرة فهى مجموعة من الأوامر والحدود التى تضعها الدولة فى شكل قوانين وقواعد يتحتم الأخذ بها عند ممارسة الشركات والأفراد للحياة الاقتصادية . كالتسعيرة الجبرية أو شرط الحصول على تصريح للقيام بنشاط اقتصادى معين أو فى منطقة معينة . أو نظام حصص الاستيراد من

بلدان معينة أو لسلع معينة أو اشتراط توريد حصيلة المبيعات للخارج من بلدان معينة أو لسلع معينة أو اشتراط توريد حصيلة المبيعات للخارج من العملات الصعبة للبنك المركزى والحصول على العملات الصعبة بشروط تضعها الدولة بما يتمشى مع خطتها القومية للانفاق والاستثمار ... الخ .

وأما الأساليب غير المباشرة فتتلخص فى قيام الدولة بدور المنافس القوى للنشاط الخاص فى ظل نظام السوق . وليس هناك مجال للأوامر والتعليمات فى ظل هذه الأساليب بل تسلك الدولة سبيل التحفيز للترغيب أو بالتصعيد عن طريق التأثير على المتغيرات الهامة المحركة لجهاز الثمن . فحجم الائتمان والسياسة الضريبية والرسوم الجمركية وإعانات التصدير وغيرها من الوسائل الحكومية تعد أساليب غير مباشرة للتأثير على حجم واتجاه الاستثمارات القومية التى يساهم فيها الأفراد فى القطاع الخاص . ولهذا يطلق على هذا النوع من التخطيط اصطلاح « التخطيط التأشيرى أو التوجيهى » كما هو الحال فى فرنسا . وغنى عن الذكر أنه لا يتحصل فى هذا النوع من التخطيط باستخدام الأساليب اللامركزية غير المباشرة جوهر التخطيط فى البلدان المتخلفة ، وإنما هو الشق المقابل للقطاع الخاص . وبالتالى تتسع دائرة هذا النوع أو تنكمش من حيث الأهمية حسب حجم ووزن القطاع الخاص ودوره فى الاقتصاد القومى . ولذلك يطلق على التخطيط المتبع فى الدول الاشتراكية أنه بحق التخطيط الشامل . وفيه يسود نمط الأسلوب المركزى وتتوافر الاحصاءات والبيانات الكمية التفصيلية ويتم تحديد الأهداف بكثير من التفاصيل بحيث تصل الى حجم ونوع وسعر السلع المنتجة فى كل مشروع على حدة . ولا مجال فى مثل هذا النمط لأى سبيل غير مباشر ، بل بالأوامر والتعليمات تقوم سلطات التخطيط بتحقيق ما قد تتركه الحكومات فى الأنظمة المختلطة بجهاز الثمن فى مجالات انتاج السلع والخدمات وتوزيع عوائد عوامل الأنتاج ، وتحديد الدخول بكافة القطاعات أو الفئات فى المجتمع .

وحيث يسود اسلوب وضع الخطة من أعلى الى اسفل مع اتساع دائرة المركزية فانه لا ينبغى ــ مع هذا ــ الاعتقاد فى غياب عنصر المشاركة من جانب الأفراد

والمشروعات فى المستوى التنفيذى عند وضع الأهداف الكلية للخطة القومية . ولعلنا قد أدركنا من قراءتنا لتجربة الصين فى التنمية كيف يمكن الجمع بين أسلوبى التخطيط من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى ، بل وبين اسلوب الأوامر والتعليمات واسلوب الحوافز فى خطة قومية مركزية وشاملة للتنمية الاقتصادية . لقد اصبح من المعترف به اليوم أن يستعان بنظام السوق — فى حدود معينة — لترشيد التخطيط فى أكبر البلدان الاشتراكية تمسكا بالمركزية والتخطيط الشامل ( يوغوسلافيا ، رومانيا ، المجر ، بولندا ، الصين ، الاتحاد السوفيتى ... ) . وقد تمثل هذا الاعتراف للمشروعات بدرجة اكبر من الحرية فى ادارة شئونها وفى زيادة الاعتماد على الحوافز فى حمل الأفراد والمشروعات على تحقيق قدر أكبر من الاستعمال الرشيد للموارد . وفى الأخذ بمعيار الربح للحكم على نجاح المشروع .

غاية القول أن الحكم على بلد ما بالمركزية أو باللامركزية يعنى غلبة اسلوب للتخطيط على آخر فى هذا البلد . وإن كان التخطيط يجمع بين الأسلوبين فى كافة الدول ، ويبقى الاختلاف فى الدرجة . فمرحلة النمو الأقتصادى ، والأغراض التى من أجلها يؤخذ بأسلوب التخطيط ، ومدى توافر الوسائل الممكنة لتنفيذ الخطة .. كل هذه الأعتبارات يتوقف عليها النمط الذى تسلكه الدولة فى التخطيط ، وهل هو تخطيط شامل تفصيلى ومركزى أو جزئى توجيهى ولا مركزى . وأيا كان الأمر ، فلابد من تقرير أن التخطيط الجيد المثمر يعتمد كلية على توافر حد أدنى من الأهمية للقطاع العام ، حد أدنى يمكنه من السيطرة على الاقتصاد القومى ككل .

كان هذا عن معيار التفرقة بين أنواع التخطيط من حيث المركزية والشمول والتفاصيل الكمية . ولننتقل الآن لمعيار ثالث للتفرقة بين أنواع التخطيط هو : الفترة الزمنية التى يغطيها التخطيط .

وهنا سوف نجد أنواع للخطط الاقتصادية هى : الخطة طويلة الأجل والخطة المتوسطة الأجل ، والخطة قصيرة الأجل . وليس بين هذه الأنواع اختلاف فى

الهدف ، وإنما أى تخطيط لابد لضمان مسيرته من تجزئته الى آجال قريبة ثم بعيدة ، بغية تأمين الاستمرارية والتنظيم للجهود والموارد المبذولة لتحقيق التنمية .

واذا عرفنا أن مشاكل التخلف هى مشاكل جذرية عميقة لادركنا الحكمة من طول الفترة الزمنية للقضاء عليها . فالتغيير البنيانى للاقتصاد القومى وتحويله من اقتصاد يعتمد على الانتاج البدائى والأولى الى اقتصاد متنوع تتقدم فيه الزراعة والصناعة والخدمات جنبا الى جنب ، والقضاء على مشكلة الأمية وتحسين برامج التثقيف والتعليم والتدريب المهنى والفنى ، والارتفاع بالمستوى التكنولوجى بالبلاد ، وإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الأكثر فقرا ... كل هذه الأهداف الكبرى تستلزم لتحقيقها آجالا طويلة . ومن ثم تتراوح مدى الخطة الطويلة الأجل ما بين عشر الى عشرين سنة يتحدد فى بدايتها الأهداف الكبرى المراد الوصول اليها كما يوضع لها الإطار العام الذى ينبغى أن تدور فيه عملية التنمية الاقتصادية . لقد اقتضى مشروع واحد كمشروع السد العالى فى مصر فترة لم تقل عن عشر سنوات .

ونظرا لأن الخطط الطويلة الأجل تتوغل فى المستقبل ، ولأن عملية التنمية عملية مستمرة وتراكمية فان التنبؤ بما سوف يسفر عنه المستقبل يصبح امرا اكثر صعوبة ، ومن ثم اتسمت هذه الخطط بضآلة ما تحتويه من اهداف كمية محددة ، أو بمعنى آخر بقلة نصيبها من اليقين . أن غاية ما تصبو الخطط طويلة الأجل اليه هو رسم الإتجاهات التى ينبغى للخطط المتوسطة والقصيرة أن تسير نحوها .

وفى سلسلة الخطة الطويلة الأجل نجد الخطط المتوسطة الأجل ـــ ويتراوح طولها ما بين ثلاث وسبع سنوات ـــ تحتوى على قدر اكبر من التحديد والتفصيل لحجم الاستثمارات ولماهية القطاعات والمناطق ، وللاساليب المزمع اتخاذها لتحقيق نصيب الخطة المتوسطة الاجل فى الاهداف الكبرى التى تتضمنها خطة الدولة الطويلة الاجل . وتزداد فيها المقدرة على التنبؤ ، وبالتالى درجة الثقة فمزيد من الشعور بالاطمئنان والحماس لدى القائمين على التنفيذ . ومن معرفة معدلات النمو

فى شتى مجالات الادخار والاستثمار والانتاج والاستهلاك يتحدد مدى التقدم الذى تم احرازه أو الاختناقات التى تظهر اثناء التنفيذ بحيث يسهل تداركها اذا ما اتسمت الخطة بالمرونة الكافية .

ويتفرع من الخطة المتوسطة الأجل مجموعة من الخطط السنوية أى الخطط قصيرة الأجل . وفيها المزيد من التحديد والمزيد من التفاصيل ج وتسير الأهداف المعلنة على الأجل القصير فى تناسق وديناميكية تتسم بها الخطط السنوية . ويتوازى بدقة يمكن التحكم فيها تيار التدفق النقدى والمالى مع تيار التدفق السلعى والخدمى . وتسعى السياسات الحكومية النقدية والائتمانية والمالية والسعرية والأجرية والضريبية الى تحقيق أهداف كمية ونوعية دقيقة التفاصيل على مستوى القطاعات الانتاجية والفئات الاجتماعية التى يحتويها الاقتصاد القومى . ومع كل انجاز سنوى ، تتراكم النتائج لتحقق على مدى معين هدف الخطة المتوسطة الأجل . ومن اجمالى ما تحقق على مدى الخطط المتوسطة تستطيع الدولة أن توفق الى تحقيق الأهداف الكبرى التى رسمتها على المدى الطويل للاقتصاد القومى .

ونحن لا نسعى هنا الى عرض « فن التخطيط » والا لكان علينا الخوض فى الكثير من الموضوعات المتعلقة باساليب ومناهج اعداد الخطة ، والكيفية التى توضع بها موضع التنفيذ ومتابعة تنفيذها .. الأمر الذى يحتاج منا الى مؤلف مستقل ، وإنما قد آلينا على أنفسنا أن نساعد الطالب فى هذه المرحلة التعليمية على الألمام بالخطوط العريضة للموضوع بالشكل الذى حددناه مسبقا لذلك سوف نغض الطرف عن بعض العناصر — دون الاقلال من أهميتها — لنواصل ما هو — فى نظرنا — اكثر أهمية . من هذا المنطلق نبدأ فى صياغة سؤالين : احدهما نظرى ، والآخر تطبيقى عملى . فنتسال أولا : ما هى الاعتبارات التى تحدد اختيار الدولة لنمط ما من أنماط التخطيط مفضلة إياه على نمط آخر ؟ وثانيا : من دراسة تجارب العالم الثالث فى التخطيط للتنمية ، تبين إخفاق معظم الدول فى تحقيق الأهداف المطلوبة ... ما هى أسباب هذا الفشل أو الأخفاق ؟ وفيما يلى نهمى للإجابة على هذين السؤالين الهامين :

## ثانيا : الأعتبارات المحددة لاختيار نمط معين للتخطيط

يتوقف اسلوب التخطيط المستخدم للتنمية على عدد من الاعتبارات نلخصها فيما يلى :

### ١ــ مرحلة النمو الاقتصادى :

فاذا كان الاقتصاد مازال بدائيا ويعتمد على الانتاج فى المزارع الصغيرة التى تنتج ما تستهلكه ولا تستخدم فيه النقود والتبادل على نطاق كبير وتنكمش فيه العلاقات الصناعية ، عندئذ قد لا تثمر الخطط المركزية المرتفعة المستوى فنيا والمحتوية على الكثير من التفاصيل والعلاقات الكمية عن مقدرة ملموسة على التطبيق . أى قد لا يمكن ترجمتها على مثل هذا الواقع . لذلك وفى مثل هذه الحالات ، قد يكون من الأنسب التركيز فى التخطيط على رفع نصيب الأفراد من خدمات رأس المال الاجتماعى تمهيدا لاحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة لانطلاق الاقتصاد القومى بما يسمح فيما بعد باستخدام خطط اخرى أو أنماط اكثر تفصيلا وتعقيدا للخطة . كما أن بعض الاهداف قد تبدو معقولة فى هذه الحالة مثل التخطيط من اجل حل المشكلة السكانية أو من أجل التوسع فى الصادرات أو احلال الواردات ... وهكذا . مثل هذه الأهداف يمكن مواجهتها بخطط تقوم الدولة بتمويلها من ميزانيتها العامة أى خطط متواضعة الحجم والنمط . وفى مرحلة لاحقة يرتفع المستوى الاقتصادى وتنمو العلاقات الكمية بنمو القطاعات الحديثة ويبدأ المخططون فى الاستعانة بانماط اكثر طموحا للخطط بكل ما تحتويه من علاقات كمية وتفاصيل .

### ٢ــ الوزن النسبى للقطاع الخاص فى الاقتصاد القومى :

وبديهى أنه فى حالة صغر حجم القطاع الخاص فسوف يتعاظم دور القطاع العام والحكومى فى القيام بعملية الاستثمار والتنمية . بينما اذا كان للقطاع الخاص دور بعملية الاستثمار والتنمية . بينما اذا كان للقطاع الخاص دور حيوى وفعال فى خلق الفائض الاقتصادى فى بلد ما فسوف يتجه تركيز الخطة الى تحفيز وتشجيع

هذا النشاط الخاص وخلق المجالات المربحة وتهيئة المناخ الاقتصادى لدفعه على الطريق المطلوب للتنمية القومية . وياحبذا لو سادت روح التعاون والتفاهم بين رواد القطاع الخاص وواضعى السياسة الاقتصادية والخطط القومية فى الجهاز الحكومى ، عندئذ يمكن اختيار نمط للتخطيط يقوم عليه كلاهما — كل بدوره — فى تناسق وترابط وتكامل من أجل خير ورفاهية الجميع . اما اذا سادت روح الشقاق والخلافات والتضارب أو التعارض بين مصالح المجتمع ومصالح الطبقة الرأسمالية الرائدة فى اقتصاد ما ، فلا مناص من استخدام الاسلوب المركزى فى التخطيط ولو أدى الأمر الى التأميم لتوسيع رقعة الموارد التى يستحوذ عليها القطاع العام لتمكينه من مهمة القيام بأعباء خطة تفصيلية مركزية وشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

**٣ـ مدى توافر البيانات والاحصاءات الدقيقة :**

ولعل هذا الاعتبار يعد من الاعتبارات الهامة للغاية عند وضع نماذج التخطيط الرياضية الكمية الراقية المستوى . فبدون البيانات الدقيقة والاحصاءات الكاملة تستحيل الاستعانة بمثل هذه النماذج والأدوات التخطيطية ( جدول المستخدم/المنتج ، اسلوب الموازين السلعية على سبيل المثال ) . ومع ذلك ينصح المخططون باستخدام البيانات التخمينية أو التقديرية لسد النقص فى الاحصاءات الدقيقة وذلك لتفادى الاهمال التام لهذه النماذج المتقدمة فى التخطيط .

**٤ـ الموارد المتاحة :**

تستمد الخطة الاقتصادية طابعها مما يتميز به الاقتصاد القومى من وفرة نسبية أو ندرة نسبية لعناصر الانتاج المعروفة ( أرض — رأس مال — عمل ) . فمثلا اذا كان عنصر رأس المال هو الذى يمثل عنق الزجاجة فى مسار التنمية ، فسوف يوجه المخططون جل اهتمامهم نحو تعظيم الاستفادة من رأس المال المتاح وزيادة مصادر الحصول عليه . ومن ثم تصطبغ الخطة بطابع مميز يغلب عليه الاستخدام الكفء لتحليل النفقة/المنفعة الاجتماعية Social cost-benefit analysis . واذا ما

ظهر أن عجز الصرف الأجنبى هو العقبة الكؤود فى سبيل تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية فسوف نجد بالطبع أن الخطة تشمل حوافز للصادرات وقيود على الواردات مع الاعتماد على زيادة تدفقات المعونة الأجنبية ما أمكن . وكمثال آخر للاختناقات التى قد تظهر اثناء السير فى عملية التنمية قد يكون نقص العمالة الماهرة والمدربة أو الخبرات والكفاءات الإدرية والتنظيمية أو عدم كفاية الطرق والمواصلات ووسائل النقل مما يؤثر على اتساع السوق الداخلى ويضعف من الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومى ككل . لاشك اذن أن نوعية وحجم هذه الاختناقات سوف يؤثر بالضرورة على النمط المختار للخطة .

**٥ــ أولوية الأهداف المنشودة :**

أخيرا يختلف اسلوب التخطيط باختلاف الأهداف المراد بلوغها على المدى الطويل . وفى هذا الشأن تنحصر الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تبغى البلدان المتخلفة تحقيقها فى واحد أو اكثر مما يلى :

ــ الزيادة السريعة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .
ــ رفع مستوى التشغيل والعمالة .
ــ تحقيق الاستقرار النسبى فى مستويات الأسعار .
ــ تقليل التفاوت فى مستويات الدخل والقضاء على الفقر المطلق .
ــ توازن ميزان المدفوعات .
ــ تنويع مصادر الحصول على الدخل القومى .

وعلى حين ترغب الدول المختلفة فى تحقيق هذه الأهداف جميعا ، الا أن محاولة احتواء الخطة على وسائل تحقيقها معا وفى آن واحد لن تخلو من التخبط والتصارع على الموارد المحدودة . وهنا تبرز المشكلة الاقتصادية بالمفهوم التقليدى الكلاسيكى : أى كيفية استخدام الموارد المحدودة لاشباع الرغبات اللانهائية للافراد أى مشكلة الندرة . يتعين اذن اللجوء الى الاختيار . وفى سبيل ذلك لابد من وضع سلم تفضيلى للاهداف حسب الظروف التى تمر بها البلاد اقتصاديا

واجتماعيا وسياسيا . فيكون البدء بأكثر الاهداف أهمية ولينصب عليها اهتمام الخطة والمخططين على المدى القصير والمتوسط ، ثم يتلوها خططا اخرى لتحقيق الأهداف التى تأتى فى مرحلة متأخرة فى ترتيب الأولويات .

وبهذا نصل لمحاولة الإجابة على السؤال الثانى التطبيقى ، لنتعرف على شروط نجاح الخطة ولكن بدءا من الواقع العملى لتجارب الدول المختلفة فى هذا الشأن وليس بأسلوب التحليل الاستنباطى النظرى .

## ثالثا : أسباب فشل التخطيط للتنمية

فى خاتمته لأكثر الدراسات المعاصرة عمقا حول موضوع التخطيط للتنمية يقول الاقتصادى الأمريكى البرت وواترستن : « أظهر الفحص الذى أجرى على التجارب التى قامت بها خمسة وخمسون دولة متخلفة فى مجال التخطيط للتنمية أن حالات الفشل فاقت بكثير حالات النجاح . لقد عجزت أغلب الدول عن تحقيق بعض الأهداف المتواضعة لزيادة الدخل والانتاج ، وإن حدث هذا فقد كان لفترات قصيرة . ومما يثير القلق أن الموقف لا يتحسن مع الاستمرار فى التخطيط بل يزداد سوءا[٤] .

وفى تقرير مشابه يذكر ديرك هيلى فى مقال عن سياسات التنمية على مدى العقود التالية للحرب الثانية « أن نتائج خطط التنمية جاءت محبطة ومبددة لكل أمل كان لدى هؤلاء الذين اعتقدوا أن فى التخطيط الطريق الوحيد للخلاص من الفقر[٥] .

ماذا جرى ؟ ولماذا تحول الأمل فى التخطيط لدى أغلب الدول النامية الى فشل واحباط ؟ للإجابة على هذه التساؤلات سوف نسوق مجموعتين من الأسباب — غير المنفصلة بعضها عن بعض — تعالج الأولى الفجوة التى تنشأ بين المزايا النظرية للتخطيط ونتائجه الفعلية فى التطبيق ، وتنصب الثانية على العيوب والاخطاء التى ترتكب عند وضع وتنفيذ ومتابعة الخطط القومية ، أى نواحى القصور فى عملية التخطيط ذاتها Planning Process . خاصة وأنها تتوقف كثيرا

على الكفاءة فى الإدارة والأرادة السياسية ومدى توافر مثل هذه العناصر اللازمة لحسن التخطيط(٦) . وفيما يلى نتناول كل مجموعة من الأسباب بشىء من الإيضاح .

**(أ) التخطيط بين بريق النظرية واخطاء التطبيق :**

تركزت المناقشات المحبذة للتخطيط كأسلوب للتنمية حول الأسباب التى ترجحه على اسلوب الاقتصاد المرسل ( اقتصاد السوق وجهاز الثمن ) ثم كان من أهم هذه الأسباب : فشل نظام السوق فى تحقيق العدالة الاجتماعية والارتفاع بمستوى المعيشة فى الاقتصاديات المختلفة ، والتعارض بين هدف الربحية فى القطاع الخاص وبين المصالح الكبرى للجماعة ، وعدم مقدرة المستثمرين الافراد على استخدام كافة الموارد الانتاجية البشرية المتاحة فى المجتمع ، وتضارب الاستثمارات أو تركزها فى مجالات دون غيرها .. الخ . ورؤى أنه بالتخطيط يمكن تفادى كل هذه العيوب . ومع ذلك لم تتحول الخطط التى اعدت بكفاءة على المستوى المكتبى والنظرى الى حقيقة واقعة ، بل توقفت عند مرحلة الإعداد وظلت هكذا « حبرا على ورق » . بل فى بعض الحالات ادى التنفيذ الى مزيد من الصراع بين مصالح القطاع الخاص والأهداف الأقتصادية القومية كما أسفر التطبيق فى حالات أخرى عديدة عن عدم مقدرة الدولة على تعبئة الموارد المتاحة من أجل التنمية أو استخدامها الاستخدام غير الرشيد(٧) .

ونجمل فى العوامل الخمسة التالية الأسباب التى تفسر لنا عدم توفيق الأجهزة التخطيطية الحكومية فى تحقيق التآلف بين مصالح القطاع الخاص بمعيار الربحية والمصالح القومية بمعيار المنفعة الاجتماعية ، بمعنى آخر : اسباب فشل التطبيق فى ظل النظام الاقتصادى المختلط والذى هو نمط السائد فى اقتصاديات البلاد المتخلفة :

١ــ انحراف مستويات الأسعار والأجور عن مستواها التوازنى . فغالبا ما تسعى الدولة لتحديد الحد الأدنى للاجور وكذلك لتسعير بعض المنتجات عند مستوى معين بغية تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ، دون أن يتم الربط بين

الأجر والانتاجية ، ودون أية معايير سوقية . فى مثل هذه الحالات تتولد ضغوط على موارد الدولة واختلالات مكبوتة تنعكس فى شكل مجموعة كبيرة من القيود ، كالقيود الجمركية وفرض سعر صرف غير واقعى للعملة الوطنية ونظام حصص الاستيراد وتخفيض اسعار الفائدة الحكومية .. الأمر الذى لا يمكن بحال أن يستمر الى ما لا نهاية دون حدوث مشاكل قد تكون وخيمة احيانا ( كالاختلال الكبير فى ميزان المدفوعات أو تضخم الدين الخارجى أو ظهور السوق السوداء والكسب غير المشروع أو الاتجار بمواد القطاع العام أو ظهور فئات طفيلية جديدة وانحراف اساليب توزيع الدخل عن المستوى الملائم للانتاجية ... الخ ) .

٢ــ انحراف النمط التكنولوجى المستخدم بما لا يحقق السياسة المثلى للتشغيل والعمالة . فالدولة تسعى لاستخدام النمط الانتاجى المكثف لعنصر العمل Labour-intensive methods على حين يسعى القطاع الخاص باستخدام النمط الآخر المكثف لعنصر رأس المال حيث تتقدم فيه التكنولوجيا Capital-intensive technologies . والنتيجة هى بطء فى الفرص الجديدة للعمالة . وقد كان الجرى وراء التصنيع الحديث يعد أحد الأهداف الغامضة والغريبة للتنمية لسنوات عديدة خلت فى معظم البلدان المتخلفة . فكانت النتيجة استنفاذ موارد البلاد من عنصر رأس المال وزيادة البطالة والديون الخارجية واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات دون تحقيق درجة ملموسة من التقدم فى مجال الصناعة فى ظل الظروف غير المتكافئة للمنافسة مع الدول الصناعية الكبرى . ويدعى الاقتصاديون المدافعون عن فكرة التخطيط كاسلوب للتنمية أن هذا الإتجاه الخاطىء لا يمت بصلة الى فكرة التخطيط ذاتها وإنما يمكن القاء اللوم على المخططين الذين اعتنقوا مبدأ التصنيع على احدث طراز دون توخى الدقة فى دراسة الآثار المترتبة على السير فى هذا الإتجاه .

٣ــ انحراف جهود التنمية القومية وتركزها فى المناطق الحضرية على حساب

المناطق الريفية . وكما اكتشفنا فى مناقشتنا لعقبات التنمية فى الكتاب الأول ، دفع هذا الاهتمام بالمدينة سكان الريف الى خلق تيار للهجرة الداخلية بحثا عن فرص التوظيف ، والنتيجة هى تدهور ظروف العمالة فى قطاع الزراعة وزيادة معدلات البطالة فى المدينة . وفى ظل هذه الظروف : كساد الزراعة ونمو حجم البطالة فى القطاع الحضرى ، تعتبر كل زيادة فى الاعداد المهاجرة من العمال الزراعيين بمثابة خسارة صافية للاقتصاد القومى والمجتمع ( فاقد فى الانتاج الزراعى + مشاكل إعالة العاطلين فى المدينة وارتفاع معدلات الجريمة ومشكلات الفقر المطلق ) ، وهكذا وبدلا من أن يرفع التخطيط من مستوى الريف أو على الأقل يحدث نموا متوازنا لقطاعى الاقتصاد القومى ، ادى فى معظم البلدان المتخلفة الى زيادة الفوارق بينهما . بل الى زيادة حدة المشاكل عما كان عليه الحال قبل التخطيط . ومرة أخرى نذكر أن اللوم يقع على التطبيق لا على التخطيط كفكرة .

٤ـ انحراف الانفاق على التعليم الحكومى عن مواجهة الطلب الحقيقى على العمالة فى المجتمع . بمعنى أنه يثور دائما السؤال حول جدوى الانفاق على التعليم فى المراحل المختلفة . وقد تأكد لنا فى الفصل السابع من الكتاب الأول كيف أن نسبة الانفاق على التعليم الثانوى والجامعى لا تعكس بالضرورة حاجة المجتمعات المختلفة الى هذه الفئات من الخريجين ، كما لا تعكس دخولهم درجة اسهامهم فى الانتاجية الكلية للبلد المتخلف . فهل أدى التخطيط فى مجال التعليم الى احداث التوازن المطلوب بين عرض العمالة المدربة والمتعلمة مع الطلب عليها فى هذه البلدان ؟ لقد ازدادت فى الواقع مشاكل العمالة ومازالت الموارد البشرية تحتاج الى خطط جديدة لاستثمارها على الوجه الذى يخدم أغراض التنمية فى بلدان تفتقر الى كل شىء ماعدا فى البشر .

٥ـ أخيراً أدت سياسة التصنيع بهدف احلال الواردات التى اعتنقها المخططون فى العالم الثالث على مدى الخمسينات والستينات الى استخدام قدر أكبر

من الموارد فى سبيل الحصول على نوعية أقل من الانتاج ناهيك عن مشاكل النقص فى العمالة المدربة وقطع الغيار والإدارة الكفء والهجرة من الريف الى الحضر . وقد اثبتت الدراسات التى أجريت على تجارب دول امريكا اللاتينية فى هذا الصدد عن نتائج سلبية بالنسبة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية فالمعونات التى كانت تمنحها الدول لوارداتها من السلع الوسيطة والمغالاة فى تقييم اسعار الصرف خلقت فروقا فى صافى ايراداتها من قطاع التجارة الخارجية بحيث هبطت اسعار الصادرات من الموارد الزراعية والخامات الأولية دون أن تقابل ذلك زيادة فى ايرادات هذه الدول من تجارتها فى السلع المصنعة محليا . والنتيجة الصافية لخطط التنمية على مدى الخمسينات والستينات من القرن الحالى هى تدهور الأحوال فى القطاع الزراعى الذى يستوعب غالبية السكان فى البلدان المتخلفة ، ومن المؤكد أن دول العالم الثالث قد استدركت هذا الخطأ الواضح ، وبالفعل بدأ التيار الجديد فى الفكر التنموى فى السبعينات والثمانينات يهتم أكثر من أى وقت مضى بتنمية الزراعة والقطاع الريفى بعد أن تسبب تجاهلها فى ركودها على مدى المراحل الأولى للتخطيط .

**(ب) عيوب تتعلق بعملية التخطيط ذاتها :**

من المسائل المتعارف عليها ضرورة أن تتوافر فى الخطط القومية للتنمية عدة شروط لضمان نتائجها مثل : الاقتصاد ، التوازن ، الترابط ، المرونة ، التركيز[٨] . وإن كان التطبيق قد اسفر عن نتائج مخالفة للنظرية فان بعض الخطأ يقع على عاتق القائمين ايضا على رسم الخطة القومية للتنمية . ومن هذه الأخطاء المتعلقة بعملية التخطيط ذاتها نذكر مايلى :

١ــ أن تكون الخطة مبالغة فى طموحاتها . وبعض الخطط ــ على الورق ــ تبدو عظيمة فى أساليبها وأهدافها لكنها ــ فى التطبيق ــ لا تسفر عن أية خطوات تنفيذية نحو بعض أهدافها . واسبب كثرة الأهداف دون مراعاة

آثارها المتضاربة ودون مراعاة الإمكانيات الحقيقية والمرحلة الحضارية والمستوى الاقتصادى للمجتمع .

٢ــ الا تتوفر البيانات والاحصاءات ، فتستخدم ارقام غير صحيحة واحيانا لا تتوفر العنصر المحرك والأساسى لصياغة الخطة مثل : الاقتصادى الكفء والاحصائى الجيد والأفراد ذوى الخبرة فى رسم الخطة ومتابعة تنفيذها ، عندئذ يصبح من العبث تبديد الجهود فى وضع خطة بلا أساس ومما يؤخذ على مخططى التنمية احيانا افتتانهم بالأرقام . ويفترض عادة أن كل ما يمكن قياسه يكون مناسبا ، وكل ما لا يمكن قياسه يمكن تجاهله فى بساطة ويسر . وهكذا فان قدرا هائلا من الجهد والعمل يكرس لنماذج القياس الاقتصادى . وقدرا غير كافٍ يوجه لرسم السياسة الاقتصادية أو الى تقييم الانجازات . فالمفاهيم النظرية والعلاقات الكمية لما يمكن أن يقاس تتغلب فى وضع الخطة على المشكلات الحقيقية لفقر الجماهير وتخرج الخطة غاية فى الاتساق وتدعو الى الانبهار ، وقد تكون مجرد نموذج براق ولكنه فى الحقيقة أجوف . فلكى تكون الخطة صادقة يجب أن تعكس ارقامها وافتراضاتها دنيا الواقع .

٣ــ التغيرات الاقتصادية المفاجئة ــغير المتوقعةــ فى الداخل أو من الخارج. ونحن نعلم مدى تبعية الاقتصاديات الفقيرة وارتباطها بحركة الكساد والرواج فى العالم الرأسمالى المتقدم. كما نعلم مدى اعتمادها على عدد محدود من المحاصيل الزراعية والأولية التى تتحكم فيها الظروف الطبيعية فى جانب العرض والأحوال الأقتصادية للدول المستوردة فى جانب الطلب، وجميعها ظروف تخرج عن إرادة البلدان المتخلفة وليس بامكانها تقديرها مسبقا أو التحكم فيها. وحينما تتأثر حصيلة البلد من العملة الأجنبية فان ذلك ينعكس على قدر على معدلات آداء خطتها القومية للتنمية سلبا أو ايجابا.

وهنا تبرز أهمية أن تتميز الخطة بالمرونة الكافية . وقد كتب فى هذا محبوب الحق يقول « انها علامة قوة لا علامة ضعف ، أن يعاد النظر

باستمرار فى خطة للتنمية . والحقيقة أن المرء لابد أن تساوره الشكوك فى خطة خمسية للتنمية يجرى تنفيذها بدقة طبقا لجدولها الزمنى . ذلك أن افتراضات كثيرة جدا تتغير فى غضون فترة خمسية : آفاق التصدير ، مناخ المعونة ، الظروف الجوية ، توقعات الاستثمار . بحيث لا يكون من الأمانة الأدعاء بأن كل هذه التغيرات يمكن رؤيتها مقدما ، والنص عليها فى الخطة الأصلية . واذا حدث عن طريق صدفة ما ، أن كان التنفيذ الفعلى مطابقا تماما لما تنبأت به الخطة ، فلابد أن خطأ ما قد وقع . أن ذلك أشبه بساعة متوقفة تعطى الوقت الصحيح مرتين فى اليوم »[٩] .

٤ـــ تفكك الرابطة بين المخططين وصانعى القرار السياسى والاقتصادى فى البلاد . وفقد الاستمرارية فى الحوار حول اهداف الخطة وادخال التغيرات الجديدة أولا بأول فى الحسبان . ومن ناحية أخرى ثمة خطيئة أخرى لمخططى التنمية هى شغفهم الغريب بالضوابط والقرارات الإدارية والقيود الأقتصادية المباشرة ويفترض لديهم دائما أن تخطيط التنمية يعنى تشجيع القطاع العام وفرض القيود على القطاع الخاص . وأنها لظاهرة غريبة أن المجتمعات التى تفتقر عادة الى الإدارة الجيدة هى التى تعمد الى ممارسة أكثر الضوابط الروتينية الإدارية تعقيدا . وتظهر هذه الضوابط أكثر فى مجالات التجارة الخارجية والصرف الاجنبى والنظام الضريبى وسياسات الدعم . ولا يخفى كيف تنتعش فى مثل هذه الأحوال بعض السلوكيات المناهضة لعملية التنمية كالفساد الإدارى والتهرب الضريبى والكسب غير المشروع وتفشى الرشوة ... الخ . وهذه تعد من المعوقات الكبرى فى سبيل تنفيذ بل رسم خطة سليمة ومتماسكة للتنمية .

٥ـــ ضعف الإرادة السياسية . فما لم تتوافر العزيمة وتتحول أهداف الخطة القومية الى برنامج عمل سياسى وأيديولوجية يؤمن بها القادة ، ومن ثم الشعب ، وما لم يتحقق هذا الإيمان على كافة المستويات التنظيمية ولمدد طويلة من الاستقرار السياسى والاجتماعى فلن يمكن القضاء على نقص الموارد

الاقتصادية والكفاءات الإدارية ، وقد لا تتقدم الخطة خطوة واحدة للأمام .

## رابعا : نموذج للتخطيط من أجل التنمية : « التخطيط الغذائى / السكانى ومشكلاته »

يتخذ الاختلال الحالى بين الغذاء والسكان بالبلدان المتخلفة المكتظة بالسكان أبعاداً خطيرة . فالدول المتخلفة تواجه بشكل عام صعوبات كبيرة فى إنتاج الغذاء الكافى للوفاء بحاجة الطلب الذى يتزايد بسرعة نتيجة للزيادة التى لم يسبق لها مثل فى النمو السكانى ، خاصة فى المدن ، كما أن إنتاج الأغذية يواجه بعقبات أو أهمال أو قصور من الناحية الأخرى .

ومن الضرورى تفهم العلاقات المتشابكة بين إنتاج الغذاء والنمو السكانى ، إذا أريد للدول المتخلفة أن تصبح قادرة على وضع خطط سليمة وسياسات فعالة لتحقيق أهدافها فى هذا المضمار كغيره من المجالات الأقتصادية والأجتماعية . ومن المعروف أنه بعد أن كانت الدول المتخلفة مصدرة صافية للموارد الغذائية فى الماضى ، أصبحت مستوردة صافية لها فى الوقت الحاضر ، بل ويزداد بإستمرار حجم وارداتها منها . ولا يخفى علينا الأثر الحاد والسيىء لهذا الإتجاه على أرصدة العالم الثالث من النقد الأجنبى .

ومن المؤسف أن الاعتماد على المعونات الأجنبية التى يتم الحصول عليها فى صورة مواد غذائية قد أدى ــ بالملاحظة ــ إلى عدم تشجيع الأنتاج المحلى .

وتواجه المخطط هنا ثلاث مجموعات من المشاكل عليه أن يتصدى لمفرداتها جميعا معاً وفى آن واحد :

**أولا** : مشكلات كيفية رفع معدلات إنتاج الغذاء ( العرض ) .
**ثانيا** : مشكلات كيفية الحد من زيادة الطلب على الغذاء ( الطلب ) .
**ثالثا** : مشكلات العمالة الضعيفة الانتاجية فى الزراعة .

والغرض من مثل هذا التخطيط ـــ كما هو واضح ـــ الوصول بالمجتمع الى حالة من التوازن بين الطلب على الغذاء والمعروض منه .

وعلى ذلك فإن المخطط من أجل إحداث التوازن الغذائى فى المجتمع ، سوف يتحمل عبئا كبيراً . فعليه أولا : أن يقدر الانتاج الحالى ثم المحتمل من كافة المواد والسلع الغذائية المنتجة محلياً . ( وهى عملية ليست سهلة فى ظل ظروف الانتاج الموسمى وصعوبات التخزين وتقلب العرض لأسباب خارج سيطرة الانسان كالأحوال الجوية والآفات والفيضانات ) ، كما أن عليه ثانيا : أن يقدر حالة الأسعار داخليا وفى الأسواق العالمية للسلع البديلة والمكملة والمنافسة للسلع والمنتجات الغذائية المنتجة محلياً . ثم يأتى بعد ذلك إلى الاستحالة الحقيقية للحصول على المعلومات الصادقة والسليمة . ثالثا : فسكان الريف يحجمون عادة عن الادلاء بمعلومات دقيقة إلى رجال الأحصاء القادمين من طرف الحكومة ! كما أن الطريقة التى توضع بها الاستفسارات والاستبيانات الاحصائية تجعلها غير يسيرة الفهم من جانب إخواننا فى الريف وربما لأنها وضعت بما لا يتمشى مع طريقتهم فى التفكير . إلا أن العقبة الرئيسية هى ـــ رابعا ـــ فى الإخفاق فى تفسير وتحليل المعلومات حيث يبرز دور الاجتهادات فى التوصل إلى نتائج غالبا مضللة وتعكس جهلا كبيراً بالحقيقة . تأتى بعد ذلك مشكلة الوقت والأولويات القطاعية أو الجغرافية .

فالمخطط قد يعمل فى إطار مشروع قصير الأجل لعام أو عامين فقط ( بسبب الميزانية غالبا ) ، أو فى مشروع متوسط الأجل لخمس سنوات تقريبا . وهنا قد يحتاج المخطط لتدخل الدولة فى مرحلة ما وبسرعة لتعديل خلل ما والا تدهورت الحالة بصورة أكبر . لاشك أن إمكانية الحل سوف تعتمد على سرعة رد الفعل الحكومى ، أى على بطء أو سرعة الروتين الإدارى ، وعلى رغبة ـــ وأحيانا كثيرة مقدرة ـــ السلطات على القيام بالإجراء أو الإجراءات المطلوبة . وتصبح المشكلة أكثر حدة إذا كانت الخطة طويلة الأجل من ١٠ـــ٢٠ عاماً .

أما من الناحية الجغرافية، فإن على المخطط من أجل الغذاء أن يعمل جنبا إلى

جنب مع المخططين الآخرين فى القطاعات والمواقع الريفية الأخرى. ففى غمار الحرص على تحقيق الأهداف الأقليمية لا يجب نسيان التوازن والعدالة فى توزيع الأعباء والموارد. فبعض المناطق بسبب ظروفها المناخية والتضاريسية ليست بقادرة على إنتاج ما يكفيها من غذاء، والبعض الآخر قد تنتج بأكثر من حاجة سكانها.

وهنا يصل المخطط إلى حقيقة واقعية ومنطقية ، وهى أنه سوف يتأكد من أنه يجب أن يتعامل مع القطاع الغذائى كجزء لا يتجزأ عن العملية الزراعية ككل ، والتى هى بدورها جزء من الأقتصاد القومى ككل . وسوف تبرز للمخطط أهمية العلاقة بين القطاع الريفى والقطاع الحضرى . فالمدينة هى المستهلكة الرئيسية للمواد الغذائية التى ينتجها القطاع الريفى . وهى المستقبلة الرئيسية للعمالة المهاجرة منه. الأمر الذى يؤدى حتما إلى تنافس القطاعين فى الحصول على الموارد القومية والخدمات العامة (من طرق ومساكن ورعاية صحية ومياه نظيفة... الخ).

وحيث يغلب على بلدان العالم الثالث تمييز المدن عن الريف فى مجال تخصيص الموارد العامة ، فإنه على المخطط أن يسعى إلى تضييق هذه الفجوة الواسعة فى الانتاجية والتصنيع ومستوى المعيشة بين الريف والحضر .

ولا يغيب عن القارىء مدى تأثر المخطط بغياب الهياكل الأساسية اللازمة للتنفيذ ( بما فى ذلك الكفاءات الإدارية والخدمات الهامة من اتصالات ومواصلات ونقل وطرق وكهرباء ومعلومات ... الخ ) . فمن المعروف أن التخطيط أسهل من التنفيذ .

وإذا تصادف أن كان المزارع ضعيف الهمة فأثر الحماس تجاه هذه السياسات والبرامج الغذائية فلا أمل أمام سلبيته فى الوصول إلى الأهداف المرجوة . ومن هنا وجب أولا وقبل كل شيء أن يشعر المزارع ــ بشتى الأساليب ــ أن هذه الخطط وضعت لأجله هو ولمصلحته ومصلحة طبقته وأسرته وبلدته ... وإلا ..!!

وأخيراً .. فهناك فرق شاسع بين تلك الدول التى قطعت شوطا كبيراً على

طريق التصنيع ، أو التى لديها الإمكانات اللازمة لذلك ، وتلك التى على النقيض تماما . ومن أجل ذلك ، يجب التعامل مع كل بلد فى كل فترة زمنية وكأنها حالة مستقلة ، مع الاستفادة ما أمكن من تجارب الآخرين .. وما أكثرها .

تلك إعتبارات عامة حول موضوع التخطيط الغذائى/السكانى ، وللمزيد من التحليل فسوف نتناول كل من شقى الموضوع بشىء من التعمق فمحددات التخطيط لجانب الطلب لابد وأن تختلف عن تلك المتعلقة بجانب العرض ، وذلك كما يلى :

**(١) التخطيط للطلب على الغذاء :**

ترجع الزيادة فى الطلب على الغذاء المتاح للاستهلاك البشرى الى عاملين: النمو السكانى، وارتفاع مستوى دخل الفرد. وفى الدول المتخلفة، تشير التقديرات الى أن ٧٠٪ من الزيادة المتوقعة فى الطلب على الغذاء خلال العقد الماضى كانت ترجع الى عامل الزيادة السكانية بينما يرجع الباقى الى ارتفاع دخل الفرد. ومن الطبيعى أن هذه النسب تتباين من اقليم لآخر ومن دولة الى أخرى. وتبلغ هذه النسبة فى آسيا ٦٤٪ بسبب زيادة السكان، وتصل الى ٨٨٪ فى دول أمريكا اللاتينية. هذا ومن المتوقع أنه كلما تقدمت التنمية، وازدادت الدخول فان تأثير الدخل سوف ينخفض، حيث أن نسبة قليلة من الدخل الإضافى تذهب الى الغذاء حيث تنخفض المرونة الداخلية للطلب على الغذاء. فكلما ازداد ثراء الناس، حولوا جزءا من استهلاكهم من مستلزمات المعيشة العادية ، مثل القمح والأرز الى أغذية ذات قيمة غذائية أعلى ، كاللحوم ، والبيض ، واللبن ، والفاكهة والخضروات . وبالمثل ، فإذا انتقل السكان الريفيون الى المدن ، سوف يغيرون من نوعية الأغذية التى يستهلكونها ، فى نفس هذا الإتجاه تقريبا ، كما أنهم سوف يستعملون الأغذية المحفوظة والأطعمة سهلة التحضير، وذلك بسبب التغيرات فى دخولهم من ناحية ، وبسبب ضغط الحياة الحضرية من ناحية أخرى ، بالإضافة الى أنهم سوف يجدون أمام أعينهم أنواعا من الطعام تفوق تلك التى توجد بالمناطق المنعزلة من الدولة .

ولا يستطيع المخطط أن يفعل الكثير ، سواء لخفض عامل السكان أو عامل الدخل ، وبالتالى احتواء عملية الزيادة فى الطلب . فان خفض الدخل لا يمكن التفكير فيه نظرا لمستواه المنخفض فعلا ، كما أن تخفيض الخصوبة لا يظهر تأثيره قبل عشرين عاما على وجه التقريب . وبصفة عامة لن تتوقف هجرة السكان الى المدن ، وهذا العامل بالإضافة الى معدل الخصوبة العالى ( لدى نساء الدول النامية ) هما السبب فى زيادة الطلب على الغذاء بهذه السرعة . فسكان الريف يمكن أن يدبروا أمور غذائهم فى أية حال ، حتى ولو كان من نوعية غير مستساغة أو غير منتظم ، مضحين باحتياجاتهم الأخرى لزراعة المحاصيل النقدية سواء كان من أجل الدخل أو للوفاء بالضرائب . أنها المدن التى تحتاج الى شراء غذائها . ولاشك أنه يمكن ايقاف الهجرة الجماعية الى المدن بعض الشيء ، والقدرة على الاكتساب بالريف ، أمر ضرورى لتحقيق أى انخفاض فى الخصوبة . وهذا الجانب من المشكلة سوف نتناوله تحت باب العرض .

والقضية الرئيسية أمام المخطط فى هذه الحالة هى محاولة الحصول على معلومات عن اتجاهات الماضى والظروف الحالية ، وذلك من أجل وضع خطط المستقبل ، والقيام بالاجراء المناسب تجاه العرض . ومن الواضح أن هذه العملية فى منتهى الحيوية الا أن الحالة الحاضرة فيما يختص بالمعلومات أو أسلوب العمل تعتبر غير مرضية فى الدول المتخلفة . ولكن قليلا من الدول هى التى لديها تسهيلات وخبرات ومعلومات كافية يعتمد عليها لتطبيق هذا الأسلوب . لذلك فان الأسلوب الذى يطبق عادة يعتمد على افتراضات عن النمو والتغيرات التى تحدث للتركيب السكانى ، وكذلك عن زيادة النفقات الشخصية الاستهلاكية . ويمكن الحصول على المرونة الداخلية للغذاء من دراسة النماذج السابقة للنفقات ، ومن الضرورى التعرف على هذه المرونة بصورة منفردة لكل من السلع الرئيسية على الأقل ، لأن مرونة الطلب على كل منها تختلف بشكل ملحوظ . ونقطة البداية للتنبؤ بالطلب على الغذاء هى استمارة نمطية لقياس التوازن الغذائى ( ميزانية الغذاء ) مثل تلك التى أعدتها منظمة الأغذية والزراعة لكل دولة . وهذه تعطى معلومات عن سنة الأساس .

ومثل هذا المدخل قد اتضحت فائدته ، ولكن عيوبه كثيرة ، أولا : لأن المعلومات المتحصل عليها قليلة ، وثانيا : لأن هذه الطريقة تمدنا بمعلومات عن المتوسط اليومى لأستهلاك البروتين مثلا . ولكن هذا المتوسط لا يظهر الاختلافات الكبيرة بين اقليم وآخر أو بين طبقة وأخرى من المستهلكين . لذلك فان المقاييس المؤسسة على مثل هذه التقديرات تعتبر مجرد مقاييس عامة كما أن امكانيات تطبيقها محدودة . ومن الضرورى أن نبدأ من الأفراد للوصول الى المجموع ، أى من الاقتصاد الدقيق الى الاقتصاد العام وليس العكس . فالأسس السليمة للتخطيط لا يجب أن تأتى من المستوى القومى الى أسفل ولكن يجب أن تبدأ من دراسة استهلاك الفرد والاستهلاك المنزلى للغذاء وتتجه الى أعلى . وهذه العملية يمكن أن تطبق فيما يختص بكل السكان والدخل . ففيما يتعلق بالدخل ليس من المناسب أن ندخل المزارعين التقليديين الذين يستهلكون ما ينتجونه من غذاء فى حساب المتوسط القومى . فهذا يؤثر فى المتوسط بصورة هامشية فقط عندما يبدأون فى شراء سلع لم ينتجوها بأنفسهم ، خاصة الأغذية المحفوظة . بالإضافة الى ذلك ، فأن أنواع الأغذية ، كما سبق أن ذكرنا ، تختلف من المدينة الى القرية . وأخيراً ، فان العنصر الأساسى فى تقدير عدد المستهلكين هم سكان الحضر الذين يتزايدون بسرعة كبيرة . فهذا هو العامل السكانى الحقيقى فى المعادلة الخاصة بالغذاء والسكان ، وليس مجرد معدل الزيادة الطبيعية للدولة ككل . وبالطبع فان العمر والجنس لهما أهميتهما ، ولكنهما يتأثران بدرجة كبيرة بنفوذ المدينة والقرية والقطاع الحديث من الزراعة .

وعندما ننظر الى موضوع الدخل ، سوف نلاحظ بدرجة أكبر الانحراف المتسبب عن الأساليب الحالية . فقط أعطى هذا العنصر أكثر من حقه على حساب النواحى الاجتماعية والتقليدية والفسيولوجية التى تؤثر هى الأخرى على نظم الغذاء . علاوة على ذلك فان مرونات الدخل تختلف اختلافا كبيرا بين المدينة والقرية . وهذه المرونات لا تؤثر على المزارعين التقليديين Subsistence Farmers . لذلك ، فمن الضرورى اذا أردنا الحصول على صورة

واضحة ، أن نتعامل مع كل من المجموعات الأقتصادية الاجتماعية ، بصورة منفردة ، وأن نفصل الأطعمة التى يشتريها المزارع عن تلك التى ينتجها من أرضه .

ومن حسن الحظ ، فان الأساليب الحديثة للتحليلات التى تدخل فى اعتبارها مختلف العوامل ، تتوافر الآن بدرجة تمكن الباحثين من التعرف على المتغيرات التى تفسر الاختلافات فى الاستهلاك مثل ( حجم الأسرة ، المهنة ، مستوى التعليم ، ومستوى دخل الأسرة ) ، وهذه الأساليب تتطلب ـــ مثل أى عمل متصل بموضوع الغذاء ـــ التعاون التام بين الاقتصادى ، والطبيب ، والاخصائى الاجتماعى ، والاحصائى والعاملين بمختلف التخصصات الأخرى ، اذا أردنا الحصول على أفضل النتائج .

هذا وكثير من الدول لديها سلاسل زمنية لعرض الأغذية ، وهذه المعلومات سوف تمكنها على الأقل من متابعة اتجاهات المستهلكين للغذاء . كما يجب الانتباه بصفة خاصة ، الى التطورات التى تحدث بصفة عامة ، فى ميدان استيراد الأغذية من حيث كمياتها ، وقيمتها ومكوناتها الغذائية ، والوقت المحدد لتصدير أنواع مقابلة من السلع . وبذلك يمكن بطريقة غير مباشرة ، معرفة الى أى مدى ، يفى الانتاج المحلى بالاحتياجات القومية ، وما هى الأنواع الرئيسية التى يتم استيرادها . ومثل هذه الاحصاءات تعطى فكرة للمخطط أين تكمن امكانيات الزيادة لانتاج محلى معين من أجل استبداله بسلع أخرى عن طريق الاستيراد .

هذا ولاشك أن الاحصاءات الخاصة بالأطعمة المعروضة بالسوق، تفوق فى أهميتها الاحصاءات الخاصة بالانتاج الكلى (خاصة بالنسبة للأغذية التى يستهلكها منتجوها) فعلى أساس هذه البيانات بالإضافة الى أرقام الاستيراد والتصدير، يمكن الاعتماد بصفة جزئية على نظام حسابى (بصفة جزئية لأن النظام لن يشمل الأغذية التى يستهلكها منتجوها ولا الأغذية المباعة بطرق خاصة).

وبذلك يمكن متابعة اتجاهات استهلاك الأغذية المصنّعة ( الدقيق ، السكر ، الزيت ، منتجات الألبان واللحوم ) التى يوفرها القطاع المتحضر للقطاع

الزراعى . ومثل هذه المعلومات تنير الطريق أمام الذين يخططون للاستثمار فى ميدان صناعة الأغذية . وهذه الاعتبارات تعكس التغيرات على حالة الغذاء ، التى تنشأ من عملية التحضر ، والمدى الذى اندمج فيه السكان الريفيون داخل السوق الاقتصادية كمستهلكين . وبالإضافة الى ذلك ، سوف يمكن على وجه الخصوص تقدير مدى الزيادة فى الطلب على المنتجات المسوقة ، تلك الزيادة التى قد تؤثر بالتالى على عمليات التسهيلات المتاحة فى ميادين النقل والتخزين وصناعة الأغذية المحفوظة .

ومع ذلك فان تخطيط الطلب على الأغذية ، لا يجب أن يأخذ فى اعتباره الطلب الفعّال فحسب ( أو الطلب الزائد نتيجة للسيولة النقدية ) ، بل يجب أن يأخذ فى اعتباره الاحتياجات الفعلية ، وقد يبدو الأمر غير واقعى ، عندما نتحدث عن مثل هذا الهدف ، بينما تكافح كثير من الدول النامية من أجل ملاحقة الطلب بوجه عام ، ولكن عملية قياس الطلب والتخطيط من أجله ، تستدعى على الأقل ، اتخاذ ما يلزم من خطوات لإظهار الحقائق ، لأن المشكلة الحقيقية ليست هى معرفة عدد الناس الذين يتعرضون لنقص التغذية ودرجة تعرضهم ( وهى أهداف السياسات الحالية ) ، بل هى التعرف أيضا على من يعانى من سوء التغذية وما هى أسباب ذلك . وهذا المدخل الجديد الذى أوضحناه عاليه ، سوف يمكننا من تقدير الآثار الغذائية لمختلف سياسات العرض على مختلف فئات السكان ( خاصة الفئات المعرّضة ) ، واتخاذ سياسات بديلة تتناسب مع القوى الشرائية ورغبات كل فئة . كما أن هذا المدخل سوف يمكن الخبير من معرفة ، هل سوء التغذية يسود بصفة أكبر فى القرية أو فى المدينة ، واذا كان فى المدينة ، فيمكنه تحديد مختلف النظم الغذائية حسب البيئات المختلفة ، وفى مرحلة لاحقة ، تحديد أى المناطق التى يمكن أن تكمل بعضها البعض فى هذا الخصوص . كذلك فان ادخال المتغيرات الزمنية سوف يجعل فى الامكان قياس مدى العجز الانتاجى بين المواسم ( أشهر الجوع بالنسبة للمزارعين قبل الحصاد ) ، ومحاولة التحقق من أسباب هذا العجز .

والخطوة الثانية لضبط الطلب حتى يتمشى مع العرض هى الوعى الغذائى . فالجهل بالقيمة الغذائية موجود فى كل من المدينة والقرية ، فبالنسبة للمدينة يأخذ شكل التفضيل ، للأطعمة المستوردة لمجرد التباهى ولو كان مشكوكا فى قيمتها الغذائية ، وأحيانا ما تكون هذه من الأطعمة المحفوظة غير المنتجة محليا ، وأحيانا أخرى يفضل الصنف المستورد ، بينما له مثيل محلى مناسب ، أو ربما تكون المواد التى يصنع منها هذا المنتج لا تزرع محليا . وهنا يأتى دور الوعى الغذائى وانتاج أغذية محفوظة بديلة ، فى تحسين الحالة الغذائية للمواطنين ، والعمل على خفض الواردات فى نفس الوقت . ومن الإجراءات الأخرى ذات الأهمية ، الامداد بالمياه النظيفة خاصة فى المناطق الحارة حيث يوجد فقد كبير فى الغذاء ( لا يظهر فى الاحصاءات ) نتيجة لقلة الاستفادة منه بسبب الأنيميا . والأمراض المعدية ، والاصابة بالطفيليات ، علاوة على ضعف مستوى طهى الطعام ، وقد تبدو عمليات الأمداد بالغاز والكهرباء والتسهيلات الصحية أهدافا بعيدة المنال ، ولكن مما لاشك فيه أن كل هذه العوامل تلعب دورا أساسيا فى تحسين الفائدة الناتجة من الامدادات الحالية للغذاء .

ومع ذلك ، فان الحل الأمثل لرفع مستوى التغذية ، **هو القضاء على الفقر** ، عن طريق زيادة نصيب الفرد من الدخل ، وهناك اتجاه متزايد من جانب الحكومات لمحاولة تحقيق توزيع للدخل أكثر عدلا ، من أجل صالح الطبقات الكادحة من السكان . واذا نجحت مثل هذه السياسة ، فلابد أنها ستؤدى الى رفع معدل استهلاك الفرد من الغذاء . اذ أنه كلما انخفض الدخل ، كلما ارتفعت نسبة ما ينفق من الدخل الإضافى على الغذاء . وبدلا من تسهيل مشكلة العرض ، فان هذا الإتجاه سوف يزيدها صعوبة . ومن الناحية النظرية ، فى المدى البعيد على الأقل ، فان الطلب المتزايد قد يزيد من العرض ، عن طريق ميكانيكية الأسعار . ولكن هذا الأمر لم تثبته تجارب التنمية حتى الآن بل قد يرتفع السعر دون أن تقابله زيادة محسوسة فى العرض لأسباب هيكلية ومتفرقة .

## (٢) التخطيط لزيادة المعروض من الغذاء :

أن المشكلة التى تعترض طريق المخطط، هى كيف يمكنه أن يقدر، بل ويعاون على زيادة كمية المعروض من الغذاء، فالتنبؤ بما سوف يعرض مستقبلا خلال وقت معين يبنى عادة على أساس تقديرات الانتاج، التى تشمل، بالنسبة لكل منتج المساحات المنزرعة وغلة كل محصول وعدد الماشية... الخ، بالإضافة الى مستوى الاستثمارات ومستلزمات الانتاج المتوقعة . كما أن الاستثمارات تقدر بصورة نقدية ، ويقدر أيضا مدى توافقها مع الموارد السابق دراستها ، وذلك حتى يمكن تقييم ملائمتها لنموذج التنمية ككل . وحينئذ يمكن مقارنة العرض المتوقع مع الطلب المتوقع ، واجراء التعديل اللازم ، على أى من الجانبين فى حالة عدم وجود توازن . واذا تذكرنا أن المعلومات غالبا ما تكون غير كافية لعلمنا أن مثل هذا الأجراء ما هو الاّ عملية تقديرية بحته ، ومع ذلك فلا مناص من تطبيقها لعدم توفر اجراء أفضل ( كما فى حالة الاجراءات الخاصة بتقدير الطلب ) ، حيث أنها توضّح احتمالات التعرض لحالات خطيرة قد تؤدى الى نفقات ضخمة فى النقد الأجنبى أو الى نقص خطير فى الناحية الغذائية .

ومع ذلك ، فمن الواضح أن هذه الطريقة تعتبر أداة قاصرة ، بالنسبة للدول المتخلفة حيث يجرى التخطيط للعرض على أسس تجريبية . علاوة على ذلك فان هذه الوسيلة تواجه كثيرا من الاعتراضات . فهى يمكن تطبيقها فقط وبصورة جزئية على القطاعات التقليدية ، ولا يمكن تطبيقها على القطاعات التى تستهلك انتاجها ، ففى كلتا الحالتين نجد أن شراء مستلزمات الانتاج قليل جدا أو غير موجود اطلاقا ، حيث يختلف الاستثمار اختلافا جذريا عنه فى المشروعات التجارية ، كما أن استئجار العمال الزراعيين يعتبر نادرا أو غير موجود ، حيث أن وحدة العمل هى الأسرة ذاتها . وكما كررنا مرات عديدة ، فان انتاج هذا القطاع لا يصل الى السوق ( أو يصله بدرجة محدودة ) ، وبذلك لا يؤثر فى معادلة العرض والطلب التى يبحثها المخطط . والمدخل العملى ، فى مثل هذه الظروف ، يمكن استنتاجها اذا فحصنا كل من العوامل الثلاثة التى تسبب زيادة العائد .

وأول هذه العوامل ، هى التوسع فى المساحة المزروعة بدون أى تحسين فى مستوى التكنولوجيا . وهذا العامل ملحوظا بوضوح أكثر من المناطق قليلة الكثافة السكانية ، ويتراوح ما بين زيادة سنوية قدرها ١,٥٪ فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، الى زيادة قدرها ٠,٢٥٪ فقط فى الشرقين الأقصى والأدنى(١٠) . كما أن الموقف يختلف أيضا بين دولة وأخرى ، وحتى فى داخل الدولة نفسها ، واذا تركزت هذه الزيادة فى مناطق التجمعات التى تستهلك انتاجها ، فلن يكون هناك فائدة لسكان المدن ، وكما سبق أن ناقشنا فان أثر ذلك سيكون ثبات أو ربما زيادة معدل الخصوبة لهذه الطبقات . واذا افترضنا ــ وهذا افتراض منطقى ــ أن جزءا كبيرا من الأراضى الجديدة ، سوف يستهلك انتاجه بواسطة من يزرعونه ، وجزءاً آخر سوف يستغل فى انتاج السلع غير الغذائية ، بواسطة القطاع المتحضر من السكان ، فسوف يظهر لنا ، أن زيادة مساحة الأرض المزروعة ليست هى أفضل الطرق للخروج من أزمة نقص الغذاء . لأن هذه الأراضى الجديدة تستهلك بسرعة ، كما أن تكاليف توفير المرافق الرئيسية للمناطق المخصصة للهجرة المنظمة غالبا ما تفوق تكاليف محاولة زيادة انتاجية المساحات الحالية .

ومع ذلك ، فهناك حالات كثيرة يكون فيها السكان الزراعيون موزعين توزيعا غير مناسب بين المناطق الخصبة وغير الخصبة من الأرض ، أو يكون هناك امكانيات واسعة لتوفير الأراضى القابلة للزراعة ، ومن الواضح أن مثل هذه الفرص لا يمكن تجاهلها ، بشرط أن يقتنع المزارعون بالإقامة فيها ، وبشرط أن يكون المشروع قد نظم بعناية من أجل مواجهة المصاعب التى تقابلهم فى بداية الاستقرار ، وأن تؤخذ الأهداف بعيدة المدى فى الاعتبار ، من أجل خلق مجتمع زراعى متقدم تكنولوجيا وقادر على الوفاء باحتياجاته .

**والمصدر الثانى** انتاج الغذاء ، هو الضغط السكانى على الأرض ، الذى يمكن أن يؤدى الى زيادة تكثيف استعمال الموارد الزراعية المتاحة ، وبالتالى الى زيادة الغلة المنتجة حتى بدون التوسع فى المساحة المزروعة أو فى استعمال التكنولوجيا المتقدمة . وهذا العامل أكثر وضوحا ، فى المناطق التى يمكنها التوسع فى الأراضى

الجديدة ، وعلى ذلك لا تحتاج الى تكثيف الانتاج بدرجة كبيرة ، وأقل وضوحا فى الشرق الأقصى حيث تزرع الأرض فعلا بطريقة مكثفة ، أو فى الشرق الأدنى ، حيث يعتبر نقص المياه هو العائق الأساسى . وهنا مرة أخرى ، فان القطاع الزراعى الرئيسى الذى سجلت له الزيادة ، هو القطاع التقليدى أو الذى يستهلك انتاجه ، وبذلك فان أثر مثل هذا التحسن على توفير الغذاء بالسوق ، محدود بدرجة كبيرة . وأكثر من ذلك ، فان مثل هذه الأساليب للزراعة المكثفة ، ولو أنها توفر الغذاء والعمالة بالريف للوقت الحاضر ، فانها لا تساهم فى التعجيل نحو التحول من الزراعة التقليدية ضعيفة الانتاجية الى الزراعة الحديثة عالية الغلة .

وفى الواقع أن المدخل الرئيسى ، الى مشكلة الانتاج الغذاء هو تحسين الغلة عن طريق الاستعمال الأفضل للتكنولوجيا والتنظيم . والاجراءات المطلوبة فى هذه المواضيع هى تقريبا نفس الاجراءات المذكورة فى الفقرة السابقة كضروريات لازمة من أجل التحول التدريجى من نمط الحياة ، والانتاج ، وبالتالى التكاثر بالمناطق الريفية من الدول المتخلفة .

فأولاً وقبل كل شيء، يمكن أن يكون للتكنولوجيا، ومن أمثلتها أساليب الرى، أثر كبير فى زيادة الرقعة أو الوصول الى امكانية مضاعفة الغلة مثلا. وبالمثل فان الاجراءات الصحية يمكن أن تقلل من أثر الأمراض الرئيسية بالمناطق الحارة، التى تغلق حاليا مناطق بأكملها فى وجه الاستغلال الزراعى، وتستنزف صحة ملايين السكان الريفيين وتؤدى —بالإشتراك مع عوامل أخرى— الى اضعاف حيويتهم وكفاءتهم الانتاجية، ولاشك أن البحث فى ميادين عديدة يمكن أيضا أن يؤدى الى معجزات فى زيادة كل من المساحة القابلة للزراعة وكمية الغذاء المنتجة.

ألاّ أن المشاكل التى تعترض طريق التغيير المنتظر ، كثيرة جدا ، وأولها ، أن المزارع التقليدى ليس لديه عادة المعرفة الكاملة ، ولا الاتصالات أو الوسائل ، التى تعينه على استعمال مستلزمات الانتاج الحديثة مثل الأسمدة ، أو الحصول

على التسهيلات الأخرى مثل الارشاد ، فهو غالبا — كما ذكرنا من قبل — منعزل عن الأسواق بسبب نقص الطرق والمواصلات أو المنظمات التسويقية .

وأكثر من ذلك أهمية ، هو ضعف الحوافز ، وعلى وجه الخصوص ، فان القفز من نظام زراعى ثابت نسبيا الى نظام زراعى تجارى غير مستقر اطلاقا ، يعتبر تغيرا كبيرا ، يشمل عددا من المخاطر ، فلا يمكن للمزارع الذى يستهلك انتاجه ، ولا للمزارع التقليدى الصغير ، أن يأمل فى الانتاج للسوق . بأسعار تنافسية ، الاّ إذا استعمل مستلزمات الانتاج الحديثة . فإذا لم يكن مدعما بموارد متاحة للقروض ، وبالتسهيلات الأخرى مثل الرى الذى يحميه من خطر الجفاف ، فانه يقع تحت رحمة الأحوال الجوية التى تأخذ أشكالا مختلفة ( جفاف ، فيضان ، أو عواصف ) ، أو تحت رحمة الآفات الحيوانية والحشرية وأمراض النبات . وأن سنة واحدة عصيبة قد تصيبه بكارثة تجعله فى حالة أسوأ مما كان ، خاصة وأنه لن يكون مكتفيا ذاتيا ، وبالذات بالنسبة للغذاء ، من ناحية ثانية : فان المزارع التقليدى الصغير الذى يبيع للسوق ، يكون مزعزعا ماديا ، قبل وأثناء الحصاد . فإذا لم يكن لديه ما يكفيه من نقد قبل الحصاد ، قد يضطر لبيع محصوله قبل حصاده بأبخس الأثمان ، واذا كان ذلك أثناء الحصاد فسوف يواجه نقصا فى العمالة اللازمة ( فإذا لم يكن لديه بعض الآلات الحديثة كحصّادة مثلا ) فليس أمامه الاّ حلان : إما أن يضحى بجزء من محصوله الحالى ، أو يضحى باعداد الأرض للمحصول القادم . أما بعد الحصاد . فإذا لم يكن لديه مخزن جيد وبعض النقود ، فليس أمامه الاّ أن يبيع محصوله بأسرع ما يمكن بينما تكون الأسعار فى منتهى الانخفاض ، خاصة وأن كل المزارعين يتخلصون من محاصيلهم فى وقت واحد . وكلما كان المحصول قابلا للتلف كلما كانت الخسارة أكبر . وكلما كان الانتاج جيدا كلما زادت خطورة التعرض لمشكلة الفوائض .

ويحتاج المزارع الصغير قبل كل شىء ، أسعارا أفضل وأكثر ثباتا لمحاصيله ، فهناك فجوة كبيرة ليس لها أى مبرر ، بين الأسعار التى يبيع بها ، وتلك التى يدفعها المستهلك . كما أنه يحتاج الى طرق أسهل للحصول على مستلزمات الانتاج

( بأسعار ثابتة وموحدة اذا أمكن ) والى تسهيلات ارشادية أفضل ( ولو أنه من الصعب توفيرها الى صغار المزارعين المتفرقين ) . والى القروض ، والخدمات العامة مثل الرى ، والتيسيرات الخاصة بالتسويق بما فى ذلك المراكز التسويقية المنظمة ، والى الجمعيات التعاونية من أجل الانتاج والبيع ، ولو أنها تثير مشاكل تنظيمية كبيرة .

هذه الاجراءات لابد من استكمالها ، وذلك عن طريق تحسين الحالة السكنية ، وتوفير التسهيلات التعليمية وغيرها لتطوير مستوى المعيشة ، وتثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بما فى ذلك المنتجات الغذائية .

ومع ذلك فان التكنولوجيا بمفردها ليست كافية ، فمن الضرورى اجراء اصلاح شامل للنظم العقارية والعمل على تضييق الفجوة بين الملكيات الزراعية ، اذا أردنا تدعيم الحافز لدى المزارع نحو الزراعة المكثفة لأرضه ، وتحسين مستوى التكنولوجيا بها . وعلى وجه الخصوص ، فلابد من الغاء نظام المزارعة ، الذى يرغم المستأجل على اعطاء نسبة كبيرة من انتاجه للمالك ، وأخيراً فلابد من ايجاد طريقة لتوفير منفذ للعمال الزراعيين المعدمين تجاه الأراضى الزراعية ووسائل الانتاج الأخرى . وقد يكون الحل الجزئى لذلك هو المزارع الجماعية أو التعاونية التى قد تعاون على تنظيم أكثر كفاءة للقوى العاملة ، خاصة فى غير مواسم العمل ، حيث يمكن استعمالها فى عمليات تحسين الأراضى ، وتوجيهها الى عمليات تنويع الانتاج الزراعى ، مثل تربية الماشية والأنشطة الجانبية الأخرى ، وقد يكون فى الإمكان فى مرحلة لاحقة انشاء وحدات مبسطة للحفظ ، أو التصنيع الزراعى أو اصلاح الآلات الزراعية . كذلك فان تجميع الحيازات الزراعية فى مثل هذه الوحدات يمكن أن ييسر الامداد بالخدمات الارشادية ورفع مستوى التكنولوجيا ، وعمليات شراء وتوزيع مستلزمات الانتاج ، كما قد تعاون صغار الحائزين التى تساعدهم ملكياتهم الصغيرة على الحياة ، عندما يزرعونها بصورة منفردة .

كما أنه لابد من اتخاذ اجراء مناسب من أجل إثارة الدوافع وتحريك الحوافز لدى المزارع ، فغالبا ما ينظر الى المزارع التقليدى الصغير بأنه شخص متمسك

بالأساليب العتيقة وتابع مستسلم لها ، وأنه دائما يقاوم التغيير ولو كان لمصلحته . فاذا أردنا لهذا المزار ع أن يدخل فى نطاق النماذج الحديثة للانتاج والتجارة ، فليس كافية أن تمنحه تلك الحوافز المذكورة عاليه ، بل يجب أن يمنح أيضا حق المشاركة فى اتخاذ القرارات ، وأن يبعث فيه الشعور بأنه يتعاون مع السلطات ومن ضمنها المنظمات الأرشادية ، وليس هو مجرد أداة لتنفيذ الأوامر .

ومثل هذه الأمور المقترحة تستدعى درجة كبيرة من اللامركزية الإدارية، خاصة بالمراكز الريفية، التى تنبع منها الخدمات الحكومية وغيرها (مثل التعليم والمياه والكهرباء)، والتى يمكن أن تنشأ بها وحدات التصنيع الزراعى والحفظ. ومثل هذا التطور يؤدى الى خلق فرص كبيرة للعمالة، كما ينعش الإتجاه نحو ادخال التكنولوجيا الحديثة بالمناطق الريفية، واذا رغب المزارعون فى الإقامة بهذه المراكز فسوف يعاون ذلك على تقليل أثر العزلة المميتة التى يعانى منها كثير منهم.

وهذا البرنامج يتطلب زيادة كبيرة فى الأموال المخصصة للتنمية الريفية . ومن الطبيعى أن مثل هذه الزيادة ، اذا نفذت ، فسوف تثير عدة مشاكل تختلف من دولة الى دولة ، وربما من اقليم الى آخر داخل الدولة نفسها . ومن المشاكل تقرير درجة العدالة التى يجب أن توزع بها هذه الأموال بين المناطق المختلفة أو المعاملة الخاصة للأقاليم المتأخرة .

والإجابة على ذلك ، كما هو معمول به فى التخطيط هو أن النفقات الرئيسية يجب أن توجه أولا الى الأقاليم المتوسطة التطور ، أو التى يرجى منها تطورا سريعاً، أما تلك الأقاليم صعبة التحسن فيجب أن تؤخذ واحدة بعص أخرى ويعطى لكل منها معاملة خاصة بدورها . ولكن بعض الأقاليم قد تكون غير قادرة على تعويض جزء مما يصرف عليها . الاّ أن تلك المناطق التى يسود فيها كبار السن من السكان ، أو تلك التى لا تستطيع إعاشة سكانها المتفرقين بسبب الزراعة الخفيفة غير المكثفة ، أو التى تزيد كثافتها السكانية الى حد كبير ، فهذه كلها تتطلب معاملة خاصة ، ولو أن الفئة الأخيرة تعتبر أكثر تجاوبا مع الاجراء العلاجى ( مثل التهجير الى مناطق أكثر انتاجا ) .

ونفس هذه المشكلة يمكن أن تثار فيما يختص بعدم المساواه بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وهنا مرة أخرى ، يجب أن يزداد التركيز على المزارع التقليدى الصغير فى مناطق الأراضى المستصلحة ، من أجل العمل على استقرار المستأجرين الجدد ، فأولا وقبل كل شىء هذه هى الفئات التى تعطى أكبر الاحتمالات لزيادة الانتاج الغذائى . أما الفئات التى لا ينتظر منها ذلك فيمكن أن تأخذ دورها فيما بعد ، ولكنها يجب أن تمنح المعاملة الخاصة ولو لمرة واحدة . ومع ذلك فانه من الصعب نظريا تحديد مبادىء شاملة فى هذا الموضوع .

ومن المشاكل العامة التى يشعر بها السكان المستفيدون من الموارد الجديدة هى كيفية تعديل توقعاتهم لتتمشى مع الموارد التى تأتى دائما أقل مما هو متوقع ، خاصة أنه فى بداية أى مشروع للتنمية الريفية ، يتأخر ظهور فوائد ملموسة له . وقد يكون علاج ذلك هو توجيه حملة مستمرة من التوعية عن الحقائق الاقتصادية ، أو العمل على ظهور بعض الفوائد الملموسة خلال فترة قصيرة ، والمراجعة المستمرة للتوقعات السائدة بين الجماهير نتيجة لتأكيد السلطات مقارنة بالخطط العملية للتحسين .

وأخيراً فان هذه المشكلة قد تكون أكثر حدة فى حالة المزارع الجماعية والتعاونية ، لأنه اذا لم يتمكن رؤساء هذه المزارع من الوفاء بوعودهم — ولو جزئيا — فانهم قد يفقدون سمعتهم والثقة بهم من جانب الآخرين .

وأن توجيه الأموال نحو التنمية الريفية يجب أن يأخذ طريقا واضحا ومباشرا ، فالمرافق المقترحة فى صورة طرق ، ومدارس ، ومصانع للحفظ تعتبر تنمية حقيقية مستمرة ، وإذا كانت القوى العاملة المحلية والمواد المتاحة سوف يستخدمان أساسا من أجل هذا الغرض ، فان تكاليف إقامة هذه الإنشاءات والمصروفات الجارية ، سوف تبقى ليستفيد بها سكان المناطق الريفية بدلا من أن تمتص بواسطة المناطق الأكثر تقدما فى الدولة كما حدث فى أحوال أخرى .

وأخيراً فان جزءا من الأموال المخصصة لهذا التطوير ، سوف تستقطع من الموارد الجديدة للدخل والانتاج ، ولكن معظم هذه الأموال يجب أن تحول من القطاع

المتحضر الذى ينتفع بنصيب الأسد من النفقات الأجتماعية والانشائية . وهذه نقطة هامة لا يفطن لها بعض المحللين ، عندما يبنون حساباتهم على استحالة جعل عدد كبير من السكان ينتفع بمثل هده الخدمات ، ولكن هذا التحول المقترح للموارد لا يهدف الى تقليل الدرجة الشديدة من التفرقة بين المدينة والقرية فحسب ، بل انه ـــ وهو الأكثر أهمية ـــ يهدف الى الاحتفاظ بالعناصر الجيدة من السكان بالقرية ، والى معاونة المزارعين على تطبيق التكنولوجيا عالية الانتاجية ، ذات الإمكانيات المرضية وذات الخطورة فى نفس الوقت ، بل أنه يمكن القول حتى لو أخذنا فى حسابنا تكاليف انشاء الطرق والخدمات الصحية والتعليمية ، أن تكاليف تحويل مزارع تقليدى منخفض الانتاجية الى مزارع تجارى متحضر ، لا تمثل الاّ جزءا بسيطا من تكلفة انشاء وظيفة فى مصنع رأسمالى ، علما بأن التكلفة الأخيرة تزداد عاما بعد آخر كلما تقدمت التكنولوجيا . ومع ذلك فان المبرر الأساسى لذلك هو أن معظم الدول المتخلفة لن تتمكن من تحمل النفقات الضخمة لاستيراد الغذاء للوفاء باحتياجات مناطقها المتحضرة المتزايدة ، ويجب عليها لدواعى الضرورة الملحة أن تزيد بأسرع ما يمكن من انتاجها المحلى .

الا أن القبول ـــسياسياـــ لهذا التحويل فى الموارد من المدينة الى القرية هو أمر يقبل الجدل. ومن المهم كخطوة أولى لمناقشة هذه المسألة أن نفرق بين ثلاث فئات رئيسية من الدول المتخلفة. فتلك الدول التى لديها موارد معدنية أو بترولية كبيرة. أو الدول التى بدأت فعلا على طريق التصنيع سوف لا تجد صعوبة فى تدبير الأموال اللازمة، لرفع المستويات الانتاجية والمعيشية بالمناطق الريفية. أما الدول التى ليس لها موارد خاصة أو مشاكل معينة فسوف تحتاج الى بعض المعونة الخارجية خاصة اذا تعرضت لمعارضة قوية من جانب سكان المدن، حيث تتركز القوى السياسية التى تفضل أحيانا، وبلا وعى اعطاء الأفضلية لصالح المناطق المتحضرة.

كما قد يحدث تعارض مشابه فى المصالح عندما يتم تخصيص الموارد طبقا

للاقتراح عاليه ، ففى الواقع أن السياسة الرامية الى خلق طبقة من الفلاحين المستقلين ، تتعارض مع النظم الاقطاعية والنصف اقطاعية التى مازالت سائدة بالمناطق الريفية لكثير من الدول .

أما الفئة الثالثة ، وهى أقل البلدان نموا Least Developing Countries ، ففيها تكون المشكلة أكثر حدة ، فالفجوة بين المدينة والريف تتسع كلما انخفض مستوى النمو . وحتى فى حالة ادراج ثروات القطاعات المميرة من السكان ، فهذا

لن تؤدى الى تأثير ملموس فى رفع مستوى المعيشة والتكنولوجيا بالريف ، فسيكون هناك اعتماد كبير على المعونة الخارجية ، ومن حسن الحظ ، أن الإتجاه الحالى هو توجيه أكبر قدر من المعونة لهذه الفئة ، كما أن انشاء عدد كبير من المؤسسات مثل الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، يبشر بآمال كبيرة نحو توفير أموال اكبر لهذا الهدف .

الاّ أن المعارضة لهذه التغيرات المقترحة تشتد عادة ، فى كل من الفئات الثلاث بسبب المواقف التى تفرضها المدن . فعبر القرون العديدة ، كانت مهنة الزراعة أو الفلاحة محتقرة ، كما اعتبرت الحياة فى الريف كالنفى الى الأدغال . وكان السعى نحو التصنيع باعتباره الطريق الرئيسى تجاه الحضارة والرفاهية . فقد كان هناك شبه اجماع على الرأى الذى كذبته تماما الخبرات الحديثة ، وهو أن التكنولوجيا المتحضرة فى المدن سوف تنتشر بالطريقة الأسمورية ، الى المناطق الريفية المختلفة . ولكن الأمور أوضحت فيما بعد أن انطلاق الصناعة فى وقت مبكر فى بعض الدول مثل انجلترا واليابان كان فى الواقع نتيجة لازدهار الزراعة ( كما أوضحنا على مدى هذا المؤلف ) . كذلك بدأ يختفى التحامل ضد التكنولوجيا الصناعية البسيطة التى لا تحل تماما محل القوى العاملة ، بدلا من الادخار المباشر لأحدث طراز المصانع . كذلك فان التعليم الذى وضع بالطريقة التى تتناسب مع المناطق الحضرية يحتاج هو أيضا الى تعديل جذرى حتى يتمشى مع المتطلبات الواقعية للزراعة . بالإضافة الى ذلك ، فانه من المتوقع بالمجتمعات المحافظة أن تثير بعض وجهات النظر البالية المتحكمة مشاكل عديدة تجاه

التغيير ، وسوف يحتاج الأمر الى وقت لتعديل مثل هذه المواقف . وعلى أى حال ، فقد بدأت بعض الدول فعلا كما لوحظ فى أفريقيا على وجه الخصوص فى احداث التغيير اللازم فى سياستها مستندة الى الاعداد الكبيرة من الأشخاص الأكفاء الذين يتركون المعاهد التعليمية قبل اكمال دراستهم . وتهدف الدول الأفريقية هذه الى تضييق الفجوة بين القطاع التقليدى وبين المزارع والمستعمرات الكبيرة ـــ التى أنشأت فى عهود الأستعمار ـــ والتى انتفعت بمميزات كبيرة باعتبارها مصدرا للعملات الأجنبية . وتطبق هذه الدول أساليب تكنولوجية مختلفة مثل انشاء مزارع تجريبية صغيرة فى مختلف أنحاء الدولة . كما أنها قد استغنت عن خدمات الشركات الأجنبية التى أعطيت فى الماضى مهمة التنمية الزراعية حيث وجدت أنها مكلفة وغير مؤثرة وأوكلت هذه المهمة للوكالات المحلية .

ومن الطبيعى أن المخططين ، لن يقصروا اهتمامهم لمشكلة الانتاج على المعنى المحدود لهذا التعبير ، حيث أن كميات هائلة من الأغذية التى تصل للمستهلك يمكن أن تدبر عن طريق خفض الفاقد فى المحصول بعد الحصاد ، سواء كان ذلك بسبب الآفات أو بسبب التدهور الناتج عن سوء التخزين . لذلك فان تخفيض هذه الفواقد يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية ادخال التكنولوجيا الحديثة الى القطاع الزراعى التقليدى ، ويجب أن يحظى بنفس الاهتمام الذى يوجه الى عملية زيادة الانتاج ذاتها .

ونفس الشيء ينطبق على الخطوات التالية لرحلة المواد الخام من المزرعة خلال المراحل المختلفة للتسويق حتى تصل الى المصنع حيث يتم حفظها . فهذه المصانع كما اقترحنا سابقا يجب أن تنشأ بالمناطق الريفية أى فى أحد المراكز الريفية المقترحة . ولاشك أن عمليات حفظ الغذاء تكتسب أهمية متزايدة كلما انتشرت المدنية . وفى الواقع أن أكبر حافز لزيادة الانتاج الغذائى ، هو العمل على انتاج الأغذية المحفوظة جيدة الصنع على نطاق واسع ، على أن تكون هذه الأغذية من أنتاج محلى ومقبولة من جانب سكان الحضر . وإذا نظرنا الى هذا الأمر نظرة أبعد من ذلك لوجدنا أن تلك الدول التى لم تشرع بعد فى تنفيذ برامج مكثفة

للتصنيع ، أو التى لديها موارد ( بترولية مثلا ) تساعدها على الدخول مباشرة فى مرحلة أكثر تقدما من التنمية التكنولوجية ، لوجدنا أن الإتجاه المعقول فى هذه الدول نحو صناعات الحفظ ( أو صناعة مستلزمات الانتاج الزراعى ) يشكل أفضل أمل لها نحو التنمية الصناعية ونحو تشغيل العمالة الريفية .

ومن الضرورى أن يتسع أفق المخطط ، لا ليشمل الغذاء فحسب بل يجب أن يشمل أيضا المنتجات الزراعية غير الغذائية مثل القطن حيث أن كثيرا من الدول النامية تعتمد على تصدير مثل هذه المنتجات من أجل الحصول على جزء كبير من موارد العملة الأجنبية لديها . وفى الواقع ، أنه حتى عهد قريب كان التركيز موجها الى التوسع فى هذا النوع من الانتاج على حساب انتاج الغذاء .

ولسنا نقترح التغاضى الآن عن انتاج المواد الزراعية الخام اللازمة للصناعة ومع ذلك فيجب أن نتذكر أن الربحية الخاصة بهذه المحاصيل أصبحت الآن تعتمد كثيرا على التقلبات الدولية فى الطلب والعرض ، وعلى موقف الألياف الصناعية التى تعتبر عاملا يخرج عن إرادة أكثر المخططين مهارة . وحل هذه المشكلة يجب أن يأتى أساسا عن طريق الاتفاقات الدولية . ومهما كان الحال ، فليس هناك الاّ فائدة قليلة من تزايد هذه الصادرات طالما أن ( فاتورة ) الأغذية المستوردة مستمرة فى الأرتفاع .

وقد يكون من الممكن ، عن طريق الخلط المتعقل بين مختلف الاجراءات السياسية الإبقاء على المستوى الحالى لصادرات المواد الزراعية الخام ( سواء من المزارع الكبيرة أو فى حالات أقل عددا من صغار المنتجين ) ، وفى نفس الوقت اتباع الخطوط السياسية المقترحة عاليه . ففى بعض الدول يمكن لهذه المسألة أن تتوازن ، ففى **مصر** مثلا قامت منظمة الأغذية والزراعة F.A.O. بصياغة نموذج يهدف الى تقدير الفائدة النسبية بين استعمال الرقعة المحدودة من الأرض من أجل تصدير القطن أو استعمالها لزيادة انتاج الحبوب من أجل الاستهلاك المحلى . ففى حالات كثيرة متشابهة لم تكن النتيجة ذات فائدة اقتصادية ، حيث أن عدم

ضمان الحصول على الغذاء ، يمكن أن يخلق ظروفا تجعل من عملية الاكتفاء الذاتى هدفا له ما يبرره ، كما أن سياسات الاكتفاء الذاتى قد تؤدى الى ما يؤسف له . ومع ذلك فان التصميم على اتباع هذا الهدف الذى نقصده يمكن أن تخف حدته ، عندما يتم تنفيذ مشروع المعاونة على الأمن الغذائى الذى بدأته منظمة الأغذية والزراعة حيث يشمل هذا المشروع اجراءات مختلفة مثل تكوين احتياطى عالمى للطوارىء طبقا للتعهد الدولى بشأن الأمن الغذائى International Undertaking of Food Security بالإضافة الى العمل على تحسين تخطيط وتوزيع الانتاج القومى .

والخلاصة ، هى أن أى استراتيجية تهدف الى تخفيف حدة النقص الغذائى بالدول المتخلفة لا يمكن أن تنفصل عن المدخل العام نحو التنمية ككل ( ولا عن طريق خفض الخصوبة السكانية فى الواقع ) . فان امكانيات الانتاج متوفرة ، ولكن داخل قطاع كان مهملا بشكل كبير .

**(٣) العمالة والأنتاجية فى الريف :**

بالرغم من الهجرة الجماعية من المناطق الريفية الى المدن ، الاّ أن الخصوبة العالية بالدول النامية قد أدت الى استمرار زيادة القوى العاملة الزراعية ( بما فى ذلك العمال المنتجين للغذاء ) بنسبة ١٪ سنويا فى الوقت الحاضر ، وينتظر أن تزيد عن ذلك خلال السنوات القادمة . ويقدر أن هذه القوى العاملة لن تبدأ فى التناقص عدديا قبل العقد الثانى من القرن القادم . لذلك فان هناك تخوفا من تدهور حالة العمالة ما لم تبذل جهود خاصة من أجل إيجاد عمل لهذه الأعداد الإضافية التى تأتى الى السوق كل عام . وفى هذا المجال من الصعب أن نعزل هؤلاء الذين ينتجون الغذاء عن بقية القوى العاملة الزراعية . ولذلك فلابد من تجميعهم سويا .

وقد لوحظ دائما ، أن العمالة فى الزراعة خاصة فى القطاع التقليدى تختلف اختلافا كبيرا عن العمالة فى الصناعة . فأولا وقبل كل شىء فان وحدة العمل فى

هذا القطاع هى الأسرة عادة وقليلا ما تستأجر أيدى خارجية ماعدا وقت البذر أو وقت الحصاد . وثانيا : لا يوجد فى الواقع مشكلة عماله ، لمعظم العاملين فى الزراعة ماعدا الزراعيين المعدمين حيث أنهم يعتبرون مشغولين طوال العام ، والغذاء مؤمن لهم ، ولكن المشكلة الحقيقية هى ضعف العائد ونقص ( أو عدم انتظام ) توافر المواد الغذائية ، والسبب الرئيسى لذلك هو ضعف الانتاجية الناتج عن طول فترة الانتظام حتى الحصاد وقلة المجهود المبذول فى الأرض ، أو ضعف المستوى التكنولوجى .

والعلاج الواقعى الوحيد لمشكلة البطالة الزراعية وقلة الدخل هو رفع الانتاجية على مدار السنة . أما تخفيض الخصوبة السكانية بالمناطق الريفية ، التى تقترح أحيانا كعلاج فسوف تأخذ بعض الوقت ، وعلى أية حال ، فان تخفيض الخصوبة تدعم السياسة الرامية لرفع مستوى الحياة والعمالة بالمناطق الريفية . ولابد من ذكر الهجرة أيضا حيث أنه من الضرورى أن يتحرك السكان الزراعيون من مناطق الأراضى الضعيفة الى الأراضى الخصبة . ولكن ذلك لن يؤدى الى حل بعيد المدى ، ما لم يكن مصحوبا بادخال التكنولوجيا الحديثة ، ونظم حيازته مشجعة على الانتاج ، كذلك فان الهجرة الى المدن تساهم مساهمة ضئيلة حيث أنها غالبا لا تؤمن عمالة منتجة ومجزية ، خاصة اذا كانت الصناعة بهذه المدن لم تصل بعد الى مرحلة من النمو تدعو الى حاجة حقيقية لكثير من عمال الريف . وفى الواقع ، فان هذا النوع من الهجرة غالبا ما سبب أضرارا جسيمة للزراعة بسبب رحيل العناصر النشطة من السكان الريفيين .

وكما سوف نقترح أدناه ، فان هجرة العمال الزراعيين قد تكون لازمة بسبب التحول داخل النظام الزراعى نفسه ويكون ذلك الى المدن الصغيرة أو المراكز الريفية كجزء من برنامج متكامل للتنمية الريفية .

ومع ذلك ، فان أول خطوة هى توفير فرص عمل لهؤلاء العمال خلال الفترات بين مواسم العمل الزراعى . والإجراءات التى تؤدى الى هذا الهدف ، تشمل استعمال العمال الريفيين على نطاق كبير فى عمليات تحسين الأراضى وإعادة

زراعة الغابات ومشروعات الرى والطرق والكبارى والبنيات الأساسية الأخرى ، وزراعة محاصيل فى غير موسمها الطبيعى أو زراعة عدة محاصيل على مدى العام ( اذا ما توفر الرى الذى يعمل على توزيع المحاصيل على مدى العام ، وكذلك تشغيلهم فى المجالات الزراعية التى تتطلب عددا كبيرا من العمال وتكون ذات فائدة طبيعية مستمرة على مدار السنة مثل تربية الماشية والدواجن .

كذلك فان ادخال مستلزمات الانتاج الحديثة لا يرفع من الغلة فحسب بل أنه ينتج أيضا فرصا اضافية للعمل ، فمعظم هذه المستلزمات تحتاج الى عدد معقول من العمال ، أما الميكنة ولو أنها أكثر تعقيدا فهى أيضا تخلق بعض فرص العمل كما فى حالة الرى ، بالإضافة الى أنها تسهل من تنظيم العمل خاصة فى فترة الذروة التى تعتبر ظاهرة لا يمكن تفاديها فى الزراعة . كما أنه يمكن التوصية بالميكنة ( فيما يختص بالعمالة ) فى حالات الآلات الثقيلة التى تستعمل فى اخلاء وتنظيف الأراضى . أو الرى بالرفع والتحويل السريع للأراضى بالمناطق شبه الجافة ، واعداد وحصاد المحاصيل المتعددة . والميزة الأساسية لهذه المجموعة من الآلات هى أنها تساعد على قهر العوائق المتعلقة بضيق الوقت أو بالأحوال الجوية .

وعلى ذلك فيجب الاّ ترفض الميكنة جزافا حتى ولو كانت فى بعض الحالات ( مثل الجرارات ) تحل محل العمال لأن الميكنة تعتبر جزءا ضروريا من تحديث التكنولوجيا ، وسوف يكون لها السيادة فى النهاية لأنها يمكن أن تقلل العناء الذى يقصم الظهر والذى يلازم الفلاح والعامل الزراعى فى معظم أعماله ، كما أنها تعتبر مسألة لا يمكن فصلها عن عملية رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة بالمناطق الريفية ، ولكن فى الظروف الحالية ليس من المعقول استخدام الموارد فى التركيز على استعمال الآلات الحديثة التى تحل محل العمالة بينما العمال متوافرون ، والأموال نادرة ، وحيث يمكن للرجال القيام بنفس العمل بتكلفة أقل ( خاصة اذا أخذنا التكلفة الاجتماعية الحقيقية للميكنة كأساس لحساباتنا ) . وهذه المسألة تتيح للمخططين فرصا واسعة للتدخل فى وقت مبكر عند صياغة المشروعات ، وكذلك من أجل التأثير فى الأنظمة القانونية والتجارية التى تعطى تفضيلا فى غير

محلة للآلات . فهناك فرق واضح بين الاستغناء عن جزء كبير من القوى العاملة بسبب الميكنة فى المزراع الكبيرة وبين ادخال درجة متوسطة لها الى الحيازات الصغيرة أو الى الوحدات التعاونية والجماعية من أجل المصلحة العامة للمزارعين . والمطلوب فى الواقع هو مسلك وسط بين الادخار الجزافى للجرارات مثلا ( كما حدث فى المزارع الكبيرة بأمريكا اللاتينية ) ، وبين الحالة التى تضع فيها أسرة المزارع مجهودات عمالية متزايدة فى قطعة أرض تتفتت جيلا بعد جيل . ومثل هذا النموذج الوسط يمكن أن نجده فى الطرز الزراعية الصغيرة باليابان وكوريا ، حيث شجعت السياسة الحكومية المستنيرة وغياب المزارع الكبيرة على ادخال المحاريث الآلية الصغيرة حتى للحيازات المتوسطة المساحة نسبيا ، بدون تأثير سلبى على العمالة .

هذه الحالات الثلاث توضح كيف أن مشاكل التوازن ونظم حيازات الأراضى والتنظيم الانتاجى كلها متشابكة مع بعضها ومتصلة بمشكلة الميكنة ( وبالتالى بعملية ادخال التكنولوجيا الحديثة عامة ) . ومن الأمور التى تستدعى اهتماما خاصا ، هى الحالة التى أصبحت شبه عامة فى جنوب آسيا ، وهى تضاؤل حجم الوحدات الزراعية الى أقل من المستوى الكافى للحياة ، حتى بادخال مستلزمات الانتاج الحديثة ( بما فى ذلك الآلات ) ، والمخرج الوحيد لمثل هذه الحالة هو تجميع المساحات الصغيرة فى نطاق مزارع تعاونية أو جماعية حتى يصبح فى الامكان استعمال كل من القوى العاملة ومستلزمات الانتاج بطريقة معقولة لصالح المجموع ، والحصول على أكبر فائدة ممكنة من هذه المستلزمات مثل الجرارات ، وارساء قواعد التوازن الاقتصادى ، وبالتالى محاولة تنويع الانتاج الزراعى ، وانشاء وحدات مبسطة لتصنيع المنتجات ومتطلبات الانتاج . وفى الواقع أن هذا النموذج يمكن أن يطبق فى المزارع التقليدية الصغيرة بوجه عام لما يسره من مميزات اضافية تساعد على اندماج العمال المعدمين فى العملية الانتاجية .

كذلك فان حالة المزارع الكبيرة بأمريكا اللاتينية حالة ذات دلالة ، فقد أدخلت هذه المزارع الجرارات باسراف ، الأمر الذى أفقد أعدادا كبيرة من العمال الزراعيين مورد رزقهم ودفع بهم الى المدن المكتظة بالسكان أصلا ، كما أن الأجيال الجديدة منهم فقدت فرصة العمل الموسمى بالمزارع الكبيرة . وكان هدف ملاك المزارع من هذا الاجراء هو مضاعفة الدخل وتفادى مشاكل العمالة عن طريق تخفيض عدد العمال الى الحد الأدنى ، ( لأن الميكنة تقلل من الحاجة الى العمال خلال فترات الذروة ، بل قد تؤدى الى التخلص من بعض العمال المستديمين ) ، وقد تشجع الملاك على هذا الاجراء نتيجة للقوانين السائدة التى حبذت بلا وعى أحيانا ، استيراد واستعمال الجرارات . وقد انتقدت هذه السياسة تماما ، ولكن الأمر أصبح شبيها باغلاق باب الاسطبل بعد أن سرق الحصان حيث أن نفوذ الملاك فى الأقليم قد مكنهم من عدم السماح لسياسة أخرى بأن تصبح ذات تأثير واقعى .

وكثير من هذه الملكيات الكبيرة تعتبر مثالا على تأثير الهيكل الانتاجى على ادخال التكنولوجيا الحديثة وعلى العمالة . فمزارع أمريكا اللاتينية ، كما أوضحنا سلفا غالبا ما تزرع بالطريقة الموسعة . ولو كانت قد قسمت من خلال مشروع للاصلاح الزراعى ، ووزعت على الفلاحين لتحول الإتجاه على الأغلب الى الزراعة المكثفة ، وبذلك يتوفر العمل لعدد كبير من الأيدى العاملة . وفى هذه الحالة أيضا ، من الضرورى الأخذ بدرجة كبيرة من التعاون والتنسيق فى ميدان الانتاج ، اذا أردنا الاستفادة الكاملة من هذا النموذج الانتاجى الجديد .

وآخر استراتيجيات لزيادة العمالة قد تكون خلق المراكز الريفية التى يمكن أن تجذب الصناعات الزراعية والحفظية وغيرها مثل السياحة ، كما أنها توفر أساسا للخدمات الحكومية التى ذكرناها سابقا ( مثل خدمات الأرشاد والقروض ... الخ ) . بالإضافة الى عمليات بناء المساكن بالمواد المحلية إذا أمكن .

والمرافق الأخرى اللازمة للتنمية الريفية والتى يمكن بها أيضا اسكان بعض المزارعين وأسرهم وهذا يؤدى الى جعل عمليات الارشاد والتعليم أكثر يسرا ويقلل من العزلة التى يضطر للعيش فيها كثير من سكان الريف ( مثل مشروع قرى المهندس حسين فتحى فى ريف مصر ) . وهذا البرنامج فى الحقيقة يمكن أن ينفذ فى ظل اللامركزية الإدارية ، بعيدا عن المدن الكبيرة حيث يمكن جذب شرائح عديدة من الصناعة الى المناطق الريفية خاصة هذا النوع من الصناعة الذى يشكل امتدادا حقيقيا للزراعة . ويمثل هذه الأساليب يمكن للانتاجية ولفرص الحياة والعمالة للأسر المنتجة للغذاء أن تتغير تغيرا جوهريا فى اطار التنمية الريفية .

وفى النهاية ... لعلنا بذلك نكون قد أحسنا الإختيار بتقديمنا لنموذج للتخطيط من أجل التنمية يربط بين أقوى مظاهر التخلف فى العالم الثالث فى الوقت الحاضر ــ بل ولسنوات عديدة مقبلة ــ وهما مشكلتى : نقص الغذاء ، والأنفجار السكانى .

## هوامش الفصل الرابع والعشرون

١ــ انظر مقدمة الفصل الخامس عشر من كتاب تودارو السابق ذكره .

- Economic Development in the Third World, pp. 503-308.

وأيضا :

- Edward S. Mason, "Economic Planning in Underdeveloped Areas", C. Fordham University Press, 1958.

٢ــ دكتور كامل بكرى « التنمية الاقتصادية » ، مؤسسة شباب الجامعة بالاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص.ص. ١٨٩ــ٢٤٧ .

٣ــ د. محمد زكى شافعى ، « التنمية الاقتصادية » ، الكتاب الثانى ، دار النهضة العربية ، صفحات ٦ــ٤٨ .

٤ــ - Albert Waterston, "Development Planning: Lessons of Experience", Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1965, - p. 293.

٥ــ - Derek T. Healey, "Development Policy: New thinking about an interpretation", Journal of Economic Litrature 10, No. 3 (1973), p. 761.

٦ــ - M. Todaro, op. cit., pp. 456-465.

٧ــ - T. Killick, "The Possibilities of Development Planning", Oxford Economic Papers, July 1976, pp. 3-4.

٨ــ حول هذه الشروط وتفاصيلها انظر د. كامل بكرى : « التنمية الاقتصادية » ، المرجع السابق صفحات ١٩٨ــ٢٠٦ .

٩ــ محبوب الحق : « ستار الفقر ــ خيارات أمام العالم الثالث » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، ١٩٧٧ ، صفحة ٤٧ .

١٠ــ أنظر : « المدخل لتخطيط العلاقة بين الغذاء والسكان » ، ادارة بحوث التنمية والتدريب ، قسم تحليل السياسات ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما ، ١٩٧٧ ، ص ٢١ .

## الفهرســــت

مركـــز الدلتـا للطباعـة
٢٤ شارع الدلتا ــ اسبورتنج
تليفون ٥٩٥١٩٢٣